

جامعة الجزائر 03
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم التنضيم السياسي والإدارة

التمثيل السياسي كنموذج للحكم وأزماته
دراسة فكرية مستقبلية

أصروحة مكتواره علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: تنظيم سياسي وإدارة

إشراف الأستاذ:
أ. / سلمى العيفة.

إعداد الطالب:
- عبد الفتاح حلواجري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ. / العروسي راجح	أستاذ تعليم عال	الجزائر 03	رئيسا
أ. / سلمى العيفة	أستاذ تعليم عال	الجزائر 03	مشرفا ومقرا
أ. / ليمام محمد حليم	أستاذ محاضر	الجزائر 03	مناقشا
أ. / هواف عبد الله	أستاذ تعليم عال	المسيلة	مناقشا
أ. / عبد العزيم بن صغير	أستاذ تعليم عال	بومرداس	مناقشا
أ. / خالد بقال	أستاذ محاضر	الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي 2021/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء ...

إلى روح أبي ... ثوابا وحسانا لا تنقص.
ثم إلى أبي ... فهذا غراسه الذي لم يحنه، وله في الجنة قصافه.
إلى المجددة أمي، ثم أمي، ثم أمي ... رضى وعناء وبر.
إلى الكريمة بنت الكرام ... زوجا ويمننا وإزرا.
إلى قرار العين، أبنائي ... عاكف، يقين وتسليم.
إلى أشقائي وشقيقاتي وأهلي وأصهارى ... عزوة وفخرا وسندا.
وإلى كل من هدّبنى وعلمنى ورافقنى في أدروب العلم والحياة ...
أدوي الأفضال أساتذتي ومشايخي وإخواني وأصدقائي.
وإلى كل البائسين في أدروب الخير بلا كذب ولا كلل ...
أملأ يصنعونه وفجرا نرقبه، ورباه نعتده
وقدس حرة تجمعنا.
إلىهم مناصدا، ولهم فيه نصيب
أهدي هذا العمل المتواضع.

شكروامتنان

إنَّ هذا المقام ما كان ليأثري لولا السند والتحفيز والتوجيه الذي وجدناه من فضلاء وفاضلات، أماجده وماجداث، مُوجِّهنا لهم أخلاص عبارات الشكر والتقدير والامتنان.

وفي مقدمتهم أستاذي المحترم البروفيسور سالم العيفة، الذي قبل الإشراف على هذا العمل ورافقه، وأنضح فيه علمه وخبرته وأدبه ونصائحه، والأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الفضلاء، لتشرفني بملاحظاتهم وتقييمهم.

وشكر مع وافر الرحمات لأبي الغالي، الذي طالما استبشر بي، لكن سيف القدر كان أمضى، ومنه أُمي بدعائها ودمعاتها ورضاها، وزوجتي بكرمها وصبرها وتشجيعها وتضحيتها، وأشقائي وشقيقاتي وأبنائهم بسؤالهم وشوقهم للتتويج.

كما أُجزلُ الدعاء بالرحمة لروح الأستاذ " المنصف ونَّاس " المدير العام لمركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بتونس الذي احتضنني بأدبه وخلقه وعلمه وتوجيهاته لسبعة أشهر متتالية، والشكر لكل الأصدقاء الباحثين والإطارات بالمركز.

كما أتقدّم بأسمى عبارات التقدير والعرفان لأستاذي في اللغة والنحو " فتحي صوالح احميمة " على تكمُّره بالتدقيق اللغوي الجاد لهاته المذكرة، وكذا الأستاذة المصابرة أسماء .

وإلى كل من كان لنا سندا وتشجيعا و محفزا، في الجامعة وخارجها، وفي القلب منهم، الأساتذة: خالد بقاص، عبد الحميد فرج، لزهرة لعبيدي، هجيرة بن زيطة، هشام لويشي، وكل الزملاء بكلية الحقوق والعلوم السياسية، وقسم العلوم السياسية بجامعة الوادي، ورفقاء الدرب الأحبة: آدم، عبد الرؤوف، عامر، حسن، الصادق... وأصهاري جميعهم، وكل آل حلواجي.

والآخرين كثر طرْح مني خالص التقدير والسمحة والاحترام.

عبد الفلاح عبد القادر حملوا همي

”السِّيَاسَةُ هِيَ مَا يَكُونُ فِعْلاً مَعَ النَّاسِ
أَقْرَبُ إِلَى الصَّلَاحِ وَأَبْعَدُ عَنْ الْفَسَادِ،
وَلَهَا لَمْ يَضَعَهُ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
وَلَا نَزَلَ بِهِ وَحْيٌ“

ابن عقيل الحميلي في الفنون

مقدمة

تُشَكِّلُ الجوائح والأزمات سِمةً لازِمةً لعالم اليوم في جُلِّ مجالاته ومفاصله، فمن الأوبئة والفيروسات صحيا، إلى تغيُّر المناخ وحرارة الكوكب بيئيا، إلى الكساد وشحِّ الموارد واضطراب العُمُلات وتوحُّش الشركات والبنوك اقتصاديا، إلى انهيار مؤسسة الأسرة وتزعزع العلاقات الاجتماعية، إلى تراجع القيم و الالتزام بها أخلاقيا، وإلى السياسة التي يصيبها من الأمراض والأزمات عيُّها التي تُصاب بها التكوينات الاجتماعية المختلفة، إن على صعيد الأفكار السياسية أو المنظومات والبُنى المؤسَّساتية التي تنشُج عن تلكم الأفكار، أو الممارسات السياسية سلطوية دُولاتية كانت أو مُجتمعية، هذا العالم المأزوم أبان عن أنَّ التدبير والابتكار والإبداع الإنساني الذي بلغ مداه خلال العقود المتأخرة، لتلبية حاجات الكفاية البشرية الفردية والجماعية المحلية والدولية، يحتاج إلى التَّحفُّز للمواكبة بحُلُول خلاقَة تُساير هذا الوضع الأزموي العام، ولذا دخلت كل المنظومات البشرية والأفكار التي أنجَنتها وتقوم عليها تحت طائلة النقاش والجدال والتقييم تشخيصا وتمحيصا ونقدا واستشرافا، وانخرط في ذلك المنظِّرون والمفكرون بدرجة أولى، كما الممارسون المختصُّون كل في مجاله، والإعلاميون والساسة، وحتى العامة بوصفهم متضررين أو زبائن ومستهلكين .

تأسيسا على النظرة الأرسطية (آرسطو) لمكانة السياسة وعِلْمُها بين باقي العلوم والظواهر، في أنَّ العلوم المختلفة تُمثِّلُ سَوَاري وأعمدة المعرفة، وأنَّ علم السياسة يُشَكِّلُ السَّقْفُ الذي يُحوِّلُها إلى بناء يؤدي وظيفته الحيوية والحياتية، فإنَّ ما أصاب السياسة عموما من عِلَل وأزمات، وفي ظاهرتها الأبرز أي شكل الحكم ونمطه وتفاعلاته، سيكون مُتعدِّيا لمختلف مناشط الإنسان وحاجاته فردا كان أو جماعة، من المواطن فالحزب فالمجتمع المدني إلى الدولة فالعلاقات الدولية، أو العكس، وعلى ذلك يكون البحث في أمراض السياسة وأزماتها إسهاما في حركة البحث المتراكمة حول مشكلات الكوكب وأنساقه المختلفة، عسى أن تكون هذه الصفحات إسهاما متواضعا في هذا الخضم.

لقد احتاج الإنسان وتجمُّعاته منذ الأزل إلى أنساق وأنماط للحكم، تنوَّعت وتطورت تحديثا أو اندثارا تبعا للظروف التي تمر بها تلك الأنماط والمجتمعات، وتدور فكرة كل أنماط الحكم التي ابتكرها العقل السياسي الإنساني حول طبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين توازنا أو اضطرابا، إلى غاية الوصول قبل حوالي ثلاثة قرون إلى نمط الحكم التمثيلي والذي يأخذ من الفكرة الديمقراطية " حكم الشعب " تنزيلا عقلانيا له في واقع الممارسة، ليُشَكِّلُ ابتكارا

متقدما لنمط حكم يضمن للديمقراطية كفكرة مثالية قابليتها للحياة في كل المجتمعات دون تمييز، فباستحالة أن يكون الشعب حاكما ومحكوما في ذات الوقت كما تَضَمَّنَتْه صيغة الديمقراطية الأصلية، يأتي التمثيل السياسي كنمط ديمقراطي للحكم بإشراك المواطنين في منظومته بصفة غير مباشرة عن طريق ممثليهم، لكن بواسطة سيادتهم التي يمارسونها عن طريق الاختيار الانتخابي، وطوّر نمط الحكم هذا وسائل مختلفة تؤدي إلى فعالية فكرة التمثيل في كل أطواره ومستوياته، وذلك بإمكانية تحقيق قدرة المواطنين بوصفهم أصحاب السيادة على مساءلة ممثليهم والمؤسسات التي يمارسون فيها الوظيفة التمثيلية، و تحافظ المنظومة التمثيلية على هدف جوهري، وهي الفكرة الأساسية التي يقوم عليها التمثيل السياسي، ألا وهي التطابق بين السياسات التي يُقرُّها الممثلون وتتبناه المؤسسات الحكومية، وتفضيلات الناخبين والمواطنين واختياراتهم، أو التشابه بين قرارات الممثلين والمؤسسات التمثيلية وإرادة الناخبين، وبالتالي تكون منظومة التمثيل السياسي مُخْتَصَرَةً في العلاقة البينية (مُمَثِّل " بكسر الثاء المشددة" - مُمَثِّل " بفتح الثاء المشددة") أي منتخبون وناخبون، فالطرف الأول يتكوّن من أولئك الأفراد الذين يتم انتخابهم لتمثيل الناخبين وصولا إلى المؤسسات التي يُشكِّلُها مجموعهم، في حين يُشكِّلُ الطرف الثاني الأفراد بوصفهم ناخبون، أو المؤسسات الحزبية التي يختارون مرشحها بناء على عقيدتهم السياسية، وبرامجهم الانتخابية المعلنة والمتعارف عليها.

منذ انبعاث النمط التمثيلي للحكم في حدود القرن الثامن عشرة ميلادي بآليات إجرائية بسيطة تنحصر في الانتخابات والمؤسسات البرلمانية، أخذت الجاذبية إليه في تنامي مُطَرِّد مضنّة أنّه تنزيل عقلائي ومقبول للفكرة الديمقراطية، واستمرت آلياته في التطور والرسوخ والاستجابة لفكرة التمثيل الأساسية، خاصة مع اشتداد عود العمل الحزبي كوسيط بين المواطنين وممثليهم، كما استطاع التمثيل السياسي بفعل آليات المساءلة التي يضمنها انتخابيا وأخرى قانونية أن يضمن تدفقا متصاعدا لنفوذ المواطنين داخل حكومات بلدانهم، وهو الإغراء الذي جعله النمط الأكثر انتشارا طوال القرن العشرين، دون التشكيك في نجاعته أو رميه بالآزمات، للدرجة التي جعلته محلّ محاكاة في مضمونه الحقيقي لدى الكثير من دول العالم، وأضحى التمثيل السياسي مؤشرا رئيسيا في قياسات تطور الأمم وأنظمتها السياسية، أو المحاكاة الشَّكلانية من الأنظمة الديكتاتورية والشمولية التي تُنظَّم انتخابات وتقيم برلمانات لتوهم بأنّها أنظمة تمثيلية، وهو مظهر خفيّ لآزمات النمط لقابلية تَبْنِيهِ الشَّكلاني وتشويهه.

تفترض جودة نمط الحكم التمثيلي التَّحَقُّقُ النسبي لتلك العلاقة التمثيلية ومراميها والحضور الدائم لفكرة التمثيل، وهو ما يعني أنَّ أزمات النمط تعني وجود اضطراب في العلاقة التمثيلية، ووجود صاحب السيادة في خانة الحلقة الأضعف، وهو الذي تقوم كل منظومات الحكم حقا أو إدعاء - ومهما اختلف شكلها - من أجل رعاية وجوده ومصالحه، وسيُلاحَظ أنَّ كل ما يمكن أن يُشكِّل مظهرا أو سببا لأزمات التمثيل السياسي وتأثيرا في نجاعته كنمط للحكم ورهن مستقبله يعود إلى هذا التوصيف، أي اختلال العلاقة التمثيلية وضياع الفكرة الأساسية للتمثيل، وهو أن تَتَجَيَّر مخرجات المنظومة لغير صالح الناخب أو معاكسة إرادته.

هذا الاضطراب في العلاقة التمثيلية ودخول النمط طور الأزمة أو الأزمات، أبانه ضعف السلطات المنتخبة أمام غير المنتخبة، وحتى أمام قوى تتناقض أهدافها مع صاحب التمثيل، وعبر عنه هذا الأخير بتراجعته عن المشاركة الانتخابية والعزوف عن التصويت، وتراجع الانخراط في الشأن السياسي العام بالعزوف عن الانتظام في العمل الحزبي والمؤسسات المجتمعية الأخرى، إضافة إلى تحول وتراجع للآليات التمثيلية عن وظائفها الأساسية في الحفاظ على جودة التمثيل، كما أنَّ فض المواطن يديه وانزعاجه من نمط الحكم وتراجع الثقة فيه، دفعه إلى النزول إلى الشوارع كتقييم سلبي واتهام للمنظومة التمثيلية بالعجز كوسيط بينه وبين حُكَّامه ورعاية مصالحه، واضطربت اختياراته الانتخابية نحو تصعيد الحركات الشعبية انتخابيا، والتي لا تؤمن بالتمثيل والفكرة الديمقراطية، مُقْتَصِصة الفرصة الانتخابية للصعود دون الالتزام بالمثل والقيم المتعارف عليها ديمقراطيا، وهو الاقتناص الذي استغلَّه المستقلون والبيروقراطيون و التكنوقراطيون بالولوج كقوى نفوذ داخل المنظومات التمثيلية دون الالتزام بالوفاء لفكرة التمثيل السياسي.

يخوض البحث في إثبات وجود نمط الحكم الأكثر انتشارا في العالم تحت تأثير جوائح وأزمات سياسية تحط من فاعليته وجاذبيته، واضمحلال فكرته الأساسية، ووجود علاقة الحكم التي يقوم عليها في حالة لا توازن مُقلق، لغير صالح المواطنين الذين ينشئونه بإرادتهم، وأسباب تلك الأزمات وأصولها واتجاهات فهمها، وعوامل التآزيم الداخلية التي يحتويها النمط وآلياته الإجرائية، والضغط التآزيمية المُعوَلة التي تواجهه من خارج منظومته، والمستقبل الذي ستتطوَّر إليه تلك العوامل والضغط التآزيمية، ومستقبل نمط الحكم بوجه عام، وكل ذلك تحت محاولة رصد مُعمَّق لما يوجد به الفكر السياسي والأطروحات التنظيرية، توصيفا وتحليلا ونقدا واستشرافا.

أهمية الدراسة :

يَتَطَّلَعُ هذا البحث أن يكون ضمن المَرَكَمَةِ البحثية النقدية للظواهر الأساسية التي يقوم عليها علم السياسة وَيَتَعَهَّدُها الفكر السياسي، والتي على بديهيته يغيبُ عنها التَّشخيص العميق لفهم سياقاتها المستجدة وأزماتها المتحوِّرة، ومن هنا تتبَّع أهمية التَّخصيص بالدراسة لنمط الحكم التمثيلي ومرورا إلى الأزمات التي تطبع سيرورته الراهنة، بإزالة الغموض عما يبدو واضحا، وهو غير ذلك، فابتداء بالمفهوم العمدة لنمط الحكم وهو " التمثيل "، والذي سيلاحظ أنَّه لم يحظ بالاهتمام الأكاديمي اللازم سواء لدى المصادر الأجنبية أو العربية، ولم تتشكَّل حوله نظرية متكاملة للتمثيل السياسي، ولعلَّ الغموض والتضارب الذي يحيط بالمفهوم وتناقض المفكرين السياسيين حوله هو درب من دروب الأزمة التي تطبعُ، في حين أنَّ أهمية تناول " أزمات التمثيل السياسي " يرجعُ إلى أنَّ راهنية النقاش السياسي - البحثي منه والممارساتي - يشتغل بوتيرة متصاعدة خلال العقود الثلاثة الأخيرة على الأقل، في تفكيك سُبُل الوصول إلى جودة أفضل لمنظومات الحكم، وتحليل رجوع الصدى الذي تتركه تلك الأزمات على حياة المواطن واستقرار الدول وتقدمها.

يُنَبِّهُ البحث إلى خلط علمي شائع في الاصطلاح على نمط الحكم السائد في العالم اليوم والذي تُنظَّم فيه انتخابات وتقوم فيه مؤسسات منتخبة بالنمط " الديمقراطي "، في حين أنَّ الاصطلاح الصحيح هو " الحكم التمثيلي " أو " التمثيلية السياسية "، و " الحكم الديمقراطي " و " التمثيلي " نمطي حكم مختلفين، تاريخيا و بنويا، فالديمقراطي انتهى بنهاية الحقبة الإغريقية في حدود القرن الثاني بعد الميلاد، والتي كان يمارس فيها الشعب الحكم بشكل مباشر، أما التمثيلية فهي حكم الشعب بواسطة ممثليه، والتي انبعثت بقيام البرلمانات في حدود القرن السابع عشر ميلادي، كما أنَّ الخلط يتعاظم حين يصفه كثيرون أو " الكل " العلمي والعامي بأنَّه " ديمقراطي تمثيلي " أو " الديمقراطية التمثيلية " وكأننا أمام دمج مستحيل بين حكم الشعب والحكم بواسطة ممثليه، لذا ينبه البحث إلى أنَّ اصطلاح " ديمقراطي " على نمط الحكم الذي تعرفه السياسة اليوم اصطلاح علمي خاطئ، في حين أنَّ الصحيح هو " حكم تمثيلي ".

كما أنَّ أهمية البحث تأتي بما يتضمَّنُه من تشخيص للأزمات التي يمرُّ بها النمط وتؤثر على فاعليته، وهو التشخيص الذي يتَّسم بالشمول بدءا بالأزمات التي يحويها مفهوم التمثيل منذ تأسيسه كنمط للحكم، والتي يُعتقد أنها أزمات ذات طابع بنيوي تأسيسي، مرورا إلى قابليات التأزيم التي تحملها المحددات الإجرائية لمنظومة الحكم التمثيلي من انتخابات وعمل حزبي وأداء للمؤسسات

التمثيلية، لاسيما قابلية تطويع وظائفها لغير فكرة التمثيل ومراميها، وكذا الضغوط التأزيمية من عوامل من خارج المنظومة التي نجحت في "سرقة" فكرة التمثيل كالشعبوية والاحتجاجية، وتطويع أدواتها، لتحقيق مصالح فئات ومجموعات ليس المواطن و الناخب رهانها الأول.

كما تحاول الدراسة أن تتَّسم بالشمول في تشخيص الأزمات السياسية يَنْدُرُ إتيائه، لتتجاوز التشخيص النمطي للظواهر السياسية ومشكلاتها وأزماتها، والتي أنفقت فيها حركة البحوث زمنا طويلا، حين تقتصر في نقد السياسة وأمراضها وإرجاع أسبابها إلى المعطى السلطوي ورهاناته وممارسات النخبة الحاكمة، فيما تكون الإضافة هنا هو تحميل الأبعاد الاجتماعية والفاعلين الاجتماعيين النصاب المهم في تنامي الأزمات التي تمر بها الأنساق والظواهر السياسية، فتشويه الانتخابات وتراجع العمل الحزبي وتحولُه، واختيار الشعبويين والمستقلين من خارج منظومة التمثيل وتمكينهم من الحكم بواسطة التمثيل، واختيار الشارع فضاء للتمثيل واستبعاد المؤسسات التمثيلية، والقبول بمنطق البيروقراطيين والتكنوقراطيين بديلا عن سياسات الممثلين، وكل هذه الأزمات في أصلها اختيارات اجتماعية، لم يُهمل البحث آثارها على الظاهرة الكلية المدروسة.

كما أنَّ الدراسة تُراكمُ البحث في غير الاتجاه المعتاد الذي يَنْظُرُ إلى أنَّ أزمات التمثيل السياسي كنمط للحكم مُنحصرة في التشوُّهات التي تطال الآليات الإجرائية للتمثيل، من انتخابات وعمل حزبي، وأداء الممثلين ومؤسساتهم العاجزة عن تغيير حياة المواطنين واستدامة نسق الرفاهية ونجاعة دورهم في معالجة التحديات المختلفة، فيما اتجهت الأطروحة إلى أنَّ أزمات التمثيل السياسي ليست ذات أبعاد إجرائية صرفة يمكن معالجتها بتحديثات تقنية على تلك المفاعيل، بل إنَّ الأزمات تأتي أيضا من بيئة التمثيل السياسي التي أضحت متحركة بصعود بدائل تنافس المنظومة التمثيلية في صلتها بفكرة التمثيل، رغم أنها تتناقض معها في البنية والأهداف، والأهم هو عدم عقلانيتها وغياب الضمانات العقلانية والممكنة التي تقدمها للناخب والمواطن في مساءلتها ونقد مخرجاتها، فلا الشعبويات ولا الحركات الاحتجاجية ولا النافذون الجدد المهيمنون على المنظومة التمثيلية يهتمُّ تمثيل المواطن واستدامة ذلك، مما يعني أنَّ صعود هذه الظواهر هي تعبيرات ودلالات على وجود النمط التمثيلي في أزمة أو أزمات .

أهداف الدراسة

يتقاسم هذا البحث نوعين من الأهداف، علمية بحثية وأخرى عملية، فعِلْمِيًّا تهدفُ الدراسة إلى رصد وتحليل وتأسيس لظواهر سياسية عديدة وآثار صعودها السلبي والايجابي على نمط الحكم التمثيلي، فإضافة إلى الظاهرة العُمدة وهي التمثيل السياسي، فقد تتبّع البحث ظاهرة العمل الحزبي والانتخابات تأسيسًا وتاريخًا وصلة بالمنظومة التمثيلية، والمستويات المؤسسية للتمثيل السياسي بشقيه البرلماني المركزي والمحلي، متجاوزًا التناول النمطي لمؤسسات التمثيل السياسي المقتصر على البرلمانات، في حين أنّ المؤسسات التمثيلية المحلية هي أكثر تعبيرًا عن فكرة التمثيل السياسي والأكثر ملامسة لها، وتسليط الضوء على ظواهر صعود الحركات والرموز الشعبية والحركات الاحتجاجية، وظواهر تنامي نفوذ المستقلين والبيروقراطيين و التكنوقراطيين.

كما يهدفُ رصد الظاهرة الكلية في هذا البحث والظواهر التي تؤثر فيها بمرجعية الفكر السياسي إلى الوقوف على الأطروحات والتقديرات الموقفية لهذه الظاهرة أو تلك في اتجاهات مختلفة، متقابلة ومتكاملة أحيانًا، ومتعارضة ومتناقضة أحيانًا أخرى، فيجعل البحث أمام بسطة مختلفة من الأفكار والتصورات، تساعد على فهم أوسع وقريب من حقيقة وجود التمثيل السياسي في أزمة، وأيُّ هو التصور الأقرب للمآلات المستقبلية المنتظرة.

وللبحث أهداف عملية، ومنها مُسَايَرَة انشغال الناس ونزعتهم نحو وجود منظومات حكم يتعاظم فيها دورهم وتُرضيهم مخرجاتها إلى حد مقبول، في ظل وضع أزموي عام ترتفع فيه حناجرهم وسواعدهم بتحميل "منظومات الحكم" المسؤولية عن ذلك، وأيضا مسايرة للاتجاهات والمبادرات البحثية الدولية في قياس جودة أنظمة الحكم الديمقراطية والتمثيلية، وتحليل عوامل القوة والضعف في تطبيقاتها المقارنة، ليشكّل هذا البحث مسحة دراسية فكرية حوله، منذ انبعاثه، وأسس ومقوماته المثالية، وصولًا إلى الراهن الذي تُصَبِّغُهُ الأزمات وتُلفُّهُ، وكذا اتجاهات مستقبله كنمط للحكم، إما استدامته وقابليته للحياة في ظل مقومات الاستمرار التي يحوزها، وكذا نطاقات التحديث والإصلاح، وبين محاذير التبدُّد والبحث في البدائل.

دوافع اختيار الموضوع

يقف وراء اختيار البحث في أزمات التمثيل السياسي ومستقبله أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، فعن الموضوعية فإنَّ نمط الحكم التمثيلي الأكثر انتشار في عالم السياسة اليوم يعرف تراجعاً في جاذبيته، وهو الذي بُني على أمل قدرته في تحقيق تطابق أكبر بين الحكام والمحكومين، إلا أن مظاهر القصور فيه تعاضمت منسوبها، ومنها العزوف المجتمعي على الانخراط في آلياته وفعالياته، واهتزاز الثقة في الممثلين عوض تعزيزها، وسهولة الالتفاف عليه من منظومة أخرى تدّعي أنَّ تمثيل المواطنين قوامها وهي أبعد من ذلك، ولو كانت فهي لا تحمل الضمانات الإجرائية التي تجعل المواطن والناخب في قلب منظومة الحكم " البديلة "، وعلى ذلك فإنَّ هذا الواقع دفع الباحث للمساهمة في هذا الجدل العلمي والممارساتي، من خلال أطروحة تقوم على:

- أنَّ النقاش يُستحسن أن يمر إلى إزالة الغموض حول المفهوم العمدة للنمط وهو " التمثيل "، وهو الجهد البحثي الذي يتلَمَّس المساهمة في بناء تصور نظري متكامل لنظرية " التمثيل السياسي " تجمع بين الفكرة العلائقية التي يقوم عليها التمثيل (مُمَثِّل - مُمَثَّل)، وكمنظومة حكم لها آلياتها الإجرائية والممتدة من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي.

- إزالة الغموض حول العلاقة المُلتبسة بين نمط الحكم التمثيلي كما هو سائد فعلاً، وبين الحكم الديمقراطي المأمول والمختلف عنه عملياً.

- مناقشة الأسس البنيوية والتأسيسية التي يقوم عليها نمط الحكم التمثيلي، والتي شكَّلت عائقاً لفعاليته وتحقيق فكرة التمثيل السياسي، وكذا فحص العوامل الأزومية التي تحملها آلياته الإجرائية.

- البحث في دلالات الأزمات ومسبباتها والتي لا يمكن أن تكون من داخل منظومة الحكم التمثيلي فحسب، بل تلکم المتأثية من بيئة التمثيلية الداخلية والخارجية، والتركيز على الضغوط ذات الطابع المعولم التي تواجه المنظومات التمثيلية، ليكون التصور لطبيعة الأزمات التي تواجه التمثيل السياسي كنمط للحكم ذات طابع شامل من داخل بيئته وبُنيته ومن خارجها.

- مناقشة السيناريوهات المستقبلية التي تنتظر النمط في ظل المسار الأزومي الذي يعرفه، وما التبريرات التي يسوقها كل اتجاه منها.

أمّا عن الدوافع الذاتية، فإنّ أهمها مواصلة البحث حول " التمثيل السياسي " بعد أن ركّز الباحث في دراسته السابقة لشهادة الماجستير* على المستوى المحلي للتمثيل السياسي، وقد توصّل إلى أنّ " التمثيل السياسي " فكرة بشرية رائدة وتجسيد عقلاني لعلاقة مستدامة و رضائية بين الحكام والمحكومين، تتطلّب إحاطتها بمزيد من البحث خاصة في ظل شكاوى القصور الذي ينتابها.

إشكالية الدراسة:

لقد شكّل النمط التمثيلي للحكم التحول الثاني للنظرية الديمقراطية " حكم الشعب "، وحوّل " التمثيل " من فكرة وفلسفة إلى إجراءات عملية و " نمط للحكم " قابل للتطبيق دون الإخلال النسبي بأصل الفكرة، حيث تمكّن الشعب من المشاركة في الحكم بممارسته السيّدة لاختيار حكامه وهم ممثلوه المسؤولون أمامه وتحت رقابته من خلال الموعد الانتخابي، أو ما توفّره الوسائط الحزبية والمجتمعية والآليات الرقابية التي تضمنها المؤسسات التمثيلية، ليكون بذلك نمطا عقلانيا للحكم يضمن سيرورة مؤسساته كما يضمن رقابة الناخبين عليه، لكن بعد كل هذه العقود من التطبيق والانتشار للنمط عبر العالم، أظهرت الممارسة السياسية السلطوية والمجتمعية منغصّات تكاد تضرب فكرة التمثيل في مقتل مما يوشك أن يجعله نمطا للحكم بدون روح، وتلحق به أزمات تُقوّض سيادته على باقي أنماط الحكم، بل تتقدّم أنماط أخرى غير ديمقراطية كالنموذج الصيني الذي يحقّق في اللحظة الراهنة نجاعة في الحكم ومردودية أفضل في تحقيق تطلّعات شعبه في التنمية والرفاهية، في مقابل إخفاق عديد التطبيقات للنظم التمثيلية في هذا الرهان، وهو ما شكّل الفرصة للتيارات اليمينية والشعبوية في الصعود، وضعف في قوة الدولة الوطنية و وظيفتها تجاه مواطنيها أمام اتساع هيمنة القوى الخاصة وغير التمثيلية، والأهم هو اندثار فكرة التمثيل السياسي وجوهره، بتراجع شعور ثقة المواطنين في مؤسساتهم التمثيلية نتيجة تراجع قدرتهم على التأثير في عملية صنع القرار، وتنامي الفصال بين ممارسات السياسيين التمثيليين وشاغلي السلطة والوسائط السياسية الحزبية منها خصوصا، ليشكّل العقد الأخير ومنذ الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008م الذروة في اتساع أطروحات المنظرين والباحثين والسياسيين حول دخول " الديمقراطية التمثيلية " طور الأزمة الأسوأ منذ انبعاثها، على صعيد اختلال فكرتها

* عبد الفتاح حلواجي، " التمثيل السياسي المحلي في الجزائر: الإطار الدال والممارسة الميدانية ، دراسة ميدانية بولاية الوادي للمهدة الانتخابية 2007-2012 "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية)، نوقشت بتاريخ 2013/07/07.

الأساسية وتناقضاتها الهيكلية ومخرجاتها والبيئة التي تشتغل ضمنها، وتنامي أطروحات البحث في سيناريوهات تصحيح مسارها وحتى البحث في " ما بعد التمثيل " .

يهدف البحث إلى محاولة الإحاطة بالوضع الأزموبي الذي يعرفه نمط الحكم التمثيلي ومستقبله في ظل تلك الأزمات، ولأنَّ المُحَاجَجةَ البحثية تتطلب الإقناع بوجود هذا الطور الأزموبي ومحدداته والتعبيرات المختلفة عن هذا الوضع، وكذا المستقبل الذي ينتظر نمط الحكم الأكثر اعتمادا عبر العالم، فالبحث أمام إشكالية علمية مؤدَّاهَا:

- إلى أي مدى يَمْلِكُ التمثيل السياسي مُقَوِّماتِ نَمَطٍ لِلْحُكْمِ؟ وما مُخْتَلَفُ الأزمات التي تواجهُها؟ وما هي تطوراتها؟ .

لمعالجة هذه الإشكالية الكلية، وللتفصيل تقع على البحث الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- هل التصورات المطروحة حول مفهوم التمثيل السياسي تُفيد أنَّه مفهوم مُتَّسِقٌ ومُجْمَعٌ عليه، أم غير ذلك؟.

- هل أنَّ المحددات الإجرائية للتمثيل السياسي، تَحْمِلُ ضمناً عوامل الأزمة والتأزيم ؟
 - ما هي اتجاهات فهم الأزمات التي يمرُّ بها التمثيل السياسي؟، وما أصولها البنيوية والتأسيسية ؟ .
 - هل أنَّ لتدافع التصورات المفاهيمية للتمثيل السياسي وتناقضها، دلالة على الوضع الأزموبي له؟.
 - هل يمكن أن تُشكِّلَ الضغوط التأزيمية المتأثِّية من بيئة المنتظمات السياسية، فرصة أو مقوِّضاً للتمثيلية السياسية ؟

- ما هي أوجه التشويه التي تطال المحددات الإجرائية التمثيل السياسي ؟ وما المطلوب إصلاحه لاستعادة وظيفتها؟.

- ما هي الاتجاهات التوقُّعية التي تنتظر مستقبل نمط الحكم التمثيلي؟ وما شروط استدامته كنمط سائد وكفاء للحكم ؟

فرضيات الدراسة:

اشتغل البحث في معالجة الإشكالية المطروحة على فرضية مركزية تقابل الإشكالية العامة للأطروحة، واعتمد في ذلك النص الفرضي التالي:

- يعود تراجع جاذبية نمط الحكم التمثيلي إلى تَقَهُّر فكرة التمثيل في مضامينه التطبيقية، وأن عوامل القوة كامنة فيه لاستعادة ألقه كنمط عقلاني وفَعَّال للحكم، رغم عوامل التشويه داخله، وضغوط التآزيم من خارجه .

فيما قابل التساؤلات الفرعية السابقة، بالفرضيات الجزئية التالية:

- تعكس الصعوبات التي واجهت المنظرين في الاتفاق على بناء نظري يضبط فكرة التمثيل وبالتالي تطبيقاتها، دلالة أزمة نظرية أكدتها الممارسة لاحقاً.
- يُعَدُّ التشويه والانحراف الذي يطال المحددات الإجرائية البنيوية للتمثيل السياسي مصدراً لأزماته.
- وجود التمثيل السياسي في أزمات تحكمه الاختلافات في فهم الأزمة وطبيعتها بين التأسيسية والبنيوية والعابرة
- تُشَكِّلُ الشعوبيات والحركات الاحتجاجية وتوسُّع تدخل البيروقراطيين والتكنوقراط والمستقلين، تهديداً للتمثيلية السياسية لصعودها بفعل إختلالات التمثيل وتراجعها، وبواسطة آليته.
- يتطلب استعادة التمثيل السياسي لكفاءته إزالة التشويه السلطوي والمجتمعي الذي يطال محدداته الإجرائية.
- لا يوجد جزم بمستقبل النمط التمثيلي للحكم في ظل الأزمات التي يعرفها، وإن استدامته مرهون بجملة من شروط الإصلاح والتحديث.

منهجية الدراسة :

اشتغل البحث في معالجة الإشكالية المطروحة على قاعدة التعدد والتكامل المنهجي في استخدام عناصر الحقيقة المنهجية والتي تشمل المناهج والمستويات البحثية والاقترابات والنظريات وأدوات جمع البيانات، ووفق قاعدة ملائمة تلك العناصر للظاهرة السياسية الكلية المدروسة وهي أزمات النمط التمثيلي للحكم، والظواهر الجزئية ذات التأثير فيها، لذلك استخدم الباحث ثلاث مستويات للبحث، وهي الوصف حيث تُملِيه تَتَبُّع سيرورة الظواهر المدروسة وتركيباتها والحال الذي تعرفه ضمن السياق الأزموي للتمثيل السياسي، ثم التفسير الذي توصل إليه الباحث إمَّا قبولا بما

جاء به التنظير والفكر السياسي أو محاولة نقدية لذلك، فيما حاول البحث التنبؤ بالمآلات التي يمكن أن تتطور إليه سيرورة الظواهر السياسية المعنية بالبحث، ودائماً تحت طائلة المراكمات التي قدمها الفكر السياسي القديم منه و المعاصر.

بالنظر لطبيعة الظواهر المدروسة ومرجعية دراستها كان المنهج التاريخي ملائماً لها، وقد يُتهم هذا المنهج بالقدّم والاعتيادية، في حين أنّه منهج متحرك وتفاعلي، وهو بالنسبة لأزمات التمثيل السياسي ومستقبله مهم وغير اعتيادي، ولقد استفاد البحث في ذلك منه من ثلاث زوايا، وهي أن تراكمية الفكر السياسي هي في أصلها تأريخ وتاريخ للأفكار السياسية، كما أن التاريخ يبين أن ما يجري عن أي نمط للحكم مهما كان شكله ومضمونه تحولا وثباتا واندثارا يمكن أن يجري على نمط الحكم التمثيلي، والأزمة هي سياق تاريخي ضروري قياسا مع تاريخ أنماط الحكم الأخرى، وثالثاً أن الظواهر السياسية المختلفة ومنها المدروسة في هذا البحث لها سياقات و سيرورات تاريخية في صلتها بالتمثيل السياسي وأزماته، كانت منفصلة عن التمثيل ثم التحقت به (العمل الحزبي والانتخابات)، أو وُلدت معه وارتبطت به (البرلمانات)، أو تحاول أن تندمج معه لما تملكه من مقومات شبيهة كالشعبوية والحركات الاحتجاجية، أو الاندماج بواسطة آليات التمثيل كما الحال عند ما يسميه البحث " النافذون الجدد"، وكل هذا له سياقات تاريخية ضرورية لفهم الواقع السياسي الأزموي، ولأنّ السياسة لا تتفكّ عن التاريخ أبداً، فالتاريخ سياسة ماضية، والسياسة تاريخ حاضر.

تطلبت الحاجة للتدليل على تراجع فعالية الآليات الإجرائية للتمثيل كمظهر من مظاهر أزمة التمثيل السياسي إلى استخدام مفردات المنهج الإحصائي و لغة الأرقام لإثبات علاقة المتغيرات المستقلة المعبرة عن ذلك التراجع (العزوف الانتخابي، تراجع العضوية الحزبية)، أو النسق المتصاعد للاحتجاجات عبر العالم بالمتغير التابع وهو عمدة الدراسة، وذلك بالاعتماد على البيانات التي تضمّنتها دراسات متخصصة حول الظواهر المذكورة، أو ما تشهده معاهد دراسات اتجاهات الرأي الدولية من تقارير ذات صلة بمتغيرات الدراسة مثل معهد غالوب (GALUP)، أو تقارير وحدة إيكونوميست للمعلومات الاقتصادية " The Economist Intelligence Unit Limited " حول مؤشرات التراجع العالمي للديمقراطية، واستعمل الباحث مصادر الإحصاءات ذات المصادقية والموثوقية العلمية، معتبراً أنّ الاعتماد على بيانات لم ينجزها بذاته تفرضه طبيعة الدراسة غير المقتصرة على حالة دراسية محددة، وقد مكّنته تلك المصادر من تقديم نظرة مُعوّلة على البيانات الضرورية للبحث، في حين

كان التحليل والتفسير لكل الإحصاءات والبيانات المستقاة والارتباط بين المتغيرات إحصائياً من أفكار الباحث وتصوراته.

اعتمد الباحث في تحليل أزمات التمثيل السياسي على ثلاثة اقترابات منهجية، ثلاثم الظاهرة المدروسة من وجهة نظره، بدءاً باقتراب علاقة (الدولة - المجتمع) الذي يعود إلى جويل ميجدال (Joel S. Migdal)، واستفاد من فلسفته وتحليله الذي يرى أن الظاهرة السياسية لا تُفهم إلا من خلال استيعاب العلاقة أو العلاقات التي تنشأ بين الدولة والمجتمع وأفراده، ومن ذلك التمثيل السياسي الذي في حقيقته نتاج حلقة ربط وتعاقب بين الدولة ممثلة في المؤسسات السياسية والوظائف السلطوية التي تمارسها والمجتمع، سواء كان في صورة الأفراد وهم الناخبون، أو المجموعات الوسيطة التي تُسهم في تجسير العلاقة التمثيلية من أحزاب ووسائط مجتمعية، فيقدم هذا الاقتراب الصورة التي تبنى عليها التمثيلية، والتصدعات التي تنشأ عن الممارسة بين طرفي العلاقة، وهي الأزمات التي يعنيها هذا البحث.

استخدم البحث اقتراب " هيكل الفرص السياسية "، وهو أحد المداخل المهمة في الدراسات السياسية المعاصرة والحديثة، والذي يعود إلى عالم السياسة بيتر ايزنجر (Peter K Eisinger) وطبقه حينها على الفرص السياسية التي تقدمها الفعاليات الاحتجاجية والتحركات الاجتماعية والمعارضة المدنية للسياسة الأمريكية خلال ستينات القرن الماضي، مقدماً تفسيره على أن تلك الاحتجاجات هي بمثابة فرص سياسية، وليست بالضرورة عوامل أزمة أو تأزيم، وهذا الاقتراب يقدم تصوراً على أن الأزمات التي تحيط بالنظم والمنظومات السياسية ومنها منظومة التمثيل السياسي، قادرة على التكيف معها وتحويلها إلى فرص، لأنها حسب هذا الاقتراب تملك أبعاد ومقومات تمكنها من ذلك، وهي المؤسسية، والبعد التفاعلي الذي ينشأ حتماً بين الناخبين والمنتخبين وبين المؤسسات التمثيلية والقوى الاجتماعية وتفاعلها مع متغيرات البيئة السياسية والاجتماعية والتحولات الوطنية وعبر الوطنية والمُعولة، ووجود الهيكل الحزبي العنصر المهم في إنتاج الفرص السياسية، وفي هذا الصدد يكون التمثيل السياسي رغم أزماته قادراً على الصمود كنمط حكم عقلاني بواسطة آلياته المعروفة، كما أن الحركات الاحتجاجية تُعتبر في ظل المؤسسية القوية ناقلاً إضافياً ومُجمّعا للمصالح والمطالب المجتمعية، فيما تشكل الشعبية رغم تفاقتها وعدم قدرتها على الانجاز وهدم الكل، عامل إيقاظ على أن النمط التمثيلي أكثر أماناً لمصالح المجتمعات والدول، وكذلك استفادته من فرصة صعود النموذج الصيني في الحكم لمحاكاة آليات نجاعته ونجاحاته،

والاستفادة من التقدم الرقمي والتكنولوجي في إمكانية دمج أدوات الديمقراطية المباشرة ضمن المنظومة التمثيلية.

استفاد الباحث من القراءة النقدية للمفاهيم والافتراضات التي يقوم عليها اقتراب النخبة والذي عني بدراسة طبقات الحكم و النافذون فيه، وقد غلبَ الاقتراب أنَّ السيطرة على الحكم يكون دائماً من أقلية مُتَّفِدَّة تكتسب قُوَّتها من أحد موارد القوة المعروفة من عسكرية أو مالية أو إعلامية أو بيروقراطية ...، وأنَّ المجتمعات والدول مقسَّمة إلى حكام قليلو العدد ومحكومين كثيرو العدد، وحصلت الاستفادة من هذا الاقتراب في كون التمايز الذي يُنتجُه التمثيل السياسي في طور أزماته، هو تحوُّل التقسيم السياسي للمجتمعات بين ممثِّلين و ممثَّلين في علاقة تبادلية، إلى تقسيم آخر أي بين حكام يمارسون الحكم لذاته وبواسطة نفوذهم، وبين محكومين يستقبلون من حكامهم إلا الإكراه أو السياسات الاستخراجية من تحصيل الضرائب أو التجنيد، فافتراضات هذا الاقتراب مُنطبقة على منظومة التمثيل السياسي في ظل وضعها الأزموي، حيث تحوُّل فعلاً نمط الحكم التمثيلي من تعاوني تبادلي بين طرفيه، إلى حكم بيد فئة قليلة ولو صُعِدَت بالآليات التمثيلية و سميت تمثيلية، فهي " نخبة " في مقابل " شعب " واسع العدد وهم محكومون ولا نفوذ لهم على حكامهم وفق تصور هذا الاقتراب، الذي يقوم على " نظرية النخبة " والتي كانت منذ عقود طويلة تبريراً لنمط الحكم التمثيلي وفق التصور الليبرالي، والتي ترى حتى قبل أن يصل التمثيل السياسي إلى وضع الأزمة، أنَّ مخرجات السياسات التمثيلية وصناعة القرارات هي نتاج أقلية حاكمة تسيطر على المجتمع والدولة.

الأدبيات و الدراسات السابقة :

إذا كانت الأدبيات تعني أهم التآليفات والقراءات الأساسية في أي موضوع أو ظاهرة علمية مدروسة، فإنَّ الدراسات السابقة هي القراءات التي شكَّلت لدى الباحث إنارة في معالجة المشكلة البحثية، وقد استخدم صنفين من الدراسات السابقة، بين التي تناقش وجود نمط الحكم التمثيلي في أزمة أو أزمات بوجه عام ومحاولة فهم هذا السياق الأزموي، مُحلِّلاً للأعراض والأسباب، والتوقعات المستقبلية للنمط، وصنف يركز على ما رآه الباحث مظاهر أو إفرزات لتلك الأزمات، سواء في الأزمات التي تعيشها الأبعاد والمحددات الإجرائية للنمط، أو نواتج البيئة السياسية في سياق وتعبيرات الأزمة، وسوف يقتصر الذكر على أهم الدراسات في كل جزء من البحث مع مراعاة قدر الإمكان أن تحوز على الاعتبار عند المنظرين و الدراسين لتلك الجزئية المعنية.

من أهم الأدبيات التي أُنتجت حول التمثيل السياسي كما يقرره المختصون في المجال، هو ما يُنسبُ لرائدة الفكر والتظير السياسي حول التمثيل عالم السياسة الألمانو- أمريكية " حنا فينيتشيل بيتكين " (Hanna Fenichel Pitkin)، والتي يعود إليها أول كتاب ناقش فكرة التمثيل السياسي والعلاقة التمثيلية (ممثّل - ممثّل) بأبعادها السياسية والاجتماعية، خارج دائرة التناول القانوني الشكلي، والغموض والتعقيد الذي ينتابها، والوقوف على الصعوبات التي تشكل الانطباع الأزموخي حوله، كما ناقشت مختلف مظهرات العلاقة التمثيلية، بحثاً عن أي منها تكون أكثر قرباً لفكرة التمثيل السياسي وهو التشابه بين طرفيها¹، بيد أن ما تناوله الكتاب أن تُنقَد من كونه ذات صبغة نظرية بحتة، واستغرق في تحليل فكرة التمثيل السياسي من خلال التحليل الدلالي للمفهوم، دون النظر إليه كمفهوم تقني يمكن أن يتحوّل بفعل آلياته الإجرائية كنمط للحكم، أي أن الكتاب على أهميته استغرق في فكرة التمثيل وتوصيف العلاقة التمثيلية وليس التعقيد للتمثيل السياسي كنمط للحكم وهي الفجوة المنهجية التي تسعى هذه الدراسة لمعالجتها، من خلال محاولة العمل على المساهمة في إنتاج بُنيان نظري للتمثيل السياسي يجمع بين الفكرة العلائقية للتمثيل، وتجسيده لنمط حكم متكامل بواسطة آلياته وأجراءاته، كما للمؤلفة دراسات أخرى ناقشت الأزمة التي يمر بها النمط، لاسيما دراستها التي تعتقد فيها، أن مشكلة التمثيل السياسي وأزماته نشأت مع علاقته المضطربة مع الديمقراطية²، لكنها تُنقَد في كونها لم تُجِب عن أي منهما أضراراً بالآخر مادامت تعتقد أن للفكرتين أصولاً مختلفة وحتى متناقضة، ولم تُجِب عن سؤال جوهري تحاول هذه الدراسة فحصه، وهو لماذا يتم هذا الدمج بينهما أو إطلاق أحدهما بدلاً عن الآخر؟، عند كل المفكرين والمنظرين ناهيك عن السياسيين والإعلاميين.

وفي السياق الراهن للتمثيل السياسي ناقشت دراسات حديثة إثباتات وجوده في أزمة، وكذا التوقع الذي يمكن أن تتجه إليه مستقبلاً³، واتجاهات فهمها، والتي تختلف بين الأسباب الطبيعية الداخلية المتولدة مع النمط⁴، أو بفعل ضغوط وعوامل خارجية⁵، أمام دعوات إعادة النظر في

¹ - Hanna Fenichel Pitkin, *The Concept of Representation*, 1^{ed}, California (USA), University of California press, 1967.

² -Hanna Fenichel Pitkin, « Representation and Democracy: Uneasy Alliance » *Scandinavian Political Studies*: Volume 27, Issue 3, September 2004.

³ - Simon Tormey, *The End of Representative Politics*, 1st Edition, uk, Polity press, 2015.

⁴ - Nadia Urbinati, « Reflections on the meaning of "democracy crisis" » *democratic theory*: Volume 3, Issue 1, (Jun 2016).

⁵ - Levitsky, S; Ziblath, D. *How Democracies die*, New York (USA), Crown, 2018.

- برتران بادى و دومينيك فيدال (محرران)، بحثاً عن بدائل: أوضاع العالم 2018، ترجمة نصير مروة، سلسلة الفكر العربي، بيروت (لبنان)، 2018.

العلاقة التمثيلية حتى تكون أكثر وفاء لفكرة التمثيل وتجاوز الاضطراب الذي يصيبها¹، والذي نَتَجُّ بالأساس عن عوامل بنيوية، كإفرازات مبدأ الفصل بين السلطات والذي يؤدي إلى تشتيت المسؤولية التمثيلية²، واختلالات تطبيق مبدأ الأغلبية والأكثرية³، وتطبيقات الهندسة الانتخابية التي لم تؤد إلى تحقيق التناسب بين الأصوات الانتخابية المحصّل عليها و ما يقابلها من مقاعد تمثيلية⁴.

فيما ناقشت التعبيرات المستجدة عن أزمات التمثيل السياسي والتي تُشكّل ضغوطاً وتهديدات مُعوّلة لنمط الحكم التمثيلي، لكونها إما تدّعي أنّها أكثر تعبيراً عن فكرة التمثيل السياسي، أو تفتكّ آلياتها الإجرائية لتحقيق غير أهدافها وهو تمثيل المواطنين أو تتّسم بعدم العقلانية، أو تجاوز نفوذها الممثلين وسيررة المؤسسات التمثيلية، فصعود الشعبويات تهديد للتمثيلية بعدم عقلانيتها و فوضويتها وعملها لغير صالح فكرة التمثيل⁵، والاحتجاجية بتجاوزها للوسائط الحزبية والاختيار الانتخابي⁶، وكذلك صعود التكنوقراط⁷ ونفوذ البيروقراطيين⁸، وتنامي

¹ - Jane Mansbridge, « Rethinking Representation » *American Political Science Review*, Vol. 97, No. 4 November 2003.

² - Marie-Anne Cohendet, « Une crise de la représentation politique ? » *Cités: Philosophie, Politique, Histoire*, Presses Universitaires de France, 2004/2 (n° 18).

³ - Larry Diamond, Jonathan Hartlyn, Juan Linz, Seymour Martin Lipset, (Editors), *Democracy in Developing Countries*, 2nd edition, USA, Lynne Rienner Pub, 2000.

⁴ - Arend Lijphart, *Patterns of democracy : government forms and performance in thirty-six countries*, 2nd ed, LONDON (uk), Yale University Press, 2012.

⁵ - عزمي بشارة، (الشَّعبويَّة والأزمة الدائمة للديمقراطية)، مجلة سياسات عربية: تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)، عدد 40، أيلول/سبتمبر 2019، وريان فيرنر مولر، ما الشَّعبويَّة؟، ترجمة: رشيد بالطيب، الطبعة الأولى، منتدى العلاقات العربية، الدوحة (قطر)، 2017.

⁶ - Nonna Mayer, «Le Temps des manifestations» *Revue Européenne des sciences sociales*, vol. 42, no129, (2004), & , عقل محمد أحمد إبراهيم، "مفهوم هيكل الفرص السياسية و تطور الحركات الاجتماعية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة، مجلد 16، عدد 2015/03.

⁷ - Jarle Trondal, Zuzana Murdoch, Benny Geys ; « Representative Bureaucracy and the Role of Expertise in Politics », *Politics and Governance*, Volume 3, Issue 1, 2015.

⁸ - بومدين طاشمة، "التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي"، دفا تر السياسة والقانون: العدد 07، جوان 2012، & - Jarle Trondal, Zuzana Murdoch, Benny Geys ; « Representative Bureaucracy and the Role of Expertise in Politics », *Politics and Governance*, Volume 3, Issue 1, 2015.

وتنامي صعود المستقلين في ضرب للمؤسسية الحزبية الضامنة للوساطة بين الحكام والمحكومين¹.

في البحث عن التَّشَوُّهات التي تطال التمثيل السياسي من داخله ومن خلال محدداته الإجرائية، والتي ستكون المتحكم في مآلات النمط المستقبلية، وكانت بين يدي الباحث كم معتبر من الدراسات والكتب، لتوصيف التشوهات والأمراض التي تطال الحزبية²، لا سيما تراجع تراجع الانخراط والانتظام الحزبي ودوره في تعميق أزمات النمط، والفرص التي تملكها الحزبية في استعادة وظيفتها ومتطلبات ذلك³، مروراً بالتشوهات تطال النمط من زاوية الانتخابية وما تتطلبه عمليات الإصلاح الإجرائية والمضمونية⁴، وصولاً إلى تحليل الاتجاهات غير الجازمة بمستقبل النمط النمط التمثيلي للحكم ككل، وشروط التحديث والإصلاح الممكنة والواجبة⁵.

يُلاحظ أنَّ الباحث لم يولي لتلك الدراسات السابقة المعالجة النقدية المطلوبة في الصدد، بتفصيل مضمونها و الإفادة المحققة منها في معالجة الإشكالية المطروحة وتبيان الفجوة المعرفية والمنهجية التي تكتسبها والإضافة المتوقعة مراكمتها في هذا البحث، وذلك بسبب عدم وقوع بين يديه دراسات وأبحاث سابقة تعالج الإشكالية على نحو ما تناولته هذه الدراسة، فاتجه إلى الاشتغال على التركيب بين تلك الأدبيات التي تدرس أجزاء من متغيرات ومفاهيم وإشكالية هذا البحث، وأنَّ تلك الدراسات رغم محوريته في الدراسات والأبحاث المشتغلة على ذات المتغيرات، فإنَّ متن البحث استخدمها بطريقة نقدية ومقابلتها مع ما يُضادُّها من آراء علمية، كما أنَّها من جهة يُحكم عليها بالقصور في معالجة إشكالية هذا البحث نظراً للطابع الجزئي لأي من تلك الدراسات، فإنَّ التركيب فيما بينها هو الذي أسهم في الوصول لهذه المعالجة، والفجوة العلمية والمنهجية التي تحاول هذه الأطروحة البحثية المراكمة عليه، والذي تفتقر إليه تلك الدراسات والأدبيات متفرقة، هو أنَّ التمثيل السياسي ليست فكرة علائقية فقط بل فكرة وآليات إجرائية مجتمعتين، كما أنَّ الأزمات الذي تواجهه متعددة المنابع والتأثيرات، منها تلك البنيوية والهيكلية للنمط، وكذلك المتأتية من الانحراف الممارساتي للآليات والإجراءات، وأخرى تفرضها البيئات

¹ - Dawn Brancati; « Winning Alone: The Electoral Fate of Independent Candidates Worldwide », *The Journal of Politics*, Volume 70, Number 3, July 2008.

² - عبد الإله بلقزيز، نقد السياسة: في أمراض العمل السياسي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء (المغرب)، المركز الثقافي للكتاب، 2019.

³ - JESS GARLAND, WILL BRETT, *The future of the political party*, London(UK), Electoral Reform Society, 2014

⁴ - MICHAEL BECHER, Irene Gonzalez Mendez, « Electoral Reform and Trade-Offs in Representation », *American Political Science Review*, Cambridge University Press, Volume 113 Issue 3, August 2019.

⁵ - David Runciman, *How Democracy Ends*, (USA) First Edition Basic Books, 2018, &, Colin Crouch, *Post-Democracy*, Cambridge (UK), Polity, 2014

المحلية والدولية والعالمية، وحتى مستقبل النمط التمثيلي للحكم تستقيم النظرة إليه إلا من خلال أبعاد واتجاهات مختلفة كل منها نسبي وغير يقيني، والتكامل بين تلكم الأدبيات والدراسات ودمج تصوراتها هو الذي يجعل هذا التصور الشامل لنمط الحكم وأزماته ومستقبله ممكنا،

ومع الاكتفاء بذكر نماذج مِمَّا تَزَخَّرُ به الأدبيات والدراسات ذات الصلة بجوانب معالجة الإشكالية البحثية المطروحة والتساؤلات الفرعية المتمخضة عنها، فإنَّ حواشي البحث عامرة بالمصادر والدراسات المختلفة والمتنوعة من حيث المدارس والاتجاهات و وجهات النظر، وراعى البحث تلكم التي تُسَمُّ بالأصالة والجدية والجدة.

هيكلية الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، تضمَّن الفصل الأول الإطار العام للبحث، وتوضيح المقصود بدوران البحث في حلقة الفكر السياسي، ومعنى وجود أنماط للحكم وتفسيرات ذلك، وحضور هذا النوع من الدراسات عبر أجيال الفكر السياسي من قديمه إلى حديثه، مع وضع المفهوم العُمدة في البحث وهو " التمثيل السياسي " تحت طائلة التفكيك المجهري لمحاولة إزالة الغموض حوله، وعلاقته بالديمقراطية الأصلية، بتبيان وجهتي النظر الأساسيتين في ذلك، وعرض وجهات نظر المفكرين السياسيين الذي عاصروا انبعائه كنمط للحكم إبان القرن الثامن عشر ميلادي، وكان مُعظم التركيز في الفصل الأول على التمثيل السياسي كفكرة سياسية تحاول أن تُجسِّد عمليا وبعقلانية " حكم الشعب " وهو الحكم بواسطة الممثلين السياسيين المنتخبين.

أما الفصل الثاني فانبرى للحديث عن التمثيل السياسي كنمط للحكم، أي بالتفصيل في المحددات العملية وأركان التمثيلية السياسية، والتي تحوي وسيط وآلية ومؤسسات، فالوسيط وهو العمل الحزبي، بتحليل صلتة بالتمثيلية وسيرورة ذلك تاريخيا وعمليا، والوظائف التي تمارسها المؤسسة الحزبية صلب المنظومة التمثيلية، وصولا إلى علاقة الممثلين والمنتخبين بالأحزاب السياسية واتجاهات ذلك، باعتبار أنَّ هذه العلاقة تتراوح بين الجودة والأزمة أي بين الوفاء لفكرة التمثيل وبين نافذية الأزمة من خلال ذلك، أما الآلية فهي الانتخابات والوسيلة المشروعة والعقلانية لبلوغ التمثيلية، وتأتي ضمن سياق وجود آلية للوصول إلى الحكم كعادة كل أنماط الحكم عبر التاريخ، وبالنسبة للنمط التمثيلي فللانتخابات دور ورهان على تعزيز فكرة التمثيلية بواسطتها مما يفرض تحليل الفرص التي تقدمها أشكال النظم الانتخابية في ذلك، وتبيان العملية السياسية الأساسية التي يتم عبرها تجسيد الطموح التمثيلي وهي الهندسة الانتخابية، بتبيان شروطها

ومتطلبات اتساقها مع فكرة التمثيل أو ممكنات سقطاتها دون ذلك، فيما تكون قيام مؤسسات للتمثيل الشرط الضروري والمحدد الثالث لمنظومة التمثيل السياسي وتأتي على مستويين محلي و مركزي برلماني.

يقدم الفصل الثالث في معالجة الإشكالية البحثية أولى إثباتات وجود التمثيل السياسي في أزمة أو أزمات، بالحديث عن الاتجاهات التي يقدمها الفكر السياسي في فهم أزمات التمثيل والتي تتراوح بين ثلاث اتجاهات رئيسية تُقرُّ بواقع النمط تحت طائلة الأزمات، ويرى الباحث أن ملامح الأزمات يقرُّها عدم استقرار حركة التنظير للمفهوم العمدة حول فهم واحد أو نسق مفهومي معين، بل يلاحظ تنوع وتضارب وحتى تناقض في التعبير عن فكرة التمثيل السياسي، وكذلك أن الأزمات موجود ليست بفعل عارض أو تطور لاحق، بل بوجود أسباب بنيوية تفسّر وقوع النمط التمثيلي في طور الأزمة، والمنطق الذي عالج به الباحث الإشكالية المطروحة في هذا المستوى من البحث هو وجود التمثيلية في أزمة بفعل عوامل داخلية كامنة فيها.

الفصل الرابع يتجه عكس سابقه في اعتقاد أن الأزمات مُتَأَتِيَةٌ بفعل ضغوط تفرضها تحولات البيئة السياسية المعولة، والتي نفذت إلى كل تطبيقات " الديمقراطية التمثيلية " والراسخة منها قبل الناشئة، فيعالج البحث صعود الشعبويات محللاً أصلها وفصلها في الفكر والممارسة، وكيف تتضاد مع التمثيلية، وأيهما ستكون له الغلبة في ظل التدافع السياسي المحلي الوطني وعبر الوطني بين الشعبويات والتمثيلية السياسية، وينظر البحث إلى أن عامل مضاعفة الأزمة هو الاحتجاجات الشعبية، في رسالة أن الشارع مُتَوَثِّرٌ ضد السياسات التي يديرها الممثلون ومنظومتهم، فيما يُشكّل التعبير الثالث عن الوضع الأزمو هو صعود نافذون جدد لمنصة التمثيل السياسي، إن بأدواتها أو افتكاك السلطة الفعلية من الممثلين، وهم النافذون الذين يشتركون في اضمحلال فكرة تمثيل المواطنين لديهم، فيما تكون الآليات الإجرائية للتمثيلية غير ذات جدوى طالما أن السلطة التمثيلية بيد غير المنتخبين.

الفصل الخامس، وإن عاد للبحث في الآليات الإجرائية للنظام التمثيلي فهو من جانب ما يعتبره الباحث الوجه الحقيقي لوجود التمثيل السياسي في وضع أزمو، وهي التشوّهات التي تطاله من تلك الأبعاد الإجرائية، وهما بالخصوص تراجع الانتظام والانخراط الحزبي، وكذا التشوّهات التي تفرضها العمليات والممارسات الانتخابية لاسيما العزوف عن التصويت والمشاركة الانتخابية، وهي التي تُفرِّغ التمثيل من محتواه وجدواه، فلا تمثيل بدون انتخاب، ومن وجهة نظر هذه المعالجة فمستقبل التمثيل السياسي مرهون بالإصلاحات والتحديثات التي تطال هذين المحددين، فيما يُعدّد

في آخر المطاف الاتجاهات التوقعية المستقبلية لنمط الحكم التمثيلي، ويأتي تناول مختلف الاتجاهات في سياق الاستنتاج بعدم جزم أي اتجاه لمنحى تطوّر مستقبله، بين القول بأفوله، أو الأزمة العابرة، مع ترجيح الباحث استمرارية النمط في الوجود السياسي كنمط سائد للحكم لتوافر عوامل قوة بنيوية فيه، ولكن أيضا بتوفير شروط الإصلاح الممكنة .

وفي الخاتمة تطرق الباحث إلى النتائج العامة للدراسة، وربطها بالتساؤلات والافتراضات، بالإجابة عن التساؤلات الفرعية والافتراضات الجزئية، وعن الإشكالية العامة والفرضية المركزية المعتمدة.

صعوبات واجهت الدراسة:

ما واجهه البحث من صعوبات مرتبط بطبيعة الإشكالية المطروحة سواء في الإطار المرجعي لها وهو " الفكر السياسي "، أو تصوّر معالجتها والذي يُقرُّ الباحث أنّ التصوّر الأولي لمعالجة الإشكالية المطروحة يختلف كليّة عن ما انتهى إليه البحث، والذي انطلق من تقدير أنّ الأزمات التي يعرفها نمط الحكم التمثيلي ذات بعد إجرائي شكلاّني ليتوصّل إلى أنها عوامل كامنة في بنية وفكرة النمط و كذا الأزمات الناجمة عن الضغوط التأزيمية التي تواجهه من خارج بيئته، لتكون بذلك الصعوبات التي واجهت البحث هي تلك المرتبطة بصعوبة الدراسة والتي انعكست على النتائج المتوصّل إليها.

الفصل الأول

حول الفكر السياسي، أنماط الحكم

والتمثيل.

تمهيد :

تقع على بوابة البحث مهمة وضع الإشكالية المبحوثة في إطارها المعرفي والنظري الذي يتلاءم معها، وهو في هذا السّفر البحثي مُراكمَة للمعرفة البحثية في أصول أحد الظواهر السياسية الأكثر إثارة وحضورا في الجدل العلمي والممارساتي، أي ظاهرة الحُكم ونمطه، فكيف الأمر بالبحث في أزمت النّمط الأكثر سيادة في الحياة السياسية الحديثة والأكثر منطقية وعقلانية من كل أنماط الحكم التي عرفتھا السياسة .

أمام البحث في هذا المقطع فرصة للإقناع بجدوى الإطار الذي اختاره وهو الفكر السياسي وتجلية الطبيعة التي يخوض بها تناوله للظواهر، على اعتباره أحد الحقول المعرفية الرئيسة في علم السياسة، ولكل حقل خصوصيته و مميزاته، فيقف عند الفكر ومعناه كتأمل ذهني صرف، و كيف يكون حالَ تخصُّصه في الظواهر السياسية وأشكال المعرفة التي تتشج عنه في الصدد.

إنَّ اعتبار التمثيل السياسي كنمط للحكم يتطلب إقناعا متعددًا في مستوياته، يبتدئ من أنَّ الحكم ليس شيئًا واحدًا بل هو أنماط متعددة، فرضتها الظروف المختلفة التي تحيط بالتجمعات البشرية، فأنَّجَت أنماطا للحكم يناسب قِيمَهَا والتَّحدِّيات التي تواجهها وأولوياتها ومصالح ذوي النفوذ فيها، يلي ذلك محاولة تقديم التفسيرات العلمية في ذلك، دون إغفال الإقناع أنَّ مدارس أنماط الحكم وتحولاتها تقليد بحثي أصيل تراكمت المعرفة حوله عبر العصور والجغرافيات المختلفة.

والأهم في هذه التَّجلية إماطة اللّثام حول المفهوم العُمدة في هذه الدراسة وهو التمثيل السياسي، وهي مرحلة مهمة في هذا البحث، لأنَّ ما يعتبره عدد من الباحثين حال وقوفهم أمام المفاهيم من أنها واضحة وبديهية وسهلة، تُقدِّم المعرفة العلمية المتراكمة خبرًا بغير ذلك، وهو ما يجري على التمثيل السياسي كمفهوم يسري الانطباع عليه بأنَّه مفهوم واضح وسلس، لكن البحث العلمي وتحليل الظاهرة يفيد بغير ذلك، إذ يحمل درجة عالية وكثيفة من الغموض والإبهام، في المعنى والدلالة والارتباط مع غيره من المفاهيم والظواهر السياسية و الاجتماعية، لذلك يُجمع الباحثون على وجود اختلاف كثيف حول أصله وفصله، لتكون بذلك أحد عناصر الأزمة التي تحيط به في بُعدها التنظيري و المفاهيمي، وعلى ذلك فالافتراض الذي يُنشئه البحث في هذا الصدد

هو أنه ثمة علاقة تبادلية يتساوى فيها التأثير بين طرفي تلك العلاقة، أي بين الأزمات التي تُنتجها الممارسة الواقعية، وتلك التي تحويها الصعوبات التنظيرية والفكرية الصرفة.

المبحث الأول: خصوصية دراسات الفكر السياسي.

بين يدي هذا المقطع جملة من النقاط في محاولة لتبيان الإطار الذي تشتغل ضمنه الدراسة وهو الفكر السياسي، وهو يتطلب تذكيرا وإزالة الغموض حول معنى الفكر كتأمل ذهني وعقلي، وخصوصية ذلك التأمل حينما يشتغل على الظواهر السياسية، وكذا مخرجات الإنتاج المعرفي المتصلة بالفكر السياسي، و طرق معالجة الفكر السياسي للقضايا والظواهر السياسية المختلفة، والتي تنقسم على قسمين، فأحدهما يتميز بها الفكر السياسي عن غيره من مجالات الفكر ضمن ما يسمى المعالجة الزمنية للأفكار، والتي أنتجت حقلا معرفيا قائما بذاته ضمن دائرة علم السياسية وهو "تاريخ الأفكار السياسية"، والثاني يشارك فيها مع باقي فنون المعرفة والمنتجات الفكرية الأخرى، إذ يكون الفكر نتاجا للمعالجات البحثية وفق مستويات البحث العلمي وأنواعه المتعارف عليها منهجيا.

المطلب الأول: في مفهوم الفكر و الفكر السياسي.

السياسة حاجة بشرية فطرية مارسها الإنسان منذ وجوده الأول، أملتها ضرورات تأمين القوت وسدّ الجوع والأمن من الخوف، وكان مُعبّرا عنها في تطوير الإنسان لإدارة تأمين الغذاء والدفاع عن النفس وتجمعاته وحماية مصالحه، وتأسيس الكيانات السياسية اللازمة لذلك، لكن تلك الممارسات منذ أن كانت بسيطة إلى أن تعقدت وتضخمت وتشابكت، لم تكن مُطلقا استجابات وأفعالا عشوائية أو ردود أفعال معزولة، بل تأسست تبعا لوظيفة حسيّة عظيمة مجبول عليها الإنسان منذ خُلِق وهو التفكير، اتساقا مع احتياجاته وكيفية الحصول عليها وتأمين ديمومتها النسبية، ومنها السياسة التي في أغلب وجوها ترجمة عملية لتصورات أو منظومات فكرية وتجريبية أنتجها الفكر البشري الفردي أو الجماعي، لذلك من الأهمية في هذا الصدد وبحكم الاتجاه المضموني الذي تسعى الدراسة لمراكمته في معالجة إشكالية البحث، وهو مجال الفكر السياسي، ينبغي أن يَمُرَّ عبر تجلية المقصود بالفكر عموما وكذلك الفكر والتفكير السياسيين.

• - الفكر مفهومه وأبعاده :

يقفز إلى الذهن حينما تُسبب أي دراسة إلى الفكر ومهما كان حقلها المعرفي، أننا أمام دعوة مفتوحة للتأمل العقلي وإعادة القراءة المتأنية والعميقة في ظاهرة منظورة تحت البحث، ومطلوب إزالة الغموض عنها أو ترقيتها لمواكبة تطورات حاصلة في نسق ما، بشرط أن يتَّصف هذا الانتساب بالعمق الدراسي، و التحقيق بعيدا عن أسلوب الخطابة وإثارة المشاعر¹، وأن يكون هذا التأمل منطقيًا ومعقولًا يستوعبه العقل البشري ويتقبَّله.

ففي القرآن الكريم لم ترد كلمة (الفكر) بصيغة الاسم، ولكن بصيغة الفعل، في نحو عشرين موضعا منه، من مثل قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴾ الآية: 18 (سورة المدثر)، وفي قوله تعالى أيضا ﴿ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴾ الآية : 50 (سورة الأنعام)، والتفكير جاء في النص القرآني إجمالا دعوة للتأمل في الكون والملكوت، والوصول إلى حقيقة الخلق وعظمة الخالق سبحانه وتعالى، ووردت أيضا في القرآن الكريم بمعاني أخرى تفيد " التفكير " كالتدبر والتعقل والإبصار، بعشرات المرات.

وفي المعاجم اللغوية يفيد إجمالا بأنه إعمال الخاطر في الشيء²، والخطر هو مزيج بين ما يتحرك نحوه العقل والمشاعر، مع حضور لسيادة العقل، وفي المعجم الوسيط يفيد بأن مادة " فكر " تعني أن الفكر مقلوب عن الفرق، والتي تُستعمل في الأمور المعنوية فقط، وهو فرك الأمور وبحثها للوصول إلى الحقيقة³، أمّا في الاصطلاح فيُستخدَم مصطلح الفكر للدلالة على نتائج عمليات التفكير والتأمل العقلي التي يقوم بها الإنسان بوصفه كائنا عاقلا مفكرا⁴، فالفكر يعني هنا، أنه يحمل دلالتين فهو إمّا الأداة والكيفية التي يصل بها الإنسان إلى حقائق الأمور وكنهها فيُطلق عليه (تفكير) باستخدام قدرات ذهنية وعقلية ونفسية، والدلالة الثانية هي الناتج عن عمليات التفكير، وهو على قدر متفاوت من الدقة والعمق والوضوح والتنظيم والموضوعية ونسميه فكرا⁵.

إنّ هذه إشارة إلى أنّ الفكر الإنساني ليس واحدا في الكم وفي الكيف ولا ثابتا بل نسبي، وينمو ويتطور ويتراكم كلما سعى العقل الإنساني لإدراك ما يحيط به من ظواهر طبيعية مادية أو

¹ - طه جابر العلواني، الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، ط4، الرياض (السعودية)، الدار العالمية للكتاب الاسلامي، 1994، ص25.

² - ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار صادر، بيروت (لبنان)، بدون سنة نشر، مادة فَكَر.

³ - إبراهيم أنيس، (وآخرون)، المعجم الوسيط، القاهرة (مصر)، مجمع اللغة العربية - مكتبة الشروق الدولية، طبعة 2004، ص 698.

⁴ - عبد الرضا حسين الطعان، وآخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ابن النديم للنشر والتوزيع (الجزائر)، دار الروافد الثقافية -

ناشرون (بيروت)، الطبعة الأولى، 2015، ص 20.

⁵ - المرجع نفسه.

حسية اجتماعية أو نفسية...، فما يُنتجُه الإنسان من أفكار هو وليد الظروف و الخصائص الاجتماعية والنفسية المحيطة بذلك الإنسان صاحب التفكير، وانعكاس لبيئته الحسية والمعنوية وتعبيرا عن روح مجتمعية ثقافية أو حضارية بذاتها وثوابتها العقائدية والقيمية ومطالبها و أهدافها ورهاناتها المعلنة والخفية، فما يُنتجُه أي مجتمع من أفكار هو تعبير عن ظروفه وخصائصه ومطالبه واحتياجاته وأهدافه ورهاناته¹، ليكون بذلك الفكر و فعل التفكير مرتبطا بإيجاد حلول وتفسيرات للواقع نابعة من بيئة العيش وبمحدداتها المادية والمعنوية.

إذ الفكر ومهما كان موضوعه قد يُنسب لشخص سخر تأملاته العقلية لإنتاج فكرة وأفكار فيسمى مُفكراً، وقد تُنسب الأفكار إلى مجتمعات ومجموعات بشرية تبحث عن حلول عقلانية لمشكلة أو مشكلات تُعاصرها، وفي كلتا الحالتين فالفكر المنتج ومهما كان صاحبه ومصدره يحكمه بُعدان معنويان بالأساس، هما الإثارة ولفت النظر من ناحية، ووجود حالة من الرضا باعتبار الفكرة والأفكار هي فهم وتصور وحل عقلائي لواقع تكتفه مشكلة أو مشكلات².

كما أنَّ الفكر الإنساني ليس شيئا واحدا، من حيث البيئة والواقع والموضوعات والسياقات الزمانية والمكانية، لكنه في كل منها يحمل ثلاثة أبعاد كما يصفها محمد عابد الجابري، فقد يأخذ بعدا أيديولوجيا، وهذا هو المعنى الواسع للفكر بشموله لشتى الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية والدينية، فكل إنتاج فكري مصبوغ بأيديولوجية مُنتجه³ أو منتجه، لأن الأيديولوجيا هي عبارة عن فكرة عامة و كم مكثف من المبادئ السياسية المتماسكة⁴، لتكون هذه المبادئ والمسماة "أيديولوجيا" مُصطيغة ومؤثرة في مضمون الإنتاج الفكري المعني، وقد يحمل الفكر بُعدا آخر بعيدا عن المحتوى والمضمون الأيديولوجي، بل يكون كأداة لإنتاج الأفكار وإطلاق الأحكام على المواقف المختلفة وتوحيد التصورات حولها، فيحوز أفراد المجتمع المعني أو جزء منه قدرا من التناسق في المبادئ والمفاهيم والآليات والتي ترسخ في العقل، لتُنتج على إثر ذلك طريقة ونسقا معلوما في التفكير⁵.

¹ - المرجع نفسه، ص 21..

² - Glenn E Tinder, **Political thinking: The perennial questions**, 6 ed, New York (USA), HarperCollins, 2009, p 16.

³ - محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ط 2، بيروت (لبنان)، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 51-52 (بالتصرف).

⁴ - Stephen D.Tansey, **Politics: The Bsics**, 3 edition, Uk, Publisher Routledge, 2004, p132.

⁵ - محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 52.

أمّا البعد الثالث فهو الفكر كمحتوى إذ يُنظرُ إليه كجملة من الأفكار والآراء والنظريات التي تُنظَّمُها عناصر تجمعها علاقات بنيوية مع الكل الذي تنتمي إليه، وكمثال على ذلك فكرة تحرير المرأة في الفكر الغربي يحكمها نسق كلي يسري على مختلف الموضوعات، وكذلك في الفكر العربي الإسلامي يحكمها نسق كلي أيضا، هذه الأنساق الكلية تحكم مختلف الظواهر الفرعية¹، إذا فالفكر الإنساني إمّا أن يكون أيديولوجيا ونسقا عاما من الأفكار، أو أداة وآليات تحكم سير الذهن ويتبعها في التفكير، أو كمحتوى ومضمون وتصورات.

فإذا كان الفكر هو محصلة تفاعل بينه وبين البيئة التي تُنتجُه، فإنّ الأفكار ليست سوى استجابات الإنسان العقلية لمطالب بيئته الطبيعية والاجتماعية وضغوطها وحُلُوله المتصورة لمشكلاتها²، وهو ما يجري مثلا على أنماط الحكم التي ابتكرها الفكر الإنساني وتجاوب مع تحولاتها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فالأفكار التي يُنتجها مجتمع ما لا يمكن أن تتماثل مع ذات السياق الفكري والموضوعات لمجتمع آخر، بل يختلف الفكر المنتج وأساليب التفكير لذات المجتمع في سياق زمني أو جغرافي آخر، لأنّ الواقع والفكر الذي يسايره يوجدان في علاقة تأثير وتأثر دائمة، وكلاهما في حالة تحرُّك وتفاعل دائم، فباختلاف الإنسان واختلاف البيئة واختلاف الحاجة يُنتج فكريا متنوعا في الموضوعات تبعا للحاجات، وفي المكان تبعا للبيئات والواقع.

فنكون أمام فكر مُختلف في الجغرافيا والزمان، وهو الأمر الذي يجعل الحديث عن وجود فكر شرقي، وفكر غربي تبعا للمكان، وفكر إسلامي وفكر مسيحي وفكر بوذي وفكر يهودي تبعا للعقائد والأديان، وفكر اقتصادي وفكر سياسي وفكر اجتماعي وفكر تربوي تبعا للموضوعات وخصوصية الظاهرة محل التفكير، وقد نُصطلح على فكر ما نسبة إلى جغرافيا المناطق حين نكون أمام نسق من الآراء والأفكار و التصورات التي يُعبّر بواسطتها هذا المجتمع أو ذاك عن مشاكله واهتماماته وطموحاته ومعتقداته المذهبية³، فيُنسب ذلك الفكر للشعب والمجتمع صاحب الفكر، كالفكر الإسلامي أو العربي أو الغربي أو اليوناني أو الفرنسي أو الهندي أو الصيني ، أي نكون أمام أنساق فكرية تُعبّر عن تلكم المجتمعات والشعوب، وعلى هذا الأساس فالتفكير الإنساني هو تجلية عميقة للواقع وتبيان لحقيقته، وهذا الواقع هو البيئة التي يكون الفكر في تأثير متبادل معها، مما يجعل تنوع البيئات واختلاف سياقها الزمني والجغرافي والمجتمعي مبررا لتنوع الأفكار والأحكام التفسيرية حول موضوع واحد منطوّر للتأمل

¹ - المرجع نفسه.

² - عبد الرضا حسين الطعان، وآخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، مرجع سابق، ص 21.

³ - نفس المرجع، ص 51.

العقلي، فينتج عن ذلك كم هائل من الأفكار ليس في الحقل المعرفي الواحد، بل تجاه ظاهرة وموضوع واحد تتراكم حوله التأملات العقلية التي تسمى فكرا ومنها الفكر السياسي.

• - الفكر السياسي:

إن السياسة أقدم نشاط إنساني عرفت البشرية، إذ منذ أن اجتمع البشر وأقاموا كيانات لهم في نطاق جغرافي، انطلق الإنسان في التفكير في كيفية حماية نفسه وحماية كيانه السياسي والسيطرة على محيطه، وكيفية فرض نفوذه وإدارة العلاقات مع الآخرين، فكانت تلك هي الأسئلة الأولى للفكر السياسي، والتي مازالت تتردد إلى اليوم¹، لأن الظاهرة السياسية وإن اتسعت عبر الجغرافيا وأجيال البشر فهي ذاتها من حيث الأساس منذ القديم.

لقد عرف مجال التفكير السياسي اتساعاً مطرداً، ليشمل تعريفه للحاكم والمحكوم، وصيغة العلاقة بينهما وحدودها والتنظيم السلطوي للمجتمع، والعلاقات بين الدول وحالات الحرب والسلم وتنظيم الحياة السياسية للمجتمعات، والسلوك السياسي الفردي والجماعي، والحياة الحزبية والانتخابية والمجتمع المدني، وتربط وتشابك الفاعلون السياسيون المحليون وعبر الوطنيين.....، فمن الطبيعي أن يحوي هذا الكم الهائل وغيره من الظواهر الإنسانية والاجتماعية ذات البعد السياسي فكراً يُصطلح عليه (الفكر السياسي).

فإذا كان الفكر بوجه عام هو نتاج عمليات التأمل الذهني والعقلي التي يقوم بها الإنسان، فإن الفكر السياسي هو ذاك التفكير المرتبط بمجال السياسة، فاقتران الفكر بموضوع ما ليس حكراً على الفكر السياسي، إنما هو إلحاق فرع بأصل، ومثال ذلك إلحاق الاقتصاد كحاجة بشرية بفكر، أفسح المجال لبروز حقل معرفي وُسم بالفكر الاقتصادي، وكذلك الاجتماعي والأمني.....، وهكذا لباقي الحقول والموضوعات، لكن بالنسبة للفكر السياسي يواجه هذا الاقتران صعوبة في تحديد موضوع هذا الإلحاق، أي المجال الذي يُعطي للفكر توصيف ومضمون سياسي، أي أن وجود فكر مُقترن بالسياسة يضعنا صوب إشكالية لا تتعلق بالإلحاق لأنها في الأصل إشكالية عامة تنصرف إلى علاقة الفكر بكل الموضوعات والعلوم، بل بصعوبة تحديد هذا (السياسي) ومجاله، حتى يصبح فكراً له موضوعه المحدد ومجاله الذي يُكسبه القيمة العلمية والمعرفية².

¹ - هادي الشيب، رضوان يحي، مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى برلين (ألمانيا)، المركز الديمقراطي العربي، 2017، ص26.

² - ياسر قنصوه، في فلسفة السياسة: قراءة جديدة، القاهرة (مصر)، رؤية للنشر والتوزيع، 2009، ص 20.

إنَّ ذلك يتطلب تحليلاً و تحديداً لماهية " السياسي"، والذي يحمل ألواناً مختلفة من الاستعمالات تتوافق مع المعاني المتعددة التي يذهب إليها مفهوم السياسة وعلم السياسة، ولعلَّ لبَّ المشكلات المطروحة أنَّه لا يوجد اتفاق بين العلماء حول ماهية السياسة، فتترواح الأطروحات يُمنى ويُسرى بين تصورات مختلفة، وأحياناً متضاربة ومتناقضة، أو متشابكة لدرجة التماهي، فهناك من يرى السياسة ذاك النشاط البشري المتعلِّق بالسلطة وشؤون الحكم، أو اعتبارها نشاطاً أكاديمياً صرفاً لتفسير الظواهر السياسية، وداخل هذه الدائرة يتَّسع الخلاف بين اعتبارها " علم سياسة " مفرد أو " علوم سياسية"، وفي اتجاه آخر هل هو "علم الدولة" كما ساد لعقود طويلة أو هو " الممارسة الاجتماعية للسلطة " و " علم السلطة" ¹، وهل السياسة مرتبطة بالصراع والقوة والسيطرة والنفوذ كما في الخبرة الغربية، أو مرتبطة بالرعاية وتبدير شؤون الناس وإصلاح حياتهم كما في الخبرة الإسلامية ²، فهذه المقاربات المختلفة أخذت حيزاً كبيراً من الجدل العلمي بين المختصين والمفكرين، وحشدَ لكل مقارنة أبعادها وتبريراتها، والتي ستختلف بناءً على تباين الخلفية والبيئة التي تواكبها ³.

لكن السياسة في كل الحالات كنشاط إنساني أو كعلم لا تمثل محورا محصورا ومحددًا في اهتمامات البشر كأفراد أو كمجتمعات، بل السياسة كما يقول (وودر ويلسون) الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية، تعني كل شؤون الحياة ومجالاتها، ولا يوجد شيء يؤثر في الحياة الإنسانية يمكن اعتباره خارج اهتمام دارس العلوم السياسية ⁴، وهو القول الذي يكشف أنَّ السياسة بُعديها الفكري والعلمي النظري، أو التطبيقي العملي تغطي نشاطاً إنسانياً عاماً وشاملاً تشترك المجتمعات الإنسانية في حيازته وممارسته في كل الأزمنة والعصور، ووفق ذلك يكون الفكر السياسي مُشتملاً على كل أشكال التفكير والتأمُّل العقلي في الظاهرة السياسية المتجسدة عملياً في السلطة السياسية ⁵.

إنَّه لما تكون الظاهرة السياسية قديمة قِدَم التجمعات البشرية، فإنَّ هناك كما لا يُحصى من الأفكار السياسية التي أنتجتْها البشرية، بدايةً من أفكار فلاسفة الشرق القديم وكتابات

¹ -خلف الجراد، (علم السياسة ومقدماته اليونانية) مجلة الفكر السياسي، عدد 31، السنة العاشرة، 2008، ص 17.

² - نصر محمد عارف، " علم السياسة : علم تنظيم المجتمعات البشرية وإدارتها"، في عبد العزيز القاسم (محرر)، مدخل لتكوين الطالب في العلوم الانسانية، ط02، بيروت (لبنان)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013، ص 21-22.

³ - Stephen D.Tansey, Op.cit, p 33-35.

⁴ - نصر محمد عارف، " علم السياسة : علم تنظيم المجتمعات البشرية وإدارتها"، في : عبد العزيز القاسم (محرر)، مدخل لتكوين الطالب في العلوم الانسانية، مرجع سابق، ص 19.

⁵ - عبد الرضا حسين الطعان، وآخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، مرجع سابق، ص 24.

الإغريق وصولاً إلى الرومان وفقهاء وفلاسفة الحضارة الإسلامية، ثمَّ إلى الفكر السياسي الغربي لعصر النهضة، حتى نصل إلى مفكري السياسة ومنظريها في العصر الحديث والمعاصر، وقد أخذ الإنتاج الفكري صيغاً متعدّدة عبّرت كلها عن الأفكار السياسية، فكانت تأخذ شكل قصائد شعرية وأعمال أدبية من مسرحيات وقصص ورسائل، ومن أمثلة ذلك الخطب المشهورة حول الديمقراطية للقائد الأثيني بركليس و القصائد الشعرية كإلياذة هوميروس، والمقالات الفلسفية لأفلاطون و أرسطو والفارابي وابن سينا وابن خلدون، وأخذت شكل مواعظ ونصائح للحكام كما عند ميكافيلي، وشكل روايات قصصية كما عند فيكتور هيجو وغيرها¹، و وصولاً إلى البحوث والتأليفات والدراسات العميقة حول الظواهر السياسية الجزئية التي تترى في تفسير ما يمكن أن يكون مشمولاً بدائرة البحث في علم السياسة .

وعلى هذا الأساس يندرج تحت عنوان " الفكر السياسي " كل التأملات العقلية التي تبحث تجارب المجتمعات التي أقامت سلطات وكيانات سياسية وأنظمة حكم، وكل الأنشطة التي أدت إلى ذلك أو أفرزتها الممارسة السلطوية، وشكل تلك الأنظمة وبُنيّتها والنفوذ السلطوي الذي مارسه وحدوده، والأفكار السياسية المبرّرة لعلاقات الدولة مع الدول الأخرى و وصف وتفسير تلك العلاقات، ويندرج ضمنها كل العلاقات الإنسانية ذات الصلة بممارسة السلطة وما يميزها من تعاون وصراع وتنافس وتحالف، كما يشمل الفكر السياسي الأفكار السياسية المنتجة في إطار وصف وتقييم وتصحيح العضلات والمشكلات السياسية، ومحاولة إيجاد حلول لتلك العضلات² . ومن مثل ذلك موضوع هذه الدراسة حول التمثيل السياسي وأزماته.

إنَّ التفكير عموماً والأفكار المنتجة في أي مجال معرفي كان، لا تلاقي دوماً القبول التام والإجماع الإنساني، بل إنَّ الأفكار ومنها السياسية في حالة تصادم و تناقض بيني، وجدال وقبول ورفض، بل يلاقي الفكر السياسي خصوصاً انتقادات ودعوات إلى عدم الاهتمام به ونعته بأثمة مجرد ترف فكري، وأنَّ المفكرين مجرد ناقلوا معارف متمترسين وراء دروع من الكتب صاغ معارفها غيرهم ونسبوها إلى ذواتهم³، وفي أحسن الأحوال تعبير شخصاني محض وليست تأملات عقلية، كما يدعّم المنتقدون لوجود فكر سياسي رأيهم بعدم وجود فكرة مثالية، أو فكرة حققت رضا وإجماع لدى المفكرين والعامّة، ويرون أنَّ مسالك الفكر ليست كلها جذابة تماماً،

¹ -عبد الرضا حسين الطعان، حسام باقر الغرابوي،(آخرون)، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث المعاصر، الجزء الثاني، الفكر الغربي المعاصر، بغداد (العراق)، جامعة بغداد، 2008، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 2008، ص 08.

² -علي الخليل، تطور الفكر السياسي، بيروت (لبنان)، مطبوعات الجامعة اللبنانية، 2010، ص 05.

³ - Glenn E Tinder , Op.cit , p 30.

فقد يؤدي إتباعها إلى قلاقل وانعدام الأمان الفكري والمجتمعي، ولا تُوفّر إجابات تتسم بالرسوخ والقدرة على الإقناع¹، وتحقق الرضا الذي يُعتبر شرطاً لمقبولية الفكر.

غير أنّ هذه النظرة القاتمة تعوزها الرجاحة وعدم الصمود، ففي المجال السياسي أسهم الفكر السياسي منذ الأزل في إزالة النكد السياسي والاجتماعي والاقتصادي عن البشرية، وتسخير الأفكار السياسية خصوصاً زمن الأزمات المستعصية ليبذل المفكرون السياسيون عبر التاريخ هذا تسوية المشكلات التي تحيط بمجتمعاتهم ودولهم، وقد أدى المفكرون السياسيون عبر التاريخ هذا الدور، وبفضل أفكارهم تحوّلت المجتمعات من أوضاع غير طبيعية ومتردية إلى أوضاع أفضل، ومن ذلك إسهامات " هوبز " الذي كان مهموماً بعدم الاستقرار والحروب الأهلية الطاحنة التي عرفها مجتمعه الإنجليزي، وساهمت تصوراتهِ وتأملاتهِ في انبعاث النمط التمثيلي للحكم، وكذا ميكيافيلي الذي أهتمّته تفتّت إيطاليا وخضوعها للهيمنة والعدوان الخارجي، وكذلك ابن خلدون الذي كان مهموماً بالتدهور الواسع في أوضاع البلاد الإسلامية في الأندلس واعتبر ذلك خطراً وجُرمًا كبيراً يقع على المسلمين².

فالمفكرون بمثابة الأطباء لمجتمعاتهم يُشخّصون مشاكلها ويصفون العلاجات المناسبة لتجاوز الأزمات السياسية والاجتماعية والحضارية المُحدّقة بهم، والأفكار هي الدواء لمشكلات المجتمعات وأزماتها التي يُنتجها أهل الفكر، فلولا فكرة الديمقراطية وشيوعها لما انحصر الاستبداد واستعباد الحكام لمحكوميهـم، ولولا فكرة العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان ورعاية كرامته لما انحصر التمييز العنصري، وقد كانت سائدة ومتطّبع معها لقرون من الزمن، فالفكر عمومًا والسياسي خصوصاً كما يقول جالين تندر (Glenn E Tinder) بمثابة النور الذي يبدد الظلام الذي تعيشه البشرية، ويضرب مثلاً بفكرة المساواة التي دحرت العنصرية والتمييز على أساس اللون والجنس في أمريكا وجنوب إفريقيا وفي عديد مناطق العالم³، ولولا تراكمية أفكار لوك وروسو وماركس وغيرهم حول المساواة لما تحققت القدرة على الميز بين زمنين، وقس على ذلك عديد الأفكار التي ساهمت في تحضر العالم وتحقيق الاستقرار فيه.

إنّ ما تقدم هو في سبيل التدليل على أنّ من أهم مباحث الفكر السياسي هو البحث في سرديّة السلطة و علاقتها وأشكالها وكيفية نشوئها وآثارها، فالحكم حاجة إنسانية صاحبت

¹ - ibid .

² - Gaetano Mosca , A short History of Political Philosophy , New Yourk (USA), ed Thomas Y. Crowell,1972, p21.

³ - ibid , p 32.

البشرية منذ بداية التجمعات البشرية إلى عصر العولمة، والفكر يتماهي مع الممارسة السياسية في تحقيق الأمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأفراد والكيانات، وبَحَثَ في موضوع الحكم كظاهرة أزلية موضوعها التنازع بين البشر عن من يحكم وكيف، وبأي سلطة يحكم، وبأي شكل هل هو عشوائي ناتج عن اختلال موازين القوى لصالح طرف قوي فيميل إليه الحكم، أو تنظيمي عقلاني وفق قواعد تخضع لها العمليات السياسية تحاول أن تتسم تلك القواعد بالعدالة والموضوعية، فلأجل ذلك كانت وتكون السلطة أهم مظهر في العلاقات بين الأفراد والكيانات، ليكون الفكر السياسي تبعاً لذلك منشغلاً بها بحثاً وتمحيصاً في تموضعها وتحولاتها القديمة والحديثة وما بعدها .

المطلب الثاني : الفكر السياسي وأنواع المعرفة السياسية.

يعالج الفكر السياسي الإشكالات البحثية في المواضيع ذات الصلة بالحقل المعرفي من خلال مساقين معرفيين، هما النظرية السياسية والفلسفة السياسية، ولكل منهما أسلوبه وغاياته، والقول بوجود فكر سياسي يقتضي التنبُّه إلى أنَّه لا يمكن أن يُطلقَ على كل ما كُتب في السياسة أنَّه فكر سياسي، فالشرط الذي يجب أن يحوزه طبيعة التناول الفكري هو أن تحمل تلك الإسهامات خاصية التأمل العقلي حتى تكونَ شكلا من أشكال التفكير في الظاهرة السياسية، وهو ما نجده في مساقَي النظرية والفلسفة السياسية، واللذان يُعدَّان من فروع علم السياسة كنطاق بحثي شامل لتلك الحقول .

• - الفكر السياسي و النظرية السياسية :

إنَّ البحث المعرفي في طبيعة الظواهر السياسية يتناوله الفكر السياسي بشقيه تاريخ الأفكار السياسية وهو الحقل المعرفي الذي يهتم بالأفكار السياسية وتطورها منذ العصور القديمة، والفكر السياسي المعاصر، وكذا النظرية السياسية التي تقدِّم تفسيراً عاماً لظاهرة سياسية ما بشكل مجرد مع تحديد ملامح تلك الظاهرة وتفاصيلها تحديداً دقيقاً، والترابط المنطقي بين مكوناتها، وبتعبير آخر فإنَّ النظرية السياسية هي الرابطة العقلية بين مجموعة من الوقائع والظواهر السياسية المحكومة بالتجربة الموضوعية، والتي يمكن أن تصاغ في قانون عام لمجموعة من الظواهر السياسية¹، هذه الرابطة التي يقيمها وينشئها العقل بين هذه الوقائع السياسية وتصاغ بالفاظ عامة غير محدَّدة للزمان أو المكان في شكل قواعد وقوانين منظمة منهجياً ومنطقياً، في محاولة لتقديم تفسير لظاهرة محددة.

إنَّ النظرية السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفكر السياسي للدرجة التي يتعذر معها وضع فواصل دقيقة بينهما²، فكما يشتركان في كونهما نتاج تأمل عقلي فهما يُعنيان بذات الظواهر، وهي الإجابة عن الأسئلة المهيمنة والمطروحة للجدل والنقاش السياسيين بمنهجيات متماثلة للوصول إلى إنتاج ذهني مرتبط بذات الظواهر المدروسة، وهو ما يؤدي إلى الحكم أنَّ التعاملية بين المنشغلين بالتفكير السياسي والمنشغلين بالتنظير السياسي تتَّسم بالتبادلية، أي أنَّ ما يُقدِّمه الفكر السياسي يشكل مقدِّمة للمنشغلين بالتنظير وصياغة النظرية السياسية، والعكس في كون

¹ - قحطان أحمد سليمان، النظرية السياسية المعاصرة، عمان (الأردن)، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2003، ص 28.

² - محمد نصر مهنا، منال أبو زيد الشهباني، في النظرية السياسية وفلسفة السياسة، الاسكندرية (مصر)، 2009، ص 23.

التنظير هو بحث في إيجاد إجابات لمشكلة جديدة طرحها التفكير السياسي، فغالبا ما يستفيد المفكر من الرؤى المقدمة من المنظرين في الوصول إلى إجابات قيّمة حول الواقع السياسي، في المقابل يشكل التفكير السياسي أرضية خصبة ومنطلقا أساسيا للمشتغلين بالتنظير السياسي¹، وهو تأكيد للتبادلية في الاستخدام لأنّ الهدف واحد وهو الإجابة عن أسئلة مُضنية يطرحها الواقع السياسي.

والنظرية السياسية أو التنظير السياسي لا يُعدُّ حقلا متأخرا بالنسبة للفكر السياسي، بل إنّ الفكر السياسي قديمه وحديثه هناك من يعتبره نظريات سياسية، فإلى غاية عصر التنوير لم يكن يوجد هذا التمييز بين دراسة الفكر السياسي القديم والذي كان يطلق عليه نظريات سياسية، لينعتق في تسمية واتجاه بحثي خاص وهو "تاريخ الأفكار السياسية"، ولو أنّ هذا الفصل ليس جازما فقد احتوى تاريخ الأفكار السياسية كل ما يسمى نظرية أو فلسفة سياسية قبل ذلك الزمن².

تُقدّم انتقادات لهذا الفصل الزماني بين ما يسمى نظرية سياسية قديمة وأفكار سياسية، بحجة أنّ ما يمكن أن تُسميه النظرية السياسية المعاصرة لا يعني أنّها لا ترجعُ حال بنائها إلى أفكار وتصورات الفلاسفة في الماضي، فالمفاهيم والتصورات العميقة التي توصل إليها أعلام الفكر السياسي القدامى وعبر التاريخ سيبقى تأثيرها واستخدامها كحجج وبراهين وبديهيات وخلاصات فكرية لها تأثيرها، وتواصلها التوصيفي والبنائي في النظريات التي تفسر الظواهر السياسية الحديثة³.

إنّه خلال فحص الأفكار السياسية التي تعالج الظواهر المعاصرة محل هذا البحث فيلاحظ أنّ التراكمية المعرفية تلك لها امتدادات غير منفصلة ولا متقدمة ولو استغرقت في القدم، ومن ذلك السيرة التاريخية لفكرة التمثيل وامتداداتها والظاهرة الحزبية والانتخابية، وحتى ظواهر معاصرة وهي قديمة في الأصل لكنّها تعود وتتجدّد عبر حقب زمنية متقدّمة، كالظاهرة الشّعبيّة وتصاعدها المعاصر، والحركات الاحتجاجية ...، حيث يكون تاريخ الأفكار السياسية مطلوبا حضوره، لمبرر عميق وهو تراكمية الفكر السياسي، فكم من توصيف فكري قديم للظواهر

¹ - Steven M. Delue , *Political Thinking, Political Theory, and Civil Society* , 4 ed, United Kingdom, Routledge ,2016, p 40.

² - كاثرين سميتس، تطبيق النظرية السياسية: قضايا ومناقشات ، ترجمة: أحمد محمود، القاهرة (مصر)، المركز القومي للترجمة ، 2013، ص 20.

³ - المرجع نفسه ، ص 21.

السياسية والاجتماعية يجد توصيفا متقاربا إن لم يكن متماثلا كما عند الأقدمين نجده عند المحدثين .

إنَّ المعيار الزمني في إحداث الفصل التمييزي يجعلنا أمام تاريخ الأفكار السياسية، والتي تضم كل ما هو قديم من تأمل عقلي للظواهر والمواقف السياسية، ونظرية سياسية تشمل ما أنتجه المفكرون السياسيون المعْتَبَرُونَ منذ القرن العشرين، حتى وإن حدث تصنيف داخل هذا التنظير بين ما يعتبر امبريقيا تجريبيًا، أو وصفيًا تحليليًا¹، كما أنَّ وصول علم السياسة إلى المرحلة التي تحوَّلت فيها التصورات والآراء السياسية من مجرد أفكار - تجد التأييد كما تجد النقد وحتى الإلغاء والتسخيف- إلى نظريات تعمل على هيكلة الأفكار في إطار قوانين علمية، فهو دلالة على تقدم العلم وتطوره، وبلوغه مرحلة الدقة والضبط ولو نسبيًا، لتُصَبِّحَ تلك النظريات ضابطة للأفكار السياسية مما يجعلها قابلة للاختبار والتعميم.

إنَّ جدلا علميا عميقا يدور بين المدارس العلمية حول أي تصنيف ينشأ في أي حقل معرفي، وهنا بين أيِّ إسهام معرفي يمكن تصنيفه فكرا أو نظرية أو حتى فلسفة سياسية، ففي الوسط البحثي الفرنكفوني (فرنسا) لم يتم استخدام مصطلح النظرية السياسية إلا في ستينات القرن العشرين، بل كان يُستخدَم للدلالة على ذات مضمون مصطلح الفلسفة السياسية، وما كان يسمى في ذات المدرسة تاريخ الأفكار السياسية كان يُطلَق عليه في العالم الأنجلو ساكسوني فكرا سياسيا أو حتى نظرية سياسية، ونفس عدم الاتفاق ينطبق على ما يسميه الفرنكوفونيون فلسفة سياسية يسميه الأنجلو ساكسون " نظريات سياسية"، لكن ما يبدو مقنعا حسب المدرستين أن تشابه التسميات لا يَشِيءُ بالتماثل والتداخل، فكلُّ سماته وأسلوبه وأدواته المنهجية في التأمل العقلي والشرح والتفسير وبيان العلاقات بين المحددات ومتغيرات الظواهر السياسية المدروسة²، أمَّا في المدرسة الأمريكية فإنَّ النظرية السياسية كمجال فرعي لعلم السياسة فإنَّها تشمل الدراسة التحليلية للأفكار والعقائد السياسية والتي تُمثِّل موضوعا مركزيا للفكر السياسي وعادة ما يأخذ شكل تاريخ الفكر السياسي³.

¹ - المرجع نفسه.

² - يُنظَر : علياء سرايا، النظرية السياسية : دراسة في قيمة الحرية ، القاهرة (مصر)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015، ص 09.

- ابراهيم أبراش، النظرية السياسية بين التجريد والممارسة ، القدس (فلسطين) دار الجندي للنشر والتوزيع، 1999، ص 48.

³ - Andrew Hewood , **POLITICAL THEORY : An Introduction** , 3rd Edition, London (Britain) , Palgrave Macmillan, 2013, p 09-10.

لقد كانت مناسبة اجتماع منظمة اليونسكو المنعقد سنة 1948م في باريس فرصة لفك الالتباس، وقد حضره نخبة من علماء السياسية عبر العالم لتحديد الموضوعات الرئيسية لعلم السياسة، وقد قسّمها لأربعة مجالات رئيسية، ليكون أوله النظرية السياسية والتي تتضمن دراسة تطور الأفكار السياسية منذ أفلاطون، إضافة إلى تأثيراتها في الممارسة السياسية¹، ففيما يُعتبر قرار منظمة أممية تعنى بشؤون العلم والثقافة، فهو في حقيقته اتجاه علمي لتثبيت الارتباط المذكور، ولو وُجد من يخالفه فإنّ الاتجاه الأغلب هو اعتبار الفكر السياسي أساسا للنظرية السياسية، فالأول نتاج تأمل عقلي لمفكر تجاه ظاهرة أو تحولات أو أوضاع سياسية عاصرها، أمّا النظرية السياسية فهي محاولة لمراكمة واختبار أو إعادة اختبار تجريدي لتلك الأفكار حتى تكون قابلة للتعميم العلمي².

• - الفكر السياسي و الفلسفة السياسية:

إنّ الفلسفة السياسية هي ذلك الفرع البحثي من حقل أكبر وشامل وهو الفلسفة، والتي تعني في معانيها الواسعة البحث العميق في جوهر الأشياء وحقائقها العميقة، أو البحث العميق عن مَصَانِّ الحكمة وأصولها، بواسطة إثارة أسئلة غير معتادة للوصول إلى جذور الحقائق في الظواهر المختلفة سواء ذات الطابع الحسي أو غير الحسي، مما يُؤكِّد في ذهن الباحث الفلسفي أو الفيلسوف مجموعة من الأفكار والنظرات القيمية، والتي بدورها تضع القواعد والمقاييس المثالية لتركيب المجتمعات الإنسانية وما يجب أن تكون عليه حال تلك المجتمعات³، والمجال السياسي أحد تلك الحاجات المعنية بهذا النوع من التأمل العقلي، والتي أحاطها الفلاسفة بالبحث واكتشاف الحكمة والحقيقة والمبادئ الأصولية فيها، ومعرفة علاقات المبادئ ببعضها البعض، والتي يُطلق عليها الفلسفة السياسية، والتي تعني بالأدق البحث عن الحقيقة القيمية في النواحي المتصلة بشؤون الحكم كتوزيع السلطة والقوة والنفوذ، وتكوين الأنظمة السياسية وأيلولة الحكومات ومهامها، وكل ما يتعلق بالأصول الكبرى للمعطيات السياسية⁴.

إنّ الفلسفة والسياسية منها، تشتغل على استنباط الحكمة والمثل العليا والفضلى في متعلقات الشأن السياسي، لكن السؤال أو الصعوبة المنهجية التي تُطرح دائما تكون من

¹ - يُنظَر : -المرجع نفسه، نقلا عن : محمد محمود ربيع، اسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، دون دار نشر، 1994، ص 105.

- فتحي حسين عامر، استطلاعات الرأي العام على الأنترنت، القاهرة (مصر)، العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص 38.

² - علياء سرايا، مرجع سابق، ص 10، 11.

³ - محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة: رؤية اسلامية، دمشق (سوريا)، دار الفكر، 2010، ص 40.

⁴ - نفس المرجع.

جهتين، وهو صعوبة تحديد نطاق الظاهرة السياسية، أي الجزم بين ما هو مندرج ضمن الظواهر السياسية وما هو خلاف ذلك¹، وكذلك الفصل مع الأنشطة ذوات التأمل العقلي من نظرية سياسية وفكر سياسي .

يَكْمُن الاختلاف بين الفلسفة والنظرية السياسيتين، في كون المنظر السياسي يتجه إلى فحص الظواهر السياسية كما هي موجودة في الواقع وملتزمًا بمتطلبات البحث العلمي طبعًا، لكن الفيلسوف السياسي فإنه يركز على الأبعاد القيمية والوضعيات الفضلى والقيم الأخلاقية، متجاوزًا الواقع إلى ما وراءه²، فالمهم لدى الفلسفة السياسية هو محاولة الارتقاء بالقيم السياسية في المجتمعات الإنسانية وإيجاد رباط وثيق بين محددات الواقع والأخلاق والقيم العليا، وهي في ذلك لا تعني انفصامها عن الواقع السياسي، بل على العكس، فظروف تأزُّم المجتمعات السياسية هي الفرصة لشيوع الأفكار الفلسفية، لذلك يشير تاريخ تطوُّر الفلسفات السياسية، إلى أنها لا تزدهر إلا في العصور التي تشد فيها الأزمات والأمراض السياسية، ومن ثم تكون الحاجة لظهور فيلسوف يُشخِّص المرض ويقدم العلاج³، وهنا وجود التمثيل السياسي في أزمات لا يعدُّ وجود تصورات فلسفية وتفكير فلسفي تُسهِّم في حلحلة الأزمة وتفسيرها وطرح التساؤلات التي تتجَّه بالظاهرة وواقعها نحو "المابعدية".

إنَّ الفرق يبدو شاسعًا بين النظرية السياسية والفلسفة السياسية، فالأولى تركز على الواقع السياسي شرحًا وتوصيفًا، أما الثانية فإنَّها تنظر إلى ما وراء الواقع أي على القيم الفضلى والعليا لمدارات السياسة وتحولاتها، واستنباط الحكمة في معالجة الأزمات السياسية والمجتمعية، لذا فإنَّ المجال والفرق يتسعُ بين طبيعة ومجال كل من الفلسفة والنظرية السياسية، ولكنه يضيق إلى حد التداخل ما بين طبيعة ومجال كل من الفلسفة السياسية والفكر السياسي⁴.

إنَّ الارتباط بين الفلسفة والفكر السياسي القديم تحديدًا ارتباط راسخ لدرجة عدم الفصل، وذلك منذ أفلاطون حينما قرَّر أنَّ الفضيلة هي المعرفة التي يحوزها الفيلسوف والذي يجب أن يحكِّم، وعلى ذلك كان كل فلاسفة الإغريق القدماء وحتى فلاسفة المسلمين من بعدهم زمنيًا يُدرسون ضمن دائرة المفكرين السياسيين حسب ما يتواتر المهتمون بتاريخ الأفكار السياسية، أمَّا

¹ - ياسر قنصوة، في فلسفة السياسة : قراءة جديدة، مرجع سابق، ص 34.

² - محمد وقيع الله أحمد، مرجع سابق، ص 42.

³ - مصطفى النشار، تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى بن خلدون، ط01، القاهرة (مصر)، دار قباء للنشر والتوزيع، 1999، ص 24

⁴ - محمد وقيع الله أحمد، مرجع سابق، ص 44.

عن وجه الاختلاف بين الفكر السياسي والفلسفة السياسية يمكن القول أن الفكر السياسي هو تعبير عن الرأي ووجهة النظر السياسية، لكن الفلسفة السياسية هو البحث في المعرفة الحقيقية لما هو سياسي، فالفرق بين الرأي والمعرفة فرق جوهري، فوجهة النظر أو الرأي وإن نتج عن تفكير وتأمل عقلي إلا أنه يختلف عن الفلسفة في كون القيمة الأخلاقية العالية للمعرفة التي تُنتجها، كما يمكن القول أن الفكر السياسي لا يكتزح للفرق بين الرأي ووجهة النظر من جهة، والمعرفة العلمية من جهة أخرى، لكن الفلسفة السياسية واعية بهذا الفارق¹، لكون المعرفة تختلف عن الرأي.

لقد اعتبرت بعض الأدبيات ذات الصلة، أن كل ما راكمه أساطين الفكر السياسي المتعبرون إلى غاية القرن العشرين يندرج ضمن دائرة الفلسفة السياسية، كما اعتبرت في ذات الحين مطارحاتهم الفلسفية ضمن مباحث تاريخ الأفكار السياسية أو الفكر السياسي، لكن يقول آخرون بأن تحولات مهمة بدءا من منتصف القرن العشرين أصابت الفلسفة السياسية، وحوّلت مِراسها وشكل تأملها العقلي، بل وصفها أحدهم إلى أن الفلسفة السياسية التقليدية قد ماتت²، والسبب يعود حسبهم - ومن يعتقدون بهذا القول - إلى سببين، ففي المقام الأول ذِيع صيت الفلسفة السياسية الوضعية والتي لا تهتم بالقيم والمثل الفضلى، بل تعتبر كل ما لا يمكن التحقق منه تجريبيا يُعتبر لا معنى له، أي وكأننا أمام أمر آخر غير الفلسفة، أمّا السبب الثاني فهو انبعاث المدرسة السلوكية ودخولها عالم البحوث السياسية، وهو ما جعل علماء السياسة يستبدلون التراث السياسي القيمي الفلسفي بتفكير يتم فيه النظر العقلي للظواهر من منظور سلوكي قابل للقياس³، ومثال ذلك الظاهرة الديمقراطية التي لم يعد يُنظر لها من زاوية المفاهيم القيمية من مثل الحرية والعدل والحقوق، بل منظور السلوك السياسي القابلة لمحدداته للقياس كدرجة التمثيل، و أعداد الناخبين والمنافسة السياسية ودرجات حريات الصحافة وحرية التعبير والتظاهر.

وعلى ذلك فإن النظرية السياسية و الفلسفة السياسية والفكر السياسي كلها تُشكّل أساليب للبحث المعرفي في طبيعة الظواهر السياسية، ولو شكّل الفكر السياسي الدافع الأول وراء نشأة الفلسفة السياسية وازدهارها، في حين تقوم النظرية بطابعها التجريبي على اختبار فرضيات محددة متوصّلة إلى نتائج شبه ثابتة حول الظاهرة السياسية، أمّا مجال الأفكار السياسية فإنّ النتائج المتوصّلة إليها تعتمد على التأمل والتفكير والوصف، والتي هي من صنع صاحب الأفكار.

¹ - ياسر قنصوة، في فلسفة السياسة: قراءة جديدة، مرجع سابق، ص 34.

² - Andrew Hewood, Op.cit, p 11.

³ - ibid, p 12.

المطلب الثالث : أنماط معالجة قضايا الفكر السياسي.

طالما أنَّ الفكر عموماً يُمثَّلُ استجابة الإنسان الذهنية والعقلية لمتطلبات بيئته وواقعه واحتياجاته، متَّخذاً مواقف مما يدور حوله بالقبول أو الرفض راسماً محددات حياته الاجتماعية والاقتصادية، ومنها السياسية بإقامة بنية فكري نظري إمَّا من وحي الواقع مفسِّراً له وتقديم تصورات تأملية حوله، أو بنية فكري مثالي لما يجب أن يكون في مسائل السلطة والحكم والسلوك السياسي، وهو الأسلوب الذي نراه الفكر البشري عموماً والسياسي خصوصاً منذ فجر البشرية وحتى اليوم، فهذا التراكم المعرفي حول الظاهرة السياسية اتَّخذ ويتَّخذ صنفين أو نمطين في المعالجة يمكن أن نذكرها في الآتي:

• - المعالجة وفق المعيار الزمني:

أو ما يعرف بدراسة تاريخ الأفكار السياسية، والتي تعني دراسة تطوُّر الأفكار السياسية عبر تاريخ الإنسانية، فتاريخ الأفكار السياسية يدور حول إبراز الحقائق التاريخية المتعلقة بسبر غور علاقة الحكام بالمحكومين على طول فترة التاريخ الإنساني¹، فدارس الفكر السياسي عبر مراجعة تاريخ الأفكار السياسية، يقف على أشكال تأسيس السلطة وتنظيمها وممارستها وصورها ومصدر شرعيتها ووظيفتها في المجتمعات البشرية المختلفة، ونقاط قوة تلك التجارب وضعفها، ومدى ترابط النماذج المختلفة والاستفادة من بعضها البعض، وهل يعكس ذلك اتساقاً وعلائقية، أو انقطاعاً وتفاصلاً، وهذا الفكر المتراكم في هذا الشأن يُشكِّلُ المحاور المركزية بكل فكر سياسي²، وتُمْكِّنُ دراسة الأفكار السياسية في سياقات مكانية واجتماعية وزمنية مختلفة من معرفة طبيعة الحياة السياسية في تلك السياقات، وإمكانية التنبؤ لمستقبلها وارتباط حاضر الظواهر السياسية بماضيها، كما يُمكنُ ذلك من تفسير الاختلاف الجزئي أو الكلي في أصول وتجارب واضعو هذا الفكر أو ذاك، وتباين أوضاع المجتمعات وتباين أفكارهم السياسية³.

لكن ثمة جدل يقام بمناسبة تصنيف تاريخ الأفكار السياسية ضمن أي حقل علمي تنتمي، أَلَيْسَ والفكر السياسي المحظ أقرب ٩، أو للدراسات التاريخية وعلم التاريخ ٩، فمن يقول

¹ - محمد نصر مهنّا، تاريخ الأفكار السياسية وتنظيم السلطة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية (القاهرة)، 1999، ص 05.

² - عبد الرضا حسين الطعان، حسام باقر الغرباوي، و(آخرون)، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث المعاصر، الجزء الثاني، الفكر الغربي المعاصر، مرجع سابق، ص 09.

³ - المرجع نفسه.

بانتسابها للتاريخ يعني أنَّ الفكر السياسي هو وصف لواقع الممارسات السياسية أي كأحداث وقعت في زمن سابق وبالتالي دخولها في مجال التاريخ، أي يَشِقُّ مع قول ماثور " أنَّ التاريخ هو السياسة الماضية، وأنَّ السياسة هي التاريخ الحاضر"، وكأنَّ كلاهما يُعبّران عن حقيقة واحدة مع فارق الزمان، فإذا كانت الدراسة تُتَّجِه للحاضر فهي علم السياسة، ولكن إن تُعدَّت ذلك وتحدَّدت بالماضي فهي علم التاريخ¹.

إنَّ هذه النظرة تُنقَد من قبيل أنَّه حينما تكون بصدد تاريخ الأفكار السياسية فكلمة (سياسي) تحوز الصدارة في الأهمية عن مصطلح التاريخ، وأهمية الأفكار تتقدم كثيرا عن أهمية المحددات التاريخية لتلك الأفكار وزمانها ومكانها، ولذا فالذي يدفع تلك الأفكار هم مفكروا السياسية والمعاني السياسية التي تحملها وليست محدداتها التاريخية²، وهذا المعطى هو الذي يترك الأفكار السياسية والتي عنى بها تاريخ الفكر السياسي قابلة للحياة رغم تعاقب العهود والقرون الزمنية.

لكن بين هذا الرأي وذاك، لا يمكنُ أن تكون الأفكار السياسية وحدها ذات قيمة إن لم يُنظر في عوامل نشأتها وظروفها، وعلى هذا الأساس يبدو بالإمكان نقد الدراسات التي تجعل الفكر السياسي فكرا مجردا بلا جذور وأصول تاريخية³، لكن مع العناية بتاريخانية الأفكار السياسية لا يمكن إحالة المفاهيم والأفكار السياسية إلى الدرجة الثانية فالأفكار بمضمونها تقوى وليس بسياقها التاريخي.

وعن طبيعة المعالجة، فقد عالجت المصادر والمراجع تاريخ الفكر السياسي وفق تسلسل زمني ووفق الترتيب حسب الأقدم فالأحدث للمفكرين السياسيين والحضارات التي عاصروها، بدءا من الحضارات الشرقية القديمة، فالحضارات الغربية القديمة، فحضارات العصور الوسيطة الإسلامية منها والمسيحية، فعصر النهضة في أوروبا فالمعاصر، أو منحي ثان من خلال معالجة موضوعية بتقسيم الإسهامات الفكرية على أساس مكاني كالتقسيم بالأفكار السياسية للحضارات الشرقية القديمة ثم الغربية وهكذا، لكن أغلب المصادر والمراجع القديمة منها والمعاصرة وخاصة الغربية، وهي المهيمنة على الدراسات ذات العلاقة، تتَّجِه إلى منحى غير موضوعي عند معالجتها لتاريخ الأفكار السياسية بعدم التطرق للحضارات الشرقية القديمة، وعدم التعرّيج

¹ - هيا عدنان عاشور، الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات الدولية، القدس(فلسطين)، دار الجندي للنشر والتوزيع، 2016، ص 37.

² - Prelot Marcel, *La science politique*, France, Editions P.U.F, n d , p110

³ - عبد الرضا حسين الطعان، و(آخرون)، موسوعة الفكر السياسي، مرجع سابق، ص 29-30.

على الحضارات الوسيطة وإسهاماتها في الأفكار السياسية، إذ تتناول في التصنيف التاريخي للأفكار السياسية بدءاً من الفكر السياسي الإغريقي القديم ثم الروماني القديم، ثم العصر الوسيط وصولاً إلى عصر النهضة الحديث والمعاصر، وكل ذلك في دائرة الامتداد المسيحي الغربي¹ وفقط، وهذه الرؤية في التناول تتم بعدم تطرق تلك الدراسات للأفكار السياسية التي عرفت الحضارات الشرقية القديمة رغم الأسبقية الزمنية لها عن كل الحضارات الغربية القديمة.

تُنادي الكتابات الموضوعية المهتمة بتاريخ الفكر السياسي إلى ضرورة القراءة الإنسانية اليقظة للفكر السياسي²، ومن معالم اليقظة الالتزام بالموضوعية وتجنب الوقوع في ما تذهب إليه الكتابات الغربية بإدعائها أصالة التأملات العقلية الإنسانية الأولى في ظاهرة السلطة السياسية، مُعتبرة أنَّ النتاج الفكري للحضارة الغربية والإغريقية تحديداً هو الأميز، مُنكرة أية أسبقية أو أي قيمة لدور العقل الشرقي القديم والوسيط في ذلك، وفي أحسن الأحوال ترى الأطروحات الغربية أنَّ الفكر مصدره غربي يوناني إغريقي، وأنَّ الفكر السياسي والحضارات الشرقية السابقة أو اللاحقة إما غير ناضجة أو مجرد ناقل للفكر عن الحضارة الغربية³.

إنَّ الغلو الذي يرى به الفكر السياسي الغربي أنَّه مركز الحضارة العالمية عبر التاريخ لم يستطع الاستمرار في النفي عن الحضارات الشرقية القديمة والوسيطه إسهاماتها في الفكر السياسي، فهذا النفي والإنكار لم يقدر أن يستمر طويلاً، فالمستجد هو انتشار واتساع الدراسات عن الفكر السياسي في الحضارات الشرقية القديمة والوسيطه ومنها إسهامات علماء و مفكروا وفلاسفة الحضارة الإسلامية⁴، لأنَّ منطق الظواهر السياسية هو تلازمها للوجود الإنساني وهو مُبرر بسيط وجوهري لدحض تلك الهيمنة ولا يمكن أم تكون مرهونة بدين أو عرق أو جغرافيا دون أخرى، فما دام هناك تجمعات بشرية فيعني تلازمها بوجود سلطة سياسية، وبالتالي انبعاث التفكير والتأمل العقلي فيها، كما أنَّ المسؤولية عن هذه الدونية الفكرية كما يُصوّر غربياً، مردّه أصحاب الحضارات الشرقية ومنها الإسلامية أنفسهم، في التآخُر عن بلورة موقف نقدي موضوعي تاريخي يُقيّم التراث الشرقي والإسلامي المعرفي والعلمي، ودوره في تطور المعرفة

¹ - يُنظر كنماذج للمصادر والمراجع الغربية التي تأخذ بهذا التصنيف:

- Jean Touchard , *Histoire Des Idees Politiques* , France, Presses Universitaires de France, 1960.

- Chevallier Jean-Jacques , *Histoire de la pensée politique* , ed 2006, suisse, Payot, 2006.

- جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة جلال العروسي، الطبعة الأولى، القاهرة (مصر)، الهيئة العامة للكتاب، طبعة 2010.

² - عبد الرضا حسين الطعان ،و(آخرون)، موسوعة الفكر السياسي، مرجع سابق، ص 33.

³ - نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي، ط 4، الجزائر، دار الأمة، 2017، ص 19.

⁴ - عبد الرضا حسين الطعان ،و(آخرون)، موسوعة الفكر السياسي، مرجع سابق، ص 33.

والعلم الإنسانيين عبر التاريخ¹، وكذا افتقاده لعقلية الهيمنة الحضارية بالقوة على الحضارات الأخرى، ولو اعتُبر ذلك مندوحة من الناحية الإنسانية العامة وليست مذمة ونقيصة.

• - المعالجة وفق مستويات البحث :

طالما أن الفكر السياسي يرتبط بالدولة والسلطة والقوة والحكم والمؤسسات السياسية، والسلوك السياسي لمُتمهني السياسة والمواطنين العاديين، فإن تراكمية الفكر السياسي تحققت بفضل التأمل العقلي في الظواهر السياسية المذكورة وغيرها، وكلما استمرت الظواهر السياسية في التمدد والاتساع والتعمق، استمر الاشتغال التأملي والتفكيري بهذه الظواهر، فكما لم يتوقف عند الفلاسفة ومفكري العهود القديمة، فسيظل الفكر السياسي يبحث عن تفسيرات وتوقعات للظواهر السياسية أو الظواهر المتصلة بشؤون الحكم والسلطة، ولا يزال دائر حول ما هو كائن في المجتمع السياسي أو حول ما يجب أن يكون سائدا ومطبّقا².

إنه لا يمكن حصر الفكر السياسي في ما مضى زمنيا فقط، بل يُنظر إليه نظرة كلية وليست مُجتزأة يحكمها فاصل تاريخي، لأن الأفكار السياسية من لدن بداية التجمعات البشرية وهي تتسم بالترابط والتطور، فأصول المثاليات السياسية والقيم العليا كالديمقراطية والحرية والعدالة وحقوق الإنسان والتمثيلية، تمتد إلى جذر واحد وهو حاجة البشر في تجمعاتهم إلى تلك المثل والتأمل الفكري وهو الذي يدفعها للتطور ومواكبة الزمان الذي يعيشونه، وعلى ذلك تنقسم منهجية معالجة الأفكار السياسية إلى طريقتين أولهما تتبع زمني تاريخي لتلك الأفكار أو ما يُعرف بتاريخ الأفكار السياسية، أما الذي نغنيه هنا هو تتبع الأفكار السياسية بغض النظر عن زمانها، إنما الذي يحكمها هو منهجها.

وفق هذه المعالجة والتي تقوم على فكرة استمرار التأمل في الظاهرة السياسية وصفا وشرحا وتفسيرا، فالأفكار السياسية مازالت تتراكم لأنها مرتبطة بوجود السياسة، وهي في ذلك أي الأفكار إما أن تسعى إلى معالجة الأوضاع السياسية السيئة، مع تقديم وصفة علاج معنوية للمجتمع السياسي المعني، أو وصف وتوصيف لتلك الأوضاع والحقائق القائمة مع إعادة ترتيبها وتحليلها³، فالأفكار السياسية يُنظر إليها هنا كنواجح للبحث العلمي في الظاهرة السياسية

¹ -الصادق بخوش، (تمظهرات الهيمنة في الفكر الغربي، من عصر الأسطورة إلى عصر العولمة)، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الفلسفة،

جامعة وهران، الجزائر)، نوقشت يوم 2014/10/16، ص 28 وما بعدها.

² - هادي الشيب، رضوان يحي، مرجع سابق، ص 27.

³ - المرجع نفسه، ص 34.

وقدرتها على المراكمة الفكرية التأملية مهما اختلفت الأزمان، و وفقه تأخذ ثلاثة اتجاهات بحثية كما يأخذ أي بحث علمي، فيقسم الفكر السياسي على أساس الوصف العام أو الهدف المراد منه، فيكون الفكر السياسي توقعياً تنبؤياً، أو تبريرياً أو وصفيًا¹، ولو أنّ هذه المستويات البحثية تأخذها جميع الحقول المعرفية المختلفة وليست مخصوصة بالفكر السياسي، إلا أنه عند التعامل مع الظاهرة السياسية لا تخرج هي كذلك على المستويات البحثية المذكورة، والهدف هو تنظيم طرق الاقتراب والإحاطة بالظاهرة السياسية والوصول إلى اكتشاف حقيقتها وعناصرها ومقوماتها .

إنّ تلك المستويات والأهداف من البحث لا تتدخل بنفس النمط في مختلف حقول المعرفة الاجتماعية، فكل حقل خصوصيته، فتجد للحقول المعرفية المقسمة زمنياً كالفكر السياسي منطقاً خاصاً في استخدام تلك المستويات، هذا المنطق يستند إلى أنّ الأفكار السياسية التي اندرج إنتاجها ضمن دائرة الماضي أي تاريخ الأفكار السياسية ومهما كان هذا الماضي قريباً أو بعيداً، فلا يصلح معها التنبؤ أو التوقع كمستوى بحثي، بل المستوى المناسب هنا هو الوصف الذي يتضمن عرض الأفكار السياسية المعنية، في حين أنّ الأفكار المنتجة في الواقع السياسي الجاري أو المعاش فيناسبها التوقعي و التنبؤي أو التبريري، اللذان يملكان قدرة بحثية أكبر على معالجة النّاتجَات الفكرية والتأملات العقلية حول ظاهرة السلطة السياسية وتبرير الواقع السياسي واستمراريته وديمومته أو التنبؤ بمستقبله².

ما يمتاز به الوصف في حقل الفكر السياسي هو قدرته على النّجاعة البحثية عبر الزمن الماضي والحاضر، فبواسطته يُمكن تحليل الأفكار السياسية مهما كان سياقها الزمني ما دام يأخذ بعين الاعتبار البيئة التي أوجدت وأنتجت تلك الأفكار وسياقها الثقافي والاجتماعي والتاريخي، كما أنّ هذه القدرة البحثية تُعزّزها صيغة السؤال التي يستعملها البحث الوصفي على منوال، ماذا حدث؟ أو ماذا هناك؟³، وهي صيغ تُفيد التحليل وتحتمل البحث في ماضي الأفكار السياسية أو الراهنة.

لهذا المستوى من البحث أنصار كما له مُقلّون من أهميته، إذ يرى أنصاره أنّ الوصف هو مهمة المنهج العلمي الجوهرية، وأنّ المعرفة العلمية ليست سوى أبسط ما يكون من وصف للعلاقات

¹ - غانم محمد صالح، "تحديدات مفاهيمية في التحليل السياسي"، المجلة العراقية للعلوم السياسية، بغداد (العراق) عدد 32، سنة 2006، ص 02.

² - عامر حسن فياض، علي عباس مراد، الفكر السياسي القديم، مرجع سابق، ص 24.

³ - صلاح قنصوة، فلسفة العلم، القاهرة (مصر)، الهيئة العامة للكتاب، 2002، ص 146.

بين عناصره بأقل جهد علمي ممكن¹، فيكون بذلك الوصف تأمل عقلي غير مكلف بوصف العلاقات والسياقات، ولا ينظر إليه أنه جرد للوقائع وفقط، بل هو عملية عقلية وإن بدت بسيطة فهي تؤدي إلى عمليات معقدة باكتشاف الروابط والعلائق بين محددات الظاهرة، ومعرفة الخصائص والسمات المشتركة بينهما وغير المشتركة، فالوصف في البحث العلمي ضرورة لازمة لأدوار أخرى تتلوها منهجيا كالتصنيف والتبويب...، وصالح للبحث في الظواهر السياسية والأفكار المعبرة عنها منذ القديم بسيطة التعقيد، إلى البحث في الظواهر السياسية التي تؤثر فيها التقنيات الحديثة بل صناعتها، كعلاقة مفردات ثورة التواصل الاجتماعي الإلكتروني بالتحولات الديمقراطية في العالم²، في مقابل ذلك يقلل من أهميته من يرى أن الوصف لا يكفي في بناء العلم لأن أهمية المنهج العلمي لا تعتمد على وصف الشرائح والعينات لما هو موجود الآن أو وُجد في السابق، بل يعنيه قابلية التعميمات في المستقبل³، لأن الوصف تعوزه هذه الإمكانية الأخيرة .

قد يكون الوصف وظيفة بحثية مقنعة ومجيبية على الإشكالات البحثية في بعض الحقول والمواضيع، إلا أنه في الفكر السياسي يحتاج بالضرورة إلى مُعاضدته بمستويات بحثية أخرى، وهما التفسير أو التبرير والتوقع أو التنبؤ، وهما المستويان اللذان يجد فيهما الفكر السياسي قوامته وقدرته على تحليل الأحداث السياسية والاجتماعية، وبناء نتائج ذهنية في ذلك، ويكون هنا التفكير سابقا لتلك الأحداث والتغيرات، لا تاليا لها كالوصف، بل في الظواهر السياسية تحديدا يكون الفكر السياسي جدوة ومحركا لها، وهناك من الشواهد الكثير على دور الفكر في خلق السيرة الاجتماعية والسياسية، وتلازمه تلازم الضرورة مع الأحداث السياسية والاجتماعية، ومن ذلك الثورة الفرنسية التي حركتها أفكار سياسية سابقة لها ومتبنة بحدوثها ورسم مسارها قبلها، وكذا الثورة الأمريكية والإنجليزية⁴، فالفكر السياسي هنا تبريري أو توقعي للأحداث والظواهر السياسية المختلفة.

يعود تصنيف الفكر السياسي وفق نمط معالجته للأحداث السياسية على أنه تبريري أو توقعي، إلى كتابات مارسيل بريلو (Marcel brilou)، إذ يرى أن الفكر السياسي تأمل إنساني للواقع المعاش وفي علاقة تأثيرية متبادلة بينهما، وعلى ضوء تلك العلاقة يتحدد طبيعة الفكر

¹ - المرجع نفسه، ص 147.

² - Anol Bhattacharjee, *Social Science Research: Principles, Methods, and Practices*, Florida(USA), University of South Florida Scholar Commons ,2012,p 06.

³ - صلاح قنصوة، مرجع سابق، ص 147.

⁴ - علي عباس مراد، عامر حسن فياض، القومية والأمة: مدخل إلى الفكر السياسي القومي، الطبعة الأولى، القاهرة (مصر)، العربي للنشر والتوزيع، 2017، ص 28 -. بالتصرف .

السياسي، فإذا كان التأمل العقلي حول الظواهر السلطوية والسياسية يَجَنَح نحو مرافقة تلك الظواهر بالتبرير لها، والتسوية للوضع القائم والمحافظة على ما هو موجود واستمراريته، فإنَّ الفكر السياسي يُصنَّف هنا على أنَّه فكر تبريري أو تفسيري¹، لا يكفي بالوصف بل محركا للأحداث وصانعا لها، ويختلف الوصف عن التبرير أو التفسير من خلال صيغة السؤال المحرَّكة لعملية البحث والتأمل العقلي، فإذا كان الوصف يجب على السؤال بصيغة ماذا هناك ؟ فإنَّ التبرير والتفسير يجب بعمق أكثر عن سؤال، كيف تحدث الظواهر؟ ولماذا تحدث على هذا المنوال أو ذاك ؟ وما علاقتها بغيرها من الظواهر المرتبطة بها موضوعيا²، فلماذا ؟ صيغة سؤال مُحفِّز للبحث والتأمل لإزالة الإبهام والغموض، والغوص في الظاهرة تركيبا ونشأة وارتباطا، وتأثيرها وتأثيرها بغيرها، فالفكر السياسي مرتبط ببيئة ونتاج التأمل فيها وليس معزولا عن الواقع، أو تأمل في واقع غير موجود أو تأمل تجريدي غير مرتبط بواقع سياسي معاش، وتندرج ضمن هذا الصنف من المعالجة للأفكار السياسية التأملات التي تُنتج نظريات تفسيرية للظواهر السياسية.

إنَّ ارتباط الفكر السياسي بواقع وبيئة سياسية يجعله مقدمة ضرورية لمستوى بحثي آخر، وَ وصفه مارسيل بريلو بالفكر السياسي التنبؤي أو التوقعي، لأنَّه لا يمكن الوصول إلى نتائج فكرية توقُّعية للمستقبل دون فهم صحيح للحاضر. إنَّ التأمل العقلي في مآلات الأشياء غريزة إنسانية قبل أن تكون أسلوب بحث يقتصر على أهل العلم والبحث والفلسفة، فالإنسان منذ القديم مجبول على التفكير في مستقبل أيامه وتأمين حاجياته، وقد استخدم عقله لمواجهة صعوبات الحياة وتهديدات قوى الطبيعة، ففطرة الإنسان كامنة بدافعية البحث في المستقبل وتوقعاته، فالبحث في مستقبل الوقائع الحاضرة كما يحمل طابعا غريزيا عند العامة فرضه قانون الصراع في الحياة الإنسانية، فمن باب أولى أن لا يغيب عن الاهتمام الذهني لقدماء الفلاسفة والمصلحين والمؤرخين في مختلف حقول المعرفة.

وفي الفكر السياسي لم يكن التوقع أو التنبؤ سمة معاصرة له ورديف للتطورات التقنية والتكنولوجية ووسائل التحكم في المعطيات والقدرة على جمعها، بل إنَّ التفكير السياسي التنبؤي عُرِف منذ أفلاطون في نظراته لما يجب أن يكون عليه المجتمع مستقبلا، وفي القرن الـ15م قدَّم توماس مالتوس (Thomas althos) في مقالته عن الكثافة السكانية والنمو الديمغرافي توقعا

¹ -المرجع نفسه.

² - صلاح قنصوة، مرجع سابق، ص 149.

لتأثيراته ومآلاته في المجتمع البريطاني وآثاره الاجتماعية والطبقية والاقتصادية¹، فتلكم البحوث وغيرها تطلّعت إلى البحث عن الأفضل في الحياة السياسية والاجتماعية، وعبرت عن مرحلة توصف بمرحلة (اليوتيبيا) في التأمل العقلي للسياسات المستقبلية والتي استمرت إلى القرن التاسع عشر، ومع القرن العشرين و ترسخ الدولة الحديثة وفي إطار مواجهتها للتحديات المستقبلية لا سيما عقب الحربين العالميتين، حيث دخلت التأمّلات الفكرية المستقبلية مرحلة مأسسة التخطيط المستقبلي بإنشاء مؤسسات تمتهن الاستشراف والتخطيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وصولاً إلى المرحلة المعاصرة من التفكير التوقعي والتي أطلق عليها الدكتور وليد عبد الحي مرحلة " بناء النماذج العالمية للتفكير التوقعي" العابر للمجتمعات والدول كتلك النماذج المفسرة للتسلح العالمي و ظاهرة الإرهاب والفساد وحماية البيئة...²

إنَّ أصناف التأمّلات الفكرية التوقعية في مختلف العصور تنقسم إلى نوعين على حسب رؤيتها للواقع السياسي وتمثّلاته اللاحقة في المدى القريب أو المتوسط أو البعيد، فعلى تعبير مارسيل بريلو أنَّ الفكر السياسي التوقعي المستقبلي في كلتا نوعيه يتطلع إلى إحداث تغييرات على واقع سياسي ما محلي أو دولي، فهذا التغير إما أن يكون تعبيراً عن التطور الطبيعي للظاهرة السياسية فيكون جزئياً ومحدوداً وبالتالي النتائج الفكرية المعبرة عن ذلك لا تتوقع إنهاء وضع سياسي قائم بل إصلاحه، والفكر السياسي هنا تنبؤي إصلاحي، في حين أنَّه إذا كان التغيير المتوقع جذرياً وشاملاً للوضع القائم فإننا أمام فكر سياسي تنبؤي جذري³.

ينبغي الإقرار أنَّ هذا المستوى من المعالجات للفكر السياسي وإن حملت تأملات ذهنية، فهو عند الواقعيين خصوصاً أمر غير ذات أهمية لأنَّه ومهما استحكم البحث العلمي في استخدام المتاحات التكنولوجية وبلوغ زمن تكميم الظواهر وقياسها، فهناك صعوبات تواجه التفكير السياسي التنبؤي أو التوقعي نابعة من سيولة الظواهر الاجتماعية والسياسية وشدة تحولها وتغيُّرها وعدم ثباتها، ككل الظواهر التي محورها الإنسان إذ تبقى القدرة على التوقع بشأنها محدودة للغاية⁴.

¹ - يُنظر: عبد الناصر بن رايح جندلي، (الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي، مفاهيمي ومنهجي)، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول، جانفي 2017، ص 25-29، بالتصرف.

² - المرجع نفسه.

³ - علي عباس مراد، عامر حسن فياض، القومية والأمة: مدخل إلى الفكر السياسي القومي، مرجع سابق، ص 28.

⁴ - محمد شليبي، منهجية التحليل السياسي، الطبعة الأولى، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997، ص 53.

يتبين إجمالاً أنَّ التفكير هو إثبات الإنسان والمجموعات البشرية لوجودها، فالتأمل الذهني والعقلي والذي يسمى تفكيراً يتسق مع إثبات هذا الوجود، وضرورة تدبير الحاجيات المادية والمعنوية غير الحسية والروحية وتأمينها، فيكون التفكير تدبراً في ما يحيط بالوجود الإنساني لتسخير الكون لتلبية تلك الحاجيات، وهو أي التفكير حتى يكون مُنتجاً ويستحق هذا التوصيف ويحقق قدرة على إيجاد حلول للمشكلات يتوجب أن يتسم بالعمق والوضوح والتنظيم والموضوعية، ليتمكن من إنتاج تصورات نظرية تحمل القابلية للتحويل إلى أبنية وممارسات عملية، وهي الكيفية التي يشغل بها التفكير الإنساني والتأمل العقلي الفردي والجماعي ضمن ما يسمى المجال السياسي، والذي يعني كل ما هو ذي صلة بشؤون الحكم والسلطة وممارسة التأثير والنفوذ السلطوي على الأفراد والمجموعات البشرية، وتصريف القوة وبسط النفوذ السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتأمين الحياة للساكنة.

لكن لا يُتصور أنَّ المجال الذي يعنيه الفكر السياسي أمراً مُجمَعاً عليه وسهل التحديد، وهو ما يعبر عنه الاختلاف والتضارب وحتى التناقض في مضمون التصورات التي تُسبب للمجال السياسي، لأنَّ القاسم المشترك لهذا المجال هو السلطة، لم يكن محدداً ولا محدوداً في أصلها وتأثيراتها وتفاعلاتها، بل للسياسة تأثير ممتد من الوجود الفردي للإنسان المنعزل إلى تدرجات تفاعلاته مع الوسط الاجتماعي الذي يعيشه، وكذلك تفاعلات التجمعات البشرية في ما بينها، وتجاه ما يمكن أن يوصف فعلاً سياسياً ورهانات سلطوية.

لقد تضمَّن الإنتاج الفكري في المجال السياسي منذ الأزل تصورات ومضامين وتأملات تفسيرية، وأوجد حلولاً لمشكلات يُقدِّمها المُسهِّمون بها أنَّها فكر سياسي لأنَّها تتعلق بعلاقات الحكم والسلطة وتفاعلاتها، إما بناء لأنماط الحكم وممارسة السلطة وتكوين الأبنية التي تختص بذلك، وتفسير النفوذ وعلاقات الحكام بمحكوميههم، أو تفاعل المحكومين مع حكامهم، أو معالجة إختلالات تلك الممارسات والأبنية والأزمات الناتجة عن ذلك، وعلى ذلك تكون دراسة أنماط الحكم ومنها التمثيلية السياسية مجالها الأول والأخصب هو تحليل نظرات المفكرين وتصوراتهم للظواهر السياسية المختلفة، وأيضاً تحولاتها، تطويراً وتحديثاً أو إختلالاً أزموا.

المبحث الثاني : أنماط الحكم وموقعها في دراسات الفكر السياسي.

إنَّ الحديث عن وجود أنماط للحكم يقود إلى الإقرار بوجود أشكال وأنواع لمنظومات حكم عرفتھا التجمعات البشرية المختلفة عبر الحقب والعصور، فكانت اهتماما رئيسيا للفكر السياسي مدارس و تَمَحِيصًا، فالتجارب الإنسانية المتراكمة عبر الحقب الزمنية من لدُن بداية التجمعات البشرية شكَّل موضوع الحكم وشكله فيها اهتماما أساسيا عكسته الممارسة السياسية و التفكير الإنساني، فالسلطة أو الحكم ليس أمرا طارئًا يتلقَّفه مجتمع أو تجمع بشري في لحظة زمنية ما، ولا هو موقوفًا على شعوب وتجمعات بشرية بعينها دون غيرها، فالسلطة السياسية ظاهرة ملازمة لكل وجود اجتماعي، أي هناك تلازم بين الظاهرة الاجتماعية والظاهرة السياسية وهي السلطة الحاكمة¹، فحيثما وُجدت الأولى وُجدت الثانية، لأجل ذلك نشأ وبنشأ لكل تجمع بشري نظام حكم سلطوي بنمط ما، مختلف في المنشأ وأصل السلطة وشرعيتها فيه، وبنية الحكم وهيكلته، فنكون أمام أنماط مُتعدِّدة ومختلفة من الحكم والسلطة، وهو ما يفترض وجود تفسيرات مختلفة تضاهي ذلك الاختلاف وتحاول تبريره.

المطلب الأول : تفسيرات اختلاف أنماط الحكم وتنوعها.

ما دام أنَّ للحكم أنماط مختلفة ومتباينة في الشكل والمضمون، فيكون البحث مُتَّجهاً للإجابة عن سؤال مُلِح هنا، وهو لماذا تختلف أنماط الحكم؟، وما التفسيرات المقدمة في ذلك؟، والتي ربما تجيب عن أسباب هذا التعدد في أنماط الحكم.

• - التفسير بالتباين والتغير الاجتماعي والسياسي :

يُفسَّرُ التَّعدُّدُ في أنماط الحكم تبعاً للتباين الاجتماعي بين التجمعات البشرية، وأنَّ التعدد في أنماط الحكم ناتج عن التغير الاجتماعي و السياسي الذي تعرفه البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل تجمع بشري، فهذا التفسير ينظر في بُعدِه الأول إلى أنَّ تنوع أنماط الحكم وأشكال السلطة يعود للاختلاف البنيوي للمجتمعات الإنسانية، فكل مجتمع يحمل خصوصية وتمايز عن نظرائه من التجمعات البشرية الأخرى، من حيث التركيبة الاجتماعية والطبقات التي تُكوِّنه والهوية والسمات الأساسية التي ينفرد بها، والتي لا تُصقل بين عشية وضحاها، بل عبر مُكَابدة الشعوب والمجتمعات لعوامل الزمن وتغيُّراته وتحديات الطبيعة والجغرافيا، واندماجه بتجمعات بشرية أخرى، وتأثير أي كيان على الآخر، وحركات انفصال وتشتت الجموع

¹ - عبد الرضا حسين الطعان، وآخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، مرجع سابق، ص 34.

البشرية، والاختلاف من حيث الوضع الاقتصادي والموارد، والسمات الجغرافية، وتأثير التراث الاجتماعي على الأرض، وطبيعة النسيج الاجتماعي...، كل تلك العوامل وأخرى تنسج مجتمعات بقسمات معينة، وبتفاعل تلك الخصائص تُعيد المجتمعات إنتاج قيمها وأفكارها ومعتقداتها، ومن ذلك نُظُمها السياسية ومؤسسات الحكم التي تتوافق مع ظروفها¹، ويستحيل عندها أن يكون أي شكل للحكم صورة طبق الأصل عن نموذج آخر، فكما أن البصمات الجينية للإنسان لا تتماثل بشكل تام مع إنسان آخر يحدث أن تبني المجتمعات لذاتها أنماط حكم مختلفة².

وفي بعده الثاني ينظر هذا التفسير إضافة إلى التباين الاجتماعي للتجمعات البشرية الذي يُنتج تباينا سياسيا، فإن المجتمعات البشرية عرضة لما يسمى بالتغير الاجتماعي الذي يصاحبه تغيرا في مُحددات نمط الحكم والسلوك السياسي ومختلف الظواهر السياسية الفرعية، وكأنا بواسطة التغير الاجتماعي يحدث تغير سياسي يتم فيه الانتقال من نمط حكم إلى آخر، فنكون أمام حالة وجود أنماط مختلفة من الحكم.

ففي العلوم الاجتماعية يُطلق على التغير الاجتماعي أنه التحول الواضح في شكل ومظهر البنى الاجتماعية النازمة للمجتمع أو مضمونها وجوهرها، فالمجتمعات تتعرض للتغير إما في المستوي الشكلي الظاهري أو الجوهرى أو كلاهما معا³، كما يُفيد التغير الاجتماعي بأنه "تحول المجتمعات بإرادتها من حالة اجتماعية وسياسية محدّدة، إلى طور آخر يفترض أنه أكثر تطورا"⁴، فعناصر هذا التغير يقوم على انتقال البنى السياسية والاجتماعية من وضع إلى وضع، وينعكس ذلك التغير على مكونات الدولة والمجتمع من مؤسسات سياسية وأحزاب ومجموعات متضامنة و مجتمع مدني، كما يشترط التعريف أن فعل التغير ذاك يحدث بفعل إرادة المجتمع بمختلف فعاليته مؤسسات وأفراد، على أن تشمل الحالة الاجتماعية التي يطالها التغير مختلف النظم الاجتماعية الكلية والفرعية ومنها النظم السياسية، وإن كان يشترط التحول بالاتجاه الايجابي نحو الأفضل لأن الإرادة الجمعية للمجتمعات البشرية لا يمكن أن تتقار على وضع يشوبه التخلف والانحدار.

¹ - المرجع نفسه ، ص 31.

² - عامر حسن فياض، علي عباس مراد ، الفكر السياسي القديم، عمان (الأردن)، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015، ص 27.

³ - Berch Berberoglu, *Class Structure and Social Transformation*, Praeger Publishers, Westport, CT. 1994, P 06.

⁴ - عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة (مصر)، مكتبة وهبة، 1998، ص 71.

أمّا في بعده الثالث فهذا التفسير ينظر إلى أنّ التغيُّر الاجتماعي يصاحبه في غالب الحالات تغيُّراً في الظواهر السياسية، وأنَّ عمليات التَّحوُّل السياسي الحديثة خصوصاً جاءت على هيئة استجابات لتيارات التغيُّر الاجتماعي، وأصبحت بعض أشكال الحكم بالية تحت تأثير هذه العمليات¹، كما هو واضح في الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي، وهذا يندرج ضمن الاتجاه الايجابي لمفهوم التغيير السياسي الذي يساير التغير الاجتماعي، كما هو مشروط سابقاً، والذي يمسُّ البنى السياسية في المجتمع و نسق العمليات والتفاعلات بين الفواعل السياسية، مما يُحدث تأثيراً على مراكز القوة و النفوذ بإعادة توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة الواحدة أو تفاعلاتها مع الدول الأخرى²، وهذا الوضع يحدثُ بفعل ضغوط الأفراد والمواطنين مشكِّلين رأياً عاماً نحو المطلوب، وبفعل ما يمكن أن تتبَّناه التنظيمات السياسية وجماعات الضغط من مطالب بالتغيير السياسي الجذري أو الإصلاحي، أو بفعل ضغوط خارجية سياسية أو عسكرية أو اقتصادية تدفع نحو التغيُّر السياسي، فيتشكَّل نمط للحكم مناقض لسابقه أو إصلاح له.

• - التفسير بتحويلات علاقة الحاكم بالمحكوم :

وهنا يُفسَّر وجود أنماط مختلفة من الحكم تبعاً لَمَظْهَر القاعدة الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم، وما تعرفه تلك القاعدة من تحول نحو الشدة أو الانفراج، والمقصود هنا " علاقة الحاكم بالمحكوم"، أي أنّ أيَّ تحوُّل فيها سوف يؤسس لنمط حكم مختلف، ووفق هذه القاعدة تنقسم النظم السياسية إلى مجموعتين أساسيتين، فهناك من النظم السياسية التي تقوم على خاصية انقطاع علاقة الحاكم بالمحكوم، وهذا الانقطاع ناتج على أنّ تلك النظم ترى بعدم أهلية الشعوب للحكم³، ويندرجُ ضمن هذا السياق النظم الشمولية و الاستبدادية، وكل النظم المتفرّعة عنها والتي تشترك في ذات القاعدة أي عدم أهلية الشعوب للحكم، وقد عرفت التجارب البشرية العديد منها وهي، الفلاسفة قراطية (حكم الفلاسفة)، المرتوقراطية (حكم المؤهلين والخبراء)، الأوليغاركية (حكم الأثرياء)، الأتيوقراطية (حكم الفرد)، الشيوقراطية (حكم رجال الدين)، الأرستقراطية (حكم الفلاسفة).

¹ - روبرت م. ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، الطبعة الثانية، بيروت (لبنان)، دار العلم للملايين، 1984، ص 217.

² - إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت 1994، ص 47 (بالتصرف).

³ - نايف بن نهار، الديمقراطية كما هي: من الديمقراطية المجردة إلى الديمقراطية المؤدلجة، الطبعة الثانية، مؤسسة وعي للأبحاث والدراسات، الدوحة (قطر)، 2015، ص 15.

وفي المقابل نجد وضوحا في تعدد أنظمة الحكم التي تقوم على قاعدة منافية للسابقة أي وجود صلة في علاقة الحاكم بالمحكوم، واعتراف من الحكام بأهلية الشعوب في الحكم والمشاركة فيه تأسيسا واستمرارا، وهي الأنظمة ذات الطبيعة الديمقراطية بأجيالها المختلفة، وكذلك التمثيلية، وأيضا الفوضوية و لو بتحفظ لأنه يرفض وجود الدولة ومؤسساتها التقليدية لكنه يرى بأهلية الشعوب في الحكم¹، وهي بذرة التيار والممارسة الشعبوية.

• - التفسير بالحركة التاريخية والتطور الطبيعي:

وفق هذا التفسير فإنظمة الحكم تتعدد نتيجة للتطور الطبيعي والحركة التاريخية لنظم الحكم، وانتقالها من نمط إلى نمط، ويتمظهر في تعاقب أنماطها وأشكالها وتاليها وتحولها وحتى اندثارها، وذلك بتغير الظروف والملابسات التاريخية التي تشهد تغييرا متواصلا، وتنشأ من خلال هذه التغيرات أشكال أو أنظمة سلطوية مختلفة، وتتخذ لها صور تاريخية ثابتة، أو شبه مستقرة أحيانا، ولكنها ما تلبث أن تتعرض لقوى جديدة يكون لها فعلها في تحولها تحولا بطيئا أو سريعا².

لقد نشأت عدة نظريات لتفسير عمليات التحول لأنظمة الحكم، وأبسط هذه النظريات وأقدمها النظرية القائلة "بتوالي الأشكال السياسية وانبثاق الشكل اللاحق من السابق"، ولقد اعتمد على هذه النظرية بشكل أو بآخر مفكرون سياسيون وفلاسفة منذ القديم، وحسبهم أن الأنظمة السياسية تكون عرضة لضغوط دائمة تهدد استقرار الشكل القائم، وصمودها يتوقف على مدى مقاومتها لتلك الضغوط ودرجة العنف المصاحب لها، وهكذا تطرد الأشكال الأكثر تعقيدا الأشكال البدائية ضعيفة الصمود، وإذا عاد شكل من أشكال الحكم إلى الظهور أو اختفى فإن عودته لا تكون على الوجه الذي كان من قبل، ولو كان بدائيا فإنه يعود في شكل جديد، لأن الأسطورة التي تُنشئ مختلفة عن السابقة، وهي الأسطورة التي تختلف من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان، فالاستبدادية التي عرفت اليونان القديمة تختلف عنها في روما، ويختلف النموذج الروماني القديم عن النموذج الذي ساد في إيطاليا في القرن العشرين، وتختلف عن الاستبداديات التي عاصرتها، وكذلك الديمقراطيات التي تتغير هي أيضا بتغير الأزمان والأوضاع³.

¹ - المرجع نفسه ، ص 16.

² - روبرت م. ماكيفر، مرجع سابق ، ص 185.

³ - المرجع نفسه ، ص 204 وما بعدها (بالتصرف).

وكما في التاريخ السياسي القديم لوحظ في التاريخ السياسي الحديث أن أنظمة الحكم عرضة للتغير والتبدل والتتالي، وكل ذلك إقرار بوجود أنماط مختلفة للحكم تتمظهر تبعاً لتأثير الظروف التاريخية التي تعرفها التجمعات البشرية، المتساكنة في سياقات جغرافية مختلفة أو داخل سياق جغرافي واحد، أي وجود تعاقب وتتالي وتغير لأشكال ومضامين الحكم من حيث المنشئ والآليات والمستويات، حال الانتقال من سياق إلى سياق آخر مختلف، أي الانتقال من طبيعة ومضمون حكم غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي أو حال الانتكاسة، فتتسأ عندها أنماط تعكس طبيعة التحول بطريقة ثورية أو متدرجة، فالديمقراطية – مثلاً – لا تتشكل من مجموعة واحدة متماثلة من الأنظمة القانونية، بل أنتجت التطبيقات والممارسات تأثيرات مختلفة لنمط الحكم، وبالتالي نكون أمام أنماط مختلفة ومتنوعة¹ داخل السياق الديمقراطي ذاته، فالقاعدة أن الأنماط المختلفة الناتجة عن تحول أنظمة الحكم ليست محصورة في الشكل الديمقراطي فحسب، بل يوجد في غيرها أيضاً، لأن الحكم ظاهرة اجتماعية تتحكم فيها النزعة والغريزة الإنسانية للحكام والمحكومين، وهي السمة التي تكون شديدة التحول والتطور.

كما ينشأ هذا التعاقب والتتالي عن استنزاف داخلي أو خارجي لهذا النمط أو ذاك يجعله غير قادر على مواكبة الضغوط المختلفة والاقتصادية خصوصاً، فالتطورات التكنولوجية الجامحة وآثارها، والأزمات الاقتصادية والنضال في سبيل البحث عن الأسواق والمواد الأولية والاحتكارات الدولية للتجارة، خاصة في السياق الغربي، تؤدي إلى اختلاف بنية أنظمة الحكم خصوصاً من خلال عدم تكافؤ قدراتها في مواجهة تلك الصعوبات، فيؤدي هذا التباين إلى إنتاج نظم جديدة ومتباينة أيضاً، مما يبين أن تعددية أنظمة الحكم واختلاف الأشكال السلطوية لم يكن مجرد تتالي تاريخي فقط، بل إن كل نموذج تالي لنموذج سابق من الممارسة السياسية والحكم جاء نتاج وصول الصيغة التي سبقتها إلى حالة استنفاد قدرتها على مواكبة التطورات الجارية²، وهو التفسير الغالب لوجود أنماط متعددة للحكم في تاريخ البشرية من الشرق إلى الغرب وفي أزمنة مختلفة.

إن تلك الاتجاهات التفسيرية تثبت وجود أنماط مختلفة للحكم، يستقر النمط منها لقرون من الزمن، وقد يعرف تغيراً متسارعاً بعد ذلك، فتترواح التفسيرات بكون وجود أنماط مختلفة للحكم نتيجة وجود اختلاف موضوعي في تركيبة المجتمعات، وكذا ما تفرضه التغيرات

¹ - Philippe C. Schmitte , Terry Lynn Karl, « WHAT DEMOCRACY IS ...AND IS NOT » in; Larry Diamond, Marc f.Plattner , **Democracy: a reader** , 1 edition, USA, Johns Hopkins University Press, 2009, P 45.

² - Pierre Manent, **les métamorphoses de la cité .Essai sur la dynamique de l'Occident**,Paris,(france) Flammarion, coll. Essais, 2012, p 16.

الاجتماعية والسياسية مما يُنتج هياكل سياسية مختلفة، ناهيك عن خضوع ظاهرة الحكم كظاهرة اجتماعية للتتالي والتعاقب والتطور الطبيعي الذي تفرضه ضغوطا وظروفا سياسية واقتصادية مختلفة، وهو الوضع الذي شكّل ويشكل دافعا لفلاسفة ومفكري السياسة من الإغريق إلى الرومان والحضارة الإسلامية وعصر النهضة وصولا للعصر الحديث والمعاصر إلى أن تُشكّل دراسة الأنظمة السياسية محورا أساسيا ضمن إسهاماتهم العلمية والفكرية.

المطلب الثاني : دراسة أنماط الحكم عبر أجيال الفكر السياسي

ففي العصور القديمة أخذت دراسة نظم الحكم مبررها في إطار بحث علماء تلك الحقب عن نظم سياسية فضلى تحمي كياناتهم السياسية والاجتماعية في مواجهة بداوة الحياة وضراوتها، أما في العصور المتأخرة، ومع بروز ظاهرة الدولة الحديثة اندرج ذلك ضمن مأسسة الدولة وبنائها، أما في الحقبة المعاصرة فإنَّ العناية بمدارسه أنماط الحكم تعاضمت مع تخصصية علم السياسة وبروز حقول معرفية ضمنه كحقول السياسة المقارنة المشتغل بتصنيف الظواهر السياسية ومقارنتها ومنها أنظمة الحكم . فحركة تصنيف النظم السياسية اختلفت بين الزمن القديم منذ الإغريق إلى العصور المتأخرة مع ظهور الدولة الحديثة، إذ كان التصنيف عند القدماء يقوم على معيار من يملك السلطة " جمهورية أو ديمقراطية أو الحكم الفردي المطلق أو الطغيان"، أما الدراسات السياسية المعاصرة فقد اهتمت بإبراز ما يُميِّز الأنظمة الديمقراطية عن الشمولية والاستبدادية آخذين من معيار التمثيل السياسي كمعيار لتصنيف أنظمة الحكم المعاصرة للإقرار بوجود تباين وبالتالي اختلاف في أنماط الحكم¹.

• - في الفكر السياسي الإغريقي:

اشتغل الفكر السياسي ولا يزال بمدارسه الأنماط المتعددة للحكم، وتصنيف تلك الأنماط وتقييمها وفق معايير محدّدة من طرف هذا الباحث أو المفكر، وهو إقرار علمي بوجود أنماط عديدة للحكم، ولو اشتغل جلّها بعائلة الأنظمة الديمقراطية، فمنذ (أفلاطون)* (427 ق.م - 347 ق.م)، الذي يُعتبر الفيلسوف الأول المشتغل على تصنيف الأنظمة وترتيبها، حيث قام في كتابه " السياسة " بمقارنة 158 دستورا من دساتير زمانه، لكن دراسته ومقارنته تلك كانت قاصرة في معظمها على دساتير المدن اليونانية، وتحملُ تحليلًا فلسفيا للنظم السياسية²، حيث خلّص إلى وجود أربعة أنماط من الأنظمة والحكومات وأعطى لها الصفات التالية: تيموقراطية، الأوليجاركية، الديمقراطية، وأخيرا حكومة الاستبداد أو الطغيان³، وفي ذاك البحث أعطى

¹ - Lydie Fournier « Entre démocratie et autoritarisme vers des régimes hybrides ? » sciences humaines, 2010/02, (N° 212), pp 10-11.

* - يُنظر: أفلاطون، الجمهورية، ترجمة فؤاد زكرياء، الإسكندرية (مصر)، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2004، ص ص 438-473.

² - عادل ثابت، النظم السياسية: دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية والنظام السياسي الإسلامي، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية (مصر)، 2007، ص 13.

³ - خالد العبوي، مشكلات الديمقراطية، بيروت (لبنان)، مركز نما للبحوث والدراسات 2015، ص ص 29-30.

أفلاطون تسلسلا تاريخيا لنشأة تلك الحكومات وعلاقة تتابعها الزمني ومقومات كل نمط من الأنماط أي كيف تنشأ هذه الأنظمة وكيف تمارس السلطة فيها.

لقد سطر أفلاطون خصائص كل نمط من تلك الأنماط الأربعة وفسر نشأة وقيام كل نمط على إثر اضمحلال النمط الذي سبقه زمنيا، فحسبه أن الأوليجاركية قامت على أنقاض التيموقراطية، والديمقراطية جاءت عقب الأوليجاركية، في حين أن حكومة الاستبداد والطغيان تأتي عقب استنفاد الحكومة الديمقراطية لما يمكن أن تقدمه لمواطنيها¹، ويصِفُ الحكومة الديمقراطية بأنها حكم الأكثرية من الشعب وهو النمط الذي يقول بصدده أفلاطون، إنه الشكل الوحيد السيء، ويسوء لأنه اختيار العامة الذين يوجد من ضمنهم كثير من السيئين والأشرار وما يسميهم والديماغوجيين².

لكن اللافت أن أفلاطون توقع دخول الحكومة الديمقراطية في أزمة وفقدان بريقها بل يخلص إلى أن النظام الديمقراطي هو مرحلة وسطى بين الأوليجاركية والحكومة الاستبدادية التي يصفها أنها أبدع نماذج الحكم وخير طباع الناس، وأن الطغيان ينشأ في الأصل من الديمقراطية³، وعلى نفس المنوال سار تلميذه أرسطو (384 ق.م - 322 ق.م)، حيث اشتغل على تصنيف الأنظمة السياسية من خلال دساتير مجموعة من الدول (المدينة) باعتبار الدساتير هي التي تحدد طبيعة الحكم، وغرضه في ذلك الوصول إلى أفضل الدساتير وبالتالي أفضل النظم⁴، ووصل إلى التفريق بين الدساتير الجيدة وغير الجيدة، واستعمل في تصنيف الأنظمة السياسية معيار عدد الحكام، إما حاكم واحد أو عدد قليل من الحكام، أو جمع من الحكام⁵، وجعل كل نمط يتراوح بين حالتين صحيح أو جيد وكذا فاسد أو منحرف، ليصنّف أنماط الحكم إلى 06 (سته) أنماط هي : ملكية، استبدادية، ارستقراطية، أوليجاركية، دستورية، ديمقراطية⁶.

¹ - المرجع نفسه ، ص ص 31-32.

² - Karl Raimund Popper, *Etat Paternaliste et Etat minimal : Remarques théoriques et pratiques sur la gestion de l'Etat démocratique*, Paris, (France) , Aire Eds De L, 1997, p 38.

³ - أفلاطون ، المرجع السابق، ص 462.

⁴ - Richard Mulgan, « Was Aristotle an Aristotelian Social Democrat? », *Ethics :An International Journal of Social, Political, and Legal Philosophy*, vol 111,N0 01, October 2000, p p 79-80.

⁵ - يُنظر : أرسطو طاليس، السياسة، منشورات الجمل، بيروت (لبنان)، 2009، ص 330 وما بعدها.

⁶ - Richard Mulgan, *Op.cit*, p82.

يُمْكِنُ الاكتفاء ببحوث أفلاطون وأرسطو، باعتبارها أولى تصنيفات أنماط الحكم في تلك الأزمنة والتي يعود لها فضل ظهور أولى التأمّلات المنهجية المنظّمة في دراسة ظاهرة السلطة السياسية¹، وتصنيف أنظمة الحكم، من خلال أشهر مفكرها.

وفي مرحلة تاريخية تالية عرف الفكر السياسي الغربي القديم ظهور إسهامات فكرية واكبت الحضارة الرومانية واشتغلت بمدارسة أنماط الحكم الموجودة آنذاك وتفضيل أحسنهم، غير أنّ هناك اختلاف في طبيعة الفكر السياسي لدى الحاضرتين الإغريقية والرومانية، فبقدر ما نَزَعَ العقل الإغريقي إلى التأمّل العقلي في الظواهر والتعمق الفكري والفلسفي في دراستها والبحث فيها، بما في ذلك الظواهر السياسية، إنّجَه العقل الروماني وجهة عملية وكانت الأهداف الإجرائية أوضح ملامحها²، أي أنّ المدرسة الإغريقية جَنَحَتْ إلى الخيال الفلسفي المثالي في حين المدرسة الرومانية اتَّجَهَتْ نحو الإجراءات القانونية والدستورية أي الواقعية في دراسة الظواهر السياسية، ولو شكَّلت له المدرسة الإغريقية اليونانية قاعدة ومنه ولد ونما.

• - في الفكر السياسي الروماني:

قدّم المفكر السياسي بوليب (254 ق م - 122 ق م) بحوثه حول أنظمة الحكم في كتابه "التاريخ" ذو الأربعين جزءاً أرّخ فيه لروما القديمة وتطوّر أنظمتها السياسية والإدارية ومعدداً لتلك الأنظمة ومضمون حكمها ومقومات كل نمط وخصائصه وعوامل القوة والضعف فيه، ويُعدُّ بوليب أول من استخدم المدخل المؤسسي في دراسة الظواهر السياسية وأول من ربط بين السياسة الخارجية للدولة وسياساتها الداخلية وبنائها المؤسسي والأيديولوجي³، فهو يرى أن طبيعة الحكم ونمطه تحدّد طبيعة مؤسساتها وقوتها وخبرتها، مُطبّقاً هذه المقاربة والرأي على النظام السياسي لروما.

لقد حمل كتابه (التاريخ) أفكاره السياسية ونظريته (نظام الحكم المختلط)، وقدّم تفسيراً لتعاقب أنماط الحكم وتعدّدّها، حيث أنّ النظام السياسي الواحد يتغيّر من نمط حكم إلى نمط آخر وسجّل اعتقاده بأنّ الأنظمة السياسية تمر بدورات تاريخية متعاقبة من الولادة والنمو والتراجع والاضمحلال⁴، أي السقوط والنهاية، ليُشكِّل ذلك إعلان ميلاد نظام سياسي جديد

¹ - عبد الرضا حسين الطحان، وآخرون، مرجع سابق، ص 203.

² - المرجع نفسه، ص 269.

³ - المرجع نفسه، ص 295.

⁴ - نفس المرجع.

وبالتالي نمط حكم جديد، وكل نظام سياسي حسب الدورة التاريخية وقانون الطبيعة يحمل في طياته بذور فنائه وسقوطه ليقوم على أنقاضه نظام حكم جديد.

وفق أطروحته توقع بوليب ومن خلال مشاهدته لدولة المدينة الإغريقية والتي منها يعود أصله، ومدارسته لأفكار أفلاطون وأرسطو، و مُعَايِنَتُهُ لواقع الإمبراطورية الرومانية التي عاش فيها، إلى قيام أنماط حكم وزوالها وقيام أخرى على إثرها، بداية بالنظام الملكي الذي يشكل قاعدة ميلاد أنظمة الحكم، وعمدة هذا النمط هو التجاء الضعفاء من أجل حمايتهم وتأمين بقائهم إلى فرد قوي ليتحوّل ملكاً، و يزول هذا النظام بضعفه هذا الملك، حيث لا يستطيع حماية من التجأوا إليه، ليتحول إلى نظام حكم استبدادي والذي يزول بثورة الفضلاء من المجتمع عليه ليعلن قيام نمط أرستقراطي عمدته أولئك الفضلاء¹، غير أنّ انحرافهم وإسرافهم يتحوّل إلى نظام أوليجاركي أساسه الثروة والاستيلاء عليها والمصلحة الشخصية للحكام، ليجد نفسه أمام ثورة شعبية عارمة تسعى لقيام حكم ديمقراطي يسوس الشعب فيها ذاته بكل حرية ومساواة.

إنّ انحراف طبقة الحكم وفسادها يشكل مقدمة لنظام يسود فيه عدم الاستقرار، ودونية سلطة القانون والذي يوصف بالغوغائي، فهكذا تضع حقوقي الضعفاء وسط هيمنة الأقوياء ليعود خيار الشعب إلى نظام ملكي بالالتجاء للأقوى احتفاء به، وهكذا هي دورة حياة أنظمة الحكم حسب بوليب، وللخروج من دوامة قيام نظام وسقوطه ليقوم آخر حسب الدورة التاريخية للأنظمة جاءت صياغته لنظرية " نظام الحكم المختلط " أي يقوم بنظام لا يسيطر فيه إحدى قوى النظام أو مؤسّساته على الحكم وانفرادها بالسلطة، ولا يكون الحل إلا بدستور يسطرّ نظام حكم مختلط، لأنّ هذا الدستور يضمن لنظام الحكم ومؤسساته وسلطاته المتعددة قوى متعادلة ومتوازنة، فلا يتاح لأحدها أن تتغلّب على الأخرى، كما يكون لكل مؤسسة وسلطة فيها القدرة على مراقبة المؤسسات والسلطات الأخرى²، ممّا يضمن عدم انحراف النظام وسقوطه، وهو ما أخذت به روما القديمة وكانت سبباً لقوّتها و سطوتها لفترة من الزمن.

ممّا سبق يتبين أنّ معالجة ودراسة أنماط الحكم في الفكر السياسي الغربي القديم أخذت حيزاً معتبراً في إسهامات الفلاسفة المنظورين سابقاً، والاقتصار عليهم لا يُعَدُّ وجود آثار علمية ذات صلة بالفكرة محل الإحاطة، والاكتفاء بهم إنّما في سياق التدليل على وجود أنماط متميزة للحكم منذ العصور القديمة .

¹ - عمر عبد الحى، الفكر السياسي في العصور القديمة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص 305-307

² - عبد الرضا حسين الطعان، وآخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، مرجع سابق، ص 299.

• - في الفكري السياسي الإسلامي:

تُقدّم تصوّرات فلاسفة ومفكري الحضارة الإغريقية اليونانية والرومانية القديمتين من خلال أولئك المفكرين كنماذج وليس حصراً، غير أنّ المنظور الغربي القديم أو المعاصر لا يستأثر في الفكر الإنساني بالتظهير في المسائل المرتبطة بالسياسة والحكم، ولقد احتوى التراث الإسلامي على إسهامات لمعالجة مسائل الحكم وشؤون السلطة، والجدل الذي يُطرح هنا مدى احتوى ذاك التراث على ما يكافئ الرّخم الفلسفي والفكري الغربي في السياسة والحكم، وهو الجدل الذي يُبرّر بالقول بأنّ كتابات المفكرين المسلمين الأقدمين خصوصاً تتّصفُ بالجُمليّة ضمن مسائل مختلفة كالفقّه والمعاملات الإسلامية وليست التخصّصيّة، بل تُتّهم المدرسة الإسلامية بالخلو قديماً وحديثاً من التدقيق في مفاهيم السياسة المقارّنة والظواهر السياسية كالسلطة والحكم و السلم والحرب وقيام الأنظمة والدول وسقوطها.

إنه من الموضوعية يتوجّب الإقرار بوجود نظائر في التراث الإسلامي للمفاهيم السياسية المشار إليها وغيرها¹، لكن الصعوبات المنهجية تكمنُ في أنّ هذه المفاهيم قد اختزلت في فهم محدد أو صُرفت إلى معنى خاص أصبح معيارياً وقيداً على هذا المفهوم أو ذاك²، بفعل التركيز الفكري الغربي، كأن يكون مفهوم ما يشير إلى محددات معيارية واضحة في الفكر الغربي في حين يكون في التراث الإسلامي القديم منه خصوصاً يحمل أكثر من مُحدّد، فمفهوم الحرية مثلاً والذي امتزج في التراث الإسلامي بمفهوم الرّق و التخلص من العبودية، يشير في الفكر السياسي الغربي لمسألة استقلالية الفرد، وكذلك مفهوم الحاكميّة الذي لا يستقرُّ على معيار واحد لتحديده في التراث الإسلامي، والذي تجدّه في المقابلة الغربية محدّداً بمعيار تدخل الحكام والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين³، كما أنّ حالة التخلّف والغلبة التي يتعرّض لها العالم الإسلامي لفترات طويلة من الزمن تُسهم في سطوة التظهير الغربي في علم السياسة خصوصاً.

إنّه ليس صحيحاً أن يكون التفكير السياسي غربياً محضاً، في تجاهل وعدم الاعتراف بوجود منظورات فكرية أخرى ومنها الإسلامية والشرقية عموماً، بل احتوى التراث الإسلامي قديمه ومعاصره على العديد من الإسهامات التي قابلت الفكر السياسي الغربي في القيمة المنهجية

¹ - يُنظر لمناقشة الفكر السياسي لمفاهيم: التعددية، الحزب، الحداثة، حقوق الإنسان، المرأة، الديمقراطية

- زكي الميلاد، الفكر الإسلامي: قراءات ومراجعات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت (لبنان)، 2012.

² - توفيق السيف، رجل السياسة: دليل في الحكم الرشيد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت (لبنان) 2011، ص 46.

³ - المرجع نفسه.

والفلسفية، و الذي نَتَجَّ عن تفاعل العقل المسلم مع ثلاث نواح أفرزت فكرا وتصورات سياسية إسلامية، وهي الأصول المرجعية (القرآن والسنة)، والتفاعل مع البنى المنهجية التي أنتجتها معارف إسلامية أساسية، بالإضافة إلى التفاعل مع البيئة الحضارية والواقعية التي عاش في ظلها هؤلاء الفلاسفة والفقهاء والمفكرين¹، ولقد أصبح شائعا من خلال إسهامات عديد المفكرين المسلمين القدماء والمعاصرين، تفاصيل وآراء حول مفاهيم يدور حولها علم السياسة من أصول بناء نظم الحكم والعلاقات والتفاعلات داخل الدولة وفي ما بينها وبين الدول الأخرى والتصورات حول النظام العالمي والعلاقات الدولية...²، إلى آخره من مفاهيم جرى الاتفاق على بعضها والاختلاف في أخرى شأنه شأن أي فكر إنساني وما يَطْرَحُ من موضوعات ويُجيب على إشكاليات.

عند الحديث عن القيمة العلمية لتلك الإسهامات خاصة عند الأقدمين منهم، فإن الباحثين يُركِّزون على مقابلة ذاك الإنتاج مع الإنتاج الغربي، ويجدر القول أنها بُنِيَتْ ضِمْنِيا ومنهجيا على مقاربات مختلفة، فالبعد الفلسفي تجده عند الفارابي (874م - 950 م) في كتابه المدينة الفاضلة والتي جرى فيها كتابات أفلاطون وأرسطو، وأيضا نجد الماوردي (974 م - 1058 م) في كتابه "الأحكام السلطانية" الذي نزع فيه نزعة فقهية على خلاف فلسفية الفارابي*، لذا يعتبر كتابه "الأحكام السلطانية" تأسيسا للفقه الدستوري للدولة الإسلامية، والذي التزم فيه بكل وضوح وثبات طريقة الفقهاء في سرد الأحكام الشرعية المتعلقة بكماليات السياسة وجزئياتها، وبذلك يمثل الموردي وإنتاجه نموذجا للمدخل الفقهي في الفكر السياسي³.

ومن البحوث القديمة التي عالجت جزئية موضوع البحث أي أنماط الحكم، يُشكِّلُ العلامة عبد الرحمان بن خلدون (1332 م - 1406 م) صاحب مؤلف (المُقدِّمة) أنموذجا متفردا، بما خصَّ عمله من ضبط وتفصيل لموضوع الحكم وأنماطه، وهو ما يبرِّرُ الاقتصار عليه في هذه النقطة، ويشتركُ بن خلدون من خلال "المُقدِّمة" مع باقي المفكرين المسلمين القدماء باشتغال أعمالهم على مواضيع شتى وعدم اقتصارها على الظواهر السياسية فحسب، بل إنَّ التراث الخلدوني يشمل حقول

¹ - سيف الدين عبد الفتاح، أسس الفكر السياسي الإسلامي: أركان الرؤية السياسية الإسلامية، بحوث المعهد المصري للدراسات، اسطنبول (تركيا)، 2017، ص 02.

² - المرجع نفسه.

* - لعرض وتقييم المصادر الإسلامية حول الظواهر السياسية،

يُنْظَرُ: عبد الجواد ياسين، السلطة في الإسلام: العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء (المغرب)، 2000، ص 33 وما بعدها.

³ - سيف الدين عبد الفتاح، أسس الفكر السياسي الإسلامي: الجزء الثاني، مداخل الفكر السياسي الإسلامي، بحوث المعهد المصري للدراسات، اسطنبول (تركيا)، 2018، ص 08.

معرفية متنوعة كالاتحاد والتاريخ والسياسة والاقتصاد ، ونظرية العمران تُشكّل نظرية حضارية شاملة كلية¹ ، وقد احتوت المقدمة فصولا بأكملها عن الدولة والبيعة والخلافة وفق منهجية تختلف عن سابقه إذ تتميز بالواقعية والعملية على خلاف فلسفة الفارابي، إلى درجة أنه لم يتأثر بكتابات الفلاسفة اليونانيين لكونها أفكار خيالية، في حين اتّجه ابن خلدون نحو الواقعية، لأنّ ما أهتمّ ابن خلدون هو ما حدث فعلا وليست الفلسفة الخيالية، أي ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع البشري أو الحكم في الإسلام² ، وفي واقع الحال والممارسة لا خيالها ولا فلسفيا ولا لاهوتيا، فمنطلّقه التاريخي وغايته التقنية تجعلنا أمام حالة علمية منهجية متميزة، تبتعد كثيرا عن الصبغة القانونية الإنشائية، وتقترب كثيرا من الخطاب الوضعي في العلم الإنساني الحديث مع الفارق الشديد المتعلق بالمرجعية³ ، المنطلّقة من معرفة فقهية إسلامية عميقة يتميز بها.

وفق هذه النظرة الواقعية يرى ابن خلدون بأنّ للحكم ثلاثة صور وأشكال، محدّدا لتسميتها ومضمونها وقد أوردتها في الفصل الخامس والعشرون من المقدمة في معنى الخلافة والإمامة⁴ والأنماط هي :

الملك الطبيعي : وقد عرّفه بأنّه حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة، وهي صورة تماثل النظم السياسية البديلة التي تكون كلمة الحاكم فيها قانونا⁵ ، ومآلات الحكم أنّه طاغ مستبد ، لا يعتمد على سياسة عقلية أو سياسية شرعية ، وهو النمط المذموم عند ابن خلدون.

الملك السياسي : وهو نمط يعتمد على قوانين وضعية لا تنظر إلى الشرع، والهدف هو تأمين المصالح الدنيوية وتجنّب المضار، وهذا النوع من الحكم أيضا مذموم عند ابن خلدون وإن كان يحلوا له مدحه في بعض الأحيان⁶ ، وذلك لأنّه أهون من النظام الاستبدادي، والقوانين ما دام يسطرها علماء وفلاسفة سيضمّن خيرا على نحو ما لشعبه لأنّ الهدف هو تأمين المصالح للمجتمع.

¹ - نادية محمود مصطفى، قراءة في فكر أعلام الأمة، دار البشير للنشر والتوزيع، القاهرة (مصر)، 2014، ص 314.

² - صلاح الدين بسيوني رسلان، السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 50.

³ - سيف الدين عبد الفتاح ، أسس الفكر السياسي الإسلامي : مداخل الفكر السياسي الإسلامي، بحوث المعهد المصري للدراسات، اسطنبول (تركيا) ، ص 17.

⁴ - عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، توزيع دار يعرب ، دمشق (سوريا) ، 2004، ص 364، 365 ، بالتصرف.

⁵ - محمد نصر مهنّا، تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة، مرجع سابق ص 223.

⁶ - صلاح الدين بسيوني، مرجع سابق، ص 52.

الخلافة : وهو النمط الذي يُعتبر بديلاً عن النظامين السابقين وهو الخلافة ، التي تتطابق فيها السياسة و الشريعة ، فتكون السياسة شرعية عندما تُعتبر أحكام الشريعة فيها السلطة العليا ذات السيادة ¹.

إنَّ هذا النمط من الحكم (الخلافة) هو أفضل النظم عند ابن خلدون ويصفها بأنها خلافة عن صاحب الشرع (الرسول محمد صلى الله عليه وسلم) في حراسة الدين وسياسة الدنيا به ² ، وهو الشكل الذي عرفته الأمة الإسلامية بعد وفاة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، وكانت تُشكّل مفهوماً مركزياً في الفكر الإسلامي عموماً والخلدونى خصوصاً ، وإن لم يواكب التطبيق النقي لمفهوم الخلافة والذي تحول من المفهوم ذي المعنى إلى اللقب المجفف من مغزاه بانتقالها من الخلافة الراشدة إلى الملك العضوض ³ ، و هو الذي جعل بن خلدون يركز على هذا المفهوم وتأصيله نتيجة حالة انحراف الحكم في العالم الإسلامي بعد زمن الخلافة الراشدة ⁴ ، وتحولها إلى جبري وحتى استبدادي لا يخضع لمعايير ومقاصد الخلافة كما سطرته مدارس الفكر السياسي الإسلامي باختلاف مناهجها.

وبناء عليه فقد نظر الفكر السياسي في الخبرة الغربية القديمة أو الإسلامية إلى أنَّ الحكم ليس نسقاً واحداً متماثلاً المحددات والمنشأ والزوال بل هي أنماط مختلفة تنشأ وفق سيرورات تعكس خصوصية التجمعات البشرية المعنية ، وهو تدليل على وجود أنماط مختلفة ومتعددة للحكم وشؤونه.

• - لدى مفكري عصر النهضة :

بعد عشرين قرن من الزمن الذي كان فيه فلاسفة الإغريق والرومان يُنظرون حسب حاجياتهم لمسألة الحكم وأصنافه ، عرفت أوروبا نهضة وصفها الشاعر الفرنسي رابليه في كتابه (إحياء الأدب الرفيع) بالميلاد الجديد ⁴ ، وهي النهضة التي شملت جميع الميادين كما احتفى بها علماءها

¹ - المرجع نفسه، ص 54.

² - عبد الرحمان ابن خلدون ، مرجع سابق، ص 365.

³ - سيف الدين عبد الفتاح ، أسس الفكر السياسي الإسلامي: منظومة قضايا الفكر السياسي الإسلامي ، بحوث المعهد المصري للدراسات، بحوث المعهد المصري للدراسات، اسطانبول (تركيا) ، ص 03.

* - الخلافة الراشدة : إشارة إلى الفترة الزمنية التي أعقبت وفاة الرسول ﷺ واستمرت حوالي 30 سنة من (632 م – 661 م) تعاقب في على منصب الخليفة أربعة من الصحابة الكرام وهم على التوالي : أبو بكر الصديق ، عمر بن الخطاب ، بن عفان وعلي ابن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين . يُنظر على سبيل المثال :- أكرم ضياء العمري ، الخلافة الراشدة: محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق مناهج المحدثين ، الطبعة الثامنة ، مكتبة العبيكان ، المملكة السعودية ، 2014.

* - يغطي عصر النهضة في أوروبا حقبة زمنية تمتد بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر.

⁴ - عبد الرضا حسين الطعان ، وآخرون ، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور ، مرجع سابق ، ص 383.

علماءها ومفكروها، ومنهم علماء السياسة الذين واكبوا جملة التغيرات التي عرفتتها أوروبا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا.

وسنتناول هنا بعض المفكرين الذين تناولوا مسألة أنماط الحكم وتصنيفاته.

- نيقولا ميكافيلي (1469 م – 1527 م) :

ينحدر ميكافيلي من مدينة فلورنس الإيطالية التي كانت آنذاك دولة مستقلة وهو ابن أسرة أرستقراطية، وقد ساعدته ظروفه الاجتماعية ليشغل بالسياسة، فأبوه كان محاميا ويعتقد البعض أن مهنة أبيه قد تركت آثارها عليه وعليه فكره السياسي، إذ كان دائم السعي وراء النصر و تحقيق الغاية ولا يملُّ المحاولة والإلحاح حتى الوصول إلى بغيته¹، ودرس الفلسفة والقانون والتاريخ، إضافة إلى اقترابه من دوائر الحكم آنذاك، وتقلُّد مناصب شتى رغم الصعوبات التي عرفتتها إيطاليا في تلك المرحلة، وتعدُّ من أصعب مراحل التاريخ الإيطالي حيث تعرَّضت للغزو الفرنسي والألماني والإسباني²، وهي الظروف التي صقل فيها خبرته ونظرته لمسائل السياسة والحكم، فكانت إسهاماته الفكرية لمعالجة واقع الحكم والدولة في إيطاليا وفلورنسا (مدينة في الوسط الشمالي من إيطاليا حاليا)، وقد بحث ميكافيلي في كتابين هما (الأمير)* الأكثر سيطرا و كتاب (الأحاديث) في أسباب صعود القادة السياسيين وتحييمهم عن المشهد السياسي وأفضل وسائل الاحتفاظ بالسلطة، وقد دافع في كتاب الأمير عن الملكية المطلقة، أما في الأحاديث فقد دافع عن الجمهورية، غير أن الكتابين عبرا عن وجهة نظر سياسي واقعي في الحكم يبحث عن النتائج السياسية فقط³، دون النظر إلى كيفية تحقيق تلك النتائج.

لقد اشتمل كتاب " الأمير " على محاور بحثية ذات صلة بالحاكم والحكم كالقوة والغائية التي تبرر الوسيلة، صفات الحاكم، نُظْم الحكم، الدين، الخير والشر، والعلاقات الدولية مستفيدا من طبيعة عمله في مؤسسات الحكم كدبلوماسي ومشاهداته للدول التي زارها كفرنسا وألمانيا وإسبانيا، وهي الدول التي كانت قوية آنذاك في حين توجد دولته في حالة ضعف⁴، فاتجه تفكيره إلى البحث في العوامل التي تقف وراء قوة تلك الدول وكذا عوامل

¹ - حسن الظاهر، دراسات في تطور الفكر السياسي، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة (مصر)، 1998، ص 196.

² - عبد الرضا حسين الطعان، وآخرون. موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، مرجع سابق، ص 396.

* - يُنظر: نيقولا ميكافيلي، الأمير، ترجمة أكرم مؤمن، مكتبة بينا الطباعة والنشر، القاهرة (مصر)، 2004.

³ - Skirbekk Gunnar and Nils Gilje, A History of Western Thought, 1st Edition, Psychology Press, London (uk), 2001, p379.

⁴ - Judd harmon, Political Thought from Plato to the Present, 2^{ed}, London (uk), McGraw-Hill College, 1996, p156

ضعف بلده، ليؤسس على ذلك بحوثه ويتوصل إلى نتيجة بحثية تتمثل في أن الدولة لا تكون قوية إلا إذا كانت وضعية وليست دينية.

ويبدو أن " ميكافيلي " في فكره السياسي يجنح نحو ما يصطلح عليه المعاصرون بالبراغماتية السياسية، حيث أنه لا توجد مبادئ أخلاقية أو قانونية يمكن فرضها بشكل دائم، لأن القيادة وشؤون الحكم عليها أن تسترشد باعتبارات عملية خاصة ¹ ، فليس هناك قاعدة واحدة للحكم بل على الأمير أن يكون جاهزا ليدور مع رياح الحظ وتقلبات الأشياء التي يقودها، فهو بذلك يؤسس لمنهج واقعي أي وضعي وغير ديني، فحسبه أن عامل الحسم في السياسة ليس أن تكون متخلقا أو شريرا بل كيف تكون سعيدا بقوتك، وهو هنا يؤكد مبدأه الشهير " الغاية تبرر الوسيلة " الذي وظفه حصرا من أجل بناء دولة وضعية قوية يتحمل فيها الأمير مسؤولية ذلك، ويساعده جيش من نوع خاص يحقق قوة تلك الدولة في مقابل الكنيسة والطبقة الإقطاعية اللذان يشكلان معوقا لها ².

وعن الفكرة محل الدراسة في إسهامات ميكافيلي، فيرى صاحب كتاب " الأمير " أن نسق الحياة السياسية يسير وفق قاعدة الدورات التاريخية المتعاقبة لأنظمة الحكم، الذي يفترض وجود نوع من الحتمية القاضية بالسقوط والصعود الدوريين المتعاقبين للنظم السياسية ومراوحتها بين الانحطاط والنجاح ³ ، ولو أن فكرة الصعود والنزول مكررة عن سابقه أفلاطون وأرسطو وبوليب، والتي تفيد بنشوء النظام السياسي وارتقائه في درجات القوة ثم ما يلبث أن ينحط ويتراجع إلى غاية اضمحلاله لينشأ عقب ذلك نظام جديد يحل محله وينمط جديد يختلف عن سابقه بالضرورة كما يقول ميكافلي ⁴.

وفي دفاعه عن نمط الحكم المفضل لديه، فهو يرى أن النظام إما أن يكون ملكيا أو جمهوريا، ويميز بين هذين النوعين بناء على مكونات طبقة الحكم، فإذا كانت السلطة تخضع لشخص واحد يكون الحكم ملكيا، أما إذا كانت هذه الطبقة الحاكمة تتسم بالاتساع وتعدّد مستويات الحكم وعدم تركيزه، فإن الحكم هنا يسمى جمهوريا وتكون السلطة بيد ممثلين منتخبين، غير أنه تراجع عن رأيه في هذا التقسيم الثنائي للحكومات فنجدته في كتابه الآخر

¹ - صلاح علي النيوف، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي، الجزء الأول، الأكاديمية العربية في الدنمارك، (هولندا)، 2012، ص 64.

² - Géraldine Muhlmann, *Histoire des idées politiques*, PUF, Paris, (France), 2012, p 42.

³ - عبد الرضا حسين الطعان، وآخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، مرجع سابق، ص 400.

⁴ - Mary G. Dietz, « Trapping The Prince: Machiavelli and the Politics of Deception », *The American Political Science Review*, Vol.

80, N° 3, pp 781-782.

(المطارحات) يتحدث عن تصنيف ثلاثي لأنماط الحكم : ملكي، ارسقراطي، ثم النظام الديمقراطي، الذي يكون فيه الكلمة للشعب، غير أنه يفضل النظام الروماني القديم وهو النظام المختلط الأكثر قوة واستقرار، لأنه يجمع بين أهم سمات هذه النظم الثلاثة¹، ونشوء واندثار هذه النظم يحكمها نسق تعاقب الأنظمة التي أشار إليها.

تلکم كانت نظرة ميكافيلي لأنماط الحكم والقاعدة التي تنظم سيورتها وتعاقبها، لكن لا تبدوا المكيافيلية فلسفة ذات مضمون ثوري وتغيير²، بل كرر ما جاء به أفلاطون وأرسطو وبوليب في طبيعة أنظمة الحكم، وحتى قاعدة الحتمية التاريخية التي تحكم النظم من حيث ميلادها ونموها وأفولها، تشكل إعادة للنظرة الخلدونية و تحليلها الدائري لنشأة وأفول الدول في الغرب الإسلامي³، وهو الذي سبقه - بن خلدون - بستين سنة وكذا مجاراته لمفكرين آخرين في بحوثه حول أنماط الحكم.

- توماس هوبز (1588 م - 1679 م) :

ينحدر توماس هوبز من مدينة مالمسبوري الأنجليزية وقد ولد بها، وكان والده مساعد قس، عكراً المزاج غير متعلم، فقد وظيفته بالشجار مع مساعد قس آخر أمام أحد الكنائس فهرب واختفى للأبد، وهي الحالة النفسية والاجتماعية الصعبة إضافة إلى حالة الخوف التي كانت تطبع الحياة العامة السياسية والاجتماعية التي عرفتها إنجلترا والحرب الأهلية المدمرة، وهي الظروف التي انعكست على الفتى " هوبز " وعلى فكره السياسي من بعد، وكان قد تعلم اللغة اللاتينية واليونانية وهو في السادسة من عمره، وفسح له التعليم مقابلته لعدة أشخاص بارزين في زمنه مثل عالم الفيزياء "غاليلوا"، كما له علاقات وثيقة مع أسرة " كافدينش " الأنجليزية النبيلة، وأتاحت له فرص السفر معها إلى بلدان كثيرة من القارة الأوروبية⁴، وهو ما يفسر جنوحه إلى أنصار الملكيين في صراعهم مع البرلمانيين في الحرب الأهلية التي دارت بينهم^{*}، وتحت تلك الظروف هرب

¹ - حسن صعب، علم السياسة، ط 08، دار العالم للملايين، بيروت (لبنان)، 1985، ص 321.

² - عبد الرضا حسين الطعان، وآخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، مرجع سابق، ص 405.

³ - الطيب بوعزة، مفارقات ميكافيلي: نحو قراءة جديدة، بحث محكم، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط (المغرب)، 2013، ص 06، متاح في: www.mominoun.com، متصفح بتاريخ: 2018/12/13.

⁴ - يُنظر :- حسن الظاهر، مرجع سابق، ص 263.

- Skirbekk Gunnar and Nils Gilje, Op.cit, p 391.

* نشبت حرب أهلية بسبب الخلاف على سلطات الملك في فرض الضرائب بين الملك شارل الأول وقواته من ناحية والبرلمان الإنجليزي بقيادة أوليفر كروميل (1599-1658) من ناحية أخرى واستمرت 07 سنوات حسمت في النهاية لصالح البرلمان وإعدام الملك على المقصلة عام 1649م. وإعلان

إلى باريس خوفا من تداعيات الحرب الأهلية على حياته، وإبان إقامته هذه في باريس اتصل بقيادة الفكر والعلوم وقابل " ديكارت " في سياق اهتمامه بالبحوث العلمية الدقيقة إضافة إلى الفلسفة السياسية، فالمعرفة عنده مجموعة أجزاء تُكمل بعضها بعضا لأنَّ القرن الـ 17م كان قرن العلوم الحديثة، ولاريب أنَّ فلسفته الطبيعية تحمل علامة ذلك التأثير، فالعالم حسبهُ مؤلَّف من جزئيات مادية تتحرك ميكانيكيا، فالظواهر ومهما كانت طبيعتها فهي تتشابه مع الميكانيك في الحركة والسكون ¹.

أما فكره السياسي فقد ترجمته حالة البحث عن حلول للمشكلات التي عرفت بها بلاده وعاصرها ومنها الحرب الأهلية المدمرة التي اندلعت بين الملكيين والبرلمانيين، وخوفه الشديد على المآلات المدمرة لذلك الصراع، فلقد حكمت فكر هوبز السياسي في مقدماته ونتائج حالة الخوف التي يعيشها كمواطن في زمن تتعرَّض بلاده لتقلبات سريعة وحادة بفعل الانقسامات والصراعات المذهبية والثورات السياسية، وما نتج عنها من حرب أهلية ²، وهي الحرب التي أدَّت إلى اغتالات عديدة لكثير من الشخصيات البارزة ومنهم الملك شارل الأول، هذا الوضع دفع هوبز بتركيز مساهماته الفكرية حول مخرج يقود أنجلترا للسلام والاستقرار، والحل في ذلك يكون بحكم قوي يُؤمن السلام والنظام، لذا أيَّد هوبز فكرة السلطة المطلقة ولا يهم الحكم كان ملكيا أو غير ملكي، وكان السلم والنظام هو الأهم والجوهري لدى هوبز ³، وحسبه أنَّه إذا لم يكن الشعب مترابطا بعقود اجتماعية تمنع الإفلات والفوضى يلزم عندئذ استخدام القوة الخارجية لمنع الفوضى، وهذا لا يتأتى إلا من خلال سلطة مطلقة غير مقيدة لفرد أو مؤسسة حكم.

ترجمت أفكار هوبز الكثير من الكتب التي أحدثت جدلا كثيرا وفي مجالات مختلفة، ومنها: عناصر القانون (1640م)، عن الحقوق المدنية (1642م)، بهيموت أو البرلمان الطويل

جمهورية كروميل التي انتهت بوفاته عام 1658م، وعودة الملك شارل الثاني (1630-1685 م) وتنصيبه ملك عام 1660، الذي طبق نظرية هوبز في السلطة المطلقة وحقق الأمن والاستقرار.

- يُنظر: إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة: دراسة في فلسفة الحكم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (مصر)، 2002، ص 265.

¹ - يُنظر تأثير العلوم الدقيقة على فكر توماس هوبز: - محسن المحمدي، توماس هوبز: المجتمع صناعة، بحث محكم، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط (المغرب)، 22 نوفمبر 2014، متاح في www.mominoun.com، متصفح بتاريخ: 2018/12/15.

- Skirbekk Gunnar and Nils Gilje, Op.cit, p 393.

² - عبد الرضا حسين الطعان، وآخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، مرجع سابق، ص 420.

³ - Skirbekk Gunnar and Nils Gilje, Op.cit, p 394.

(1668م)، وأهمها هو (اللفيثان* 1651)^١، وهو الكتاب الأكثر جدلا وتأثيرا في السياسة الإنجليزية، حيث ساهمت الأفكار الواردة فيه إلى وضع حد للصراع الدموي والحرب الأهلية المدمرة، بقيام سلطة قوية في المجتمع تمنع الفوضى وتفرض النظام، وهكذا انتصر للسلطة المطلقة فكان بذلك أعظم فلاسفة السياسة الإنجليز في العصر الحديث وأشدهم إثارة، وأول من وضع نظرية سياسية تقوم على أساس عقلية راسخة بحيث تقضي على البلبلة والاضطراب الذي ساد الحياة الإنجليزية آنذاك¹.

من خلال " اللفيثان " سطر هوبز أن النظام السياسي الذي يخلق الاستقرار والنظام هو الذي يمتلك السلطة المطلقة، فهو يرى أن السيادة واحدة لا يمكن تقسيمها وتجزئتها، وكل تجزئة للسلطة على مستويات مختلفة فيعني بذلك إضعاف لها، وبالتالي عدم القدرة على تحقيق الاستقرار وفرض النظام، تبعاً لذلك فإن هوبز يُصنّف أنماط الحكم حسب معطى السيادة، والتي يختلف الأخذ بها وممارستها على ثلاثة أشكال، وهي أنماط الحكم الناجمة عن ذلك فإذا كان مجلس النواب يمارس السلطة وهو صاحب السيادة الممنوحة له من الشعب كافة، فنمط الحكم هنا ديمقراطي، أمّا إذا كانت السيادة يمنحها فئة وقلة فقط فالنظام هنا أرستقراطي، أمّا إذا كانت السلطة ذات السيادة تتمركز في يد واحدة فقط فإن هذا الأخير يطلق عليه النمط الملكي².

لكن في سياق تبريره لهذه الأنواع من أنظمة الحكم ذهب لتفضيل نوع واحد منها، حسب ما يحقق الهدف الأساسي وهو توفير الحماية للسكان والأمن والسلم، وهو الأمر الذي يتمكن القيام به إلا نظام حكم تتعزز فيه السيادة والسلطة المطلقة في يد واحدة وهو الملك، فالنمط المفضل لديه هو النظام الملكي وذلك لأنه:

- لا تعاني الملكية من الصراع على السلطة أو المنافسة على الحكم كما يحدث في النظامين الآخرين، وسهولة اتخاذ القرار اللازمة والحاسمة.

* - اللفيثان " Leviatan " : وهو لفظ عبري ويعني الوحش أو التنين، ويصف وحشا بحريا هائلا يقهر كل الوحوش الأخرى ويسيطر سيطرة تامة على

جميع الحيوانات، أما موضوع الكتاب فهو إقامة الدولة القوية المنبوعة التي تقضي على كل ضروب الفوضى والفتن والحرب الأهلية "

يُنظر: إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة (مصر)، بدون سنة نشر، ص 290.

** - يُنظر: توماس هوبز، اللفيثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة: ديانا حرب وبشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث،

طبعة 2011.

¹ - إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة: دراسة في فلسفة الحكم، مرجع سابق، ص 265.

² - Joseph Cropsey, Leo Strauss, *Histoire de la philosophie politique*, Paris (France) puf, 2013, p 585.

- حتى وإن حرص الملك على المصلحة الخاصة والشخصية فإنها ستقتصر عليه بمفرده أمّا إذا كانت للنظاميين الآخرين فإنّ طبقة الحكم تكون واسعة وموزعة على فئات كثيرة، بالتالي ستكون مساحة المصالح الشخصية طاغية على مصالح الرعية¹.

لم يكتف هوبز بالدفاع عن النمط الذي يفضلهُ بل انتقد هوبز أشكال تصنيف الدول والحكومات التي دافع عنها غيره من المفكرين، معتقدا أنّ البعض منها لا يمكن أن يوصف بأنّه نظام حكم ناهيك أن يؤسس دولة كالفوضوية أو الاستبدادية، لأنّ هذه الاصطلاحات لا تعكس نُظماً سياسية، و ليست أشكالاً للحكم أو الدول، بل هي صفة تُنعت به غالباً الملكية إذا كان الملك فيها لا يحكم بطريقة جيدة²، ونفس الأمر بالنسبة للأوليغاركية التي تقابلها الأرستقراطية وبالتالي فالتسميات المختلفة هي بالأحرى أحكام ناتجة عن حب أو كراهية تجاه نظام سياسي معين³.

حاجة البشرية عبر العصور للحكم ولنمط يتجاوب مع طبيعة بيئتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، صاحبه ولازمه حضور المفكرين السياسيين في تلك المجتمعات بالتأمل في الظروف التي يعيشونها وتجاوب نمط الحكم السائد عنده، ومدى تحقيقه الاستقرار والرضى المجتمعي عليه وتحقيق الأمن الشامل لهم، أو البحث في طبيعة الحكم التي تؤدي إلى ذلك إن لم تكن تلك الشروط محققة، وهي السمة التي صاحبت علاقة أساطين الفكر السياسي بمجتمعاتهم وأنظمة الحكم فيها.

¹ - حسن الظاهر، مرجع سابق، ص 276- بالتصرف-

² - خالد العبوي، مرجع سابق، ص 42.

³ - المرجع نفسه.

المطلب الثالث : الدراسات الحديثة لأنماط الحكم.

لقد كان المبرر المنهجي لاشتغال الفكر السياسي القديم منذ أفلاطون وأرسطو و ابن خلدون وغيرهم، هو البحث عن نظم حكم أفضل لظروفهم وسياقاتهم التاريخية، وتوطين مجتمعاتهم وصد الاجتياحات والعدوان الذي يتعرضون له باستمرار، وتأمين الثروات وسبل العيش وذلك لا يتأتى إلا بقيام أنظمة حكم قوية لمواجهة تلك التحديات، واعتمد أولئك المفكرون على أدوات منهجية متاحة وهي التحليل المنطقي والفلسفي الشكلي بالنسبة لأفلاطون والملاحظة والمقارنة بالنسبة لأرسطو¹، واستمر بعد ذلك الاهتمام بدراسة أنماط الحكم أو ما يصطلح عليه في " علم السياسة " دراسة " النظم السياسية وتحليلها "، والتي تعدُّ من أقدم فروع المعرفة السياسية²، فالبحث في أنماط الحكم لم ينقطع عبر الحقب المختلفة وصولاً إلى الدراسات السياسية المعاصرة، وهي الأنماط المحكوم عليها بالتغيُّر و التبدُّل نتيجة لتغير ظروفها وملابسات حركيتها، فما السمات التي يأخذها البحث المعاصر لأنماط الحكم.

• - التصنيف كعمل منهجي :

لقد أخذت دراسة نظم الحكم المختلفة في علم السياسة المعاصر اتجاهات مختلفة، كما تباينت المقاربات التي تستند إليها، وكذا الأهداف الدراسية التي تتشدها ولو اشتركت جميعها في تقديم تفسير علمي لعوامل تشكُّل وخصائص كل نمط للحكم وبنيتها وعلاقته مع أنظمة حكم متشابهة أو مختلفة معه، لكن يبدو أن دراسة النظم السياسية يحتاج إلى توظيف أداة بحثية أساسية تفكُّ ذاك التداخل والتشابك بين مختلف تلك الأنظمة، هذه الأداة هي التصنيف العلمي لمثل تلك الظواهر السياسية المسماة أنظمة الحكم، غير أنه يتوجب الإقرار ابتداءً، أن أي تصنيف لا يمكن أن يُشكِّل نموذجاً علمياً متفقاً عليه، لكن الأخذ بتلك التصنيفات وجديتها العلمية يجد مبرره من قيمة القواعد التي تحكم التصنيف العلمي وصرامتها، إلى جانب مستويات البحث العلمي الأخرى كالوصف والتفسير³، وكذلك للتناسب والملاءمة المنهجية للتصنيف مع طبيعة الظاهرة المدروسة، وهي تنوع أنظمة الحكم، فلا يمكن التحكم في أبعاد هذه الظاهرة إلا من خلال تصنيف تلك الأنظمة، لتبيِّن حدود كل نمط من تلك الأنماط، مع الإقرار بأن تصنيف النظم والبنى

¹ - عادل ثابت، مرجع سابق، ص 13.

² - المرجع نفسه.

³ - يُنظر: محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي، الطبعة 2، الجزائر: دار هومة، 2002، ص 46.

السياسية أعسر من تصنيف البنيات الطبيعية، لأنّ البنيات الطبيعية تتفرّع إلى أنواع وأجناس بشكل عفوي منتظم، في حين أنّ البنيات السياسية ومنها نظم الحكم لا عهد لها بهذا التوالد¹.

يفيد مصطلح التّصنيف في اللغة إلى تمايز الأشياء عن بعضها، فصنّف الشيء ميّز بعضه عن بعض²، واصطلاحاً يشير إلى تقسيم الظواهر وترتيبها على أساس محدّد و وضع كل مُتماثل منها في فئة واحدة³، لِمَا تحوزه تلك الفئة من تجانس شكلي وموضوعي، وبعبارة أخرى تقسيم الأشياء أو المعاني وترتيبها في نظام خاص وعلى أساس معيار معين، بحيث تبدو على صلة وترابط ببعضها البعض. ومنه تصنيف الكائنات وتصنيف العلوم، فهو بذلك عمل ذهني يُمكننا من فهم أيسر للظواهر ويُمكن من شرحها وتلخيصها وشرح مصادر التفاوت بين الفئات المصنّفة، وهو بذلك أول خطوة نحو التعميم والذي هو في الأخير غاية البحوث العلمية وهدفها، و لقد عرفت الدراسات السياسية حركة التصنيف هذه كأبرز اتجاهات البحث في الظواهر السياسية، وهو التقليد الموروث من الإغريق، وتطور في العصور المتأخرة لينتقل في علم السياسة من تصنيف الأنظمة السياسية الكلية إلى تصنيف الظواهر السياسية الجزئية كالأحزاب السياسية والنظم الحزبية...

تبدأ منهجياً عملية التصنيف من خلال اعتماد المعايير التصنيفية لتيسير التمييز بين الموضوعات المصنّفة، ويكون مناسباً لدراسة النظم السياسية من خلال اعتماد معايير محددة لتصنيف نظم الحكم إلى فئات ومجموعات، تترابط فيما بينها وفقاً لتلك المعايير، فلقد أبان تفرّع أنظمة الحكم وتدرّجها وتداخلها عن أهمية التصنيف العلمية والعملية حتى، الأمر الذي من شأنه أن يصور لنا بأكثر دقة الدرجة التي يتم بها تمكين المواطنين من الاختيار لقادتهم⁴، وهو ما توفّره معايير التصنيف التي يختارها الباحثون، إذ أنّ معايير تصنيف الأنظمة السياسية في الغالب تشير إلى الطريقة والكيفية التي يختار بها المواطنون حُكّامهم، انتخابية ديمقراطية وتمثلية، أو ديمقراطية انتخابية شكلية، أو عدم وجود ذلك فنكون أمام استبدادية شمولية.

إنّ النمو المستطرّد للدراسات التصنيفية لا يخلو من وجود صعوبات تواجه هذه العملية البحثية، وهو الذي يعكّسه تجادل الباحثين حول معايير التصنيف وتسويق المبررات المُحاجّة و الداعمة لهذا التصنيف والمضادة لذاك، إذ أنّ كل إدعاء بحثي بتطبيق معيار أو معايير تصنيفية

¹ - روبرت م ماكيفر، مرجع سابق، ص 185.

² - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة صنف، ص 198.

³ - يُنظر: جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت (ابنان)، 1982، ص 279، 280.

⁴ - Adcock David Collier, Robert Adcock, « DEMOCRACY AND DICHOTOMIES: A Pragmatic Approach to Choices about Concepts », Annual Review of Political Science, Vol. 2 (June 1999), p538.

لظاهرة ما كما يجد تأييدا من باحثين فيجد تنفيدا وعدم قبول من آخرين، وعليه فجودة العملية التصنيفية كما قرره المنهاجيون يجب أن يستوي فيهما المعيار أو المعايير التصنيفية شرطين أساسيين يتمثلان في؛ أن يكون الصنف الواحد جامعا لكل ما يمكن أن يوضع فيه، وأن لا يوضع الشيء الواحد إلا في صنف واحد¹، وهما الشرطين الذين يجب أن يؤلى لهما الاعتبار حال كل تصنيف للظواهر الاجتماعية والإنسانية والطبيعية، فيما يقرر منهاجيو العلوم السياسية عند تصنيف الظواهر السياسية ومنها الأنظمة السياسية، أن يأخذ المعيار التصنيفي على الأقل شرطين أساسيين وهما الشمول والخصوصية، ويعني الشمول قدرة المعيار التصنيفي على احتواء أكبر قدر من أنواع الأنظمة السياسية في مفهوم تصنيفي واحد، ويقصد بالمفهوم التصنيفي ذلك الوصف الجملي أو الاصطلاحي الذي نُطلقه على المجموعة التي يحويها ذلك المعيار التصنيفي، أما الشرط الثاني وهو التفرد والخصوصية، ويعني أن تحمل كل النظم المصنفة ضمن مفهوم تصنيفي ما نفس الخصائص والمحددات²، فبذلك نكون أمام مجموعات من الأنظمة الكلية، وكل مجموعة تحوي أنماطا جزئية تشترك في جملة من الخصائص والسمات، ونخلص هنا إلى أن مفاعيل التصنيف تكون قابلة للتوظيف في تصنيف الأنظمة وأنماط الحكم لدلالة الإضافية على وجود أنماط مختلفة من أنظمة الحكم.

• - نماذج عن الدراسات التصنيفية :

عرف حقل الدراسات السياسية العديد من المفاهيم التصنيفية، حيث يُلحق كل مفهوم بنمط من أنماط الحكم، والتي بُنيت على معايير مختلفة، وكلما اختلف المعيار بالأكد يختلف التصنيف المتحصّل عليه، وهي المعايير التي تُشكّل قدرة على إيجاد فرق بين النظم سياسية حال استخدامها، ومن ذلك تصنيف نظم الحكم على أساس معيار الملكية الاقتصادية التي يعتدّها النظام السياسي، فتتمايز النظم بين رأسمالية واشتراكية، وفي ذات المنحى الاقتصادي يمكن تصنيف أنظمة الحكم وفق معدلات النمو³، وهكذا.

وفي موضوعات علم السياسة قدّم عالم السياسة الفرنسي موريس دوفرجيه (1917م - 2014م) تصنيفه لأنظمة الحكم وفق طبيعة النظام الحزبي المعتمد⁴، للمنافسة بين

¹ - جميل صليبا، مرجع سابق، ص 280.

² - Alan C Isaak, *Scope and methods of political science*, USA, Harcourt College Pub,, Ed 2009,p84.

³ - وليد البيطار، مدخل إلى علم السياسة، الجزء الثاني، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت (لبنان)، 2014، ص 795.

⁴ - يُنظر: موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد، عبد المحسن حسن، الهيئة العامة لقصر الثقافة، القاهرة (مصر)، 2011، ص 213، وما بعدها.

الأحزاب السياسية، والذي خلص إلى تصنيف الأنظمة السياسية إلى أنظمة الحزب الواحد والحزبين والأحزاب المتعددة، مستنتجا بذلك أن النظام الحزبي هو الطريق الأساسي لتصنيف أنظمة الحكم¹، والذي يتوقف على طبيعة المنافسة السياسية، وحجم الانقسامات السياسية داخل النظام السياسي ودرجة الاستقرار الحكومي، وهذه المؤشرات الثلاثة الأخيرة قابلة للقياس وتُحيلنا إلى تصنيف أنظمة الحكم إلى أنماط محدّدة.

فيما تعود أشهر الدراسات التصنيفية للنظم السياسية الديمقراطية لما جاء به غابريال الموند (Gabriel A. Almond)، والتي بسّطها للمرة الأولى سنة 1956²، وعرفت تحيينات عديدة لتناسب تحولات السياسة المقارنة في العالم المعاصر، ولذلك تُعدُّ المحاولة الحديثة الكبرى لتصنيف الأنظمة السياسية، وأهميتها تأتي من أن تصنيفه لا يقتصر على تحديد المتغيرات والعلاقات الهامة التي تحدّد أنماط تصنيفه، بل يُدمجُ في تصنيفه المفاهيم ذات الصلة كالعضويات المتشابهة والمتداخلة، والنظم الحزبية، والتنمية السياسية والثقافة السياسية، وفصل السلطات³، وهي المعايير التي يمكن أن تُبرّر تصنيف الأنظمة السياسية العاملة في عالم اليوم، لا سيما معيار الثقافة السياسية الذي أنتج استخدامه المتأني من قبل الموند إلى وجود تقسيمات محدّدة للنظم السياسية، ونشير إلى أنه يقصد بالثقافة السياسية ذلك التوجيه من النوع الخاص للسلوكات السياسية، بواسطة القيم والمشاعر والمعلومات والمهارات، فكما تُؤثّر توجّهات الناس على سلوكهم السياسي وسلوك قادتهم، فإنّ الثقافة السياسية لها تأثير ينعكسُ على الأمة من خلال النظام السياسي⁴، معتقداً أنّ مقارنة أوجه الثقافة السياسية في أمم مختلفة يُمكننا من فهم دوافع السلوكات السياسية للأمم، لتقف أمام مجموعات متماثلة وأخرى متضادة من أنظمة الحكم، ويلاحظُ الموند عن معياره التصنيفي أي الثقافة السياسية أنه لا توجد ثقافة سياسية منحصرة في مجتمع واحد بل ذات الثقافة السياسية تتعدى حدودها إلى أكثر من نظام سياسي، كما يشير إلى ضرورة التفريق بين الثقافة السياسية والثقافة العامة رغم ترابطهما⁵.

¹ - آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، الطبعة الأولى، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت (لبنان)، 2006، ص 28.

² - Gabriel A. Almond, « Comparative Political Systems », USA, The Journal of Politics, Vol. 18, No. 3 (Aug 1956), pp 391-409.

³ - آرنت ليبهارت، المرجع السابق، ص 19.

⁴ - Gabriel A. Almond, G. Bingham Powell, Russell J. Dalton, Comparative Politics Today: A World View, 8th Edition, Pearson Longman, 2003, p 69

⁵ - Gabriel A. Almond, (Comparative Political Systems), Op.cit, p400.

لقد توصل تصنيف أmond اعتماداً على معيار " الثقافة السياسية " إلى أربعة أنماط من أنظمة الحكم، وهي النظم الأنجلو أمريكية بما في ذلك بعض أعضاء دول الكومنولث، وتُسمّى ثقافتها السياسية بأنها متجانسة وعقلانية رغم تعددية القيم، والكتلة الثانية من النظم هي نظم القارة الأوروبية باستثناء الدول الاسكندنافية والبلدان المنخفضة والتي تجمع بين بعض ميزات القارة الأوروبية والأنجلو أمريكية، وتتميّز بثقافة سياسية مفتّنة لاحتوائها على ثقافات فرعية متعددة، ممّا يجعل هذه المجتمعات تُسمّى بالتعددية، على خلاف النظم الأنجلو أمريكية حيث مجتمعاتها غير تعدّدية، أما عن الكتلتين المتبقّيتين وهما النظم السياسية قبل الصناعية أو الصناعية جزئياً، والواقعة خارج المنطقة الأوروبية الأمريكية، والمُسمّاة بثقافة سياسية مختلطة وغير مستقرة، وأخيراً الأنظمة السياسية الشمولية، والتي تُسمّى بثقافة سياسية تبدو متجانسة لكنه تجانس مُصطنع، في ظل الاختراق الشامل للمجتمع من قبل أجهزة النظام السياسي المركزية والتي تستخدم التهديد والقمع، مما يقابلها المجتمع باللامبالاة وعدم الاهتمام على عكس الأنظمة الأخرى التي يكون فيها شكل من أشكال الشرعية والقبول المجتمعي.

ممّا يمكن ملاحظته على تصنيف أmond، أنه وإن حمل تصنيفه توزيعاً جغرافياً لأنظمة الحكم وكأن للجغرافيا دور في تصنيف أنظمة الحكم، إلّا أنّه ينفي المعيار الجغرافي في تصنيفه واعتبره مُهملاً وغير ذي صلة بالموضوع¹، مع ضرورة التّنبية إلى أنّ أنواع الثقافات السياسية التي وقف عليها كانت سائدة في الخمسينات من القرن الماضي لا تعني بالضرورة تفسير أنماط الحكم في ما بعدها من العقود، ويشاطر علماء معاصرون أmond في كون الثقافة السياسية تقاس بما تُنتجُهُ وتأثيرها على التفاعل الداخلي للنظام السياسي من حيث الاستقرار الكلي أو النسبي، إذ كما رأى أmond أنّ ذوات الثقافة السياسية المتجانسة تتميز بأنظمتها بالاستقرار التام، في حين أنّ الثقافة السياسية المفتّنة بالنسبة للقارة الأوروبية فإنّها تتميّز بعدم الاستقرار لبنية النظام السياسي وسلوكه، ومن هنا يجد هذا التصنيف الذي قدّمه أmond قوّته في ثبات نتائجه واستمرار توقعاته لحد كبير رغم مرور زمن معتبر على طرحه.

ومن أمثلة الدراسات السياسية المعاصرة لتصنيف أنماط الحكم تلك الدراسة التي تضمّنّها كتاب " الديمقراطية " لتشارلز تيلي² (Charles Tilly)، حيث أخذ من معيار قوة الدولة كأساس لتصنيف أنظمة الحكم، ويصطلح صاحب الدراسة معيار قوة الدولة بأنّه قدرة الدولة على فرض

¹ - آرنت ليهارت، المرجع السابق، ص 20.

² - تشارلز تيلي، الديمقراطية، ترجمة: محمد فاضل طبّاخ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، 2010، ص 36 وما بعدها.

قراراتها السياسية، وهو تصنيف حاول أن يقف على أنماط أنظمة الحكم المختلفة وتتنوعها وعدم ثباتها على نمط واحد، ومعرفة ذلك من خلال مقدرتها على اتخاذ وتنفيذ قراراتها، ولذلك فقد افترض أنه لا يمكن لأي ديمقراطية أن تتجَحَّ إذا كانت الدولة يعوزها القدرة على الإشراف على اتخاذ قراراتها، ووضع سياساتها رهن التنفيذ الفعلي، فالدولة الضعيفة يجد أعوانها المناط بهم تنفيذ السياسات العمومية صعوبات في ذلك، فتتدخل الدولة المركزية لإيجاد حلحلة لحالة الاصطدام بين أعوان الدولة ومواطنيها، وهو ما يؤثر على دورة تنفيذ السياسات العمومية، في حين أن الدولة ذات القدرات العالية تنعكس قوتها في قدرة أعوانها على تنفيذ السياسات العمومية وتحلي المواطنين بالالتزام تجاه متطلبات تطبيق القرارات السلطوية العمومية¹.

أفضت عملية التصنيف تلك إلى أن قدرة الدولة تتراوح بين حالتين قُصَوَتَيْن، فهي إما أن تكون عالية جدا، أو منخفضة جدا بصرف النظر عن مدى ديمقراطية نظام الحكم، لأن حتى النظم الديمقراطية يمكن أن تَتمَظَهر في أنماط مختلفة لاختلافها من حيث قدرة الدولة، فنكون أمام أربعة أنماط من أنظمة الحكم²، أي أمام نظام غير ديمقراطي ذو قدرة عالية ويتسم بتدخل عنيف وقهري للدولة بواسطة أعوانها الذين يُعدُّون من الشرطة والقوات الحاملة للسلاح في فرض القرارات والسياسات العمومية، وما يصاحبه من تضيق مُطلق على الحريات العامة السياسية خصوصا، وقد وضع تشارلز ضمن هذا النمط كل كازاخستان وإيران، وقد نكون أمام نظام غير ديمقراطي ذو قدرة ضعيفة، تتسم فيه الدولة بقدرة منعدمة أو شبه منعدمة في فرض قراراتها أمام سيطرة قوى الفوضى و سطوة الميليشيات المسلَّحة الناتج وجودها عن الصراعات الإثنية والعرقية والدينية، وحتى شبكات الجريمة المنظمة، ووضع ضمن هذا النمط كل من الصومال وأفغانستان والكونغو وكينشاسا.

أما النمط الثالث فهو نظام "ديمقراطي" ذو قدرة عالية تتطَّبع علاقة الدولة بالمجتمع بانتشار الشبكات الوسيطة من أحزاب ومجتمع مدني وجماعات ضغط، ونشاط سياسي فعال ومؤثر، وسيادة القانون والدستور وعلويته، في نطاق تدخل كل فاعل، والانتخابات وسيلة فعَّالة للوصول للسلطة والخروج منها، والدولة هنا مراقب للسياسة العامة واستعمال محدود للعنف السياسي، وَ وُضِعَ ضمن هذا النمط كل من النرويج واليابان، أما النمط الرابع فهو نظام "ديمقراطي" ذو قدرة ضعيفة، فتوفَّرُ العناصر المشار إليها في النمط السابق لكن بفاعلية أقل، بفعل تأثير فواعل

¹ - المرجع السابق، ص 37. - بالتصرف -

² - المرجع نفسه، ص 43. - بالتصرف -

وشبكات زبائية غير شرعية وتستعمل وسائل شرعية كالانتخابات لكن بمنطق زبائي يجعل السياسة العامة تحت تأثيرها وسطوتها، مما يجعل رقابة الدولة أقل فعالية، وصنّف ضمن هذا السياق كل من جاميكا وبلجيكا .

إنّ التصنيف الذي جاء به تشارلز تيلي يقصدُ به إبراز العوامل التي تجعل من هذا البلد ديمقراطيا أو غير ديمقراطيا، وانعكاس هذا التصنيف على قوة الدولة وضعفها وظيفيا، وتحديدًا في سياساتها العامة هذه الأخيرة التي تزوّد المصنّف بمؤشرات الإحالة على هذا المربع أو ذاك، وحسبه أنّ هذا التصنيف يقدم لنا تفسيرًا عن كيفية قيام الديمقراطية أو الإطاحة بها، والمعيار هنا بُنية السياسة العامة ومخرجاتها، و هل تؤدي إلى زيادة اندماج شبكات الثقة بين الأفراد في السياسة العامة أم لا ؟ ، وهل تعمل السياسة العامة على إضعاف التفاوت الطبقي أو إلى زيادته، ومدى استقلالية وحيادية مراكز السلطة الرئيسة من جيش ومؤسسات دينية ورجال أعمال عن المشاركة في السياسة العامة، لأنّ هذه الأدوات قد تُحرّف عدالة السياسة العامة وتُجبرها إلى هذا أو ذاك ¹.

● - التمثيل السياسي كمعيار للتصنيف:

يُشكّل التمثيل السياسي أحد المفاهيم التي يُمكن أن تُشكّل معيارًا لتصنيف الأنظمة السياسية لما يحويه من مؤشرات فرعية، لكن في إطار التصنيف الكلي للأنظمة السياسية، فحين يكون معيار التمثيلية مؤهلاً لإجراء تصنيف لأنماط الحكم، فيعني ذلك أنّ تحديد أنماط الحكم يكون وفق مستوى مساهمة المواطنين في الحياة السياسية، ليكون مُخرج العملية التصنيفية بين نظم تمثيلية جيّدة تكون مساهمة ومشاركة المواطنين قوية نسبيًا في قيامها وسيرورتها، وأخرى غير تمثيلية تكون مساهمة المواطنين فيها عَدَمِيَّة أو صورية، فمن خلال معيار التمثيل يمكن الوقوف على درجات ديمقراطية النظام السياسي أي تصنيف أنظمة الحكم وفق طريقة الحكم وكيف تُحكّم الأمة وكيف تمارس سلطاتها وعلاقة الناس بحكوماتهم ².

¹ - يُنظر : المرجع نفسه، ص 48.

² - Wen-Cheng Wu , « A Critical Review on the Important Classificatory Concepts of Modern Political Regimes », *Soochow Journal of Political Science*, Vol. 33 Issue 4, 2015, p 221.

يأخذ التمثيل السياسي صلاحيته كمعيار لتصنيف الأنظمة السياسية نظرا لاحتوائه على مؤشرات تفصيلية يقوم عليها، وميزة هذه المؤشرات أنها قابلة للقياس و التكميم، وهو لا يعني عدم اختلاف الباحثين المهتمين بعملية التقييم حول تلك المعايير و طرق تكميمها، والمؤشرات التي يتحملها التمثيل السياسي كمعيار للتصنيف تمكُّننا من تحديد طبيعة النظام السياسي وتدرُّجاته نحو الدِّمقراطية أو الانغلاق، ومن تلك المؤشرات مشاركة المواطنين الفاعلة في الاقتراع، والتنافسية و شمولية الاقتراع ونزاهته وقدرة المنتخبين على ممارسة سلطاتهم الدستورية وطبيعة العمل الحزبي¹، وكذا أداء المؤسسات المنتخبة برلمانية أو محلية، فميزة تلك المعايير أنها تُمكن الدَّارسين من تبسيط طبيعة الكم الكبير من الأنماط الفرعية التي تُفرزها العملية التصنيفية، فالقيمة التي يُحدثها هذا المعيار تُمكن من الوقوف على أنماط فرعية داخل النظم المختلفة وخاصة الديمقراطية، فمع التمثيل السياسي تتفرَّع الأنظمة السياسية إلى صنفين كبيرين، أنظمة تمثيلية وأخرى غير تمثيلية مُطلقا، مع بروز نمط ثالث استخدم المؤسسات التمثيلية لإدخال جزء من الشرعية الشعبية على عمله ولا يعدوا أن يكون التمثيل فيه مع مرور الزمن شكلي وصورى.

وَيُمْكِنُ معيار التمثيل السياسي من تحديد طبيعة النظام ديمقراطيا كان أو إدعاء، بل يمكن قياس المؤشرات من الوقوف على تدرُّجية أنظمة الحكم سواء في الصنف الديمقراطي أو غيره، فنجد داخل الصَّنَف الديمقراطي نُظم ذات ديمقراطية راسخة وتكون في أعلى سلم القياس إلى غاية الديمقراطية المشوهة أو الشُّككية في أسفل السلم، ففي أنظمة سياسية إدَّعت لفترات طويلة ديمقراطيتها يُحرَم قطاعا هاما من البالغين من الحق في التصويت، والمنافسة الانتخابية فيها صورية وغير عادلة، فرغم التَّمُنُّع بالحقوق الأساسية إلا أنه حدثت سيطرة من أجهزة بيروقراطية وأمنية وعسكرية على الحكم، ففي الأرجنتين و الشيلي والبرازيل بعد 1945م، حيث أنَّ ضباط الجيوش قيَّدوا وبواسطة الدستور صلاحيات الرؤساء والتنفيذيين والمشرَّعون والمنتخبون، أي أنَّ قرارات المسؤولين المنتخبين يمكن نقضها وتقويضها من قبل أصحاب السلطة غير المنتخبين²، أي أننا أمام تمثيلية مُشوَّهة يكون فيها العنوان مختلفا عن المضمون.

لقد استعمل الباحثون بعض المؤشرات الفرعية الدالة على التمثيل السياسي بُغية التدقيق في الظاهرة الديمقراطية على وجه الخصوص وإطلاق المفهوم الدقيق لها، من ذلك ما قام به جوزيف

¹ - James W. McGuire, « Democracy, Agency, and the Classification of Political Regimes » in, Daniel Brinks, Marcelo Leiras, and Scott Mainwaring (eds), *Reflections on Uneven Democracies: The Legacy of Guillermo 'Donnell*, Wesleyan University, USA, 2013, p28.

² -ibid.

شومبيتر (Joseph Schumpeter) حين اعتبر أنَّ الديمقراطية تقوم على جوهر مشاركة المواطنين في اختيار ممثليهم، حين اصطلح عليها أن الديمقراطية تعني وجود ترتيبات مؤسسية لصناعة القرارات السياسية، والتي تُحقِّق المصلحة العامة، وذلك بجعل الناس أنفسهم يقررون القضايا التي تعنيهم من خلال انتخاب الأفراد الذين يُنفذون الإرادة العامة للناخبين¹، وهي ذاتها محدّدات التمثيل السياسي التي شاركه فيها روبرت داهل (Robert Dahl)، وبالبناء عليها في تصنيف أنظمة الحكم أطلق وصفاً تدقيقياً للديمقراطية، وهي أنَّها في الأصل تسمى الديمقراطية التنافسية وأشار داهل إلى أنَّ الديمقراطية تتكون من اثنين على الأقل من المحددات، إضافة إلى المنافسة وهما الحق في المشاركة الانتخابية الفعالة، فالانتخابات حسبَه هي مركزية في النمط الديمقراطي لأنَّها تُوفِّر الآلية التي من خلالها يتمكّن الناس من السيطرة على القادة، وتبديل الدعم من مجموعة إلى مجموعة أخرى، ذلك يضمن نسبياً أنَّ القادة يستجيبون لإرادة ناخبهم لأنَّهم أي المواطنين يملكون حق مساءلتهم والطعن فيهم ونقدهم، لذلك اصطلح (داهل) على هذا النمط بالديمقراطية التنافسية، وهو تصنيف يُعرفُها أنَّها "انتخابات للمسؤولين الحكوميين ومشاركة انتخابية من قبل الناخبين ومنافسة بين الأحزاب والمرشحين، أي انتخاب ومشاركة ومنافسة"²، وقيمة هذا التصنيف حسب مؤيديه أنَّ التنافسية هي معيار فصل بين الديمقراطية والديكتاتورية، لأنَّ الانتخابات وحدها لا تكفي بل التنافس المحتدم بين الأفراد أو الأحزاب أو بين كليهما تبقى الطريقتان الحرجتان للسيطرة الاجتماعية على مقاليد الحكم³.

غير أنَّ كليهما (شومبيتر) و (داهل) لم يقولا بحدود المشاركة، ومتى تكون تلك المشاركة عند حد تُقوِّض مفهوم الديمقراطية لأنَّهم يعرفون أنَّ معظم الناس تميل إلى اللامبالاة والابتعاد عن السياسة ولا يشاركون في عملية التصويت ناهيك عن متابعة الممثلين، وهو ما أدَّى "بسارتوري" لانتقادهم في نمط الديمقراطية بأنَّها ليست تنافسية بل الأصح أنَّها انتخابية فالانتخابات هي الحد الأدنى والمُميّز للديمقراطية وبواسطتها تُميّزُ نظام ديمقراطي عن غيره⁴.

يختلف "سارتوري" عن "داهل" و "شومبيتر" في إطلاق المفهوم الناتج عن عملية التصنيف هذه لنظام واحد وهو النظام الديمقراطي مما يؤكد صعوبة العملية التصنيفية، لعدم وجود اتفاق حول

¹ - Wen-Cheng Wu , Op.cit. p 223.

² - Robert A. Dahl , **Polyarchy: Participation and Opposition** , 3 Ed , London (Britain) , Yale University Press , New Haven ,2000, p 09.

³ - Richard W. Krouse , « Polyarchy and Participation : The Changing Democratic Theory of Robert Dahl » **Polity** , Vol. 14, No. 3 , pp 445-446.

⁴ - Wen-Cheng Wu , Op.cit , p 225.

مخرجاتها وإيجاد تصنيف مُجمَع عليه، كما أنَّ الديمقراطية ليست شيئاً واحداً يحدث في لحظة ما، بل تعرف جملة من المراحل المختلفة المتداخلة والمتشابكة، فالديمقراطية بصفتها التمثيلية تبدأ من مرحلة الانتقال والتحول من نظام شمولي استبدادي إلى نظام يقوم على تمثيل الناخبين، هذا الانتقال المُتدرِّج والمتعَرِّج في أغلب مراحلها يطرح أسئلة صعبة في من يحدد بدايته ورسوخ التمثيلية، إذ لا يمكن التأكد ما إذا قد حدث بالفعل تحول نحو التمثيلية الحقّة أو لم يحدث، ولا يمكن معرفة متى بدأ التحول ومتى انتهى¹، وهو ما يؤكد صعوبة أو استحالة تحقيق مفهوم تصنيفي مُجمَع عليه.

إذا كان التمثيل السياسي كميّاراً للتصنيف مُتفهِماً بشكل واضح لمعرفة طبيعة نظم الحكم، فإنَّ استخدامه من خلال محدداته الفرعية أو التفصيلية يمكننا من فك الارتباط والتفرقة بشكل كلي مع النظم الهجينة والتي تجمع بين القيم التمثيلية لاسيما الانتخابات، وجوهر ممارساتها غير التمثيلية والاستبدادية، فليس كل تنظيم للانتخابات يُصنّف هذه الأنظمة ضمن النظم التمثيلية، وهو الوصف الذي أطلقه "لاري ديمانود" على هذا النمط بأنّه استبدادية انتخابية²، وأطلق عليها "ستيفن ليفنسكي" و"لوشان أواي" بالاستبدادية التنافسية³، والتي يُعرفها إجمالاً بأنها نوع من الأنظمة الهجينة التي تقف وسطاً بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية، ففي الاستبدادية التنافسية يتم استخدام الأدوات التمثيلية (الانتخابات) للحصول على السلطة عن طريق تلاعب النظام السياسي وفاعله النافذون بهذه القواعد وجعل المجال التنافسي غير عادل.

لقد مكن التدقيق في المؤشرات التي يحوزها التمثيل السياسي من إخراج نظام يدرج على تنظيم الانتخابات من دائرة النظم التمثيلية و"الديمقراطية"، كما أنَّ التصنيف أيضاً يُبعده عن الاستبدادية المطلقة كما يقول "ستيفن ولينسكي" لأنَّ من يتولون السلطة هنا يتجنبون التجاوزات الفاضحة للحقوق السياسية الأساسية فلا يُلغون العمليات الانتخابية أو يسرقونها علناً، أي أنَّ التناقضات المتجذّرة في الاستبدادية المطلقة تحت السيطرة والتحكم⁴، بشكل يُمكن الحكومة من تقليص تحديات المعارضة، ويشكّل تصنيف هذه النظم في الخانة المناسبة لها أمراً مهماً لشيوعها

¹ - ibid, p 226.

² - يُنظر: لاري دايمود، "التفكير بالأنظمة الهجينة" في: لاري دياموند ومارك ف بلاتنر (محرران)، الديمقراطية، ب م، بيروت (لبنان)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016، ص 378.

³ - يُنظر: ستيفن ليفنسكي، لوشان أواي، "صعود الاستبدادية التنافسية" في: لاري دياموند ومارك ف بلاتنر (محرران)، المرجع نفسه، ص 389.

⁴ - المرجع نفسه، ص 393.

في عالم السياسة اليوم، فالأنظمة الهجينة -الاستبدادية الانتخابية- تُشكّل أكثر من ثلثي الأنظمة الاستبدادية 69.9 % و 38.4 % من جميع البلدان في العالم الثالث¹، لكن مع كل مُخرَج تصنيفي يتجدد الحديث عن قصور المفهوم التصنيفي المنتج وهو (الاستبدادية الانتخابية)، فعملية التصنيف لم تحسم انتماء هذا النمط من الحكم إلى تصنيف محدد وصريح.

للإقناع بأنّ التمثيل السياسي هو نمط للحكم من بين مجموعة من الأنماط المختلفة للحكم، والجامع بينها أنّها شكل للسلطة، وتختلف وتتنوع في بنيتها وغاياتها والفاعلون فيها وكيفية تفاعلهم، وقد قدم الفكر السياسي تفسيرات مختلفة لإثبات هذا التعدد في أنواع الحكم، فبين من ينسبه إلى وجود اختلافات وتباينات اجتماعية واقتصادية تعرفها المجتمعات وبالتالي سينعكس ذلك على نمط الحكم المهيمن على تلك السياقات، كما يعتقد هذا التفسير أنّ كل تغير وتباين اجتماعي ينتج عنه تغيراً في شكل ممارسة للسلطة سواء بين المجتمعات المختلفة، أو يحدث هذا التنوع من خلال التمرحلات السياسية التي يعرفها مجتمع واحد، فيعرف الحكم عندهم أنواعاً وضروباً مختلفة، كما قد يتنوع الحكم وفق لتمظهرات علاقات الحاكم بالمحكوم، والتي تتأرجح بين الهيمنة المطلقة للحكام على المحكومين، أو وجود توازن نسبي في هذه العلاقة، حيث التدرجات المختلفة لتطبيقات تلك العلاقة ينتج عنها أنماط مختلفة ومتنوعة للحكم وممارسات مختلفة للسلطة.

كما يفسّر هذا التعدد في أنماط الحكم نسبة للحركية التاريخية والتطور الطبيعي التي تطرأ على أي ظاهرة اجتماعية ومنها ظاهرة السلطة، فبفعل التحولات والظروف والملابسات التي تحيط بأي نمط للحكم تجعله عرضة للتغير والتبدل، إما في اتجاه نقضه واستبداله، أو تحديثه وتطويره.

لقد عنى الفكر السياسي منذ الأقدمين على الاشتغال بمبحث أنماط الحكم، وممر هذا المسلك بمرحلتين، وهي المرحلة البدائية والتي تدور حول بحث الإنسان والمجتمعات على نمط للحكم وممارسة السلطة تؤمّن وجوده الإنساني والسياسي، و وصلت إلى تحليل وتفسير طبيعة النظم السائدة والمفاضلة بينها لصالح تلك المجتمعات، فيما شكّل التحول الأبرز في دراسة أنظمة الحكم وتنوعها منذ عصر النهضة وفي الحاضرة الأوربية تحديداً، حيث كان أمام أساطين الفكر السياسي إيجاد حلول لعلاقات الحكم المتسمة بالاحتراب الدائم والحروب الأهلية والطبقية والعرقية

¹ - Wen-Cheng Wu, Op.cit, p 261.

المدمرة، وهي الإسهامات التي أوصلت إلى إيجاد علاقة متوازنة في علاقات الحكم وإشراك الطبقات المهذورة الحقوق سابقا في منظومات الحكم، وكان لها الدور المهم في إنضاج نمط الحكم التمثيلي وانبعاثه، فيما يركز الفكر السياسي المعاصر على دراسة أنماط الحكم ضمن حركة ديمقراطية المجتمعات وتعزيز التمثيلية والمشاركة المجتمعية في منظومات الحكم والسلطة، كما توجه الفكر السياسي المعاصر إلى البحث في كفاءات الحفاظ على استدامة نمط الحكم التمثيلي السائد، بما يحمله من محددات موضوعية وعقلانية تمكن الدارسين من الوقوف على درجات ديمقراطية المنتظمات السياسية بين المعززة للتمثيلية أو المشوهة لها، أو ما يعرف بحالة الأزمة.

المبحث الثالث : التمثيل السياسي تحت مجهر التفكير المفاهيمي .

بؤلوج المفهوم المركزي للدراسة يكون أمام البحث مهمة تجلية التعقيدات التي تحيط به، وكما أي دراسة حول المفاهيم تنطلق من الإحاطة اللغوية وما تقدمه من دلالات، مروراً إلى ما تُصطَلِحُهُ المعاجم الأساسية وعلى ندرتها في إعطاء المعنى الاصطلاحي للظاهرة، ثم تمر عملية التفكير إلى تبيان أي صلات قد تكون أو لا تكون مع مفهوم يتنازع الصلة به عند العامة كما عند الأكاديميين وهو " الديمقراطية "، وصولاً إلى أخذ مواقف بعض المفكرين المعتبرين من التمثيل السياسي لحظة انبعائه، ولعل ما يشد الغموض حوله وضرورة تفكيكه لماذا نجد اختلافاً في الموقف تجاهه عند عرضه على جدول التفكير والمفكرين السياسيين ؟

المطلب الأول : محاولة تفكيك الجدل حول المفهوم .

تُشكّل الإحاطة المفاهيمية في الظواهر الاجتماعية ومنها السياسية أمراً تحفّه عدة صعوبات نظراً لما يمكن أن تحويه الظاهرة من أبعاد ومحددات مختلفة، ناهيك عن حركة التطور التي تعرفها الظواهر وهي سمة لازمة لها، وبالتالي التطور في النظرة المفاهيمية، ولا ينفك " التمثيل " عن هذا إلى درجة الإجماع العُلَمائي أنّ مفهوم التمثيل وإن بدا بسيطاً إلاّ أنّه يحمل قدراً كبيراً من التعقيد والتضليل أحياناً¹، وإن بدا بوجود معرفة حقيقية له، إلاّ أنه لم تعرف الحركة التنظيرية إجماعاً حول ما يمكن أن يرتقي إلى نظرية حول " التمثيل السياسي "، متّفق على فرضياتها ونتائجها، ومقاربة واضحة وذات صيغة تحديدية.

تُمْكِنُ المعاجم اللغوية أمام أي مفهوم من إعطاء مدخل تقريبي وأحياناً أساسي له، فالتمثيل يُعتبر محضاً لغوياً إن صحّ التعبير، إذ يُشكّلُ المعنى اللغوي كاشفاً كبيراً لأبعاده وكنهه، ففي اللغة العربية، تفيد أنّ التمثيل كلمة أصلها (مَثَل) فالميم والناء واللام أصل صحيح يدل على مناظرة الشيء للشيء، وربما قالوا مثيل كشيء²، وقال ابن منظور في لسان العرب " مثل " كلمة تسوية، وكذا قال الجوهري، وقال : يقال هذا مثله، ومثله كما يقال شبهه³، ويرادف كلمة تمثيل في اللغة العربية تشبيهه، أمّا التمثيل في اللغة الإنجليزية والفرنسية فهي (Représentation)

¹ - Dovi, Suzanne, (Political Representation), *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*, USA, ed: Edward N. Zalta, Fall 2018

Edition, First published Mon Jan 2, 2006; substantive revision Wed Aug 29, 2018,

In : www.plato.stanford.edu/archives/fall2018/entries/political-representation

² - أحمد بن فارس بن زكرياء، مقاييس اللغة، الجزء الخامس، بيروت (لبنان)، دار الفكر، 2010، ص 296.

³ - ابن منظور، لسان العرب، ج 11، بيروت (لبنان)، دار صادر للطباعة، 2010، ص 610.

والمعنى في كلا اللغتين تصرف يقوم به وكيل نيابة عن آخر أو آخرين في مجال تجاري أو أصول اجتماعية كالميراث ومن ذلك النواب الذين يمثلون الأمة أو جزء منه في هيئة منتخبة¹، فكل الشروحات اللغوية تشترك في أن التمثيل أصلها (مَثَل) وتذهب جميعها إلى الشَّبه والتشبيه أي من يكون شبيهاً لأصل ما، فيكون مثله، وهو المعنى الذي ستذهب إليه الاستخدامات المختلفة في مختلف المجالات التجارية والتعاقدية القانونية والاجتماعية، وهنا السياسة، فمن يُمثَّل يكون شبيهاً لمن يمثلهم حسب الأصل اللغوي أي يتصرَّف مثلاً يتصرَّف من يأخذ منهم (الشَّبه).

في الحقل السياسي شاع استخدام مفهوم التمثيل واتَّسع عندما اقترن بنمط للحكم، وهو التمثيل السياسي، وأضحت النظريات الحديثة للديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة التمثيل²، إذ لم يعد المواطنون يحكمون بصفة مباشرة بل من خلال ممثليهم المختارين من طرفهم لينوبوا عنهم في إدارة الشأن العام، بل أصبح مصطلح الديمقراطية يطلق من غير إقرانه بالتمثيل (الديمقراطية التمثيلية) للدلالة على نمط الحكم هذا، فالديمقراطية المُحدثة أو الحديثة وهي التمثيلية تنسب إلى الحداثيّة كتعبير عن شكل الديمقراطية المنبعثة منذ القرن الـ 17م أو الـ 18م، والذي قامت على أساس يختلف عن ذلك الأساس الذي قام عليه النموذج الأثيني³، فالديمقراطية الحديثة مُعرَّفة من خلال التمثيل، وهي نظام حكم يقوم على مساءلة المواطنين للمسؤولين علانية حول أفعالهم، وذلك بشكل غير مباشر من خلال المنافسة والتعاون بين ممثليهم المنتخبين⁴.

السؤال المطروح حول مفهوم التمثيل وما يعنيه وكيف عالجه مختلف الدارسين⁵، يقود إلى أن التمثيل ليس مجرد آلية تتمثل في الانتخابات، والتي تُفَرِّز أفراداً ينوبون عن ناخبهم لإدارة الشأن العام، بل يحمل دلالات وتصورات متعددة حوله عكستها التجاذبات والأطروحات المختلفة حوله، للدرجة التي يطلق عليه بأنه مفهوم غامض ومظلل وخادع وحمال أوجه، ويمكن أن تُجمَع التصورات حوله في ثلاثة اتجاهات رئيسية.

¹ - Olivier Duhamel, Yves Mény, *Dictionnaire constitutionnel*, Paris (France), Presses Universitaires de France – PUF, 1992, p320.

² - Andrew Hewood, *Op.cit*, p396.

³ - يونس موستف، "الديمقراطية المحدثة: سياق أزمة ومحاولة انبعاث"، مجلة المستقبل العربي، بيروت (لبنان)، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 440، أكتوبر 2015، ص 142.

⁴ - فيليب س، شميتز وتيري لين كارل، "ما تمثله الديمقراطية ... وما لا تمثله"، في: لاري دياموند ومارك ف بلاتنز (محرران)، مرجع سابق، ص 47.

• - التمثيل عبارة عن إجراءات:

ويدور حول أن التمثيل عبارة عن إجراءات وآليات تنظم عملية اختيار المواطنين لممثلين عنهم يتصدرون عملية صناعة القرار، هذه الآليات تتمثل في العملية الانتخابية ومجرياتها، فحسب هذا الاتجاه التمثيل مُخْرَج انتخابي، ويمكن أن يُذكر تحت هذا الاتجاه تعريف جوزيف شومبيتر بأن " التمثيل عبارة عن إجراءات قانونية بواسطتها يتمكن المواطنون من الولوج إلى منظومة الحكم وصناعة القرار عبر ممثليه بعد منافسة في انتخابات حرة " ¹، وكذا التعريف المتضمن في الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية، الذي وإن أشار إلى معطى آخر في التمثيل في أنه " عبارة عن علاقة تعاقدية بين شخصين "، إلا أن هذه العلاقة تفرضها آلية الانتخاب، فالتمثيل هو علاقة بين شخصين أو طرفين أحدهما ممثِّل (بكسر الثاء المشددة) والآخر ناخب أي ناخب ومنتخب، وعادة ما يتحمل ممثل السلطة قوة وصلاحيه قيامه بعدة أعمال استنادا إلى اتفاق مع الناخب ²، وكأنه تعاقد محوَّره العملية الانتخابية مع بيان مهمة الناخب وهو التصويت، والمنتخب أو الممثل فوظيفته تمثيل ناخبيه والإنابة عنهم في فعل السلطة الممنوحة إليه انتخابيا، وهو ما ذهبت إليه صاحبة أشهر بحث حول التمثيل "حنا فينيتشيل بيتكين" (Hanna Fenichel Pitkin) * في كتابها المتفرد حول التمثيل السياسي، وقد انطلقت من مفهوم بسيط حول التمثيل مفاده أن التمثيل السياسي هو ما ينتج عن جعل أصوات المواطنين ومعتقداتهم السياسية وتقضياتهم حاضرة في عمليات صنع السياسة العامة ³، فمبتدأ التمثيل هو عملية انتخابية تُدَلِّفُ بِمُمَثِّلِينَ عن مواطنين ليكونوا في دواخل منظومة صنع القرار، وأشارت في مقطع آخر إلى أن التمثيل السياسي يحدث حال تكلم الممثلين السياسيين والتصرف نيابة عن الآخرين في الساحة السياسية، فالتمثيل هو تعبير عن نوع من المساعدة السياسية ⁴، هذه المساعدة اقتضتها تعذُّر دخول كل المواطنين إلى سبغ أغوار منظومات الحكم المعقدة والمتشابكة، فالأمر يحتاج إلى محترفي سياسة يساعدونهم وينوبون عنهم.

¹ - المرجع نفسه .

² - William A. Darity Jr (EDITOR IN CHIEF), *International Encyclopedia of the Social Sciences*, 2nd edition, vol 7, New York(USA), Macmillan Library Reference, 2009, p172.

* - حنا فينيتشيل بيتكين (Hanna Fenichel Pitkin) منظر سياسي ولدت في 17 جويلية 1931 ببرلين ثم هاجرت الى الولايات المتحدة الأمريكية. وهي أستاذ فخري للعلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا ، تعتبر أول من كتب حول التمثيل السياسي، سنة 1967 بعنوان " The Concept of Representation " ويشكل مصدرا نظريا أساسيا في أدبيات علم السياسة حول التمثيل السياسي وأخذت أبحاثها الرائدة حول التمثيل السياسي عدة جوائز ومنها جائزة (Johnskytte prize in political) سنة 2003 . وهي التي الجائزة التي حصل روبرت داهل (Robert Alan Dahl) سنة 1995، و فرانسيس فوكوياما (Yoshihiro Francis Fukuyama) سنة 2015

³ - Hanna Fenichel Pitkin , *The Concept of Representation*, Op.cit, p 52.

⁴ - Ibid.

• - التمثيل يُعرّف بمضمونه :

والذي يرى بأنّ التعريفات السابقة وما شاكلها أنّها غير كافية، لأنّها تترك التمثيل السياسي غير محدّد في الواقع، كما أنّ التمثيل له أبعاد ومنظورات مختلفة ومعقّدة لا يمكن قصّها في العملية الانتخابية سواء إجراءات أو شروط وحتى مخرجات، فالجدل الذي صاحب التمثيل السياسي حقيقة هو الجدل حول المفهوم المناسب لمضمون الظاهرة وليس شكلها.

لقد أثار مضمون التمثيل السياسي جدلاً كبيراً بين علماء السياسة المعاصرين، و هذا الجدل مفاده، متى نقول في السياسة بأنّ شخصاً يمثل شخصاً آخر؟ أو مجموعة صغيرة تمثل مجموعة كبيرة من الناس و تنوب عنهم، ومن ثمّ فإنّ التمثيل السياسي ورغم قيامه على التفريق بين مكوّنين هما طبقة الحكام والمحكومين، وتشكيله وساطة بينهما، فإنّه يقتضي من الوسيط (الممثّلون) التعبير عن آراء الشعب وتفضيلاته وحماية مصالحه، لكن هذه الأخيرة أي الوساطة تطرح إشكالية من حيث عدم سهولة تحديد الطبيعة الدقيقة لهذه الصلة، إذ أنّ هذه الوساطة هي موضوع خلاف عميق من حيث قدرة التمثيل أن يؤمّن دائماً حكماً جيداً وديمقراطياً¹.

مرّت النظرة إلى فكرة التمثيل السياسي كمضمون على الأقلّ بمرحلتين، فالمرحلة الأولى والتي نظرت إليه كنظرة مثالية تتطلّع إلى تجسيد فكرة التمثيل بمعناها الحرّفي، وتفترض هذه النظرة أنّ الممثل يُعتبر كمندوب عن ممثليه أي أنّه نسخة طبق الأصل عن من يمثلهم، بمعنى أن لا ينطق بأي شيء أو يُقدّم أي مقترح إلّا إذا كانوا هم ذاتهم سيقولون به لو كانوا حاضرين بشكل مباشر للهيئة التداولية التمثيلية، ويسري ذلك على التصويت عن السياسات والقوانين بالتأييد أو المعارضة، إذ أن يُصوّت كما لو كانوا حاضرين لذلك التداول².

إنّ هذا المعنى يحقق نظرة مثالية تقضي بتشابه وتطابق تام بين وجهات نظر الممثلين مع من يمثلهم، ولو وُضع في سياقه التاريخي فسنلاحظ أنّ مبرر هذا المفهوم جاء في بدايات النظام التمثيلي، حين كان ينظر إلى الديمقراطية المباشرة أنّها أصل الديمقراطية وأنقاهها، ومع استحالة تطبيقها ينبغي توليد نظام حكم بديل عن الديمقراطية المباشرة يتمشى مع تعقّد ظروف المجتمعات الغربية، لكن بشرط أن تكون صناعة القرارات الجماعية و التشريعات متماثلة مع ما كان يصدر في الديمقراطية المباشرة من حيث تعبير تلك المخرجات عن نفس طموحات المواطنين بشكل دقيق أو قريب منه، أي يُفترض في الهيئات التشريعية التمثيلية صورة مصغرة عن الشعب بكليّته تفكيراً وشعوراً وممارسة³، وهو ما يتوقع من هذه النظرة الأولى لمضمون التمثيل.

¹ - Andrew Hewood, Op.cit, p 397.

² - Hanna Fenichel Pitkin , The Concept of Representation, Op.cit, p 276.

³ - Ibid, p 60.

يبدو أن هذه النظرية للتمثيل السياسي أي (الممثل - المندوب)، رغم أهدافها النبيلة في تحقيق نمط حكم عملي يستجيب للصعوبات المختلفة، فإنه يُرى استحالة وعدم صوابية هذه النظرية وذلك استنادا إلى مبررات واقعية، حيث أن عدد المُنتخبين أقل بكثير من عدد الناخبين، فيكون كل مُمثل أمامه تمثيل عدد كبير من الأشخاص هؤلاء الأشخاص يحملون آراء مختلفة ومتباينة، في حين يحمل الممثل صوتا واحدا، فكيف سيتصرّف في هذا الصوت يا ترى؟، فلا مناصّ لمن يمثلون مواطني الدولة من أن يتخذوا في بعض الحالات قرارات لا تنطبق مع القرارات التي كان سيتخذها جموع هؤلاء المواطنين فيما لو كانوا هم أنفسهم المشتركين في اتخاذها بصورة مباشرة¹، وهذا ما عرّض هذه النظرية ولاستحالة تطبيقها إلى انتقادات لازعة من أجل تعديلها وتعديل مفهوم التمثيل على النحو الذي يجعله أكثر معقولة وأكثر انطباقا مع الواقع السياسي².

● - التمثيل يُعرّف بغايته:

فبين اعتبار التمثيل عبارة عن إجراءات انتخابية شكلانية صرفة، وأن التمثيل عبارة عن مضمون يكون فيه تصرّف النواب مشابها لما يعتقد منوّبوهم، وأمام عدم معقولية هذا الأخير يتوجّه البحث عن تصحيح للتمثيل يجيب عن الغاية من التمثيل ومراميه، أي هل أن تمثيل النواب للمواطنين بصفتهم كأفراد، أم بصفتهم الجماعية التي يشكلون بها الأمة، وللخروج من هذه الشرنقة تداعت المطالب بتصحيح جهة التمثيل التي ينوب عنها الممثل وهي تمثيل إرادة الأمة، وليس إرادة الأفراد، ومدار الأمر هنا تجنّب تابعة الممثل لإرادة الأفراد، أي تمثّل بدرجة من الاستقلالية عن من يمثلهم مع ضمان تمثيله لمصلحة الأمة برمتها³.

إن هذه الفكرة ستلاقي معارضة يوم أن كان التمثيل حديث عهد بالانبعاث، خاصة من جون جاك روسو الذي يتحفظ على التمثيل برمته، فيما تجد تأييدا عند آخرين ومنهم آدموند بيرك* في خطابه الشهير أمام ناخبيه سنة 1774م في بريستول، والذي دعى إلى تغيير نمط التمثيل، وذلك بإعطاء حرية التصرف للنواب، قائلا في خطابه ذاك بأنّ ممثلكم في خدمتكم ليس بعمله

¹ -عادل ظاهر، مرجع سابق، ص 168.

² - المرجع نفسه.

³ - William A. Darity Jr, *Op.cit*, p173.

* آدموند بيرك (Edmund Burke) عاش في الفترة ما بين 1729-1797، رجل دولة بريطاني وخطيب برلماني ومفكر سياسي بارز وله إسهامات في تاريخ النظرية السياسية، اشتهر بداعيه عن التيار المحافظ وانتقاداته للثورة الفرنسية في كتاب تأملات في الثورة الفرنسي، كما اشتهر بخطابه الشهير سنة 1774 الداعي لإعادة النظر في مضمون التمثيل وضرورة تمتع النواب للاستقلالية على ناخبهم.
يُنظَر:

- Charles William Parkin, « Edmund Burke :BRITISH PHILOSOPHER AND STATESMAN », in

<https://www.britannica.com/biography/Edmund-Burke-British-philosopher-and-statesman>. à 15/01/2019.

فقط وإنما أيضا بآرائه التي يقتنع بها، وأنَّ خيانتَه لكم إنَّما تكون بالتضحية برأيه الخاص من أجل أن يتبع رأيكم¹، فالبنسبة لبيرك أهمية التمثيل وجوهره تكون بغايته، وذلك بأن يمارسه النائب برأي ناضج ووعي وما يقدرُه هو صالحا، لا أن يتحوَّل النواب إلى مجرد سفراء يطبقون أوامر ناخبيهم²، وأنَّ البرلمان مجلس للأمة وللصلحة العامة.

في هذه النظرة انتقل الممثل من كونه مندوب عن الناخبين إلى مفوض من طرف الناخبين أي له هامش الحرية في التصرف أمام القرارات المنظورة عليه، ويمارس عضويته التمثيلية بناء على ما يميله عليه رأيه الخاص دون الرجوع بالضرورة والاستئناس بآراء ناخبيه، هذا النمط من التمثيل يتسم بالمرونة ويُعبَّر فيه النائب عن رأيه بكل حرية واستقلالية عن ناخبيه.

إنَّه من الناحية العملية نكون أمام فهمين للتمثيل، وهما فهم ينظر للممثل أنَّه "مندوب" عن ناخبيه، وهو الفهم غير الواقعي في تنزيله وقد تعرَّض لانتقادات عدة وتعرَّض للضمور والاختفاء، وفهم آخر ينظر إلى التمثيل وبالتالي الممثل عبارة عن "مفوض بالتصرف" نيابة عن ناخبيه ودون الرجوع إليهم، فيظهر جليا أننا أمام مفهومين مختلفين إلى درجة التناقض والتناقض، فيتطلَّب مفهوم المندوب من الممثلين إتباع تفضيلات وخيارات ناخبيهم، في حين أنَّ مفهوم المفوض يقتضي من الممثلين إتباع حكمهم الخاص وتفضيلاتهم الخاصة³.

أمام هذا التناقض تدافعت إسهامات المنظرين في فك الاختلاف والتناقض بين المفهومين للتمثيل، فترى حنا بتكين (Hanna Fenichel Pitkin) أنَّ الجدال حول المفهومين لا بُدَّ أن لا يفضي إلى محاولة التوفيق بين المفهومين المتناقضين للتمثيل، بدلا من ذلك لا بُدَّ أن يهدف التنظير إلى الحفاظ على هذا التناقض لأنَّ حلَّته غير ممكنة وتوصَّلت إلى أنَّ الصعوبة تكمن في عدم وجود قواعد ثابتة يخضع لها الممثلون⁴، لكنَّه رغم ذلك قدَّمت رؤية في كيفية الحفاظ على المفهومين والقبول بهما، من خلال الحفاظ على استقلالية الممثل والسماح له باتخاذ القرارات بناء على فهمه لمصالح الممثلين، وهذا يجسد مفهوم "المفوض"، وأيضا الاستقلالية مع وجود تفضيلات حسنة تدرج ضمن دائرة اهتمام الممثلين ليفاضل بينها الممثل بعيدا عن تأثير الناخبين وهذا يجسد مفهوم "المندوب"⁵، لكن الضمانة بالنسبة للممثلين أي الناخبين تتمثل في تمسُّكهم بقدرتهم على محاسبة الممثلين

¹ - Andrew Hewood, Op.cit, p 233.

² - Ibid.

³ - Dovi, Suzanne , Op.cit.

⁴ - Ibid.

⁵ - Hanna Fenichel Pitkin The Concept of Representation, Op.cit, p 170.

ومساءلتهم وحتى معاقبتهم، أي تحقق قدرة الممثلين على مساءلة النواب، إلى جانب قدرة النواب التصرف بشكل مستقل عن رغبات الممثلين واشتراطاتهم¹.

فبين النظرة المثالية التي قُدِّمت للتمثيل وبين النظرة الواقعية العملية التي طرحها (آدموند بيرك)، ناقشت (بتكين) الوضع، مُقترحة إدخال مفاتيح أساسية لجعل نظرتها ممكنة، بضمان استقلالية النواب مع ضمان حق مساءلتهم، مقدمة معيارا آخر لضبط تصرف الممثلين وهو " المصالح الموضوعية "، أي أنَّ تدخلات النائب مركزة في حماية المصالح الموضوعية لمواطنيه²، فحسبها المصالح الموضوعية هي المفتاح الذي يحدد خروج الممثلين عن تفضيلات ناخبيه وممارسة حقهم في المساءلة، ورغم أنَّها لم تحدد معايير ضبط هذه المصالح الموضوعية، وعلى المنتخبين تقديم المبررات المقنعة التي دفعتهم إلى اختراق تلك المصالح المتعهد بها وعصيان تفضيلات الناخبين.

لقد استماتت بتكين في إبعاد التناقض عن مفهومَي "المندوب" و "المفوض" مبررة ذلك باستحالة إلغاء أي نمط والحفاظ عليهما، لأنَّ ذلك يشكل إثراء لنمط الحكم التمثيلي، وتشكل مساهمتها أحد أكثر المناقشات حول فكرة التمثيل السياسي تأثيرا وذكاء في الأدبيات المتعلقة بالتمثيل السياسي وأي إعادة تمحيص لها لا بد من المرور عبر "بتكين"³، والقيمة التي اكتسبتها مختلف أطروحاتها حول التمثيل لا سيما في كتابها المذكور سابقا هو الإقرار بصعوبة إعطاء مفهوم محدد للتمثيل، إلى درجة وصفها له بأنه عبارة عن جسم معقد ثلاثي الأبعاد في وسط محيط مظلم⁴، مما يحكم على مساهمتها بالمرونة والقدرة على التكيُّف مع وجهات النظر المختلفة وتشكيلها كبنية أولية لمختلف الإسهامات اللاحقة، والحكم على صعوبة إدراك مفهومه هو تبرير لإعطاء زوايا مختلفة أخرى للتحليل تكون مستوعبة للسياقات الزمنية والمكانية المختلفة التي يمارس فيها التمثيل وذلك بالبحث عن محددات معيارية لتلك المفاهيم حتى لا تكون رؤية فلسفية مجردة.

¹ - Ibid , p188.

² - Dovi, Suzanne, Op .cit.

³ - Dario Castiglione, Mark E. Warren, « Rethinking Representation: Seven Theoretical Issues », Prepared for delivery at the Midwest Political Science Association Annual Conference , Chicago (USA), April 6-10, 2005, p02; in; [WWW](http://citation.allacademic.com/meta).
<http://citation.allacademic.com/meta> à 02/01/2019.

⁴ - Hanna Fenichel Pitkin , The Concept of Representation ,Op.cit, p10.

المطلب الثاني : في علاقة التمثيل بالديمقراطية الأصلية .

سيادة التمثيل السياسي معاصرا كنمط للحكم يجعل من المهم تبيان علاقاته مع نمط الحكم الذي يشترك معه في الحضور المجتمعي والمواطني في منظومة الحكم وهو الديمقراطية، لذا تتجاذب العلاقة بين التمثيل السياسي والديمقراطية الأصلية (حكم الشعب) اتجاهين اثنين، فهي إما أن يكون التمثيل السياسي استمرارا للديمقراطية وأحد أجيالها التطورية، أو أن تلك التي جاء بها الإغريق وشعوب أخرى وما تعنيه انقطعت، ليأتي التمثيل السياسي وإن أخذت تسميات أخرى كالديمقراطية التمثيلية ليشكل نمطا مستقلا يتفرد بخصائص ومحددات مختلفة .

إن كانت غالبية الأدبيات المهمة بدراسة تاريخية الديمقراطية تُركّز على أن أصل الديمقراطية المباشرة هو بلاد الإغريق ومنها أثينا على وجه الخصوص في الحقبة (2500 ق م)، إلا أن معالم النظام الديمقراطي نجدّه قد سبق في الحضارة السومارية المعروفة في بلاد الرافدين كأقدم حضارات العالم حوالي (3500 ق م)¹، وبنية النظام الديمقراطي عندهم تتمثل في سلطة عامة تتوزع بين مجلس قيادة بعضوية كبار السن وبين جمعية عمومية تضم الرجال الأحرار، وهو النموذج الذي انتقل إلى أثينا القديمة.

لكن السائد في الفكر السياسي هو نسبة الحكم الديمقراطي المباشر إلى الحضارة اليونانية²، مغطياً عن التجارب الإنسانية السابقة لها، ومنها السومارية التي سبقت الحضارة الإغريقية بحوالي 100 سنة ، ويعود هذا الاستئثار إلى التطور الكبير الذي عرفته الفكر والفلسفة اليونانية القديمة³، على خلاف المنابع الفكرية والحضارية الأخرى، وهو ما جعل الفلاسفة والمفكرين اللاحقين على اختلاف عصورهم وتوجهاتهم يعتبرون الفكر والفلسفة الإغريقية معلما لبناء توجهاتهم وأنساقهم الفكرية ومنها السياسية، وعلى هذه الهيمنة ترعرع الفكر السياسي الأوربي الذي تنتسب إليه الحضارة الإغريقية جغرافيا وانعكس ذلك في هيمنة الفكر والسياسة الأوروبية على العالم لقرون عدة.

تترواح الأطروحات الفاحصة لدى صلة الديمقراطية المباشرة بنمط الحكم التمثيلي من الناحية التاريخية والموضوعية، بين من يرى أن التمثيل السياسي هو امتداد للديمقراطية المباشرة

¹ - عبد الرضا حسين الطحان، الفكر السياسي في وادي الرافدين ووادي النيل ، بغداد (العراق)، مطبعة الجامعة ، 1985 ، ص 29.

² John Keane , *The Life and Death of Democracy* , New York (USA) , Norton & Company , 2009, pp 14-15.

³ -أيدير نسيم، " المرجعية اليونانية لفلسفة التأويل عند هانز جورج غادامير"، مجلة العلوم الاجتماعية : قسم الفلسفة، جامعة سطيف (الجزائر)، العدد 25، ديسمبر 2017، ص 309.

وجيل من أجيالها ، ومن يرى بصورة الانفصال المطلق بين النمطين لاعتبارات سنناقشها ، وبين طرح ثالث ولو يؤيد ضمناً ما سبقه ، إلا أنه يرى أنَّ تحول التمثيل من فكرة إلى مؤسسة هو الذي أعطى للديمقراطية معنى .

● - التمثيل كصورة تطورية للديمقراطية المباشرة :

يرى هذا الاتجاه أنَّ التمثيل السياسي كنمط للحكم هو عبارة عن صورة تطورية طبيعية وامتدادية لنمط الحكم السابق له وهو الديمقراطية المباشرة الأثينية القديمة ، ويدعم هذا الاتجاه اعتمادهما على مقياس مشترك هو مشاركة المواطنين في إعطاء شرعية لنمط الحكم وسبب قيامه ، حيث يُوفّر عنصر مشاركة المواطنين قاسماً مشتركاً مع التمثيل السياسي رغم اختلاف نسبة المشاركة وطريقتها.

فالتمثيل السياسي يقوم على مشاركة المواطنين الراشدين في اختيار ممثلين عنهم لممارسة الحكم نيابة عنهم ولصالحهم ، بواسطة آلية الانتخاب ، وكذلك الديمقراطية المباشرة فجوهرها وحجر الزاوية فيها يقوم أيضاً على المشاركة الشعبية ، لكنها مشاركة مباشرة ومستمرة لكل المواطنين في إدارة مدينتهم والتي هي دولتهم ، والتي تتميز باستبعاد الحد الفاصل بين طبقة الحكام والمحكومين ، حيث يكون المواطنون أنفسهم قادرين على الحكم مباشرة¹ ، وتُمارَس هذه المشاركة في الديمقراطية الأثينية على مستوى الجمعية العامة التي تتعقد في الهواء الطلق ، ويتم فيها مناقشة مختلف القضايا مثل الحرب والسلام والمعاهدات والشؤون المالية والتشريع ومختلف أنشطة الحكم ، و التي تُعقد حوالي 40 مرة في السنة و تجذب إليها أحياناً حوالي 6000 شخص ، وهو عدد يعتبر كبيراً قياساً لساكنة " الدولة - المدينة " ².

لكن بالنظر إلى واقع انعقاد تلك الجمعيات العمومية فهو يختلف عن التصور المعقود عليها ، أي أنَّ المشاركة الجماعية والمفتوحة تُعتبر شكلية وصورية ، فلا يمكن تصور أن تجتمع هذه الأعداد بمعدل اجتماع كل أسبوع إذا كان إجمالي انعقادها 40 مرة في السنة ، كما لا يُتصورُ تَمَكُّن العدد الكبير من المناقشة والتداول والإصغاء للتدخلات والتصويت فالواقع أنه لم تتمكن

¹ - Andrew Hewood , Op.cit, p 224.

² - أرسطو طاليس ، مرجع سابق ، ص 90.

سوى فئة قليلة من المواطنين (النخبة الثرية والمتعلمة) من إلقاء خطب مُعدّة سلفاً ، والحال كذلك فإنه لا تجرى سوى مناقشات محدودة ¹ .

أمّا الداعم الثاني لإمكانية أن يكون التمثيل السياسي امتداداً للديمقراطية القديمة هو السلوك التصويتي الذي تضمّنهُ كلاً شكلي الحكم، فقد تضمنت الديمقراطية المباشرة الإغريقية آليات التصويت والانتخاب المتنوعة حينما يكونون بصدد اتخاذ القرارات المنظورة في الجمعية العامة، أو تعيين مواطن في أحد مناصب السلطة والمسؤولية ² ، وهي العملية التصويتية التي تشترك فيها مع نظيرتها في التمثيلية السياسية من حيث البنية والهدف الذي تتوخاه، والتي تقوم على شيء من المساواة السياسية في كليتهما.

ومن مفردات المساواة السياسية هنا اعتبار أنّ لكل مواطن صوت واحد يعبرُ به عند الانتخاب، ففي التمثيل يمارس المواطن الانتخاب بوضع صوت واحد في صندوق الاقتراع كذلك في الديمقراطية المباشرة نجد أنّها تركز على المساواة الحسابية، فكل مواطن من أعضاء الجمعية العامة من الرجال الأحرار صوت واحد يعبرُ به، فلا وجود لمفاضلة بينهم في عدد الأصوات التي يحوزها ³ ، فمهما اختلف طبيعة الإجراء بين النمطين من حيث الطريقة فقد شكّل قاسماً مشتركاً ثانياً، وبالتالي قابليته للتطور، واحتوائه في النمط الجديد مُمكن والذي يجد أصله في النمط السابق وهو الديمقراطية المباشرة.

أمّا الداعم الثالث لوجهة النظر هذه، فإنه مهما اختلف مُتخذ القرار بين النواب والممثلين في نمط التمثيل السياسي أو المواطنون بشكل مباشر في الديمقراطية القديمة، وقد يظهر الاختلاف ظاهرياً، إنّما العبرة تبقى في أنّ المواطنين هم أصحاب القرار الأخير، أي سواء أُتخذ القرار منهم بصفة مباشرة وفق الصيغة الأثينية أو التمثيلية، فإنّهم هم أنفسهم الذين يعطون لقرارات الآخرين مشروعيتها والذين بمستطاعهم أن يجردوها من مشروعيتها بعدم موافقتهم عليها واختيار آخرين لوضع سياسات تتال رضاهم ⁴ ، أي أنّ أعضاء المجتمع السياسي وهم أعضاء الجمعية العامة في الديمقراطية المباشرة، أو الناخبون في التمثيلية هم الذين يحدّدون مصير مُخرجات التمثيل أو الديمقراطية المباشرة قبولاً أو رفضاً.

¹ - Isakhan Benjamin, Stockwell Stephen , *The Secret History of Democracy* , London (uk), Palgrave Macmillan , 2011, p 44.

² - *ibid* , p 50.

³ - Christian Delacampagne, *La philosophie politique aujourd'hui*, Paris, (France), Seuil, 2000, p 81.

⁴ - عادل ظاهر، نقد الفكر السياسي في الغرب، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، دار بيسان للنشر والتوزيع، 2018، ص 163.

إنَّ المتفائلين بأنَّ التمثيلية تُشكِّل استمرارا للديمقراطية المباشرة وأنَّها جيل من أجيالها التطوُّريَّة وتحمل ذات الفكرة، لا يألون جهدا في الدفاع عن نظرتهم بأنَّ كلا النمطين من مشكاة واحدة، والتحول من المباشرة إلى التمثيلية اقتضته الشروط والظروف الجغرافية والديمقراطية أساسا، والتي تختلف عن ظروف الديمقراطية الإغريقية والتي طبقت في حوالي (500 ق م)، حيث كان المجتمع السياسي صغيرا ومتجانسا وآليات التواصل تتم بالبساطة و السهولة، في حين أنَّه في مراحل متقدمة من تاريخ العمران البشري استحوالت نفس الآليات للتطبيق فأصبحت غير مناسبة، فمجموعات اليوم والتي تترعَّع على مناطق جغرافية واسعة، وتُتَّسِم تركيبتها بالتعقيد وعدم التجانس حدا يفوق بكثير مجتمع دولة –المدينة¹، بل إنَّ أنصار طرح التطوُّرية يُجزمون بأنَّه في كل زمن إذا ما توافرت العوامل والظروف التي صبغت العصر الأول للديمقراطية أي خلو مظاهر التعقيد المجتمعي وقابلية العودة للنمط الأول من الحكم، فإنَّ الديمقراطية المباشرة تُطرح نفسها من جديد، وهو الموقف الذي تؤيده حسبهم انتشار المعلوماتية على نطاق واسع في العصر الحالي وشبكات التواصل الاجتماعي، وهو حسبهم ما يفسر تصاعد الدعوات للعودة للديمقراطية المباشرة كحل لسدِّ قصور التمثيلية السياسية، وتوفّر إمكانية تطبيقها، نظرا لتوفّر إمكانيات يُسرُّ التواصل والتباحث والتداول حول قضايا ذات أهمية عامة، وهي الإمكانية التي يُوفِّرها التطور الرهيب لتكنولوجيا الاتصال في اتخاذ القرارات وتسجيلها والتصويت عليها الكترونيا دون الحاجة للذهاب إلى مراكز الاقتراع².

فالمنى أنَّ الانتقال من الديمقراطية المباشرة إلى التمثيلية فرضته ظروف موضوعية، وطالما استحوالت تلك الظروف وأمكن تجاوزها بفعل تطوُّر الإمكانيات التقنية كما هو حادث اليوم في عصر التكنولوجيا والرَّقمنة، أمكن أيضا العودة إلى الديمقراطية المباشرة من جديد، وهو ما يعضدُّ حسبهم في كون الديمقراطية التمثيلية هي امتداد للديمقراطية المباشرة وتفرُّع عنها، وذلك أيضا لتوافر قواسم مشتركة ومبررات كمشاركة المواطنين والسلوك التصويتي في كليهما.

¹ - المرجع نفسه ، ص 164.

² - المرجع نفسه .

• - التمثيل كصورة مختلفة عن الديمقراطية المباشرة :

في المقابل تتعاضد مبررات أخرى بانفصال تام بين الديمقراطية المباشرة والتمثيل السياسي، وأنَّهما شكلين مختلفين للحكم، ولا يُشكِّل أحدهما تطورا للآخر، وإن حَمَلَ التمثيل السياسي كلمة الديمقراطية كجذر للمصطلح المتداول (الديمقراطية التمثيلية)، والواقع أنَّه لا يُدرى اللحظة التاريخية التي ارتبط فيها المفهومان، ولا يُدرى مبرر هذا الربط كما يرى هذا الاتجاه، ولماذا لا يشار إلى التمثيل السياسي كنمط للحكم دون ربطه بالديمقراطية، وهي أسئلة جوهرية يظل البحث فيها متواصلا على الأقل من الناحية التاريخية .

إنَّ مبررات اختلاف المفهومين النمطين وتفرد التمثيل السياسي عن الديمقراطية الإغريقية القديمة يُمكن أن تكون في الآتي :

ما يُردِّده الباحثون كما العامة حول (مصطلح) الديمقراطية وترجمته من الإغريقية إلى كل لغات العالم، في أنَّها توليفة لغوية لكلمتين هما (demo) وتعني الشعب وَ (kratos) وتعني سلطة أو حكم، لتشكل بترجمة حرفية (حُكْمُ الشَّعبِ)، وهو ما يتوافق واستخدام الإغريق للكلمة حين قصدوا بها ممارسة السلطة بواسطة عامة الشعب¹، لكن هذا الافتراض الشائع عن الاصطلاح اليوناني للديمقراطية في أنَّها " حكم الشعب " يصطدم مع تنزيل ذلك الاصطلاح مع ما تعنيه تلك التوليفة في العصر الحديث والمعاصر، يبدأ هذا الاختلاف الموضوعي بمفهوم الشعب الذي يركز عليه مصطلح الديمقراطية المباشرة، و الذي يختلف عما يُصطَلَح عليه عند الإغريق القدماء، ممَّا يجعل مفهوم الديمقراطية ككل تبعاً لذلك مختلفاً أيضاً².

يدور أيضاً جدل حول مفهوم " الشعب " المُشَكَّل لمعنى الديمقراطية، إذ تتناول الكثير من كتب التاريخ والفكر السياسي أنَّ السكان الذين كانوا يقطنون أثينا - أشهرُ حواضر سكان دولة المدينة الإغريقية - في منتصف القرن الرابع قبل الميلاد (400 ق م) حوالي مائة ألف مواطن أثيني أصيل، إضافة إلى عشرة آلاف من الأجانب وخمسة عشر ألف من العبيد، ومن بين تلك الأعداد كان الذكور فقط فوق سن الثامنة عشر هم فقط من يُعتَبَرُونَ جزءاً من الشعب الأثيني أو من يطلق عليهم صفة " الشعب " ، فيكون فقط حوالي خمسة آلاف رجل من يحملون صفة الشعب

¹ - محمد أحمد اسماعيل، الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، الاسكندرية (مصر)، المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص 53.

² - حكمت الحاج، أبحاث، (لندن) بريطانيا، مومنت للكتب والنشر، 2018، ص 215.

ليحظروا جلسات الجمعية العامة¹، فمفهوم الشعب لدى المجتمع الإغريقي يُحيل إلى صفة تمييزية بين أفراد ومواطنيه، وتُعطي مدلولين مختلفين هما المدلول السياسي والمدلول الاجتماعي، إذ ينطبق المفهوم الاجتماعي على الشعب كله فيما ينطبق المفهوم السياسي على من له الحق في الانتخاب، وهم القلة التي أشرنا إليه².

وسياق هذا القول أن المفهوم المتصور حول الديمقراطية بأنها "حكم الشعب" لا تعكس الواقع الذي بُنيت فيه الديمقراطية الأصلية على خلاف التمثيل السياسي أو ما يصطلح عليه تجاوزا "الديمقراطية التمثيلية" والذي يعني فيه الشعب كل المواطنين مهما كان المستوى الاجتماعي والاقتصادي والوضعية السياسية التي يكونون فيها، وحتى القيود المقصية لهم من المشاركة السياسية الانتخابية لا تحرمهم من صفة الشعب، وهي القيود التي انحصرت في العقود الأخيرة، عند شرط السن دون النظر للجنس أو المستوى التعليمي أو مستوى الرفاه الاقتصادي.

لقد ذهب روبرت داهل (Robert Dahl) إلى أبعد من ذلك بالقول أن كلمة الشعب في العهد الإغريقي تشير إلى الأشخاص العاديين وحتى الفقراء، إذ حسبه أن كلمة الشعب كانت تُستخدم من قبل الطبقة الأرستقراطية في تعبيرة تُصنّف على أنها نعت للآزدرء من أولئك الذين افتكوا السلطة منهم وهم الفقراء³، حيث حدثت صراعات بين الأثرياء ومُلاك الأراضي الفقراء وانتهت إلى سيطرة الفقراء على الأراضي، ومنشأ هذا الصراع أن تلك الأسر أوشكت أن تفقد أراضيها وإن حدث ذلك فستتحول إلى طبقة غير الأحرار، ومنه فالديمقراطية الإغريقية أو حكم الشعب هذا لم يأتي بصورة مباشرة ووعي ذاتي أو عبر كفاح وجهد من أجل نمط الحكم ذاك، بل نتيجة لانتصار الفقراء على الأغنياء⁴، أي انتصار السكان العاديين "الشعب" على الأرستقراطيين، فنخلص هنا إلى أن مفهوم الشعب في الديمقراطية الأولى انتقائي ومحصور جدا، ولا يعطي المعنى الذي يُتعارف عليه في الاصطلاح الحديث.

مما تقدّم يتبين أنه لم يحدث اتفاق على المعنى الأصلي للديمقراطية المباشرة والتي عنت أشياء مختلفة عند الناس، ولا يوجد إجماع على ما كانت تعنيه نظريا وواقعيا في مصدرها، على

¹ - Mogens Herman Hansen , *The Athenian Democracy in the Age of Demosthenes* , London (uk) , Bristol Classical Press ,1998, p 130.

² - حمزة السروي، الديمقراطية الأثينية وأثرها في الديمقراطية الحديثة، القاهرة (مصر)، دار الكتي للنشر والتوزيع والمطبوعات، 2015، ص 21-22.

³ -Robert A. Dahl , *On Democracy* , 2 Ed , London (uk) , Yale University Press , 2015, p 20.

⁴ - John Dunn , *Democracy: A History* , London (Uk) , Atlantic books , 2005, p 36.

خلاف وضوح معنى التمثيل السياسي، ممّا يجعل منطق الأشياء يُغلب أنّ الوضوح يستحيل أن يكون استمرار لشيء مُختلف حول معناه وغامض¹، وهذا الذي يُبرّر اختلاف وتناقض نمطي الحكم، أو على الأقل تُفرّد نمط الحكم التمثيلي عن الديمقراطية المباشرة واختلافه عنها.

المبرر الآخر الذي يسوقه العديد من مؤرخي ومفكري السياسة مفاده، أنّ العمر الذي شغلته الديمقراطية المباشرة الأثينية عبارة عن حقبة زمنية محدودة ثم اندثرت بعدها أو احتوتها أشكال أخرى من الحكم المستبدّة، للدرجة التي لم يترك معها مؤسسوها الأوائل مثل (بركليس * Périclès) أي كتابة نظرية علّها تفسر حياة هذا النظام وخيبته، وكل ما فعله المؤرخون والعلماء هو الاستجداء بالأعمال المسرحية الدرامية أو الهزلية لمعرفة بعض ملامح الحكم الديمقراطي الإغريقي²، وحتى ما نقله المؤرخ الذي عاصر الديمقراطية الإغريقية ثيوسيديد * والذي لم ينطق فيه بكلمة واحدة عن الديمقراطية في نقله للخطب التي قالها بيركليس، وأفضل ما قال أنّ بيركليس تحدث عن خصائص عامة لنظامه مركّزا على المساواة والحرية³، دون أن يطلق اصطلاح ديمقراطية على نمط الحكم السائد عندهم .

يبرّر آخرون هذا الانفصال بين المباشرة والتمثيلية في كونهما يختلفان في الأساس الذين يستندان عليه، فالديمقراطية المباشرة والتي تعني حكم الشعب بواسطة الشعب لصالح الشعب فإنّ التمثيل السياسي يقوم على أساس حكم الشعب بواسطة ممثلي الشعب لصالح الشعب⁴، فليس من الموضوعية أن تكون ظاهرتين مختلفتين في الأساس أو المبدأ يشكلان امتدادا لبعضهما أو أحدهما كل والآخر جزء .

كما أنّه من الناحية التاريخية تكون الديمقراطية المباشرة قد شغلت عمرا زمنيا يتقدم عن ميلاد التمثيل السياسي وانبعاثه بنحو ألفي عام تقريبا، إذ أنّ الديمقراطية المباشرة كانت في

¹ - Amin Saikal, « Democracy and Peace in Iran and Iraq », in : Saikal Amin, Schnabel Albrecht, **Democratization in the Middle East : experiences, struggles, challenges**, New York(USA) United Nations University Press,2003, p168.

* بريكلس (495 ق م - 429 ق م) سياسي يوناني وقائد ديمقراطي، حكم أثينا حوالي ثلاثين عاما، يُنظر : خالد العبوي، مرجع سابق، ص.18.

² - جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية: من اليونان إلى العصر الوسيط ، المجلد الأول، ترجمة ناجي الدراوشة، الطبعة الأولى ، دمشق (سوريا)، 2010، ص 27.

* ثيوسيديد (460 ق م - 395 ق م) مؤرخ يوناني عاصر بريكلس اشتهر بكتابه (تاريخ حرب البيلوبونيز) التي انطلقت سنة 431 ق م. يُنظر : خالد العبوي ، مرجع سابق، ص 19.

³ - John Dunn , **Op.cit**, p 27-28

⁴ - نايف بن نهار ، مرجع سابق، ص.73.

المجتمع الأثيني منذ العام 500 ق م إلى 221 ق م تقريباً¹، أي انقطعت منذ ذلك الزمن، في حين انتظرت التمثيلية قروناً لاحقة لبداية انبعاثها، وفي الصدد يشير روبرت داهل (Robert Dahl) إلى أنَّ الديمقراطية المباشرة الإغريقية و الشكل الروماني المقابل لها والمسمى "الجمهورية" أنهما قد تقوّضا نهائياً حوالي العام 130 ق م، بسبب الاضطرابات الداخلية والحروب والنزعة العسكرية والفساد وهبوط الروح المدنية الصلبة التي كانت سائدة في أوساط المواطنين²، فحسبه أنَّ الديمقراطية المباشرة ونظيرتها الجمهورية لم تكن مستمرة إلى أن اتصلت بالتمثيلية، بل إنَّ التمثيلية والنيابية بدأت في الظهور في القرنين الأخيرين من العصور الوسطى أي في القرن الثالث عشرة والرابع عشرة ميلادي وذلك في فرنسا وإنجلترا، حيث بدأ يُسمَح للعامة بالترشح لعضوية البرلمان سنة 1265م بالنسبة لإنجلترا، و1302م بالنسبة لفرنسا، ومنذ ذلك الحين أخذت التمثيلية تشق طريقها في حركة دائمة بين المد والجزر³، كما يُرجع آخرون أنَّ قيام البرلمان التمثيلي يعود إلى تلكم البرلمانات التمثيلية المنعقدة في أديرة كنيسة سان إيزيدورو شمال اسبانيا في أواخر القرن الـ 12 ميلادي⁴، والمفيد هنا هو أنَّ حيزاً زمنياً يقدر بحوالي 14 قرناً من الزمن لا يمكن أن يكون إلا دليل على انفصال النمطين عن بعضهما.

لقد شكّلت الثورات الانجليزية وآخرها ثورة 1688م، ثم الثورة الفرنسية 1789 م، نقطة البداية في الانبعاث الحقيقي للنظام التمثيلي القائم على التمثيل السياسي، والمعمول به منذ أربعة قرون إلى يومنا هذا، وعند قول الانبعاث يعني القدوم التدريجي و المتمرّج وخوض عديد الصعوبات، أي أنَّ الانبعاث انطلق منذ الثورة الانجليزية والثورة الفرنسية وترسّخ بواسطة الإصلاحات العميقة التي أحدثتهما الثورتين بداية من أواخر القرن الـ 18 م⁵، وهو ما يذهب إليه المفكر طارق البشري في وصف طبيعة العلاقة التاريخية بين نمطي المباشرة والتمثيلية، بأنَّها أي الديمقراطية المباشرة كانت منقطعة من الناحية التاريخية، والنمطين - المباشرة والتمثيلية - غير

¹ - المرجع نفسه ، نقلاً عن :

- Iain McLean and Alistair McMillan , *The Concise Oxford Dictionary of Politics* , 3 ed , Oxford (u k) Oxford University Press, 2009 , p 139.

² - Robert A. Dahl , *On Democracy* , *Op.cit*, p 15.

³ - يُنظر: عفيفي كامل عفيفي، الأنظمة النيابية الرئيسية : نشأتها، تطورها، تطبيقاتها، دراسة مقارنة، الاسكندرية (مصر)، منشأة المعارف، 2002، ص ص 123-124.

^{**} - سيأتي في قادم الصفحات تفصيل حول تاريخية البرلمان كعمدة للنظام التمثيلي ، ومراحل اقامته وصراعه مع الملكية في إنجلترا، كأول برلمان تمثيلي في قادم الصفحات، وتحديدًا في هذا الفصل الثاني ضمن المطلب الثالث من المبحث الثالث منه تحت عنوان: المستويات المؤسسية للتمثيل السياسي

⁴ - John Keane , *Op.cit*, p 174.

⁵ - شات هاري، الديمقراطية الجديدة : بدائل لنظام عالمي ينهار، ترجمة : عبد الرحمان أياس، بيروت (لبنان)، الشركة العالمية للكتاب، 2003، ص

متمثلين¹، ولا يعرف لماذا أُخذ جذر مصطلح الديمقراطية وألصق بالديمقراطية التمثيلية، ولكن كان يبدو الأصح أن يسمى نمط الحكم هذا بالتمثيل السياسي أو التمثيلية فقط دون الحاجة إلى إلحاق جذر الديمقراطية به، ويكون كذلك ذو دلالة واضحة.

إنَّه لا يمكن أن تكون الديمقراطية الإغريقية المباشرة أن تشكل أصلا للنمط الديمقراطي الحديث المعروف بالديمقراطية التمثيلية، ذلك أنَّ كل نمط أخذ تجربته في التاريخ السياسي للبشرية قاطبة وفي أوروبا خصوصا تطبيقا منفردا وخصوصيا بكل نمط عدا الالتقاء في المبادئ الأساسية من مثل الحرية والمشاركة السياسية، وأمَّا من حيث التأثير البنوي والهيكل لمؤسسات النظامين فإنَّ ممارسة الديمقراطية الحديثة – التمثيلية – لا تتطوي إلا على شبه ضعيف بالمؤسسات السياسية في اليونان القديمة².

إنَّ التمثيل السياسي لم يكن ذاته الشكل المتعارف عليه حديثا، كما كان في الديمقراطية القديمة أو جمهورية روما، فالانتخابات عند الإغريق كانت عملية انتقائية تمييزية لقلة من المواطنين عن طريق القرعة لشغل المناصب الحكومية، ولم يكن انتخابا عاما وشاملا³، أي يتقلَّص فيه المشمولين بحق الانتخاب، ولم تشكل القرعة بديلا مقبولا عن التصويت كطريقة لاختيار الممثلين وهو الأمر الذي لم يكن عندهم، وبالتالي ينفي صلة الاستمرارية مع الديمقراطية التمثيلية المستقبلية المعتمدة على الانتخاب، بل لقيت الثوابت السياسية للديمقراطية اليونانية بما فيها طريقة اختيار الممثلين تجاهلا وحتى رفضا، خلال تطور الديمقراطية التمثيلية الحديثة⁴، ونفس الأمر بالنسبة للجمهورية في روما فقد كان الحق في المشاركة في التسيير والحكم محصورا في الأرستقراطيين ثم انفتح نوعا ما، إلا أنَّه بقي محصورا بالذكور فقط، وهي تطبيقات تمييزية تختلف عن طريقة المشاركة ولو نظريا في الأنظمة التمثيلية.

وتُلخَّصُ هنا بكتين (Hanna Fenichel Pitkin) طبيعة العلاقة بين المفهومين الديمقراطية والتمثيل، في أنَّ العلاقة تحمل طابعا إشكاليا معقدا، و تعتقد أنَّه غالبا ما تكون للفكرتين أصولا مختلفة وحتى متضاربة⁵، وحسبها أنَّ الأصل مختلف بينهما، فالديمقراطية ذات الأصول الإغريقية القديمة التي أفرزها نضال قاعدي جماهيري كانت قائمة على المشاركة الجماهيرية

¹ - طارق البشري، منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الاسلامي، القاهرة (مصر)، دار الشروق، 2007، ص 10.

² - روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، مرجع سابق، ص 28.

³ - Bernard Manin, *The Principles of Representative Government*, 2^{ed}, Cambridge (Uk), Cambridge University Press, 2002, p 09.

⁴ - Robert A. Dahl, *On Democracy*, Op.cit, p 21.

⁵ - Hanna Fenichel Pitkin, « Representation and Democracy: Uneasy Alliance », Op.cit. P 325.

الواسعة والمباشرة ولا علاقة لها بالتمثيل، الذي ترى أنّه ارتبط بالديمقراطية عقب الثورات الإنجليزية الفرنسية والأمريكية، بتمدد الاقتراع وتوسُّعه وسيطرة الإجراءات على حيثياته، وتنقل " بكتين " أنّ التيار المحافظ يصر على الانفصال والتناقض بين النمطين، إذ يعتبرون أنّ تناقضا كبيرا بينهما للدرجة التي يكون فيها حسبهم أنّ التمثيل أداة لدرء الديمقراطية¹، أي تقويضها والفتك بها.

• - التمثيل والصلة الموضوعية بالديمقراطية:

من الناحية التاريخية يثبُت حسب ما سبق انعدام الصلة بين الديمقراطية الإغريقية في اليونان القديم والجمهورية في روما من جهة والتمثيلية من جهة ثانية، لكن لعوامل موضوعية جغرافية وديمغرافية وحتى سياسية، يكون التفكير في نظام حكم يستوعب المشاركة الشعبية على نحو عقلاني قابل للتطبيق، فاتساع جغرافيا الدولة الوطنية الحديثة، وتنامي المعدلات الديمغرافية التي تحويها فضلا عن تعقّد الممارسة السياسية وما تقتضيه من كفاءة وتخصّصية، كلها عوامل تستلزم على المواطنين اختيار من ينوبون عنهم ويمثلونهم في المؤسسات السياسية، وهو الأمر الذي فتح الباب لانبعاث الديمقراطية في صيغتها التمثيلية²، لتعبّر عن تحول في مفهوم الحكم وأُسُسه، من حكم الشعب بواسطة الشعب لصالح الشعب، إلى حكم تمثيلي يقوم على حكم الشعب بواسطة ممثلين لصالح الشعب، وانتصار الانتخاب على القرعة³.

إنّ فكرة التمثيل لم تكن جديدة ولا طارئة على التاريخ السياسي الغربي وعرفت نشوءا تدريجيا بدءا بتلك المجالس المحلية المنتخبة شعبيا التي كان يعقدها " أحرار الفاينكنغ " بانتظام في الفترة ما بين 600م إلى سنة 1000م بعد الميلاد في مزارع النرويج وفي مناطق أخرى من الأراضي الاسكندنافية، فهذه التجارب رغم أهميتها الشديدة في انبعاث فكرة التمثيل إلّا أنّها تبقى غير معروفة بشكل جيد⁴، وكانت جداول أعمال تلك المجالس المحلية المنتخبة تتضمن تسوية النزاعات في المجتمع المحلي ومناقشة القوانين المنظمة لشؤونهم، و وصل الأمر إلى حد انتخاب ملكهم والتصديق على انتخابه، ويشير روبرت داهل (Robert Dahl) إلى أنّ الفاينكنغ لم يكونوا على دراية أو عرفوا القليل عن التجارب السياسية القديمة لدى اليونانيون والرومان وكونوا مجالس

¹ - Ibid.

² - خالد العبوي، مرجع سابق، ص 25.

³ - Bernard Manin, The Principles of Representative Government, Op.cit , p 42

⁴ - Robert A. Dahl , On Democracy, Op.cit, p27.

خاصة بهم من منطق المساواة بين المواطنين الأحرار، وحقهم في المشاركة في الحكم عبر المجالس التمثيلية وليس اقتصارها على طبقات محدّدة وممتازة.

إنّ الصلّة الموضوعية للتمثيل السياسي بالديمقراطية المباشرة بدأت عندما تحوّل التمثيل من الفكرة إلى المؤسسية، أي تحوّلته إلى نمط للحكم له دعائم وأسس، وقد اختلف الباحثون في تحديد الفترة الزمانية التي بدأت فيها بؤادر التمثيل كمؤسسة متمثلة في البرلمانات، ويعود ذلك إلى القرن الـ 13 م في إنجلترا¹، حيث أنّ ما يميز به موقعها الجغرافي وراء بحر المانش جعلها بعيدة عن الغزوات الخارجية ممّا مكنها من تطور سياسي انتهى بتكوين مؤسسات تمثيلية، وتحديدًا في سنة 1265م بقيام مجلس العموم، وخاصة بعد تقلّد إدوارد الأول للملكية في سنة 1272م الذي حول اجتماعاته من مجلس يجتمع بصفة اختيارية إلى اجتماعات رسمية تعقد بشكل دوري ومنتظم.

إنّ الظروف التي كانت تحيط بالبلاد الأنجليزية في تلك المرحلة من القرون الوسطى أي حوالي القرن الثالث عشرة ميلادي هي التي أدت إلى طرح مسألة التمثيل كابتكار لحلحلة المشكلات السياسية التي تعيشها، حيث كان النظام السياسي يتميز بوجود علاقات تضاد قوية وعنيفة تُميّز مُركّبات فاعلي النظام آنذاك، وهم الحكام ممثّلين في الملوك والإقطاعيين والكنيسة، وهي نفس العلاقة التي كانت سائدة في عموم القارة الأوروبية، وطرح مسألة التمثيل كان من أجل تقييد الاستبدادية الملكيّة من خلال قيام برلمان وإعطائه شرعية التصرف في تقييد ووقف استبداد الملكيّة من جهة، وكذا مواجهة تمدّد الكنيسة من جهة ثانية، والتي كانت تمثل الحيز الديني، فكان التمثيل بمثابة حبل النجاة من استبداد الملكيّة وتمدد الكنيسة، بإضفاء الشرعية على البرلمان التمثيلي، وكان ذلك بتمكّن الثورة الانجليزية عام 1640م من بناء حيز سياسي جديد ينحاز إلى نسق التمثيل².

إنّ مجلس العموم الإنجليزي يُعتبر أول برلمان يعكس التمثيلية، حتى وإن كان لفرنسا برلماناتها في ذلك العصر إلّا أنّه لم يكتسب المعنى التاريخي لوجوده كما اكتسبه البرلمان الإنجليزي، حيث تميّز بأنّه يضمّ ممثلي المقاطعات من عموم الشعب ومختلف طبقاته بعد دعوة من الملك للاشتراك في البرلمان الإنجليزي، وهي السابقة التي لم ينفرد بها أي برلمان آخر³، وكانت

¹ يُنظر: عبد الرحمان عبد الغني، مدخل في تاريخ الديمقراطية في أوروبا، ط02، بيروت (لبنان)، دار الروافد الثقافية، دار بن النديم للنشر والتوزيع، 2013، ص 15، وما بعدها.

² - يُنظر: برتران بادي، الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وبلاد الإسلام، ترجمة: لطيف فرج، الطبعة الأولى، القاهرة (مصر)، مدارات للأبحاث والنشر، 217، ص ص 55-56.

³ - روبرت م. ماكيفر، مرجع سابق، ص 231.

التجربة التي فسحت المجال لإحلال النظام التمثيلي في الواقع العملي، لكن رغم ذلك تُوجّه إلى التجربة الإنجليزية انتقادات بالمقياس المعاصر لفهم فكرة التمثيل السياسي، إذ أن ذلك البرلمان لم يكن اختياراً شعبياً، بل اختياراً ملكياً لنزع فتيل الصراع السياسي بين مختلف الطبقات آنذاك، فهو بذلك يُعتبر في حقيقة الأشياء مؤسسة ملكية وليست تمثيلية مطلقاً، لكن يُنصّف المؤرخون تجربة مجلس العموم الانجليزي بأنها رائدة الديمقراطية الغربية، والتي أضحت يقاس تطورها بتطور مجلس العموم، وقد خاض معاركه الاستقلالية عن الملكية لعقود طويلة توجت بانفصاله عن مجلس النبلاء ودفعهم لتشكيل مجلس خاص بهم (مجلس اللوردات)، وانتزاع حقوقه في التشريع وفرض الضرائب وتقويض الامتيازات التي تحوزها طبقة النبلاء، وإلغاء الرقابة التي يفرضها مجلس اللوردات على مجلس العموم في سياق توسيعه المتواصل للحقوق السياسية¹، وهو الأثر الذي انعكس على البيئة السياسية الأوروبية والأمريكية فيما بعد.

لقد ترسّخت التمثيلية في إنجلترا وأزالت الجمود عن مؤسساتها السياسية وأضحت المطالبة بالتمثيل وتوسيعه من المطالب الأساسية لدى المجتمع الإنجليزي²، وكان للحيوية السياسية التي أفرزتها التمثيلية أثر في قيام الثورة الأمريكية (1775م - 1783م) والتي رفعت شعار (الضريبة بدون التمثيل هو طغيان)، وكانت وراء تأسيس الدولة الأمريكية المستقلة عن الإمبراطورية البريطانية، والأثر الأبرز كان في فرنسا وقيام الثورة الفرنسية سنة 1789م المفعمة بالدفاع عن حقوق الإنسان وحرية، والتي وصفها روبرت داهل (Robert Dahl) بلحظة اندماج الديمقراطية بالتمثيل في كيان واحد، حيث تحولت الديمقراطية حسبه من عقيدة مناسبة فقط للمدن الصغيرة، وبواسطة سياسة التمثيل أصبحت مناسبة أيضاً للدول التي ينطبق عليها وصف الدولة القومية في العصر الحديث³، ليعطي التمثيل السياسي قيمة للدولة الحديثة، لأنها بنت نظامها السياسي على أسس عقلانية وموضوعية يتيحها التمثيل.

إن الديمقراطية المباشرة التي اندثرت مع دولة المدينة أتاح لها التمثيل أن تطبق على دول أكثر اتساعاً من حيث الجغرافيا والديمقرافيا، وبالتالي يصبح (حكم الشعب) ومفهوم الديمقراطية الذي كان مقصوراً على دولة المدينة بل مهدداً بالاختفاء، بفضل التمثيل ممكناً

¹ - المرجع نفسه، ص 232.

² - Hanna Fenichel Pitkin, The Concept of Representation, Op.cit, p 03.

³ - G. Bingham Powell, Jr, « POLITICAL REPRESENTATION IN COMPARATIVE POLITICS » Annual Review of Political Science, vol 07,15/06/2004, p 273.

للتطبيق في الدولة القومية شاسعة الانتشار¹، ولقد لقي التمثيل السياسي احتفاء واسعا من سياسيي ومفكري تلك العصور للدرجة أن أُعْتُبِرَ التمثيل هو الاكتشاف الرائد للعصر الحديث، وهو ما قال به ماديسون الرئيس الرئيس الرابع للولايات المتحدة الأمريكية (1809م- 1817م)، والذي عُرف بأنه أبُ الدستور الأمريكي، إذ قال: "لابدّ للديمقراطية من أن تكون تمثيلية أو نيابية، وهما شيء واحد في إشارة إلى أنّ الديمقراطية لا معنى لها إلا بالتمثيل"²، وهذا لا يعني أنّ ما لاقاه التمثيل واستقراره كنمط للحكم وقبله كفكرة من تنويه وقبول لدى بعض المفكرين السياسيين، أنّه ليس لديه معترضون كفكرة وكنظام حكم.

لقد تحوّل التمثيل من فكرة إلى نمط حكم حين تمأسس، وأضحت الديمقراطية لا معنى لها دون التمثيل، وذلك بواسطة تضمُّنها آليات اختيار المواطنين للقادة المتنافسين المعروضين أمامهم، لِتُعْطِيَ لأولئك القادة المنتخبين شرعية اتخاذ القرارات السياسية، وفي الانتخابات الموالية يملك المواطنون الفعل ليمدّد لأولئك القادة أو يستبعدهم جزئيا أو كليا من منظومة التمثيل، وهو ما ذهب إليه شومبيتر تقريبا، وهو من أعطى للديمقراطية هذا المعنى المرتبط بفكرة التمثيل، قائلا إنّ الديمقراطية هو ذلك التنظيم المؤسّساتي الذي يُمكنُ من اتخاذ قرارات السياسة العامة من طرف القادة المختارين من الشعب والذين تنافسوا للحصول على أصواته³.

منذ القرن العشرين غلب الاستخدام العامي كما الأكاديمي كل التصورات النظرية حول صلة الديمقراطية بالتمثيل السياسي، وأصبح يطلق على نمط الحكم السائد أي "التمثيلي" أنّه هو ذاته هو "الديمقراطية"، رغم الفروق الشكلية والموضوعية بينهما، فيشير بذلك الجميع في اللغة السياسية العادية والعلمية بشكل غير مبالي للتفريق المنهجي أو التاريخي لنمط الحكم المنتشر في حياتهم السياسية، عن ذلك الذي يسمى "ديمقراطية" والمنسوبة لنمط الحكم الإغريقي المندثر، في حين أنّ التمثيل يشير إلى ذلك التصميم المؤسسي الذي اشتد عوده بشكل نهائي وكما هو متعارف عليه في العهود المعاصرة في القرن الثامن عشرة ميلادي، وهو شكل الحكم الذي يدور حول البرلمان والوظيفة التشريعية، واعتبار ذلك آلية تسمح للمواطنين بحل خلافاتهم بشكل سلمي والانخراط في منظومة الحكم، ودون اختفائهم عن المشهد السياسي، وهذا بإنابة ممثلين

¹ - روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، مرجع سابق، ص 57.

² - المرجع نفسه.

³ - غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيروتات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطاينة، الدوحة (قطر)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 28. نقلا عن:

عنهم، ينتخبونهم بشكل دوري، والذي يمتد تطبيقه ليشمل المستويات المحلية في التمثيل دون اقتصاره على المستوى المركزي¹.

إنَّ التَّحوُّلَ الأبرز في إحالة التمثيل من فكرة إلى مؤسسة يكون كما قالت به " بتكين "، عندما يصبح الممثلون الديمقراطيون قادرين على التَّصرُّف وفق مطالب من يمثلون، وإعطاء تصور جيد بأنَّهم انعكاس حقيقي لمن يمثلون، ويتصرَّفون بطريقة تعزز مصالحهم، وفي المقابل ومن باب ديمومة واكتمال حلقة التمثيل السياسي أن يتوفر لدى المواطنون والناخبون الإمكانية لمساءلة ممثليهم عن أفعالهم²، فمحددات التمثيل السياسي ليست مثالية نظرية بل إجرائية من التحويل بالتصرف للوفاء بمصالح الناخبين، إلى قدرة هؤلاء على مساءلة ومحاسبة ممثليهم.

وإن تراوحت إثباتات صلة التمثيل بالديمقراطية المباشرة بين التأكيد على وجودها وبين نفيها، فإنَّ ما لا يمكن نفيه أنَّ تحول التمثيل من فكرة إلى نمط مؤسسي للحكم هو الذي أعطى لـ " حكم الشعب " أي التفسير الأصلي للديمقراطية، المعنى الحقيقي والواقعي والقابلية للحياة ضمن ظروف تختلف عن ظروف أثينا أو روما القديمة.

¹ - Nadia Urbinati , « Reflections on the meaning of "democracy crisis » ,Op.cit, p 11.

² - Cincea Elena, « Proportionality or majoritarianism? In search of electoral equity », BAJO PALABRA. Revista de Filosofía II Época, Barcelona, Universidad Autónoma de Madrid, , Nº 8 (2013), p 178 .

المطلب الثالث : المفكرون السياسيون والاختلاف حول التمثيل.

وإن عرف التاريخ السياسي للمجتمعات البشرية شيئا متفاوتا من التمثيل، فإن ما يهم إبرازه هنا، هو كيف ينظر إليه جملة من المفكرين والفلاسفة السياسيين، والمشاركين بينهم هو معاصرهم بل حتى إسهامهم في الدفع الفكري وحتى العملي لقيام نمط حكم عقلاني يُشرك المواطنين في شؤون الحكم.

يشيع دائما الجدل في تاريخ الأفكار السياسية حول منشأ الأفكار ومُنظروها الأساسيين، وكذا الموقف منها قبولاً ورفضاً أو تحفظاً و نقداً، وبذلك يتشكل الزخم الفكري ويتراكم، وفكرة التمثيل السياسي ينطبق عليها هذا الأمر، حول أي من المفكرين يحوز الأسبقية في التنظير لها، والتقديرات المختلفة حيالها والنقد الذي واجهته، وإمكانية التطوير الذي تعرضت له من خلال تحليل الأدبيات المتراكمة حولها.

وبتتبع أطروحات مختلف المفكرين السياسيين سيقودنا إلى الوقوف عن أسبقية إنتاج المفهوم لمن تعود، وما يطرح ذلك من جدل، وكذا آراء بعض المفكرين السياسيين المعبرين في حقل تاريخ الأفكار السياسية، والذين عاصروا الحقب التاريخية الأولى لانبعاث فكرة التمثيل السياسي وتحولها إلى المؤسسية بشكل تدريجي، مُستخدِمين المعيار التاريخي لحياة أولئك المفكرين.

• - توماس هوبز (1588م - 1679 م) :

توماس هوبز ذو الأصل الانجليزي والتي عاش بها لسنوات طويلة وإن غاب عنها لفترات زمنية معتبرة، إلا أنه عاد إليها وبقي مرتبطاً بها متابعاً مختلف شؤون الحكم فيها وفاعلاً في منظوماته، وقد عاصر الانبعاثات الأولى للتمثيل السياسي وتطبيقاته، وقدم أطروحاته السياسية المختلفة لخروج مجتمعه من الواقع السياسي المتأزم والفوضى والحروب الأهلية التي عرفت أنجلترا طيلة العقود التي عاصرها.

ارتباط هوبز بالتمثيل السياسي يُجمع حوله المهتمون بنقد الفكر السياسي إذ أن هوبز هو السياسي والمنظر الرئيسي الوحيد الذي قدم عرضاً منهجياً كاملاً حول معنى التمثيل السياسي¹، وقد أثار الأسئلة الرئيسية حول التمثيل السياسي المتضمنة في كتابه

¹ - Hanna Fenichel Pitkin , The Concept of Representation, Op.cit, p 04.

الشهير (اللفيتاين) معتبرا أنه لا يمكن إنشاء نظام سياسي إلا من خلال خيارات أفراد من البشر، فلا بد أن تكون بدايتها اتفاقهم على القبول ببنية سلطة مشتركة تعلوا هؤلاء الأفراد¹، هذا الاتفاق هو الذي يُحوّلُ منهم شعبا، وإلا فهم ليسوا مجرد حشود بشرية متخصصة لعجزهم عن الاتفاق والتراضي على عقد ينظم شؤون الحكم، وحال انجاز ذلك العقد تتحول الحشود البشرية إلى شعب له أهلية حكم نفسه عبر مجلس عموم المواطنين، الذين يتساوون في التصويت وليس محصورا في فئة ضيقة هي الأرستقراطية أو في يد شخص واحد هو الملك، وفي إطار تناوله لمحددات النظام التمثيلي من حيث المؤسسات والأجهزة التي تمارس السلطة داخل الدولة، فإنه يقصد -هوبز- بالأجهزة تلك المجموعة من الرجال المجتمعين من أجل هدف وقضية²، فتلك الأجهزة إما أن تكون منظّمة أو غير منظّمة، فالأجهزة المنظّمة منها ما هو سياسي ومما ما هو خاص، هذه الأخيرة هي التي يكوّنها الأفراد فيما بينهم كمُمثّلين، فالمُمثّل يتصرف نيابة عن مجموعة، وعمله هو عمل كل الذين ساهموا عبر انتخابه في اتخاذ القرار³.

ويشير هوبز إلى أن على هؤلاء الممثّلين أن يحترموا هذا التفويض الممنوح لهم، وتحدّث مبكرا عن المسألة وحتى معاقبة أولئك الممثّلين إن لم يحترموا ذاك التوكيل الذي يمنح في كل مرة محددات اتجاه تصويت الممثّلين بشكل محدد تجاه قضية محددة، وإنّ التصور الذي قدّمه هوبز عن التمثيل بكونه تعبير عن العلاقة بين الرعية وحكومته الجمهورية من جهة، ومن جهة أخرى يعين الروابط التي تشد الرعية بعضهم بعضا⁴، ويُعدّ سابقا عن نظرائه المفكرين وأحد الموضوعات الأساسية التي عنى بها فكره السياسي، وقد عالجه من خلال سؤاليين مركزيين هما: ما علاقة التمثيل مع النظرية المبدئية للسيادة، أي هل يتناسب أو يتعارض مع مذهب السيادة المطلقة، وكذلك انسجامه أو عدم انسجامه مع التصور الميكانيكي للدولة الذي يتصوّره هوبز، حيث يعتبر الدولة جسما يخضع لذات القواعد التي نتعامل بها مع باقي الأجسام الفيزيائية التي تتسم علاقاتها بالترابط والتفاعل المتبادل.

رغم إسهام هوبز إلّا أنّ عددا معتبرا من المفكرين لا يعتبرونه منظرا تمثيليا، إلّا أنّه كما تشير بتكين ومهما قيل عن نظريته الناقصة لكن حسبها، أنّ ما جاء به هوبز حول التمثيل يتميز برؤية واضحة وصرامة فكرية معروف عليه بها، وقد تأثّر بالدراسات العلمية البحتة من فيزياء

¹ - John Dunn , Op.cit, p 78.

² - IBID , P231.

³ - توماس هوبز، اللفيتان، مرجع سابق، ص 79.

⁴ - محند شريف منصر، "التمثيل السياسي ودوره في تصور الدولة لدى توماس هوبز"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة، 2009)، ص 13.

وهندسة، لذلك فقد خطت السياسة مع هوبز خطوة لم تكن مألوفاً من قبل نظراً للتماثل الذي أقامه بين السياسة والهندسة، حيث يتميز منهجه بإبعاد المؤثرات التاريخية والفلسفية واللاهوتية عند استنباط القوانين السياسية¹، والتركيز على المنطق العلمي والبناء الفيزيائي الميكانيكي والهندسي في تحليل وتفسير وبناء الأفكار السياسية.

• - مونتسكيو (1689م - 1755م) :

يُعدُّ كتاب " روح القوانين " الذي ألفه الفقيه الفرنسي مونتسكيو سنة 1784م، أشهر مؤلفاته الذي يتضمن مختلف أفكاره السياسية والقانونية والفلسفية، وهو الذي في مرحلة زمنية عَقِبَتْ هوبز ومن بيئة مختلفة، وموقفه من التمثيل يمكن تجزئته على مرحلتين، ففي البداية لم يؤيد فكرة التمثيل ولم يعارضها، إلا أنه في مرحلة لاحقة تحوّل إلى أشد المدافعين عنه.

وجد التمثيل السياسي أهمية عند مونتسكيو حينما اعتمده كمعيار لتصنيف أنماط الحكم وهي الجمهورية والملكية والاستبدادية، إذ حسبته تتحدّد طبيعة هذا النظام أو غيره بالنظر إلى عدد المكونين للسلطة أساساً²، فكلما كان عدد الماسكين بالسلطة واسعاً كنّا أمام نظام جمهوري نسبة إلى الجمهور، أمّا الملكية والاستبدادية فإنّ عدد الماسكين بالسلطة ينحصر إلى الفرد الواحد.

عبّر مونتسكيو عن إعجابه بفكرة التمثيل السياسي في دراسته للعلاقات بين السلطات في إنجلترا، وجاء ذلك في كتابه (نظام إنجلترا)، معبراً عن قناعته بالنظام التمثيلي المحدد بقاعدتين هما الحرية والفصل بين السلطات، إذ أنّ السلطات تشتغل ضمن شرط محدد هو الانفصال التام بينها وعدم وجود هيمنة لسلطة على أخرى، خصوصاً التنفيذية والقضائية، فيما تكون السلطة التشريعية في يد الشعب، ولكن بما أنّ هذا غير ممكن في الدول الكبيرة، وذو صعوبات في الدول الصغيرة، فإنّ هذه الصلاحية يمنحها الشعب لممثليه كلّما لم يقدر على صنعها بنفسه³، وتكمن أهمية التمثيل السياسي عند مونتسكيو لكون الممثلين أكثر من يعرفون مطالب مواطنيهم الملتصقين بهم، فلذلك يكون من المناسب أن يختار الساكنة في كل نطاق جغرافياً من يمثلهم ويعبر عنهم⁴، وهو قطعاً من مونتسكيو مع أي شكل آخر من الحكم بما فيها الديمقراطية المباشرة

¹ - وليد البيطار، مدخل إلى علم السياسة، الجزء الأول، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت (لبنان)، 2014، ص 423.

² - نجلاء جابر علي، الفكر السياسي الحديث، عمان (الأردن)، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015، ص 375..

³ - Charles Montesquieu, *the Spirit of the Laws*, Canada, batoche books, ed:2001, p229.

⁴ - Ibid, p232.

التي تجعل من المحكومين حكاما في ذات الوقت، أي يتخذوا القرارات بأنفسهم، لكنه في الحقيقة لا يملك القدرة على ذلك إلا من خلال الممثلين المنتخبين ليتصرفوا نيابة عنه، لأنهم يملكون الاقتدار المعرفي والخبرة التي تؤهلهم لذلك.

إن إضافات مونتسكيو حول مأسسة التمثيل السياسي تكمن في أنه حدّد مصدر وطريقة اختيار الهيئات التمثيلية، وذلك لا يكون إلا من الشعب عبر الانتخابات كوسيلة لإسناد السلطة، ويشترط على الممثلين أن يكونوا من ذوي الاقتدار ومعرفة المواطنين الناخبين، وصولا إلى طريقة عمل الهيئة التشريعية وصلاحياتها وكذا علاقتها بالسلطتين الأخيرتين التنفيذية والقضائية¹.

الغريب في مبرر مونتسكيو لقيام التمثيل السياسي فلم يكن الاتساع الجغرافي والديمقراطي للدول، ولا حتى تعقّد المطالب وتشابك وظائف الدولة، بل إن التمثيل يجد مبرره في أنّ الشعوب بصفة جماعية لا تملك القدرات المعرفية اللازمة من أجل الخوض في تفاصيل المشكلات العامة وإيجاد الحلول لها، وهنا لا بد أن يُفوض الشعب هذه المسؤولية للمتعلّمين الذين يختارهم لمقدرتهم على إدارة الشأن العام.

• - جون جاك روسو (1712م - 1778م):

يختلف جون جاك روسو عن سابقيه في الموقف تجاه التمثيل السياسي فلم تستهويه فكرة التمثيل السياسي، معتقدا أنّ فكرة التمثيل في عصره هي تخريجة للحكومات الإقطاعية لاستمرارية استبدادها، ويشير إلى أنّ فكرة التمثيل حديثة العهد وجاءت من الحكومة الإقطاعية، أي من ذلك النظام للحكم الجائر واللامعقول الذي انحط إليه النوع الإنساني، فلم يكن للشعب ممثلون قط عبر الجمهوريات القديمة وفي الملكيّات السابقة عن عصره²، فروسو لم يتصور كيف يقوم هؤلاء الممثلون بالإنابة عن الشعب التي تعني تغيّبه عن الفعل السياسي وممارسة إرادته، ويعتقد أنّ الحال الذي يكون فيه للشعب ممثلين فيعني أنّه لم يعد حرا بل لم يعد موجودا لأنّه أضحى مرهونا لأولئك الممثلين، ويعتقد روسو أنّ الحكم لا يكون إلا ديمقراطيا مباشرا حتى يجسد المواطن حريته، و الحرية لن تكون إلا في مجتمع صغير حيث يكون الحكم الديمقراطي

¹ - Ibid.

² - جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، الطبعة الأولى، ترجمة عبد العزيز ليب، بيروت (لبنان)، مركز دراسات الوحدة العربية (2011)، ص 193.

ممكنا والمواطن فعلا¹، وهو بذلك ينتقد التمثيل السياسي ويُفضّل الديمقراطية المباشرة وقيام حكومة على هذا الأساس، ويبدو أنّ أفكاره هذه اشترط لها حتى تكون ممكنة أن تكون إلا في الدول الصغيرة، وهو إقرار بالصعوبة، نظرا للتحويل الديمغرافي والجغرافي الذي عرفته المجتمعات منذ عصره ناهيك عن الدولة الحديثة، فلا يُعرف أي نمط حكم يناسب مشروعية روسو².

إنّ البُعد الذي يفرض به روسو فكرة التمثيل، هو أنّ من يملك الإرادة العامة هو الشعب المعبر عن سيادته، فغير جائز للسيادة أن تكون ممثلا عنها للسبب ذاته، ولا يجوز التنازل عنها فهي كامنة في الإرادة العامة والتي لا تقبل البتة التمثيل عنها³، أو التنازل عنها، فهي إما أن تكون هي ذاتها أولا تكون حينما تتجزّء بين الشعب وممثليه، ويواصل روسو رفضه لفكرة التمثيل بمشروعية حتى يكون مقبولا حين يُنظر للنواب على أنّهم ممثلون عن الشعب، ولا يمكنهم أن يكونوا كذلك، فإنّما هم ليسوا سوى مندوبين عنه، وليس في استطاعتهم أن يبتئوا في أي أمر بتا نهائيا، فكل قانون لم يصادق عليه الشعب بذاته يكون باطلا⁴، أي و كأنّه هنا يعتدل في موقفه تجاه التمثيل، لكنه سيطرح مشروعية غير عملية ومستحيلة التنفيذ و كأنّه تمثيل موقوف التنفيذ وشكل آخر للديمقراطية المباشرة، التي يدعوا إليها في القرن الـ 18م، وبشروط أكثر تعجيزية مما كانت عليه في العهود الإغريقية ولذلك، فروسو جعل فكرة التمثيل لا تقلّ من قيمة الديمقراطية فحسب بل تُناقضها تناقضا تاما⁵.

يعارض رأي روسو هنا أطروحات تقول بأنّ التمثيلية ما هي إلّا عملية تحايل كبرى على المواطنين من طرف ممثليهم، ويسري هذا حسب هؤلاء على عصر روسو كما في العصور اللاحقة، ويبررون ذلك بأنّ الشعب الذي ينتهي دوره في وضع ورقة التصويت، تنتهي ممارسته للديمقراطية التي تُختزل في إجراءات عملية وتنتقل عندها السلطة إلى أقلية موكل لها مزاولة الحكم بشكل فعلي⁶، ويبرز منتقدوا التمثيلية كما روسو إلى وجود تطبيقات كثيرة حيث استغلت أنظمة سياسية فكرة التمثيلية للغطية عن حقيقتها الاستبدادية، إذ يستغل الحكام تلكم الوكالات والتفويضات الممنوحة لهم لممارسة عاداتهم الاستبدادية والشمولية المتنافية مع التمثيلية

¹ - المرجع نفسه.

² - مصطفى محمد عبد المنعم طنطاوي، "فكرة العقد الاجتماعي من الليبرالية الكلاسيكية إلى الليبرالية المعاصرة: دراسة مقارنة بين (روسو) و (رولز)، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015، ص 125.

³ - المرجع نفسه، ص 195.

⁴ - Hanna Fenichel Pitkin, (Representation and Democracy: Uneasy Alliance), Op.cit, p 338.

⁵ - نايف بن نهار، مرجع سابق، ص 106.

⁶ - خالد العبوي، مرجع سابق، ص 277.

حيث مصلحة الشعب، ولقد استعمل هتلر التمثيلية رغم أنه يَعْتَدُّ بتمثيله للشعب الألماني لكنه مارس عليهم أقصى درجات الاستبداد¹، لكن هذه النظرة السوداوية للنمط التمثيلي تُفَنِّدُها تطبيقات أخرى تميّزت بتعزيز الرقابة ومساءلة الحكام أثناء ممارستهم الوظيفة التمثيلية وإلزامهم بالتواصلية الدائمة مع ممثليهم في مناسبات وفضاءات تخصّصُ لذلك.

مما تقدّم تتبيّنُ درجة الغموض التي يحملها مفهوم التمثيل وعدم استقرار النظر إليه على أنه مفهوم نمطي محدّد نسبيا، فرغم الاتجاه المثالي الذي يحمله المفهوم لغويا واعتبار ذلك قياسا لجودة التمثيل السياسي حينما يتحقق الشبه بين طريفي التمثيل، كما يحمله المعنى لغويا، في حين يأخذ الغموض بُعدا آخر في اختلاف المقاربات المفسّرة للتزليل الواقعي لفكرة التمثيل بين تصور أنّ التمثيل يكون مثاليا حينما يتصرف المنتخبون كمندوبون مقيّدون بشروط وإملاءات ناخبيهم، وهو التصوّر المثالي غير القابل للتطبيق، فيما يتّجه التصور التالي أنّ الممثل عبارة عن مفوض له حرية التصرف في تقدير المصلحة العامة لناخبيه، واتخاذ القرارات بناء على تقديره الصّرف، فيما يحذر هذا التطبيق من إمكانية ضياع حقوق الناخبين، مما يتطلّب إحداث ميكانيزم موضوعي لتطبيق السيرورة التمثيلية والتي تراعي بين حق الناخب في تمثيل تفضيلاته وبين استقلالية وعملية قدرة المنتخب على اتخاذ القرارات.

فيما يكون الجانب الثاني من أطروحة غموض مفهوم التمثيل، هو اضطراب تصوّرات المفكرين حوله، لاسيما الذين عاصروا لحظة انبعائه، فبين اعتبار هوبز أنه لا معنى للوجود السياسي للمجتمعات إلا بواسطة التمثيل السياسي وهو صورة تأسيسية للمفهوم كنمط للحكم يرجع فيه الفضل لهوبز، فيما تُشكّلُ إسهامات مونتسكيو التأسيس العملي والإجرائي لنمط الحكم التمثيلي، واعتباره الضمانة لمشاركة المجتمعات في الشأن السياسي و وجود تفضيلاته ضمن خيارات السياسة العامة، فيما يعتبر جون جاك روسو أنّ التمثيل السياسي لا يعدو أن يكون عملية احتيال كبرى والتفاف على المواطنين وإرادتهم، وهي التحفظات التي تؤديها حالة الأزمة التي يعرفها التمثيل السياسي وتطبيقاته.

¹ - Alain Touraine, *Qu'est-ce que la démocratie ?*, Paris, (France), Biblio Essais, 1997, p 18.

خلاصة الفصل الأول

في هذا الفصل الأول أخذ البحث بتبيان الإطار الفكري والمفاهيمي للدراسة، وتمت معالجة تلك المفاهيم على قاعدة الكل ثم الجزء ثم الأجزاء، ففيما يكون الكل وهو مفهوم " الفكر السياسي " باعتباره إطارا للدراسة ومحددا لها، ثم الجزء وهو " أنماط الحكم " ليجيب عن مدى وجود أنماط مختلفة للحكم وما دلالات ذلك، وكيف ينبثق أي نمط للحكم وكيف يلقي مصيره، ثم المفهوم الأجزاء وهو عمدة الدراسة وعمودها الفقري أي " التمثيل السياسي "، وعلى ذلك أمكن استخلاص واستنتاج التالي:

- يُعتبر الحكم والسلطة حاجة بشرية جماعية تتطلب إعمال الفكر والتأمل الذهني إما لبناء إطارا للحكم ونسقا لتفاعل الظواهر السياسية داخله، أو تفسير طبيعة تلك التفاعلات وإيجاد حلول للأزمات والمشكلات التي تواجهه، وهي المستويات الثلاثة التي أثرى بها الفكر السياسي مفرداته عبر العصور، ولقد اهتم الفكر السياسي بموضوع الحكم باعتباره أنماطا مختلفة في بنياته وتفاعلاته وأسس علاقة الحاكم والمحكوم في كل نمط منه، فمبررات وجود أنماط مختلفة للحكم يخضع لقانون التغير والتباين الاجتماعي، التي تنتج أشكالا متباينة للحكم والسلطة، كما تتنوع أنماط الحكم تبعا لتجسّد طبيعة علاقة الحاكم بالمحكوم، والتدرّجات المختلفة لهذه العلاقة ينتج عنها أنماط مختلفة للحكم أيضا، فيما أنتج الفكر السياسي أنماطا للحكم كتفسير لحركة التطور الطبيعي والتاريخي للمنظمات السياسية، إما في اتجاه التغيير الجذري والانقلاب عن النمط السائد إلى نمط جديد، أو ضمن حركة التطوير والتحديث الايجابية التي قد تمر بها عديد الأنظمة مما يجعلنا أمام أنماط مختلفة للحكم تبعا تلك التحولات.

- مرّ اشتغال الفكر السياسي في مدارسته لأنماط الحكم بأربعة مراحل على الأقل، ففي المرحلة البدائية التي كان محرك الفكر السياسي تحقيق الأمان السياسي والاجتماعي والاقتصادي والدفاعي عن الذات والمجموعات البشرية، ثم مرحلة تفسير وتحليل طبيعة الأنماط التي تحكمهم، والمرحلة الثالثة وهي في عصر النهضة الأوروبية حيث كانت دوافع الاحتراب الأهلي المدمر حافزا لاشتغال المفكرين على البحث على أنماط للحكم تحقق التوازن الاجتماعي والطبقي والاستقرار السياسي، خاصة أنّ عدم الاستقرار السياسي مرده بالأساس اضطراب وعدم توازن في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهي الحقبة التي عرفت بروز نمط الحكم التمثيلي كمخرج متوازن لعلاقة الحاكم والمحكوم، في ما ارتكز الفكر السياسي المعاصر على البحث في أنماط

الحكم ضمن حركة ديمقراطية المجتمعات وتعزيزها، وذلك للحفاظ على استدامة نمط الحكم السائد في العالم.

- يواجه الفكر السياسي صعوبة في تحديد ماهية التمثيل السياسي، ففي حين تُقدّم المعاجم مفهوما يشكل صورة مثلى لتطبيقه كنمط للحكم، وأفادت بأنه يعني تحقيق الشبه بين طريفي التمثيل، مما يجعل الأزمة هو العجز عن تحقيق ذاك الشبّه، فيما يأتي الغموض من خلال اختلاف المقاربات المفسرة له وتناقضها، وهو مؤشر معرفي عن حالة الأزمة التي صاحبت تنزيل التمثيل في الواقع السياسي.

- تتسم علاقة التمثيل السياسي كنمط للحكم بالديمقراطية بالغموض والتداخل والتضليل حتى، فقد توصل البحث إلى إنّ ضروب العلاقة بينهما تتراوح بين نظرة ترى بأنّ التمثيل هو استمرار لنمط حكم موغل في القدم وهو الديمقراطية المباشرة وله مبرراته، ونظرة ثانية تعتبر التمثيل والديمقراطية المباشرة صورتين حكم مختلفتين ومتناقضتين، وأخرى متوازنة ترى بوجود صلة موضوعية بين الديمقراطية الأصلية والتمثيل السياسي، رغم أنهما نمطي حكم مختلفين بالمطلق، ويمكن القول أنّ التمثيل السياسي هو الذي أعطى للديمقراطية بوصفها " حكم الشعب " فرصة التطبيق العقلاني والذي يتسق مع الدولة الحديثة وتطوراتها.

- يتبلور الغموض المحيط بالتمثيل السياسي أيضا في تباين وجهات نظر بعض المفكرين السياسيين حوله فعندما يقرر توماس هوبز في عصر النهضة أنّ وجود التمثيل السياسي يعتبر ضرورة لعقلنة الوجود السياسي للمجتمعات في منظومة الحكم، وبذلك يعتبر المؤسس لفكرة نمط الحكم هذا، فيما تجاوب مونتسكيو مع هذه الضرورة وساهم بفكرة الفصل بين السلطات في التأسيس الإجرائي لمؤسسات الحكم التمثيل، معتبرا أنّ التمثيل هو الضمانة لانخراط المجتمعات في الشأن السياسي، وعلى النقيض من هذين التصورين يقف جون جاك روسو معارضا ابتداء لمصادقية نمط الحكم في التعبير عن تفضيلات المواطنين، وهذا اتساقا مع موقفه الرفض لتجزئة السيادة والإرادة العامة التي يملكها الشعب مجتمعا.

الفصل الثاني

المُحَدَّثَاتُ وَاللَّيْثِيَّةُ لِلنَّسِيلِ

وَمَنَافِئُ الْأَرْمَاءِ الْأُولِيَّةِ.

تمهيد

يَنجُهِ البحث في إدراك مفهوم التمثيل السياسي إلى النُّظر في المحددات الإجرائية والمركبات العملية للظاهرة وأدائها، فالتمثيل السياسي في الأخير هو محصلة تلاقي ثلاثة خطوط رئيسية، وهي العمل الحزبي بوصفه ناقلاً ومجمّعاً لتعبيرات المواطنين إلى منظومة السياسية العامة وهو بذلك الوسيط الأساسي بين الناخبين والمنتخبين والمؤسسات التمثيلية، والانتخابات كأداة لحسم التنافس بين تلك التعبيرات والخيارات، والمؤسسات التمثيلية بوصفها حلبة صناعة السياسات العمومية، وعلى ذلك يُنظر إلى أنّ التمثيل السياسي محصلة التشابك بين تلك المحددات حال الممارسة العملية .

إنّ تلّكم المحددات الإجرائية على ما تُشكّله من عمادة لمنظومة التمثيل فهي التي حوّلت التمثيل السياسي من فكرة قوامها العلاقة السياسية بين ناخبين ومنتخبين إلى نمط للحكم له أعمدته التي يقوم عليها والذي لا يُعتبر شيئاً بدونها، وهذه الأعمدة على أهميتها وضرورتها في البناء التمثيلي، فإنّه إن طالها التشويه والانحراف في أدائها وعجزها عن تحقيق مضمون فكرة التمثيل السياسي، فإنّها بذلك المنافذ الأولى للأزمات التي يمكن أن يتعرّض لها النمط التمثيلي للحكم.

المبحث الأول : العمل الحزبي كمؤسسة لتثنية الممثلين السياسيين.

يُقصدُ بالعمل الحزبي كل الأدوار الوظيفية التي تؤديها الأحزاب السياسية كمنظمات مجتمعية، وهي الأدوار المتمركزة حول هدف يتمثل في الوصول إلى السلطة والتأثير عليها، إن كان على المستوى المركزي البرلماني أو الرئاسي، أو على مستوى المجالس المحلية والجماعات الإقليمية والمحلية المنتخبة، فهذه الأدوار والعمليات السياسية الناجمة عنها تُؤلف منظومة التمثيل السياسي، وبالتالي تكون الأحزاب السياسية مُحَدِّدًا أساسيًا في هذه المنظومة، وتتمثل قيمتها بالمجمل في قدرتها على التعبير عن مصالح المواطنين والدفاع عنها و تأطير الناخبين والمرشَّحين والمنتخبين في سياق الوصول إلى السلطة جزئياً أو كلياً، أو بصفة حزبية منفردة أو تحالفية¹، فيبدو هنا أنَّ الحديث عن الأحزاب السياسية هو حديث عن دور محوري في تشكيل مفهوم عملي للتمثيل السياسي، و يتمظهر هذا الارتباط من خلال الربط التاريخي بين انبعاث التمثيل السياسي كنمط للحكم وبروز الظاهرة الحزبية في شكلها الحديث، ومن خلال ارتكاز التحديد المفاهيمي للعمل الحزبي لدى منظري ومفكري السياسة وفقهاء القانون على أبعاد التمثيلية، و ارتباط كل وظائف وأدوار الأحزاب السياسية بالعملية التمثيلية بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

المطلب الأول: صلة العمل الحزبي بالتمثيلية السياسية.

ينطلقُ التدليل على وجود صلة بين العمل الحزبي والتمثيل السياسي بالبحث في تاريخانية الصلة وأسبقية أحدهما على الآخر، ثم حاجة المفهومين للتكاملية الضرورية في منظومة التمثيل السياسي، والبحث في تدليل الصلة من خلال الاتجاهات التفسيرية لنشأة الأحزاب السياسية، وكذا من خلال رحلة تطورية مفهوم الحزب السياسي والظاهرة الحزبية، فأى صلة بين التمثيل والعمل الحزبي⁵.

• - تاريخانية* الصلة بين العمل الحزبي والتمثيلية :

حينما يتضح في العهود المتأخرة الارتباط المركزي بين الأحزاب السياسية والتمثيل السياسي، فهو لا يعني وجود إجماع علمائي حول أنَّ العمل الحزبي هو عمدة الديمقراطية الحديثة ومصدر ارتقائها وفعاليتها، وأنَّه بغيابه تُصبح غير فعالة أو تتحوَّل عن مسارها الحقيقي المتضمن

¹ - Jacques Cadart , *Institutions politiques et droit constitutionnel*, 3e éd, Paris, (France), Economica ,1999, p252.

* - التاريخانية: اصطلاح يستهدف إبراز البعد التاريخي في دراسة الظواهر المختلفة، واعتبار أنَّ التغيُّر الاجتماعي والتطورات التاريخية تُفهم في سياقها.

تحقيق تمثيلية المواطنين¹، وعلى ذلك تتجاذب الصلة بين العمل الحزبي والتمثيل السياسي ثلاثة اتجاهات على الأقل، فالاتجاه الأول الذي يرى بأقدمية حضور الأحزاب السياسية في العلاقات الاجتماعية والسلطوية والذي يستند إلى شيوع الاستخدام القديم للفظ "حزب" في كل لغات البشر، وحسبهم أنّ ذلك دليل على أقدمية الظاهرة الحزبية مادام استخدامهما بين البشر قديما، ومن أصحاب هذا الرأي الفقيه بيرنار شانتيبو (Bernard Chantebout) الذي يقول أنّ وجود الأحزاب السياسية أمر قديم قديم السياسة ذاتها، وهي ليست حديثة عهد بل هي موجودة منذ العصور القديمة²، وفي اللغة العربية يُستخدم لفظ " حزب " للدلالة على الجماعة أو الطائفة من الناس، ومنها الأحزاب والطوائف، وقد تعدّدت استخداماته في النصوص القرآنية والسنة النبوية، ويدور المعنى حول اجتماع جمع من الناس على أمر ما واتفاقهم على إنفاذه³، وفي المعاجم الفرنسية لفظ حزب (parti) يفيد بأنّه مرادف لكلمات جزء، طائفة، و عُصبة، وهو عبارة عن تجمعات صغيرة مميزة داخل مجموع أكثر اتساعا...⁴، والعبرة هنا أنّ للاستخدام اللغوي القديم دلالة تعبيرية عن وجود الظاهرة منذ القديم .

هذه الأقدمية اللغوية يُنبّه عنها مورييس دوفرليه بأنّها خادعة ولا تكشف الحقيقة، و أنّ تشابه الكلمات لا ينبغي أن يخدع الدارس، ويقول أنّ كلمة أحزاب كانت تطلق على الفئات التي تتوزّع عبر الجمهوريات القديمة، وعلى الزمر " clan " التي كانت تتجمّع على أحد قادة المرتزقة في إيطاليا إبّان عصر النهضة، وعلى اللجان التي كانت تُسيطر على الرأي العام في الديمقراطيات المعاصرة، وهناك تشابه حقيقي ومبرّر، لكنّها لا تلعب نفس الدور المناط بالأحزاب السياسية المعاصرة والمتمثل في الاستيلاء على السلطة السياسية وممارستها، إذ يعود تاريخ ظهور الأحزاب السياسية إلى سنة 1850م، وقبل ذلك لم يكن أي بلد في العالم (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية) يعرف الأحزاب السياسية بالمعنى العصري للكلمة⁵.

¹ - توازي خالد، " الظاهرة الحزبية في الجزائر "، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر، 2006/2005)، ص13

² - Bernard Chantebout, *Droit constitutionnel et science politique*, Paris (France), Armand Colin, 2000, p203.

³ - يُنظر: ابن منظور، مرجع سابق، ص 308-310.

⁴ - Nouveau Larousse élémentaire, Paris, (France), 1993, p507.

نقلا عن : محمد أحمد اسماعيل ، مرجع سابق، ص 773.

⁵ - يُنظر: مورييس دوفرليه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد، عبد المحسن سعد، القاهرة (مصر)، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011، ص06.

أمّا الاتجاه الثاني فإنّه يساير الاتجاه الأول من حيث الأقدمية الزمنية، ويعتبر أنّ العمل الحزبي ظاهرة سياسية نشأت بفعل العوامل الاجتماعية الملازمة لمختلف الأفراد والمجموعات نتيجة نشاطهم المشترك وتخالطهم وتفاعلهم، فيكون بذلك الحزب ككلّ فاعل جماعي في الحياة العامة يظمّ شبكات أفراد سواء كانوا قادة أو مناضلين أو نشطاء، أو مجرد أعضاء بسيطين يرتبطون فيما بينهم بعلاقات تفاعل¹، وهذه التفاعلية وجدت أيضاً مع التجمعات البشرية منذ الأزل، لكن هذا الاتجاه أيضاً يُخفّق في تحديد تاريخ انبعاث الأحزاب السياسية كما هو متعارف عليه بالمفهوم المعاصر، كما نكون أمام مفهوم واسع وفضفاض للحزب السياسي لربطه بمحددات اجتماعية صرفة، ليكون ككل التجمعات البشرية وما ينشأ عنها من تفاعل، فلا تستطيع التفرقة بينها وبين تلك التي تتصارع على السلطة وتمارسها، وهي الوظيفة الأساسية للأحزاب السياسية، فهذا المفهوم المستند للتفسير الاجتماعي يذهب في نشأة الأحزاب السياسية إلى أزمان بعيدة ويربطها بنشوء الظاهرة السياسية أي منذ انقسام المجتمع الإنساني إلى حكام ومحكومين، أمّا المفهوم الأكثر تحديداً للحزب السياسي فهو المرتبط غالباً بظهور الهيئات التشريعية والنظم الانتخابية².

يَجْمَعُ الاتجاه الثالث التصورات المستوعبة تاريخانية نشأة العمل الحزبي، والتي وإن بدت مختلفة وأحياناً ذات أبعاد مناطقيّة قاصرة على أوروبا تحديداً، إلّا أنّها مندمجة في تفسير مشترك لظهور الأحزاب السياسية ويربطها بانبعاث النظم التمثيلية التي انبثقت في بريطانيا في القرن الثامن عشرة ثم في فرنسا³، وتحوّل أداء البرلمانات من دور شكلي خاضع للحكم المطلق للملوك والقيصرية والإمبراطوريات، إلى مؤسسات سياسية تُعبّر عن السيادة الشعبية بفضل توسّع حق الاقتراع لتُصبح ذات دور أساسي في الرهانات السلطوية، وهو الحدث الذي يُشكّل بالنسبة للعديد من الباحثين المرحلة النهائية لبروز الأحزاب السياسية كتنظيمات سياسية أخذت على عاتقها تنظيم الحياة السياسية واستقرار الأنظمة السياسية واستمرارها⁴.

¹ - المهدي الشيباني دغمان، الأحزاب السياسية: التفاتة سوسيولوجية، المجلة الجامعة: تصدر عن مركز البحوث والاستشارات العلمية بجامعة الزاوية ليبيا، العدد 16، المجلد الأول، فبراير 2014، ص 06.

² - أسامة غزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، عالم المعرفة: سلسلة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد 117، 1987، ص 75.

³ - فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الطبعة الثانية، بيروت (لبنان)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص 356.

⁴ - توازي خالد، مرجع سابق، ص 33.

إنَّ النضال السياسي للمجتمعات في القرن الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي أخذَ مَنحَيَّين، إمَّا بتفعيل التمثيلية بأن تأخذ البرلمانات دورها الفاعل كما أشرنا، أو المطالبة بإقامة برلمانات تمثيلية من الأصل، وبالتالي نشأة الأحزاب السياسية على هذا الأساس، أي أنَّها إمَّا انعكاس لعمل الكتل البرلمانية والحاجة لتنظيم عملها عبر يافطات حزبية، أو مُحصلة نضال مجتمعي يحتاج إلى تركيز جهوده وبلورة تصوراتهِ في تنظيمات وهياكل ومنها الأحزاب السياسية، والمنحى الأول عرفته أوروبا تحديداً والولايات المتحدة الأمريكية، أمَّا المنحى الثاني فهو ما يُمكن أن يستوعب ظروف تأسيس العمل الحزبي في باقي الأصقاع.

● - الصلة من خلال اتجاهات تفسير النشأة :

تُسببُ الأدبيات التي تُفسِّر نشوء الظاهرة الحزبية بتفاعلية العمل البرلماني ومقتضيات العملية الانتخابية وتوسُّع الاقتراع العام إلى ماكس فيبر الذي يُجزم في عبارة موجزة له أنَّ " الأحزاب السياسية بمثابة الأبناء الخُلص للديمقراطية والحق في الاقتراع"¹، وقد أخذ من هذا الاستنتاج الفيبري الفقيه الفرنسي موريس دوفرجه (Maurice Duverger) تقسيماً للأحزاب السياسية من حيث نشأتها و تضمَّنت أطروحته قسمين من الأحزاب، أحزاب ذات نشأة داخلية أو ما أسماه الأحزاب ذات الأصل الانتخابي والبرلماني، والأحزاب ذات الأصل الخارج عن ذلك، أي التي نشأت بدافع من الجمعيات الثقافية والنوادي الشعبية والصحف والنقابات²، وفي كلا المنشأين يُلاحظ محورية التمثيل السياسي، ففي الأولى ظهرت الأحزاب تدريجياً من خلال أنشطة الهيئات التشريعية و الكتل البرلمانية، وما يتطلَّب من تشكيل لجان انتخابية لتعريف الناخبين بالمرشحين وتحقيق التواصل بين تلك اللجان والمجموعات البرلمانية، أمَّا الثانية فانطوت على بُعد التحدي لأنظمة الحكم القائمة وعلى المطالبة بالتمثيل في البرلمانات، وهذه الأحزاب تمثِّل ظاهرة أكثر حداثة، وترتبطُ أكثر بشيوع وتوسُّع الحق في التصويت، و تَمُدُّ الظاهرة الانتخابية، وتقدِّم صورة على نشأة الظاهرة الحزبية خارج النطاق الأوربي على خلاف الأولى³.

يُقدِّم العديد من الباحثين في إطار البحث عن مقاربات أكثر تعميمية للظاهرة الحزبية و ذات قدرات تفسيرية أكبر للخروج من حصر الظاهرة الحزبية في القارة الأوروبية فقط، كما

¹ - Daniel-Louis Seiler, *Les partis Politiques*, Paris (France), armand-colin, 2000, p 135.

² - موريس دوفرجه ، الأحزاب السياسية ، مرجع سابق، ص 10-12.

³ - يُنظر: صباح مصطفى المصري، النظام الحزبي : الماهية، المقومات ، الفاعلية، الإسكندرية (مصر)، المكتب الجامعي الحديث، 2007.

ذهبت إليه أطروحة موريس دوفرليه المُصنَّفة بالقصور والمناطقية، ومن ذلك ما قدَّماه جوزيف لابلومبارا و مِينر وِينر (Myron Weiner, Joseph La Palombara) من خلال أطروحتيهما الموسومة " نظرية الأزمة التاريخية لنشأة الأحزاب السياسية " ، بإعطاء تفسير عام يندرج ضمن ما يمكن أن نسميه حاجة المجتمعات إلى التمثيل السياسي والخروج من نظم الحكم الشمولية والحكم المطلق، إذ يرى الباحثان أنَّ العديد من المجتمعات كانت تعاني أزمة شرعية، لذا انخرطت المنظمات السياسية والنُّخب الناشئة والأحزاب السياسية في مسار تغيير أنظمة الحكم وتغيير الآليات التي تُحدِّد ماهية الحكام وكيفية اختياره لتجاوز أزمة الشرعية¹، ولا يكون ذلك إلا بإحلال منظومة التمثيل السياسي، والعمل الحزبي أحد أدواته.

إنَّه من خلال الاتجاهات المذكورة يتَّضح أنَّ ارتباط الأحزاب السياسية بالتمثيل السياسي ارتباط ضروري، فهو يتراوح بين أن يكون العمل الحزبي ذو صبغة نضالية في بناء منظومة تمثيلية حقيقية عبر المؤسسة البرلمانية التي تُعبِّر عن السيادة الشعبية، أو قطع الصلة مع أنظمة الحكم المطلق أين كانت البرلمانات تجسيدا لها وليست تمثيلية للمواطنين، أو قيام الأحزاب السياسية في إطار عمليات التحديث السياسي التي عرفتھا المجتمعات من أجل إحلال التمثيل السياسي كنمط للحكم، وعلى ذلك يكون الحزب بالمعنى الحديث أحد أركان التمثيل ومحدداته، كمُجمِّع وصائغ للمطالب المجتمعية، وتأطير المواطنين وإعداد القيادات القادرة على إدارة الشؤون العمومية وهم ممثلو المواطنين.

• - تطوُّر مفهوم العمل الحزبي وارتباطه بالتمثيلية:

لمزيد الدلالة عن ارتباط الظاهرة الحزبية بالتمثيل السياسي ومنظومته، فإنَّ النظر في الاصطلاحات المفاهيمية للظاهرة الحزبية عبر مراحل تطوُّرها يلاحظ هذا الارتباط، أي أنَّ أغلب التعبيرات المفاهيمية عن الظاهرة الحزبية تكون بدلالة محددات الظاهرة التمثيلية أو تحقيق أهدافها، وهو ما يدل على مركزية وظائف الحزب السياسي وأدواته ضمن السياق التمثيلي، فهذا الربط لا تكاد تخلو منه مساهمة تعريفية للأحزاب السياسية عبر مراحل تطوُّر حركته المفاهيمية والتي يمكن أن تصنَّف في ثلاث مراحل على الأقل.

¹ - Myron Weiner, Joseph La Palombara, **Political Parties and Political Development**, New edition, USA, Princeton University

Press, edition 2016, pp 10-12

عُرِفَت المرحلة الأولى من مراحل حركة المفاهيم المرتبطة بالحزب السياسي، بسيادة النظرة إلى الأحزاب السياسية أنّها حامل ومعبّر أيديولوجي للتعبير عن فكرة مثالية لدى مجموعة من الناس والدفاع عنها، وهو الاتجاه الذي ساد في منتصف القرن التاسع عشر، حيث كانت المرحلة التي يتنازعها مفهومان للحزب، وهما المفهوم الليبرالي والمفهوم الماركسي، فالحزب بالنسبة للأولى هو أفكار، أما المفهوم الثاني فينطلق من مقولة الحزب - الطبقة¹، والقول بسيادة فكرة الأيديولوجية لا ينفي استمرار سيطرة المعطى الأيديولوجي في قيام الحزب السياسي خلال عقود أخرى من القرن العشرين وما بعده، ليأخذ الحزب السياسي المعنى الذي يُفِيد من أنّه التنظيم السياسي الذي يُعبّر عن مصالح ورغبات طبقة اجتماعية بذاتها².

حين يكون محور التّشكّل الحزبي هو الفكرة الأيديولوجية، فمعنى ذلك أنّ الأيديولوجيا هي المُحفّز للنضال الحزبي، بل مبرر وجوده الأصلي واستمراره، وقوته تقاس بقدرته على تحقيق المثل الأيديولوجية التي يؤمن بها والمتنظّمون إليه، أي نقل هذه الأفكار الأيديولوجية من ساحة الترف الفكري والتعبئة الجماهيرية إلى سياسات عامة، وهو الأمر الذي يَمُرُّ عبر ما تُتيحيه منظومة التمثيل السياسي، حيث يخوض الممثلون عبر أروقة السياسة صراعهم من أجل بسط تلك الأطروحات الأيديولوجية وجعلها جزءاً من مخرجات النظام السياسي في مختلف ميادين الحياة العامة.

والواقع أنّه حتى في الحالة الغربية وخارجها كان الصراع بين الأيديولوجيات هو الذي يُذكي التنافس والحياة السياسية الحزبية، في حين تشهد الأنساق السياسية المختلفة في الزمن المعاصر خُفوت لحدة الصراع بين التنظيمات الحزبية على أساس الأيديولوجيا، ودخول عصر ما يُعرف بنهاية عصر الأيديولوجيا، فهذا الأفول مردّه التعارض بين العقلانية التي فرضتها تعقيدات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبين الأحلام والمثالية التي تطرحها الأيديولوجيا³.

من المساهمات ذات الدلالة على ارتباط العمل الحزبي بالتمثيلية في مرحلة سيادة الأيديولوجيا ما سطره جورج بورديو (G.Burdeau) في هذا الصدد، حيث عرّف الحزب السياسي بأنّه كل تجمع يتأسّس من مجموعة من الأفراد يتحدون حول الإيمان بفكرة أو أفكار

¹ - وليد البيطار، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 1152.

² - صباح صبيح حيدر، إصلاح الأحزاب السياسية: دور قادة الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية، القاهرة (مصر)، مطابع شتات ودار الكتب القانونية، 2012، ص 23.

³ - وليد البيطار، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 1154.

سياسية، ويتداعون لنصرتها عبر حشد المواطنين حولها للفوز بالسلطة أو التأثير على قراراتها¹، فهذا التعريف يقوم على محدّدات أساسية تُشكّل في النهاية روافد التمثيل السياسي، فقيام الحزب بالأساس يكون بناء على اتحاد مجموعة من الناس على أفكار يبتغون انجازها وتحقيقها، وذلك من خلال حركية مجتمعية واتصال بالناخبين والمواطنين بالحصول على النصرة السياسية والانتخابية للتّموّع في مؤسسات السلطة التمثيلية أو على الأقل التأثير عليها، ولو أن جورج بوردوا لم يُحدّد طبيعة التنظيم بدقة فقد ركّز على فكرة التجمع حول الأطروحة الأيديولوجية بغض النظر عن طبيعة تلك المجموعات، لكن الأهم هو تحقيق هدف الوصول للسلطة أو التأثير عليها بواسطة الآليات التمثيلية.

أمّا المرحلة الثانية في حركة مفاهيم الحزب السياسي هو التّشديد على المعطى التنظيمي لإدراك ماهية الظاهرة الحزبية²، فالأحزاب السياسية وبواسطة بُنيّتها التنظيمية والهيكلية المميّزة عن غيرها من البنى الاجتماعية والاقتصادية تتّمكن من تحقيق رهاناتها المنشأة من أجلها، وبدون هذا التميّز التنظيمي لا يمكن أن تعيش أو تمتدّ جذورها في هيئة الناخبين، كما لا يمكنها أن تعمل بفعالية من أجل تحقيق هدفها وهو الوصول إلى السلطة وتنفيذ برنامج سياسي محدّد ومعلن عنه³.

إنّ المعنى الذي تطرحه هذه المرحلة، هو أنّ الحزب السياسي يُصبح كذلك حينما يحوز على مستويات مختلفة من العضوية تتراوح بين العضوية العادية ومختلف الرتب القيادية، أي أنّ تأسيس الحزب مرتبط بتحوّله إلى تنظيم وبوجود حلقة داخلية من القادة المحترفين الذين يصبحون محور الحياة فيه، وبواسطة احترام مبادئ التنظيم لترسيخ سلطتهم على الهيكل الحزبي وأعضائه⁴، وأبرز من يقف وراء هذا الاتجاه، الفقيه موريس دوفرجه (Maurice Duverger) في مؤلفه عن الأحزاب السياسية الصادر سنة 1951م، والذي عرّف الحزب السياسي من خلال بنيته التنظيمية لتحقيق هدف الوصول إلى الحكم، ويرى دوفرجه أنّ للهيكل التنظيمي في الأحزاب المعاصرة أهمية كبرى تتمثّل في أنّه يُكوّن الإطار العام لنشاط الأتباع والشكل المفروض

¹ - Georges Burdeau, *Traité de science politique, Tome 3 : La Dynamique politique Les Forces politiques*, Paris (France), LGDJ / Montchrestien, Ed 2016,

² - Jean Chrlet, *Les partis politiques*, Paris (France), librairie A. Clin, 2^{ème} éd, 1997, p 04.

³ - سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية : أهميتها، نشأتها، نشاطها القاهرة (مصر)، مركز البحوث البرلمانية لمجلس الشعب المصري، 2005، ص 51.

⁴ - وليد البيطار، مرجع سابق، ص 1154.

لتضامنهم، وهو الذي يحدد نظم انتقاء القادة وسلطاتهم، وهو الجانب الذي يُفسّر غالبا قوة بعض الأحزاب وفعاليتها وضعف الأحزاب الأخرى وعدم فعاليتها¹، وقد جراه في ذلك أندرو هوريو معتمدا على معيار التنظيم في تعريفه للحزب السياسي، بأنه عبارة عن تنظيم يتحرّك على المستوى المحلي والوطني من أجل الحصول على الدعم الشعبي بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة وتحقيق سياسة معيّنة².

إنّ المفهوم التنظيمي للحزب السياسي وإن بدا فيه أنّه عبارة عن قوة هيكلية لها شكل واحد وتراثيّة محدّدة في العلاقات بين مستوياته التنظيمية المختلفة، ووضوح السياق التمثيلي الذي يدور فيه العمل الحزبي من خلال ما طرحه دوفرجه وغيره، إلا أنّ البعد التنظيمي لا يمكن أن يُخفي التعقيدات الاجتماعية التي يحوزها وتأثيرها في مكانة الحزب، وأنّ هذا الوصف قاصر عن بيان الأساس الحقيقي لكل حزب والمتمثل في الأفكار والبرامج الانتخابية المعبرة عن العقيدة السياسية للحزب وأطروحاته التي تُنظّم الروابط بين أعضائه، والصلة مع جمهور الناخبين الذين يصوتون للحزب واختياره ممثّلا لهم على أساس تلك الأفكار والبرامج³.

أمّا المرحلة الثالثة في تطورية مفاهيم الظاهرة الحزبية والتي تتدرج ضمن مواكبة التحام الظاهرة الحزبية الحديثة بالظاهرة التمثيلية لتكون الأحزاب السياسية أحد أركانها العملية، حينما يكون الحزب السياسي آلة انتخابية قبل وبعد العملية الانتخابية، وهو الدور الذي تمارسه الأحزاب الحديثة بتخصّص وانفراد عن باقي التنظيمات المجتمعية، واعتبارها مؤسسة سياسية ومدرسة للمواطنين في إطار النموذج التمثيلي⁴.

تذهب الحركية المفهومية في طورها الحديث للظاهرة الحزبية وارتباطها بالتمثيلية إلى أنّ مفهوم الحزب السياسي يتحوّل إلى جهاز وسيط بين مجموعة من الفاعلين وفي اتجاهات مختلفة، فهو بالنسبة للناخبين بمثابة منصّة إعلامية تقدّم إشارات للتعريف بالمرشحين⁵، وبالتالي مساعدتهم على الاختيار التصويتي، فالمواطنون العاديون لا يملكون الموارد اللازمة التي تُمكنهم

¹ - مورييس دوفرجه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص 26.

² - أندرو هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، (ترجمة علي مقلد، شفيق حداد، عبد الحسن سعد)، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1977، ص 242.

³ - محمد أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص ص 775، 776 (بالصرف).

⁴ - Stephen D.Tansey, op cit, p 312.

⁵ - Emanuel Towfigh (And others), « Does Political Representation through Parties Decrease Voters' Acceptance of Decisions », SSRN Electronic Journal, in; <https://www.researchgate.net/publication/270160421>.

من جمع المعلومات لترشيد خياراتهم الانتخابية، ومن ثمّ فهم يقومون بتفويض غير مباشر للأحزاب السياسية للقيام بهذه المهمة، أمّا بالنسبة للمرشّحين فإضافة إلى أنّها تُقرّبهم من الناخبين وتيسير تواصلهم معهم، فإنّه إن كانوا مُنْتخَبِينَ فالحزب السياسي يُوفّر لهم تراكمية الخبرة السياسية التي يجمعها للمساعدة في اتخاذ القرارات غير العشوائية، وتقديم الدعم المعلوماتي وتذليل اتخاذ المواقف إزاء القضايا السياسية المستجدة، وعلى ذلك أُطلق على الحزب أنّه منصة إعلامية للناخبين وحزام سياسي و وسيط للمُنْتخَبِينَ¹.

وضمن هذا السياق وعلى سبيل التذليل احتلت بعض الإسهامات التعريفية صدارة ربط العمل الحزبي بالتمثيلية وهو ما ذهب إليه كاي لا وسون (Kay lawson)، بأنّ الحزب السياسي تنظيم من الأفراد يتطلع للحصول على تفويض انتخابي من الشعب لممثّلين محددين من طرف ذلك التنظيم لممارسة القوة السياسية، مع معرفة مُسبقة من الناخبين أنّ تلك القوة سوف تمارس بالإنابة عنهم²، وقريبا من ذلك يذهب شلينسجر (Sehlesinger) ضمن ما يُعرّف في أدبيات الظاهرة الحزبية بتعريف الحد الأدنى، إلى أنّ الحزب السياسي تنظيم يسعى لتقلّد أعضائه المناصب العامة بواسطة تنافس انتخابي مع أحزاب أخرى³، حيث من خلال إشارته للتنافسية فهو يقتصرها على الحزب السياسي الذي ينشط في السياق التمثيلي، في حين أنّ الأحزاب في أنظمة الحزب الواحد تؤدي نفس الوظيفة أي تقلّد المناصب لكن دون منافسة، حتى وإن جرت العملية الانتخابية فهي ذات طابع صوري وشكلي.

من خلال استعراض الاتجاهات المرحلية التي عرفت الإحاطة الاصطلاحية بمفهوم الحزب السياسي، فإنّه وإن اختلفت البنية الأساسية التي تبرر تشكّل الظاهرة الحزبية من أيديولوجيا أو تنظّم فإنّ العنصر المشترك بينهما هو أنّ الحزب السياسي لا يوجد له معنى دون سياق تمثيلي بما يشكّله من تحديد لهدف وجود هذه التشكيلات المجتمعية وهو تمثيلية المواطنين في مؤسسات الحكم وإدخالهم في دائرة الرهانات السلطوية.

¹ - ibid.

² - Lawson kay, the comparative study of political parties, new York, (USA), st martin press, 1976, p20.

³ - A. Sehlesinger Joseph, Party Units, in ; International Encyclopedia of Social Sciences, Ney York, Macrnilan 1968, p428.

المطلب الثاني: العمل الحزبي صُلْبَ منظومة التمثيل السياسي.

من منطق أنَّ الأحزاب السياسية تُشكِّلُ عنصراً أساسياً في نمط الحكم التمثيلي، فإنَّه لا يمكن تصوُّر هذا النمط القائم على التنافس الانتخابي و التداول على المؤسسات التمثيلية دون وجود مؤسسة حزبية، فهي الركن الأساسي للديمقراطية التمثيلية والتي تضطلع بدور لا تؤديه مؤسسة أخرى بديلة عنها، وأنها القناة الرئيسية بين طرفي معادلة العمليات السياسية التمثيلية أي الناخبين والمنتخبين، أو كما يقول آخرون بين الدولة ومواطنيها¹، فتؤدي الأحزاب في المُجمل دور الناقل والمعبر عن آراء ناخبيه متحملاً مسؤولية ذلك بواسطة أداء ممثليه في المؤسسات المنتخبة، فبالتالي يكون هو الآلية الرئيسية المنظَّمة للوصول إلى الحكم والتمثيل، وهي ضمانة حق الناخب في تقديم المساءلة لمنتخبه سواء المباشرة لهم كأفراد أو مساءلة الأحزاب كهيئة ينضوي تحتها أولئك الممثلون، فإذا لم تتجح الأحزاب في القيام بهذه الأدوار فإنَّ ذلك يُشكِّلُ أحد منافذ الأزمة التي تدقُّ في إسفين التمثيل السياسي، وذلك يتمظهر في فشل الأحزاب السياسية في الرفع من صفتها التمثيلية لدى جمهور الناخبين²، لذا تُلخَّصُ الأدبيات ذات الصلة دور الأحزاب السياسية ووظائفها في ظل التمثيل الديمقراطي إلى اتجاهين أساسيين يعطيان ما يسمى المفهوم التمثيلي للحزب السياسي³، وهما وظائف تصنَّف أنها تنسيق أفقي، والتي تشير إلى تسهيل التنسيق بين السياسيين الطموحين لخوض المنافسة الانتخابية، وتنسيق أعمالهم خلال ممارسة العهدة التمثيلية، ووظائف أخرى تسمى التنسيق الرأسي والذي يشير إلى تجميع المصالح والمطالب الجماعية وتوجيهها بين الدورات الانتخابية⁴.

• - وظائف الأحزاب السياسية العابرة للأنساق :

تُقسَّمُ الأدبيات التي تُعنى بالظاهرة الحزبية الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية صلب منظومة التمثيل السياسي إلى مجموعتين من الوظائف، وتُقسَّمُ زمنياً بالنظر إلى اللحظة الانتخابية، أي ما قبل الانتخابات وما بعدها، فقبل الانتخابات وقبل ولوج المؤسسة التمثيلية تكون الأحزاب

¹ - يُنظر: المعهد الديمقراطي الوطني، المعايير الدنيا لعمل الأحزاب السياسية، ترجمة ناتالي سليمان، واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية)، المعهد الديمقراطي الوطني، 2008، ص 12.

- José Filipe Pinto, « The Role of the Non-Partisan Movements in Democracy: The Portuguese Case » *Global Journal of HUMAN-SOCIAL SCIENCE: F Political Science*: Volume 20 Issue 2 Version 1.0 Year 2020 , p 12 .

² - فليب برو ، مرجع سابق، ص 359.

³ - Juan Pablo Luna ,Rafael Piñeiro Rodríguez ,Fernando Rosenblatt , « Political Parties, Decreasing Subtypes, and Democracy », *Party politics*: vol. 27, 2, May 12, 2020, pp 296-297.

⁴ - *ibid*.

السياسية عبارة عن أجهزة وآلات انتخابية، أو خلال عمل المؤسسات التمثيلية فهناك وظائف أخرى للحفاظ على سيرورة المنظومة التمثيلية والصلة بين الممثلين والممثلين.

إنَّ الأحزاب السياسية ومهما كانت طبيعة المنتظم السياسي، تمثيلية وتعدُّياً كان أو أحادياً أو شمولياً لا يَعْتَرِفُ بالتمثيل، فإنَّ الأحزاب السياسي تقوم بأدوار مشتركة ذات آثار متعددة لجزئية التمثيل السياسي، فهي كتطبيقات اجتماعية بطبيعة سياسية تؤدي دور الوسيط بين البيئة المجتمعية و الدولة، وهي في ذلك منوط بها القيام بعمليات التأهيل والتثقيف السياسيين، وذلك بنقل التصورات والمعتقدات السياسية التي يُدين بها الحزب إلى مناضليه و مؤيديه وللرأي العام، لتتحول تلك التصورات إلى التزامات من الحزب تجاه جمهوره، و من المنتخبين تجاه الناخبين، وبواسطة هذه العمليات تُحاول الأحزاب السياسية أن تصيغ رؤيتها حول القضايا المختلفة، وأن تثير اهتمام المواطنين أثناء حشدتها الدعم للمرشحين¹، ويكون المشمولين بهذا التأهيل مجموعات من المواطنين ليشكلوا طبقات قيادية في الحزب تستوعب رؤية الحزب وبرنامجه، ومن ثمَّ إمكانية توظيفها وتقليدها المناصب السياسية والتمثيلية حين وصول الفرصة المناسبة وبالتالي تكون رموزاً للحزب في مؤسسات الحكم².

أمَّا الوظيفة المركزية للحزب السياسي والتي تعكس علاقته الترابطية بمجتمعه، فهي تجميع مطالب المجتمع ومصالحه وتفضيلاته، وتقديمها كاقتراحات ذات مغزى سياسي وبدائل للسياسة العامة، وهي الوظيفة التي تحمل صورتين أساسيتين، وهما كسب الناخبين بالدفاع عن مطالبه ومصالحه، وما يتطلبه حمل تلك المطالب والمصالح للنظام السياسي و مؤسساته من ممارسة التأثير عليه ودفعه إلى الاستجابة على نحو ما لتلك المطالب المنسقة حزبياً، وإنَّ الوظائف المذكورة أوَّلُه وإن كانت تُعنى بها الأحزاب السياسية في أي منتظم سياسي أكان شمولياً أو تمثيلية، لكنَّها في السياق التمثيلي أكثر وضوحاً واتساقاً مع فكرة التمثيل السياسي وهي نقل آراء و تفضيلات الناخبين إلى صلب المؤسسات التمثيلية.

• - وظائف ما قبل عملية الاقتراع :

المرحلة الزمنية التي تسبق الانتخابات الدورية تتسارع فيها وتيرة العمل الحزبي لإنجاز جملة المهمات التي تتطلبها المرحلة، من اختيار المترشحين إلى مرافقتهم في الحملة الانتخابية وتأطير

¹ - جابريل ايه الموند، جي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص 67.

² - يُنظر: السيد عليوة، منى محمود، المشاركة السياسية، القاهرة (مصر)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2000، ص 66.

الدعاية لهم، وأهمية اختيار المترشحين من طرف الأحزاب السياسية في السياق التمثيلي تكمن في أنَّ الحزب يُحمِّل علامته السياسية لأشخاص من اختياره ويقدمهم للناخبين، وفي ذلك ضمانه في أنَّه يتحمل مسؤولية أدائهم التمثيلي وتنفيذ البرامج المُتعهَّد بها¹، وفي المقابل فإنَّ المرشَّحون يستفيدون من دعم الحزب السياسي في الوصول إلى الناخبين ولو لم يكن لهم صلات اجتماعية أو مهنية بهم، فإمكانات الحزب وأجهزته التواصلية و السند المادي والمعنوي تحت تصرُّف المرشَّحين للتمكُّن من الفوز بثقة الناخبين، ويستفيد المرشَّحون من الثقل التاريخي الرمزي للحزب، وسجل الحزب السياسي في الأداء التمثيلي، وحتى أيديولوجية الحزب ومواقفه المتراكمة، فكل ذلك يتحول في لحظة واحدة إلى رصيد المرشحين².

إنَّ الدور المركزي للأحزاب في إقامة النظام التمثيلي يأتي من زاوية تشكيلها حلقة وصل بين المرشحين والناخبين، وهذا لا ينفي تحقق صعود ممثلين مستقلين دون الاستعانة بتأييد حزبي حتى في النظام التمثيلي، ويتوقف ذلك على طبيعة النظام الانتخابي المحدد للمنافسة، وما يحدِّده من شروط للترشُّح، كأن يفرض النظام الانتخابي الترشُّح عبر أحزاب سياسية، وبقوائم مغلقة ومحددة حزبية، أو تشجيع طلبات الترشُّح بتركيبات من ناخبين فهذا يُستصعبُ على غير الأجهزة الحزبية.

ولأهمية هذه المرحلة وحتى تتماها مع فكرة التمثيل السياسي تفرض على الأحزاب السياسية ديمقراطية وشفافية وإشراك الناخبين في عملية الاختيار هذه، بدل صناعة قوائم الترشيحات في المكاتب الحزبية المغلقة³، فكلما إتجهت العملية نحو الديمقراطية والشفافية، كانت أكثر تماها مع فكرة التمثيل السياسي، وذلك من حيث المقبولية النسبية للمرشَّحين بين الناخبين، وفي هذا الصدد تنتهج الأحزاب السياسية طريقتين لاختيار المترشحين عبر إشراك القاعدة الحزبية وجزء من الناخبين، أو عبر لجنة حزبية بيروقراطية تتبثَّق عنها قوائم المرشَّحين دون تفاعلية مع الناخبين⁴، وتبدو أنَّ الطريقة الأولى أكثر تماها مع التمثيلية وتعزيزها.

تتحرك الأحزاب السياسية بعد إقرار مرشَّحيها نحو مرحلة الدعاية الانتخابية للتعريف بهم عبر مناشط مُختلفة ووسائل اتصالية متنوعة، للظفر بتأييد الناخبين لمرشحي الحزب وتقديم

¹ - marcel prélot , institutions politiques et droit constitutionnel, Paris (France), editions daloz,1980, p432.

² -Richard S. Katz , « The Problem of Candidate Selection and Models of Party Democracy » ,SAGE Publications,, VOL 7 . No .

3,01/05/2001, p278 .

³ - ibid.

⁴ - يُنظر للتفصيل حول انتقاء المرشحين : صباح مصطفى المصري، مرجع سابق، ص 241 ،وما بعدها.

الوَعْدُ الانتخابيَّةُ لاسْتِمَالَتِهِمُ وَالْإِنْصَاتُ لِمَطَالِبِهِمُ، وَمِنْ مَنظُورِ التَّمثِيلِ السِّيَاسِيِّ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَرْحَلَةَ تَأْخُذُ بَعْدَيْنِ هُمَا، الْإِعْلَانُ عَنْ مَشْرُوعِ التَّعَاقُدِ بَيْنِ النَّاخِبِ وَمَنْ سَيُمَثِّلُهُ بِتَقْدِيمِ الطَّلِبَاتِ مِنَ الْأَوَّلِ وَالتَّعْهِدَاتِ مِنَ الثَّانِي، وَالْبَعْدُ الثَّانِي هُوَ تَحْقِيقُ التَّمثِيلِيَّةِ الْمَقْبُولَةِ لِلْمُؤَسَّسَاتِ الْمُنْتَخَبَةِ بِحُشْدِ النَّاخِبِينَ وَحُثِّهِمْ عَلَى الْمَشَارَكَةِ فِي الْاِقْتِرَاعِ، لِأَنَّ ضَعْفَ الْمَشَارَكَةِ الْإِنْخَابِيَّةِ وَاتِّسَاعَ دَائِرَةِ الْاِمْتِنَاعِ عَنِ التَّصْوِيتِ يَهْدِدُ مَشْرُوعِيَّةَ الْمَجَالِسِ التَّمثِيلِيَّةِ، وَتَصَدُّعُ الثِّقَةِ فِي الْمَنظُومَةِ الْمُفْضِيَّةِ لِذَلِكَ¹.

● - فِي طُورِ مِمَارَسَةِ الْوُظُفَةِ التَّمثِيلِيَّةِ:

عَقِبَ وَلُوجُ الْمُمَثِّلِينَ الْمُنْتَخَبِينَ إِلَى الْمُؤَسَّسَاتِ التَّمثِيلِيَّةِ يَنْتَقِلُ الْعَمَلُ الْحِزْبِي إِلَى طُورٍ جَدِيدٍ يَتِمَثَّلُ فِي تَأْطِيرِ مَنْ تَرَشَّحُوا تَحْتَ لُؤَاءِ الْحِزْبِ، مِنْ مَنطِقِ أَنَّهُمْ يَعْبُرُونَ عَنْهُ وَوَفَائِهِمْ لِلتَّزَامَاتِهِمْ تَجَاهَ النَّاخِبِينَ يُعْتَبَرُ إِضَافَةً فِي الرِّصِيدِ السِّيَاسِيِّ لِلْحِزْبِ، وَإِخْفَاقِهِمْ إِضْرَارَ بَصُورَتِهِ أَمَامَ النَّاخِبِينَ، وَمِنْ جَانِبٍ آخَرَ تَسَاعِدُ عَمَلِيَّةُ تَأْطِيرِ الْمُمَثِّلِينَ عَلَى أَدَاءِ أَفْضَلِ لُؤُوفِهِمْ وَتَحْقِيقِ التَّنْسِيقِ مَعَ زَمَلَائِهِمْ فِي الْحِزْبِ، وَمَعَ الْكُتْلِ الْحِزْبِيَّةِ الْآخَرَى فِي حَالَةِ الْحَاجَةِ لِلتَّحَالُفَاتِ الْهَيْكَلِيَّةِ لِلْمُؤَسَّسَةِ التَّمثِيلِيَّةِ أَوْ الْوَقْتِيَّةِ بِمُنَاسَبَةِ تَمْرِيرِ تَشْرِيعٍ مَا، كَمَا يَسَاعِدُ هَذَا التَّأْطِيرَ عَلَى تَنْسِيقِ وَدِيمُومَةِ اتِّصَالِ النَّائِبِ بِنَاخِبِيهِ وَتَوْفِيرِ عِلَاقَةٍ دَائِمَةٍ بِهِمْ²، وَهُوَ جَوْهَرُ فِكْرَةِ التَّمثِيلِ السِّيَاسِيِّ وَالَّذِي كَثِيرًا مَا تَلَاحَقَهُ تَشَوُّهَاتٌ تُشَكِّلُ جُزْءًا مِنْ أَرْمَاتِ التَّمثِيلِ السِّيَاسِيِّ، وَالْمُتَمَثِّلَةِ فِي انْقِطَاعِ الْعِلَاقَةِ التَّمثِيلِيَّةِ.

كَمَا يُؤَدِّي الْحِزْبُ السِّيَاسِيُّ فِي مَنظُومَةِ التَّمثِيلِ دَوْرَ الْمُحَكِّمِ فِي الْخِلَافَاتِ وَالنِّزَاعَاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْقَانُونِيَّةِ وَحَتَّى الشَّخْصِيَّةِ، الَّتِي تَحْدُثُ بَيْنَ نَوَابِ الْكُتْلَةِ الْحِزْبِيَّةِ الْوَاحِدَةِ أَوْ بَيْنَ نَوَابِ كُتْلٍ مُخْتَلِفَةٍ، أَوْ النِّزَاعَاتِ الَّتِي تَنْشَأُ بَيْنَ النَوَابِ وَقِيَادَتِهِمُ الْحِزْبِيَّةِ حَوْلَ تَمْرِيرِ التَّشْرِيعَاتِ مِنْ عَدَمِهَا، فَأَيُّ إِخْلَالٍ مِنَ النَوَابِ بِقَرَارَاتِ الْحِزْبِ وَمَوَاقِفِهِ تَجَاهَ السِّيَاسَةِ الْعَامَّةِ يَشَكِّلُ حَالَةَ عَدَمِ انضِبَاطٍ حِزْبِيٍّ، فَتَتَدَخَّلُ الْأَحْزَابُ بِأَلْيَاتِهَا الْإِنْضِبَاطِيَّةِ لِإِرْجَاعِ الْأُمُورِ إِلَى نَصَابِهَا الْحِزْبِيِّ، وَلِلْأَحْزَابِ السِّيَاسِيَّةِ الْحَدِيثَةِ مَقَارِبَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي ضَبْطِ صِلَتِهَا بِمُمَثِّلِيهَا، وَالَّتِي تَدُورُ حَوْلَ تَبْيَانِ خُطُوطِ التَّوَاصُلِ بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ، وَضُرُورَةِ وَضُوحِ الْقَوَاعِدِ الْمُنظَّمَةِ لِحُدُودِ سُلْطَةِ الْحِزْبِ عَلَى النَوَابِ، وَدَرَجَةِ حُرِيَّةِ النَوَابِ فِي التَّصْوِيتِ، وَالتَّوْفِيقِ بَيْنَ الْإِتِّزَامِ الْحِزْبِيِّ وَضَمِيرِ النَّائِبِ، وَأَلْيَاتِ

¹ - يُنْظَرُ: خَلِيلُ حَمِيدِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، "ظَاهِرَةُ الْاِمْتِنَاعِ عَنِ التَّصْوِيتِ وَانْعِكَاسُهَا عَلَى شَرْعِيَّةِ السُّلْطَةِ السِّيَاسِيَّةِ"، مَجَلَّةُ الْعُلُومِ الْقَانُونِيَّةِ لِجَامِعَةِ بَغْدَاد، مَجْلَدُ 23، عَدَدُ 01، 2008، ص 130.

² - سَعَادُ الشَّرْقَاوِي، النِّظْمُ السِّيَاسِيُّ فِي الْعَالَمِ الْمَعَاوِرِ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ، ص 210.

اتخاذ القرار والمساءلة والتعيين أو الانتخاب في داخل الهياكل التمثيلية وأن تكون ذات القواعد تطرح حلولاً ديمقراطية للنزاعات الحزبية والنيابية¹.

تُسمّ العلاقة بين الأحزاب السياسية والمنتخبين بالتبادلية و التراوحية بين سيطرة طرف على الآخر، أو قد تأخذ صورة متوازنة و وُضوح في خطوط العلاقة بين طرفي العلاقة التمثيلية، ففي التَّمْظَهْر الأول للعلاقة والتي تبدو منطقية وموضوعية لأنها تتمشى ومنشأ فكرة التمثيل السياسي، وبوصف الحزب السياسي مؤسسة لتنشئة الممثلين وتقديمهم أمام الناخبين في غالب الأحوال، فإنَّ المنتخبين يقعون تحت طائل الإخضاع للمؤسسة الحزبية، لذلك تعمل الأحزاب السياسية وبواسطة الأدوات القانونية المنظمة للعمل السياسي العام، ولوائحها التنظيمية الداخلية على تأطير المنتخبين ووضعهم في إطار تصوّر الحزب ومواقفه وسياساته، وأي مخالفة لذلك تُعرّضهم للمساءلة الحزبية.

تنطلق موضوعية ومنطقية التوجه الإخضاعي للأحزاب السياسية تجاه منتخبها من جملة من المبررات، فالحزب السياسي قدّم ماكينته الانتخابية وإمكاناته المادية وقيمه الرمزية والنضالية المتراكمة للمرشّحين، حتى يتصدروا النتائج الانتخابية والصعود التمثيلي، كما أنّ المنتخبين يقبلون في العادة بمنطق الخضوع للحزب ومواقفه وقراراته، لأنّ الحزب هو مسلك الصعود السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي سواء للمستويات التمثيلية الأعلى أو التعيينات في الوظائف المهمة حال وصول الحزب للحكم، كما أنّه في أقل الأحوال، الرغبة في تجديد ترشيحيه في الدورة الانتخابية الموالية، إذا كانت طبيعة النظام الانتخابي تفرض ذلك، سواء نصّت الشروط القانونية على عدم قبول الترشح خارج القوائم الحزبية، أو الافتقاد للإمكانات الذاتية للترشح وتعزيز فرص الفوز، أو اختيارات النظام الانتخابي في حد ذاته، إذا جعل نظام الأغلبية مكانة أقل للأحزاب السياسية في سطوتها على المرشّحين، لأنهم هم الذين يعزّزون فوزهم وبواسطة القدرات الذاتية، أما النظام النسبي وبالقائمة المغلقة تحديداً، تتعالى سطوة القادة الحزبيين لأنهم هم من يتحكمون في وضع قوائم المرشّحين وترتيبهم²، كما أنّ القادة الحزبيين المهيمنين على الجهاز الحزبي لا يتوانون في التقليل من تنامي قوة المنتخبين، والخوف من انقلاب السطوة لصالحهم حين يتمتعون بالسلطة العامة وفي أيديهم مفاتيح السياسة العامة وتوزيع الموارد.

¹ - Norm Kelly, Sefakor Ashiagbor, **Political Parties and Democracy in Theoretical and Practical Perspectives**,

Washington(USA), National Democratic Institute,2011, p 34.

² - يُنظَر للتفصيل : مورييس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص 204 وما بعدها.

إنَّ السياق الإخضاعى ووسطوة الجهاز الحزبي على الممثلين، ومِمَّا لا شك فهو يحافظ على قوة البنية الحزبية، لكن آثارها السلبية تكون على المنتخبين وفكرة التمثيل المبنية على صلة الممثل بناخبيه أولاً، وبالتالي سيكون الإخضاع مؤثراً على حرية الممثل في التعبير عن مصالح مواطنيه وتفضيلاتهم، وتعطيل روح المبادرة لديه، كما أنَّ منظومة التمثيل وفكرة التمثيل تتطلب قدرًا من المرونة، والأهم هو مدى التمثيل الحقيقي للناخبين وليس الحزب السياسي، لذلك تذهب الأحزاب الديمقراطية ومنظومة العمل الحزبي الديمقراطي، إلى ضبط آليات لمحاسبة المنتخبين وتقنين مجالات التحرك الحر، وكذا ربط الإخضاع بمدى الالتزام بمضمون الوظيفة التمثيلية وعدم الانحراف بها.

أمَّا الاتجاه الثاني لهذه العلاقة وهو وجود الأحزاب السياسية تحت سطوة وإخضاع المنتخبين، حيث يكون المنتخبون ماسكون بسلطة القرار في الهياكل الحزبية، ويصل العمل الحزبي لهذا الوضع بقدرة المنتخبين سواء في المستوى المحلي أو المركزي على تطويع الأدوات السلطوية التي يملكونها، لصالح هذه السطوة، وكذا تحكمهم في مفاتيح العلاقات المجتمعية والسلطوية ومسالك النفوذ، كما قد يُسهِم في ذلك مرونة شروط الترشيح، بعدم الإجماع على المرور عبر اللوائح الحزبية، أو طبيعة النظام الانتخابي الذي يفسح المجال في فرص المرور للمنظومة التمثيلية، بتسخير القدرات الذاتية للمرشحين وليس عبر اللوائح والماكينة الحزبية¹.

يجابه المنتخبون في هذا السياق أحزابهم بأنَّ لهم أفضال سياسية ومالية على الحزب السياسي وليس العكس، وأنَّ شخصياتهم وراء المكانة التي يحوزها، كما قد يكون الحزب السياسي وأعضائه في حاجة للسلطة التي يمارسها المنتخبون والنفوذ الذي يبسطونه على مقدرات السياسة العامة والقطاع الخاص ومواجهتهم بشرعية الإنجاز^{*}، والتي يحققونها للمجتمع والدائرة الانتخابية، خاصة للذين في موقع الهيئات التمثيلية المحلية، كما قد يتحقق هذا الوضع نظير ضعف البنية التنظيمية للحزب إما الظرفية أو الدائمة ومن ذلك مخرجات أحزاب الأطر والكوادر

¹ - مورييس دوفرجه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص 191.

^{*} - تقوم شرعية الانجاز بوجه عام على التقليل من أهمية شرعية الأصول، فالحاكم هنا لا ينظر إليه من زاوية وصوله إلى السلطة بقدر ما يعتمد في شرعيته على الإنجازات التي حققها وهو يمارس السلطة، في حين أنَّ اهمال شرعية الأصول والتمثيل فيكون سند النخبة الحاكمة ما راكموه من انجازات.

- يُنظر: امحمد مالكي، "الإندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب العربي"، في: أحمد بعلبكي (وآخرون)، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطني العربي، بيروت (لبنان)، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2014، ص 685.

التي أشار إليها موريس دوفرجه، حيث أنَّ الحزب السياسي هو جهاز انتخابي وموسمي الحضور والتنظيم¹.

تكون لهذه السطوة جوانب ايجابية في حالة استخدامها للحفاظ على استقلالية المجالس المنتخبة والممثلين عن الأجهزة الحزبية، والنأي بهم عن ضغوطها، أما عند العكس واستغلال الوظيفة التمثيلية والانحراف بها نحو المصالح الذاتية وخدمة الشبكات الزبائنية، فإنَّ لذلك تأثير سلبي على التمثيل وجوهره، كما أنَّ إخضاع الأحزاب للأشخاص ومهما كانت السلطة التي يحوزونها أو المبرر الذي يستندون إليه، وعدم استناد هذا التَّمْظَهْرُ إلى المبدأ الديمقراطي وشفافية الممارسة السياسية والسلطوية، يجعل النظام التمثيلي في خطر، لأنَّ متطلبات جودة التمثيل تتطلب بالأساس مراعاة تلك المتطلبات داخل الحزب السياسي والذي هو أداة التمثيلية الأولى، ومن جانب آخر فإنَّ توزُّع الممثلين بين ممارسة الوظيفة التمثيلية والقيادة الحزبية والانخراط في صعوبات العمل الحزبي ومتابعة رهاناته وحتى الانخراط في النزاعات الداخلية، يُشكِّلُ مَشْغَلَةً عن أداء تمثيلي ذا جودة، وكل نزاع حزبي يكون النواب طرفاً فيه، فستكون له ارتدادات وخيمة على الهيئات التمثيلية و أدائها.

يكون التَّمْظَهْرُ الثالث للعلاقات بين المنتخبين والجهاز الحزبي في شكل اتجاه مُتوازن، وهي علاقة قائمة على وضوح العلاقة بين طرفيها، تصفها الأدبيات ذات الصلة بالظاهرة الحزبية والتمثيلية بحالة ديمقراطية العلاقة بين الطرفين أو ما أسماه موريس دوفرجه بالتوازن بين القادة الحزبيين والمنتخبين²، وهي مؤشر مهم للتعرف على طبيعة الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، لأنَّ الممارسة العملية لقواعد العمل الديمقراطي في مؤسسات الفعل الديمقراطي، يجعلها تتعدى كونها علاقة بين حاكم ومحكوم، ومجرد فعل انتخابي محدود الزمان والمكان، إلى سلوك يمارسه المتحاربون والمنتخبون والقادة السياسيون في التنظيم السياسي الذي يسلكون بواسطته مَفَاوِز واستحقاقات التمثيلية السياسية³.

كما تُبنى التقاليد الديمقراطية بين الحزب ومنتخبه بواسطة تقنين الالتزام باللوائح الحزبية التي تحدِّد إطار العلاقات وأجهزة الطعن وحل النزاعات، التي يجب أن تقوم على أساس

¹ - يُنظر: موريس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، ط2، بيروت (لبنان)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014، مرجع سابق، ص 71.

² - موريس دوفرجه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص 191.

³ - يُنظر: إسماعيل صبري عبد الله، " الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها " في، سعد الدين إبراهيم (وآخرون)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، بيروت (لبنان)، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 468.

محاييد بينهما وخضوع القرارات الحزبية تجاه المؤسسات التمثيلية وأعضائها للتوافق والحوار واتسامها بالرَّشادة والعقلانية، والانتباه إلى أنَّ النزاعات تنشأ عند التولية في المناصب التي تكون من صميم اختصاص الممثلين ومن بينهم، فقد تتحرَّك الآلة الحزبية بالاختيار منهم على أساس الولاء للقيادة الحزبية، بل إنَّ الأصل في عملية إسناد الأدوار السياسية والتنظيمية والتولية في المناصب لأعضاء الحزب وخاصة المنتخبين، يكون بالإعتماد على الانتخابات الداخلية وبإجراءات شفافة ونزيهة¹.

يؤدي التوازن في العلاقة بين القادة الحزبيين والمنتخبين إلى النَّأي بالمجالس التمثيلية عن الصراعات الحزبية، والنَّأي النسبي بالأحزاب عن الأزمات الداخلية التي تنتهي بالتصدعات والانقسامات الحزبية، والتي تنعكس ربما على السياسات العمومية و تعريضها للاختلالات من حيث آجال تنفيذ تلك السياسات ومضمونها، في حين أنَّ خطورة الاختلال في العلاقة تكمن في استخدام شرعيتين في تطويع القرار السياسي للحزب، فبين شرعية القيادة الحزبية المباشرة لمهام تنظيمية والمستمدة بواسطة الاستحقاق الحزبي الداخلي، وبين شرعية المنتخبين المستمدة من استحقاق انتخابي عام يتم تجييرها لما وراء ممارسة الوظيفة التمثيلية الصَّرفة، ويحدث الصراع والأزمات الحزبية عند تقابل الشرعيتين وتناقضهما، فعوضاً أن تؤدي المؤسسة الحزبية دورها في تأطير متعدد الأوجه لمنتخبها والحفاظ على علاقة مفيدة لفكرة التمثيل مع ناخبهم بالأساس، ينخرط القادة الحزبيون في زعزعة الممثلين عن أداء وظيفتهم الأصلية.

إنَّ ثبات أصل العلاقة التمثيلية أي بين الناخب وممثليه واستمرارها لا تكون إلاً بدور محوري للحزب السياسي، لكن هذا الدور يُنظر إليه بعين الريبة ولا يخلو من انحراف، حينما تتحول مرافقة الأحزاب للمنتخبين إلى نوع من السيطرة والاستبداد الحزبي وعليهم بتنفيذ الأوامر دون تمكينهم من المبادرة الحرة في القيام بالوظيفة التمثيلية، وهو ما يجعل فكرة التمثيل مجردة من مضمونها لأنها تُحيل النائب من ممثل لمواطنين إلى ممثل لحزب، لكن لا يلغي أهمية قيام الحزب كمؤسسة لتنشئة الممثلين و تأطيرهم في الحفاظ على مضمونية فكرة التمثيلية.

لطالما عبرت الظاهرة الحزبية ومركزية دورها في المشهد السياسي عن حداثة المجتمعات وتطورها، وهو الدور العمدة الذي تؤديه في منظومة التمثيل السياسي، فتوصل البحث إلى أنَّ صلة الظاهرتين الحزبية والتمثيلية مثبتة من خلال الفحص التاريخي لعلاقتهما، فكان انبعاث الظاهرة

¹ - يُنظر: عمرو هاشم ربيع، وآخرون، الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر، القاهرة (مصر)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في مصر، 2003، ص 15.

الحزبية بالشكل الحديث متزامنا ومتراكما مع انبعاث النمط التمثيلي، لا سيما المرحلة التي شكّلت فيه البرلمانات التمثيلية حجر الزاوية في التعبير عن ميلاد نمط الحكم هذا، فكانت الأحزاب أداة المجتمعات لتفعيل التمثيلية أو المطالبة بإقرارها، ليكون بذلك التمثيل السياسي بدون معنى لولا وجود العمل الحزبي، وفي المقابل لا يكون للأحزاب السياسية أي معنى دون وجودها في سياق تمثيلي.

المطلب الثالث : علاقة المُمثّلين بالأحزاب السياسية ... بين الجودة والأزمة.

تشيع في مسلمات السياسة أنّ الحزب السياسي هو حبل الوصل بين المواطنين فرادى كانوا أو مجموعات وبين العملية السياسية وممارستها، للدرجة التي يكون فيها وجود الحزب السياسي بالنسبة للديمقراطية التمثيلية هو وجود الضرورة، لذلك يعبر علماء السياسة ومفكروها عن هذا الوجود الضروري بمقولة تحولت إلى قانون في العلوم السياسية، أنّه " لا ديمقراطية دون أحزاب سياسية "، ولذا فلا عجب أنّ أنظمة الحكم ناهيك عن الديمقراطية، وحتى التسلطية منها تحاول أن تعطي انطبعا أنّ بها عملا حزبيا ولو كان أحاديا أو تعدّديا شكليا¹.

تؤدي الأحزاب السياسية دورا مركزيا في منظومة وفكرة التمثيل السياسي، فهي أكثر من مؤسسة تنشئة للممثلين بل هي أداة لتنظيم الحكم، وهي القناة الضامنة لتحقيق مساءلة الممثلين وتقييمهم وبالتالي ديمومة التمثيلية². كما تأتي مركزية هذا الدور لما بيّنه التحليل أنّ التطورات التي عرفتتها التمثيلية كانت تبعا لدرجة تطور وجودة العمل الحزبي، وأن الحزب السياسي هو الفاعل الرئيسي الذي يدفع الحكومة لتحقيق تفضيلات المواطنين والإنصات إلى خياراتهم، وهي كما يقال أنّ الأحزاب وُجدت لتبقى، سواء قامت بدور حيوي وفعال في المنظومة الديمقراطية و التمثيلية، أو كانت بمثابة أعشاب ضارة حولها³، لذا تُجمع الأدبيات أنّ جودة التمثيل أو تأزمه مرهون بهذا المحدد وتفاعلاته.

إنّ فكرة التمثيل السياسي تقوم على علاقة ثنائية بين طرفي التمثيل، وهما الناخب والمنتخب أو المؤسسة التمثيلية، وما دام الحزب هو الجسر الموصل للمؤسسة التمثيلية، فإنّه يتم

¹ - يُنظر: مازن عبد الرحمان حسن، "الاتجاهات الحديثة في دراسة الأحزاب السياسية"، مجلة النهضة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (مصر)، مجلد 15، يناير 2004، ص 02.

² - Wilhelm Hofmeister , Karsten Grabow , **Political Parties; Functions and Organisation in Democratic Societies**, Singapore ,Konrad Adenauer Stiftung,2011, p11.

³ - S. C. Stokes , « POLITICAL PARTIES AND DEMOCRACY » **Annual Review of Political Science**: Vol 2, June 1999 , p 262.

اختزال هذا الطرف الثاني لتكون العلاقة التمثيلية في بعدها الثاني هي بين الناخب والحزب السياسي، لذا فإنَّ التَّبَوُّءَ بالمكانة وجودة التمثيل أو تأزُّمه يمر عبر فحص منشأ هذه العلاقة وتأسيسها، أي دافعية المواطن أو الناخب تجاه الأحزاب السياسية وكيف تؤدي إلى الحكم على التمثيل، ومن جهة أخرى ما قيمة الناخب أو المواطن لدى الأحزاب السياسية، وسيمَكَّنُ فحص العلاقة في اتجاهها العكسي من خلال تتبع تطور النماذج الحزبية منذ انبعاث الظاهرة الحزبية، من معرفة هذه القيمة والمكانة، فالعمل الحزبي وما لا تخطئه عين باحث أنَّ هذا الإطار المؤسسي وعلى استمرارية وجوده، إلاَّ أنَّه منذ العقدَيْن أو الثلاثة الماضية شهد تغيرات عميقة في أدائه لوظائفه وتنظيمه وعلاقاته بالناخبين، للدرجة التي تدفع الكثيرين إلى القول بأنَّ أحزاب اليوم صنف آخر مختلفة عن صورة العمل الحزبي في بدايات نشأة الظاهرة الحزبية¹، وهو ما يعني أنَّ المحددات الجزئية للظاهرة في بعدها المتعلق بدافعية طرفي العلاقة التمثيلية تجاه بعضهما تحيل إلى التنبؤ بمستوى الأداء التمثيلي، والمظهر الأزموي الأشد بروزا في عالم التمثيل والسياسة المعاصرة هو تراجع الدافعية من المواطنين والناخبين نحو الأحزاب السياسية أو ما يعرف بتراجع الانتظام والانخراط الحزبي.

● - في دافعية الناخبين تجاه الأحزاب السياسية:

سيعطي فحص هذا المحدد الصورة التي يحملها المواطنون والناخبون عن الأحزاب السياسية والفعالية التي يحدثونها فيها، وبالتالي في التمثيلية السياسية وبعكس هذا المنطق تكون الأزمة والتأزيم، ويغلبُ في الأدبيات المعنية بالظاهرة الحزبية واتجاهات علاقة الأحزاب السياسية بالحديث عن وظائف الأحزاب السياسية تجاه المواطنين، والتي تهدف في المجمل إلى إدماج المواطنين في مختلف العمليات السياسية ومنها ذات الصلة بالمنظومة التمثيلية، لكن المغيب في تلك الأدبيات الاهتمام بالعلاقات في الاتجاه العكسي من المواطنين تجاه الأحزاب السياسية، حيث أنَّ النظر للعلاقة في الاتجاهين سيُوقَفُ على استنتاج أنَّ التأثير المتبادل بين الفاعلين.

إنَّ أهمية الحديث عن المواطن في هذا السياق يأتي من كونه في المحصلة هو مُستهدف كل العمليات السياسية، وإنتاجها موجَّه لخدمته، كما أنَّ الحزب السياسي لا يمكن أن يتشكَّل إلاَّ بدافعية مُوَاطِنِيَّة مختلفة السمات، وهو الذي يعطي للعمل الحزبي مكانة وحيوية في ظل منظومة

¹ - Philippe C. Schmitter, « Parties Are No What They Once Were » in; Diamond Larry Jay, Gunther Richard (eds), **Political parties and democracy**, Maryland (USA), Johns Hopkins University Press, 2001, p 68.

التمثيل وبالتالي يكزن معنيا بشكل مباشر بجودتها، كما أنّ طرّف العمل الحزبي وهما المواطنون والتنظيم الحزبي في تحرك تدافعي مستمر نحو بعضيهما.

من المهم إبراز ما تغفل عنها الأدبيات التقليدية، وهي الدوافع التي ينطلق منها المواطنون أفراداً أو جماعات تجاه التنظيم الحزبي والانخراط فيه ناخبون أو مترشحون أو ممثلون أو مؤيدون، فالعمل الحزبي يتجه إليه المواطن بدوافع مختلفة يمكن أن تُجمل في ثلاثة دوافع أساسية، وهي دافع عاطفي بفعل جاذبية معيّنة يملكها الحزب السياسي تدفع المواطنين للانضمام إليه أو مناصرته، وقد تكون الخلفية الفكرية أو الطبقية أو الفئوية أو الدينية أو الإثنية التي يتبناها الحزب المعني، كما قد تؤدي التحولات الاجتماعي والسياسية والاقتصادية إلى زيادة أو انخفاض درجة التّظمّ المُواطني في الأحزاب السياسية وكذا وجهة الانتماء الحزبي¹.

من بين الدوافع أيضاً، الدافع المصلحي للأفراد والمجموعات في الانتماء للأحزاب السياسية، بالنظر إلى أنّ الحزب محطة للحصول على المكاسب والمنافع الشخصية كالمناصب والأموال والامتيازات و التسهيلات الخدمية، وعلى ذلك فإنّ دوافع ذات مردود اقتصادي ومالي و بحث عن الوجاهة يقع وراء حركة انتماء بعض المواطنين للأحزاب السياسية، ويُشكّل هذا النوع من الدوافع داخل الأحزاب السياسية إلى إحداث مستويات نضالية تتسم بممارسات توصف بأنّها زبائنية²، فالدوافع المصلحية تجعل المواطن يبحث عن روابط لا تستند إلى معايير عقلانية أو قانونية، بل هي روابط تُحقّق إنشاء روح تضامن جماعي يستند إلى أبعاد شخصية من مثل روابط المصاهرة، والإثنية والعشائرية والعائلية و ما يسمى بالعصبية التقليدية، أو العصبية الحديثة التي تنشأ بفعل روابط المال السياسي أو الروابط المهنية والنقابية³.

إنّ الدوافع المصلحية، في مقابل كونها تنشأ عن ثقافة سياسية لدى الناخبين والمواطنين وتُحشد لها التبريرات المختلفة، قد تكون السياسة الحزبية مهيأة لتلبية تلك الدوافع، فالأحزاب السياسية تعتمد إلى صناعة آليات زبائنية لجذب الناخبين لها وضمان ولائهم السياسي

¹ - يُنظر: احسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الرابعة، عمان (الأردن)، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 163.

² - يُنظر: أوليفيه روا، " الزبائنية والمجموعات المتضامنة: هل هم من بقايا الماضي أو يشهدون نشأة جديدة ؟"، في غسان سلامة (معد)،

ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الاسلامي، الطبعة الثانية، بيروت (لبنان)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 365 وما بعدها.

³ - فضيل دليو، " الزبونية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 02 (الجزائر)،

عدد 05، جانفي 2007، ص ص 47، 48.

والانتخابي، كتوزيع المكافآت المادية والإعانات الاجتماعية، أو ما تمارسه الأحزاب المهيمنة من أجل تعزيز سلطتها فتلجأ إلى استخدام إيرادات الدولة وتوزيعها بطريقة تحقق تعزيز سيطرتها وتوسيع كتلتها الانتخابية¹.

إنّ الدوافع الذاتية من عاطفية أو مصلحة قد تكون مُبرراً موضوعياً يفسر نشأة الأحزاب السياسية على أساسها وبالتالي التبرير الموضوعي للانتظام في هذا الحزب أو ذاك، فاختلاف الدوافع قد تكون نواة أساسية لتشكيل الأحزاب وتكوينها الأولي، وليس شرطاً أن تكون هناك دوافع ذات صفة عقلانية وراء حركة الأفراد تجاه الأحزاب السياسية واختيارها كوعاء للتمثيل السياسي²، كما أنّ الدافع العقلاني تقف وراءه اعتبارات فوق ذاتية ومصلحة وشخصية، بل يحصل نتيجة ترسُّخ قناعة ذاتية بصحة الأفكار والتوجُّهات والاختيارات التي يحملها الحزب السياسي، ومن وجهة نظر المواطن أو الناخب فإنّ ذلك جزء لا يتجزأ من تطلعاته إلى نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي يراه في التنظيم الحزبي الذي اختاره، وهذا ما نراه في الأحزاب ذات الطبيعة العقائدية³.

إنّ الدوافع التي تحرك حاجة المواطنين أو الناخبين للأحزاب السياسية والعمل الحزبي، له تأثير على نسق الانخراط في منظومة التمثيل السياسي، فضمور الدافعية ومهما كان سببها سينعكس على أحد مظاهر أزمة التمثيل السياسي وتعبيراتها، وهو العزوف عن المشاركة السياسية في وجهها المتعلق بالانخراط في الأحزاب السياسية، وتضائل حجم العضوية الحزبية والانتماء إليها، وتراجع قيمة الخيارات الحزبية التقليدية في التوجهات والسلوك التّصويّتيّ لدى الناخبين، في مقابل تضائل قدرة الأحزاب التقليدية على تعبئة المؤيدين والأنصار دون الاعتماد على أساليب غير تقليدية وحتى غير عقلانية في الوسائل والخطاب، كما يلاحظ تضائل في تعداد المتحاربين الذين ينخرطون في المناشط الحزبية ذات الصلة الدائمة والممتدة خارج الموسم

¹ - Pranab Bardhan, Dilip Mookherjee , *A Theory of Clientelistic Politics versus Programmatic Politics* , Boston (USA) , University Boston *The Institute for Development Work Papers Series* ,2018, p 05.

² - Juan Pablo Luna, Fernando Rosenblatt and Sergio Toro, « Programmatic Parties: A Survey of Dimensions and Explanations in the Literature » , in; International IDEA, *Politics Meets Policies The Emergence of Programmatic Political Parties* , Stockholm (Sweden) , International IDEA, 2015, p 24.

³ - يُنظَر: احسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 164.

الانتخابي، بل شاع أنّ الأحزاب هي عبارة عن مؤسسات لتنظيم حفلات انتخابية تنتهي فور انتهاء الموسم الانتخابي¹.

• - في الاتجاه العكسي ... علاقة الأحزاب السياسية بالناخبين :

إذا كانت فكرة التمثيل تقوم على طبيعة العلاقة بين طرفي المنظومة (ناخب - مُنخَب)، وُقوع الحزب السياسي كوسيط بين الناخب من جهة والممثل والمؤسسة التمثيلية من جهة أخرى، أي وسيط بين التفضيلات السياسية للمواطنين وممثلهم المنتخبين في صنع السياسة العامة، فهذه الوساطة تختزل العلاقة التمثيلية الأخيرة إلى ما بين الناخب والحزب السياسي باعتباره الفاعل الرئيسي، ومؤسسة تنشئة الممثلين ورعايتهم، وهو الذي يقوم بتصديرهم للناخبين، وطبيعة الحزب السياسي قد تكون لها القدرة في التأثير على مجريات العلاقة التمثيلية وتُمظهرها واتساقها النسبي مع فكرة التمثيل القائمة على تحقيق الشبه بين الممثل والممثل².

تُقدّم الأدبيات ذات الصلة بالظاهرة الحزبية أنواعا مختلفة من نماذج الأحزاب السياسية تختلف في طبيعة علاقتها بالناخبين أو المواطنين، وتختلف جوهريا من خلال مُركّبين اثنين هما التنظيم والمشروع السياسي، فالبنية التنظيمية للحزب السياسي تُقدّم تصورا حول مسألة توزيع المسؤولية والقيادة داخل الحزب، وكذا طبيعة العلاقة بين المنظّوين والمستويات القيادية فيه، إلى جانب الفئة الاجتماعية التي يُبنى عليها هيكله التنظيمي وامتداداته، ودرجة احترام التراتيب التنظيمية داخله، أمّا المشروع السياسي فيُقصّد به الأفكار والأيدولوجيا التي يجمع الحزب حولها أنصاره والناخبين، فالتنظيم عندها ليس هدفا في حد ذاته، بل هو وسيلة لقيام المؤسسة الحزبية من أجل تحقيق مشروعه السياسي على أرض الواقع وفي الممارسة السياسية³.

إنّ عديد النماذج الحزبية التي واكبت رحلة الظاهرة الحزبية هي في الحقيقة انعكاس لتمثيلية المواطنين بمحدّات تنظيمية ومرجعيات أيديولوجية مختلفة، وإنّ فهمها للعمل الحزبي يتم على ضوء علاقتها بالمجتمع، أي مدى تمثيلها للفئات الاجتماعية، ونوع تلك الفئات التي تستقطبها وتُمثّلها، وسيكون ذلك ماثلا في تصنيف موريس دوفرجييه ومن تبعه منذ بداية تصنيف الأحزاب

¹ - مازن عبد الرحمان حسن، "الاتجاهات الحديثة في دراسة الأحزاب السياسية"، مجلة النهضة، مرجع سابق، ص 03، 04.

² - يُنظر: المرجع نفسه، ص 08

³ - يُنظر: - وليد البيطار، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 1154.

- سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية: أهميتها، نشأتها، نشاطها، القاهرة (مصر)، مجلس الشعب المصري، 2005، ص 15-16.

السياسية وتحليل الظاهرة الحزبية إلى الفترة الراهنة¹، مع ملاحظة أنّه ثمة منطق منهجي يحكمُ تتابع النماذج الحزبية في الديمقراطيات التمثيلية، وهو انعكاس لعملية جدلية، تتمثل في أنّ كل نموذج حزبي جديد هو ردة فعل لتجربة نوع سابق، تكون قد أحدثت الممارسة السياسية - سواء كان نجاحا أو إخفاقا - تحفيزا نقديا لاستخلافه بنموذج جديد، كما أن النماذج الحزبية منذ تصنيف موريس دوفرجه هي انعكاس لمُعطيَيْن اثنين، وهما التغيرات الاجتماعية والسياسية التي تَسْتَجِدُّ في البيئة السياسية، وكذا التغيُّرات والتحوّلات التي تطرأ على طبيعة العلاقة بين طرفي التمثيل السياسي، أي الناخبين و الدولة ممثلة في مؤسساتها التمثيلية²، حيث بالنظر إلى الأنواع المتراكمة من الأحزاب السياسية سيأخذ كل نموذج اتجاها في التعبير عن علاقة الناخبين بممثليهم وبالتالي تجسيد فكرة التمثيل السياسي.

تكون المساهمة الأبرز والأقدم في تصنيف الأحزاب السياسية وإبراز أنواعها هي ما تضمنته أطروحة موريس دوفرجه (Maurice Duverger) في الخمسينات من القرن العشرين، حيث نظر إلى أنّ الأحزاب السياسية إنّما تختلف وتتّوَع تبعاً للبنية التنظيمية التي تُبنى عليها، والتي وفقها تنفرّع إلى نوعين كبيرين وهما:

- أحزاب الكوادر أو الكفاءات وأحزاب الجماهير³، والفرق بينهما في طبيعة الفئات الاجتماعية التي تتشكّل منها البنية العضوية والتأييد داخل كل منهما، فالأولى هي الأقدم من بين أنواع الأحزاب السياسية حيث العضوية مُقتَصِرَة على النُخب المختلفة وذوي النفوذ، وبالتالي فهي مسلك تمثيلي لهؤلاء، أمّا النوع الثاني فهي الأحزاب المفتوحة أمام الطبقات الاجتماعية المختلفة و كل ما هو غير نُخبوي، والتي تستند في عضويتها وهيكلتها التنظيمية إلى الهياكل الاجتماعية القائمة مثل النقابات والاتحادات المختلفة، وكان يغلب عنها التوجه الاشتراكي وبالتالي فهي مقيّدة في التأييد والتمثيل السياسي لهذه التنظيمات ومن في حُكمها من الفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا⁴.

¹ - Richard S. Katz, Peter Mair, « CHANGING MODELS OF PARTY ORGANIZATION AND PARTY DEMOCRACY: The Emergence of the Cartel Party » **Party Politics**; vol 1, First Published Jan 1995, p 06.

² - *ibid*.

³ - يُنظر للتفصيل:

- موريس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، مرجع سابق، ص 71.

- طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب في ظل النظام النيابي، الطبعة الأولى، القاهرة (مصر)، دار النهضة العربية، 1998، ص 175.

- patrick le coont, Bernard denni, **sociologie politiaue**, greneble (france), presee universitaire de greneble, 1999, p178.

⁴ - مازن عبد الرحمان حسن، الاتجاهات الحديثة في دراسة الأحزاب السياسية"، مجلة النهضة، مرجع سابق، ص 07.06.

يُحيل هذا التّصنيف إلى الفرق بين المنّسبين وطبيعة الانتساب في كلا الحزبين، وهما المحدّدان اللذان يعكسان صورة التمثيل السياسي واستدامته وانقطاعه، فالتمييز بين أحزاب الكوادر أو الأطر وأحزاب الجماهير يقابله تمييز بين مركزية القيادة والترابط بين المستويات القيادية والعضوية، وهما سمتان من سمات أحزاب الجماهير، وبين البنية التنظيمية المتراخية وغير الصارمة، والتي تتميز بها أحزاب الأطر أو الكوادر، كما أنّ الأثر الذي يتركه كلا النموذجين على طبيعة التمثيل يكون مختلفاً، فأحزاب الأطر موسمية النشاط، حيث ينظر مُتَحازِبُها إلى أنّ الهدف من التنظيم الحزبي هو الوصول إلى الحكم والمؤسسات التمثيلية وبالتالي لا حاجة إلى استمرارية النشاط الحزبي واستدامته خارج الاستحقاق الانتخابي، أمّا أحزاب الجماهير فهي تخلق انطباعاً عاماً بأنّها تسعى إلى تعزيز الدور المتزايد للشعب في المشاركة السياسية والحضور المستدام في العملية السياسية من خلال المتابعة المستمرة لأداء الممثلين والنشاط الحكومي¹.

- أحزاب جذب أو التقاط الأصوات (Catch- All Parties) : في مرحلة أخرى عرفت أدبيات الظاهرة الحزبية واعتماداً على ذات المعيار التنظيمي تصنيفاً آخر، وهو ما عُرف خاصة في ألمانيا بأحزاب جذب أو التقاط الأصوات، وهي شبيهة بأحزاب الجماهير لكنّها أكثر انفتاحاً في طبيعة المنّظمين إليها أو المصوّتين إليها، حيث أنّ الهدف هو الحصول على الصوت الانتخابي دون النظر إلى المحدّدات الاجتماعية والفكرية والاقتصادية، وهو المفهوم الذي يعود إلى عالم السياسة الألماني أوتوكير شهايمر (Otto Kirchheimer)، وهو جزء من تصوّر أشمل يقدمه عن الأحزاب في مرحلتها الحديثة، وما يعتبره تلاشي الحضور التمثيلي الحزبي القائم على أسس مبدئية داخل المؤسسات التمثيلية أو في المجتمع، أي غياب الأيديولوجيا في السياسة، والتصنيف التمثيلي على أساسها، وحلول محلها مقاربة أخرى تتمثل في أنّ إدارة الدولة لا تتطلب حمولة أيديولوجية بل هي مهمة تكنوقراطية، فبالنّسبة إلى احتاج الحزب من يناصره فقط بالتصويت لصالحه لتحقيق الوصول إلى الحكم دون مسوغ أيديولوجي أو فتوي أو طبقي...².

بنّى أوتوكير شهايمر مفهومه للحزب اللاقط للأصوات في إطار نظريته الشاملة حول التحول الحزبي، والتي دبّجها بصفة نهائية في حدود سنة 1966م، وهي محصّلة تحليل وظيفي للأحزاب الألمانية في الفترة ما بين (1950 - 1960 م)، إذ استنتج أنّ الأحزاب تقع في حالة عزلة عن المجتمع، ومؤشّر ذلك انخفاض مستوى ثقة الناخبين وضعف الانخراط بها، فالحل حسبه أن يتطور

¹ - يُنظر: وليد البيطار، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ص 1201، 1200.

² - ANDRÉ KROUWEL , « Otto Kirchheimer and the Catch-All Party », West European Politics, Volume 26, 2003 - Issue 2,

التنظيم الحزبي ليصبح أكثر جاذبية للمواطنين وذلك عن طريق الحد من التضخم الأيديولوجي والتجديد بواسطتها، إلى التجديد بمبررات أخرى، والهدف هو الحصول على الصوت الانتخابي وهو ما أطلق عليه كير شهايمر بالحاجة إلى الحزب اللاقط أو حزب قابلية تمثيل الكل دون تحديد للفئات الاجتماعية والمهنية والخلفيات الأيديولوجية والمهم هو الصوت الانتخابي¹.

يشكل هذا النوع من الأحزاب السياسية والذي جاء في صيغة تطويرية بعد التصنيف التقليدي الذي أنتجه دوفرجه، ليشكل تحدّد لمفهوم الحزب الذي يُحدّد سلفاً القطاعات الاجتماعية التي تنظم إليه أو المعني بتمثيلهم، ويشرح أوتوكير شهايمر الأسباب التي ساهمت في انبعاث هذا التصنيف ودرجة التصنيفات التقليدية في كون أنّه منذ الستينات من القرن الماضي ولمعطيات متعددة متعلقة بآثار الثورة الصناعية والنمو الاقتصادي للدول الغربية خاصة، و صعود نموذج دولة الرفاه الاجتماعي الأمر الذي سهّل وضع برامج لم تعد بالضرورة مختلفة بين الأحزاب السياسية، وتناقص حدة الانقسام الحزبي بسبب البرامج والتركيز على خدمة الصالح العام، وكما أنّ من نتائج الرفاهية التي عرفها العالم الغربي هو تآكل الحدود الاجتماعية التقليدية بين الفئات والطبقات المختلفة، مما يجعل الأحزاب أكثر مواطنية وغير فئوية².

من العوامل أيضا التي أسهمت في انبعاث هذا النموذج هو تطور وسائل الإعلام الأمر الذي ترك قادة الأحزاب يتمتعون بالقدرة على مخاطبة الناخبين بشكل عام وبشكل متزامن، وأضحت النظرة إليهم كمستهلكين أكثر من متحاربين و مُناضلين من أجل تجسيد توجه مُعيّن في السياسات العمومية³، وعلى ذلك يكون مفهوم أحزاب الكل والتقاط الأصوات قد قدّم تصوّراً جديدا للعمل الحزبي، وأكثر قدرة على تمثيل فئات اجتماعية أكبر، وأنّ الناخبين أصبحوا أكثر تحرراً في الانتظام للأحزاب التي يقتنعون بأطروحاتهم، كما يفتح مجال المنافسة أكثر بين الأحزاب السياسية في الوصول إلى الناخبين.

من زاوية غير مرتاحة لهذا النوع من النماذج الحزبية، يُوجّه المنتقدون للأحزاب اللاقطة للأصوات أنّ انبعاثها يُمثّل تحوّلاً حقيقياً في الأسُس التي تستند عليها الأحزاب في صورتها التقليدية، وبغض النظر عن المبرر الانفتاحي وعدم الظهور بمظهر التصلّب الفكري والفئوي أمام الجماهير والتخلي عن الأيديولوجيا أو التقليل منها، وإضافة إلى أنّه يجعل الأحزاب ضعيفة بنيويا

¹ - ibid, p 25.

² - Richard S. Katz, Peter Mair, Op.cit, p 07.

³ - ibid, p 08.

وتنظيمياً¹، فهو في الحقيقة يعكس من خلال تسميته سلوك سياسي نابع من نزعة انتهازية للغاية كما يقول منتقدوا النموذج، فهم الحصول على الأصوات فقط يخفي وراءه تنظيم حزبي لقيادات وزعامات غرضها الأساسي هو ممارسة الحكم دون الحاجة لعلاقة متينة مع الناخبين، أو حزب مرتبط بمجموعات المصالح التي تحتاج إلى خزّان انتخابي يضمّنه هذا النوع من الأحزاب، ويصبح العمل الحزبي عوض التركيز على التمثيلية وجدواها إلى البحث في ابتكار أدوات الجاذبية الانتخابية، إمّا بتضخيم صورة الشخصيات المترشّحة دون النظر إلى ارتباطها بالعمل الحزبي الراسخ، أو المبالغة في استخدام الولاءات التقليدية وغير العقلانية².

- أحزاب " الكارتل " (Caertel Parties) : في ظل ما يعتقد هذا البحث من وجود سياق أزموي للظاهرة التمثيلية بواسطة محدداتها ومنها العمل الحزبي، برز مفهوم ونموذج جديد للأحزاب السياسية في الديمقراطيات التمثيلية الراسخة، والتي دخلت في مرحلة ضмор منذ تسعينات القرن العشرين، هذا النموذج والذي يسمى أحزاب " الكارتل " يحاول الحفاظ على وجود العمل الحزبي في المنظومة التمثيلية والديمقراطية، لكن دون الحاجة إلى التراتيب والمستويات التمثيلية التقليدية، وقد فرضت تحولات السياسة المعاصرة شيء من التكيف والتحول في أساليب الممارسة.

إذا كان مفهوم " الكارتل " اقتصادي الدلالة، والذي يعني شكل من أشكال التفاهم والتواطؤ بين متدخلين اقتصاديين بهدف السيطرة على السوق، والذي من نتائجه الحد من المنافسة أو إلغائها بين الشركات المتحالفة واحتكار السوق³، فإنه ينعكس هذا التصور في العمل الحزبي من خلال تحالف الأحزاب السياسية الأساسية على التقاسم البيئي وبشكل حصري للمصالح المشتركة والامتيازات، والتي هي في أساسها موارد الدولة والنظام السياسي، فدافع الأحزاب المتحالفة في صيغة " الكارتل " هو حماية تلك الامتيازات في سلوك محسوبي يقتصر عليها فقط، ليتحول الحزب السياسي إلى مؤسسة شبه حكومية يستخدم موارد الدولة للحد من المنافسة السياسية واقتصارها على أعضاء " الكارتل " فقط⁴.

¹ - عثمان الزباني، " الأحزاب السياسية في المغرب على المحك: نحو ترسيخ عناصر المؤسسة في ظل بيئة متغيرة "، نشرة تفاعل تصدر عن مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، الرباط (المغرب)، منشور بتاريخ 20 يونيو 2019، ص 05، متاح على : <https://tafaaoul.jimdofree.com>

² - المرجع نفسه، ص 06.

³ - يُنظر: علي بن محمد الجمعة، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، الرياض (السعودية)، مكتبة العبيكان، 2000، ص 433.

⁴ - For more details, see ;

-Petr Kopecky et al , « Beyond the Cartel Party? Party Patronage and the Nature of Parties in New Democracies », Paper prepared for the Joint IPSA/ECPR Conference, (Sao Paulo, February, 2011) , p 18 , Available on; <https://www.semanticscholar.org/paper/>.

حينما تتأسس منظومة أحزاب " الكارتل " على ما يمكن وصفه بالسلوك المحسوبي أو المحسوبية، فيعني ذلك من جهة أنّ الأحزاب " المُتَكَرِّتَة " تتقاسم بينها الموارد المادية والامتيازات والتعيينات في الوظائف وكذا الموارد الرمزية، وهذا من شأنه أن يُقَصِّرَ المنافسة بين هذه الأحزاب المعنية فقط، ومنع دخول أحزاب جديدة لنسق المنافسة السياسية¹، فهذا الدعم تحتاجه هذه الأحزاب نظرا لِنُضُوب موارد الدعم التقليدية، ومن جهة أخرى تمارس أحزاب " الكارتل " السلوك المحسوبي داخلها، واعتباره مورد تنظيمي لأنّه أداة استقطاب وتعبئة للنشطاء ومكافئتهم نظير الخدمات المقدّمة للحزب في زمن العزوف عن الانتظام الحزبي التطوعي، الأمر الذي حوّل الاشتغال بالعمل الحزبي إلى وظيفة يتقاضى فيه المنتظمون رواتب أو مكافآت، وهي الرواتب التي يكون مصدرها الدعم المالي الحكومي، والذي تضمّنه منظومة " الكارتل " للأحزاب العضوة فيها².

يعودُ تطوير نموذج حزب " الكارتل " نظريا للباحثين ريتشارد كاتز (Richard S. Katz) و بيتر ماير (Peter Mair) في دراستهما المعنونة بـ (Changing Models of Party Organization and Party Democracy: The Emergence of the Cartel Party) والصادرة سنة 1995م³، ويصفان منظومة " الكارتل " الحزبي و التي عرفها العمل الحزبي في أوروبا الغربية تحديدا، بأنّها منظومة يتماهى فيها سلوك أحزاب سياسية محدّدة مع سلوك " الكارتلات " الاقتصادية والمالية في الالتفاف على الموارد المالية للدولة بشكل رضائي وتواطئي بين تلك الأحزاب، وهذا السلوك من أجل ضمان النجاح الانتخابي، حيث أنّ استئثارها بالموارد سيؤدي إلى الحد من المنافسة السياسية وعدم دخول عناصر حزبية جديدة⁴، وهو شكل لاستدامة العمل الحزبي بأي شكل ومضمون كان.

يشير الباحثان إلى أنّ نموذج أحزاب " الكارتل " فرض نفسه نتيجة تحوُّلات عديدة أصابت الظواهر السياسية ومنها التمثيلية، وهذه التحولات تتمثل في انخفاض مستويات المشاركة والانخراط في الأحزاب السياسية وأنشطتها، وضعف الصلة والرابطة بين الأحزاب ومؤيديها، وما عبرا عنه بتلاشي جذور الأحزاب السياسية في المجتمع⁵، وبالتالي انخفاض شديد لموارد الأحزاب

- Ingrid van Biezen, Petr Kopecký, « The cartel party and the state: Party–state linkages in European democracies », **Party Politics**, Volume: 20 issue: 2, February 2014, p1.

¹ - Petr Kopecky et al, **Op. cit**, p19.

² - **ibid.**

³ - Richard S. Katz, Peter Mair, « Changing Models of Party Organization and Party Democracy: The Emergence of the Cartel Party », **Party Politics**, Volume: 1 issue: 1, January 1995, pp 08-10.

⁴ - **ibid.**, p 21.

⁵ - Rudy B. Andeweg, « Peter Mair on representative democracy », **Irish Political Studies**, Volume 34, 2019, Issue 2, p 146.

المالية، وهو ما انعكس على قُدْرَتِهَا فِي التَّعْبِئَةِ وَالتَّجْنِيدِ بِوِاسْطَةِ الْأَدَوَاتِ التَّقْلِيدِيَّةِ، وَالمَبْنِيَّةِ فِي مَعْظَمِهَا عَلَى التَّطَوُّعِيَّةِ وَالنِّضَالِيَّةِ، لِيَكُونَ نَمُودَجُ " الكَارْتَلِ " تَعْوِيضًا عَنْ نَقْصِ تِلْكَ الْمَوَارِدِ الَّتِي يَضْمَنُ دَعْمًا مَالِيًا وَرَمْزِيًا مِنَ الدَّوْلَةِ، كَمَا يَشِيرُ الْبَاحْثَانِ إِلَى أَنَّ النَّمُودَجَ هُوَ أَشْبَهُ بِنِظَامِ حَزْبِي تَتَحَدَّدُ فِيهِ شَكْلُ الْمُنَافَسَةِ وَالْعِلَاقَةِ بَيْنَ الْأَحْزَابِ الْمُتَوَافِقَةِ عَلَى السَّلُوكِ " الكَارْتَلِي "، حَيْثُ يَتِمُّ التَّعَاوُنُ بَيْنَ تِلْكَ الْأَحْزَابِ رَغْمَ تَوَزُّعِهَا بَيْنَ الْحُكْمِ وَالْمُعَارَضَةِ، لِدَرَجَةِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ اخْتِلَافٌ بَيْنَهُمَا فِي الْإِمْكَانِيَّاتِ الْمَادِيَّةِ الْمُتَاحَةِ وَالْمُسَخَّرَةِ لِلْعَمَلِ الْحَزْبِيِّ وَالْوُصُولِ إِلَى وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ¹، وَامْتَدَّ عَدَمُ الْاِخْتِلَافِ إِلَى الْمَضْمُونِ الْبِرَامِجِيِّ وَالْمَوَاقِفِيِّ لِلْأَحْزَابِ السِّيَاسِيَّةِ وَأَصْبَحَ الْإِنْطِبَاعُ لَدَى النَّاخِبِينَ أَنَّ الْأَحْزَابَ " الْمُتَكَرِّتِلَةَ " هِيَ أَحْزَابٌ مُتَشَابِهَةٌ مِمَّا يَخْلُقُ لَدَى النَّاخِبِ صُعُوبَةً الْاِخْتِيَارِ الْمَوْضُوعِيِّ وَالْمُؤَثَّرَ بَيْنَهُمَا².

مِنْ نَاحِيَةِ الْمُمَارَسَةِ فَأَحْزَابُ " الكَارْتَلِ " يُسَيِّطِرُ حُضُورَهَا عَلَى تَقَالِيدِ الْعَمَلِ الْحَزْبِيِّ فِي أَوْرِبَا الْغَرْبِيَّةِ خَاصَّةً، وَيُمْكِنُ التَّدْلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ النَّظَرِ فِي دَرَجَةِ الْمُسَاهَمَةِ الْمَالِيَّةِ لِلدَّوْلَةِ فِي مُوَازَنَةِ الْأَحْزَابِ نِسْبَةً إِلَى مَجْمَلِ الْمَدَاخِيلِ الْمَالِيَّةِ لَهَا، فَفِي تَقْيِيمَاتٍ عِلْمِيَّةٍ أُجْرِيتْ عَلَى كَمِّيَّاتِ التَّمْوِيلِ الْعَامِ لِلْأَحْزَابِ الْأَوْرَبِيَّةِ مِنْ سَنَةِ 2007 إِلَى سَنَةِ 2011، تَبَيَّنَ أَنَّهُ فِي أَلْمَانِيَا وَهَوْلَنْدَا تَكُونُ نِسْبَةُ إِعَانَاتِ الدَّوْلَةِ لِلْأَحْزَابِ السِّيَاسِيَّةِ مَا لَا يَقِلُّ عَنْ نِصْفِ (50 ٪) مِنْ إِجْمَالِي مَدَاخِيلِ الْأَحْزَابِ، وَيَصِلُ فِي بَلْجِيكَا وَإِيْطَالِيَا إِلَى 75 ٪ أَوْ يَزِيدُ، فِي حَيْنِ تُشَكِّلُ اسْبَانِيَا الرِّيَادَةَ بِنِسْبَةِ تَتَرَوَّاحٍ مَا بَيْنَ 80 ٪ إِلَى 90 ٪، هَذَا نَاهِيكَ عَنِ التَّعْيِينَاتِ فِي الْوُظَائِفِ وَالْوُصُولِ لِلْإِعْلَامِ وَغَيْرِهَا مِنْ الْمَوْشَرَاتِ وَالتِّي تَشِيرُ إِلَى سَيْطَرَةِ الْأَحْزَابِ الْمُنْدَرَجَةِ ضَمْنَ مَنْظُومَةِ نَمُودَجِ " الكَارْتَلِ " عَلَى الْمَشْهَدِ التَّمثِيلِيِّ³.

يَقْدَمُ (كَاتَزْ وَمَايِر) تَصَوُّرَهُمَا لِلنَّمُودَجِ " الكَارْتَلِي " مِنْ زَوَايَا الْأَثَارِ الَّتِي تَرَكْتَهَا تَطْبِيقَاتُهُ عَلَى التَّمثِيلِ السِّيَاسِيِّ، وَيَنْظُرَانِ إِلَى أَنَّ أَزْمَاتَهُ هِيَ نَتَاجُ لِهَذَا النَّمُودَجِ وَالَّذِي يُضْرَبُ تَرْكِيْبَةُ الْعِلَاقَةِ التَّمثِيلِيَّةِ، فَاعْتِمَادُ الْأَحْزَابِ عَلَى التَّمْوِيلِ الْحُكُومِيِّ أَحْدَثَ لَهَا قَطِيعَةً مَعَ الْمَجْتَمَعِ، وَكَأَنَّ الْأَحْزَابَ تَمِيلُ إِلَى مَنْ تُمَوِّلُهَا، وَعَلَى ذَلِكَ يَنْظُرَانِ إِلَى أَنَّ تَاكُلَ التَّمثِيلِ السِّيَاسِيِّ سَبَبُهُ تِلْكَ

¹ - ibid , p 22 .

² - Rudy B. Andeweg , Op.c it, p146.

³ - Ingrid van Biezen, Petr Kopecky, « The cartel party and the state: Party—state linkages in European democracies », **Party Politics**: Volume: 20 issue: 2, February 2014, p 172.

القطيعة مع المجتمع والتي أدت إلى تراجع المشاركة السياسية والانخراط في الأحزاب السياسية¹، كما اختبرت دراسات ميدانية أخرى افتراضاتهما وتبيّن أن آثار نموذج " الكارتل " يتعدى ما يوصف بمؤشرات التمثيلية، ليؤثر على طبيعة التنظيم الداخلي للأحزاب السياسية الذي يتحوّل من ملمح مُجتمعي إلى جهاز حكومي بيروقراطي، حيث أنّ سلوك المتحازين يتطّبع مع هذا الوضع ليتحوّل من تأثير توجهاتهم في صناعة السلطة إلى العكس من ذلك، أي أن السلطة هي التي تصنع الحزب وتوجّهات أعضائه²، وكذا طبيعة النظام الحزبي والمنافسة بين الأحزاب السياسية داخل المنظّم.

إنّ من الآثار التي يتركها نموذج حزب " الكارتل " على فكرة ومنظومة التمثيل السياسي تتعدى إلى انعدام الفوارق في أطروحات الأحزاب السياسية، وهو ما ينعكس سلباً على محدودية الخيارات في تفضيلات السياسة العامة أمام الناخبين، حيث أضحت الأحزاب التي هي في أصل منظومة التمثيل السياسي تعددية ومختلفة، نسخاً متشابهة في السياسات والتوجهات والمواقف مما أحال التنافس بين أحزاب " الكارتل " إلى الانعدام، والأهم بالنسبة للتأثير السلبي على التمثيلية هو ضعف الصلة والرابطة بين الأحزاب ومؤيديها، فحالة الرخاء المالي الذي يوفره الدعم الحكومي أنتج تنظيمات حزبية لا تحتاج إلى مناضلين ومتحازين، بل إلى أشبه بموظفين في جهاز بيروقراطي تشكل المنح والأجور التي يقدمها لهم الحزب بمثابة حبل سري معه، فإذا انقطع انقطعت الصلة بالحزب السياسي³.

إنّ تحولاً بارزاً أحدثه نموذج " الكارتل " على التنظيم الداخلي للأحزاب السياسية، وكذا تحول الوظيفة النيابية و التمثيلية إلى مهمة لا يحتاج فيها إلى استشعار الالتزامات والارتباط بالناخبين، بل إلى البحث عن الأمان الوظيفي بحكم أنها مهنة، هذا السلوك يدفع إلى أن ينظر ممثلي المعارضة إلى الحكومة وممثلي الحزب الحاكم أنهم زملاء مهنة وليسوا منافسين، وما يلاحظ هو اتجاه السلوك التمثيلي للنواب عامة إلى مجاملة الحكومة وسياساتها، واعتبار استقرارهم الشخصي والحفاظ على المنصب التمثيلي - واعتباره منصب مهني - مقدّم على الانتصار الانتخابي، ومراعاة تفضيلات الناخبين ومصالحهم⁴.

¹ - Magnus Hagevi, « Follow the money: Public subsidies and the changing intra-party balance of power between different faces of the party organisation—the case of Sweden» *Journal of Representative Democracy*, Volume 54, Issue 2, 2018, p. 161 .

² - *ibid*, p 162.

³ - Richard S. Katz , Peter Mair , *Op. cit* , p 23.

⁴ - مازن عبد الرحمان حسن، الاتجاهات الحديثة في دراسة الأحزاب السياسية"، مجلة النهضة، مرجع سابق، ص 09.

إنَّ إطالة الحديث عن نموذج أحزاب " الكارتل " يبرِّره سيطرة هذا النموذج على العمل الحزبي المعاصر في مرابع الديمقراطية التمثيلية التقليدية وحتى الناشئة، واتجاه أدبيات حديثة إلى وصم تدهور التمثيلية ومشاهد الأزمة فيها يعود إلى هذا النموذج، وهنا ينبغي التنويه إلى أنَّ الاتجاهات التقييمية لهذا النموذج تتراوح بين منحيين، وهو أنَّ صعوده فرضته تحولات على صلة بأزمة التمثيل السياسي، ومنها اهتزاز ثقة الناخبين بالأحزاب السياسية وتراجع العضوية والانتظام الحزبي وتراجع المشاركة السياسية للمواطنين، وهو الذي دفع إلى البحث عن تعويض لمصدر التمويل المالي للحفاظ على وجودها¹، أو العكس، فهذا النموذج لم يكن اختياراً سيئاً بل إنَّ تطبيقاته هي التي تركت لكم الآثار الأزمومية، كما يرى آخرون أنَّ دعم الحكومات للأحزاب ليس مرتبطاً بفترة بروز أحزاب " الكارتلات " بل هو موجود قبل ذلك، ويقتنعون بأنَّ هذا النموذج ليس مسؤولاً عن الظواهر الأزمومية للتمثيل السياسي من تراجع التصويت وضعف الرابطة بين الأحزاب والناخبين².

إنَّ الظاهرة الحزبية واتَّساع حضورها في المشهد السياسي، تعبير عن الحداثة السياسية للمجتمعات، وقد أبان البحث عن صِلَتها المركزية بالتمثيل السياسي، للدرجة التي لا يمكن أن يُستساغ فيه وجود تمثيلية دون حزبية، وعلى هذا الوجود وطبيعته وعمقه وجودته تتحدّد جودة التمثيل أو دخوله في المراحل الأزمومية، فهذا الارتباط بين الظاهرتين أثبتته تاريخانية التفاعل بينهما، فرغم وجود قول بأقدمية الظاهرة الحزبية عن النمط التمثيلي، في حين أن الظاهرة الحزبية بمفهومها وتنظيمها المعاصر لم يظهر إلا في منتصف القرن التاسع عشرة في حين يسبق انبعاث التمثيلية ذلك، ويمكن الجزم أنَّ مأسسة التمثيل السياسي وتكوُّنه كظاهرة كلية تحوي أجزاءً ومحدّداتٍ إلا بقيام الظاهرة الحزبية وتمأسسها، وكل الاتجاهات التفسيرية لكلي الظاهرتين يتجه نحو أنَّه ثمة تفاعلية وظيفية رسّخت النمط التمثيلي وأعطى بدوره المجال لرسوخ العمل الحزبي، وعلى ذلك يتَّجه البحث إلى اعتبار أن الوظيفة الحزبية كمحدّد إجرائي ضروري للتمثيل السياسي كما كانت عامل تطوير له، فكذلك فإنَّ العجز الحزبي وقصور أدائه يعتبر المنفذ الأساسي لأزمات النمط وقصوره.

¹ - المهدي الشيباني دغمان، مرجع سابق، ص 26.

² - مازن عبد الرحمان حسن، الاتجاهات الحديثة في دراسة الأحزاب السياسية"، مجلة النهضة، مرجع سابق، ص 09.

المبحث الثاني : الانتخابات ... الآلية العقلانية لصعود المُتمثِّلين .

إذا كان العمل الحزبي هو المحضن الأساسي لتنشئة الممثلين السياسيين وتصديرهم للناخبين للاختيار من بينهم، وإدخالهم لمنظومة التمثيل السياسي والدخول في العلاقة التمثيلية مع من يمثلونهم، فإنَّ الانتخابات وهي الركن الثاني الجوهرى في منظومة التمثيل السياسي وهي أداة الحسم فيها، سينتقلون من وصف مترشحين وممثلين مفترضين إلى ممثلين حقيقيين، وسيكون من المهم إبراز أنَّه إذا كانت الانتخابات في التمثيلية المعاصرة هي أساس السلطة والمرور إلى الشرعية، فإنَّها عادة كل أنماط الحكم في البحث عن أساس للسلطة، ونقلها من صاحب السيادة ومانحها وهو الشعب أو القاعدة الاجتماعية للحكم، لتكون الصورة واضحة عن ارتباط الانتخاب بالتمثيل السياسي في تدليل على أنَّه لا وجود للتمثيل إلا بالانتخاب .

نحو تحقيق المقصد التمثيلي وفكرة التمثيل السياسي يكون أمام النظام الانتخابي وقبل إحالته على الاستخدام في ظل المنظومة التمثيلية، فإنَّه من المهم أن تتَّصفَ هندسته و بناؤه بجملة من المعايير التي تجعله أكثر ارتباطا بفكرة التمثيل ومقصده في تحقيق الشبه بين طريفي العلاقة التمثيل أي بين الناخبين والمنتخبين، وإنَّ ذلك يتم من خلال اختيار صاحب القرار للنمط الانتخابي الذي يحمل أكثر فُرص للتمثيلية من بين مجموعة من النظم الانتخابية الرئيسية، وذلك لاختلاف هذه الفرص قربا وبعدا عن فكرة التمثيل السياسي وحيوتها.

المطلب الأول : الانتخاب كسيرورة للبحث عن شرعية للسلطة.

ابتكرت كل التجمعات السياسية أداة لحسم التنافس السياسي بين مكوناتها ورموزها، وحددت القواعد للعبة الحكم، وهي القواعد التي يُفترض أن يُسلّم المتنافسون أو المتنازعون على السلطة بقبول آلياتها ونتائجها، وكانت البشرية بين نوعين من القواعد، وهي القواعد القدرية التي تعطي للحاكم هالة من التقديس والتبجيل، والتي تفتقر لمحددات عقلانية قابلة للنقاش السياسي بين طبقات الحكم والمجتمع، إلى أن عرفت البشرية - وبتدرج - فكرة الانتخابات وآليات الاقتراع، والتي ابتدأت بالشكل البسيط إلى أن وصلت للتعقيد المتعارف عليه حالياً، وأضحت العمليات الانتخابية منظومة شبكات وتداخل فاعلين، ومراحل وحقوق وواجبات و ضمانات ونتائج وطعن في النتائج وتوزيع للمقاعد

• - أنماط الحكم وعادة البحث عن أساس للسلطة:

إن كل أنماط الحكم التي عرفت البشرية تحاول أن تستند على أساس لسلطتها، يعطي لهذا النمط من الحكم أو ذاك صفة الشرعية أمام محكوميه ويحقق التمايز والاختلاف بين طبقة الحكام والمحكومين، وعلى اختلاف أسس السلطة ومصادرها إلا أنها تشترك في كونها بمثابة تبريرات تقدّم إلى الشعوب في سبيل إجبارها على الانقياد لحكامها، ولذلك يلجأ إلى الأساس الذي تتقبله الرعايا وينسجم مع تصوراتهم الحياتية والعقائدية، ممّا يؤلّد لديهم قابلية الرضوخ لحكامهم وإطاعتهم لأوامرهم، بعد أن يستقر في عقولهم الأصل الشرعي لسلطة الحاكم، وأن هدفها هو تحقيق المنفعة العامة لهم¹.

وقبل أن تكون الانتخابات أساس للسلطة ومرتكز لشرعية الحكام وتصرفاتهم عرفت البشرية أسساً ومصادر أخرى للسلطة، وبنظريات وأفكار سياسية مختلفة، ومن ذلك النظر إلى السلطة أنها تحمل قدسية من الله، والحكام مخلوقات من مادة إلهية تختلف عن باقي البشر، فكانت الشعوب القديمة تضرب على ملوكها صفة القداسة، وأنهم كائنات فوق الجميع، وهو ما يقتضي الخضوع المطلق لهم²، وكانت السلطة تحت هذا الأساس عنواناً للعلاقة بين الحكام والمحكومين والتي تستند إلى قوة غيبية هي الله، أو كما عرفت حضارات أخرى

¹ - يُنظر: عصام نعمة اسماعيل، النظم الانتخابية : دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي -دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، بيروت (لبنان)، مكتبة زين الحقوقية والأدبية ش.م.م. ، 2009، ص 06، نقلا عن :

-Jouvenel, Bertrand De, *Du Pouvoir*, Berlin(Allemagne), Edité par Hachette, 1994, p 30 et suit.

² - وليد البيطار، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 726.

الاستناد إلى أساس غيبي آخر يعتقد به الناس وهو الحيلة والسحر، وكلاهما من أجل تأمين طاعة الجمهور للحاكم.

إنَّ الدافعية وراء هذه التصورات التي تبلورت في نظريات الحق الإلهي هو ضمان قبول المحكومين لحالة الجبر والإكراه المُطلق التي يمارسها عليها حُكامهم، وكذلك ضمان لعدم مسؤوليتهم أمام أحد غير الله، ويكون بذلك الأساس الديني المقدَّس أو الغيبي قاعدة ومرتكز لمباشرة السلطة السياسية، ومبررا لكسب الشرعية، وبناء أنساق ذهنية ومعتقدات يتسلح بها الطامحون للسلطة السياسية¹، وهو ما عرفته الأنظمة التيوقراطية* لِشَرَعَنَة استبدادها، كما عرف التاريخ السياسي إدخال أدوات شبه ديمقراطية لاختيار الحكام ومن ذلك الاختيار بواسطة القرعة، وبواسطة الجمعية التي تضم رجال الدين و القادة العسكريين الذين يوكل إليها اختيار الحكام، وكذا وراثة الحكم من الآباء إلى الأبناء، كما شكَّلت القوة والانقلابات العسكرية مرتكزا ومصدرا للسلطة والحكم في أحيان كثيرة، وكلها أدوات كانت من أجل كسب صفة الشرعية للمواطنين²، بغض النظر عن مقبوليتها وعقلانيتها.

إنَّ عدم عقلانية هذه الوسائل يتبدى في شكلها وموضوعها وآثارها لأنَّها لم تُحدث الاستقرار السياسي والاجتماعي في الكيانات السياسية المختلفة، إلى أن جاءت النظريات الديمقراطية والتمثيلية والتي تذهب إلى جعل العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة مدنية وتستندُ إلى أساس موضوعي وعقلاني وهو الانتخابات، والتي تتعارض مع الطرق الاستبدادية والأوتوقراطية

¹ - مولود طيب، " أشكال وأسس الممارسات الموصلة للسلطة السياسية في الدولة "، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران (الجزائر)، 2016/2015، ص 27.

² - تقوم الأنظمة التيوقراطية على نظريات الحق الإلهي في تفسير مصدر السلطة وأساسها، وهي الذريعة التي وظفتها الكنيسة المسيحية للسلطة على الحكم بواسطة اعتبار السلطة تفويض من الله بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما عرفته فرنسا وأنجلترا في القرنين الـ 17 و 18 م، إلى إن اندثرت بصراع الكنيسة مع البرلمانات واعتماد النظام التمثيلي، ويثار لدى الباحثين حول طبيعة السلطة ومصدرها خارج الديانة المسيحية أي عند المسلمين تحديدا، وفي هذا الصدد يقول بن خلدون في المقدمة " أنَّ الخلافة هي خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وأنَّ الخليفة ليس خليفة الله في الأرض بل هو خليفة النبيء الكريم صلى الله عليه وسلم، فلم يكن الخليفة يستمد سلطته من الله وإنما يستمدّها من الأمة التي تختاره لهذا المنصب،

يُنظَر : - بن خلدون، مرجع سابق، ص 367.

- محمد كامل ليلة، النظم السياسية : الدولة والحكومة، بيروت (لبنان)، دار النهضة العربية، 1967، ص 81، 82.

² - وليد البيطار، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 735.

من وراثة و تعيين والاستيلاء على السلطة بالقوة المادية أو إدعاء القداسة الإلهية، لتشكل قاعدة النمط الديمقراطي والتمثيلي وبواسطتها تُمَايَزَ هذا النمط عن باقي أنماط الحكم¹.

• - الانتخاب وتاريخية الارتباط بالتمثيل السياسي:

إذا كان الحكم صفة لازمة لوجود التجمعات البشرية، فإنّ هذه الحاجة تقود إلى البحث في كيفية اختيار رموز الحكم ورؤوسه وقادته، فالوصول إلى صيغة الانتخابات واحتلالها المنزلة المركزية والمحورية في عملية تولية الحكام وعزلهم وتجديدهم، يستند إلى سلسلة من الأطروحات المتينة ويبدو أنّها تتبّع من الفلسفة التعاقدية المهيمنة في الحداثة الغربية، إذ لا بد للسلطة أن تمارس برضى المحكومين، والتقنية الأبسط والأكثر ديمقراطية لتحقيق ذلك هي الطلب إليهم أن يُعربُوا عن أنفسهم وذلك بورقة اقتراع يودعونها صندوق اقتراع².

هذا الحضور لفلسفة وجود آلية ربط بين الحاكم والمحكوم، ترجمته وجود صيغ للانتخاب حتى قبل أن يكون بالشكل المتعارف عليه حالياً، فقد عرفته الكيانات السياسية القديمة كدولة المدينة الإغريقية وكيانات سياسية أخرى، وبأشكال تؤدي مقصد اختيار الحاكم والهيئات السياسية والقضائية وهي الانتخاب والاقتراع (القرعة) والتصويت، وهذه المعاني أخذت بها الأنظمة ما قبل التمثيل والتمثيلية، والتي لم تتبع إلاّ ابتداء من القرن السابع عشرة والثامن عشر، في حين أن الأنظمة الديمقراطية القديمة كانت ديمقراطيات مباشرة تنزع إلى إشراك كل المواطنين في القرارات الحكومية³.

ففي دولة المدينة الأثينية ذي الديمقراطية المباشرة طبّقت الانتخاب والاقتراع في إنشاء هيئاتها و طبّقت التصويت في سير أعمال هيئاتها والبت في القرارات، إذ أنّ بُنية نظام الحكم المتشكّل من الجمعية الشعبية (ECCLISIA) والتي تتكون من مجموع المواطنين الذكور البالغين من العمر عشرين سنة، والتي تجتمع بانتظام عشر مرات في السنة، وتُشبه قراراتها والتي تُبْتُ بالتصويت بين أعضائها ما يُماثلُ حديثاً التشريعات التي تصدر عن السلطة العامة⁴، كما أنّ بُنية الحكم

¹ - موريس درفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، بيروت (لبنان)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1992، ص 58.

² - إيف سانتومير، " أي بدائل عن النظام الانتخابي ؟ "، في: برتران بادي ودومنيك فيدال، بحثاً عن بدائل: أوضاع العالم 2018، مرجع سابق، ص 249.

³ - المرجع نفسه.

⁴ - جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الأول، ترجمة حسن جلال العروسي، القاهرة (مصر)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010، ص 43.

تتضمن هيئة مجلس الخمسمائة التي يتم انتخابها من طرف الجمعية الشعبية ومن بين أعضائها، كما تضطلع الجمعية بانتخاب القادة العشرة ذو المهمة العسكرية في الأصل والتي لها تأثير سياسي على الجمعية ومجلس الخمسمائة، أمّا أجهزة القضاء فكان يتم اختيارهم بالقرعة أو الانتخاب لمدة سنة لا تجدد¹. مع وجوب الإشارة إلى أنّ الانتخاب في الديمقراطية المباشرة ورغم الإدعاء على أنه وسيلة للتعبير عن المشاركة المباشرة للشعب في الحكم، إلا أنّ الواقع يُفيد بغير ذلك فمفهوم الشَّعب يقتصرُ على فئات وطبقات اجتماعية محدّدة وهم المعنيون بالانتخاب أو الاقتراع، كما أنّ الانتخاب في حقيقته عندهم تعبير عن امتياز لطبقة اجتماعية على حساب أخرى.

وكتَبَعُ للسيرورة التاريخية للظاهرة الانتخابية، فإنه يمكن القول أنه مع بداية سقوط أنموذج دولة المدينة على يد فيليب المقدوني في القرن الرابع قبل الميلاد (04 ق.م) وتلاشي الديمقراطية المباشرة بدأت الظاهرة الانتخابية في الاختفاء والتراجع، واستمر غيابها طيلة كل عهود الإمبراطورية الرومانية، وخلال عصور الظلام في القرون الوسطى المتميزة بهيمنة الكنيسة على الحياة الدينية والسياسية استمر الغياب إلا ما كان إجراء شكلياً لإضفاء الشرعية على سلطة القياصرة والملوك²، فيما كان المسلمون يقيمون دولتهم ونظامهم الخاص بالحكم³، والذي احتوى شكلاً من التصويت على الخلفاء بين أهل الحل والعقد.

إن عودة الظاهرة الانتخابية سينتظر عودة الديمقراطية بشكل جديد يتناسب وتطور المجتمعات وازدياد مساحة الدول والكيانات السياسية من ممالك وإمبراطوريات بشكل لا يُخلُّ بقاعدة تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية ومؤسسات الحكم على نحو ما، وسيكون ذلك بتشكُّل النمط الديمقراطي التمثيلي والذي انبعث على نطاق واسع في أوروبا وأمريكا إلّا في حدود القرن الثامن عشر، لكن هذا الانبعاث عرف عودة تدريجية للظاهرة الانتخابية بدءاً من القرن الحادي عشر في أوروبا الغربية وتحديداً في إنجلترا حيث بدايات تشكُّل النمط الديمقراطي الحديث على وصف موريس دوفرليه بـبروز طبقة جديدة هي البرجوازية "Les Bourgoise" وهم سكان Bourgs أي البلدات بالمعنى الحرفي للكلمة⁴.

¹ - يُنظَر: - جورج سباين، المرجع السابق.

- إبراهيم أبراش، النظرية السياسية بين التجريد والممارسات، ط1، القدس (فلسطين)، دار الجندل للنشر والتوزيع، 2012، ص 92-93.

² - محمد صابر كريم، "عوامل تفرغ العملية الانتخابية من محتواها الديمقراطي"، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، عدد 58، سنة 2014، ص 260.

³ - إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص 96.

⁴ - موريس دوفرليه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، مرجع سابق، ص 27.

إنَّ تلكم الطبقة تشكَّلت أساساً من أصحاب المال الذين حصلوا أرباحاً كبيرة جراء الطفرة التي أحدثتها الاكتشافات التقنية الجديدة في عالم الزراعة والزيادة المطردة للمنتجات الفلاحية والتي لم تعد تُدرُّ أموالاً على المزارعين فقط، بل تُدخل التجار وكبار الحرفيين في عالم التبادلات التجارية للسلع والمحاصيل الزراعية، مما أدى إلى تحريك الاقتصاد الذي لم يعد للإنتاج فقط بل غدا الربح هو المحرك للاقتصاد وهذه الطبقة الجديدة في قلب هذا التطور، والذي حصل هو حصولها على حريات بلدية (كومونات) أي مدن مستقلة عن الملكية ومطارنة الكنائس و يديرها جهاز من القضاة المنتخبين¹، ولها ميليشيات خاصة تدافع عنها ومحاكم تُقْكُ نزاعات ساكنة الكومونات، لتشكل أنموذجاً جديداً تعتمد الانتخابات كآلية لاختيار مسؤوليها، وأطلق عليه (جمعية السلطات) والتي ما حلَّ القرن الرابع عشرة حتى ارتفع تمثيل البرجوازية من مستوى بلدي إلى وطني، وانتقلت التجربة القائمة على الانتخاب بين أعضائها إلى كامل أوروبا مع تعميم جمعيات السلطات إلى الفئات الاجتماعية الأخرى من كهنوت ونبلاء وفلاحين، حيث تجرى الانتخابات في كل منها، مع ملاحظة أنَّ الانتخابات داخل الطبقة البرجوازية تُجرى حسب الأصول الحديثة إلى حد كبير².

إنَّ جمعيات السلطات لمختلف الفئات والطبقات شكلت البنية الجنينية للبرلمانات في أوروبا وفي إنجلترا تحديداً، وأصبحت تعقد اجتماعات شبيهة بجلسات البرلمانات وانتقل دورها من المساعدة في الحكم إلى مساءلة الملك ومحاسبته على قراراته، وطلب التدقيق في حساباته المالية وصولاً إلى الرقابة السياسية ومراقبة جباية الضرائب...، لكن مع حلول القرنين اللاحقين كانت جمعيات السلطات قد أُلغيت في كامل أوروبا، إلَّا في إنجلترا التي خاض فيها البرلمان حرباً الحاسمة ضد الملك مُعلنًا بداية نهاية سَطْوَتِهِ على السلطة التنفيذية، ليُسبَّدل بجهاز حكومي لا يُعمر في منصبه إلا بحياسة ثقة جمعيات السلطات وغرفة مجلس العموم في البرلمان البريطاني³، ولا يدلُّ ذلك إلا على وجود الظاهرة الانتخابية في مركز هذه التحولات السياسية.

إنَّ المسار الذي أخذه البرلمان الإنجليزي في التقدُّم باحتلال مساحة أكبر في الحقل السياسي الإنجليزي تزامن مع تراجع شديد للملكية وهيمنتها على الحكم، والتوجُّه نحو تكريس النظام النيابي التمثيلي والذي ساعدت فيه السياقات التاريخية في إنجلترا وبروز الأفكار التي جاء به عصر النهضة والتغيرات السياسية والاجتماعية التي أحدثتها، هذه الظروف أعادت الحيوية للعملية

¹ - المرجع نفسه.

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه ، ص 32.

الانتخابية وجعلتها أكثر تأثيراً ودوراً في الحياة السياسية¹، في إنجلترا وخارجها، وبصيغة أخرى فإنَّ ولادة النظام النيابي مع بداية القرن الثامن عشر أدت إلى تنمية العمليات الانتخابية بالشكل المتعارف عليه حالياً لتلائم النظام النيابي التمثيلي مع اختيار الشعب لممثليه عبر آلية عقلانية وموضوعية وهي الانتخاب².

ولو احتلت الآلية الانتخابية محورا أساسيا للنظام التمثيلي المتشكل حديثاً، إلّا أنَّه لا يُتصوَّر أنَّها حملت مضمون وشكل العمليات الانتخابية المتعارف عليها حالياً، فعلى امتداد القرن الثامن عشر كان حق الانتخاب مُقتَصِراً على الطبقة التي تملك الثروة و تتمكن من دفع الضرائب المستحقة، كما أنَّ شكل الانتخاب المتمثل في التصويت السري واستخدام الأوراق والبطاقات الانتخابية والدوائر الانتخابية لم يعرفه عالم الممارسة السياسية إلا في أواسط القرن التاسع عشر وتحديداً في سنة 1856 م في إنجلترا³.

إنَّ أهم المؤشرات التي لاحقت تطورية العملية الانتخابية ومثار الصراعات السياسية بين الفاعلين المحليين طيلة عقود طويلة ولا يزال، هي الحق في التصويت وتقليل القيود المفروضة على الحق في الاقتراع، ومن القيود الكلاسيكية ذات الصلة بفكرة تحويل الاقتراع من فئوي وطبقي وامتيازي إلى عام لكل المواطنين هي شرط السن وحق المرأة في الاقتراع والتصويت، والأهلية، وهي المحددات التي عرفت فيها التجارب المقارنة اختلافات كثيرة بين تقدم في جعل العملية الانتخابية أكثر تمثيلية وبين تَرَدُّد وإحجام، فرغم إقرار دساتير العديد من الدول مبدأ المساواة في الحقوق السياسية وتخفيضها من القيود حول التصويت والترشح، إلّا أنَّ ذلك كان تدريجياً، إذ تقرر الانتخاب العام في سويسرا في سنة 1830 م، وفي فرنسا سنة 1840 م، وفي إسبانيا سنة 1860 م، وفي مصر سنة 1923 م، وفي الولايات المتحدة الأمريكية إلا سنة 1964 م، أما حق المرأة في التصويت فقد عرفته سنة 1920 م، وفي هولندا سنة 1921 م، وفرنسا سنة 1944 م، في حين أن المملكة السعودية لم تمنح الحق للنساء في التصويت إلا في سنة 2011 م، فيما تستمر الفاتيكاني في منعه بل واقتصار التصويت على الكرادلة الذين يبلغون ثمانين سنة من العمر⁴.

¹ - محمد صابر كريم، مرجع سابق، ص 261.

² - Olivier Duhamel, Yves Mény, *op. cit*, p 152.

³ - سرهنك حميد البرزنجي، الأنظمة الانتخابية والمعايير القانونية الدولية لنزاهة الانتخابات، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، منشورات الحلبي الحقوقية، 2015، ص 25.

⁴ - يُنظر: عصام نعمة اسماعيل، مرجع سابق، ص 36.

إنّ القيود التي كانت تحُول دون تعميم الاقتراع وإن عرفت تراجعاً في الأنظمة الحديثة ودعوة الناخبين بشكل أكبر للانخراط في منظومة التمثيل السياسي من خلال الاختيار الانتخابي، غير أنّه عبر التاريخ الانتخابي كانت عملية توسيع وتضييق دائرة المسموح لهم بالاقتراع أداة مناورة في يد الحكام وهذا في كل المجتمعات السياسية، فما يسمى بحجم الجسم الانتخابي أو تعداد هيئة المُقترعين يخضع لتَصوُّر وقرارات الحكام والأوضاع السياسية التي يواجهونها، وأين تقع مصالحهم السياسية، بين توسعة نطاق الاقتراع أو تضييقه¹.

إن الصورة التي تحملها العملية الانتخابية المعاصرة هو تحديدها بتقنيات وآليات محدّدة تعطي حسماً للنتائج الانتخابية وتسمية الممثلون في المجالس المنتخبة أو منصب رأس الدولة، فأصبحت تعرف العملية الانتخابية بواسطة أنظمة انتخابية تتضمن إجراءات تقنية وتنفيذية من بداية العملية الانتخابية إلى غاية ترسيم النتائج وتوزيع المقاعد وحسم نتائج المشهد التمثيلي السياسي، ليكون السؤال الموالي للطرح، كيف تكون تلك النظم الانتخابية تؤدي مقصد التمثيل وكيف تبتعد عنه؟، فمهمة النظام الانتخابي بالأساس هو إبقاء نمط الحكم التمثيلي قادراً على تحقيق المنتظر منه بجعل القرارات الناتجة عن المنتظم السياسي تُعبّر عن إرادة مواطني المنتظم²، ولا يكون ذلك إلا بِنُظْمٍ انتخابية تُفرز ممثلون ومؤسسات تَعكّس تلك الإرادة .

¹ - Cotteret Emeri, *Les Systèmes électoraux*, Paris (France), Presses Universitaires de France - PUF, 2001, p12.

² - Stephen D.Tansey , *Op .cit*, p 106.

المطلب الثاني : أنماط الاقتراع وفرص تعزيز التمثيلية.

من زاوية نظر هذا البحث فإنّ عملية فحص النظم الانتخابية التي سطرته أديبات الظاهرة الانتخابية، تُمكن من الوقوف على الفرص التي يُتيحها كل نمط اقتراع في سبيل الوفاء لفكرة التمثيل السياسي، ولأنّ هذا النظم المختلفة في فلسفتها وتركيباتها وطريقة استخدامها وكذا ترجمة الأصوات إلى مقاعد تمثيلية، فقد احتوت الأديبات نُظماً عدة تختار منها المنتظمات السياسية ما يناسب فلسفتها للحكم وتصورها للعلاقة التمثيلية .

من أشهر الأديبات العلمية المعاصرة التي تناولت تبيان الفرص التي تتيحها النظم الانتخابية وشروط عقدها وتطبيقاتها المقارنة، الدراسة المشتركة لكل من أندرو رينولدز Andrew Reynolds و Ben Reilly و أندرو إيليس Andrew Ellis والموسومة بـ " أشكال النظم الانتخابية " ، وقد عدّدت الدراسة حوالي ثلاثة عشر نظاما انتخابيا دارجا في عالم السياسة والحكم في العالم المعاصر، مقسّمة إلى ثلاث مجموعات أو عائلات رئيسية وهي النظم الأغلبية أو التعددية والنظم النسبية وشبه النسبية أو المختلطة، وكذا الفرص والرهانات التي يُتيحها كل نظام انتخابي منها¹.

وكذلك دراسة أرند ليبهارت Arend Lijphart الموسومة بـ (Electoral Systems: Majority and Plurality Methods Versus Proportional Representation) والمتضمنة في كتابه " Patterns of democracy "²، حيث قدم مقارنة مرجعية فيما تُتيحها النظم الانتخابية الرئيسية من فرص سياسية لنمط حكم يدافع عنه صاحب الكتاب وهو " الديمقراطية التوافقية "، والتي تُعالجُ حسبَه نقائص الديمقراطية القائمة على النظام الانتخابي الأكثرية أو الأغلبية، وتوصّلت مقارنته إلى أنّ النظام الانتخابي النسبي هو الخيار المُميّز لنمط الحكم التوافقي، والذي يربطه بأنّه حُكم يُحقّق هدفا رئيسيا وهو التمثيلية ويحد من تناقضات نظام الأغلبية، لدرجة قدرته على ترجمة أفضل للأصوات الانتخابية إلى مقاعد تمثيلية، وليس ذلك فحسب بل بشكل متناسب وعادل بدلا من هيمنة حزب على التمثيل أو التقليل من تمثيل آخرين³.

¹ - يُنظر للتفصيل: أندرو رينولدز، وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، (ترجمة أيمن أيوب) الطبعة الثانية، سلسلة منشورات المؤسسة

الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد: بول غرافيكس، 2010، ص 53-152.

² - Arend Lijphart, Patterns of democracy : government forms and performance in thirty-six countries , Op .cit , p p 130-157.

³ - ibid , p 130.

تقدم النظم السياسية تبريرات مختلفة لطبيعة النظام الانتخابي المختار وبين يديها أنواع مختلفة من الأنظمة الانتخابية، وفيما يلي سوف نطرح هذه النظم الانتخابية من خلال مجموعتيها الرئيسيتين الأغلبية والنسبية مع التركيز على فرص التمثيل السياسي في كل منهما :

• - نظم الأغلبية أو الأكثرية :

وتقوم على فكرة أن من يُعَدُّ فائزاً بالمقعد أو المقاعد التمثيلية في دائرة انتخابية محددة المترشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات وتختلف الأنظمة في تحديد طبيعة تلك الأغلبية بين بسيطة ومطلقة، ورغم تميزه بالبساطة وسهولة الاختيار والحسم إلا أنه يحتوي على عدة أنواع فرعية تحمل تركيبات وفرص مختلفة للتمثيلية .

- الاقتراع بالأغلبية في الدائرة الفردية ذات المقعد الواحد :

ويتميز بدوائر انتخابية ذات مقعد واحد، ويحسم النتيجة من يحصل على أغلبية الأصوات، أما الآثار على المجالس التمثيلية المنتخبة، فإن محاسنه تتمثل في كون الممثل أو المنتخب على صلة مباشرة بناخبيه، وفوزه يعود إلى قدراته الذاتية أكثر منه إلى اللافتة الحزبية، كما أن أمام الناخب سهولة الاختيار في دائرته الانتخابية الصغيرة بين عدة مرشحين، وفي المقابل له آثار عكسية على التمثيل السياسي، فوجود المترشح على خط تماس وتواصل مباشر مع ناخبيه يفتح المجال لطغيان الدفاع عن المصالح الشخصية وانتشار مظاهر الفساد الانتخابي من استعمال المال وابتزاز المرشحين والمترشحين الأقل حظاً¹.

- الاقتراع بالأغلبية في الدائرة متعددة المقاعد :

ويستخدم ضمن دوائر متعددة التمثيل، إذ يملك الناخب فيه عدد من الأصوات يساوي عدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن دائرة انتخابية واحدة، ويعلن فائزون من يحصلون على أعلى الأصوات بتعداد المقاعد الممنوحة للدائرة²، وفي ظل هذا النظام الانتخابي يختار الناخب دون النظر إلى الانتماء الحزبي، ويكثر استخدامه في الدول التي يوجد بها هياكل حزبية قوية، غير أن تطبيقاته أدت إلى نتائج غير تناسبية وغير متوقعة، وهي دلالة على عدم عدالة في التمثيل وذلك في انتخابات جرت في سنغافورة سنة 1991 حصل الحزب الحاكم على 61 % من الأصوات في حين

¹ - samuel humes and martin Eileen , the structure of local government through the world ,edition1991,library binding, p 174 ,

à www.onlinelibrary.wiley.com

² - أندرو رينولدز، وآخرون، مرجع سابق، ص 64.

حصل على 95 % من المقاعد¹، وذلك راجع إلى أنّ هذا النظام يعطي الصدارة للأحزاب ذات الماكينة الانتخابية القوية والقادرة على الترشّح على كل المقاعد.

- الاقتراع بالأغلبية على القائمة على القائمة المقفلة:

إذ أنّ الناخب يُصوّت على قائمة واحدة تضمّ عدداً من المرشحين يساوي عدد المقاعد التمثيلية للدائرة الانتخابية، ويعلن فائزاً كل القائمة التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات، وأهم مزاياه كونه سهل الاستخدام ويعمل على تحفيز الأحزاب السياسية وتمكينها من ترشيح مجموعات مختلطة من المرشحين وتمكين الأقليات من الحصول على تمثيل لها²، وعلى قدر ضمان تمثيل الأقليات والفئات تزداد حضورها في الفوز، وعن عدالة التمثيل في ظله، فهو كما يشجع الأحزاب على دمج أقليات مختلفة داخله، لكن تطبيقه يطرح مشكلة تتمثل في كون التمثيل قد يكتسحه الفائز الأول وبالتالي ذهاب أصوات البقية دون أثر لها في التمثيل.

- الاقتراع بالأغلبية على القائمة المرنة:

حيث تُجرى الانتخابات في دائرة واحدة للتنافس على مقعد واحد، لكن لا يكفي الناخب بتحديد مرشّح بل يقوم بترتيب الأفضليات في ورقة التصويت من 01 إلى 02 و 03 وهكذا على حسب عدد المرشحين³، ويتم تطبيق هذا النظام في عديد البلدان كأستراليا وأيرلندا وأمريكا الشمالية، ويتم احتساب عدد الأصوات وكذا ترجيح كفة الفائز وهو مقعد واحد للذي يحصل على أغلبية مطلقة من الأصوات المعبر عنها (50 % + 01) في التفضيلة رقم 01، فإذا لم يحصل أي أحد على ذلك، لا يتم اللجوء إلى دور ثان، بل إنّ إدارة العملية الانتخابية تقوم بإعادة احتساب الأصوات كالتالي، حيث يتم إقصاء المرشح الذي حصل على أدنى عدد من الأفضليات الأولى، ويتم احتساب أوراقه استناداً إلى الأفضلية رقم (02)، ويتم احتساب كل ورقة منها لصالح المرشّح الحاصل على أعلى الأفضليات، ويتم تكرار هذه العملية إلى أن يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلوبة من الأصوات ويفوز بذلك في الانتخاب⁴.

¹ - المرجع نفسه.

² - المرجع نفسه، ص 69.

³ - عصام نعمة اسماعيل، مرجع سابق، ص 360.

⁴ - أندرو رينولدز، وآخرون، مرجع سابق، ص 70-71.

ومن ميزاته أنَّ كل أوراق التصويت مهمة ونسبة هدر الأصوات فيه ضئيلة، وهو مناسب للتجمعات ذات الانقسامات ونمط التصويت يؤدي إلى عقلنة خطابات المترشحين حتى يحوزوا تفضيلات أكثر لدى قطاع واسع من الناخبين، لكن من سلبياته أنَّه يتطلَّب مجتمعات ترتفع فيها نسبة القراءة والكتابة، كما أنَّه يصلح فقط في الدوائر الانتخابية الصغيرة حتى تكون المفاضلة بين مرشحين محدودي العدد، ويفشل هذا النظام في الدائرة الكبيرة¹.

- الاقتراع بالأغلبية في جولتين:

وهو أكثر نظم الأغلبية انتشاراً، ويُستخدم في الانتخابات البرلمانية والرئاسية ويشترط حسم النتائج حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة للنتائج وهو (50 % + 01) ليعلن فائزاً، في حال تعذَّر ذلك يتم الالتجاء إلى دور ثان، الذي تختلف النظم في طريقته، فأشهرها يكون الدور الثاني بين أعلى اثنين حصلاً على نسبة أقل من 50 %، ويُعلن فائزاً الحاصل على أعلى الأصوات في الدورة الثانية، ومن إيجابياته أنَّ الجولة الثانية تؤدي إلى تركيز الاختيار بين المترشحين اثنين فقط، مما يؤدي إلى التقليل من تشتيت الأصوات لتتحوَّل الجولة الثانية إلى فرصة اختيار جديدة، وللرد عن الذين يصفون هذا النظام بهدر الأصوات فإنَّ المدافعين عنه يجعلون من الجولة الثانية (الإعادة) رداً على نقدهم، لكن النقيصة تُوجَّه لهذا النمط في قصور تمثيليته كون جولة الإعادة تعرف انخفاضاً شديداً في المشاركة الانتخابية، أمَّا الأثر المباشر السلبي على التمثيل فهو اقتصار المنافسة في الغالب بين الأحزاب الكبيرة ككل نظم الأغلبية، أمَّا في المجتمعات المنقسمة فتكون فرصة الإعادة حاسمة لصالح الأقليات المنضبطة والمسيَّسة، حيث مع انخفاض نسب التصويت تحسِّم النتيجة الانتخابية لصالحها.

• - نظم التمثيل النسبي:

بأنواعه المتعددة تكون النظم النسبية هي أكثر النظم الانتخابية شيوعاً خاصة في الديمقراطيات الناشئة، ويقوم على فكرة تحقيق تناسب بين عدد الأصوات المحصَّل عليها لكل قائمة ترشيحات وعدد المقاعد التي تحصَّل عليها، وفي صورة مثالية تحاول النظم الانتخابية النسبية أن تكون تركيبة الهيئات التمثيلية انعكاساً تصويرياً لمكونات المجتمع السياسي الذي تمثله بكل تنوعاتها الطبيعية والعقائدية والاقتصادية والأيدولوجية²، لكن هذه النظرة تتَّصفُ

¹ - عصام نعمة اسماعيل، مرجع سابق، ص 363.

² - jean-marie cottet et claude émeri, les systèmes électoraux, paris (France), presses universitaires de France, 1985, p 67.

بالمثالية، وفي عديد التطبيقات حققت نتائج غير متناسبة، لدرجة أن توصف بأنها انتخابات نسبية بنكهة نتائج الأغلبية، وذلك يحدث إذا وقع تشتت كبير في الأصوات بين عدد متضخم من القوائم المتنافسة، ومع ارتفاع نسبة العتبة أو معامل الإبعاد سيقترن توزيع المقاعد على حزبين أو حتى حزب واحد يستأثر بكل المقاعد .

تضم عائلة التمثيل النسبي مجموعة من النظم الانتخابية الفرعية، توجز على التوالي:

- **نظام القائمة النسبية:** بمقتضاها يقوم الناخب باختيار أحد القوائم المترشحة موقوفة الترتيب من طرف الحزب بعدد المقاعد التمثيلية المخصصة للدائرة الانتخابية، وتحصل كل قائمة على تعداد من المقاعد بقدر نسبة الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها، مع مراعاة الترتيب الموقوف الموجود في قائمة المترشحين، ولكن تتم العملية بعد خطوات إجرائية يتضمنها هذا النظام .

على إثر تركيز النتائج في الدائرة الانتخابية تقوم هيئة الإشراف على الانتخابات باحتساب جميع الأصوات المعبر عليها، ثم احتساب النسبة المئوية للعتبة أو نصاب الإبعاد من الأصوات، فكل قائمة حصلت على أقل من ذلك العدد من الأصوات تُخرج من المنافسة على المقاعد، ثم يعاد احتساب الأصوات المتبقية وقسمة مجموعها على تعداد المقاعد لينتج القاسم الانتخابي، وهو المعامل المقابل لكل مقعد تمثيلي، حيث توزع المقاعد على القوائم بمقدار حصولها على مضاعفات المعامل الانتخابي مع الاحتفاظ بالبواقي التي تحصل عليها كل قائمة مترشحة لتلك الدائرة، بعد الانتهاء من توزيع المقاعد بالمضاعفات الصحيحة هناك احتماليين، إما توزيع كل المقاعد بالمضاعفات الصحيحة، أو بقاء بعض المقاعد دون إسناد، فالنظام الانتخابي هذا أمامه طريقتين لتوزيع تلك المقاعد بالترتيب، فإما توزع عبر الباقي الأقوى* أو الباقي الأوسط الأقوى**، ولو أن الأولى الأكثر استخداما وأسهل حسما، فإن الثانية أكثر عدلا لأن المقاعد الباقية ستكون استحقاقا لمن يحصل على أكثر الأصوات.

* -طريقة الباقي الأقوى: " وتتمثل في اسناد المقاعد للقوائم التي حصلت على أعلى ترتيب للبواقي الأول فالثاني وهكذا إلى أن يتم إسناد كل المقاعد "

- ibid, p 92

** - طريقة المتوسط الأقوى: " وهو ناتج قسمة العدد الشامل للأصوات التي تحصل عليها كل قائمة على عدد المقاعد التي حصلت عليها فعليا ، مضافا إليه مقعد وهمي ، ويجري إعادة العملية حتى يتم توزيع كل المقاعد المتبقية "

- marcel prélot, Op. cit , p 70.

تُتيح القائمة النسبية أمام التمثيل السياسي إمكانية تمثيل الأقليات والفئات المجتمعية بشكل أفضل بضمان حصصها ضمن القوائم المترشحة، وكذلك يمكن أن يُقوّض جدية التمثيل إذا طُبّق في الدائرة الانتخابية الواحدة لكل البلاد، إذ أنّ العلاقة بين الناخبين وممثليهم ليست مباشرة، بل الانتخابات هنا على الحزب وليس على المرشّحين مما يجعل الصلات بين طرفي المعادلة التمثيلية ضعيفة أي بين الناخبين والمنتخبين¹، كما في ظل القائمة الوطنية يحدث وأن تكون أقاليم جغرافية ليس لها ممثلين في الهيئات المنتخبة.

- نظام الصوت القابل للتحويل:

ويطبّق في الدوائر الانتخابية المتعددة المقاعد، حيث يقوم الناخب بترتيب المترشحين على ورقة التصويت حسب الأفضلية التي يُقدّرُها، ويأخذ هذا النظام طبيعته من اسمه، إذ أنّ التحويل اختياري فلا يُطلَب من الناخبين المفاضلة بين كل المرشّحين على وجه الإجماع، بل أنّ ميزته في تأتي من كونه يترك للناخب حرية أكبر في الاختيار.

لكن العيوب المسجلة عليه أنه يتميز بقدر كبير من التعقيد ويتطلب جهاز انتخابي كبير وكفؤ للاشتغال في مرحلة ما بعد التصويت للتعامل مع كل ورقة تصويت على حدى، لذلك رغم أهميته وجاذبيته فقد انحصر استعماله بدرجة كبيرة ويُستعمل في استراليا لانتخاب مجلس النواب ومجلس الشيوخ²، أمّا عن الجدوى التي يُحدثها هذا النظام تجاه التمثيل السياسي فإنّه يساعد على الحفاظ على علاقة مباشرة بين الناخبين وممثليهم، وكذلك يُحفّز الأحزاب على التعاون فيما بينها من خلال تبادل الأفضليات التي يعبر عنها ناخبوها، ويوفر فرصا أكبر أمام المرشحين المستقلين للفوز مقارنة مع نظام القائمة النسبية³، لكن هذه الجزئية قد تؤدي إلى التشرذم داخل الحزب الواحد إذ أنّ مرشحي الحزب الواحد يتنافسون فيما بينهم وقد ينسحق المرشح الواحد مع مترشحين آخرين من خارج حزبه لتبادل الأفضليات مع ناخبيه، وكأنّ العمل الحزبي المنظم غير ذي جدوى وهو ما يؤدي إلى الانتقاص من عملية التمثيل كون الأحزاب هي المسؤولة على ترقية مخرجات العملية الانتخابية.

إنّ تناول هذه النظم الانتخابية لا يعني أنّ هذه هي النظم الوحيدة الدارجة في عالم الممارسة الانتخابية، بل تعتبر الأكثرُها رواجاً، إلى جانب النظم المختلطة والتي في أصلها نظم ناتجة عن

¹ - أندرو رينولدز، وآخرون، مرجع سابق، ص 87.

² - يُنظر للتفصيل حول استعماله وكيفية توزيع المقاعد، عصام نعمة اسماعيل، مرجع سابق، ص 384-385.

³ - أندرو رينولدز، وآخرون، مرجع سابق، ص 105.

استخدام مُختلَط بين نظم الأغلبية والنسبية ولكن بدرجات مختلفة، ويبقى أنَّ الهدف من العملية الانتخابية من وجهة نظر التمثيل السياسي أنَّها ليست مجرد عمليات وتقنيات فنية فحسب، بل تقف وراءها فكرة أي من النظم الانتخابية يُعطي أكثر حضوراً لفكرة التمثيل السياسي، بجعل الهيئات التمثيلية من حيث بنيتها وتركيبتها انعكاس لتفضيلات الناخبين واختياراتهم.

المطلب الثالث : الهندسة الانتخابية ... بين جودة التمثيل وأزماته.

إنَّ المكانة و المقبولية التي يحوزها التمثيل السياسي كنمط للحكم في العالمين الحديث والمعاصر يعود فيها إلى التطورات التي عرفتھا الظاهرة الانتخابية بتلخّصھا في نظم محددة واضحة الرهانات والمسارات والآليات، إلى درجة قول البعض أنَّ النمط التمثيلي للحكم هو الكيان السياسي الأكثر نموذجية في الظروف الحديثة، حيث يبادر فيه الناس إلى ممارسة الرقابة النهائية من خلال مندوبين أفرزهم نظام انتخابي من قبلهم بالذات ¹.

• - في معنى النظام الانتخابي وهندسته :

يُفضّل المختصّون في القانون بخصوص النص التشريعي الذي يؤطّر العملية الانتخابية إطلاق تسمية قانون عليه كسائر النصوص القانونية أي قانون الانتخابات، في حين أنَّ علماء السياسة والاجتماع السياسي يفضلون مصطلح نظام أي نظام الانتخابات، والحجة أن النظام تعبير أدق لكون الظاهرة الانتخابية تتضمن عوامل وتفاعلات وتداخل فواعل مختلفة، وكذلك نظراً للآثار المتعدية التي يفرضها في العمل العام أو النتائج التي يقررها، ولذلك فإن طبيعة النظام الانتخابي المختار هو الذي يقرر طبيعة مؤسسات السلطة المشكّلة ومدى تحقيقها التمثيلية من عدمها، ولذلك قيل " زوّدي بمعطيات النظام الانتخابي أعطيتك نتائج المتوقعة في تشكيل مؤسسات السلطة الرسمية على الأقل" ².

فإذا كان المقصود بالنظام الانتخابي القواعد التي يتم بموجبها ترجمة الأصوات المتحصّل عليها إلى مقاعد نيابية تمثيلية ³، مع أنَّ هذه القواعد ليست محايدة أو ميكانيكية بل تخضع إلى تصميم وهندسة وتخضع بدورها لمتغير القيادة السياسية ورغبتها على أي صورة يرسو المشهد

¹ - ديفيد هيلد، مرجع سابق، ص 191.

² - علي الصاوي، " ديمقراطية الانتخابات ...إدارة أم إرادة"، في: كرم خميس (محرر)، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي: أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات، القاهرة (مصر)، المنظمة العربية لحقوق الانسان، 2014، ص 45.

³ - يُنظر أيضاً : عصام نعمة اسماعيل، مرجع سابق، ص 25.

السياسي بعد العملية الانتخابية، وخاصة صدقية التمثيل السياسي من عدمه، فالهندسة الانتخابية ليست تنزيلاً أو استنساخاً للمنطق الرياضي أو الفيزيائي أو كعلم صحيح، بل إنها إشارة لإمكانية دراسة الظاهرة الانتخابية من خلال معرفة القوى المتحركة فيها والمبادئ التي تُحدّد تفاعلاتها وصولاً إلى تحديد قوانينها¹ النازمة والمستحكمة فيها.

و تشير الهندسة الانتخابية إلى معنى التصميم الإرادي والواعي للنظام الانتخابي على نحو يستجيب لمدخلات محيطه العام، ويوجّه إلى إنتاج مخرجات محددة قصد المساهمة في تشكيل بناء مؤسساتي وسياسي مضبوط²، لكن هذا المفهوم للهندسة الانتخابية الذي يحمل طابعاً عقلانياً عاماً مجرداً حسب ما يبدو، لا يُخفي تأثيرات تقع على الهندسة والتصميم منها ما هو ذا صلة ببيئة النظام الانتخابي وتأثيرها عليه، وكذلك عدم ضمان إرادية هذا التصميم وتبوعه من داخل المنتظم السياسي، فقد تقع الهندسة تحت بُعد الإرادة الفوقية المُسقطة، والنزعة التوجيهية والمعبرة عن توجهات ومستهدفات، إما لقوى غير تمثيلية تتكفل بالتصميم، أو نقل نماذج مُعدّة من طرف المؤسسات الدولية لدعم الديمقراطية، ضمن ما يُعرف ببرامج الإعانة الانتخابية³.

إنّ تصميم النظم الانتخابية وهندستها من طرف مقرر النظام الانتخابي، يفيد بإحداث جملة من التأثيرات المرغوبة في النظام الانتخابي والنظام الحزبي وفي البيئة الحكومية، وتختلف هذه الأفكار من منتظم سياسي إلى آخر ومن فترة إلى أخرى داخل ذات المنتظم، وتُفرض ذلك ظروف ومقتضيات مختلفة كحلّ الصراعات السياسية وإخماد الحروب الأهلية، وتحسين التمثيل السياسي وجودة الديمقراطية وزيادة معدلات المشاركة الانتخابية وإحلال مزيد من الشرعية، أو المحافظة على وضع قائم لصالح نخبة حاكمة مُهيمنة⁴.

¹ - عبد الرزاق المختار، " في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية : انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس مثلاً " في، محرز الدريسي (محرر)، الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة، الطبعة الأولى، الدوحة (قطر)، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص 24.

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه، ص 25.

⁴ - يُنظر: - عبد القادر عبد العالي، " الهندسة الانتخابية : الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية "، ورقة (الجزائر)، دفا تر السياسة والقانون : كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 10، جانفي 2014، ص 317.

- Benjamin Reilley, « political engineering in the Asia Pacific », *journal of Democracy*, Vol. 18, No.1, january 2007, p59.

• - هندسة تبحث عن جودة للتمثيل :

إنَّه من أجل أن تكون الهندسة الانتخابية تحقق أهدافها المتعلقة بتجسيد أفضل لفكرة التمثيل السياسي - وإن بدت الفكرة مثالية - فإنَّه على الأقل تحاول الهندسة أن يقترب النظام الانتخابي من التعبير بشكل أكبر على تفضيلات الناخبين، رغم الإقرار بصعوبة ذلك¹، وعلى ذلك تُسَطَّرُ الأدبيات ذات الصلة، بمحاولة الهندسة الانتخابية مراعاة جملة من الاعتبارات والاشتراطات لتكون النظم الانتخابية أكثر تمثيلية، والتي توجَّزُ فيما يلي:

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أمام النظام الانتخابي:

وذلك بتطبيق القاعدة القانونية العامة بتساوي جميع المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات، وذلك معناه بالنسبة للعملية الانتخابية حق المشاركة في التصويت والترشح لمختلف المناصب التمثيلية، إضافة إلى حق ممارسة النشاط السياسي والانتماء إلى أي حزب سياسي معتمد قانوناً²، فمفهوم تكافؤ الفرص حين يتوفر في ظل المنظومة التمثيلية يتيح لكل المواطنين ومن تتوفر فيهم الشروط غير المغالى فيها على الانخراط فيها ترشيحاً أو انتخاباً، وذلك يعني أنَّ كل من له مصلحة في إدارة الحكم ويودُّ المشاركة فيها يُمكنه فعل ذلك على قدم المساواة مع الجميع³، وإذا كان مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة من دعائم التمثيل السياسي فإنَّه لا يعني فتح مجال الانخراط فيه دون ضوابط، ولذلك فكل النظم الانتخابية في العالم تُدرجُ ضوابط قانونية مجردة تحدّد الممنوعون من هذا الانخراط كناخبين أو كمرشحين، كما تكون مظهرات هذا المبدأ في كل مجريات العملية الانتخابية والتمويل والدعاية الإعلانية.

- دافعية أكبر للمشاركة في التصويت :

إنَّه انسجاماً مع فكرة التمثيل السياسي في جعله تمثيلاً لشرائح واسعة من المواطنين، تراعي الهندسة الانتخابية توفير حوافز على مشاركة أوسع للمواطنين في العملية الانتخابية، وذلك يشكل تدعيماً للممثلين المنتخبين بشرعية تصويتية مقبولة وهو ما يشكل أيضاً حافزاً معنوياً

¹ - Donald L. Horowitz , « ELECTORAL SYSTEMS AND THEIR GOALS: A PRIMER FOR DECISION-MAKERS » , journal of democracy , VOLUME 14, ISSUE4, January 2003, p119

² - تولرت عيسى، " النظام الانتخابي للمجالس الشعبية المحلية في الجزائر "، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الادارية، جامعة الجزائر، 2002)، ص 28.

³ - البنك الدولي للإنشاء والتعمير، إدارة الحكم لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الطبعة العربية، بيروت (لبنان)، 2004، ص

لآدائهم، وأكبر حافز لتوسيع مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية حينما يشعر المواطنون أنَّ الانتخابات التي يخوضونها ذات معنى وذات تأثير في صناعة منظومة السياسة العامة، وعكس ذلك يكون دافعا للامتناع عن التصويت، وهذا ما يشكل أحد أزمات التمثيل السياسي المشهودة، لكون وجود شعور لدى الناخبين أنَّ أصواتهم لا قيمة لها في التأثير على طريقة إدارة الشأن العام في بلدانهم¹، ويتمثل ضعف التأثير في عدم وجود اعتبار لنتائج الانتخابات على تشكيل الحكومة، أو تَعوُّل السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية التمثيلية، في هذا الإطار يُشكِّل النظام الانتخابي المختار فرصة لرفع نسبة المشاركة، فعادة ما تُصنَّف النظم الانتخابية النسبية على أنها أحد أنواع النظم الانتخابية التي لها القدرة على زيادة معدلات المشاركة²، على خلاف نظم الأغلبية التي تُصنَّف بأنها هادرة للأصوات ومُضيعة لها وقد تُشكِّل أحد عوامل خفض مستويات التصويت.

- عدالة كثافة تمثيل الدوائر الانتخابية:

من مرعيات الهندسة التمثيلية للأنظمة الانتخابية ما يُطلق عليه عدالة كثافة تمثيل الدائرة الانتخابية، فإذا كانت الدائرة الانتخابية تعني الوحدة والإطار الجغرافي الذي تجرى فيه عملية المنافسة الانتخابية على عدد محدّد من المقاعد بالنسبة لانتخابات تشريعية أو محلية، فإنَّ كثافة تمثيل الدائرة الانتخابية تُشير إلى عدد المرشحين الذين يتم انتخابهم في تلك الدائرة³، وتكون الهندسة التمثيلية بإخضاع هذا المعطى إلى معيار موضوعي وعادل، وللخروج من دائرة التجاذبية وإعطاء عدالة في تعداد المقاعد مقابل الأصوات فإنَّ الاتجاه الغالب في الديمقراطيات التمثيلية هو الاعتماد على مبدأ معيار متوسط التعداد السكاني، بمعنى أن يكون متوسط تعداد السكان لكل الدوائر الانتخابية متساو تقريبا⁴.

إنَّ المعيار المتوسط صالح سواء في النظم الانتخابية النسبية ذات القائمة فيكون عندها تعداد المقاعد للدائرة الانتخابية بناء على تعداد السكان، (فكل كذا نسمة يقابلها مقعد تمثيلي واحد)، أمَّا في نظم الأغلبية ذات النمط الفردي فتحدّد الحدود الجغرافية للدائرة الانتخابية بناء على احتوائها نفس العدد من السكان المقابل للمقعد الواحد الفردي للدائرة، فيتيح المعيار الموضوعي تمثيل الناخبين في كل دائرة انتخاب بالتساوي، ولكل صوت نفس القيمة العددية، مما

¹ - يُنظر: مازن حسن، " الآثار السياسية للنظم الانتخابية المختلفة "، في مازن حسن (محرر)، النظم الانتخابية: دراسة مقارنة لأنواعها وآثارها والانعكاسات على السياق المصري، القاهرة (مصر)، مركز المحروسة، 2011، ص 64.

² - المرجع نفسه.

³ - Arend Lijphart, Op .cit, p 137.

⁴ - أوليفر ليمبكه، " عناصر نظم الانتخابات الديمقراطية "، في: مازن حسن (محرر)، مرجع سابق، ص 24.

يعطي مفتاح تمثيلي عادل¹، إذ أنّ التمثيل العادل يتحقق بمقابلة كل مقعد نيابي بنفس العدد من السكان، وكذلك تناسب تقريبي بين إجمالي ما يحصل عليه كل حزب أو قائمة من الأصوات مع ما يحصل عليه من مقاعد، أي أنّ اعتماد معيار موضوعي في هندسة الدائرة الانتخابية، يحقق أن يحصل حزب ما على 20 % من الأصوات الجمالية، فإنّه يُفترض أن يتحصّل على ما يقاربها من نسبة مئوية في تعداد المقاعد، وكلّما زاد الارتياح في هذا التناسب فذلك دلالة على وجود اختلال في هذه الهندسة².

- ضمان التمثيل الجغرافي والفتوي:

إنّهُ من أجل تمثيلية أفضل يفترض أن تراعي الهندسة الانتخابية التمثيلية الضمان التمثيلي لمختلف المكونات الجغرافية، بحصول كل وحدة إدارية على ممثلين لها في المجلس المنتخب، وكذا ضمان تمثيل المكونات الإيديولوجية والحزبية، وأن تضمن التمثيل الوصفي أو التصويري، ويقصد به أيضا أن تُعطي الهيئات صورة مصغّرة وعاكسة للهيئة الناجبة و للمجتمع من حيث الجنس والأعمار والطبقات الاجتماعية و التنوع الديني واللغوي والعرقي والقبلي والفئات والأقليات³، والفكرة أن يجد كل من يستند إلى معيار من المعايير السابقة - جغرافية أو أيديولوجية أو حزبية أو فتوية أو إثنية - من يُمثّلهُ ويُعبّر عنه في الهيئات المنتخبة⁴.

وإن النظم الانتخابية المختلفة تملك القدرة على مراعاة هذه الاعتبارات بواسطة تقنيات ضمان حصص تلك الفئات أو تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل يوفّر بذلك، أو تفريغ دوائر انتخابية معينة لصالح أقلية ما، وفي حالة تعدد الأقليات و الطوائف يتم تسمية دوائر انتخابية محددة لكل أقلية، وهذا كله من أجل ضمان تمثيل الأقلية والفئات في الغرف التشريعية والتمثيلية، وهو ما من شأنه أن يحقق مصالحة مجتمعية بين الأعراق والإثنيات، وحينها يؤدي النظام الانتخابي وظيفة الإدماج بين مكونات المجتمع الواحد⁵.

كما تشمل مقارنة الحصص ما يسمى بضمان تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، إذ تُعرفُ وضعية تمثيلها في عديد دول العالم - و حتى في الراسخة ديمقراطيا - تناقض وعدم تناسب بين

¹ - المرجع نفسه.

² - Donald L. Horowitz, Op. cit, p117.

³ - أندرو رينولدز، وآخرون، مرجع سابق، ص 24.

⁴ - Donald L. Horowitz, Op. cit, p119

⁵ - Ibid, p 120.

الكَمّ الديمغرافي الأنثوي ونسبة تمثيلها، ورغم اختلاف المجتمعات في تفسير هذا اللاتناسب، إلا أنهم يعتمدون على مقارنة تحسين ذلك بواسطة هندسة النظام الانتخابي وإصلاحه.

- ضمان مساءلة الناخبين للحكام :

إذا كان قيام فكرة التمثيل السياسي على علاقة (مُمَثِّل -مُمَثَّل) فإنّ التوازن في هذه العلاقة هو مفتاح تحقق فكرة التمثيل السياسي في الواقع، فممارسة الممثلين سلطة تقرير السياسة العامة و تنفيذها مركزيا ومحليا ليس تفويضا مطلقا من الناخبين، بل هم من بيدهم أدوات مساءلة الحكام وتقييم أدائهم، أي امتلاك الشعب الحق في مساءلة ومراقبة حكومته، وعلى كيفية استعمالها للسلطة العامة وتصرفها في الموارد المختلفة ¹.

إنّ أهم هدف للانتخابات هو مساءلة الحكام ومحاسبتهم، فمن خلال عقد الانتخابات الدورية تكون الفرصة من خلالها لتقييم برامج المتنافسين ومكافأة الممثلين الجيدين أو معاقبة الممثلين السيئين بعدم انتخابهم مجددا إذا ما أرادوا الترشح لعهدا ثانية ²، وهنا تؤدي هذه الانتخابات وظيفتين مركبتين يجب أن تراعيها الهندسة التمثيلية، وذلك بضمان أنّ الحكومات والممثلين مهما كان موقعهم يخضعون للمساءلة والتقييم الشعبي من طرف من انتخابهم، وأنّ تعكس الهيئات التمثيلية تركيبيا و وظيفيا رجوع صدى جمهور الناخبين، وأي توتر بين هذين الوظيفتين يعني أنّ العملية الانتخابية ومنظومتها تُشكّل أزمة للنمط التمثيلي ³، وأي أزمة حينما يتعلق موردها بأحد أركانها.

أمام الهندسة الانتخابية ومن أجل تمثيل جيد عدة آليات لإعلاء مكانة مساءلة المشرعين أمام من ينتخبهم، فإضافة إلى الالتزام بدورية الانتخابات وما تشكّله من فرصة للتجديد للممثلين وعدم التجديد لهم، يمكن للهندسة الانتخابية أن تُعزّز ذلك بجعل وصول المنتخبين إلى عضوية الهيئات التمثيلية بواسطة الناخب أكثر من أي شيء آخر، ويُعتقَدُ عندها أنّ الأنظمة الانتخابية التي تحدّ من سلطة الأحزاب وقادتها في اختيار المترشحين يُنتج ممثلين أكثر استجابة لطموحات

¹ - يُنظر : البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مرجع سابق، ص 27.

² - يُنظر: عبد الفتاح ماضي، " مفهوم الانتخابات الديمقراطية "، في: مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي السابع عشر الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، St. Cathrine's College, University of Oxford, UK، 2007/08/18، ص 15.

³ - Russell J. Dalton, David M. Farrell , Ian McAllister , « The Dynamics of Political Representation » in; Martin Rosema, Bas Deters, Kees Aarts , **How Democracy Works; Political Representation and Policy Congruence in Modern Societies**, Amsterdam, Pallas Publications – Amsterdam University Press, 2010, pp 34- 35.

وتفضيلات ناخبهم، كما يُعتقد أنّ عكس ذلك يحدث حينما لا يُحدّ النظام الانتخابي من سلطة الأحزاب على اختيار مرشحيهم¹.

وبناء على ما سبق فإن الانتخابات كركن للتمثيل السياسي وأحد محدداته الأساسية فهي بذلك تُشكّل ترمومتر قياس جودته ومقاربة تحسين نوعيته، إذ أنّ ثبات العلاقة الأساسية في نمط الحكم هذه مرهونة بتوازن العلاقة التي تسرده، والتي تتدخل الهندسة الانتخابية بمقاربة تحسين التمثيل السياسي و تجويده من خلال جملة المرعيات التي دُكرت، بيد أنّ هذه الهندسة لا تكتمل إلا من خلال اختيار نظم انتخابية تفصيلية تتحمل تحقيق المستهدفات التمثيلية، وذلك يتطلب النظر في مختلف تلك النظم وحظوظ التمثيل في كل منها.

¹ - Donald L. Horowitz, Op. cit , p120.

المبحث الثالث: المستويات المؤسسية للتمثيل السياسي .

إذا كان العمل الحزبي هو المحضن الأساس والمنشأة الاجتماعية الحداثيّة للممثّلين السياسيين، والانتخابية هي أداة الصعود العقلانية لاكتساب الصفة التمثيلية، فإنّ ذلك لن يعني شيئاً دون مأسسة التمثيل السياسي، أي دون قيام مؤسسات سياسية تتمتع بالسلطة وتكسب لمجموع أعضائها صفة التمثيل للناخبين وغير الناخبين، وفضاء للتعبير عن الإرادة المجتمعية، في مقابل مؤسسات أخرى تشكّل بُنية الحكم ذات مسؤوليات تنفيذية وقضائية، كما أنّ الصّفة التمثيلية تحملها مؤسسات تمثيلية ذات مستوى محلي وما يقابلها من سلطة وصائية تنفيذية تابعة للمركز.

وعلى ذلك فإنّ المؤسسات التمثيلية تأخذ في كل النماذج المقارنة مستويين من المؤسسية التمثيلية، وهما البرلمان أو المجالس التشريعية الوطنية، والمجالس المحلية المنتخبة أو الجماعات المحلية والإقليمية ذات التأسيس الانتخابي، فإذا كانت الأولى تحمل طابعاً مركزياً فإنّ الثانية هي المؤسسات المنتخبة من المواطنين لرعاية شؤونهم المحلية أي إضافة إلى صفتها التمثيلية فإنّها تمثل السلطة العامة على المستوى الإقليمي.

المطلب الأول : البرلمان كمستوى مركزي للتمثيل السياسي.

تتناول الأدبيات الكلاسيكية للتمثيل السياسي على أنّ وجوده العملي يتركز بواسطة قيام المؤسسة البرلمانية في الواقع السياسي، بل إنّ التمثيلية كنمط للحكم تعني سيرورة اختيار الشعب وانتخابه لحكامه لممارسة السلطة بالإنابة عنه، والذين يجتمعون في هيئة تسمى البرلمان^{*}، لتكون بذلك التمثيلية منظومة حكم تقوم على ركن أساسي آخر وهو وجود برلمان منتخب لمدة محدودة، ويتم تجديد تركيبته بعد انتخابات دورية¹.

• - المبررات التاريخية لوجود البرلمانات :

إذا كان انبعاث النظام التمثيلي أو النيابي واستقراره على النحو الحديث كان خلال القرن الثامن عشر ميلادي، فإنّ وجود البرلمانات يعرف وجوداً قديماً وخضع لعدة تطورات، وانبعث التمثيل السياسي كان بتشكيل واستقرار المؤسسة البرلمانية هيكله ووظيفته، لتصبح محلّ التعبير عن إرادة الناخبين وعموم الشعب بعد أن كانت مهمتها ووجودها ملغى أو شكلي تحت سيطرة الملكيات المطلقة أو الإمبراطوريات .

إنّ السَّيرورة التاريخية للمؤسسة البرلمانية تعود بالأساس إلى البلاد الأنجلزية، ولم ينشأ البرلمان التمثيلي طفرة واحدة وإنّما مرّ بتطورات عديدة استغرقت زمناً طويلاً، عاصر فيها البرلمان الأنجلزي بأجياله المختلفة العديد من الصراعات السياسية والحروب بين مكونات الحكم الأنجلزي وطبقاته، ولم يصل إلى البنية المستقرة إلا بعد فترة طويلة من ظهور النظام الملكي في أنجلترا².

إن النواة الجنينية للبرلمان الأنجلزي ابتدأت منذ توحد الممالك الأنجلزية القديمة الصغيرة في شكل مقاطعات، وكان لكل مقاطعة جمعية تتكون من بعض الرجال المحاربين يجتمعون مع زعيم المقاطعة للتشاور، ثم كان لإتحاد المقاطعات (المملكة الجديدة) جمعية عمومية تسمى بمجلس الحكماء يضم الأساقفة ورؤساء الأديرة وكذا رؤساء المقاطعات، وعدد من جماعة

* - برلمان : هي كلمة أجنبية، في حين تأخذ تسميات أخرى كالمجلس الوطني أو المجلس التشريعي أو مجلس النواب، أو المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة أو الإشارة إلى غرفتين تتشكل منهما الهيئة التشريعية، كما أنّ كلمة البرلمان أصبحت واضحة المفهوم ومعروفة في العربية شأنها شأن كلمة الديمقراطية .

- يُنظر: صالح جواد الكاظم، علي غالي العاني، الأنظمة السياسية، بغداد (العراق)، جامعة بغداد، 1991، ص 32.

¹ - المرجع نفسه.

² - محمد كامل ليلة، النظم السياسية : الدولة والحكومة، مرجع سابق، ص 822.

المحاربين الموالين للملك، وقد اختص هذا المجلس بتعيين الملوك وعزلهم وإصدار التشريعات بعد موافقة الملك، وتعيين رؤساء المقاطعات وفرض الضرائب وإعلان السلم والحرب، وله اختصاص قضائي في القضايا الجنائية وغيرها من الاختصاصات، وعلى ذلك فهذا المجلس يقوم باختصاصات تشريعية وتنفيذية وقضائية، ويشكّل مع الملك علاقة توازنية، فلا يمكن للملوك أن يُبرموا أمراً إلا بموافقته، والعكس على الأقل من الناحية النظرية، لكن الواقع يكون رهينا بقوة الملك أو ضعفه¹، فهذه النواة الجنينية هي جزء من الملك وتابعة له لأنه هو الذي يُقرّر كيفية تكوينه².

تطوّر الكيان المؤسّساتي الناشئ منذ غزو (وليام الفاتح) سنة 1066م للجزر البريطانية وأضحى ملكاً لها، وأنشأ إلى جانبه جمعية بهويّة برلمانية يُطلق عليها اسم المجلس الكبير، ويتشكّل من الأعيان وكبار مُلاك الأراضي وبعض رجال الكنيسة واختصاصه استشاري للملك، مع صدور بعض التشريعات بموافقة المجلس الكبير، ويحوز كذلك على اختصاصات قضائية.

في واقع الأمر فإنّ هذا المجلس الكبير لم يحمل صفة السلطة التشريعية المستقلة، إنّما استمرّ دوره كأداة وشماعة يعلّق عليها السياسات الإكراهية ومنها بالخصوص فرض الضرائب، وحتى في عهد الملك هنري الثاني (1154-1189 م) لم يكن يأبهُ في كثرة دعوة المجلس الكبير للانعقاد، فقد كان ملكاً قويا لا يخشى عقد المجلس ولا مواجهة أتباعه، فرغم صدور قرارات الملك بموافقة المجلس الكبير إلّا أنّ الكثير من القرارات كانت تصدر على الملك دون موافقة المجلس، فعلى ذلك كان الانعقاد المتكرر للمجلس يعود لمصلحة ملكية صرفة تتمثل في أخذ دعم المجلس في فرض الضرائب اللازمة لتمويل الحروب الصليبية، وقد قابله المجلس بتقمّص دوره التمثيلي لمجتمعه باشتراط أن يكون تقدير الضريبة وإقرارها بواسطة هيئة من المحلّفين³، أي أنّ النواب يحكم صفتهم التمثيلية عن الشعب - ولو نسبياً - لا يوافقون على فرض ضرائب على المواطنين إلّا بمقابل موافقة الملك على نصوص تشريعية يرغبون في إصدارها⁴.

هذا الوجه التمثيلي الذي اطلّع به المجلس الكبير شكّل فرصة لزيادة نفوذه في مقابل المؤسسة الملكية، والتي تأخذ سلطتها في التعرّض للاهتزاز نتيجة صراع مكونات المجلس الكبير

¹ - عفيفي كامل عفيفي، مرجع سابق، ص 126.

² - محمد كامل ليلة، مرجع سابق، ص 823.

³ - عصمت سيف الدولة، النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية، القاهرة (مصر)، دار الموقف العربي للصحافة، 1991، ص 85.

⁴ - خالد عباس مسلم، حق الحل في النظام النيابي البرلماني، عين شمس (القاهرة)، نشر جامعة عين شمس، 1997، ص 17.

ممثلاً في الأشراف والأساقفة مع الملكية خاصة في عهد (جان سانتير) (1199- 1216 م) ، والذي انتهى إلى نزاع مسلح بين الطرفين وخروج الملك مهزوماً مجبراً على توقيع ما يُعرف بالميثاق الأعظم أو العهد الكبير (Magma Gharta) ، والذي يُنصُّ بصورة تامة ونهائية على عدم فرض أي ضرائب إلاّ بعد الحصول على موافقة المجلس العام للمملكة ، وإلزام الملك بمراعاة التقاليد والقوانين ، واحترام الطبقات الاجتماعية والحد من السلطات القضائية للملك ¹.

إنَّ إرهابات ظهور المؤسسة البرلمانية وحملها لهذا الاسم بخصائص تشريعية وإصدار الضرائب و تمتُّعه باختصاصات قضائية ، وحتى النظر في الاتهامات الموجهة لأعضائه ولكبار رجال الدولة ، هذا التطور جاء خلال القرن الثالث عشرة ، وتحديدًا في 1254م ، حيث كرر هنري الثالث الدعوة إلى ضرورة أن يحضر إليه من كل مقاطعة فارسين يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب من قبَل أهالي المقاطعات التي ينتمون إليها للحضور مع الأشراف ورجال الدين ، إضافة إلى ممثلي المدن بواقع اثنين لكل مدينة ، وتكررت الدعوات عامي 1261م و 1264م ، وهو ما فتح الباب أمام تمثيل كل الطبقات والمناطق ، وعلى هذا الوجه انعقد البرلمان النموذجي عام 1295م ² ، وكان ذلك في عهد إدوارد الأول بحضور ممثلي جميع طبقات الأمة الأنجلزية من رجال دين وأشراف وفرسان المقاطعات ، ونائبين عن كل مدينة أو مركز ، وسرعان ما بدأ الانقسام والتكتل يحدث داخل البرلمان الوليد ، حيث كوّن الأشراف ورجال الكنيسة كتلة متجانسة ، وكوّن نواب المقاطعات كتلة أخرى ، وفي عام 1351م تمايز الفريقان وانقسم البرلمان إلى مجلسين ، إذ أُطلق مجلس اللوردات على الكتلة التي تضمّ الأشراف والأساقفة ، ومجلس العموم على نواب المقاطعات والمدن ، وتقرّر تبعاً لذلك مساواة الجنسين في الاختصاص و صدور القرارات بأغلبية كل منهما ³.

استمر التدافع السياسي بين المؤسسة الملكية ومؤسّستي البرلمان حول الصلاحيات والاختصاصات ، وافتك البرلمان تدريجياً كل الاختصاصات المتعلقة بحق الموافقة على الضرائب ، وحق تقديم العرائض ، لكن التنازع والتنافس أيضاً انتقل فيما بين المجلسين أي اللوردات والعموم ، وبدءاً من سنة 1407 م على عهد الملك إدوارد الثالث تنامت سلطات مجلس العموم وأصبحت القوانين تصدر بناء على ملتصق مجلس العموم ، وتزامن ذلك مع بداية انحصار الوظيفة التشريعية للملك ، ودخلت المرحلة الحاسمة لمركزية البرلمان الأنجلزي في تشكيل نظام

¹ - عفيفي كامل عفيفي ، مرجع سابق ، ص 129.

² - يُنظر: عصمت سيف الدولة ، مرجع سابق ، ص 54 و عفيفي كامل عفيفي ، مرجع سابق ، ص 130 ، و محمد كامل ليلة ، مرجع سابق ، ص

826.

³ - يُنظر: محمد كامل ليلة ، مرجع سابق ، ص 827 و عفيفي كامل عفيفي ، مرجع سابق ، ص 132.

سياسي جديد، واحتدم الصراع بين الملوك والبرلمان، وأدى إلى حدوث ثورة في عهد استيوارت سنة 1688م، وانتهت بصدر قانون الحقوق " Bill of Rights " ¹، والذي قضى على امتيازات الملك الذي كان يعرقل وظيفة البرلمان ويثُلُّ سلطته، وبصدوره أدى إلى استقرار السلطة التشريعية للبرلمان الأنجليزي.

أمّا في فرنسا على خلاف إنجلترا فقد كانت الملكية ضعيفة، ولم تكن مطلقة أو تحكُّمية أو تسلُّطية، وإنَّما كانت بصدد ممارستها لمهامها ملتزمة ببعض الحدود القانونية ²، فبالرغم من عدم وجود هيئات تمثيلية في النظام الفرنسي القديم، إلّا أنَّه كانت هناك هيئات شبه تمثيلية ومنها المجلس الاستشاري المعاون للملك في مباشرة شؤون الحكم والذي يختار الملك تركيبته من رجال الدين وممثلي الإقطاعيات أو الفرسان الكبار، ويختص بالفصل في النزاعات القضائية وإبداء الرأي والمشورة للملكية، والذي بدخول الطبقة البرجوازية وتساعد دورها في أواخر القرن الثالث عشر ميلادي انقسم المجلس إلى مجلسين، سمي الأول بالبرلمان القضائي مختص بالنزاعات القضائية، أمّا الثاني فانهصر دوره بإبداء المشورة فيما يُعرض عليه من الملك.

في سنة 1448م تشكَّلت ما يسمى بجمعية الطوائف العامة والتي تضمُّ طبقة رجال الدين وطبقة النبلاء وطبقة البرجوازية، والذين تم اختيارهم عن طريق الاقتراع العام، لكن هذه التكوينة الجينية للبرلمان كانت تقف وراءها حاجة الملوك إلى المال، وذلك يتطلب إشراك المجتمع وطوائفه، وهي التجربة التي عرفت انتكاسة نتيجة تصاعد قوة شوكة الملوك، ففي سنة 1560م، تم إصدار قرار يقضي بأن يتم الاكتفاء بالأغلبية لصدر القرارات بدل الإجماع، وذلك في صالح الملوك لأنَّهم يضمنون بسهولة تأييد طبقة النبلاء ورجال الدين، وهو ما أدى إلى تقوية شوكة الملوك وظهور نظام الحكم الملكي المطلق، وهو ما عبَّر عنه لويس الرابع عشر بقوله " أنا الدولة والدولة أنا "، بجمَع كل سلطات الدولة بأيديهم، وهو ما يعني نهاية كل دور للهيئات التمثيلية ³.

ولأنَّ السيرة التاريخية للبرلمانات ذاتها كما عند الأنجليز، فإنَّ في فرنسا كانت حاجة الحكم الملكي المطلق إلى إصدار ضرائب قاسية لفك الأزمة المالية الخانقة التي ضربت في فرنسا سنة 1786م، وتكرَّر الحاجة معها إلى تمرير ذلك عبر برلمان تمثيلي ⁴، فاقترحت الملكية على

¹ - يُنظر: - عفيفي كامل عفيفي، مرجع سابق، ص 134-135.

- عصام سليمان، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق، دراسة مقارنة، بيروت (لبنان)، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص 13.

² - المرجع نفسه، ص 236.

³ - يُنظر: عصمت سيف الدولة، مرجع سابق، ص 114-115.

⁴ - عفيفي كامل عفيفي، مرجع سابق، ص 317.

برلمان مدينة باريس للموافقة على فرض تلك الضرائب، فتم الرفض من قبلهم مُعتبرين أنَّ إقرار أي ضريبة لا يتم إلاَّ عبر الرجوع إلى مجلس طبقات الأمة باعتباره الهيئة التمثيلية لكل الطوائف، وهو ما أدخلهم في صدام مع المؤسسة الملكية وتعريضهم للنفي (أي أعضاء برلمان مدينة باريس)، في مقابل إصرار البرلمانات على تحدّيها للحكومة بإصدار إعلان 1787م، والذي يتضمن الحقوق الأساسية للمواطنين وضرورة الرجوع إلى جمعية الطوائف (البرلمان) في إصدار القرارات الحكومية، الأمر الذي رفضته الملكية بمقاومة برلمانات المدن باستعمال القوة المسلّحة لإخماد أي مقاومة لإجراءات الحكومة.

لكن مع اشتداد الضائقة المالية لم تجد الحكومة الفرنسية إلاَّ الاستجابة للمطالب الداعية لإجراء انتخابات عامة لاختيار أعضاء مجلس طبقات الأمة¹، وتمت تلك الانتخابات عام 1789م واجتمع ممثلوا الأمة المنتخبين في هيئة البرلمان التمثيلي الجديدة، حيث طلب الملك منهم اقتراح الوسائل الكفيلة بإقامة نظام ثابت ودائم لكل فروع الحكم ومنها المؤسسة البرلمانية، التي أخذت دورها في التعبير عن إرادة الشعب والمطالبة بإعلان دستور لفرنسا يضمن سلطات للبرلمان، واندلعت بعد ذلك الثورة الفرنسية الشهيرة، وبدأ العهد الجمهوري لفرنسا من داخل البرلمان المنتخب في مايو 1789م².

إنَّه يمكن القول أنَّ المبرر التاريخي في نشأة البرلمان كمؤسسة تمثيلية وفي النموذج الأنجليزي تحديدا هو الصراع من أجل الحد من صلاحيات الحاكم المطلقة ممثلة في الطبقة المملّكية، وكذا محاولة تحقيق تداولية على السلطة بدل تكسُّبها عند الطبقة المذكورة³، فلم يكن وجود البرلمان محصلة نتاجات فكرية أو فلسفية أو ما صاغته إفرازات عصر النهضة ومفكرها، إنما جاء نتيجة التدافع والصراع السياسي والحربي، السلمي والعنيف بين الحكام والمحكومين، فالأحداث وتطوراتها هي التي صنعتها وحددت ملامحها الحالية، ولم يتبلور دفعة واحدة وإنما خاض معارك إثبات الوجود وانتزاع السلطات خصوصا من الملكيات المطلقة، ومع استقرار البرلمان عرف العالم نوعا جديدا من نُظم الحكم وهي النظم النيابية التمثيلية⁴، وقد

¹ - عصمت سيف الدولة، مرجع سابق، ص 220.

² - Alice Fuchs Cessât, *Le parlement à l'épreuve de l'Europe et de la Vème République*, Paris, L.g.d.j, 2004, PP 3-4

³ - محمد طه حسين الحسيني، (مبررات وجود البرلمان)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والعلوم السياسية، سنة 2015، مجلد 01، عدد 25، جامعة الكوفة (العراق)، ص 130.

⁴ - يُنظر: أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الثاني، ترجمة: علي مقلد، شفيق حداد، عبد المحسن سعد، بيروت (لبنان)، الأهلية للنشر والتوزيع، 1974، ص 231.

عُرِفَت هذه السيرورة التنازعية التي أفرزت المؤسسة التمثيلية المركزية في كل أنحاء العالم الغربي والأوروبي تحديداً، وعلى ذلك قامت المؤسسة البرلمانية واشتد عودها كمُكوّن لا غنى عنه لنمط حُكم أخذ تسميته منها ومن وظيفتها التمثيلية أو النيابية.

• - تنظيم البرلمانات الحديثة:

إنّ انبعاث التمثيل السياسي واستقراره كنمط للحكم يقف وراء وجود إطار مؤسسي يُجسّد على مسرحه فكرة التمثيل وهو البرلمان، والذي يستوي وجوده بفعل تشابك مُركّبات التمثيل، فلا يمكن وجود نمط للحكم إلّا بواسطة مجموعة متداخلة من السلوكات والممارسات المؤسساتية المجتمعية والرسمية، والتي تؤطر الحكم التمثيلي، ورغم أنّ البرلمانات تنتمي إلى النوع الثاني إلّا أنّ فلسفتها تتّصل بالنوع الأول من خلال الوظيفة التمثيلية، فهذه الرابطة التي تُحدثها المؤسسة البرلمانية يجعل لها المهمة المركزية في المنظومة التمثيلية¹، فأيّ تنظيم تتسم به المؤسسة البرلمانية لتجسيد التمثيلية ؟ .

• - من حيث الصورة المؤسسية :

يُمكن القول أنّ قوة المؤسسة البرلمانية تكمن من خلال أصل نشأتها واختيار أعضائها، فهي لم تنشأ من أجل تشكيل تقابلية لمؤسسة الحكومة التنفيذية، بل أيضاً من أجل تمثيل المواطنين، هذا التمثيل من حيث الصورة المؤسسية أخذ شكلين، نظام المجلس الواحد الذي يستأثر بالسلطة التشريعية والرقابية، أو تقاسم الوظائف بين مجلسين، ويقوم جدل قديم حول أيّهما أكثر تعبيراً وصلة بالديمقراطية والتمثيلية، ويرى البعض أنّ وجود مؤسسة تشريعية واحدة تتّفق أكثر مع مبادئ الديمقراطية لأنّها تُعبّر عن الإرادة العامة الشعبية، ومبدأ وحدة سيادة الأمة غير القابلة للتجزئة، أمّا نظام المجلسين فيتعارض مع ذلك المبدأ².

المدافعون عن أحادية المجلس يبررون ذلك بكون اختلاف طبيعة النشأة لكلا المجلسين له تأثير على مضمون الوظيفة التمثيلية لأعضاء البرلمان، فإذا كان مجلساً واحداً فهو يعتمد على الاقتراع والانتخاب المباشر، فيكون ممثلوا الشعب مُتمترسون بالزعم أنّ لهم مشروعية تمثيل المواطنين مباشرة، أمّا في البرلمانات ذات المجلسين والذي يتم فيه قيام المؤسسة الثانية بالاقتراع غير

¹ - David Beetham, *PARLIAMENT AND DEMOCRACY IN THE TWENTY-FIRST CENTURY*, Geneva (Switzerland), Published by Inter-Parliamentary Union, 2006, p17.

² - عفيفي كامل عفيفي، مرجع سابق، ص 533.

المباشر فإنَّ الأولَ يكتسبُ قدراً أكبرَ من الاعتبارِ و التأثيرِ أمَّا الثاني فيكون له دور هش في ديمقراطية تمثيلية ليبرالية¹.

وفي سبيل تعزيز التمثيلية يُمكن أن يكون المجلس الثاني فرصة لاستدراك عيوب النواتج الانتخابية التمثيلية المشكَّلة للمجلس الأول، فيؤدي دوراً مهماً في تحسين تمثيل التَّنوع السكاني للبلد بضمان تمثيل متساو للولايات والأقاليم، وضمان وجود تمثيل أكبر للفئات والجماعات والمكونات الاجتماعية المختلفة، وذلك بنظام انتخابي يختلف عن المجلس الأول أو بواسطة إجراءات التعيين في حال وجود أعضاء معينين²، فيكون البرلمان بغرفتيه جسماً أكثر تمثيلية.

وعلى ذلك يحشد المدافعون عن وجود مجلس ثاني أو غرفة ثانية للبرلمان عديد المبررات التي تنسجم مع السياق التمثيلي، فحسبهم أنَّ وجودها يؤدي إلى التَّمكُّن من تطبيق مبادئ مختلفة في تمثيل الفئات المهمَّشة والمُقَصَّاة انتخابياً، وكذلك يُمكن من تحسين عملية تفحص التشريعات ومراجعتها، ويوفِّر ضوابط وتوازنات ديمقراطية إضافية في العملية التشريعية، كما يعتبرون أنَّ الإرث التاريخي قد يكون له دور في تسمية مجلس ثاني³، وبالتالي وجوده يخضع لبُعد سوسيو تاريخي قد يوفر حظوظ نجاحته.

لكن رغم تلك المبررات لم تمنع بعض التجارب في الأنظمة المقارنة من إلغائه في لحظات التغيير المؤسَّساتي، فبلدان مثل الدانمارك والسويد ألغت الغرفة الثانية وعملت على إيجاد تمثيل أفضل من خلال وسائل أخرى، لأنَّ وجود غرفتين يؤدي إلى الصراع بين المجلسين، و بين الكتل الحزبية و المؤسسات في حال اختلاف تركيبة الأغلبية بينهما، وكذلك يؤدي إلى ازدواجية غير ضرورية لوجود تشابه بين مكونات الغرفتين ناهيك عن إهدار الأموال واستنزاف الخزينة العمومية⁴، لكن هذه الأحكام ليست مطلقة فيمكن إجرائها تلافياً لعيوب وجود مجلسين وأهم هدف ينبغي تَوخُّيه من باب التمثيل السياسي هو وجود مجلس ثان بهدف توسيع المشاركة السياسية⁵، التي تُعتبر مؤشراً على حيوية النظام التمثيلي.

1 - موريس درفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، مرجع سابق، ص 112.

² - David Beetham, Op. cit, p 39.

³ - المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المجالس الثنائية: الهيئات التشريعية ذات المجلسين، السويد، سلسلة الكراسات الأساسية لبناء الدستور، 2014، ص 02.

⁴ - المرجع نفسه.

⁵ - يُنظر: عفيفي كامل عفيفي، مرجع سابق، ص 537 وما بعدها.

• - من حيث الوظائف المناطة بالمؤسسة البرلمانية:

يُنظر إلى وظائف المؤسسة التشريعية من زاوية التمثيل السياسي على أنها أهم مبررات وجوده، والتي مهما تنوّعت وتعدّدت فهي تندرج ضمن وظيفة أشمل وهي التمثيلية¹، فالوظيفة التمثيلية تتحدد بواسطة محددات جزئية تعبّر في مجموعها عن ما ينتظره الناخبون من ممثليهم في المؤسسة التمثيلية، وهذه الوظائف تختلف في مجالها ونطاقها من مُنْتَظَم إلى آخر، ويرجع ذلك أيضا إلى طبيعة المُتاح الدستوري وطريقة تنظّم مؤسسات الحكم، وكذا تغلغل الثقافة الديمقراطية، وكما يرجع إلى عامل موضوعي يتعلق بقدرات أعضاء البرلمان، الأمر الذي سينعكس على الأداء التمثيلي لاحقا.

إنّ الوظائف التي تقوم بها المؤسسة البرلمانية يُمكن القول أنّها تتخرطُ جميعا في منظومة صنع السياسة العامة، فتحضير السياسات العمومية منذ أن كانت مُشكلات عامة عرفت تصعيدا إلى صناع القرار عبر وسائط مختلفة ومنهم الممثلون المنتخبون، إلى غاية وضعها على جدول أعمال السياسة العامة في المؤسسة البرلمانية ومرورها على اللجان المختصة داخل المؤسسة وعرضها على النقاش العام ثم المصادقة على تلك السياسة العامة، فهنا للبرلمان دور مركزي يتمثّل في تصعيد المشكلات العامة وإقرار حلول بشأنها²، وكل ما يصدر عن الهيئة التشريعية تأسيسا للشأن العام يُعدّ تشريعا وهي الوظيفة الأساس لها.

وفي مرحلة ثانية يتّمْظَهَر دور البرلمان من خلال أعضائها الذين يُجسّدون تمثيلهم للمواطنين، من خلال متابعة عملية تنفيذ السياسة العمومية ومتابعة الصعوبات والإشكاليات التي تطرحها المرحلة، والتدخل الحيني للمطالبة بتفسيرات من جهة التنفيذ حول هذا المسار أو ذاك، وفي الأثناء وبعد انتهاء العمر الزمّني للسياسة العامة محل التنفيذ يُتاح أمام المؤسسة البرلمانية وأعضائها عدة أدوات للرقابة على أعمال الحكومة ومراقبة تنفيذ السياسات العامة، كالمساءلة المباشرة للحكومة أو أحد أعضائها باستخدام الأسئلة الشفوية أو الاستجابات وإجراء التحقيقات البرلمانية وحتى سحب الثقة من الحكومة³، وهو ما يهدف إلى إجبار الحكومة على الالتزام بمسؤوليتها

¹ - محمد طه حسين، مرجع سابق، ص 133.

² - يُنظر: عامر خضير الكبيسي، السياسات العامة : مدخل لتطوير أداء الحكومات، القاهرة (مصر)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص ص 60-80.

³ - ماهر فيصل صالح، عبد الغفور أسعد عبد الوهاب، "تركيز السلطة لصالح البرلمان في النظم السياسية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، السنة 07، عدد 25، آذار (مارس)، 2015، ص 169.

السياسية أمام البرلمان، كذلك للبرلمان الحق في الاطلاع على الحسابات المالية الختامية للحكومة ومراقبة ذلك، وإصدار القرارات البرلمانية بشأنها.

وعلى ذلك تُعدُّ الرقابة البرلمانية مُندرجة ضمن المسارات الطبيعية للوظيفة التمثيلية، فالتمثيل هنا لا يكتفي برفع المطالب واختيارات الناخبين بل بمراقبة عمليات السياسة العامة في واقع التنفيذ، وبالتالي هو وسيلة لحماية المصلحة العامة من الانحراف والالتزام بمستهدفات السياسة العمومية التي أصدرها البرلمان، وكذا التحقق من مشروعية تصرفات السلطة التنفيذية وأعمالها¹.

إنَّ المأمول من الفضاء المؤسساتي البرلماني هو كونه فضاء للوساطة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وإضافة إلى مهمة تقنين الحياة العامة والرقابة على أعمال الحكومة، فإنَّه أي النائب يدور بين اتجاهين من الوظائف، عبَّرت عنه النظريات المفسرة للتمثيل السياسي حيث يتجادل الاتجاهين في أي منهما أكثر وفاء لتفعيل فكرة التمثيل السياسي^{*}، فالنائب بمناسبة ممارسة مهامه النيابية يكون بين تمثيل الأمة مجتمعة، وهذا يتمظهر حين يكون بصدد الأعمال التشريعية المرتبطة بالسياسات العمومية، وكذا تمثيل مصالح مواطنيه وناخبيه في دائرته الانتخابية، وفي هذه الثانية بالدفاع عن طلباتهم وحاجياتهم الإستراتيجية والظرفية لدى الدوائر الحكومية المحلية والمركزية، ويتعاوض النائب في هذه المهمة مع المؤسسة الحزبية المحلية التي تفترض في النائب أنَّ ذلك يُعتبر وظيفة طبيعية للنائب تتسجم مع سيرورة صعوده للعضوية البرلمانية حيث أنَّ للوحدة الإقليمية المحلية الدور الأولى والأبرز في تصعيده.

إنَّ المؤسسة تقتضي إحداث أدوات وآليات عمل لتمكين النائب من أداء هذه الوظيفة التمثيلية كفتح المكاتب الخاصة في دائرته المحلية وتجنيد المساعدين البرلمانيين، فالنظرة الواقعية التي يحوزها الناخبون عن ممثليهم هو في مدى قُربهم منهم وتدخلاتهم في الخدمات المرفقية اليومية، ولا يوجد أي دعاية انتخابية في مرحلة استمالة الناخبين لا تعتمد على تقديم وعود خدمانية

¹ - لين شريط، " واقع البكاميرالية في العالم، ومكانة التجربة الجزائرية فيها"، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، عدد 01، سنة 2002، ص 32.

^{*} - في إشارة إلى الجدل الذي عبرت عنه النظريات المفسرة للتمثيل السياسي والنيابي، بين هل النائب له وكالة من ناخبيه في دائرته الانتخابية و هو ما تضمنته نظرية الوكالة الإلزامية، أو أن النائب يحمل وكالة عامة فهو وكيل عن عامة الشعب وليس فقط عن دائرته الانتخابية وهو ما تضمنته نظرية الوكالة العامة للبرلمان، وكذا نظرية أنَّ الانتخابات مجرد اختيار والتي تدور حول أنَّ النائب مخوَّل له انكار أي علاقة مع ناخبيه مباشرة فور انتخابه.

- يُنظر: عفيفي كامل عفيفي، مرجع سابق، ص 523 وما بعدها.

مباشرة للناخبين والتعرُّض لنقائص وتفصيلات الواقع المحلي المُعاش، واستمراراً لتلك النظرة فإنَّ الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات وحتى الراسخة في الديمقراطية منها تنظرُ بتقدير أكبر للنواب الذين يُقدِّمون ويسعون في تحسين الخدمات المرفقيَّة للمواطنين، كما ينظرون بتقدير أكبر للنواب الذين يُقدِّمون الخدمات المباشرة لناخبيهم أكثر من دورهم التشريعي في السياسة العامة والذي يَتَّسِم بالتعقيد وعدم وضوح أهميته للمواطن العادي، حيث يميل الرأي العام إلى الانبهار وتبجيل النائب الذي يستطيع أداء دور رقابي ومُسائل بشكل مباشر للوزراء وإظهار تقصيرهم¹.

• - من حيث زمانية العهدة الانتخابية وتأقيتها:

مهما كانت الصورة التي يصورها النظام الدستوري المحدد لطبيعة التمثيل من حيث تمثيل الأمة أو تمثيل إرادة ناخبي الدائرة الانتخابية، فإنَّ الضامن لعودة الكلمة للناخب هو تأقيت العهدة الانتخابية، أي جعلها مُحَدَّدة بِمُدَّة زمنية معيَّنة لأنَّهم لو ظلوا نواباً عن الشعب مدى الحياة، فإنَّ ذلك قد يؤدي إلى الاستبداد، وتَضَعُفُ مع مرور الزمن فكرة التمثيل²، وهذا التحديد الزمني يقتضي أن تكون الانتخابات دورية وبصفة مُنَظَّمة، كما أنَّ البُعد الأساسي لتأقيت مدة النيابة بإعادة انتخاب الشعب لأعضائه دورياً من وقت إلى آخر، يُحقِّقُ مبدأ رقابة الشعب على نوابه ويبيِّن مدى التزامهم بدوائريهم الانتخابية والمصلحة العامة، وبناءً على ذلك يتم إعادة انتخابهم لمدة أو مُدَد أخرى، أو عدم التجديد لهم في حال كان الإخفاق بالتَّعَهُدَات الانتخابية كبيراً³، وإنَّ المدة الزمنية التي تَسْتَعْرِفُهَا عُهُدَة انتخابية تمثيلية تَتَّسِمُ بالتحديد للهيئات المؤسَّسيَّة التمثيلية مهما كان مستواها، مركزي برلماني أو محلي وما يُعرف بالجماعات المحلية واللامركزية الإقليمية.

تختلف رؤية واختيارات الأنظمة السياسية من خلال دساتيرها أو قوانينها الانتخابية لمدة الفترة النيابية، وتأخُذُ في الغالب ثلاثة اتجاهات بين قصر المدة وطولها وتوسُّطها، ولكل محاسنُه ومساوئُه على فكرة التمثيل السياسي وجوهرها، ويُقصد بالعَهدة التمثيلية القصيرة التي تأخُذُ بفترة سنتين أو ثلاث سنوات، والمزايا التي تُحقِّقُها تتمثل في سرعة التداولية على عضوية المجالس المنتخبة وإرجاع الكلمة لصاحب السيادة وهو الشعب، ومن مزاياها أنه تتيح فرصة أكبر أمام

¹ - راجع لعروسي، " المؤسسة البرلمانية في عمليات التحول الديمقراطي في الجزائر 1997-2007 "، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2010)، ص ص 284-285.

² - محمد كامل ليلة، مرجع سابق، ص 846.

³ - عفيفي كامل عفيفي، مرجع سابق، ص 522.

عدد أكبر من المواطنين للمشاركة في تسيير الشؤون العامة، كما تسمح بإثارة اهتمام الناخبين بالشأن السياسي العام، وتُوقّظُ همّة الأعضاء في تلبية طموحات المواطنين واحتياجاتهم¹.

أمّا السلبات التي تطرحها قصر مدة العهدة الانتخابية في المجالس التمثيلية خاصة المحلية منها، حيث لا يُمكنُهم من الإلمام بالمشاريع ودراساتها بشكل مُستفيض، ممّا يُحدِثُ اختلال في تنفيذ السياسات العامة المحلية، ناهيك عن ما يُمثّله تنظيم الانتخابات كل عامين أو ثلاثة من تكاليف وأعباء مالية، وكذا إحداث حالة من الملل لدى الناخبين من كثرة المواعيد الانتخابية وتتابعها.

أمّا الاتجاه الثاني في المدة الزمنية للعهدة الانتخابية فيدخل ضمنها ما أكثر من خمسة سنوات، وتنسب إليها جملة من الايجابيات تتعلق بمضمون الوظيفة التمثيلية كتمكّن الأعضاء من التّحكّم في الملفات التي تطرح عليهم واكتساب الخبرة والدراية والدّربة على التشريع والمهام الرقابية والدراية بالشؤون المحلية، إضافة إلى الاقتصاد في الأموال المخصصة للعمليات الانتخابية وتوجيهها إلى مصارف تنموية أخرى، أمّا عن السلبات فإنّ طول الفترة النيابية الواحدة يؤدي إلى انتشار ظاهرة المحاباة والمحسوبية وإلى احتكار المسؤولية²، كما ينتج عنه انحسار مشاركة المواطنين في الشأن السياسي العام.

إنّ الأخذ بأي من الصيغتين في التحديد الزماني للعهدة النيابية وتأقيتها تحكّمه اعتبارات مُتعدّدة ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وثقافية سياسية، غير أنّه من أجل ترسيخ فكرة التمثيل السياسي وحيويتها يحتاج الأمر إلى الأخذ بالاتجاه الثالث وبالمدة التي تؤدي هذا الغرض الجوهري، حيث لا تكون طويلة بالشكل الذي يَنُتِجُ عنه تكلّس فكرة التمثيل بابتعاد النواب عن ناخبهم، وألاً تكون قصيرة للدرجة التي لا تُمكنُ النواب من أخذ الوقت والزمن الكافيين لمواكبة سيرورة المنظومة التمثيلية واستيعاب تشعّباتها، والحل في ذلك الأخذ بالمدة المتوسطة والتي تُعرَف في الأنظمة المقارنة بأربع أو خمس سنوات، وهو المنتشر في أغلب النظم التمثيلية.

¹ - محمد مد حسن عواضة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983، ص 165.

² - لعبادي إسماعيل " أثر التعددية الحزبية على البلدية في الجزائر"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005)، ص 28

المطلب الثاني : المستوى المحلي للتمثيل السياسي.

إنَّ وجودَ مستويات محلية للسلطة ظاهرة لازمت كلَّ التجمعات البشرية، فلا يمكن وجود تَجَمُّع بشري مهما ضاق نطاقه الإقليمي دون وجود سلطة تدير شؤونَه وتُدبِّر حاجياته، فمنذ القبيلة إلى الإقطاعيات وصولاً إلى التنظيم الإداري المحلي الحديث كلها تندرج في سياق واحد، و هو وجود سُلطة في المحليات كما في المركز .

لذا كما يوجد مستوى مركزي للتمثيل السياسي يوجد مستوى محلي للتمثيل، تختلف التسميات التي تُهيكله، لكنَّه في الأخير جهاز تمثيلي تحكُّمه ذات المبادئ والأركان التي يقتضي توافرها في الهيئات التمثيلية المركزية أو التمثيل الوطني العام¹، كما أنَّ وجود مستوى محلي للتمثيل يجد مبررات أكثر موضوعية من المستوى المركزي، وهي مبررات وجودية تتبُّع من فكرة التمثيل ذاتها لقرب خطوط النمط وفواعله ومخرجاته.

فإذا كان التمثيل السياسي هو تجسيد رمزي لعلاقة بين طرفي التمثيل من ناخبين ومنتخبين في إطار فضاء مؤسساتي، فإنَّ هذا المُرْكَب العلائقي يكون في النطاق الإقليمي المحلي أكثر وضوحاً وأطرافه أكثر قرباً وتلامساً من ناخبين ومنتخبين ومؤسسة محلية منتخبة، ولذا كما قال جون ستيورات مل " أنَّ التمثيل السياسي يجد معناه الحقيقي ويكون أكثر قوة في مستواه المحلي أكثر من المستوى المركزي"²، بل إنَّ عديد المؤلفين ربطوا بين ظاهرتي التمثيل و المؤسسات الإدارية المحلية - مهما كانت تسميتها - برباط محكم وثيق ...، وذهبوا إلى القول أنَّ الجماعات المحلية الإدارية لا يمكن أن تكون إلا تمثيلية، فهذا النموذج في التنظيم المؤسساتي المحلي يتطلب بالضرورة وجود أجهزة تمثيلية مُنتخبة من المجتمع المحلي تعمل باسمه ولصالحه، وتتَّخذُ كافة القرارات النازمة لشؤونه في حدود اختصاصها³، ليكون بذلك المستوى المحلي المؤسسي للتمثيل هو ما يُعرَف حديثاً بالجماعات المحلية أو الإدارة المحلية أو الجماعات الإقليمية والترايبية.

¹ -جون ستيورات مل، الحكومات البرلمانية، ترجمة اميل الخوري، بيروت (لبنان)، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2017، ص 287.

² -المرجع نفسه.

³ -محمد أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 333.

• - من حيث أصل المؤسسة المحلية للتمثيل:

إنَّ أصل قيامه مؤسسية للتمثيل السياسي المحلي أملت التحولات الجغرافية والديمقراطية التي عرفتتها الدولة الحديثة ورسوخها كنموذج لتنظيم الحياة العامة، لكن ومن أجل فرض الدولة سيادتها على أقاليمها الداخلية وتقريب مرافقها السياسية والإدارية من مواطنيها، ونظرا لازدياد أعباء الدولة المركزية وتَضَخُّم مهامها، أفرزت الحاجة تلك لقيام مؤسسات سياسية في النطاق المحلي، والتي لا يمكن إلا أن تكون منتخبة وتمثيلية لمواطنين حتى يضمن حيويتها ونجاعته، وساعد على ذلك انتشار المبادئ الديمقراطية وفلسفات الحكم الذاتي والمشاركة الشعبية في شؤون الحكم والإدارة¹.

إنَّ النموذج الذي يُحَقِّق استمرارية الدولة في أقاليمها الداخلية هو وجود نظام للإدارة المحلية، تَخْتَلِفُ التسميات حوله بين جماعات محلية أو جماعات إقليمية وترابية و هيئات محلية وحتى حكم محلي...، ورغم الاختلاف المسجَّل بين تلك المفاهيم إلا أن لكل منها خصوصيته ومقوماته لا سيما الحكم المحلي الذي يشير إلى نمط دستوري من الحكم وتَمَتُّع وحداته بدرجة كبيرة من الاستقلالية، في حين أنَّ الجماعات المحلية هو عبارة عن تنظيم إداري يضمن تمثيل المواطنين وكذا وصاية الدولة المركز².

إنَّ الجماعات المحلية هي أسلوب للتسيير السياسي والإداري والذي يقوم بالأساس على مفهوم يَتَجَهُّ حوله الكثير من الجدل والنقاش وهو " اللامركزية " كمبدأ للتنظيم الإداري، وكأسلوب لعقلنة وترشيد العلاقات بين الدولة ومواطنيها، والذي يشير قاموس اكسفورد أنَّها " تعني نقل سلطة اتخاذ القرار من الحكومة المركزية إلى فروعها المحلية "، أي يُنظَر إليها كظاهرة سياسية تعتمد في الأساس على سلطة اتخاذ القرار إلى مستويات مختلفة وموزعة بدلا من أن يتم اتخاذ القرار من مركز واحد³، وقد عرَّفها الفقيه موريس هوريو (Mourice Houriou)، بأنَّها أي " اللامركزية " من الوجهة القانونية هي أسلوب أو طريقة لتواجد الدولة أو لوجود الدولة، تَخْتَصُّ بهذا الفعل بحيث تَتَحَلَّل إلى عدة أشخاص إدارية تتمتع بامتيازات السلطة العامة والتي تضمن سير المرافق العامة بممارستها لحقوقها بمعنى قيامها بعقود

¹ - محمد محمد بدران، الإدارة المحلية: دراسة في مفاهيم، المبادئ العلمية، القاهرة (مصر)، دار النهضة العربية، طبعة 2017، ص 03.

² - يُنظَر: سعدي الشيخ، " التنظيم الإداري المحلي "، في: المجلة الإلكترونية للدراسات والأبحاث القانونية، على الرابط: www.droitplus.net، ص ص 02-03، متصفح بتاريخ: 2019/01/10.

³ - مصطفى النمر، اللامركزية في الحكم: المفاهيم والأنماط: سلسلة تقارير سياسية، اسطنبول (تركيا)، المعهد المصري للدراسات، 2017، ص 02.

الإدارة، ومبدأ اللامركزية يقوم على أسلوبَي الانتخاب والتعيين¹، فحسبه هنا أنَّ اللامركزية أحد أساليب التنظيم الإداري للدول، ويُعبّر عن امتداد الدولة واستمرارها الزمني والمكاني، ويقوم على بُعد أساسي للتمثيل السياسي وهو الانتخاب.

رغم تعبير الجماعات المحلية عن الوجود المحلي للدولة، إلا أنَّها تتمايز عن مؤسسات المركز من خلال جُملة من الخصائص والمقوّمات تُعرّف في الأدبيات ذات الصلة بمقومات أو خصائص اللامركزية أو الجماعات المحلية، وتعرف بثلاثة محددات، إذ أنَّ الإقليم الذي تقوم فيه جماعة محلية يتميز بوجود مصالح تميّزه عن تلك المصالح الوطنية أو القومية، وهو ما يستوجبُ على الدولة أن تعترف للوحدات الإدارية التي تعنيها هذه المصالح المتميزة بالشخصية القانونية والاستقلالية النسبية، ويتمُّ هذا التمييز بشيء من حرية التّصرف في الثروة والموارد الخاصة بها، وتسيير شؤون موظفيها وميزانية التسيير للوحدة الإدارية، كما تتم هذه الإدارة بواسطة مجلس مُنتخب من مواطني الإقليم المعني².

إنَّ من مُستلزمات التّمتع بحرية التّصرف في تلك المصالح المحلية هو وجود أجهزة محلية منتخبة لإدارة ورعاية تلك المصالح، فالمضمون الحقيقي لفكرة اللامركزية أو الجماعات المحلية هو أن يُعهد إدارة تلك الأجهزة إلى هيئة مختارة انتخابيا من مواطنيها، حيث أنَّ اعتماد الانتخاب كآلية لتشكيل المجالس المحلية هو أمر جوهري وشرط أساسي لضمان استقلاليتها عن السلطة المركزية، أمّا التعيين فيؤدي إلى إهدار فكرة الاستقلالية³ وضياع فكرة التمثيل، لكن من أجل عقلنة استقلالية الجماعات المحلية فإنَّ السلطة المركزية تُفرضُ وصاية ورقابة على هذه الهيئات المحلية بهدف الحفاظ على الوحدة السياسية للدولة، ومراجعة الأعمال المالية والقرارات الإدارية الصادرة عن الجماعة المحلية للتأكد من اتفاقها مع خطط التنمية على الصعيد القومي والمحلية وحماية المواطنين من احتمال تعسفها وربما انحرافها عن النظام القانون العام للدولة⁴.

¹ - serge regourd , l'acte de tutell en droit administratif français , Paris (France)librairie générale de droit

et de jurisprudence, ed 2017, pp 24-25.

² - فريحة حسن ، شرح القانون الإداري، بن عكنون (الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 133.

³ -مقطف خيرة، " تطبيق نظام اللامركزية في الجزائر"،(مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002)، ص 29.

⁴ -محمد جمال مطلق الذنبيات، الوجيز في القانون الإداري، عمان (الأردن)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2003، ص 90.

• - الجماعات المحلية وحيوية التمثيل السياسي :

لعلّ من أفضال الجماعات المحلية على فكرة التمثيل السياسي أنّها تعطيها الحيوية وديمومة الحياة، طالما أنّ الفاعلين السياسيين المحليين ومؤسسة التمثيل المحلية وكذا الناخبون والمواطنون على خط تماس متقارب، فالجماعات المحلية تعطي أهمية قصوى لفكرة التمثيل السياسي حيث أنّ النطاق الذي يكون فيه الاهتمام بشؤون الناخب مباشرة، وبواسطة تفاعل مع منظومة التمثيل يترسّخ الوعي لديه والإحساس بالمسؤولية، ومنه لدى كل المجتمع، ففي نطاقها أيضا يتدرّب المنتخِبون على إدارة الشأن العام، كما تتعاظم مسؤوليتهم تجاه مواطنيهم الذين يكونون في صلة محاسبة ومساءلة شعبية قريبة منهم، كما أنّ مفاعل التمثيل السياسي من انتخابات وعمل حزبي يكونان في الصعيد المحلي أكثر تأثيرا وفاعلية وتفاعلية .

إنّ الحيوية التي يجدها التمثيل السياسي على المستوى المحلي، تتجسد من خلال المحددات التالية:

• - كون الجماعات المحلية تعلم وتدريب على الحكم :

يُنْتَظَر من الجماعة المحلية في هذا الصدد دورا مهما في ترسيخ نمط الحكم التمثيلي لكل مستويات النظام السياسي، وذلك من خلال قاعدته الأساسية وهي الجماعة المحلية، حيث انخراط الشعب في عملية انتخاب ممثليه المحليين، مما يَنْتُج عنه اهتمام المجتمع و تشاركية أكبر في الشأن المحلي، وبالنسبة للمُنْتَخَبِينَ فإنّ ذلك يكون فرصة للتدرّب والتعلّم على إدارة الشأن العام وأعمال الحكومة في النطاق المحلي ليكون ذلك تأهيلا لهم للقيام بدور أكثر نجاعة ضمن جدول أعمال السياسة العامة أو حينما يتقلدون وظائف تمثيلية أو مسؤوليات سياسية وإدارية، كما أنّ التمثيل المحلي يشكل فرصة للناخبين والمواطنين عموما على التدرّب على مراقبة ومساءلة الحكام ومحاسبتهم، وهو ما ينعكس على حيوية وجودة التمثيل السياسي العام.

هذا التوجّه المُنتَظَر من التمثيل السياسي في نطاق الجماعات المحلية يتجاذبه اتجاهين من الأفكار إحداهما مؤيّد لهذا الدور وآخر مُشَكِّك فيه ¹، فالأوّل يرى أنّ الجماعات المحلية تضطَلَعُ بمهمة التدريب على الحكم، ومنذ القديم توجّهت عديد الأدبيات إلى الإشادة بهذا الدور، ومن ذلك ما أدلى به أليكس توكفيل - Alexis de Tocqueville - في مُصنّفه المشهور (الديمقراطية في

¹ - محمد أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 211.

أمريكا) الذي يرى أن الجماعات المحلية تُعتبر مهذا و مَحَضًا للحرية السياسية التي هي ركن أساسي للديمقراطية، إذ يقول أن النظم البلدية تُكوّن مع الحرية مثل المدارس الابتدائية الأولية مع التعليم، تُضَعُّها في متناول الشعب وتَجْعَلُهُ يتذوّق استخدامها الآمن والاعتقاد على الانتفاع بتا¹، وفي ذات الاتجاه يذهب " جون استيوارت مل " في كتابه (الحكومة التمثيلية) إلى أن للجماعات المحلية دور في التعليم السياسي للشعوب، فيقول بالنسبة للسلطات المحلية، فضلا عن وظيفة الانتخاب فإن كثيرا من المواطنين تُتاح لهم الفرصة لأن يكون منتخبا، والعديد من هؤلاء إما بطريق الاختيار و إما بشغل الوظائف بالتوالي دوريا في العديد من الوظائف التنفيذية المحلية².

في مقابل هذا الاتجاه يتبلور اتجاه محافظ على دور الجماعات المحلية في التدريب على الحكم، والتحفّظ يقوم على أن تلك الجماعات المحلية يُمكن أن تتحوّل إلى أجهزة بيروقراطية بشرعية انتخابية وتُصبح اللامركزية مجرد نموذج صوري للتنظيم، كما يُمكن أن يكون هذا التحفّظ ناتج عن كون تأثير الفرد ليس حاسما وفعّالا في انتخاب الممثلين المحليين، وبالتالي تكون المجالس المحلية المنتخبة أيضا شكليّة ومظهريّة، ناهيك عن حالات انحراف مضمون التمثيل المحلي أمام طبقة من المنتخبين الجشعين الذين يُغلبون مصالحهم الذاتية والشخصية عن الصالح العام.

لكن ومهما أُعتقد عن الجماعات المحلية وأهميتها بالنسبة لمنظومة التمثيل فإنّ قدرا كبيرا تُسهم به في فعالية وحيوية التمثيل السياسي، كونه فضاء للتدريب على الحكم وتدويره بين أكبر عدد ممكن من الناخبين.

• - كون الانتخابات المحلية ذات معنى تمثيلي :

من أهم دعائم التمثيل السياسي هو عقد انتخابات لها تأثير وذات معنى على الحياة السياسية، وهي في السياق المحلي أكثر جلاء ووضوحا، فوجود انتخابات دورية لاختيار المسؤولين المحليين يعطي للجهاز الإداري فعالية أكبر، مما يُسهم في رفع مستوى الكفاءة ومردودية سير المجالس المحلية المنتخبة حينما تُكرّس مبدأ اللامركزية، كما أن وجود مسؤولين

¹ - Alexis de Tocqueville , *Democracy in america* ,USA, the pennsylvania state University,2002,p96

² - جون استيوارت مل، مرجع سابق، ص287.

منتخبين يؤدي إلى القضاء على المظاهر السلبية للبيروقراطية الناتجة عن تركيز السلطة في يد الإدارة المركزية¹.

يعطي مبدأ انتخاب المسؤولين المحليين قدراً كبيراً من الاستقلالية في التصرف بالموارد المحلية، وكذا التصرف العقلاني فيها، حيث أن الانتخاب يوحى للمنتخب أنه يمثل الإرادة الشعبية، أما إذا كان المسؤولون المحليون معنيون فسيكونون خاضعين بشكل مباشر إلى السلطة المركزية، مما يُضعف من استقلالية المجالس المحلية²، في المقابل هناك من يرى غير ذلك، أي أن الاستقلالية ليست نتيجة حتمية للانتخابات المحلية، فيمكن أن تكون المجالس المحلية مستقلة عن الإدارة المركزية بينما أعضاؤها ليسوا منتخبين بل مُعيّنون من السلطة المركزية³.

كما يرى منتقدو هذا المأمول من الانتخابات المحلية، أن اختيار أعضاء المجالس المحلية بطريق الانتخاب سوف يؤدي إلى حرمان المجالس من ذوي الكفاءات التسييرية⁴، لغياب الاشتراطات في الترشيح لذلك، لكن ينبغي النظر إلى أن النظام الانتخابي العادل في تشكيل المجالس المحلية المنتخبة والذي يزيد من فرص المشاركة المواطنين في منظومة التمثيل السياسي، وتوحي الأهداف الحقيقية للتمثيل، في حين أن أكبر خطر تُشكله اتساع دائرة الظاهرة الانتخابية دون ضوابط على الصعيد المحلي حتى لا تكون هذه الانتخابات دماراً على المجتمع المحلي وليست عماراً له، من ذلك ما يُهدد النسيج المجتمعي المحلي والقيمي من شيوع مظاهر الاعتداء على شفافية ونزاهة وتنافسية، وتحول الانتخابات خاصة المحلية إلى سوق يتم فيها البيع والشراء للأصوات والمقاعد التمثيلية، وهو ما يُشكلُ إضراراً بالقيم وحتى التماسك المجتمعي.

- كون الجماعات المحلية تركيز للعمل الحزبي:

يعتبر العمل الحزبي المحلي أحد مظاهر حيوية التمثيل السياسي في نسخته المحلية، فإذا كان الحزب السياسي هو أحد أهم محاضن تنشئة الممثلين السياسيين والذي يختلف عن غيرها من

¹ - خالد سمارة الزعبي، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفاءتها، طبعة الثالثة، عمان (الأردن)، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1993 ص 65.

² - محمد علي الخلايلة، الإدارة المحلية، عمان (الأردن)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 68.

³ - حسن محمد عواضة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية، بيروت (لبنان)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982، ص 167.

⁴ - سامي حسن نجم عبد الله، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في العراق والدول المقارنة، الطبعة الأولى، مصر (القاهرة)، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014، ص 132.

ناحية قابلية تمدد نشاطه في السياق المحلي على خلاف النقابات وقوى المجتمع المدني التي يمكن أن تستأثر بالنشاط في الساحة المركزية دون المحلية.

إنّ البيئة السياسية والمجتمعية وفي إطار بحث الحزب السياسي عن موطئ قدم في منظومة التمثيل السياسي المحلية فتشكّل له هذه البيئة خزاناً للموارد البشرية والمادية والمالية خصوصاً، فليس هناك من تنظيم اجتماعي قابل للحياة بدون وجود حد أدنى من الأفراد يلتزمون بشكل نشيط في العمل على تحقيق الأهداف التي يحددها لنفسه¹، لذا فالمورد البشري هم أساس قيام الحزب وهم على ثلاثة أصناف، ناخبون و مؤيدون ومنخرطون مناضلون²، وهذه الحلقات الثلاثة من الموارد البشرية يمثلون دورة حياة الحزب السياسي حتى يستمر، واستمراره تتوقف على اتساع دائرته في الوسط المحلي، وذلك يتوقف أيضاً على الموارد المالية التي توفرها البيئة المحلية والتي يُحصّلها من اشتراكات منخرطيه وتبرعات مؤيديه وأنصاره وكذا دعم الدولة وكلّها بلا شك تُشكل إسهاماً في قوة الحزب وتمدده في الشارع وفي المؤسسات التمثيلية.

رغم أهمية المال بالنسبة للأحزاب السياسية فإنّه قد يكون له أثر سلبي على العمل الحزبي وامتداداته في المؤسسات التمثيلية، حيث أنّ استقبال الحزب لتبرعات من مؤيدين موسمين للحزب، وخاصة إذا لم يراقب مصدره وهدفه فيمكن أن يكون وسيلة للضغط والتأثير على القرار الحزبي، شأنه في ذلك شأن التمويلات الخفية³، غير المبررة و مجهولة المصدر والغايات، وهو ما يشكل انعكاساً على الأداء التمثيلي وتحول مخرجاته لصالح أصحاب النفوذ والتأثير المالي.

إنّ البيئة المحلية إذا تمثلت خزاناً للموارد المادية والمعنوية للأحزاب السياسية التي تخوض عملاً سياسياً يتمثل في المجمل في ولوج منظومة التمثيل السياسي، وبقدر رشادة استخدام تلك الموارد سينعكس ذلك على قوة الأحزاب وضعفها في تلك المنظومة، في مقابل ما تمدّه البيئة المحلية للعمل الحزبي من موارد فإنّه ينتظر من الأحزاب السياسية - باعتبارها أحد أهم القوى المجتمعية المنظمة - القيام بأدوار تجاه البيئة المجتمعية المحلية وكل ذلك له تأثير على التمثيلية السياسية المحلية، ومن ذلك العمل على بلورة وتأطير مختلف الاتجاهات الفكرية و المطالبية والفتوية في

¹ - فليب برو، مرجع سابق، ص 395.

² - يُنظر: جان بيار كوت، جان بيار مونيه، من أجل علم اجتماع سياسي، ج1، ترجمة محمد هناد، بن عكنون (الجزائر) دنوان المطبوعات الجامعية،

³ - فليب برو، مرجع سابق، ص 393.

مجموعات وتيارات سياسية واضحة، تحاول أن تجتمع على المبادئ والأهداف المجتمعية المشتركة مما يُعزِّزُ التماسك الاجتماعي¹، أمّا إذا أخفقت في تقليل وتحجيم النزاعات وتحاشي خطر الفرقة والانقسام الاجتماعي، فإنّ ذلك بلا شك له تداعيات جمة وتأثير على عمل الجماعات المحلية التمثيلية، وفي هذه الحالة ليس هناك منافسة ولا سياسة بل مهاترات ومؤامرات واتهامات متبادلة على الدوام بين المكونات والفاعلين السياسيين داخل المؤسسات وخارجها².

لكن هناك من ينظر إلى أنّ هذا المستوى من الأداء الذي تُحدِّثه الأحزاب السياسية، والذي يُعرض المجتمعات المحلية منها خصوصا إلى الانقسام عوضاً عن التّكْيُف والاندماج الاجتماعي فهو لا يُلغي دورها ولا يمكن الاستغناء عنها، فالمشكلة ليست في وجود الأحزاب ذاتها وإنّما في التّشوّهات التي تُحدِّثها هذه الأحزاب ومن ثم يجب الانصراف إلى إيجاد وعي مجتمعي وحضاري وإعلاء القيم التي تنفع الصالح العام³، بل يذهب آخرون إلى أنّه لا معنى لوجود الأحزاب السياسية إذا لم يكن هناك تنوع وانقسام حول الآراء المختلفة، بل إنّ الحزب يفقد سبب وجوده إذا انعدمت، وهو ليس سببا في تلك المشكلات الاجتماعية التي لا تتحمّلها الأحزاب السياسية⁴.

إنّ الأحزاب السياسية مطلوب منها صياغة وبلورة المطالب المختلفة للساكنة ونقلها إلى صناع القرار، وهي المسؤولة عن انسياب المعلومات إلى منافذ جدول أعمال السياسة العامة، كما أنّ لها دور في عقلنة المطالب وبلورتها وتجميع المشترك بينها، وهي في ذات الطور مسؤولة عن عمليات التثقيف السياسي للمواطن بُغْيَتَ إيصاله إلى الدرجة التي يتحمل بها مسؤولية مطالبه وقدرته على إدراك طبيعة الخيارات المتاحة أمامه، وإدراك التناقضات وكُفّة خيارات السياسة العامة⁵، كما أنّ عمليات التثقيف السياسي يكون الأولى بها أولئك المؤهلون لتمثيل الحزب السياسي في المؤسسات التمثيلية، بإكسابهم المهارات القيادية والإدارية والتسييرية للمرافق العامة والهيئات التداولية، خاصة المحلية منها إذ الممثل في هذا المستوى إضافة إلى الصفة التمثيلية فهو مسيرٌ أيضا.

¹ - GEORGES BURDEAU, *traité de science politique*, tom 3, paris, l.g.d.j, ed 1998, p263.

² - عبد الرحمن حمدي عبد المجيد، الأحزاب السياسية ودورها في تعزيز الثقافة السياسية والديمقراطية، الطبعة الأولى، القاهرة (مصر).

المركز العربي للنشر والتوزيع ثقافة بلا حدود، 2019، ص 176.

³ - محمد أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 815.

⁴ - GEORGES BURDEAU, *Op. cit*, p 279.K

⁵ - *ibid*, p 273.

أمّا إذا كانت الأحزاب السياسية معنيّة بشكل مباشر بالجماعات المحلية التمثيلية فإنّها مسؤولة على إدارة تلك الجماعات، وهو ما يتطلب منها خلق القنوات المناسبة لتأطير الممثلين المحليين سياسيا وتنظيميا وتكوينيا، وهذا الدور الوظيفي هو الذي يحوّل ارتباط الأحزاب وممثليها بالجماعة المحلية من ارتباط لحظي انتخابي إلى ارتباط دائم للحفاظ على فكرة التمثيل السياسي وحيويتها، فهو أي الحزب السياسي يشكل دور مراقب لعمل الجماعات المحلية وممثليه فيها، ويُنتظرُ منه أن يحافظ على صورته ومصداقيته لدى الناخبين، من خلال دفع المنتخبين والمؤسسة التمثيلية إلى الوفاء بعهودهم تجاه ناخبهم وتقديم منجزات تجاه مطالبهم، وفقدان ذلك هو انحراف بالوظيفة التمثيلية ومراميها، لكن يُمكن أن يأخذ هذا التأطير اتجاهها سلبيا إذ قد يتحوّل الممثل من ممثل للناخبين إلى ممثل حصري للحزب ويتحوّل المنتخبون أداة في يد الحزب مما يعطل قدرتهم على المبادرة الحرة والتحرُّك ضمن متطلبات الوظيفة التمثيلية.

المطلب الثالث : الوظيفة التمثيلية بين المثالية والقصور.

مهما كان المستوى المؤسسي الذي يشتغل فيه الممثلون السياسيون أي المركزي في الغرف البرلمانية، أو المجالس المحلية المنتخبة، فإنَّ هناك جملة من الممارسات التي يضطلع بها الممثلون بصفاتهم الفردية أو ضمن كُتلهم النيابية، وسواء كانوا ضمن نسق الحكم والمسؤولية أو نسق المعارضة التمثيلية، وفي كلا السياقين يتعين على الممثل في إطار هذا النمط من الحكم، الذي يُعتبر نظاما من الوساطات السياسية بين الدولة والقوى المجتمعية المختلفة، أن يقوم بما يُشكّل وفاء منه لروح هذا النمط، وفي ذات الإطار يُنظر إلى تلك الممارسات النيابية تعبيرا عن درجة المسؤولية السياسية التي يتحلّى بها النواب تجاه ممثليهم من داخل المؤسسة التمثيلية، وكل ماله صلة للتعبير عن الوظيفة الكلية التي هم بصددِها .

• - في فلسفة سلوك الممثلين السياسيين :

إنَّ تقلدَ وسم الممثل السياسي هو تحمُّل مسؤولية سياسية تجاه الناخبين، ومؤدى ذلك أنَّ المواطن كناخب ينتظر من ممثله أن يكون محلّه ويتصرّف نيابة عنه صلب المؤسسة التمثيلية، وعليه تكون المؤسسة صورة ومرآة للمجتمع، وهنا تطرح مسألة درجة الوفاء بين الأصل وشبيهه، هذا الأخير تُحتَمُّ عليه منطق فكرة التمثيل بتحمُّل مسؤولية تمثيلة للمواطنين¹، هذا البُعد المسؤولاتي يُشكّل ركنا مهما في التمثيل ومُكوّن هام له، وتدور حول شقين حتى يكون الممثل في الصورة المنتظرة منه، فله مسؤولية شخصية تجاه ناخبيه ولذلك يتعين عليه شكلا القيام بالممارسات التي سيأتي ذكرها، وثانيا في مضمون تلك الممارسات التي يتوجب على النائب وفي أي مستوى مؤسسي كان، أن يتحرى الكفاءة واتخاذ القرارات الصائبة واثبات كفاءته وقدراته في الحكم².

إذا كان سلوك الممثلين السياسيين يتضمّن بالأساس مسؤوليتهم السياسية والأخلاقية لتحقيق تقارب وتوافق بين قرارات السياسة العامة التي يتشكّل العمل النيابي جزءا منها، وأراء و تفضيلات الناخبين، فإنَّ هذا السلوك يُفسّر في الأدبيات ذات الصلة أنَّ سلوك الممثل هو تعبير عن القيام بالواجبات الأدبية التي التزم بها النائب تجاه ناخبيه، فهذا الالتزام هو أقرب للتعبير عن البعد

¹ - William A. Darity Jr , Op.cit , p 173.

² - ibid.

الأخلاقي للعملية السياسية من وجهة نظر قيمية¹، لأنّ فكرة التمثيل لا تتجسّد إلا من خلال التزام النائب لتعهداته الأدبية أمام ناخبيه، كما تفسّر أيضا السلوكات على أنّها عبارة على مواقف تقديرية يتّخذها الممثل أو مجموعة الممثلين من خلال فحصه لمتطلبات البيئة السياسية التي يعتني بها، وطبيعة القرارات السياسية التي تناسب حاجياتها²، فالموقف السياسي المناسب هو الذي يُكسب تصرفات الممثل المشروعية السياسية والمصادقية تجاه من يُمثّلهم.

إنّ التفسيرات المقدّمة لسلوك الممثلين السياسيين يمكن أن تكون نسبية جدا لعوامل منها. أنّ السياقات السياسية والاجتماعية للعلاقة التمثيلية وبيئة العمل السياسي والتمثيلي ليست ثابتة، وأنّ هناك تفاوتاً في مخرجات تلك السلوكات يقف وراءها اختلاف في القدرات على مزاوله السياسة والقيام بالأعباء التمثيلية، وكذا عدم التكافؤ في الوصول إلى الكفاءة السياسية سواء من خلال المهارات التي يمتلكها الممثلون فطريا، أو تلك التي يكتسبونها بالممارسة، كما أنّ المنطلقات والمقدّرات التي يُمارس بها الممثل وظيفته ليست على تماثل مع ما يُنتظر منه، وهنا لا يستطع التعبير بشكل صادق وكفؤ عن مصالح المجموعة التي يُمثّلها³.

نشأ عن هذا التضارب اتجاه آخر في نظريته للوظيفة التمثيلية و الممارسات التي يقوم بها النواب، وهو النّظر إلى أنّ الوظيفة التمثيلية وما تابعها على أنّها مهنة سياسية تتطلب كأي مهنة تشترط عند توصيفها عددا من القدرات الذهنية والعلمية وحتى الجسمية ومهارات التعلم اللازمة لتلك الوظيفة، والمُسوّغ العام تجاه هذه النظرة ينطلق من أنّ ممارسات الولاية الانتخابية والسلطوية هي ممارسات تخضع لنظام الأجور والمرتبّات، كما أنّه يمكن العيش من السياسة باعتبارها مهنة⁴.

تعود النظرة إلى السياسة والحكم على أنّها مهنة أو حرفة إلى ما سطره " ماكس فيبر " في مطارحته الفكرية التي تضمنتها محاضراته الشهيرة " العلم بوصفه حرفة والسياسة بوصفها

¹ - أحسن خشة، " الممارسة السياسية من منظور أخلاقي "، مجلة المعيار، كلية أصول الدين جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، مجلد 19، عدد 37، سنة 2014، ص 245.

² - المرجع نفسه.

³ - يُنظر: فليب برو، مرجع سابق، ص 438-441.

- Andrew Hewood , Op. cit, p 238.

⁴ - فليب برو، مرجع سابق، ص 450.

حرفة " * ، وهي الأفكار التي أسهم بها فيبر في إطار نظريته للدولة الألمانية عقب الدمار الذي لحقها في الحرب العالمية الأولى، وفي الشق المتعلق بالنظرة المناسبة لرجال السياسة والمتقدمون لإدارة الشأن العام، حيث يرى فيبر أنه يتوجب عليهم التحلي بالاحتراف، أي أن المهمات السياسية والتمثيلية يُنظر إليها كوظيفة عمومية، بل أن العمل السياسي يُعتبر كمشروع اقتصادي أو العمل في مؤسسة ومنشأة اقتصادية خاصة لأولئك الذين يُسهمون في الصراع على السلطة¹، وبعبارة أخرى فمن يكون في موقع التمثيل عليه أن يحوز المهارات التي تُمكنه من الوفاء لوظيفيته التمثيلية.

حديث ماكس فيبر عن امتهان السياسة واحترافها في بدايات القرن الماضي، كان أقصى أمانيه أن تقوم مؤسسة حزبية تتسم بالانتشار المنظم وتخضع لبيروقراطية تفرض الانضباط والتماسك الحزبي، وهو ما يصبُّ حُسنه في الاحتراف السياسي، وما عدا ذلك سيبقى البرلمان عاجزا عن إنتاج زعماء سياسيين، لتكون المسؤولية في الدفع نحو الاحتراف السياسي الفيبري مسؤولية الأحزاب السياسية الأكثر تنظيما².

● - في محددات ممارسة الوظيفة التمثيلية :

إنَّ المعنى الذي ذهب إليه " ماكس فيبر " في امتهان السياسة واحترافها، تجاوز في الزمن المعاصر حدود الأمل في تنظيم حزبي بيروقراطي إلى إقامة نشاط متخصص يصطلح عليه " المهنة السياسية"، حيث يكون الممثلون السياسيون ومن يتولون إدارة الشأن العام على قدر من الكفاءة وتوفرهم على المهارات الضرورية التي يفتكُون بها مركزا انتخابيا تمثيليا، والكفاية السياسية التي عليهم إظهارها في ممارسة عهدهم الانتخابية، ولو أنَّ النظرة العقلانية تذهب إلى نقد هذا الامتهان لصعوبة تحقيقه واقعا، ويرون أنَّ ذلك غير ممكن، بتعلُّه أنَّ ذلك معناه أن يكون الممثلُ مُلما بل مُختصا في أغلب قطاعات السياسة العامة، لكن يمكن أن يُردَّ على ذلك بأنَّ منظومة التمثيل السياسي المبني على أساس الجماعية واللجان الحزبية

* - أطروحة ماكس فيبر " العلم بوصفه حرفة والسياسة بوصفها حرفة " ، وهي عبارة عن محاضرات أُلقيت في أواخر 1918 م، أو مطلع العام 1919 م، وهي الفترة التي أعقبت هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وشيوع الفوضى والصراع على مستقبل المجتمع والدولة، وهو ما يتطلب حُسنه نظرة جديدة للعلم والسياسة .

- للتفصيل يُنظر: ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، ترجمة جورج كتورة، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

¹ - المرجع نفسه، ص 25

² - المرجع نفسه، ص 27.

المتخصصة يُمكنها تعويض قصور الممثلين ودعمهم بالآراء الفنية المدروسة، في حين يطلب من الممثلين الحضور النوعي في أعمال المؤسسة التمثيلية، وذلك بالقيام بالسلوكات والممارسات التالية:

- القدرة على المرافعة وتصدير الخطاب السياسي:

المرافعة في معناها العام تعني حشد التعليقات والحجج والتبريرات إزاء موقف معين وجلب الانتباه حول ما يتبناه المرافع، إذ أنّ دور الممثل العارف بتطلعات ناخبيه ومصالحهم يستحضر تلك التطلعات حين يُعرض عليه ما يتلاءم معها خلال فحص جدول أعمال الهيئة التمثيلية، أو أن يكون الممثل حلقة من ضمن حلقات تصعيد المطالب والمشكلات العامة إلى دورة حياة السياسة العامة¹.

إنّ عملية المرافعة ليست بسيطة أو عشوائية، بل إنّها تستند إلى إلمام فني بقواعد المُحاجّة والقدرة على إقناع الجهة المقابلة من سلطة ورأي عام وإعلام وناخبين مؤيدين أو معارضين بما يراه الممثل أو مجموعة ممثلين موقفاً مناسباً إزاء مشكلة عامة ما، أو إزاء أي موضوع مجدول في أعمال الهيئة التمثيلية للتداول حوله، ففي ممارسة الممثلين لهذا النشاط ينبغي أن يحوزوا على مجموعة كاملة من الصفات المقرونة بالقدرة على الإقناع وبراعة التعبير في جلسات اللجان البرلمانية والجلسات العامة وأمام وسائل الإعلام، لتمتد فنون المرافعة إلى القدرة على الاستخراج من الملفات المعقدة ما يكون برهاناً على صوابية الحل المدعوم، وما يكون مُحيداً للمقاومة المتوقعة لمعارضيه داخل الهيئة التمثيلية وخارجها²، فالمرافعة هدفها إقناعي، مما يؤدي بالمتلقين إمّا التسليم بمضمون ما يُطرح عليهم من أطروحات أو زيادة هامش التسليم بتقليل درجات معارضتهم لتلك الأطروحات³.

تأخذ المرافعة معنى آخر وهو تصدير لخطاب سياسي، ويتخذ هذا الاصطلاح ليس من مضمونه فقط بل من الناطقين به وهم السياسيون، ومنهم الممثلون الذين يعتمدون على تطويع اللغة

¹ - يُنظر للتفصيل حول تصعيد المشكلات والمطالب إلى جدول أعمال السياسة العامة :

- صالح بلحاج، تحليل السياسات العامة: الجزء الأول، الديناميكيات والمعارف الأساسية، الجزائر، بن مرابط Edition 2015، ص ص 48-49.

² - فليب برو، مرجع سابق، ص 460.

³ - Chain Perelman, et Lucie tytica, **traité de l'argumentation**, Bruxelles (Belgique), La nouvelle rhétorique Editions de l'université de Bruxelles, 1992, p.05.

نقلا عن :

- الحاجة سعود، "إستراتيجية الشرعية والاستمرار للأنظمة السياسية العربية"، دراسة بنائية للخطاب السياسي"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة 2015)، ص 27.

لصالح قناعاتهم، فقدرة المرافعة على تحقيق التأثير في الجهة المقابلة لمصدر المرافعة يتوقف على قوة اللغة المصدّر بها الخطاب والمرافعة، بالتالي فاللغة هي عمدة المرافعة والخطاب السياسي والتي تكون كأداة مميزة لعمل الحكام و الممثلين¹.

فالمرافعة تمثل أحد النشّاطين اللذان يشكلان سيرورة عمل الهيئات التمثيلية وكل ما له صلة بدورة حياة السياسة العامة واللذان يضيف احدهما الشرعية على الآخر، أي أنّ المرافعة وتوافر شروط قيامها الصحيح والذي يعكس فكرة التمثيل في التعبير عن مطالب الممثلين، فإنّه يُشكّل شرعية للقرارات المتخذة بناء على تلك المرافعات، وعلى ذلك تُعتبر المرافعة النشاط الأول ضمن التداولية التي تعرفها الهيئات التمثيلية، وهذا النشاط هو نشاط ذو صفة قولية لغوية، وتستخدم خطابا يشمل ملامح واستراتيجيات (التلاعب، التبشير، التهديد، الوعود ...)، والغاية منه هو الإقناع بالتوجه أو بالرأي الذي يعتنقه صاحب المرافعة وهو الممثل هنا، أمّا النشاط الثاني فهو ما ينتج عن المرافعات وهو الفعل السياسي المتمثل في صنع القرار واتخاذ الإجراءات المناسبة لموضوع تلك المرافعات².

إنّ المرافعات وتصدير الخطاب السياسي داخل الهيئات التمثيلية يختلف من حيث الهدف والأسلوب بين الممثلين بوصفهم حكام وسلطة تنفيذية وبين معارضين منهم من مارس السلطة سابقا، وأولئك الذين لم يسبق لهم، فكلّ من هؤلاء يملك وضعية مختلفة للمرافعة بما فيه الكفاية، فالحكام ومن في مجموعتهم التمثيلية يُمسكون بالتقديرات الحقيقية للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بالتالي قدرتهم على إطلاق الوعود القابلة للتجسيد، وتكون في العادة مجرد إسقاطات تكنوقراطية³، مستندة على عمل البيروقراطيات الوزارية التي يتحكمون فيها.

أمّا النوع الثاني من الممثلين فهم المعارضون، فالذين لم يسبق لهم الاقتراب من مفاصل السلطة وإكراهاتها فإنّهم يكونون أكثر حرية في الدفع بمرافعات تتسم بإثارة الأوهام الأكثر تطرفا، أمّا الذين مارسوا السلطة سابقا، فإنّ مساحة الآمال والمزايدة في إثارة التوقعات والطلبات

¹ - فليب برو، مرجع سابق، ص 474.

² - تريك شارودو، " الخطاب السياسي أو سلطة اللغة "، ترجمة: مصطفى القلعي، الرباط (المغرب)، مؤمنون بلا حدود، ص 07، متاح على

www.mominoun.com، منشور بتاريخ 2019/02/06.

³ - فليب برو، مرجع سابق، ص 476.

تكون مجابهة من خصومهم بمقابلتهم بكشف الحساب في إداراتهم السابقة وتحميلهم الإخفاقات وعدم كفايتهم¹.

- التدخل في صناعة السياسة العامة :

يندرج ضمن فئة المتدخلين في مسار صناعة السياسة العامة مجموعتين من الفاعلين، رسميون يحملون صفة التّدخل الوُجوبي بمقتضى الدستور والقوانين الناظمة، وفاعلون مجتمعيون أو غير رسميون حيث تَدخُلهم تصوغه حرية المبادرة وطبيعة الثقافة السياسية السائدة، وكذا حدود ما يتيح النسق السياسي من تدخل، ومن الفئة الأولى يكون المنتخبون متدخلين في مسار صناعة السياسة العامة، سواء كانت في مستواها المركزي حيث البرلمانات هي الفضاء لتطبيقات هذا التدخل أو مستوى المجموعات الإقليمية والمحلية المنتخبة.

إنّ الممثلين ضمن حلقات السياسة العامة المركزية أو المحلية فإنهم يمارسون تدخلهم بناء على المورد السياسي الذي أهّلهم لهذا الموقع وهو الانتخابات حيث يوفر لهم شرعية أعلى من شرعية الفواعل السياسية الأخرى، وهو المورد الذي يؤهلهم للتعبير أكثر عن الصالح العام أو على الأقل على مصلحة الأغلبية، ويعطيهم الدافعية لأن يعتبروا أنفسهم ناطقين باسم المواطنين، وهم من الناحية النظرية والرمزية تكون آرائهم وتدخلاتهم لها وزن يفوق غيرها من الفواعل².

إنّ التحويل للممثلين بالاضطلاع بالصلاحيات بموجب نص دستوري أو قانوني لا يعتبر كافياً للجزم بدور مهم في سيرورة السياسة العامة، ما لم تؤكده الممارسة الفعلية وليس مجرد الادعاء، ففي النظم التمثيلية التعددية ناهيك عن الأحادية أو الشمولية يتباين الأخذ بزمام المبادرة وفق ما هو منصوص عن ما هو ممارس فعلاً، ولذلك يقول جيمس اندرسون (James E. Anderson) في كتابه صنع السياسة العامة " أنّ الشواهد والتحقيقات تؤكد أنّ المرشحين أو المنتخبين في الولايات لهم استقلالية فعلية في تشريع القوانين وصناعة السياسات العامة، على خلاف بريطانيا حيث أنّ البرلمان لا يصادق إلا على المبادرات القانونية التي تُطرح من طرف الأحزاب و الجماعات المصلحية والتي يُعد مشروعها الأولي الجهاز البيروقراطي والمرتبون بشبكة من التأثيرات المعقدة مما يُدخل الرّيب في استقلالية الممثلين في المبادرة بالتشريعات³.

¹ - المرجع السابق، ص 477.

² - يُنظر: صالح بلحاج، تحليل السياسات العامة: الجزء الأول، الديناميكيات والمعارف الأساسية، مرجع سابق، ص 177، 178.

³ - يُنظر: جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، الطبعة الخامسة، عمان (الأردن)، دار المسيرة، 2013، ص 54.

إنَّ المكانة المتقدمة التي يحوزها الممثلون المنتخَبون في صناعة السياسة العامة لا يمكن أن يشكل المورد الانتخابي أمراً حاسماً ومفسراً لقوة هذا الدور في واقع الممارسة، بل إنَّ عوامل أخرى قد تخفض هذا الدور أو ترفعه، ومن ذلك معتقد النظام السياسي لمكانة الممثلين السياسيين في البنية المؤسساتية وكذلك الهندسة المؤسساتية للدولة، فعلى المستوى الوطني يتحكم في الدور بنية العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية حيث تكشف الممارسات عن تَعَوُّل أحدهما على الآخر لا سيما تَعَوُّل السلطة التنفيذية على التشريعية وهو ما سيُتَّضح لاحقاً في إختلالات مبدأ الفصل بين السلطات، وفي المستوى المحلي يتحكم في ذلك مقدار استقلالية المجالس المحلية المنتخبة عن السلطات المحلية غير المركزية، ودرجة المراقبة والوصاية التي تفرضها السلطات المركزية التنفيذية وبواسطة أجهزتها غير المركزية على أعمال الهيئات المحلية المنتخبة، وحجم الإمكانيات والكفاءات والوسائل المتاحة لها¹.

يَعْقُبُ عملية المشاركة في سيرورة السياسة العامة، تَحْمُلُ المسؤولية تجاه الموقف الذي يتخذه الممثلون السياسيون، ولا يهم في هذا السياق ذلك الشكل من تَحْمُلُ المسؤولية والتي يُعَبَّرُ عنها بتوقيع ومصادقة المسؤولون السياسيون على القرارات و مخرجات المؤسسات التمثيلية، بل إنَّ تَحْمُلُ المسؤولية المقصود منها هنا هو تحمل المسؤولية السياسية للتدابير المتخذة، مهما كان النصيب الحقيقي من التأثير الذي مارسه الممثلون في سيرورة إعداد وصناعة تلك المخرجات²، ومن الطبيعي فإنَّ تحمل المسؤولية يتجه بشكل أكبر نحو الممثلين الذين يُصنَّفون ضمن الفريق الحكومي أو الأغلبية التمثيلية، فإنَّ تَحْمُلُهم المسؤولية يتمظهرُ في العمل على تقديم أفضل العروض الاجتماعية الممكنة لتلك المخرجات، وإظهار السياسة العامة المنتهجة بالمظهر الأكثر جاذبية³، أمَّا الممثلون المعارضون فإنَّ أمامهم جزء من تحمل المسؤولية بخلق التبريرات المكثَّفة لهذا الموقف من المخرجات، وتزايد وتيرة تلك التبريرات في لحظات فشل وإخفاق السياسات العامة.

- ممارسة مستدامة للرقابة:

إذا كان التعبير عن تَحْمُلُ المسؤولية السياسية لمخرجات المؤسسات التمثيلية يكون بشكل أكبر من جانب الحكومة وحزامها البرلماني والسياسي، فإنَّ المراقبة لعمل السلطة التنفيذية

¹ - يُنظَر: صالح بلحاج، تحليل السياسات العامة: الجزء الأول، الديناميكيات والمعارف الأساسية، مرجع سابق، ص 178.

² - فليب برو، مرجع سابق، ص 464.

³ - المرجع نفسه.

يكون من فريق المعارضة، والمراقبة هي من صميم فكرة التمثيل وديمومة ألقها في التعبير عن التوازن في الحضور السياسي بين فريق يحكم أو يمثل الحكومة، وفريق يقابله في المعارضة.

إن تاريخ الرقابة التي يمارسها الممثلون يَشِيءُ إلى ارتباط ظهورها وبدء ممارستها بنشأة البرلمانات، فالوضع قبل ذلك كان هيمنة حادة من الحكام على السلطة وأدواتها فلا وجود للمساءلة والرقابة، إلى أن احتدم الصراع بين طبقات النفوذ والطبقات المجتمعية مع الحكام المهيمنين لتعديل حدة الهيمنة شيئاً فشيئاً مع تنامي حضور البرلمانات، والتي عرفت اكتمالها مع الصيغة البرلمانية الأنجلزية، والتي صاحب تطورها كمؤسسة تمثيلية تطوّر الأعمال الرقابية التي يسلكها الممثلون¹، لتكون بذلك إنهاء لعهود عدم مساءلة الحكام ومراقبتهم.

إن الفكرة التي تقوم عليها ممارسة الممثلين للرقابة على أداء الحكومة واعتبارها صوت لمواطنين آخرين، وتؤدي إلى تهذيب وتقويم الأداء السلطوي الذي ينبغي أن يدور في فلك مصلحة الممثلين الآنية والإستراتيجية، وهي إلى جانب ذلك تكون الرقابة مسلك قانوني وفني يسلكه الجهاز الرقابي للتحقق من سلامة الفعل السياسي والإداري في سيرورته و صيرورته²، كما أنّ للرقابة معنى سياسي يتمثل في حق ممارسة الممثلين لسلوك التيقن من حسن أداء المسؤولين، بالمساءلة والتحري والبحث والتحقيق من مدى مطابقة الأداء مع الصالح العام³، فمن أجل حسن استدامة التمثيل السياسي فإنّ الحكام كانوا منتخَبين أو معينون يستشعرون بدوام رقابة من خوّلهم من الحكم باسمه عبر ممثليه، فلا تخرج منظومة الحكم عن الأهداف التي تعهدت بها.

في ظل الحرص على جودة الأداء التمثيلي لا تكون الرقابة التمثيلية حكراً على المعارضة، وإن كانت كما يصفها "فليب برو" بأنّها وقف للمعارضة، والتي تشكل الأداة الإستراتيجية التي تمتلكها للقيام بالنقد الدقيق للقرارات المتخذة ونمط تنفيذها، لكنّها أيضاً تُعَبّر مهمة للسياسيين الذين يتولون السلطة إذ تمدّهم باليقظة اللازمة لتجنّب الوقوع في الأخطاء، ونزع فتيل الفضائح القابلة لأن تُسْتَعْلَ ضدّهم، فتعاطيهم الإيجابي مع الأدوات الرقابية يُضاف إلى رصيدهم السياسي ويمنحهم البراءة الظرفية أو الدائمة من الأخطاء السياسية والاجتماعية التي تُنسب إليهم.

¹ - يُنظر: أندرو هوريو، مرجع سابق، ص 199.

² - ميلود ذبيح: "فعالية الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة باتنة)، 2013، ص 23.

³ - المرجع نفسه.

تكون الممارسة الرقابية أكثر اتساقاً مع فكرة التمثيل السياسي إذا حكمتها على الأقل ثلاثة شروط، فالشرط الأول درجة الاستعدادات الفكرية والذهنية لممارسة النقد والمعرفة الجيدة للتعقيدات القانونية، وكذا المتاح من النسق السياسي في الوصول إلى مصادر المعلومات¹، أمّا الشرط الثاني فهو المتعلق ببيئة العمل السياسي الذي تشغّل فيه المنظومة التمثيلية، وما هو متاح من طرف النسق السياسي وما يمنحه الدستور واللوائح الناظمة لعمل المؤسسات التمثيلية لتسيير هذه الممارسة، أمّا الشرط الثالث فيتعلق بالمُتملّ بشكل مباشر، وهي مدى تأثره بالثقافة السياسية السائدة، هل هي ثقافة خضوع تتعطلّ معها الممارسة الرقابية، أم هي ثقافة مشاركية تتميز بوضوح الرهانات السياسية لكل أطراف المنظومة التمثيلية والتعاطي الايجابي مع الآليات الرقابية.

¹ - فليب برو ، مرجع سابق، ص 465.

خلاصة الفصل الثاني

- يقوم التمثيل السياسي على " فكرة " وهي طبيعة العلاقة بين طرفي العلاقة التمثيلية، وكذلك على آليات واجراءات تحول تلكم الفكرة إلى نمط للحكم، فلا يمكن للتمثيل أن يكون نمطا للحكم إلا بدعامتيه وهما الفكرة والآليات.

في صلة العمل الحزبي بالتمثيل السياسي تؤدي جميع الإثباتات التاريخية والتطورات المفاهيمية للحزب السياسي وفحص الوظائف التي يؤديها وتحولاتها، إلى أنه ثمة قاسم مشترك بين كل تلك الإثباتات، وهو أن مركزية العمل الحزبي في بناء وسيرورة النمط التمثيلي ترتقي للدرجة التي لا يمكن أن تكون الظاهرتين منفصلتين، وإن ارتباطهما ارتباط عضوي، فالعمل الحزبي يرتبط تاريخيا بانبعاث التمثيل السياسي ورسوخه، وكذلك وجوده الدائم ضمن دورة حياته. فمنذ قبل الانتخابات يكون الحزب السياسي معهدا وممرا أساسيا وضروريا لتقديم المرشحين أمام الناخبين والتعريف بهم، فيما يستفيد الممثلون المفترضون من تراكمية تجارب الحزب وتغطية النفقات المالية والإعلامية، وإلى غاية وصولهم إلى المؤسسة التمثيلية فإنه يهم الحزب السياسي بقاء الصلة، وديمومتها النسبية بين الناخبين والممثلين، وبين الأحزاب السياسية والممثلين الذين يحملون يافطاتها السياسية، وهي العلاقات التي تعرف واقعا تحولات وتمظهرات تشكّل أحد منافذ الأزمات التي تحيط بالعمل الحزبي في سياقه التمثيلي، فالأحزاب السياسية في ظل منظومة التمثيل السياسي أكثر من مؤسسة لتنشئة الممثلين ورعايتهم سياسيا، بل هي أداة لتنظيم الحكم وتنشيطه، وهي القناة الضامنة لتحقيق مساءلة الممثلين وتقييمهم، وأي تطور للتمثيل يكون تبعا لتطور العمل الحزبي وجودته، وهي كذلك باب للأزمات وانتكاسة للتمثيل.

- وصول الانتخابات إلى الدرجة التي تكون فيها الوسيلة العقلانية للحصول على السلطة، حدثت خلال عملية تدرجية استمرت لقرون من الزمن، فمنذ الإغريق والذي احتوى نظامها على شبيه الفعل الانتخابي، وهو القرعة والتصويت، ثم اندثرت الانتخابات واختفت، ليستمر غيابها طيلة عهود الإمبراطورية الرومانية وخلال عصور الظلام في القرون الوسطى، فيما عرفت تجربة الحكم الإسلامي عقب وفاة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم نوعا من الانتخاب وهو معرفة اختيار أهل الحل والعقد للخلافة من خلال مرور شخص على المعنيين، فيما عادت الظاهرة الانتخابية للظهور التدريجي مع انبعاث النمط الديمقراطي التمثيلي..

- إنَّ ولادة النظام التمثيلي مع بداية القرن الثامن عشر أدى إلى تنمية التقنيات الانتخابية بالشكل المتعرف عليه حالياً، لتلازم النظام التمثيلي مع اختيار الشعب لممثليه عبر آلية موضوعية وعقلانية، وتطوَّرت عبر الزمن وترسَّخت وتوسَّعت وتنوَّعت أنماطها، وكيفيات تحويل الأصوات إلى مقاعد تمثيلية مع رسوخ الديمقراطية .

المؤسسات التمثيلية هي التركيز العملي لفكرة التمثيل السياسي، ووجود هذه المؤسسات يشكل الركن الثالث للفكرة إضافة إلى للعمل الحزبي و الانتخابية، وتتجسد المؤسسات في مستويين، مركزي وهو ما يعرف بالبرلمانات أو الغرف التشريعية، ومحلية وتسمى الجماعات المحلية أو الإقليمية المنتخبة، والقيمة التي يأخذها المحدد المؤسسي للتمثيل هو أنَّها فضاء تفاعل باقي المحدِّدين، وإطار تفاعلها، وهو الذي يقيم هذه المؤسسات.

- إنَّ نشأة البرلمانات كمؤسسة تمثيلية هو محصلة نهاية الصراع من أجل الحد من الصلاحيات المطلقة التي كانت تحوزها الملكيات، وتحقيق تداولية لعناصر مجتمعية أخرى على السلطة بدل تحجيرها على الطبقة المذكورة، فلم يكن في الحقيقة تطبيقات لتصورات ذهنية وإسهامات فكرية بحتة، بل نتيجة صراع وتدافع سياسي وحتى حربي وعنف بين الطبقات الملكية في أوروبا وباقي المكونات الاجتماعية، وعلى هذه السيرورة التَّأزُّعية قامت البرلمانات، واشتد عودها كمكون لا غنى عنه لنمط الحكم التمثيلي.

- تأخذ المؤسسات التمثيلية مستويين هما البرلمانات في الشق المركزي للتمثيل، وتضطلع بدور التشريع والمصادقة على الحكومات وإقرار السياسات ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية، فيما يكون المستوى الثاني وهو المستوى المحلي، والذي يضطلع بالسياسات العامة المحلية صناعة وتنفيذاً، فيما تشكل المؤسسات التمثيلية محلياً تعبيراً عن وجود الدولة وامتدادها.

إنَّ التمثيل السياسي المحلي يُعتبر أكثر تجسيدا لفكرة التمثيل السياسي، حيث أنَّ تجسيد العلاقة التمثيلية (ناخب - منتخب) تكون أكثر وضوحاً وفعالية، ومخرجات المؤسسات التمثيلية أكثر ارتباطاً بالمواطن وتعنيه بصفة مباشرة، كما أنَّ التمثيلية أكثر حيوية في هذا السياق، إذ يشكِّلُ بالنسبة للمثليين فرصة للتدريب على الحكم وإدارة الشأن العام، وهو ما يعزِّز كفاءة التمثيل في حالة ارتقاء هؤلاء الممثليين للمستويات المركزية في التمثيل، كما أنَّ الانتخابات المحلية تعتبر ذات معنى أكبر، حيث يتلمس الناخب آثارها ويشارك عن قرب في كل مفاعيلها ومخرجاتها، كما أنَّ العمل الحزبي المحلي شريك مباشر ومؤثر في منظومة التمثيل المحلية، إذ أنَّ

نقارب خطوطها يجعله مسهما في نجاعة وحيوية التمثيل، هذا إذا سلّمّا كلا المحدّدين من ضروب التشويه والتزييف والمناسبتية الصّرفة، كما تكون الانتخابات المحلية والعمل الحزبي مصعدا أزمويا للتمثيل السياسي، وبداية الانحراف به مقصديا ووظيفيا.

- يضطلع الممثلون السياسيون بجملة من الوظائف ترسم سلوكهم التمثيلي، ويحكمها منطق الوساطات السياسية بين المجتمع والمؤسسات السياسية، وهو الدور الكلي للممثلين، وهو الدور الذي يُنتظر منه أن يتصفّ بالقدرة والجودة ووفاء النائب لتعهداته أمام ناخبيه، وهي المحددات التي تعرف تفاوتاً في السلوك التمثيلي.

يُتصوّر نظرياً في الوفاء التمثيلي أنّه يُنظر إلى الوظيفة التمثيلية أنّها مهنة سياسية تتطلّب عند توصيفها عدداً من القدرات التي يجب أن تتوفر لدى النائب أو الممثل، وكل اختلال في تلك القدرات هو باب لأزمة وقصور تمثيلي، ومعطّل عن أدائه إن من خلال المرافعة السياسية وتصدير خطاب سياسي مناسب، أو حائل عن تدخل كفيّ في صناعة السياسة العامة، ومراقبة مستدامة مثمرة على أعمال السلطة التنفيذية.

الفصل الثالث

في وجود التزامات للتبديل السياسي

وأصولها.

تمهيد

الثابت أنَّ الظواهر الإنسانية والاجتماعية كما الطبيعية، يلحق بها التبدُّل والتغيُّر والتطور باتجاه الرسوخ أو الانتكاسة، وهو ما يسري على ظاهرة أنماط الحكم، فقد عرفت البشرية أنماط عدة للحكم، تكيَّفت مع السياقات والظروف التي عرفتھا، أو خلقت تلك الأنماط ظروفًا خاصة بها، فحينما يتغيَّر نمط الحكم ويتبدَّل يفيد بوجود ما يطلق عليه الأزمة، والتي تعني الوضع المتوتِّر الذي يصاحب ظاهرة ما، في حين تكون نهايتها بوجود رضا نسبي لما آلت إليه الظاهرة، أو الجنوح نحو تشعُّب الأزمة وتَعَقُّدها، وتأخذ الظاهرة بعدها توصيفا مختلفا من حيث البنية والمحددات وتفاعلاتها الداخلية والخارجية.

كما يمكن أن تُعرَفَ الظواهر ومنها التمثيل السياسي حالة أزمة أو أزمات في سياق تطوُّرها الطبيعي، إذ أن الرصد العلمي التاريخاني لأي ظاهرة يُفيد بأنَّ مسار الظواهر لا تطبعه السيورة في اتجاه خطي واحد بل وجود طفرات وتكرارات وانعطافات ومنعرجات وانقطاع أحيانا، وهذه التحولات صفات ملازمة لمفهوم التاريخ والذي يسري على النمط التمثيلي للحكم .

إنَّ التمثيل السياسي وفي ظل تراجع منسوب الثقة حوله كنمط للحكم، أصبح خلال العقدين الأخيرين على الأقل مثار نقاشات العلماء والباحثين كما عند العامة، وأنَّه يوجد في مرحلة أزمة أو أزمات، لكن تشخيص الوضع يجد تنوعا واختلافا في مستوى النظر إلى وجوده في أزمة، ويبدأ الاختلاف رأسا في تحديد هل هي أزمة واحدة أو أزمات متعدِّدة ومتداخلة، كما أنَّ تعدُّد تفسيرات الأزمة وأوجهها مردهُ اختلاف الأسس المعيارية التي تتبني عليها الديمقراطية التمثيلية، فاختلاف الأسس والمنظورات يؤدي منطقيا إلى اختلاف وتعدد مستويات النظر إلى الأزمة أو الأزمات، ولعل أبسط مثال على ذلك هو اختلاف المواقف عند قيام محتجين بغلق شارع مزدحم بالمدينة تعبيرا عن عدم الرضا حول سياسات عمومية، فينظر إليه ديمقراطيون متطرفون على أنه احتجاج اجتماعي يدل على حيوية سياسية ومجتمعية وفعل ديمقراطي، في حين ينظر إليه شخص ليبرالي يؤمن بالتمثيل وتراتبية وعقلانيته بأنَّ هذا الاحتجاج هو أزمة وتصعيد غر ديمقراطي وإضعاف للتمثيل وإنهاك له .

المبحث الأول: اتجاهات فهم أزمات التمثيل السياسي.

قبل الخوض في اتجاهات فهم أزمات التمثيل السياسي مع اليقين بوجودها، يجدرُ التنبيه إلى أن هذا اليقين ليس واحداً لدى كل علماء ومفكري السياسة وراصدي الظواهر السياسية والاجتماعية، إذ في المجمل تتراوح استجابة مفكري وعلماء السياسة في الموقف من وجود أزمة للتمثيل السياسي بين ثلاثة مواقف رئيسية، وهي إما الإنكار بوجودها والدفاع عن ذلك، أو أن الأزمة حالة طبيعية تتسق مع حركة التحديث التي تسري على كل الظواهر السياسية، أو الدراسة ضمن التفكير في مستقبل النمط التمثيلي للحكم في ظل التشخيص الأزموي والذي يتراوح بين توقعين اثنين فإما انهيار النمط وتحلله واستعاضته بنمط أو أنماط أخرى للحكم تمتلك مقومات التعويض، أو الارتداد واستعادته لمكانته كنمط للحكم بأسس عقلانية و واقعية في التطبيق والأهداف¹. فتحت سقف الإقرار بوجود التمثيل السياسي في أزمة أو أزمات، يكون أمام البحث عدة مستويات واتجاهات في النظر والفهم .

المطلب الأول: اتجاه وجود الأزمة في بعدها البنيوي والتأسيسي.

يرصد البحث هنا أن الأزمة التي يمرُّ بها التمثيل السياسي ليست عابرة أو جزء من عملية تحديث منتظرة، بل يقود هذا الفهم إلى اعتبارها أزمة مبدئية لأسباب وعوامل ذات أبعاد بنيوية تأسيسية، تمتد لأصل فكرة التمثيل ودواعي انبعائه كنمط للحكم، بعد تجارب للبشرية مع أنماط أخرى، ويُقدّم مفكرون سياسيون عبر الأزمنة المختلفة قديمها وحديثها حُجَجَهُمْ في ذلك، وهي الحجج التي لم تجد قبولا مطلقا لدى آخرين.

• - روسو والرفض المبكر للتمثيل :

بدأ التعبير عن وجود أزمة للتمثيل السياسي بشكل مبكر لدى مفكري وعلماء السياسة، انطلاقاً من موقف مركزي حول أن التمثيل لا يعكس حكماً للشعب كما يجري تعريف الديمقراطية، بل هو تغطية وتوريّة لحكم مجموعات تختلّف تسميتها من زمان إلى زمان تتحكم في مفاصل السلطة وتدير الحكم وتُجبر مخرجاته لصالحها، والأطروحات الناقدة لحالة التمثيل تشير إلى أن الأزمة تقع عندما لا تكون رغبات الناس لا تتجسد في واقع الممارسة السياسية² ، ويبرر جون جاك روسو رفضه للتمثيل من هذا المنطق، بأن التمثيل لا يشكل صورة

¹ - Simon Tormey, « Representative politics : An exhausted paradigm? », western political science association, 21/08/2012, p04.

² - MINEUR, Didier. « QU'EST-CE QUE LA « CRISE » DE LA REPRÉSENTATION ? », dans: Dilehl Paula, Escudier Alexandre , « LA REPRÉSENTATION DU POLITIQUE: HISTOIRE, CONCEPTS, SYMBOLES » Cahier du CEVIPOF: n° 57, FÉVRIER 2014, p 27.

عن حكم الشعب، لأنَّ السيادة له ولا يمكنه التنازل عنها أو تجزئتها، فأزمة التمثيل حسبه أنَّها تشكل تنازلاً عن السيادة، وبالتالي فهي أزمة وجودية عميقة وبنوية منذ تأسيس التمثيل بل مصاحبة لوجوده أصلاً¹، ولم تكن فكرة التمثيل حسب روسو وليدة فكرة الديمقراطيين بل نَمَت باعتبارها مؤسسة قروسطية* من مؤسسات الحكم الملكي والأرستقراطي²، التي تجددُ الأساليب ليستمر حكمها حسبه، لكن روسو لم يسلم من الانتقاد في نظريته المبكرة عن التمثيل، لكونه عاصر فترة بزوغ الفكرة وانتصار البرلمان على العرش الملكي وامتلاك الشعب الحق في التمثيل النيابي في البرلمان، ولم يعاصر فترة رسوخ التمثيل السياسي وتمتُّعه بإجراءات وتقنيات ووسائل وتدابير عقلانية في تطبيقه.

● - أزمة دائمة وقدرة على التكيف:

في هذه النظرة وهو ما تذهب إليه ناديا ايربيناتي (Nadia Urbinati) إقرار بوجود الديمقراطية التمثيلية في أزمة تأسيسية وملازمة لها، لكن دون الانتقاص من قيمة النمط التمثيلي للحكم، بل إنَّ الأزمة على ديمومتها فهي تشكل عنصر قوة للتمثيل وذلك راجع للمقدرة على تجاوزها بخلق إجراءات وتقنيات للتكيف مع حالة الأزمة الدائمة التي تعيشها، وتُشير إلى أنَّ الحديث عن وجود الديمقراطية الحديثة في أزمة لا يعدو إلا أن يكون إثارة اهتمام لا أكثر، وتعلُّ ذلك بأنَّ هذا الوصف أو الاتهام مستمر منذ انبعاث التمثيلية في القرن الثامن عشر ميلادي، لذلك ترى أنَّ وجود التمثيلية لا يمكن فصله عن الأزمة، وإن قصة نجاحها وأزماتها متشابكتان وأنَّ رحلتها بدأت جنباً إلى جنباً مع أزماتها³.

حيث أنَّ ذلك بدأ بتبني الدساتير التي مأسست للتمثيلية قاعدة الأغلبية بدل الإجماع من أجل تجاوز تعطل سيرورة هذا النمط ونجاعته العملية وسهولة اتخاذ القرارات وفقه، لأنَّ الإجماع كقاعدة حسم اتخاذ القرارات ستكون عائقاً أمام تطبيقاته، وهي بذلك تُقيِّم أنَّ اللجوء إلى قاعدة الأغلبية في كل مفاصل المنظومة التمثيلية وعملياتها هو حل لأزمة متوقعة أو أزمة دائمة ترافق الديمقراطية التمثيلية وليست عَرَضِيَّة⁴، كما أنَّ الجوانب الإجرائية التي تتضمنها المنظومة من عمليات انتخابية، وكيفيات توزيع السلطة وكذا أداء المؤسسات التمثيلية غير محمية بشكل

¹ - Pierre Rosanvallon, *Le Peuple Introuvable : Histoire De La Représentation Démocratique En France*, paris (france), Gallimard, 1998, p22.

* - قروسطية : توليفة لغوية تشير لمرحلة زمنية محددة وهي القرون الوسطى.

² - روبرت داهل، الديمقراطية ونقادها، مرجع سابق، ص 56.

³ - Nadia Urbinati, « Reflections on the meaning of "democracy crisis" », *democratic theory*, Op cit , p .08

⁴ - *ibid.* p 12.

كامل من وقوعها في أزمات دورية، وعدم الاستجابة لمتطلبات واقع الممارسة ورهاناته¹، لذا فالتمثيلية موجودة في أزمة دائمة لكنها في حالة تكيف وقدرة مستمرة على تجاوز الأزمة.

● - التمثيل تطبيق غير مُقنع لـ مبدأ "حكم الشعب" :

ومن زاوية النظر إلى أن أزمات التمثيل السياسي ذا بعد تأسيسية ومبدئي يذهب مفكرون عاصروا رسوخ النمط التمثيلي و وضوح محدداته الإجرائية، فلم تقنعهم تطبيقات التمثيل السياسي و التي تُحد من مثالية نظام حكم كان متاحا حسبهم في الديمقراطية الأصلية أي أن النمطين متضادين ولو حمل التمثيل يافطة الصلة بالديمقراطية الأصلية "حكم الشعب"، ومن هؤلاء روبرت داهل (Robert Dahl) الذي يُجزم بوقوع الأزمة حين ابتعد التمثيل السياسي عن جوهر الديمقراطية ابتعادا مطلقا، ويقول أنه لو قُدّر لمواطن أثيني الظهور الآن سيجد نفسه مدفوعا إلى التأكيد على أن الديمقراطية التمثيلية ليست ديمقراطية أبدا².

إن بُنية الحكم التمثيلي تقوم على منطلقات لا تُجسّد "حكم الشعب"، أي المعنى الأصلي للديمقراطية الموافق للرؤية الإغريقية، فحكم الشعب شيء واحد يتجسّد حينما تتوفر جملة من المتطلبات ولو كان تمثيلا، فهو لا يمانع من وجود التمثيل أو صلته بالديمقراطية الإغريقية إلا أنها حسبها لم تتوفر في التمثيل الشروط والمتطلبات التي تجعل من التمثيل يحقق تطابقا بين الحكام والمحكومين، مادام أنهم في التمثيل غير موجودين بصورة مباشرة في ساحة الحكم والتصرف بل عن طريق نوابهم أو ممثليهم.

يرافع روبرت داهل (Robert Dahl) عن نظام حكم مثالي لم يجده في التمثيل السياسي الراهن الذي يعاني حسبها من أزمة بُنيوية وانطلاقية من الأساس، ويُرجع ذلك إلى أن وظيفة تمثيل مصالح المواطنين غير مُمكنة التّحقّق حسبها، ويُفسّرُها بأن المواطنين ليسوا على درجة كافية من الانسجام في المصالح حتى يتمكنوا من الاشتراك في تحديد المصلحة العامة³، ناهيك عن التباين الاقتصادي والديني واللغوي والثقافي والحضاري أحيانا داخل الدولة الواحدة، والدائرة الانتخابية الواحدة، مما يُعكّر ويُعيق عملية تمثيل المصالح المطلوبة من الممثلين، ويرى أنه لا يمكن التغلب عن ذلك ولو بواسطة هيئات تمثيلية صغيرة الحجم يكون فيها ممثلون لنطاقات اجتماعية مُنسجمة المصالح وبالتالي تجاوز هذا العنصر المؤرّم للتمثيل، فهذه الوحدات التمثيلية مهما صغر حجمها،

¹ - ibid.

² - روبرت داهل، الديمقراطية وقادها، مرجع سابق، ص 40.

³ - المرجع نفسه، ص 37.

ومهما أعتقد أنها ذات تمثيلية عالية لمصالح مواطنيها إلا أن المعظلة تتأتى من كونها لا يمكن أن تكون مستقلة ذاتيا، بل هي مرتبطة بكيانات سياسية تحكمها منظومة أكبر، فالمواطنون بوصفهم ممثلون لا يمارسون السيطرة على ممثليهم إلا في نطاق ضيق جداً، لكون مجالات تدخل ممثليهم مقيّدة بحدود منظومة أكبر¹.

إن روبرت داهل (Robert Dahl) يركز على أن أزمة التمثيل السياسي تعود بالأساس إلى افتقاد المجتمع السياسي في نطاق ما إلى الانسجام في الخلفيات، فما بالك بالانسجام في تحديد المصلحة العامة بواسطة الممثلين، لكن هذا التحفظ من داهل كان يفهم من إسهاماته البحثية المبكرة، في حين أن أطروحته المتأخرة ركزت على التدقيقات الإجرائية للديمقراطية المحدثة التمثيلية، وكأنه يفك طبيعة أزمة التمثيل السياسي من مستواها البنيوي مقتصرًا على المستوى الإجرائي من عمليات انتخابية و عمل حزبي وأداء المؤسسات التمثيلية.

• - "جاك رانسيير" ♦ وكراهية النمط التمثيلي :

وفي نفس النظرة لأزمة التمثيل السياسي عن كونها أزمة تأسيسية و بنيوية يقدم "جاك رانسيير" (Jacques Rancière)، في كتابه الحديث "كراهية الديمقراطية" (La haine de la démocratie)، رؤية مشابهة لما جاء به جون جاك روسو إذ يشتركان في كون فكرة التمثيل امتداد لفكرة المؤسسات المعينة من قبل الملوك في عهود الإقطاعيات والملوكيات الشمولية وليست متولدة من رحم العقل الديمقراطي²، فجاك "رانسيير" في سياق تعبيره عن وجود التمثيل السياسي في أزمة أو أزمات، ينفي صفة وجوده كنمط للحكم مطلقاً وبأنه لا يعدو إلا أن يكون مجرد تلاعبات تُنظمها مجموعات أوليغاركية للسيطرة على الحكم وليس تمثيلاً للمجتمع³.

إن التحجج كون التمثيل السياسي فرضته الظروف الديمغرافية للمجتمعات واتساع الرقعة الجغرافية للدول كلها مبررات واهية للانقضاض على الديمقراطية المباشرة حسبه، إذ يقول أن التمثيل السياسي ليس نظاماً تم اختراعه لضرورة ديمغرافية أو جغرافية، بل هو تمثيل لأقليات وفئات وطبقات أوليغاركية تتمتع بلقب السلطة، وأن تاريخ التمثيل شاهد على ذلك⁴، وهو بذلك

¹ - المرجع نفسه ، ص 40.

² - جاك رانسيير (Jacques Rancière)، فيلسوف فرنسي متخصص في الفلسفة السياسية ، ولد بالجزائر سنة 1940، وبعد أحد المفكرين المعاصرين المشتغلين بنقد الديمقراطية الليبرالية ، وكتابه الحديث " La haine de la démocratie " صدر سنة 2012 والذي ناقش فيه نظريته للديمقراطية المحدثة أو التمثيلية.

³ - نايف بن نهار ، مرجع سابق، ص 76.

⁴ - Jacques Rancière, La haine de la démocratie, Paris, (France), La Fabrique, 2005, p 59.

⁵ - Ibid, p 60.

ينفي الأطروحة التي تقول أنَّ التمثيل السياسي هو امتداد للديمقراطية الأصلية المباشرة، والذي دَعَت المعطيات الجغرافية والديمقراطية إلى اختراع آليات وإجراءات تحقق هدف الديمقراطية المباشرة، بل إنَّ التمثيل حسب " رانسيير " وكأنَّه تحيُّل من أقليات نافذة وطبقات أوليغاركية من أجل الاستحواذ على الحكم بضمانة المنظومة والآليات التمثيلية.

يُقدِّم " رانسيير " نقداً لمنظومة التمثيل ومخرجاتها، معبرا عن أزمة وجودية للتمثيل السياسي، فبالنسبة للانتخابات لم تكن شكلا ديمقراطيا لإسماع صوت الشعب بل هي مصادقة على النتائج وقبول لمشروع تُعده سلطة عليا ولرموزها مصلحة ذاتية في ذلك، فالانتخاب الذي يجعله التمثيل السياسي مُكوِّنه وأداته للوصول إلى السلطة أو تجديدها، لا يُنتج تمثيلا صحيحا للمصالح المجتمعية و هو في الحقيقة تمثيل لمصالح مجموعات ونخب مسيطرة على الحكم، فالترشيحات شكلية وليست شعبية، ومحتكرة من تلك المجموعات المتضامنة التي تقوم على تزييف العملية الانتخابية¹.

ويشير " رانسيير " إلى أنَّ الممثلين هم عبارة عن مستحويين على الإرادة العامة مما ينتج عنه تمثيلا غير شعبي، بل أداء دولاتي حكومي مناقض لتمثيل مصالح المواطنين يُراكم مشهدا يميَّز بمُنتخبين يتبادلون المناصب في المستويات التمثيلية المختلفة بشكل دائم أو تدويري فيما بينهم، ويقع هؤلاء أيضا تحت سطوة وتَعَوُّل حكومة تنفيذية غير منتخبة، وأحزاب يجري تمويلها بطرق غير شفافة، ورجال أعمال يصرفون أموالا طائلة لشراء مقاعد تمثيلية، وإعلام مسيطر عليه من الأوليغاركية، فالذي يجري على المسرح العام الرسمي حسب " رانسيير " هو مسرح سلطة أوليغاركيات صغيرة تجري ممارستها باسم الشعب²، التي يعزوا إليها " رانسيير " سبب انحراف التمثيل التي أتاحت لها الديمقراطية التمثيلية الفرصة لتلبية شغفها بالسيطرة على الوسائط التمثيلية، وأضحت الحكومات حملا وديعا تحت رعايتها، وتقدم الحكومات مشاعر راقية تجاه الأولغارشيات حين تقدِّم مشاعر مُتبدِّلة تجاه الصالح العام³.

فالصورة السوداوية التي يرسمها " رانسيير " عن التمثيل السياسي هي تشريح لواقعه الفرنسي، إذ أنَّ نسق الأغلبية الذي تعتمده فرنسا لعقود طويلة يستبعد التداول خارج منظومة الأحزاب الحاكمة المتعارف عليها، فلا تغيير حسبَه في نمط السياسات لأنَّ الأحزاب المتداولة على

¹ - Ibid, p 80.

² تود ماي، بنجامين نويز، صول نيومان، " الديمقراطية والأناركية والسياسة الراديكالية اليوم: حوار مع جاك رانسيير، ترجمة أحمد حسان أناركيسست شاذيز "، مجلة أناركيسست ستاديز (Anarchist Studies)، 2008/02-16، في: <https://boringbooks.net/2018/11/ranciere-and-anarchism.html>، متصفح بتاريخ 2018/11/20.

³ - Jacques Rancière, Op. cit, p 81.

الحكم متخرجون من المدرسة التي تخرج منها خبراء الإدارة والتسيير، وهو ما يُعبرم الفرق بين أطروحات السياسيين والممثلين المفترض أنهم ممثلون لمواطنين وأطروحات الخبراء والموظفون العموميون، هذا الوضع يجد فيه المواطنون أنفسهم على هامش مخرجات العملية التمثيلية، مما يُفقدُهم اهتمامهم بالصالح العام بدليل الامتناع عن التصويت الانتخابي، الذي زاد بشكل مطرد خلال السنوات الأخيرة، وإما أن يتعامل المواطنون مع التصويت كنزوة لتلبية مصالحهم وكمستهلكين¹، يحافظون به على مصالحهم الفردية وليس عمل ذو بعد سياسي، فيصبح الناخب مضطراً للاختيار المحصور بين ممثلين للأوليغاركية، والذين يصفهم هذا التحليل بأنهم فاسدون ومبتذلون مهما كان موقعهم السياسي في السلطة أو المعارضة فهم بين فكّي الأوليغاركية، ليكون وصف " رانسير " للصورة السوداوية التي يُقدّمها عن التمثيل السياسي شاملاً لكل مكوناته وأدواته، سواء في الانتخاب، أو الوسائط ممثلة في الأحزاب أو من يسيطرون على الحكومة، وفي مخرجات العملية التمثيلية من سياسات وقرارات عامة والتي تخدم مجموعات متضامنة تختلف انتظاراتها منها عن انتظارات المواطنين العاديين .

كما يوجد ضمن هذا الاتجاه من يفاقم الجدل حول أزمة التمثيل السياسي ومن يشكك في وجود أزمة للتمثيل السياسي من أصلها، مستندين إلى بديهية أنّ التمثيل السياسي يحدث عند وجود تطابق في التصورات والتفضيلات بين الناخب ومُمثِّلِه، والحال أنّ ذلك لم يتحقق لا في الأدبيات بعدم الاتفاق على توصيف تفسيري للظاهرة، ولا في الممارسة، أي أنّ الظاهرة لم تتشكّل أصلاً، فكيف يُتحدث عن أزمة للتمثيل وهو لم يتحقق يوماً، والمبرر الواقعي في نفي وجود أزمة للتمثيل أنّ الحديث عن الأزمة يفترض حصول تغيير من حالة مُرضية وصحية وطبيعية إلى حالة مُقلقة يعيشها التمثيل، وهو أمر لم يكن يوماً، فحسبهم أنّ الجدل حول وجود أزمة للتمثيل نقاش كاذب وواهم²، وهذه الأراء الأخيرة على شطّطها فلها أنصارها والمدافعون عنها المعتبرين.

¹ - *ibid*, p 82.

² - Myriam Revault d'Allonnes, « LES PARADOXES DE LA REPRÉSENTATION POLITIQUE », Paris, (France), Dans: *Études, Revue de culture contemporaine*, Éditeur : S.E.R. 2013/12 (Tome 419), p631.

المطلب الثاني : اتجاه وجود الأزمة بفعل أسباب خارجة عنها.

ما يطرّحه قطاع من المفكرين من وجود أزمة بنيوية يقينية ولأزمة للتمثيل السياسي قد تنسّف وجوده، يقابله في ذلك مستويات للنظر والفهم على أنّها أزمات ذات بُعد نسبي غير مطلق وغير يقيني، وكأنّ الوضع الأزموي مرده ارتدادات لبنيات ومنظومات وظواهر ذات صلة أو محيطية بالتمثيل السياسي تسبّبت مخرجاتها في ذلك الوضع، ومعنى ذلك فالنمط التمثيلي للحكم ورغم حالة الأزمة التي تُحدّق به فهو كغيره من المنظومات والأفكار التي تعاني أوضاعاً أزموية ومردود غير ذي قيمة سابقة أو متوقّعة، فالاشمئزاز من السياسة ورفضها وعدم الثقة في مخرجاتها والفساد وصعود الأحزاب المتطرفة وسيطرة الأوليغاركيات أمور نسبية، ولو أنّه حدث فعلاً شعور لدى المواطنين أنّهم غير ممثّلين حقاً وعبروا عن الازدراء الشديد من ذلك، فحسب المدافعين عن وجهة النظر هذه بوجود أزمة نسبية للتمثيل السياسي في كل التطبيقات التي تعرفها الديمقراطية الحديثة (التمثيلية) فإنّ آثار هذه الأزمة أو الأزمات لا يمكن أن تشكل تهديداً وجودياً لها، وإنّما هي مجرد ضغوط وقتية، ومنها التالي:

● - ضغط تقلص الانتشار الجغرافي للنمط :

يُسجّل التمثيل السياسي تراجعاً في جغرافيا الانتشار وانتكاسة بعض المنظّمات السياسية إلى غير التمثيلية، وهو ما يُشكّل ضغطاً على مدى إقناع النظام التمثيلي كأسلوب حكم واسع الانتشار، فالوضع السياسي في عالم القرن الواحد والعشرون يشهد عودة الأنماط غير التمثيلية إلى استعادة قوتها ومزاحمتها على اكتساح المشهد السياسي وإحالة التمثيل السياسي إلى الهامش، إما بالأسلوب التقليدي والمتمثّل في الانقلابات العسكرية أو تحالف البيروقراطية الإدارية مع القوات الحاملة للسلاح، حيث تُحشد المبررات لتعطيل منظومة التمثيل السياسي وأساسها الدستوري، لتكون المعادلة هنا أنّ عند ارتفاع صوت البندقية وشقشقتها تموت التمثيلية¹، أو باستعمال أسلوب مرن ليس بإعلاء صوت البندقية، وإنّما بارتداد رجال السياسة والمنتخبون أنفسهم عن التمثيل بضرب التقاليد الدستورية التي تضمّن ديمومة شروط الديمقراطية التمثيلية، واستعمال إجراءات وآليات التمثيل وسيلة للبقاء في السلطة دون تمثيلية²، ولعلّ أبرز أمثلة هذا المصير الذي يعرفه التمثيل السياسي هو اطاحة " هوغو تشافيز " في فنزويلا بالنظام التمثيلي بعد أن صعد

¹ - Levitsky, S; Ziblat, D. How Democracies die, op.cit, p 182.

² - ibid.

بموجبه في انتخابات 1998م، والذي حوّل نمط الحكم إلى أوتوقراطي، ونفس الشيء بالنسبة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ونفس المشهد في بولندا وهانغاريا... .

إنّ تلك النماذج وأشباهها يكون خطرها على فكرة التمثيل السياسي في أنّها تزعم عند تحوّلها إلى الأوتوقراطية والاستبداد، أنّ ذلك استنادا إلى الأغلبية الشعبية ومطلبها جماهريا، وكأنّ تلك المجتمعات يُعبّر عن سيادتها ويمثّل طموحاتها الحكم الفردي بشكل أنجع من المجالس المنتخبة، حيث أنّ هشاشة الدولة وضعف وجودها في مراحل الانتقال من الاستبداد إلى التمثيلية، وربما أوشكت أن تتحوّل إلى دولة فاشلة يجعل منها أسباب إلى الانتكاسة عن التمثيل والرجوع إلى الوراء¹. لكن يقول المتفائلون بصلاية النموذج التمثيلي أنّه لا يمكن أن يقاس تراجعها بعودة نظم استبدادية إلى عاداتها وتخليها عن التمثيل، لأنّها أصلا لم تُرسّخه في سلوك النظام السياسي ولم تتخلّى بالكلية عن أصلها الاستبدادي، بل إنّها فسحت المجال للتمثيل السياسي من أجل التفتيس المجتمعي لفترة قصيرة فقط، ولم تستطيع مواجهة تيارات التحول نحو التمثيلية و الدّمقرطة عقب الموجة التي أعقبت الأزمة الاقتصادية أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، فهذا الوضع رغم ما يُشكّل من ضغط على مكانة التمثيل السياسي إلا أنّه لا يشكل تهديدا وجوديا له.

• - ضغط "نجاعة" النموذج الصيني للحكم :

من عناصر الضغط أيضا على قيمة التمثيل السياسي ومنظومته هو مدى قدرته على إحاطة المنتظمات السياسية التي تعتقه بعناصر القوة والاقتصادية منها خصوصا، حيث يُشيع الديمقراطيون لعقود طويلة أنّ لا قوة اقتصادية وسياسية وانسجام اجتماعي ورفاهية للمواطنين إلا في ظل النمط الديمقراطي التمثيلي^{*}، هذه الأطروحة ترتكّب بشكل حقيقي مع ما يحققه النموذج الصيني من صعود واحتلاله صدارة المؤشرات الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية والذي يحكمه نظام حزب واحد شمولي غير تعددي ولا تمثيلي انتخابي، فبين عامي 1978م و 2015م ارتقت إلى مرتبة القوة العالمية الثانية، وقفز إجمالي الدخل الصافي العالمي من 04 ٪ إلى 18 ٪، فكيف لمجتمعات انطلقت في مؤشرات مثل الصين أو ربما أكثر ولم تحقق ما حققته، فتطرح سؤالا يفترض أنّ النواتج بنت البيئة السياسية الحاضرة، وبالنظر إلى النتائج الصينية أفلا يكون من

¹ - يُنظر : د. محمد هاشم راغب، مرجع سابق.

^{*} - يتراكم قماش نظري لا يُسلم بهذه الفرضية ببساطة وذلك بسوق الأطروحة المقابلة لها، أي أن بنا الدولة وعدم التنمية الاقتصادية لا يكون إلا بنظام تسلطي غير تمثيلي، لأنّ التسلطية تملك درجة عالية من الاستقرار السياسي وفرض النظام، على خلاف النظام التمثيلي خاصة في الدول النامية حديثة الأخذ به حيث توجه انفلات اجتماعي وانقسام سياسي لا يمكن أن تهض فيه بأعباء التنمية الوطنية طويلة المدى والاستراتيجية.

- للتفصيل حول هذه المحاجة " الديمقراطية والتنمية " يُنظر : غيورغ سورنسن، مرجع سابق، ص 150 وما بعدها.

المناسب اللجوء إلى مثالها¹، فالصين غير التمثيلية تتقدم بشكل سريع على الدول التي ترسخ فيها الديمقراطية التمثيلية، فنكون أمام أنموذجين أحدهما يحقق تقهقرا مع أنه يعتمد التمثيلية مع ما فيها من شفافية للحكم ورقابة شعبية وتحقيق تفضيلات قوية للناخبين والمواطنين، في مقابل أنموذج -الصين- غير التمثيلي أضحى كما يشير بعض الأكاديميين أن يشكل رمزا للتحديث والتنمية لا ينافس الأنموذج الغربي فحسب، بل يمكن أيضا أن يحل محله، هذا الأنموذج الغربي الذي يتداعى وأزماته تتجه به الى التصدّع².

انطلق النموذج الصيني للحكم في تحديث نفسه منذ أواخر السبعينات من القرن العشرين حيث توصل تشخيص المفكرين والحكام الصينيين إلى أنّ النظام الشيوعي لم يعد بالإمكان الحفاظ عليه لأنّ المنطلقات الشيوعية والممارسة السياسية تقف وراء اتساع الهوة بين نظام اقتصادي موجّه بطيء التفاعل مع السوق و مجتمع ديناميكي جدا، وساد نقاش أساسي وساخن مفاده؛ هل أنّ الحزب الواحد يناسب أن يكون أداة مناسبة لانتقال الصين إلى مربع الدول القوية، أو أنّ الأمر يُلحّ على الصين الانتقال إلى الديمقراطية الانتخابية متعددة الأحزاب³، وغلبت المقاربة الصينية ضرورة إنجاز إصلاح سياسي عميق داخل الحزب الواحد الحاكم، وإدخال التحديثات المناسبة كل مرة حتى يستجيب للمتغيرات وتحدياتها.

يقول المدافعون عن النموذج الصيني إنّ إصلاحات عميقة تمت داخل الحزب الواحد الحاكم ومنظومة الحكم، وذلك بإدخال روح التمثيل السياسي داخل الحزب وتوسيع الديمقراطية داخله، وأنّ الحزب الشيوعي والدولة يمثلان الشعب بشكل ديمقراطي ولهما الحق في التصرف نيابة عنه، مما يحوّل للحزب الشيوعي حسبهم استخدام حتى السلطات الدكتاتورية ضد أعداء الشعب الصيني في الداخل، ويرون أنّ الصين قد طوّرت نظريته الخاصة حول الديمقراطية التمثيلية والتي لا تتم عبر الأحزاب السياسية التعددية والمجالس المنتخبة بل من خلال الحزب الشيوعي⁴، وهو نتاج تبني النخبة الصينية الفكرية والحاكمة عمليات للإصلاح تتناسب والثقافة السياسية والطبيعة الاجتماعية الصينية، إذ اعتمدت على أربعة محددات للإصلاح؛ وهي إضفاء الطابع المؤسسي على نظام القيادة وذلك لإضعاف والحد من السلطة الشخصية للطبقة القيادية، ودسترة مؤسسات الحزب التقريرية بضبط رزنامة أنشطتها وتحديد صلاحياتها وتقنين التداول وتحديد مدة شغل الوظائف

¹ -دومينيك باري، "هل لا تزال الصين تمثّل مثالا؟"، في: برتران بادى و دومينيك فيدال (محرران)، بحثا عن بدائل: أوضاع العالم 2018، مرجع سابق، 172.

² - Suisheng Zhao, « The China Model: can it replace the Western model of modernization? », *Journal of Contemporary China*, Volume 19, 2010 - Issue 65, p420.

³ - Suisheng Zhao, *Op.cit*, p 425.

⁴ - يُنظر: إيمان فخري، "تحديات بناء ((النموذج)): الديمقراطية التمثيلية في آسيا"، مجلة الديمقراطية: مؤسسة الأهرام، القاهرة (مصر)، عدد 74، شهر أبريل 2019، ص 104.

والمسؤوليات في الحزب والحكومة وسن التقاعد الإلزامي في كل المناصب الحزبية والحكومية¹، كما شملت عمليات الإصلاح توسيع الديمقراطية داخل الحزب وتعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة وإخضاع كل مستويات الحزب التنظيمية والحكومة للمساءلة والتدقيق المحاسبي، أمام هيئات مختصة بما فيها أعلى جهاز داخل الحزب وهو المكتب السياسي وإعطاء استقلالية للإعلام العمومي والخاص لتسليط الضوء على إدارة الشأن العام وتسلط الضوء على قضايا الفساد والإخلال بالحوكمة، وأخيرا إدخال نظام التصويت لتولي المناصب الحزبية والوظائف الحكومية فيما يسمى صينيا سوق الوظائف الحكومية، إذ يقوم الساكنة الصينيون بانتخاب المترشحين لتلك الوظائف، فيما تتولى لجنة حزبية الاختيار من بين اثنين حصلا على أعلى الأصوات، كما أن الممارسة أبانت عن مرونة سياسية تتحلى بها قيادة الحزب الشيوعي الحاكم وذلك استباقا لأي مطالبات واحتجاجات تنادي بإصلاحات سياسية أعمق، حيث يتيح الحزب والحكومة فرصة للجمهور للمشاركة في اتخاذ القرارات، ففي مناسبات متعددة يُطلب منهم تقديم ملاحظات عبر الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة على مشروعات وقرارات السياسة العامة وقوانينها².

إنَّ النموذج الصيني وما شكّل من نجاعة في الحكم ومشاركة مجتمعية وتطابق بين الحكام والمحكومين، كما يقول المتحمسون له أنّه سيشكل ضغطا على الأنظمة السياسية التمثيلية مع دخول معظمها عصر الأزمة المتعددة الجوانب، وسيكون النظام التمثيلي في صدارة المراجعات ربما، فإنّ في مقابل المدافعين عنه يقدم آخرون قراءة ثانية غير متحمسة له و يرون عدم جديته في أن يكون نموذجا مقبولا للحكم، وحسبهم حتى وإن غلبت تقدّم مؤشرات الاقتصادية فإنّه لا يوجد تقدّم اقتصادي إلى الأبد، ولا يشكل العامل الاقتصادي على وقتيته عاملا وحيدا لسيادته و حلوله محل النموذج التمثيلي للحكم، ولا يعدو إلّا أن يكون نموذجا انتقاليا للحكم والتنمية ما لم يصاحبها إصلاحات سياسية وقانونية ودستورية ديمقراطية³، فالصين تُحقّق تقدّما تنمويا فعلا، وفي ذات الحين تسجّل بشكل دائم انخفاضا في مؤشرات العدالة واتساع الفجوة بين الأغنياء الذين في أغلبهم مسؤولين في الحزب الحاكم وملايين الفقراء من الناس العاديين، فوفقا لتقارير تشير إلى أنّ 90 % من كبار الأثرياء هم من أبناء كبار المسؤولين في الحكومة والحزب، و

¹ - Suisheng Zhao, *Op.cit*, p 424.

² - يُنظر : عصام فاهم العامري، المأزق العالمي للديمقراطية : بلوغ نقطة التحول، بيروت (لبنان)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 77، نقلا عن :
- Bruce J. Dickson, « Updating the China Model », *The Washington Quarterly*, Volume 34, 2011 - Issue 4, pp 41-46.

³ - Suisheng Zhao, *Op.cit*, p 434.

كذلك 09 من 10 من كبار المطورين العقاريين، و 13 من 15 من أصحاب كبرى شركات الإنشاء والبناء، وتفسّر الطبقة الوسطى والكادحة في الصين هذه الوضعية بالفساد المستشري في الدولة¹.

ومن وجهة النظر هذه فإنّ نموذج الحزب الواحد في الصين أو غيره غير قابل للحياة ولا يمكن أن ينافس النموذج التمثيلي، كما أنّ الحكم عليه لا يخالف الحكم على كل التجارب المماثلة له على وجه البسيطة وعمره كذلك لن يتجاوز بكثير عمر الحزب الشيوعي السوفياتي السابق في الحكم والذي انتهى على عمر 71 عاما وفي تاوان 73 عاما، وسيكون عمر الحزب الواحد الصيني في حدود هذه المدة إذ يملك 71 سنة في الحكم، كما إن الإصلاحات والروح الانفتاحية والمؤسسية ودمقرطة الحياة السياسية وإن داخل الحزب الواحد والتي باشرها منذ السبعينات، أضحت في حكم الماضي منذ اعتلاء "تشي جين بينغ" سدة الحكم سنة 2012، ورغم تعهده بأنّ حقبته ستكون فارقة في الإصلاحات إلّا أنّه قام بتعديل دستوري سنة 2018، تضمّن في مجمله تدعيم وتقوية القيادة الشمولية للحزب، بل تضمّن التعديلات الدستورية أن يضلّ "تشي جين بينغ" على رأس الحزب مدى الحياة، وهو ما يُعتبر تراجعاً منهجياً عن كل الإصلاحات التي حققتها الصين منذ بدء حقبة الانفتاح عام 1978م خلال عهد دينج شاو بينج².

وفي المجمل فالنموذج الصيني يبدو أنّه مليء بالشقوق والتصدعات وفق معايير الديمقراطية التمثيلية، وإن حققت الصين ريادتها في عالم التجارة والمال والأعمال، إلّا أنّ الحرية المسموح بها في مجال الاقتصاد والسوق لن تتوقف على الرغبة في التمدّد نحو مجال التنظيم السياسي والحرريات وحقوق الإنسان وشمولية الانتخابات و تعدّدية العمل الحزبي، واستطلاعات الرأي الحديثة من مراكز محلية وعالمية تؤكد ميولات الصينيين (بما يفوق 52 بالمئة) نحو نماذج الحكم والتحديث الغربية.

● - ضغط الرقمنة وتكنولوجيا الاتصال :

إذا كان الأصل في التطور التكنولوجي تسهيل الحياة أمام الأفراد والمؤسسات والدول والمنظّم الدولي، وإعطاء فعالية أكبر للسياسات العمومية المحلية وبرامج التنمية والتعاون عبر الوطنية، فإنّه مع منظومة التمثيل السياسي بمعطياتها التقليدية يُعتبر ضيفا ثقيلا يشكل ضغطا على سيرورتها وبالتالي قيمتها كأسلوب حكم.

¹ - يُنظر للتفصيل: كارل غيرث، على خطى الصين يسير العالم: كيف يحدث المستهلكون الصينيون تحولا في كل شيء، ترجمة طارق عليان، الطبعة الأولى، أبو ظبي (الامارات العربية)، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2012، ص 62.

² - إيمان فخري، مرجع سابق، ص 105.

إنَّ الاختلال الذي سببته الرقمنة لمنظومة التمثيل السياسي التقليدية (ناخب - منتخَب)، في كونها أزاحت مركزية دور الممثل التقليدي في صياغة مطالب الساكنة وتحقيقها، وحلَّت مكانه وسائل التواصل الاجتماعي في القدرة على البلورة السريعة والفاعلة لمطالب السكان وهي الوظيفة المناطة تقليدياً بالمنتخبين، فالذي يجري اليوم أنَّ التمثيل التقليدي خطاباً وأدوات لم يعد مقبولا ولا يلقي التعبئة والتجنيد الكافي¹، فتأثير الرقمنة والوسائط التواصلية محير ومثير للتفكير في استهدافها للتمثيل التقليدي المحافظ، فالرتابة التي يتسم بها لم تعد تواكب الوضع الجديد الذي يتَّسم بالعمل المباشر والاحتجاجات العاجلة وعمليات التعبئة التي يقودها تويتر وانستغرام و فايسبوك و " الذباب الإلكتروني " والقرصنة، والتعبئة نحو المقاطعة أو المشاركة أو التظاهر أو حتى احتلال الساحات والمؤسسات²، في نمذجة واحدة من غير تحضير على الأرض بل في عالم افتراضي فقط، هذا الوضع جعل التصويت الانتخابي غير ذي معنى في الحصول على الشرعية للتمثيل مقارنة مع ما تتيحه الوسائط الإلكترونية الجديدة من تجنيد، فهذه الوسائط قضت إلى حد ما على العمل الحزبي كشكل للتضامن بين منتسبيه بل طرحت فضاء افتراضيا لإظهار التضامن والتقارب والاتحاد مع الآخرين الذين يتقاسمون مصالح جزئية مادية أو معنوية للحظة ما.

إنَّ ثورة الرقمية والتطور المذهل وغير المتوقف لتكنولوجيا الاتصال وتطبيقات التواصل الإلكتروني يُصوِّر المنظومة التمثيلية التقليدية متخلّفة جدا، واستعمال هذه الوسائط في التفاعل بين مكونات الحكم من المواطن إلى السلطة والعكس سيكون أكثر فاعلية من منظومة التمثيل التقليدية، وسيكون الممثلين وآدائهم التقليدي غير ذي جدوى، لأنَّ الأمر لا يتعلق بطريقة للاتصال بين طرفي العملية التمثيلية يمكن استعمالها وينتهي الموضوع، بل إنَّ التطور التكنولوجي يُحيل كل المنظومة إلى البطالة، فتتحول سيرورة المشكلات العامة من قاعدتها المجتمعية إلى صانع السياسات ودورانها العكسي يسير بواسطة هذه السُّحب الافتراضية تحت ما يسمى تطبيق الحكومة الإلكترونية.

إنَّ السرعة التي تتيحها الرقمنة في إدارة الشأن العمومي يجعل التمثيل محلَّ سخرية أمامها، فالأثر الفوري لإبراز المشكلات العامة وتصديرها للرأي العام وصنّاع السياسات، وسرعة تكبير فُقاعة تلك المشكلات و تركيز الانتباه حولها، يجعل مستخدمي وسائط التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية يشعرون بحالة الإشباع الفوري على عكس منظومة التمثيل التقليدية التي تفرض التعاطي البطيء، وهو ما يجعل تلك المنصات تتَّسمُ بدرجة عالية من الموثوقية عند الناخبين

¹ - Simon Tormey, « Representative politics : An exhausted paradigm? », Op.cit. p 05.

² - Ibid, p 15.

والمواطنين ولو كانت وهمية، ليبدو السياسيون والممثلون كَوَهْمٍ يمكن الاستغناء عنه، والخطر لا يكمن في قدرة استخدام منظومة التمثيل لهذه الوسائط، بل أن يصبح السياسيون يلعبون بنفس مزاج وشروط منصات التواصل الاجتماعي، ويصبح التساهل والرضوخ السريع للحملات الإلكترونية المتداخلة والمتناقضة والعشوائية في كثير منها شرطاً لازدهار أرصدة سياسيو عصر تويتر وفايسبوك.¹

هذا المستوى من الأزمة يندرج ضمن الاتجاه النسبي الذي تأخذه أزمات التمثيل السياسي لكون مسبباتها تأتي من خارج بُنيته الداخلية بل نتيجة التطور الحاصل في العالم مس مختلف الصُّدُ والمجالات، حيث أن تأثير السحب الافتراضية مس كل المنظومات التعليمية والصحية والدفاعية والرياضية وحتى التمثيلية، فكما أدخلت الافتراضية والرقمنة التمثيل في أزمة يمكن أن يستفيد منها وتحقيق تمثيل جيد بعد التَّطَبُّع مع الحالة الراهنة، إلا أن الآثار التي خلفتها عليه بالغة.

في هذا الوضع الجديد لا يوجد فيه رمزية للسياسيين، بل يرتفع فيها منسوب المضايقة والتحريض عليهم عَوْضَ الإعجاب والالتفاف حولهم بالشكل التقليدي، فلم تعد هناك ثقة بالسياسيين والنواب والرموز المتدرجة في الصعود السياسي والاجتماعي، إلى الثقة والاستماع - إلى درجة الخضوع - لأناس عاديين أو حتى تافهين برزوا صُدفة أو بتفعيل خفي للسلاسل الرقمية تقف وراءها شبكات محلية ودولية مصالحتها تتحقق بتتفيه السياسة وقلة خبرة السياسيين المباشرين للوظائف السياسية والتمثيلية، وصناعة رموز سياسية بشكل افتراضي في حين هذه الشخصيات لا تملك المؤهلات السياسية والقيادية على تبوء المناصب التمثيلية، فعالم السياسة اليوم مليء بصور الالتفاف على اتجاهات ميول الناخبين.

والغريب هو حدوث متناقضين اثنين في عالم وسائط التواصل، وهو كما أن سرعة التعبئة والتجنيد وراء هذا النوع من السياسيين أو ما يمكن تسميتهم بـ "سياسي الصُدفة" تمكّنهم بإرادتهم أو بفعل شبكات خفية من جمع فئات عريضة من المواطنين في ظرف وجيز لمناصرتهم، فإنّه في المقابل نجد انفضاض الجمهور عنهم في ظرف وجيز أيضاً، حيث يكتشف المناصرون أن صعود أولئك السياسيين مجرد خطأ وصدفة غير محمودة، لمحدودية قدراتهم وكفاءتهم في المسؤولية

¹ - محمد السالمي، " « كيف تنتهي الديمقراطية؟! ».. لديفيد رونسيمان"، مجلة مراجعات: تصدر عن وزارة الأوقاف سلطنة عمان، عدد 47،

السياسية، ودخول أولئك الجمهور الذي انطلت عليه الحيلة في حالة من الإحباط من تلك المؤسسات السياسية ومن التمثيل، وبالتالي تتزعزع الثقة في المنظومة التمثيلية¹.

إنّ القول بنسبية الأزمة التي يمر بها التمثيل السياسي هو وقوعها تحت ضغوط مؤقتة أو عابرة، إمّا يتطلب إعادة فهم لتلك الضغوط بشكل يُرجّحها لصالح فكرة التمثيل السياسي كما رأينا مع مفهوم المشاركة السياسية، أو تلك العوامل الصادرة عن محيط الظاهرة التمثيلية من عودة أعداء التمثيلية واستعادة أنفاسهم والحضور كأنماط للحكم تعوض هشاشة أداء النظم السياسية خاصة منها غير الراسخة ديمقراطيا، و تصدر النمودج الصيني المشهد كنمط حكم أكثر قدرة على تحقيق النمو الاقتصادي ورفاهية المستهلكين، أو ثورة الرقمنة ووسائل الاتصال، وهي الضغوط التي تشكل فرصة للنمط التمثيلي للتكيف معها وإثبات عناصر القوة والاستدامة فيه.

¹ - Simon Tormey,(Representative politics : An exhausted paradigm?), **op. cit**, p 16.

المطلب الثالث : أزمة التمثيلية جزء من أزمة الديمقراطية .

ينطلق هذا الاتجاه من مفهومين اثنين وهما الديمقراطية والتمثيل السياسي، فقد يكون الثاني جزءاً من الأول، أو أنهما منفصلان، والارتباط بينهما من وجهة نظر البحث أن الديمقراطية مفهوم شامل يحتوي التمثيل ويُستعمل للدلالة على جملة القيم والظروف المثالية التي تحيط ببيئة النظام السياسي، فلقد اتسمت الديمقراطية منذ بروزها بعُلوية القيم الإنسانية التي تُضفي عليها طابعاً مثالياً من مثل المساواة والحرية والعدالة والثقة بين الحكام والمحكومين، أمّا التمثيل فيتلخّص في تلك الإجراءات التي تتميز بها النظام الديمقراطي فيكون التمثيل بذلك الديمقراطية الإجرائية، ومحدداتها هي المنظومة الانتخابية والعمل الحزبي وأداء الممثلين والمؤسسات التمثيلية، وكذا علاقة المواطن بالتمثيل¹.

فالأزمة إذا تكون حسب هذا المستوى من النظر والفهم في هذه الجوانب الإجرائية وآليات تجسيد التمثيل السياسي²، كما أن تعرف تلك القيم تحلاً و مزاجية في التطبيق من بيئة سياسية إلى أخرى، أي أن الأزمة يمكن أن تكون تبادلية بين المفهومين إمّا في المستوى القيمي أو في المستوى الإجرائي، مع ترجيح إلى أن أزمة الديمقراطية جاءت نتيجة إفرازات أزموية للديمقراطية الإجرائية (التمثيلية)، ويقوم هذا الاتجاه بتشخيص أزمة الديمقراطية الإجرائية في عدة محددات، وهي أزمة المنظومة الانتخابية ظروفًا ومخرجات، وأزمة العمل الحزبي، وضعف أداء المؤسسات وأزمة الثقة بين الحكام والمحكومين و بالتالي فقدان الثقة في أداء المنظومة في الجوانب المتعلقة بتجنيد المواطنين تكلفة الأزمات الاقتصادية³.

يتبلور هذا الاتجاه الحديث من خلال جملة من الإسهامات التي تُعزّزُ الفرضية السابقة في أن أزمة الديمقراطية نتاج لأزمة التمثيل بشكل تبادلي أحياناً، أو أن أهم مظاهر أزمة الديمقراطية هو التمثيلية، حيث يفقد الناخبون الإحساس بالثقة بأنهم ممثلون، فينتابهم الشعور بالنقص في مواطنيتهم لأنهم مُهمّشون أو مستغلّون أو منبوذون بسبب أنهم غير ممثلين، فلا يشعرون أنهم معنيون بمجتمع لا يساهمون فيه⁴، وبعبارة أخرى أن أزمة الديمقراطية هي أزمة غياب التمثيل الحقيقي لذلك يشكك كثير من الناس في كون الديمقراطية بصورتها الحديثة أي التمثيلية تعمل لصالحهم، وهو ما عنته العديد من الأدبيات التي تُعزّزُ الطرح في هذا المستوى من أزمة التمثيل

¹ - شادية فتحي، " الديمقراطية : منظومة قيمية ونظام للحكم"، القاهرة (مصر)، مجلة الديمقراطية، عدد 55، يوليو 2014، ص 78، وما بعدها.

² - مازن حسن، " الديمقراطية التمثيلية.. معضلات عالمية وتحديات عربية"، القاهرة (مصر)، مجلة الديمقراطية، عدد 55، يوليو 2014، المرجع نفسه، ص 82.

³ - Simon Tormey, The End of Representative Politics, Op.cit, p 16.

⁴ - Alain Touraine, Qu'est-ce que la démocratie, Op.cit, p 18.

السياسي، حيث سنرى في التالي إقرار بوجود هذه الأزمات ولو اختلفت التعبيرات الاصطلاحية لما يطلق على وصفها، هذا الوصف والتفسير والذي يختلف من إسهام إلى آخر.

● - فائض الديمقراطية سبب لأزماتها:

رغم تصاعد البحث العلمي والصُّراخ الإعلامي لوجود الديمقراطية المعاصرة في نمطها التمثيلي في أزمة، إلا أنه من المهم الحديث عن التحليل الاستباقي للأزمة أو الإنذارات البحثية المبكرة في ذلك، ويعني ذلك أهم تقرير بحثي في الموضوع والذي وقَّعه ثلاثة من أبرز علماء السياسة في العالم آنذاك وذلك سنة 1975م، وهم الفرنسي ميشيل كروزييه (Michel Crozier)، والأمريكي صامويل هنتنجتون (Samuel P. Huntington) والياباني جوجي داتاناكو (Joji Watanuki)، وأُعدَّ التقرير في إطار سياسة تعاون وتفكير استراتيجي بين بلدان العلماء الثلاثة أصحاب التقرير، والذي أحدث أصداء كبيرة في دوائر البحث ولدى صناع القرار الغربيين بين مُنبه لما جاء فيه وبين من يصفه بعدم الحيادية وتبنيه لنظرة يمينية متطرفة¹.

من خلال دراستهم لواقع الديمقراطية في بلدانهم في الستينات والسبعينات من القرن الماضي انتبه مُعدُّو التقرير إلى انخفاض ثقة المواطنين في الحكومات رغم أنها تمثيلية الصعود، وتراجع مؤشرات الثقة في مؤسسات التنشئة الاجتماعية وصناعة الوعي ومعدلات الانخراط في المنظمات النقابية والتطوعية²، هذا التراجع في الدور لتلك المؤسسات المجتمعية إِمَّا يرجع للقصور الذاتي لتلك التنظيمات، أو نتيجة توسع الحركة الليبرالية الفردانية، وتنامي الثقافة السياسية التي تقوم عليها، وهي حرية الفرد الواجب مراعاتها وعدم الحد منها، في حين أنَّ مؤسسات التنشئة وبطابعها الجمعي كانت تعمل على عقلنة المطالب الفردية والجماعية و إبقائها في دائرة المحافظة والتقدم التدريجي.

انتبه التقرير إلى علاقة تبادل عكسي بين اتساع مساحة ممارسة الحريات الفردية وفعالية المؤسسات الديمقراطية، فاتساع الحريات المتزامن مع انهيار الحواجز التقليدية التي كانت تفرضها وسائط التنشئة الاجتماعية، مع تنامي تأثير وسائل الإعلام المواكبة للحركة الليبرالية أدت إلى ارتفاع مذهب لمطالب المواطنين تجاه حكوماتهم، وهو ما يشكلُّ ضغطاً ثَقُلَ كاهل الحكومة التمثيلية المطلوب منها زيادة قدراتها الاستجابية³.

¹ - السيد يسين، " أزمة الديمقراطية بين الإصلاح والثورة"، مجلة الديمقراطية: عدد 55، يوليو 2014، ص 47.

² - Michel Crozier, Samuel P. Huntington, and Joji Watanuki, *The Crisis of Democracy*, New York (U.S.A) New York University Press, 1975, p 17.

³ - *ibid*, p 20.

يَعْتَبَرُ التقرير أنَّ اتساع مساحة الحريات الفردية سيكون منطلقاً لأزمة الحكم الديمقراطي التمثيلي، حيث أنَّ ما يبدو ارتفاع لنُبض الديمقراطية في الشق المتعلق بجانبها القيمي و هو الحريات الفردية خصوصاً، سيجعل الحكومات أقلُّ قدرة عن تلبية الحاجيات الفردية والجماعية، واستخدم التقرير تعبيراً مكثفاً عن هذه الحالة التي تتضخَّم فيها الحريات الفردية وهو فائض الديمقراطية، فحينَ تفيض الديمقراطية يؤدي ذلك إلى ارتفاع المطالب المجتمعية في مقابل حدوث ركود واستكانة للحكومات في الاستجابة¹، لقد أضحت الديمقراطية مثقلة بطلبات المشاركين في العملية السياسية وكأنَّ ارتفاع نسبة المشاركة يشكل تحدياً للأنظمة السياسية الديمقراطية، فنقص استجابية الحكومات يؤدي إلى انعدام الثقة فيها ولو كانت تمثيلية، أي أن زيادة المطالب المجتمعية تجاه النظام التمثيلي وما يُعتقد ابتداءً أنَّها موثوقة في المنتظم الديمقراطي التمثيلي، لكنها في الأخير ستؤدي إلى اتجاه عكسي حينما تعجز المؤسسات البيروقراطية وأجهزة صناعة وتنفيذ السياسات العمومية عن تلبية التدفقات المطلوبة.

إنَّ ما لاحظته التقرير هو أنَّ المؤسسات الحكومية التمثيلية تكون مثقلة بالكثير من المسؤوليات والتوقعات من المواطنين تجاهها، في حين أن قدراتها التوزيعية تتضاءل مع ندرة الموارد وزيادة الحاجيات وكذا ضعف قدراتها السلطوية و التنظيمية الكافية بفعل دعوات تقليص السلطة في مقابل مساحة أوسع للحرية واحترام الحقوق²، هذا الوضع هو الذي يُنتجُ خيبة أمل في نتائج السياسات الحكومية وبالتالي خيبة الأمل من الديمقراطية وعملياتها، أو الأزمة كما عبَّر عنه التقرير، إذ أنَّ مشكلة الديمقراطية الأساسية هو عدم قدرة الحكومات على التصرف وتحقيق الرضا لمواطنيها.

• - عصر الركود الديمقراطي والانحطاط السياسي عند "فوكوياما" :

في الأدبيات التي تتناول هذا البعد نجد أيضاً ما جاء به فرانسيس فوكوياما (Yoshihiro Francis Fukuyama) في كتابه الحديث الصادر سنة 2016 الموسوم بـ " أصول النظام السياسي من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية "، والذي يبدو أنَّه يقدم قراءة نقدية ذاتية لكتابه (نهاية التاريخ)، فيشير فوكوياما أنَّه حدثت موجات هائلة نحو ديمقراطية الأنظمة السياسية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ففي سنة 1973 لم تكن هناك سوى 45 دولة من أصل 151 ديمقراطية بالمعايير المتعارف عليها، ليرتفع الرقم إلى 120 دولة مستقلة بنظام ديمقراطي انتخابي بحلول سنة

¹ - Matteo Laruffa, « Understanding The Crisis Of Democracy », XXX Annual Conference of the Italian Political Science Association, Milan, 15-17 September 2016, p 07.

² - ibid , p 08.

2000 م، ويفسر فوكوياما الذي حدث والانتقال نحو ديمقراطية الأنظمة السياسية بأنه جاء نتيجة حدوث تحول اجتماعي أحدث نقلة إلى الديمقراطية يتمظهر في قيام ملايين الأفراد السلبيين سابقا بتنظيم أنفسهم والمشاركة في الحياة السياسية لمجتمعاتهم في أنحاء واسعة من العالم¹، وإلغاء نظم ديكتاتورية استبدادية وتقويضها بقيام مؤسسات سياسية تمثيلية، وأضحت صيغة الحكم الافتراضية الصحيحة والأكثر قبولا وانتشارا في العالم.

لكن تلك الموجات والتي بلغت ذروتها أواخر التسعينات من القرن الماضي تعرف الآن مع مرور حوالي عقدين من القرن الـ 21م، حالة من الركود الديمقراطي²، إذ تشير الإحصاءات إلى أن واحدة من كل خمس دول تقريبا كانت جزءا من الموجة الديمقراطية الأخيرة، إمّا ارتدت إلى الحكم الاستبدادي أو شهدت تآكلا مهما وانحطاطا في مؤسساتها الديمقراطية³، مما أدخل هذه النظم في حالة الأزمة والتي يبدو حسب ما استخدم من مصطلحات لتوصيفها أنها عميقة من مثل "الانحطاط السياسي" و"الركود الديمقراطي" الذي حصل نتيجة عمليات الارتداد عن المنظومة التمثيلية ومخرجاتها والتي أخذت أشكالا عدة تشترك في قيام الرؤساء المنتخبون بتفكيك المؤسسات الديمقراطية عبر التلاعب بالانتخابات وتضييق الخناق على نشاط المعارضة والتضييق على حرية الصحافة والتعبير⁴، أو الحفاظ على الانتخابات الفاقدة للحياة والمشاركة الواسعة بحياسة شرعية سياسية مفبركة بمن حضر من الناخبين دون الاهتمام بجوهر العملية التمثيلية.

كما أن بعض تلك النظم وعقب عملية الديمقراطية لم تتجه نحو تحيين منظومة العمل السياسي التمثيلي منذ موجات الديمقراطية الأولى، مما يعكس أن تلك النخب الاستبدادية المعنية لم تكن لها مصلحة حقيقية في إقامة مؤسسات ديمقراطية ذات صفة تمثيلية تحد من سلطتها⁵، والاكتفاء بقدر بسيط من الديمقراطية بطريقة تزيين الواجهة دون المبادرة نحو الترسخ التدريجي، أمّا الشكل الثالث في الارتداد فيتعلق بالفشل والإخفاق في تحقيق رضا المواطنين عن تلك المؤسسات التمثيلية نتيجة فشلها في تقديم الخدمات الأساسية المنتظرة بفعل استئثار الفساد وعدم الرشادة، وأصبح الفشل في تنفيذ الوعود الديمقراطية يشكل التحدي الأكبر لشرعية هذه الأنظمة، هذا الفشل حسب "فوكوياما" هو السبب الرئيسي لصعود "الشعبيات" الأمر الذي

¹ -فرانيس فوكوياما، أصول النظام السياسي من عصر ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ترجمة مجاب الإمام ومعين الإمام، البوكة (قطر)، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016، ص 22.

² -المرجع نفسه.

³ - Larry Diamond, « Facing Up to the Democratic Recession », USA, *Journal of Democracy*, PUBLISHED BY THE NATIONAL ENDOWMENT FOR DEMOCRACY BY THE JOHNS HOPKINS UNIVERSITY PRESS, Volume 26, Number 1 January 2015, p 144.

⁴ -فرانيس فوكوياما، أصول النظام السياسي من عصر ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 23.

⁵ -المرجع نفسه، ص 24 وما بعدها.

سيضعف الأزمات التي تعيشها شعوب كثيرة من العالم، معدداً لنماذج كثيرة منها من الشرق إلى الغرب، ويشير أن أرسخ الديمقراطية في العالم كالولايات المتحدة ليست في منأى عن الدخول في مرحلة الأزمة، إن لم تكن دخلتها فعلاً وتُصاب بالانحطاط السياسي.

من خلال ما طرحه " فوكوياما " في كتابه الأول المذكور سابقاً وكتابه الثاني الذي يرافقه، أن الخروج من المأزق ليس بتبني شعار الديمقراطية التمثيلية دون وجودها واقعا، ولا يكون إلا بتحقيق ثلاثية : دولة قوية، حكم القانون، المحاسبة الديمقراطية، فإن شرعية الشكل الجديد للحكم مشروط بالأداء وليس بالشعارات فقط مع الحفاظ على القيم الديمقراطية الأساسية لأن تلك الثلاثية تُنتج أداء جيداً على الصعيد الاقتصادي (الصين نموذجاً)، لكن قيم الديمقراطية مُهدرة¹، فالثقافة الصينية الكونفوشيوسية حققت دولة قوية عبر الحكم بالقانون وليس حكم القانون، لكن حسب فوكوياما فإنه ثمة قيمة جوهرية تمنحها المحاسبة عبر الآلية الانتخابية من المواطن لمسؤوليه، وهناك فرق بين الحكم بالقانون عند المواطن وحكم القانون².

فالقيم الديمقراطية والممارسة عبر التمثيل كحرية التعبير والتجمع والنقد والمشاركة الحرة في العملية السياسية، تُشكل اعترافاً من الدولة بكرامة مواطنيها، وإن الانحطاط السياسي يحدث كلما كان هناك تحريف لآليات المحاسبة والإجراءات الانتخابية، فليست العبرة بعبادة الإجراءات كما يقول، فالتلاعب له صور عديدة بدءاً من الغش الصريح وتزوير الانتخابات وإعادة هندسة الدوائر الانتخابية بشكل غير عادل لتعظيم المكاسب الانتخابية لحزب محدد وحرمان آخرين، حتى ولو في أفضل الإجراءات الانتخابية يستطيع السياسيون تجنيد مؤيدون لهم عبر أساليب زبائنية، واستغلال محددات مثل "الإثنية والعرقية" لخدمة أغراضهم الخاصة ولا يُعجز جماعات المصالح والنفوذ الاستفادة من الإجراءات القائمة لتجييرها لحماية مصالحها الضيقة واعتراض الأهداف العمومية، مما يعني فشل المجتمعات في الحصول على تمثيل مناسب³.

● - ضعف الديمقراطية في صورتها التمثيلية عند " لاري دياموند " :

يشترك مع فوكوياما في هذا التحليل وبأكثر دقة في الحديث عن الأزمة التي تعرفها الديمقراطية بعد الإنتشاء والزخم الذي إنتهى إلى أزمة خلال العقدين الأولين من القرن الواحد

¹ -فرانيس فوكوياما، أصول النظام السياسي من عصر ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، ترجمة مجاب الإمام ومعين الإمام، الدوحة (قطر)، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016، ص 655 وما بعدها.

² - المرجع نفسه، ص 687.

³ - المرجع نفسه، ص 689.

والعشرين، ففي المساهمة الضخمة لعالم السياسة الأمريكي لاري دياموند (Larry Diamond)¹ سواء في قيمتها الحديثة أو المفاهيمية أو التحليلية والمقارنة لحال الديمقراطية المحدثة عبر العالم، والتي لا تعرف حدودا ولها قابلية التطبيق عبر ساحات العالم مهما كانت ظروف شعوبها، فهي نمط حكم لا يمكن أن يكون مقتصرًا على العالم الغربي فحسب لأنّ القيم التي تحملها قيم كونية، ولا يُعتبر نظاما ديمقراطيا إلا إذا كان يضمن صيانة الخصائص القيمية من حرية بكل مفرداتها ومساواة أمام القانون وعلوية سلطته، وتعددية حقيقية ومجتمع مدني نابض بالحياة، وسيطرة على الآلة العسكرية والشّرطية من قِبَلِ مدنيين، كل ذلك تضمنه إجراءات ديمقراطية عبر الانتخاب والمشاركة السياسية المؤسسية².

حسب " دياموند " فإنّ النظرة إلى التمثيلية لن تكون مثالية، فالديمقراطية الانتخابية تتنوع بشكل كبير من حيث نوعيتها ودرجة جودتها، فهناك الجيدة، وهناك غير الجديرة بالثقة حتى وإن حصل فيها تناوب للأحزاب على السلطة، فهو في ظل تعايش مع انتهاكات لحقوق الإنسان، وتمييز ضد الأقليات وسلطة تشريعية غير فعالة، وفساد مستشر ودوائر انتخابية مرسومة لخدمة أغراض غير انتخابية..، فالمنافسة الحقيقية على تحديد من يحكم لا تضمن مستويات عالية من الحرية والمساواة والشفافية والعدالة الاجتماعية، بل نزلت إلى أن تكون الأنظمة السياسية تُصنّفُ بأنّها استبدادية تنافسية بانتهاك معايير الحد الأدنى من الشفافية، وهو الأمر الذي لا تعرفه الديمقراطيات الناشئة فحسب بل الراسخة منها أيضا³.

ما يطرحه " لاري دياموند " إضافة إلى تشخيصه فهو يطرح الأسئلة المباشرة عن سبب ضعف الديمقراطية في صورتها التمثيلية، خاصة الناشئة منها في دخولها في مرحلة الركود الديمقراطي كما ذكر " فوكوياما " بسبب ضعف حوكمتها، التي تُؤلّد أداء سياسيا ضعيفا وخيبة أمل لدى المواطنين في تلك الدول، والمقصود دوما بالديمقراطيات الناشئة هي الدول التي اتّجهت للدمقرطة في الثلث الأخير من القرن العشرين في إفريقيا وآسيا الجنوبية، حيث أنّ التمثيل والمشاركة السياسية غير فعالة ولا تعني سواء التصويت والذي يعرف إحجاما مطردا، لأنّ السياسة واقعة تحت هيمنة النخب التقليدية الفاسدة والتي لا تستجيب لحاجيات الساكنة، وهو الوضع الذي أنتج ابتعاد الناس على نحو واسع من مشاركة فعالة لأنّ مصالحهم غير مُمَثَّلة.

¹ - يُنظر : لاري دياموند، روح الديمقراطية : الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، روح الديمقراطية ، الطبعة الأولى ، بيروت (لبنان)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

² - المرجع نفسه، ص 40-43 (بالصرف)

³ - المرجع نفسه ، ص 46-47.

يقدم "لاري دياموند" وصفاته لتصحيح الخلل الذي تعمل به الديمقراطيات والذي لا يكون إلا باحتواء الفساد وتقليص سيطرة النافذين ومراقبة تمويلات الحملات الانتخابية ومراقبة تمويل أي نفاذ للعمل السياسي والاجتماعي العام، وكبح السلطات بسلطات مضادة لحماية الحرية، والبحث في جعل الانتخابات ذات معنى لتحسّن صور المشاركة وسد الفجوة الحزبية¹، هذه الأخيرة التي تُشكّل أحد المحددات الإجرائية للتمثيل السياسي إذ يتميز العمل الحزبي في الساحات العربية والغربية بالتكلس والركون إلى البيروقراطية التنظيمية، وسيطرة الخطاب الشعبوي، ناهيك عن تاريخ الأحزاب السياسية المرادف لتاريخ الانشقاقات والانقسامات لدواع داخلية أو تأثيرات سلطوية وكلها مؤشرات على تراجع الظاهرة الحزبية².

مع تعدّد مستويات النظر للأزمة وتحت سقف الإقرار بوجود الأزمة ترواحت مستويات فهم أزمة التمثيل السياسي بين ثلاثة مستويات من وجهة نظر هذا البحث، بين اعتبارها أزمة تأسيسية بنيوية، أي أنّ التمثيل السياسي يحمل بذور الأزمة في تكوينه الأساسي، ومعنى ذلك أنّ بروز الأزمة مسألة زمنية فحسب، في حين أنّ اتجاها ثانيا يرى بأنّ الأزمة التي تحيط بالتمثيل السياسي ذات بعد نسبي سواء في تحليل معطيات تلك المؤشرات، و التي في معظمها صادرة عن المحيط الخارجي للظاهرة التمثيلية، والتي سيكون للتمثيل القدرة عن مواجهة تلك العوارض التي تأخذ بعض الوقت ليستعيد التمثيل السياسي بريقه وجاذبيته، أما المستوى الثالث لفهم الأزمة وهو الذي ينطلق من اعتبار التمثيل السياسي جزء من ظاهرة أشمل وهي الديمقراطية بما تحمله من قيم معنوية والتمثيل كآليات إجرائية لتجسيد هدفها وهو حكم الشعب، وفي هذا المحمول تكون الأزمات متأتية من تضارب تلك القيم المثالية مع الواقع السياسي وحدوث فائض قيمى أضرّ بالظاهرة التمثيلية، مع تراجع في مؤشرات استخدام آليات التمثيل في الحفاظ على فكرته الأساسية وهي التطابق النسبي بين آمال الممثلين و أداء من يُمثّلهم، ومهما تعددت مستويات النظر والفهم لأزمات التمثيل السياسي، فإنّ منظورا واحدا لا يمكن أن يقدم فهما وتفسيرا لما يحدث، وفي كل الحالات ومهما تعدّدت الأزمات فالتمثيل ظاهرة كجسم كائن حي في عرضة لفيروسات، حياته متوقفة على قدرة جهازه المناعي على تجاوز حدة تلك الفيروسات وتحويلها لعوامل قوة لديه.

¹ - المرجع نفسه ، ص 523 ، وما بعدها (بالنصّ)

² - عبد الإله بلقزيز ، مرجع سابق ، ص 119.

المبحث الثاني : تدافع التصورات المفاهيمية ... تعبير عن الأزمة.

تحت سقف الإقرار بوجود التمثيل السياسي في أزمة أو حتى أزمات تتراكم العديد من النظريات والأفكار التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، وكلُّ يهدف إلى تجليتها وإزالة الغموض المحيط بها، لكن المشترك وهذا التدافع التشخيصي ليس للأزمة هذه المرة وفقط، بل في فهم طبيعة العلاقة المنشئ للظاهرة والمعرفة اختصاراً (ناخب - منتخَب)، وأثار تلك العلاقة أثناء الممارسة السياسية للتمثيلية، ومدى ديمومة العلاقة على ذلك النحو الوفاي والإلتزام السياسي بينهما، وسيلاحظ أنَّ تدافعا نظريا وفكريا يحدث لتجلية المشهد بتقعيد مقاربات مختلفة تختلف كل واحدة عن أخرى من حيث الفرضيات والمبررات، بدءاً بالنظريات القانونية الكلاسيكية، مروراً إلى أجيال من المقاربات المعاصرة، لكن بخلاف التنزيل القديم للنظريات القانونية، ومحدودية آثارها في التعبير عن جوهر التمثيل، بل أنَّ الأزمة أو الأزمات التي يعرفها التمثيل ترجع إلى الوضع الذي تركت فيه التمثيل السياسي والذي صورته كعقد مثل باقي العقود، وما هو بمثلها، إلى غاية تتالي مد حركة البحث بإسهامات تفسيرية تحت وقع الأزمة.

المطلب الأول : في التصورات الكلاسيكية للتمثيل السياسي .

تشترك النظريات القانونية المفسرة للتمثيل السياسي في محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين طرفي المعادلة التمثيلية (ناخب - منتخَب)، حيث ترواحت هذه التفسيرات بين من يرى أنَّ علاقة الناخب بالممثل توصف بأنها تمثيلية تفويضية، إمّا تفويضا مُطلقاً أو مشروطاً، وهناك من يرى أنَّ العلاقة تنتهي بمجرد الانتخاب ليتحقق استقلال الثاني عن الأول، وأياً كانت تلك الآراء النظرية فإنها تحجب ميولات سياسية متعارضة ومُقلّبة في شكل تفسيرات قانونية عن حدود وطبيعة تمثيل المنتخَب لناخبيه¹.

تختلف هذه النظريات في الأسس التي تنبني عليها، حيث أنَّ عامل الاختلاف الأبرز يكمن في وصف الصورة التي تتّمْظهر عليها علاقة الناخب بناخبيه، حتى تكون أكثر اتساقاً مع فكرة التمثيل، وبالتالي هل الإرادة التي يملكها النائب أو مجموع النواب داخل المجلس التمثيلي لعهد انتخابيه هو تعبير حقيقي عن إرادة الناخبين أم غير ذلك²، فجوهر الجدل في المقاربات القانونية إتّجه نحو البحث في التكييف القانوني للعلاقة بين الناخب والمنتخَب أو الممثل، وسيلاحظ أنَّه لا

¹ - يُنظر : مورييس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، مرجع سابق، ص 59.

² - يُنظر : - محمد كامل لبله، مرجع سابق، ص 832.

- سمير داود سليمان، مرجع سابق، ص 67.

يوجد اتفاق بين فقهاء القانون حول الإجابة التفسيرية المُقنعة، ومن وجهة نظر هذا البحث فإنَّ التباين التفسيري هو دلالة أزمة للظاهرة التمثيلية في بعدها المفاهيمي النظري والتفسيري.

تُناقش المقاربات القانونية الكلاسيكية مسألة تكييف علاقة الممثل بناخبيه من خلال ثلاثة اتجاهات نظرية، وهي نظرية النيابة، نظرية العضو ونظرية الانتخاب مجرد اختيار أو النظرية الواقعية.

● - **نظرية النيابة** : والتي تكون باكورة النظريات القانونية التي حاولت تفسير تمثيل النائب للشعب، ويعود شيوعها إلى ما قبل الثورة الفرنسية وانتهت جاذبيتها بعد انتصارها، حيث أنَّ الفقهاء الفرنسيين تبنا هذه النظرية ودافعوا عنها في ذلك الوقت، متصورين أنَّ البرلمان والمؤسسة التمثيلية هي وكيل عن الأمة وتأتي بتصرفات قانونية يترتب عنها آثار ليست في ذمة البرلمان فقط، بل في ذمة الناخبين أو الشعب، أي وكأنَّ الشعب هو الذي أدى إلى تلك الأعمال¹، ومنطق هذه النظرية هو التشابه المطلق بين النائب والشعب، وما يريده النائب وما يريده الشعب سواء².

في تصويغ تلك المقاربة تستند نظرية النيابة من فكرة " الوكالة " ، والتي مفادها أنَّ طرفي التمثيل (ناخب- منتخب)، في علاقة وكالة أي وجود موكل (بكسر الكاف المشددة) وهو الشعب صاحب السيادة، وموكل (بفتح الكاف المشددة) وهو الوكيل، وقد يقصد به النواب كأفراد أو مجموعة في شكل مؤسسة تمثيلية، حيث يُوكّل الطرف الأول باعتباره صاحب السيادة للطرف الثاني وهو النائب أو البرلمان لإجراء التصرفات القانونية باسمه ولحسابه³، ومعنى ذلك من الناحية القانونية أنَّ ما يقوم به الوكيل (النائب) وكأنَّه قد قام به الموكل وهو الشعب أو الناخبين.

من وجهة نظر هذه المقاربة فإنَّ التمثيل السياسي يكون فيه الناخب بصفته (مُوكلاً) سيّد الموقف، فهو لم يتنازل عن إرادته وسيادته بشكل مُطلق إلى الوكلاء (النواب)، بل فقط فوضهم للعمل بدلا عنه في حدود مأمورية معلومة، أي لا تعطى للنائب الحركة والتصرف إلا في إطار ما سطره الموكل، ويترتب عن خرقه لذلك إمكانية عزل هذا التوكيل⁴، ومن هنا يُستشف أنَّ هذه الوكالة الممنوحة عن صاحب السيادة لصالح الممثلين هي وكالة إلزامية، فما يُقدّمه الممثلون لحظة ترشّحهم من وعود وبرامج ومشاريع يتم انتخابهم واختيارهم بناء على ذلك المضمون، وعليهم أن

¹ - يُنظر: نعان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، الطبعة السابعة، عمان (الأردن)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص 258.

عفيفي كامل عفيفي، مرجع سابق، ص 530.

² - محمد كامل لبله، مرجع سابق، ص 833.

³ - السعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، بن عكنون (الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2012، ص 83.

⁴ - يُنظر : محمد أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 334.

يلتزموا بتعهداتهم، فهم مكلفون بناء على معرفة الناخبين المسبقة بالدفاع عن برنامج محدد دون التصرف خلاف ذلك، وعليه ترى النظرية وأنصارها أنه يمكن لصاحب السيادة المانح للتوكيل عزل موكله إذا حادوا عن البرنامج المتعهد به، والناج عنها أن الشعب لا يتخلى عن سيادته بمجرد انتخابه للممثلين، بل يملك أداة العزل حال الانحراف وإرجاع السيادة لذاته¹.

إذا كانت هذه النظرية رافقت انبعاث التمثيل السياسي كنمط للحكم، فهي بذلك عكست السياق الجدالي حول جدية هذا النمط للحكم ومدى ديمقراطيته، وهل يكون بديلا للديمقراطية المباشرة التي يحكم فيها الشعب نفسه بنفسه، فجاءت هذه النظرية كتبرير لتوفر دوامية الحضور الشعبي في منظومة الحكم، وتكفل التصالح بين الديمقراطية في صورتها الأصلية بممارسة الشعب السلطة العامة دون وسيط، وبين الواقع العملي الذي يستحيل ذلك ويتطلب وجود هيئة منتخبة بموجب توكيل شعبي، والتصالح يكمن في أنها تطبيق للتمثيل السياسي مع إكساب الشعب لأداة تكفل له الاحتفاظ بالسلطة لنفسه وتقييد ممثليه²، أي أن اعتماد الفقه الفرنسي تحديدا هذه النظرية كان الهدف منه تبديد الفكرة القائلة بأن التمثيل يتناقض مع الديمقراطية الأصلية³.

تملك نظرية النيابة من المقومات ما يجعلها تعبير عن صورة مثالية للتمثيل السياسي، حيث أن صاحب السلطة الأصلي وهو الشعب أو الناخبون يُمكنهم أن يحضروا كطرف فاعل في المعادلة التمثيلية طيلة العهدة الانتخابية، ولا ينتهي دور الناخب بمجرد انتهاء عملية الاقتراع، أو يملك سلطة تقييم الأداء التمثيلي فقط عند الموعد الانتخابي اللاحق، وعلى ذلك فإن فكرة التمثيل تجد لها قوة على الأقل نظريا من خلال هذه النظرية، حيث أن النائب يبقى خاضعا لإرادة ناخبيه وأن يلتزم بالبرنامج الذي أنتخب من أجله، وهو في هذا الصدد يعمل على تحقيق مصالح ناخبيه في كل تصرفاته، وأن يلتزم بمضمون التوكيل، وكما أنه ملزم بتقديم حساب أعماله أمام الناخبين⁴، والذين توفر لهم النظرية الحق في إقالة المنتخبين من مناصبهم التمثيلية حال عدم وفائهم بالتزاماتهم الانتخابية.

¹ - André demichel, francine Demichel et Marcel Piquemal, *institutions et pouvoirs en France*, paris ,éditions sociales, paris. (France), 1975, p 23.

² - محمد أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 335.

³ - يُنظر: - السعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 83.

نعان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص 259.

⁴ - نعان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص 257.

عمليا كان تطبيق هذه النظرية على اعتبار أنَّ النائب هو مُمَثِّل لدائرته الانتخابية والوكالة الممنوحة له هي من طرف ناخبيه المباشرين الذين يحق لهم سحبها، وقد تم تطبيق هذا التصوُّر في فرنسا قبل الثورة وفي البرلمان الإنجليزي المتزامن معها¹، حيث كان الناخبون بأيديهم كل مفاعل العملية التمثيلية، إذ يقومون بدفع رواتب النواب واستحقاقاتهم المالية، كما تتم مناقشة المسائل البرلمانية والأجندات التشريعية قَبْلًا بين الناخبين والمنتخبين، وتُعطى التعليمات التي يجب على الوكلاء تنفيذها، كما أنَّ النائب يُلْزَم من ناخبيه بتوقيع استقالة على بياض تودع لدى لجنة الناخبين ويتم تفعيلها عند إخلال النائب بتعهداته وعزله عن وظيفته التمثيلية²، وهي الآلية التي أُلغيت بعد ذلك في النموذجين الفرنسي والإنجليزي، وما تزال مُطبَّقة بصورة جزئية في الولايات المتحدة وسويسرا في الجانب المتعلق بقابلية عزل المنتخبين قبل نهاية وكالتهم الشرعية³.

على القدر الذي شكلته هذه النظرية في مقاربتها نحو استدامة التمثيل وحفظ السلطة لدى الشعب، وجعل المنتخب أداة للتنفيذ تحت رقابة نفس الإرادة التي انتخبته، وأنَّ التمثيل لا يتعارض مع مبدأ الديمقراطية وهو "حكم الشعب" بنفسه لأنه أبقى على مركزية الشعب في ظل المنظومة التمثيلية، إلاَّ أنَّها جوبهت بانتقادات تراوحت بين الشكلية والموضوعية، فيسردُ فقهاء القانون أنَّ اعتماد هذه النظرية على مبدأ (الوكالة) الذي يُعتبر ضمن مباحث القانون الخاص والقانون المدني تحديداً، لا تصلح لأن تكون تفسيراً للأصل الديمقراطي لفكرة التمثيل كعلاقة سلطوية مبحثها بالأساس في القانون العام، وهو ما لا يقبله الفقه القانوني⁴.

أمَّا من الناحية الموضوعية والمضمونية، فإنَّ الانتخاب الذي بواسطته يمارسُ الممثلون به وظيفتهم التمثيلية لا تُعتبر توكيلاً بل هي مجرد اختيار لمن يراه الشعب أكثر قدرة وكفاءة على تمثيله وليست توكيلاً أو تفويضاً، كما أنَّ هذه النظرية تفترضُ افتراضاً متناقضاً وهو توزيع الإرادة العامة بين شخصين طبيعيين في ذات الحين، وهما النائب والمنيب، فكيف تتحقق الإرادة العامة ولكل من الطرفين إرادته الخاصة له، فلا يوجد حد موضوعي يفصلُ بين الإرادتين مما يعني تحقق التمثيل والتشابه والتطابق في الإرادة لدى طرفيه أمر غير ممكن الحدوث⁵.

¹ - محمد أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 336.

² - يُنظر: شجاع علي سام، "تكييف علاقة الناخبين بالنواب"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك (العراق)، مجلد 06، عدد 22 / part1، سنة 2017، ص 417.

³ - محمد أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 336.

⁴ - Philippe Ardant, *Institutions Politiques & Droit Constitutionnel*, paris (France), delto, L.G.D.J, ED 1997 ,P 169.

- نقلاً عن: سمير داود سلمان، مرجع سابق، ص 68.

⁵ - يُنظر: محمد كامل ليلة، مرجع سابق، ص 834.

- سمير داود سلمان، مرجع سابق، ص 67.

إنَّ ما تفرَّضُهُ هذه النظرية من التصاق المنتخَبين من ناخبهم يُفقدُ النائب استقلاليتَهُ ويجعله خاضعاً خضوعاً تاماً لناخبيه، بل إنَّ العودة لصاحب الوكالة وهو الناخب في كل مرة لا يكون متيسِّراً عملياً لدى مشغلي السياسة العامة والممثلين في مواجهة الحالات الطارئة والأزمات المتشابكة، بل إنَّ هذه النظرية تُحوِّلُ المُمَثِّلَ إلى كائن آلي وعقل إلكتروني يفتقد أدنى قدرة على اتخاذ المبادرة والمبادرة وتحمُّل المسؤوليات¹.

إنَّ الذي أُلغِيَ تطبيق نظرية النيابة بتصوراتها المذكورة سابقاً، يعود لعدم عقلانياتها وقد صوَّرتُ النائب ممثلاً لدائرة انتخابية محدَّدة، في حين أنَّ مقتضيات النيابة هو تحوُّل الإرادة المجتمعية من إرادة أفراد إلى إرادة المجموع أي إرادة الأمة مجتمعة، والتي لا يمكن التنازل عنها لأنَّ وجهة التنازل غير محدَّدة، وقد أحدثت حركة النقد الواسعة لهذه النظرية مبرراً لاعتلاء نظريات تعديلية لها، وهي نظرية الوكالة التمثيلية أو ما يعرف في الفقه القانوني بنظرية العضو، لكن تراجع النظرية النيابية منذ ما بعد الثورة الفرنسية، لم يمنع عودة تصاعد الخطاب السياسي المعبر عنها لا سيما سحب وعزل المنتخَبين من طرف الناخبين، كأبرز أطروحات وخطابات التيارات الشعبويَّة والفوضوية المعاصرة دون التدليل على آليات قانونية وعقلانية في ذلك.

● - نظرية الوكالة التمثيلية العامة :

الاتجاه النظري الذي خَلَفَ نظرية النيابة هو نظرية "الوكالة التمثيلية" أو ما يسمى "نظرية العضو" لتفسير علاقة الناخب بمنتخبيه، وهي التي أبعدت إلى النطاق الخلفي فكرة الوكالة الآمرة أو نظرية النيابة مع كل عيوبها²، ولو حَمَلًا أحياناً بُنية مشتركة، ومن ذلك فَهْمًا يعتبران التمثيل عبارة عن (وكالة) لكن الأولى تعتبره وكالة أمرة مُلزمة يعود فيها النائب بشكل مستمر إلى ناخبيه، فإنَّ الثانية نَعْتَبِرُ أنَّ الوكالة هي تمثيلية وتفويضية من الناخب إلى النواب، يتصرفون بشكل مطلق وشامل نيابة عنهم طيلة العهدة الانتخابية، والجزء الوحيد عن الإخلال بالتفويض هو عدم التجديد لهم في الدورة الانتخابية اللاحقة.

أوجدت نظرية النيابة شخصين معنويين وهما الأمة والمؤسسة التمثيلية في حين أنَّ نظرية العضو أو الوكالة التمثيلية تختلف عنها في اعتبار الأمة فقط شخص معنوي، أي تأخذ بفكرة وحدة الشخصية المعنوية وليس ازدواجها³، أمَّا عن الإرادة العامة فهي هنا تتمظهر في يد الممثلين

¹ - يُنظر : محمد كامل ليلة، مرجع سابق، ص 336-337.

² - محمد أحمد اساعيل، مرجع سابق، ص 337.

³ - عفيفي كامل عفيفي، مرجع سابق، ص 531.

الذين تنازلت الأمة عنها لصالحهم، ونتيجة ذلك أنَّ إرادة الشعب لا يُمكن فصلها عن إرادة العضو أو النائب الذي هو جزء منه ويُعبّر عن إرادته، فهو كما يَصِفُ الفقهاء القانونيون أنَّ العضو النائب أو المؤسسة التمثيلية مجتمعة بمثابة عضو من أعضاء الجسم الواحد بالنسبة للإنسان، فكما أنَّه لا يمكن القول بأنَّ لأي عضو من أعضاء الجسم إرادة مستقلة عن كل الجسم وهو تشبيه للأمة هنا، فكَذلك النواب أو البرلمان ما هم إلا أدوات للشخص الجماعي (الأمة) يتصرف لإرادته ولصالحه¹.

من الناحية السياسية تُفرزُ نظرية الوكالة التمثيلية هذه تمثيلاً سياسياً يتجسد عبر ثلاثة مراحل، فالمرحلة الأولى وهي مرحلة عرض المرشّحين ذواتهم على الناخبين، ثم تليها مرحلة يقوم فيها الناخب بتحديد اختياره لممثليه عبر آلية الانتخاب وهنا ينتهي دوره التأثيري المباشر على من انتخبهم بممارسة الحق الانتخابي، وهو بذلك لا يملك أي سلطة ينقلها للمنتخب²، و الذي يمارس وظيفته التمثيلية في إطار من الحرية والاستقلالية عن ناخبيه، سواء افترض أنَّ تلك الأعمال والقرارات المتخذة صُلِبَ الهيئة التمثيلية تعبر في أبعادها عن الإرادة العامة أو مطالب الهيئة الناعبة أو خلاف ذلك³، دون وجود إثبات مادي لذلك عدى الإلتزام الأخلاقي والتعهدات الأدبية التي خاض بها الممثل حملته الانتخابية.

من حيث تاريخانية النظرية فإنها تعود في أصلها للفقهاء القانونيين الألمان، وتحديدًا للفيقيه "فون جيرك أوتو" (Von Gierke Otto) والذي عاش في الفترة 1841م - 1921 م، حيث كان همُّ المدرسة الألمانية البحث في البدائل النقدية للأفكار الوضعية المهيمنة آنذاك، ومنها ما بنى عليها الفقه الفرنسي أفكاره وهي الشخصية الاعتبارية للدولة وكذا الوكالة وتمثّلاتها، وإذا كانت النظرية الفرنسية للنّيابة كانت أساساً لتبرير وجود تصالح بين الديمقراطية المباشرة والتمثيلية بحضور إرادة الأمة في مختلف مراحل العملية التمثيلية، فإنَّ نظرية العضو تقدّم على أنَّها مباشرة لتغيب إرادة الأمة وإحالتها إلى النواب وبالتالي تشويه فكرة التمثيل السياسي، وكأنّها جاءت في سياق اعتماد الانتخاب كآلية لمشاركة المجتمع في الحكم لكنها تُفقدُ التأثير بعد ذلك، ما ينتج عنه استمرار الحكم في يد طبقات محددة، وهي عند انبعاث النظرية متمثلة في الطبقة البرجوازية وضمان بقاء السلطة السياسية بين يدي أوليغاركية من النواب تمنع عنهم نظرية الوكالة التمثيلية ضغوطات الناخبين وتأثيرهم أثناء العهدة النيابية⁴.

¹ - يُنظر : محمد كامل ليلة، مرجع سابق، ص 835.

² - محمد أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 337.

³ - Georges Burdeau, *Le pouvoir*, paris (France), librairie générale de droit et de jurisprudence. 1977, p139.

⁴ - يُنظر : مورييس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، مرجع سابق، ص 62.

عزّزت نظرية الوكالة التمثيلية برهنتها على جدية التمثيل السياسي من وجهة نظرها من خلال محددات عقلانية، ولا أدل على ذلك تبنيها من الحركة الدستورية لأغلب المنتظمات السياسية في العالم ولا زال، لا سيما في اعتبار الوظيفة التمثيلية ذات بعد وطني، أي أنّ النائب ممثل للأمة وليس ممثلاً لمصلحة ناخبيه المباشرين، والتي يمارسها في استقلال تام عنهم وغير مطالب بتحمل المسؤولية المدنية تجاههم فلا تتم مساءلته عن الأعمال المتعلقة بالوظيفة التمثيلية، ولقد نتج عن هذه الاستقلالية تحمل الدولة ممثلة في الخزينة العمومية كل النفقات التي تتطلبها ممارسة المهمة النيابية كنواب أو كمؤسسة¹.

ومن حيث المردودية على جودة التمثيل في ظل نظرية الوكالة التمثيلية، فإنّ النائب يكرّس جهده في المشاركة في بلورة السياسات العامة ومراقبة تنفيذها وتقييمها ومساءلة الحكومة، وليس استفرغ الجهد على الانشغالات الدائرة الانتخابية والتي تشكل انشغالا تخصّصيا لمستويات التنظيم الإداري والتمثيل السياسي المحلي، كما تتحرّك لدى النائب روح المبادرة لانتهاء قابلية عزله، فلا يملك الجسم الانتخابي أي حق في وضع نهاية للوكالة التمثيلية قبل نهايتها القانونية، وتدخّل الناخب يكون في الانتخابات الدورية لتنفيذ تقييمه لأداء الممثلين، إما بالتجديد لهم أو انتخاب غيرهم².

يُقدّم النقاد أنّ النظرية باعتمادها على مبدأ سيادة الأمة ونقلها إلى البرلمان أو الهيئات التمثيلية، إنّما هو أساس يعتمد على المجاز أو الخيال والوهم، لأنه لا يمكن أن تعكس هذه الوكالة عن الأمة حقيقة وواقع الأمة فيما يقوم به البرلمان، فكيف لأمة مختلفة التركيبة والنسيج الاجتماعي و متعددة الطبقات والتّطلّعات أن تكون لها إرادة متماثلة يعبر عنها برلمانا بإرادة واحدة³، لذلك يصفها منتقدوها أنّها ما تكون إلا تبرير آخر لتأييد سلطان الحاكم المطلق والذي يتعارض مع كل أطروحات الديمقراطية والتمثيلية⁴.

كما أنّ الإدعاء بأنّ ما يُقرّره البرلمان هو تعبير عن إرادة الأمة يُشهرُ منتقدو النظرية أنّ تحولات كثيرة وقعت في حقل الممارسة السياسية المعاصرة تفند ذلك، حيث تنامي الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في التأثير عن المنتخّبين، ناهيك عن تنامي الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام وقوى

¹ - يُنظر : - شجاع علي سالم، مرجع سابق، ص 417.

² - محمد أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 338-339.

³ - محمد أحمد اسماعيل، المرجع نفسه.

⁴ - شجاع علي سالم، مرجع سابق، ص 419.

⁵ - محمد كامل ليلة، مرجع سابق، ص 835.

النفوذ المالي والشبكات الزبائنية المحلية وعبر الوطنية، على تحويل قرارات السياسة لصالحها، وضياع الإرادة العامة وسط ذلك¹، وفي أحسن الأحوال تعرفُ النظرية تطبيقاً تتَّهَجُّه بعض الأحزاب في إجبار النواب على إمضاء تَعَهُّدَاتٍ وحتى استقالات على بياض لتفعيلها وقت الحاجة للاستغناء عليهم²، فيما يعود تقدير ذلك للهيكل الحزبية وليس للإرادة العامة للناخبين، فما حَصَّنَتْهُ النظرية من عدم قابلية النائب للعزل وتمثُّعِه بالاستقلالية تحوَّل بما ذُكر آنفاً إلى نسخة أخرى من نظرية النيابة .

• - النظرية الواقعية أو الانتخاب مجرد اختيار:

يُنْظَرُ إلى كلا النظريتين السابقتين على أنَّهما لم يحققا تكافؤاً عادلاً لحضور فواعل العملية التمثيلية، وأثر كلُّ منهما في مخرجات أعمال الهيئات التمثيلية، فإذا كانت الأولى تبالغ في تكبيل الممثلين فإنَّ الثانية ألغت تأثير الناخبين على العملية التمثيلية رهن إنجازها، فكلاهما أخفقا في بناء نظام تمثيلي مرِن يُحَقِّقُ الغرض من فكرة التمثيل السياسي، وهو إنجاز مُشابهة حقيقية بين الرأي العام أو الناخبين وبين الجهاز الذي يُمثِّلُ هذا الرأي العام الانتخابي، وذلك يقوم على ثنائية تحقيق استقلالية للمُنْتَخَبِ وفي نفس الوقت يُنجز التأثير الفعلي والقطعي للناخب على سلوك المنتخبين³، ليفسح المجال لنظرية أكثر واقعية في التعبير عن طبيعة العلاقة بين الطرفين، والتي حَمَلَتْ طابعا وصفيا واقعيا للعلاقة على خلاف سابقتها المُحمَّلة بتصور نحو ميل كفة التأثير لصالح طرف تمثيلي على آخر.

تتوقف النظرية عند المنطلق الذي تنشأ عنه الظاهرة التمثيلية، والذي يُشكِّلُ عنصرا مشتركا بين النظريتين السابقتين، ومهما كان شكل الإرادة العامة بين النظريتين مجزأة بين الشعب والمؤسسة البرلمانية في الأولى أو غير مُجزأة للمؤسسة البرلمانية في الثانية، فإنَّ النظام التمثيلي يتأسس على الفعل الانتخابي، وهو ما توقفت عنده النظرية واعتبرته منطلقا وأساسا لها وهو الانتخاب.

فكرة هذه النظرية تذهب إلى توفير شروط عقلانية لممارسة الوظيفة التمثيلية، حيث تذهب إلى مخالفة ما سبق عرضه في علاقة النائب بالناخب، فهي تُنكِرُ وجود علاقة أو أي نوع من الوكالة بينهما، مهما كان شكل هذه الوكالة إلزامية أو عامة⁴، أي عدم وجود رابطة ملزمة أو

¹ - محمد أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 341.

² - يُنْظَرُ: عفيفي كامل عفيفي، مرجع سابق، ص 526.

³ - يُنْظَرُ: محمد أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 342.

⁴ - شجاع علي سالم، مرجع سابق، ص 420.

غير ملزمة بين الطرفين، وترى هذه النظرية أنَّ مهمة الناخبين تتوقف عند العملية الانتخابية والتي يتمخض عنها اختياره لممثلين نيابة عنه لمباشرة السلطة، فالناخب ذروة تدخله في منظومة التمثيل السياسي يكون عند الإدلاء بصوته الانتخابي، وبعد ذلك يَسْتَقِلُّ العضو أو النائب عن الناخبين استقلالاً تاماً طيلة مدة نيابتهم¹.

ومن وجهة نظر أنصار هذه النظرية أنَّه ليس هناك إلغاء واقتصار لدور الناخب في العملية الانتخابية أو هناك حد من مكانته ضمن المنظومة التمثيلية، فيجعلون من عملية الاختيار الانتخابي مهمة ومحورية لفكرة التمثيل، وهي الأداة الحاسمة التي يمتلكها الناخب في المنظومة، إذ على الناخبين أن يراعوا عند اختيارهم لممثلهم ممن تتوافر فيهم الصفات التي تؤهلهم لمهام الحكم بكل كفاءة، كالعلم والثقافة والخبرة والنزاهة²، فتفترضُ هذه النظرية أنَّ الناخب قام باختيار الأمثل، والذي أوكله تلقائياً للقيام مقامه دون مزيد تدخل في أعماله خلال الممارسة التمثيلية.

من الناحية الإجرائية فهذه النظرية تفيد إلى أنَّ تمثيل النائب تمثيل وطني، ولا ينظر لخصوصية دائرته الانتخابية، وإنَّ محدّد وظيفته التمثيلية ليست تعليمات الناخبين ولا رغباتهم بل ما يمليه عليه ضميره وتقديره بين الخيارات المنظورة، وفي ذات الوقت فإنَّ النائب ليس مسؤولاً أمام ناخبيه خلال العهدة التمثيلية وليس مطالباً بتقديم كشف حساب دوري أمامهم³، وتتطرّف هذه النظرية إلى أنَّ فعالية المنظومة التمثيلية هو تحقيق استقلالية النائب عن ناخبيه، ولا يُعدُّ ذلك انتقاصاً من مكانة الناخبين لأنَّ العلاقة بين الناخب ومنتخبه مضمونة حتى في ظل هذه النظرة.

تُتقد هذه النظرية أنَّ نصّها على الاستقلالية التامة بين الناخبين والمنتخبين لا يعدو أن يكون أمراً مبالغاً فيه، فذلك لم يَمْنَع الدساتير من النصّ على دسترة محددات للعلاقة بين الطرفين، ولم تمنع الممارسة العملية بتثبيت تقاليد في ذلك بما يشكل ضماناً لتعاضدية العلاقة وتكافئها، كتأقيت مدة العضوية والعهدة الانتخابية، وحل المجلس المنتخب الذي يكون بيد السلطة التنفيذية والتي تملكه إذا تصاعد تذمّر الرأي العام تجاه البرلمان حيث تُعيد الإرادة العامة لجمهور الناخبين في اختيار هيئة تمثيلية جديدة⁴.

يُعدُّ أشهر انتقاد لهذه النظرية ما وجّههُ لها الفقيه الفرنسي جوزيف بارتيلمي (Joseph Barthélémy)، والذي لا يرى أنَّ النظرية تُعبّر عن الواقع بشكل صحيح، وهي بذلك

¹ - أفين خالد عبد الرحمن، المركز القانوني لعضو البرلمان: دراسة مقارنة، القاهرة (مصر)، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، 2017، ص 174.

² - عفيفي كامل عفيفي، مرجع سابق، ص 526.

³ - سمير داود سليمان، مرجع سابق، ص 95.

⁴ - يُنظر: شفاء علي سالم، مرجع سابق، ص 422.

تتضاف إلى الانتقادات التي ترى بأن اعتبار التفسير القانوني للعلاقة بين النائب وناخبيه أمر قاصر، لأنّ عوامل سياسية هي التي تفرض طبيعة العلاقة بين الطرفين وليست قانونية مجردة، فلا يمكن حجب تأثير الناخبين عن المنتخبين بواسطة أجهزة الإعلام والجمعيات والاجتماعات التي يقوم بها أعضاء البرلمان أو الأحزاب المنتمين إليها¹، ولم تعد العلاقة مجرد اختيار يتوقف عند التصويت الانتخابي، بل غدت العلاقة ممتدة و من مصلحة النائب تجسير العلاقة مع ناخبيه طيلة الفترة النيابية لضمان إعادة انتخابه لدورة جديدة.

إنّ تفسير العلاقة بين النائب وناخبيه والنظام التمثيلي، وتحقيق فكرة التمثيل السياسي لم تتمكن النظريات القانونية من تجسيدها، وهو ما يعكس وجود أزمة للتمثيل السياسي يُعبّر عنه بتصورات نظرية مختلفة ومتناقضة بمقاربات قانونية، لأنّ فكرة التمثيل والتي تعني تحقيق التشابه بين طريف العملية التمثيلية يستدعي البحث عن تفسير آخر للتمثيل السياسي، ربما يوجد في تفسيرات لا تعدو إلا أن تكون ذات مقاربات اجتماعية، هذا التفسير المأمول ربّما يُعبّر عنه النظريات الاجتماعية المعاصرة للتمثيل السياسي.

¹ - يُنظر: - سمير داود سليمان، مرجع سابق، ص 96.
- شجاع علي سالم، مرجع سابق، ص ص 422. 423.

المطلب الثاني : في البحث عن مفهوم معياري للتمثيل السياسي.

على وقع الأزمات التي يمر بها النمط التمثيلي للحكم، وأمام فشل المقاربات القانونية على توصيف العلاقة التمثيلية بالشكل الذي يجعلها ممكنة التنزيل وأكثر اتساقاً مع حقيقة فكرة التمثيل، لتتطلب مقاربات بديلة ذات مضمون سوسيولوجي وسياسي مشخّصة للوضع الراهن للتمثيل السياسي والطابع الأزموي الذي يلحقه، بهدف إعادة النظر أو التفكير في التمثيل السياسي إما إرجاعه لفكرته الأصلية ونقطة البداية حيث كانت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية قليلة التعقيد، أو البحث عن إصلاحات تتجاوب مع متغيرات الواقع المذكور، وبمقاربات جديدة تُعطي للتمثيل السياسي روحاً جديدة وممارسة قابلة لاستيعاب الواقع، وبدائل مستقبلية تجعل التمثيل أكثر ولاء لقيمه الأساسية وهدف الانطلاقة وهو إدخال المواطنين في منظومة الحكم وتحويل أصواتهم إلى قرارات في السياسة العامة.

• - تذكير بالأزمة وسؤال التحديث :

إنَّ المشاهدة المعاصرة التي وصل إليها التمثيل السياسي في المنتصف الثاني من القرن الـ 20 م وبدايات القرن الـ 21 م تشير إلى أنَّ التحول والتراجع عن الفكرة الأساسية للتمثيل يتم على مستوى التلبُّس بالآليات التمثيلية وتحويلها من أدوات لتمثيل تفضيلات الصالح العام، إلى تمثيل قوى محددة، فالذي يجري هو التحوُّل التدريجي في وظيفة المؤسسات التمثيلية التقليدية إلى درجة التآكل¹، من مركز أعلى لصياغة الخطط والإجماع حول السياسة العامة إلى آلة بصم فقط، حيث لم يعد العمل النيابي الأسلوب الرئيسي للتعبير عن المصالح وحمايتها، ولو بقيت البنى البرلمانية التقليدية، إلا أن القرار يُصنَّع خارجها، وتَرَسَّخَ أنَّ العمليات السياسية الجارية خارج البرلمان هي البؤرة المركزية لصناعة القرار السياسي ورسم الخطط، وأنَّ آفاق انخراط ممثلي المواطنين بشكل فعَّال في وظيفتهم التقليدية قد تقلَّصت كثيراً إن لم تكن انعدمت².

إنَّ الزمن المعاصر يتصف بتقويض وتقلُّص نفوذ البرلمانات والمؤسسات البرلمانية لصالح بُنى ومؤسسات لا تتخرط في التعبير عن الصالح العام ومصالح منظورها والدفاع عنها وتحقيق التوازن في علاقة السلطة بالمجتمع، إلى مؤسسات تخضع لسيطرة الشبكات الزبائية ومنطقتها في تعظيم

¹ -ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية (I)، (II)، ترجمة فاضل جنكر، ط1، بغداد (العراق)، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006، ص 394.

² -المرجع نفسه.

مكاسبها الذاتية حصرا، والحفاظ على حظوظ أفراد تلك البنى الجديدة والذين يمارسون نفوذا حقيقيا على قرارات السياسة العامة في مقابل تراجع دور الهياكل التمثيلية التقليدية¹.

كما يتسم العصر الحالي بصعوبات جمة تجعل المفهوم التقليدي للتمثيل محل أزمة، وعدم كفايته للوفاء بالمنتظرات اللازمة منه، فتعددت مستويات التدخل والتأثير والضغط على عملية صنع القرار من طرف فواعل جديدة وطنية محلية، مما أصاب العملية قدرا متزايدا من التضخم والتعقيد، زاد على ذلك إفرازات العولمة وضغط الهيئات الدولية المتخصصة، التي أضحت توجهاتها مرعية جدا في القرارات السياسية الوطنية، حيث لا يكون للمواطن والهيئات التمثيلية صوت ولا تأثير ولا رقابة²، كما تتسبب الساحات الوطنية وبفعل توسع الحركة الدستورية في تبنيها لسلاسل متعددة من الحقوق الفردية والجماعية ومطالب المساواة في الحقوق والواجبات بين مكونات المجتمع كمطالب أصلية، أو تحت تأثير العولمة، كل هذه الظروف وغيرها تجعل التمثيل بمكانيزماته التقليدية في حاجة إلى إعادة نظر لاستعادة الثقة فيه والمنهارة بين فاعلي التمثيل السياسي.

فنتيجة للغموض الذي يكتنف مفهوم التمثيل السياسي لعدم الإجماع حول مضمون يفي بمتطلباته كنمط واقعي للحكم، يُترجم الصلة بين الحكام والمحكومين ويؤدي إلى نجاعة هذه العلاقة لاسيما في الاستجابة لانتظارات المحكومين ومواجهة التحديات التي تتعقبهم أفرادا ومجموعات، وكذا استمرار نمط الحكم والحفاظ على حيويته، اندرجت حول هذا الاتجاه إسهامات حديثة لإزالة هذا الغموض والمضي في تحديث يتجاوز الوضع الأزموي، يجمع هذه الإسهامات التحديثية الاتجاه نحو مَعْيَرَة مفهوم التمثيل، وإدخال مؤشرات تحديدية عليه قابلة للقياس والتكميم، وهو ما نجده في مواصلة حنا بتكين (Hanna Fenichel Pitkin) لإسهاماتها البحثية حول التمثيل، وكذا إسهامات عالم النظرية السياسية الأمريكي أندرو روفيلد (Andrew R. Rehfeld).

- مساهمة أندرو روفيلد (Andrew R. Rehfeld):

تندرج مساهمة أندرو روفيلد بشكل أساس في محاولة الوصول إلى مفهوم للتمثيل السياسي يُمكن من التفريق بين مفهوم الممثل كمنسوب أو كمفوض عن ناخبه التقليديين، والوصول إلى هذه المعيارية كما عند غيره يتم عبر إدخال مؤشرات حول عملية صنع القرار عند التصويت على

¹ - Dario Castiglione, Mark E. Warren, Op.cit, p02.

² - Ibid .

القوانين من طرف الممثلين، ويركز على عملية صنع القرار لكونها الوظيفة الأساسية للممثلين والمنتخبين على مستوى المركز أو في المحليات، والمنوطة بهم في إطار دورة حياة السياسات العمومية.

فحسب روفيلد يتم تصنيف طبيعة التمثيل (مندوبي أو تفويضي) بالنظر إلى المؤشرات

التالية:

- بالنظر إلى مصدر رأي الممثلين: هل هو رأي نابع من قناعة الممثل الذاتية أو نابع من إملاءات الناخبين.
- أهداف التشريع أو السياسة العامة المصوت عليها: هل تحقق مستهدفات المصلحة العامة أو المصالح الشخصية للممثل ومحيطه القريب.
- مدى استجابة النواب للعقوبات الانتخابية: من حيث تأثير أدائهم التمثيلي على عملية تجديد انتخابهم من عدمها.¹

يُلاحظ أنّ تلك المؤشرات تتميز بقابلية ملاحظة اتجاهها وحتى تكميمها، ومن خلالها توصل أندرو روفيلد إلى أنّ الممثلين يتمايزون من خلالها إلى السمات التالية:

- الممثل الوصي: وهو الممثل الذي يعتمد على تخمينه الخاص، ورأيه نابع من قناعته الشخصية، في حين أنّ أهداف التشريع لديه مركزة على تحقيق المصلحة العامة، ولا يستجيب للعقوبات الانتخابية ولا يراعي لها حال حرمانه من إعادة انتخابه.
- الممثل المفوض: وهو الممثل الذي يعتمد على رأي ناخبه، ويقدم المصلحة الذاتية الضيقة، ويستجيب للعقوبات الانتخابية.²

تجد المعايير المقدّمة من أندرو روفيلد انتقاء في ارتكازها على مفهوم المصلحة العامة، سواء من حيث صعوبة تحديد كُنْهها ومحدداتها ناهيك عن الاتفاق حولها، وقد شكلت المصلحة العامة أبرز مفردات الخطاب السياسي لدى مختلف المسؤولين السياسيين مهما كانت طبيعة التولية، فالسياسيون في كل نظام سياسي تقريبا يدّعون بأنهم يعملون من أجل الصالح العام، وهو التكرار الذي أفقده قيمته، وأدخل مزيد من الشك حوله³، حيث في غالب الأحيان يتم استخدامها من أجل التغطية ولبس هذا القناع الأخلاقي لكسب الاحترام والحقيقة غير ذلك، والصعوبة

¹ - Andrew Rehfeld , « The Concepts of Representation » **American Political Science Review**, Vol. 105, No. 3 (August 2011), p 632 .

² - Ibid.

³ - Andrew Hewood , **Op.cit**, p 407.

المنهجية فيما قدمه أندرو روفيلد لا تكمن في تحديد طبيعة المصلحة هل هي عامة أو خاصة، بل فيما تعنيه كلمة عام، هل تعني كل أفراد المجتمع أم القسم الأكبر منه أم الأغلبية الانتخابية¹.

- مساهمة حنا بتكين التحديثية (Hanna Fenichel Pitkin) :

استمرت حنا بتكين (Hanna Fenichel Pitkin) في أبحاثها للخروج من الرؤية الفلسفية المجردة للتمثيل إلى رؤية واقعية، وقد ساعدها على ذلك خلفيتها المعيارية للنظرية الديمقراطية والصياغة المؤسساتية لمختلف أشكال الحكم التمثيلي²، واعتمادها على الدلالة القوية لمصطلح التمثيل، الذي له دلالات لغوية مختلفة في مختلف العلوم وحقول النشاط الإنساني من فنون ومسرح وقانون، وفي السياسة أيضا له دلالات أخرى تشترك في المعنى الأصلي كما تمت الإشارة له سابقا (الشبه)، واستخلصت (بتكين) أن التمثيل في السياسة يفيد بالعلاقة المؤسسية والرسمية بين الممثل ودائره الانتخابية³، ووفق الشروط المذكورة آنفا، قدمت أربعة (04) أشكال للتمثيل، تمتاز منهجيا من خلال وضع محددات لكل نمط، وهذه الأنماط هي :

- **التمثيل الشكلي:** وهو ذاك التمثيل الذي يأتي عقب ترتيبات رسمية مؤسسية تُقضي إلى إعطاء السلطة رسميا لشخص ما⁴، فقد يكون فردا في منصب رئيس الدولة أو ممثلا فردا ومجموعات في المناصب التشريعية والمجالس المحلية، ومحدداته الأساسية هما التفويض والمساءلة، فالتفويض يشمل الأدوات التي تُحوّل للمُمثّل التَّصَرُّف في القرارات المنظورة أمامه، أمّا المساءلة فتتمثل في قدرة الهيئات التي ينحدر منها المُمثّل على معاقبة ممثليه في حال فشلهم في التصرف وفق رغبات هذه الهيئات كالأحزاب مثلا، وهي السلطة التي يملكها الناخبون على مننَّخَبِهِمْ⁵.

- **التمثيل الرمزي:** والذي تُعرِّفه بأنه القدرة على إثارة المشاعر والمواقف⁶، باستعمال أداة رمزية عادة ما يرتبط بأحداث تاريخية مُهمّة في حياة الأمم، أو رمزية أشخاص أو أماكن يرتبطون بتلك الأحداث، واستخدام تلك الرموز من شأنه أن يُلهِمَ المشاعر لدى الناخبين، لتحقيق مكاسب انتخابية تصويتية أو حشد الجمهور في إطار التنافس على مكاسب السياسة العامة، إما لتأييد تلك

¹ - Ibid , p 410.

² - Dario Castiglione, Mark E. Warren, Op.cit. p04

³ - Ibid.

⁴ - Hanna Fenichel Pitkin , The Concept of Representation Op.cit. p 09.

⁵ - Karen Celis,(et al), « Rethinking women's substantive representation », Paper prepared for the European Consortium for Political Research, Joint Sessions of Workshops, Helsinki, Finland, May 7-12, 2007,
In: <https://biblio.ugent.be/publication/699281> , à 20/02/2019.

⁶ - Hanna Fenichel Pitkin , The Concept of Representation , Op.cit. p 97.

المطالب أو إلحاق الضرر بالمكانة السياسية لمُكوّن سياسي آخر يستخدم رموزاً منافسة، ويندرج ضمن التمثيل الرمزي، التمثيل لفئات تحمل صفة رمزية كالشباب والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، وكذا أصيلو مناطق لها رمزية معينة...، وهو النوع من التمثيل الذي بُنيت عليه فكرة التمثيل بالحصص عند هندسة النظم الانتخابية، فبالتالي يعمل واضعو الخريطة الانتخابية وتقسيم الدوائر الانتخابية على مراعاة تلك الاعتبارات الرمزية عند تقسيم الدوائر الانتخابية، أو مراعاة نسبة محددة للفئات الرمزية في القوائم الانتخابية، ومهما كان تمثيل الرموز المعنوية أو المادية أو الفئات أو الأجناس، فإنّها تهدف إلى استجلاب مزيد من الدعم للنظام السياسي في معاركه الداخلية والخارجية، لكن قد يكون هذا التمثيل الرمزي على حساب الكفاءة والقدرة لدى الممثلين في التأثير والمشاركة الفاعلة في صنع القرار السياسي و على حساب رغبات وتفضيلات ناخبيهم¹.

إنّ إقرار (بتكين) بهذا النوع من التمثيل لا يعني إقرارها به وأهميته فقد نبهت إلى تداخله مع نمط آخر وهو التمثيل الوصفي، كما أنّه أشارت إلى أنّ التمثيل الرمزي يفتقد إلى معايير الدقة، وجودة التمثيل غير مضمونة وهي مفتوحة للتلاعب من قِبَل الممثلين²، و من القوى الفاعلة في النسق السياسي، لأنّ أهداف استخدامه تحمل دوافع غير مرتبطة بالمصلحة العامة للمُتمثّلين، وقد تكون الرمزيات ومهما كان نوعها مفروضة بشكل تعسفي من قوى ذات نفوذ سياسي أو اجتماعي، ولا تحمل رمزية حقيقية مما يؤدي إلى صلة ضعيفة بين طرفي التمثيل، لأنّها تحمل صبغة عاطفية مشاعرية ولا تحمل شبهة حقيقية بينهما³.

- التمثيل الوصفي : وهو النوع الثالث الذي جاءت به (بتكين)، والذي يختلف عن التمثيل الرمزي ويشترك معه في أنّ بعض الرمزيات قد تشكّل كتلة ناخبة معتبرة ومستقرة فيلجأ إلى تمثيلها وصفيًا، وتُعرّف هذا النوع، بأنه " التمثيل الذي يجعل تركيبة الهيئة التشريعية يتوافق وتركيبية الأمة، وعندها فقط تكون حقاً هيئة تمثيلية " ⁴، وهناك من يُسمّيها التمثيل التصويري، نسبة إلى أنّ تركيبة الهيئة التمثيلية تكون عبارة عن صورة مختصرة لتركيبية المجتمع من حيث الجنس والأعمار والأجناس والإثنيات...، على خلاف التمثيل الرمزي الذي يقوم على المعنى الذي يحمله

¹ - Petra Meier, « Symbolic representation at work: on privilege and subordination », Paper for delivery at the ECPR General Conference, Glasgow 3-6 September 2014, p03, In: <https://ecpr.eu/Filestore/PaperProposal>, à 20/02/2019.

² - Hanna Fenichel Pitkin, The Concept of Representation, Op.cit, p 100.

³ - Stokke Kristian (et al), « Symbolic Representation as Political Practice », in: Törnquist Olle (et al) Editors., Rethinking Popular Representation, USA, Palgrave Macmillan US, 2009, p 62.

⁴ - Hanna Fenichel Pitkin, The Concept of Representation, Op.cit, p 60.

الممثلون بالنسبة للناخبين، ويشترك معه في أن تحويله إلى واقع في الهيئة التمثيلية تكون مهمة الهندسة الانتخابية بمراعاتها هذين النمطين في التمثيل، وكل إخفاق في بناء النظام الانتخابي وعدم مراعاة تلك الاعتبارات تجعل التمثيل الوصفي وكذا الرمزي خارج تركيبة الهيئة التشريعية، ونقول أن التمثيل الوصفي قد تحقق إذا كانت تركيبة الهيئة التمثيلية تُشبه الناخبين وهويتهم الاجتماعية أو الثقافية أو الديمغرافية، بغض النظر عن هوية العضو الممثل الأيديولوجية وخيارات السياسة العامة لديه وكذا انتمائه الحزبي¹، وهو ما يعني ما دامت الأيديولوجيا مفقودة واللون والهويتين السياسيتين غير متحققتين فإن ذلك يدل على أن هذا التمثيل لا يرتكز على قاعدة صلبة في العلاقة بين الممثل وناخبيه، والاكتفاء بعلاقة بسيطة لا تكسب جودة التمثيل في هذا النمط كذلك.

إن طرح (بتكين) للنماذج الثلاثة الماضية لا يعني مُفاضلتها على قدم واحدة، بل ترى بأن أفضل نمط للتمثيل هو ما تُعرفه بالتمثيل الموضوعي أو الجوهرية الذي يختلف في القاعدة التي ينبني عليها، وهي أن الممثل يعمل لحساب ممثليه في صيغة المندوب لدى ناخبيه، فهو يتصرف لصالحهم وكبديل عنهم².

- التمثيل الموضوعي : وتعتقد (بتكين) أن أفضلية التمثيل الموضوعي أو الجوهرية تأتي من أن المسألة الموجودة في التمثيل الشكلي تقضي على استمرارية التمثيل، وشعور الممثل بالنقيصة وجعلها ذريعة لتقييد تصرف الممثل وإبداعه في تمثيل مواطنيه، ونفس الشيء بالنسبة للتمثيل الرمزي والوصفي، إذ ثلاثتهم يشتركون في ربط ورهن النائب إلى ناخبيه وجعله كائن غير متحرك، في حين أن التمثيل الموضوعي أو الجوهرية ينطلق من معرفة النائب لإلتزاماته بشكل جيد، والعبرة بنشاطه في تحقيق مُكتسبات تخدم المصلحة العامة، لا النظر إلى مدى ارتهانه وجلسه إلى جنب ناخبيه مُلتَمسا رضاهم ومنتظرا إملاءاتهم، وهو ما يشكل صورة شعبية عن التمثيل، في حين أن التمثيل الموضوعي يرمي إلى بناء صورة صحيحة عن علاقة طرفي المعادلة التمثيلية (ناخب - مُنتخب) عن طريق إعطائه حرية التصرف في مصلحة الناخبين بطريقة تستجيب لمطالبهم، لكن تشترط ما أسمتها (بتكين) العقلانية في التصرف، وأن يكون مؤهلاً وقادر على ممارسة استقلاله في نفس الوقت، و يصب ذلك في مصلحة ناخبيه، وأن يقلل التضارب والدخول في صراع مع ناخبيه، وأن يناقش معهم تصوراتهم لطبيعة المصالح والرغبات وعوامل الرفاهية المطلوبة وأن

¹ - Matthew Hayes, Matthew V. Hibbing, « The Symbolic Benefits of Descriptive and Substantive representation » **Political Behavior**: Vol: 39 Issue 1, Mar 2017, p33.

² - Hanna Fenichel Pitkin , The Concept of Representation , **Op.cit**, p 112.

يتفاوض معهم على امتياز تحديد المصلحة من طرفه، وأن يلتزم الواقعية في أطروحاته مع الحفاظ على القيم السياسية، على عكس التفضيلات العشوائية التي تتسم بالتفاهة¹.

لقد شكلت الأطروحات المعيارية وخاصة لبتكين نُقْلة نوعية في المناقشات حول التمثيل وعرضها إلى أنماط واقعية مركزة بالأساس على السلوك التمثيلي، لكنها تتعرض حديثاً لانتقادات بضرورة تطوير أطروحاتها لتستجيب لتغير عوامل التأثير في السياسة العامة، فلم يعد الممثلون خاضعون لتأثير وضغوط ومطالب ناخبهم القوميين والمحليين فقط بل أضحت التأثيرات مُعْوَلة من منظمات دولية وفاعلون عبر وطنيون يتدخلون في نمذجة مخرجات السياسة العامة وفق مطالبهم²، فلم يعد الممثل في طرف مقابل فقط مع ناخبه، بل أيضاً مع بيئة سياسية معوْلة تفرض ضغوطاً قاسية عليه، وعلى ذلك يقدم منتقدو بتكين أن تصوُّرها للتمثيل صالح إلى مرحلة ما قبل نهاية الحرب الباردة³، وأنَّ الفهم المعاصر للتمثيل السياسي يتوقف على الواقع السياسي الذي توجد فيه الظاهرة التمثيلية، المصطلِّغ بقدرة الفاعلين الدوليين على التدخل في تصرف الممثلين المحليين، وحتى الاعتراض عليهم دون النظر إلى الضوابط التقليدية للتمثيلية كالتدخل في التنظيم البيئي وحتى الاجتماعي والأسري والثقافي...، فبالنظر إلى هذه المتغيرات يُصبح التركيز التقليدي على محددات الانتخابات داخل الدولة كمقاربة أساسية لتحديد مفهوم التمثيل السياسي غير كاف لفهم ظروف إقرار السياسات العمومية وتنفيذها لتداخل عوامل وأطراف خارجة عن ثنائية (مُمَثِّل - مُمَثَّل)⁴، والتي تشكل ثقلاً مطرداً على المنظومة التمثيلية بكل مدخلاتها ومخرجاتها ومضمونها وأطرافها الفاعلون، وهي الظروف التي أبانت عن مفاهيم جديدة للتمثيل السياسي بمعايير أخرى حتى، والأزمة مستمرة.

¹ - Ibid, p209.

² - يُنظر : خليفة فهمي الفهداوي، السياسة العامة : منظور كلي في البيئة والتحليل، ط3، عمان (الأردن)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014، ص 218 وما بعدها.

³ - David Plotke, « Representation is Democracy », USA, constellations: In International Journal of Critical and Democratic Theory, Volume 4, Issue 1, April 1997, p 20.

⁴ - Ibid. p 21.

المطلب الثالث : التمثيل السياسي خارج الأطر المعيارية .

في سياق البحث عن مفهوم للتمثيل السياسي يتجاوز حالة الأزمة التي يعرفها ومتطلبات إعادة التفكير والنظر فيه، ما يُجمع عليه العديد من الباحثين أنَّ النظرة العلائقية للتمثيل السياسي أي على أنه علاقة بين طرفين أو مكونين كما أسلفنا، لم تتمكن من إزالة الغموض الذي يكتنفه وتفسير بنيته الاجتماعية، ولقد تواترت الجهود البحثية الفردية والجماعية نحو تقديم إسهامات بحثية تواكب الحاجة إلى إعادة النظر والتفكير في التمثيل السياسي كمفهوم وممارسة خارج الأطر المعيارية المتناولة سابقا، وإيجاد أجوبة للأسئلة المستحقة التي تطرحها تحولات المشهد السياسي المعاصر والذي يُشخصونه بتنامي وجود ونفوذ تنظيمات غير منتخبة بالطرق التقليدية تنسبُ لنفسها تمثيل جزء من المواطنين وتفاوضُ باسمهم، ولجوء الناخب لتلك التنظيمات لتدافع عن مصالحه وفقدان الثقة في المؤسسات التي ينتخبها لأجل وظيفة تمثيلة، وكما ذكرنا سابقا الزيادة الهائلة في قائمة القضايا غير الوطنية والتي تشغل المواطن المحلي وتشكلُ اهتماما وعائقا أساسيا في تفضيلاته، ناهيك عن الأسئلة الأزلية التي صاحبت التمثيل السياسي منذ انبعاثه والتي تُثار باستمرار حول التمثيل والممثل الجيد و كيفية الوفاء بالالتزامات تجاه الناخبين وحدود ذلك الالتزام واستقلاليته، وتصميم البنى والمؤسسات التمثيلية ...

أحد أهم المساهمات البحثية التي نوقشت في عديد المؤتمرات العلمية* هي ما قدمته الباحثة وعالمة السياسة الأمريكية جان مانسبريدج (JANE MANSBRIDGE)¹، والذي يندرج في سياق إعادة النظر والتفكير في فهم التمثيل السياسي، والتي انطلقت من فرضية أن الفهم المعياري للتمثيل لم يعد يواكب الأبحاث التجريبية والممارسات الديمقراطية²، والقائم على النظرة للتمثيل على أنه علاقة بين مُكوّنين كما سبق ذكره، لتفتح المجال إلى إعطاء تفسيرات أخرى تعتمدُ على وصف ممارسة النواب والممثلين في التعبير عن تلك العلاقة بدلا من الاكتفاء بشكل العلاقة فقط، وهو ما جاءت به مانسبريدج إذ يُعتقد أنَّ الممارسة تُقدّم لنا تفسيراً أكثر مرونة وتخففُ الغموض المحيط بالتمثيل³.

* عقدت مؤتمرات علمية دولية لمدارسة أزمة التمثيل السياسي ومتطلبات إعادة النظر فيه مفهوماً وممارسة نذكر منها:

- مؤتمر مؤتمر جامعة كولومبيا البريطانية، 17-18 ماي 2006، مؤتمر قسم العلوم السياسية جامعة ستوكهولم 2007، ندوة حول التمثيل والديمقراطية جامعة برمنغهام 2007، الاجتماع السنوي لرابطة العلوم السياسية الأمريكية لعام 2007.

¹ - jane mansbridge, « Rethinking Representation », Op.cit, pp 515-528.

² - Dovi, Suzanne, Op.cit.

³ - Dario Castiglione, Mark E. Warren, Op.cit, p 11.

تندرج مساهمة مانسبريدج ضمن حركة البحث التي تعني تفسير ظاهرة التمثيل السياسي عموماً وعلاقة الناخبين بالمثلين، والإحاطة بمفهوم أفضل للتمثيل السياسي في زمن الأزمة والذهاب إلى ما بعدها، مُتَّخِذَةً من تجارب الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً محل فحص وتمحيص، معتقدين أنَّ النموذج التقليدي للتمثيل السياسي والقائم على فكرة مدى تحقيق الممثلين للوعود التي قطعوها أمام ناخبيهم خلال الحملات الانتخابية، أي هل حققوا تلك الوعود أم فشلوا، والذي انطلقت منها مانسبريدج لتقديم تصورات جديدة لنماذج التمثيل السياسي¹، نظراً لمحدودية المفهوم التقليدي أو انحرافه كما يرى آخرون، ومحاولة تجديد التمثيل السياسي بمفهوم يتسم بالمرونة لا يعتمد معيار محدد مفرد، بل على عدة معايير تتسم بالتقريبية والنسبية، ليس كالتمثيل التقليدي الذي يتراوح الممثل فيه بين مندوب أو مفوض كما رأينا في شكل العلاقة بين الناخب والممثل رغم الميزة التي يُفسَّرُ بها التمثيل التقليدي هذه العلاقة، في كونها تعكسُ الإرادة المعتبرة للناخبين بشكل مباشر، ووجود بصمة للناخب البسيط في السياسة العامة النهائية².

إنَّه بناء على القراءة النقدية للنموذج التقليدي للتمثيل السياسي، طرحت مانسبريدج شكلين أو نموذجين للتمثيل وهما : التمثيل التوازني والتمثيل البديل، وتهدف مانسبريدج من خلال نماذجها إلى البحث عن نمط للحكم يكون بديلاً ليس معيباً للديمقراطية المباشرة، وينتج ذلك عن عملية اختيار الناخبون لممثلهم بعناية بواسطة تصميم نماذج للتمثيل تحقق ذلك الهدف وهذه النماذج هي:

- التمثيل التوازني: وينطلق هذا النموذج من فكرة أنَّ الممثلين يتصرفون في اتجاه محدّد ومتابعة أهداف متفق عليها أمام الناخبين، دون أن ينتظر منهم جزاءات، وتتسم تلك الأهداف أنَّها أهداف عامة ومبادئ ومعتقدات، فالناخب يُدركُ تلك المبادئ والمعتقدات بشكل مُسبق ويدركها من خلال الحزب السياسي الذي ينتمي إليه ذلك الممثل، فعلى خلاف النماذج السابقة هؤلاء الممثلون ليسوا مسؤولين أمام ناخبيهم بالمعنى التقليدي، فالناخب يختار في الأصل حزبا له مبادئ ذو معتقدات وتوجهات معروفة ومتداولة والممثل لا يحتاج إلى توجيهات إرشادية تفصيلية من ناخبيه، لأنَّه يفهم ويُدرك طموحات ناخبيه ومصالحهم، مما يشكل لديه إحساس مشترك و مبادئ يتقاسمها معهم وعليه الالتزام بها³.

في هذا النموذج التمثيلي الذي تعرفه الديمقراطية التمثيلية في الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، يشكل الحزب السياسي القناة والواسطة والحاضنة الأساسية للممثلين، وحينما يختار

¹ - Michal Saward, « Shape-Shifting Representation » *The American Political Science Review*, Vol. 108, N^o. 4, November 2014, p725 .

² - JANE MANSBRIDGE, *Op.cit*, p 516.

³ - *Ibid*, p 517.

الناخب حزبا فهو يختار ممثليه الذين يعتقِدُون بمبادئ الحزب وتصوراته، و تفضيلات السياسة العامة للممثل هي تفضيلات الحزب السياسي المقدّمة في البرنامج الانتخابي المعروض على الناخبين والذي يُبنى وفق عقيدة سياسية واجتماعية واقتصادية مستقرة لعقود.

عند القول أنّ المساءلة غير تقليدية كباقي النماذج الأخرى، فتعني غياب المساءلة المباشرة للممثل من طرف ناخبيه، بل مساءلة للحزب في المواعيد الانتخابية العامة و الفضاءات التي يفتحها الحزب، ويُلمَز الممثل بالانضباط الحزبي ويتعرّض للعقوبات حال الإخلال بقرارات الحزب التصويتية المتبناة من معتقداته وقيمه ومبادئه.

في جميع تطبيقات هذا النموذج يُؤكّر الناخبون على نتائج السياسة العامة ليس من خلال التأثير على سلوك الممثلين بشكل مباشر، وإنّما عن طريق اختيار طبيعة النظام السياسي ككل¹، فسلطة الناخبين ليست على الممثلين فقط بل على النظام ككل، وميزة هذا النموذج تقع في القدرة التوقعية العميقة لسلوك الممثل المستقبلي النابعة من مبادئ الحزب المستقرة في أديباته وممارساته على عقود من الزمن، فالممثل هنا ليس آلة نسخ بل آلة تفكير لبلورة تلك المعتقدات الحزبية المختار وفقها في شكل قرارات تخدم مصالح ناخبيه، وفي الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى معرفة الناخبين بمبادئ الحزب ومعتقداته ينظرون أيضا إلى السُّمة الشخصية للمترشّح، مما يعطيهم قدرة عميقة على التنبؤ لسلوك النائب وطبيعة اختياراته.

- التمثيل البديل:

ينطلق التمثيل البديل حسب مانسبريدج من الحالة التي يجد الناخب فيها تمثيلا لتصوراته ومصالحه من خارج دائرته الانتخابية، فيتم تعزيز التمثيل من خلال إمكانية حصول المترشحين على دعم من مقاطعات أخرى واستجداء التمثيل منها²، فبالتالي يسمح للناخبين أن يجدوا تمثيلا لهم إذا فشل مرشحهم بالفوز في دائرتهم الانتخابية.

المحدّد الذي يضمن هذا النوع من التمثيل هو طبيعة النظام الانتخابي، الذي يتبنى نظام الأغلبية أي الدائرة الفردية أو النسبي، أي يُسمَح بممثل واحد ذو اتجاه محدّد للفوز بتمثيل الدائرة الانتخابية، وكذا المحدّد الدستوري الذي يُنصُّ على أنّ التمثيل ذو طبيعة وطنية، وبالتالي يجد الناخبون الذين لم يفز مرشحهم في دائرتهم الانتخابية تمثيلا لمصالحهم في تصورات وتصويت نواب

¹ - Ibid, p521.

² - Ibid, p523.

آخرون من مناطق جغرافية غير دائرتهم الانتخابية، فعلاقة الممثل ستكون مع كتلة انتخابية بديلة، وبالتالي مساهمات مالية بديلة وخدمات عينية بديلة، وبالتالي يُعزَّز نوعا من علاقة القوة إضافة إلى أن المجموعات الممثلة بطريقة بديلة توفر مزيدا من المعلومات والخبرة¹.

وفي هذا النموذج لا نجد تأثيرا للناخب على ممثله المباشر لعدم وجود المساءلة المباشرة، بل أن النائب مقيد بتوجهات أيديولوجية عامة، وهو ما يخفف الضغط عليه، لكن مع ذلك يمكن وضع معايير وقواعد للحكم على الدرجة التي يمكن أن يكون التمثيل البديل يفي بالمعايير الديمقراطية التمثيلية، والمعايير الأكثر وضوحا هو أن السلطة التشريعية ككل يجب أن تمثل مصالح ووجهات نظر المواطنين تقريبا مع ما يتناسب مع أعدادهم من السكان²، أي أن تكون القرارات الرئيسية المتداول عليها تحوي أكبر قدر ممكن من وجهات النظر ليس عن طريق التمثيل النسبي، بل من خلال إنتاج أفضل الأفكار التي تتضمنها القرارات الرئيسية.

إن ما طرحته مانسبريدج ورغم ما يتصف به من مرونة تعطيه قدرة تفسيرية أكبر للعلاقة (مُمَثِّل - مُمَثَّل) وفهم تصرف الممثلين، إلا أنه يؤكد استمرار حالة الغموض واستمرار النزاع والتدافع المفاهيمي حوله نظرا للطبيعة الاجتماعية لتلك العلاقة والتي ليست علاقة رسمية أو قانونية³ واضحة البنى والاتجاهات نوعا ما.

مما سبق يتضح أن التراكم النظري لم يكن متكاملا بل يصطبغ في الكثير منه بالتناقض، وهو ما يُحيل على وجود الأزمة في شقها المفاهيمي، فلاحظنا أن النظريات وإن عكست كل واحدة منها عبر أجيال مختلفة وجهة نظر باحث أو فقيه أو مدرسة، فهي لم تؤد إلى إقناع تفسيري لمنطلق العلاقة الثنائية (ناخب - منتخب) ولا سيما ديمومتها على النحو المنتظر، فالنظريات الكلاسيكية التي عنت بالظاهرة حملت مقاربات قانونية، تتطلق من هدف هو البرهنة على وجود تشابه بين الممثل (بكسر الثاء) والممثل وذلك بحفاظ المنتخبين على تصورات ومطالب ناخبهم في كل أطوار المنظومة التمثيلية، لكنها أخفقت في الوصول إلى نتيجة مقنعة في واقع الممارسة العملية وحتى بنيانها النظري، والأهم عدم ضمانة عدالة تكافؤ الفرص بين الطرفين المتعاقدين كما تسميها تلك النظريات.

¹ - Ibid, p525.

² - Ibid.

³ - Dario Castiglione, Mark E. Warren, Op.cit, p 12.

في زمن الأزمة تعزّزت حركة البحث بنظريات وإسهامات فكرية متعددة، وتعبّر كل منها دوماً عن تجلية من وجهة نظرها لتمثيل سياسي أكثر نقاوة وتعبيراً عن مقصده الأهم وهو تمثيل عادل ومقنع لا سيما الانخراط الفاعل للطرف الضعيف في منظومة التمثيل وهو المواطن، والتجاوب مع ظاهرة اتساع تأثير فاعلين جدد في منظومة التمثيل السياسي، كما أفرجت حركة البحث عن استمرار (حنا بتكين) في تقديم إسهاماتها المفسرة للظاهرة التمثيلية الأصلية والتي تتجاوب مع القصور والأزمة التي تشهدها، فيما كانت إسهامات مانسبريدج في ذات الاتجاه الأزموي وحاجة التمثيل السياسي إلى المراجعة وإعادة النظر.

المبحث الثالث : الأسباب البنيوية المفسرة لأزمات التمثيل.

يطارد الخيال البحثي في هذا المطاف هدفا يتمثل في مزيد الكشف وتجلية الوضع الأزموي، الذي يعرفه نمط الحكم الأكثر عقلانية وموضوعية والقابلية للتطبيق بفعل الإجراءات المنطقية التي تُميّزُه، والذي يُطلق عليه تجاوزا الجيل الأخير والمعاصر من الديمقراطية، وتحت وقع الأزمة يُطلق عليها سيول من الاتهامات و التسفيه وإصاق كل مشاكل المجتمعات به، من تحلل للسياسة وصعود للتافهين، وركود للاقتصاد وانقسام للمجتمعات، لتكون عناصر القوة و أبعاده الإجرائية التي حملته طيلة ثلاثة قرون، و أبقته صامدا و يُحضى بالمقبولية السياسية والاجتماعية عُرْضة أكثر من أي وقت مضى لتسليط الضوء عليها بشكل يُشككُ من ورائها في المكانة المتميزة عن باقي أنماط الحكم، وأنَّ بُنيته الأصلية في حقيقتها هشة ويقف على أرض رخوة، وتَحْمِلُ كَمَا ضَخْمَا من الهشاشة والاختلال، فكيف يكون ذلك ؟

المطلب الأول : الانتخابات وتكريس احتكار السلطة.

أول ما يتبادر إلى ذهن العوام قبل الباحثين عند الحديث عن أي مستوى من المجالس المنتخبة هو الانتخابات والناخبون، وهذا الأساس هو سبب انبعاث التمثيل السياسي وحجر الزاوية فيه، إذ يمكن أن يكون التمثيل من عمل حزبي أو وسائل تنشئة الممثلين أو حتى مؤسسات تمثيلية، لكن لا يمكن أن تكون بدون انتخابات أو عمليات انتخابية، فالانتخابات لحظة فارقة لإقامة المؤسسات التمثيلية وحسما للتنافس السياسي، وبعد الانتخاب يتميز صفي المنظومة التمثيلية بين ناخبين ومنتخبين، لكن الذي يهْمُ هنا أنَّ العُمدَة التي يحتلُّها الفعل الانتخابي في النسق التمثيلي تحمل أمراضا ومخاطر عليه، لذا ينطلق التوصيف هنا من أنَّ الانتخابات ليست أداة محايدة ولا عصية على التحويل، بل أداة وظيفية يتحقق من خلالها أيضا إضافة إلى حسم التنافس السياسي وتكريس التمثيلية السياسية، وكذلك ما يُضاد التمثيل والرضا المجتمعي نحو المؤسسات التمثيلية إلى صورة عكسية من تمثيل بالقوة أو تَعَوُّلُ أغلبية مُفَتَّكة بِتَرَبُّيَّات مُعيَّنة .

• - أن يكون التمثيل انتخابيا و استبداديا:

طالما أنَّ التمثيل السياسي يحمل في أحد أبعاده الرئيسية تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في شكلها وطريقة بنائها وتمديدتها أو تجديدها أو حتى إلغائها، فإنَّ ذلك يعكس قدرا كبيرا من المرونة في هذه العلاقة، ويشكل المواطن بوصفه ناخبا طرفا أساسيا في تحديد اتجاه هذه العلاقة، لكن وإن أصبح هذه الطرق غير قادرة على أن تعكس الرضائية و المقبولية المجتمعية

بمنظومة التمثيل، فيعني ذلك أننا أمام وضع مُتَكَلِّس يَمْنَعُ الناخب من قدرته - بناء على تقييمه لطبيعة العلاقة مع منتخبيه- أن يُحدث تغييرا يلبي رغباته رغم استعمال الأدوات التي تتيحها المنظومة التمثيلية¹.

الاستبداد التمثيلي يقع حينما لا تؤدي الآليات التمثيلية والانتخابية إلى الحفاظ على حيوية التمثيل بل إلى تكلُّسه، رغم توفره على حرية الاختيار بين الأطروحات السياسية المختلفة، والقدرة النظرية على مساءلة منتخبيه، إلا أن هذا الاختيار يضيق وتضيق معه تعددية الاختيارات الانتخابية، فلا يعود أمام الناخبين من خيار إلا الاختيار بين فريقين من الشر على تعبير آلان توران (Alain Touraine) إمّا الأوليغاركية أو أجهزة الدولة البيروقراطية والأمنية²، ومحدودية الاختيار بين " الشرّين " يأتي نتيجة الهيمنة التراكمية على وسائط تنشئة الممثلين أو تطوير أدوات التلاعب بالمقاعد النيابية، فيتحوّل التمثيل إلى استبداد، لذلك يرى أيضا جاك سانسير (Jacques Rancière)، وبمنظرة سوداوية إلى أن الاقتراع والفعل الانتخابي ذو أصل أوليغاركي جاءت به الديمقراطية، حيث يتم اجتذابه كل مرة لصالح رهاناتهم، فيتمكّنوا من طرح مرشحيهم وأيضا قراراتهم وعرضها على هيئة الناخبين، هذه الأخيرة وبواسطة تربيطات الأوليغاركية لا تستطيع أن تُبعدَ خطرهم عنها³.

● - مبدأ الأغلبية أو الأكثرية وأزلية أزمة التمثيل:

تخضع الآلية الانتخابية لمبدأ الأغلبية أو الأكثرية^{*}، وفي كلتا الحالتين من يحوز على أعلى نسبة في التصويت تؤول إليه قيادة المشهد التمثيلي المؤسسي المحلي أو المركزي عبر البرلمانات أو المجالس المحلية المنتخبة، فمما تُقدِّمه القاعدة الديمقراطية هنا أن القادة السياسيين بوصفهم ممثلين يتصرفون لدعم الخيارات الأساسية لناخبهم المباشرين، وهي قاعدة صحيحة يراد بها باطلا، لكون هذه الأغلبية المزعومة أو حتى الأكثرية من الناخبين تشكل أقلية بالنسبة لمجموع

¹ - G. Bingham Powell Jr , « Representation in Context: Election Laws and Ideological Congruence Between Citizens and Governments » Perspectives on Politics: Volume 11, Issue ,March 2013, p 15.

² - Alain Touraine, Qu'est-ce que la démocratie ?? ,Op.cit, p 17.

³ - Jacques Rancière, Op.cit, p 68.

* -الأغلبية أو الأكثرية : تعني الاغلبية في التصويت أن أكثر من نصف أصوات الأشخاص المحولين بالتصويت قانونا مستثنى منها تلك غير المعبر عنها، أما الأكثرية هو حصول قائمة أو شخص على المرتبة الأولى في تعداد الأصوات، وهما غطان للتصويت بخافان نتائج مختلفة على المشهد التمثيلي، وتستخدم تسميات أخرى للأكثرية، إذ يطلق عليها البريطانيون مصطلح الأغلبية، ويصطلح أيضا على أن الأكثرية النسبية، تعني الأكثرية المتعارف عليها، والأكثرية المطلقة تعني الأغلبية. يُنظر:

- هنري إم روبرت الثالث، (وآخرون)، قواعد النظام الديمقراطية، ترجمة عبد الله بن حمد الحميدان، بيروت (لبنان)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 377 وما بعدها.
-سفيان أحمد، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية الدولية، ط1، بيروت (لبنان)، مكتبة لبنان، 2004، ص 44.

عام من المواطنين، فالقادة هنا في أحسن الظن ممثلون لأقلية تحت شعار أغلبية أو أكثرية، فالحزب أو الممثل الحائز على دعم 30 % أو حتى 40 % من الناخبين، وأعطته هذه النسبة أولوية وتقدماً في أصوات الناخبين، لكن إذا وضعت ذات الكتلة بالحساب الصحيح نسبة إلى التعداد الجُملي للسكان فإنها ستتخفّض إلى درجة كبيرة، هذا الوضع يُنتجُ ممثلين ضعيفي الصلة بالناخبين، وهي الصورة الشديدة الانتشار في أصقاع العالم سواء التي رَسُخَ فيه التمثيل أو ما زال حديثاً¹، في حين أنّ الثقافة الديمقراطية تقضي بانتهاء حساب الأغلبية والأكثرية والأقلية عند تسمية الفائزين، ليتحوّل إلى حساب البدائل الأفضل وفق قواعد اتخاذ القرار وصياغة السياسة العامة الفضلى، فتكون الصفة التمثيلية للمحكومين مضمونة مهما كان خيارهم الانتخابي التصويتي، ولا تقتصر على انتصار معسكر اجتماعي أو سياسي أو فئوي أو غلبة طبقة على أخرى².

كما أنّ قاعدة الأغلبية تُفسَّرُ تفسيراً خاطئاً في واقع الممارسة، إذ أنّ الأغلبية التي حازت على فواصل قليلة بعد نصف عدد الناخبين المعتبرين يُعلنون حكماً، فالانحراف هنا تلاعب بفكرة الأغلبية المعقودة لحسم المنافسة الانتخابية وليس لإقصاء المنافسين، إذ أضحى قانون الأغلبية يعني أنّ نسبة 51 % من الناخبين قادرون على مصادرة حقوق 49 % من الناخبين الآخرين³، فيحدث هذا الذي يطلق عليه هنا (استبداد)، والذي لا يُقصد به ما يأتي في المخيال السياسي من سيطرة مطلقة من نظام سياسي ما بواسطة حكم فرد أو حزب على الأدوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع، بل هنا استبداد ضمني بأدوات ناعمة تتيحها الإجراءات التمثيلية، والحديث هنا أكثر على الديمقراطيات الراسخة دون الحديث عن تلك الأنظمة المستبدّة أصلاً والتي تفتقر للمنافسة المفتوحة والحرّة والنزيهة ولو لجأت للمنافسة الانتخابية التعددية، لإخفاء حقيقة الهيمنة الاستبدادية، وهو ما أصبح يُطلق عليها أنظمة الاستبداد الديمقراطي أو الانتخابي⁴.

• - في أصل الاستبداد الانتخابي :

شيوخ استخدام مفهوم الاستبداد الانتخابي ليس وليد الدراسات المعاصرة بل له جذور في الفكر السياسي القديم والحديث، وقد استُخدمَ تحت عنوان (طغيان الأغلبية)، وكان يدور حول أنّ الحكومة التمثيلية تكون على أشد الوفاء لتطلعات الأغلبية التي أفرزتها صناديق الانتخاب مع

¹ - Alain Touraine, Qu'est-ce que la démocratie , Op.cit, p 103

² - Ibid.

³ - روبرت داهل، نقد الديمقراطية، مرجع سابق، ص 227 وما بعدها.

⁴ - Larry Diamond , Jonathan Hartlyn , Juan Linz , Seymour Martin Lipset, (Editors), Op.cit, p 18.

إقصاء وتهميش الآخرين، ولقد اتحد كل من آفلاطون وأرسطو في النظر إلى أن مخاطر الديمقراطية ومساوئها تبرز عند تطبيق قاعدة الأغلبية، فحسبهما أن هذه القاعدة العددية والكمية تغيب معها قواعد الكفاءة أو المعرفة، كما أنها تسمح لمن يسيطر على الأغلبية بفرض حكامهم ولو كانت ظالمة وشريرة¹.

أمّا في العصر الحديث فنجد إسهام أليكس دي توكفيل - Alexis de Tocqueville - (1805م - 1859م)، الذي ناقش في كتابه (الديمقراطية في أمريكا) مسألة هيمنة قوى الأغلبية الانتخابية على السياسة الأمريكية، ممثلة في القوة السياسية المسيطرة على الهيئة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتمتع بسلطة غير محدودة وقد عملت أغلب الدساتير الأمريكية على زيادة قوة الأغلبية بطرق شتى ومُصطنعة²، ففي الولايات المتحدة الأمريكية هذه الهيمنة هي هيمنة مؤسسات منتخبة، إذا اعتُبر أن هذا (الطغيان) من السلطة التشريعية التي تزداد قوة في مقابل السلطة التنفيذية والقضائية لدرجة يصف دو توكفيل قوة الأغلبية في أمريكا بأنها طاغية كل الطغيان بل ولا قبل لأحد بالوقوف في وجهها³، والتي استفادت من النتائج الانتخابية لتحوّلها إلى هيمنة وعدم توازن في العلاقات مع السلطات، وتقوم حسبها على مبدأ تبرير مؤداه أنه يوجد من الذكاء ومن الحكمة في جماعة من الناس أكثر مما يوجد في الفرد الواحد، وأن عدد المشترعين وكمهم أهم من كيفهم⁴، وطبعاً هذه العقيدة خلفيتها الأخيرة أن منطق المستوطنين الأوائل للولايات المتحدة الأمريكية كانوا ينظرون إلى كثرتهم كمبرر للسيطرة على طموحات وآمال السكان الأصليين الذين أضحووا قلة، أمّا عن آثار طغيان الأغلبية في الولايات المتحدة منذ زمانه فهو زيادة عدم استقرار التشريع والإدارة، وهي عيوب الديمقراطية الأمريكية التي تزداد نسبتها بتزايد سلطان الأغلبية⁵.

حين يتحدث توكفيل عن الاستبداد الديمقراطي يقدم تفرقة عن الاستبداد في الأنظمة الشمولية، والذي يتميز بالبطش والعنف وشذوذ السلطة، أمّا عن الاستبداد الديمقراطي فإنه أوسع مدى وأخف وطأة، كما يصفه أنه يحط من قيم الناس دون أن يعذبهم⁶، ويقدم فرقاً جوهرياً بينهما في كون الديمقراطية بها حكام يمارسون السلطة بموجب قوانين الانتخاب والدستور، أي

¹ - خالد العوي، مرجع سابق، ص 263.

² - أليكس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، الجزء الأول والثاني، ترجمة وتعليق: أمين مرسى قنديل، القاهرة (مصر)، عالم الكتاب، بدون سنة نشر، ص 224.

³ - المرجع نفسه، ص 225.

⁴ - المرجع نفسه.

⁵ - المرجع نفسه، ص 226.

⁶ - شلابون اس فولن، توكفيل بين عالمين، ترجمة: فاضل جتكر، دمشق (سوريا)، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011، ص 454.

ممثلين للشعب مهمتهم تدبير شؤون الناس وينغمسون في ذلك بتدخل عميق مع ناخبهم وحشر أنفسهم مع الشعب، في حين أن الاستبداد التقليدي ينتهج أسلوب عدم التدخل الكلي في حياة الشعب، خشية فقدان القوة الغاشمة لشخصية المستبد¹.

يبدو أن استخدام دوتوكفيل وصف "ديمقراطية مستبدة" وهو يقصد المؤسسات التمثيلية وفي العقود الأولى للديمقراطية الأمريكية، يريد به أن يُصوّر أن الديمقراطية لا يمكن إلا أن تكون تمثيلية، وأن الخطر الأكبر يأتيها من نفسها أي أنها مهددة من الداخل²، لأنها تُنتج مُستبديها بفعل الاختيار الانتخابي والاستعمال المتلاعب به لقاعدة الأغلبية التي تُوظف بشكل منحرف للمتغلبين انتخابيا.

وفي علم السياسة المعاصر دخلت الأنظمة السياسية الموصوفة بالاستبدادية الانتخابية، ضمن التصنيفات المعاصرة للأنظمة السياسية في العالم تحت مصنف (نظم الحكم الاستبدادية الانتخابية) وهي تلك الأنظمة الهجينة أو المختلطة والتي شملها الانتقال من الأحادية أو الشمولية إلى التعددية، حيث عقدت تلك الأنظمة انتخابات سمحت بنوع من المنافسة، والحقيقة هي ترسيخ الحكم الاستبدادي بأدوات ديمقراطية³، وقد وصفها لاري دياموند (Larry Diamond) بالاستبدادية الانتخابية، ويُعرفها ستيفن ليفيتسكي (Steven Levitsky) ولو تشان أ. واي (Lucan A. Way) بالاستبدادية التنافسية، وهي نوع من الأنظمة الهجينة التي يجب تمييزها عن الديمقراطية من جهة وعن الاستبدادية المطلقة من جهة ثانية، إذ يتم استخدام الأدوات الديمقراطية الرسمية للحصول على السلطة، وبعد التولية يعودون لممارساتهم الاستبدادية بإساءة استخدام موارد الدولة وحرمان معارضتهم⁴.

• - تَغُولُ الأغلبية بين الحقيقة وعدمها :

يُمْكِنُ الإقرار أن العيب ليس في (قاعدة الأغلبية) في حد ذاتها التي تُعدُّ ضرورية لسيطرة بناء المؤسسات التمثيلية وصناعة القرارات الدورية، وما يُشكّل من أزمة مستديمة للتمثيل هو تحولها من قاعدة لتسيير التمثيل السياسي إلى لعبة صفرية إقصائية للخارجين عن دائرة الأغلبية، لأن هذه الأغلبية أو الأكثرية ليست نسبة إلى عدد السكان، بل نسبة إلى الأصوات المعبر عنها انتخابيا، ولا

¹ - عبد العزيز السعداني، أليكس دو توكفيل ونقد الوضع الديمقراطي من تدني الأخلاق إلى تفشي الاستبداد، بحث محكم، منشور بتاريخ

2018/12/31، متصفح بتاريخ : <http://www.mominoun.com/pdf1/2017-05/alexis.pdf>، في: 2017/07/11.

² - Harvey C. Mansfield , *Tocqueville: A Very Short Introduction*, 1 edition , USA, Oxford University Press , 2010, p 61.

³ - Wen-Cheng Wu, *Op.cit*, p258.

⁴ - *Ibid* , p 259.

يوجد نظام انتخابي في العالم يحدد نسبة المشاركة الأدنى حتى تكون النتيجة تعكس تمثيلاً صحيحاً، والحال أن مبدأ الأغلبية جعل من الديمقراطية التمثيلية نظام حكم لقلة تمارس الهيمنة والسيطرة على باقي الشعب، خاصة في الدول التي تمارس ديمقراطية وهمية و تُخفي استبداداً مُقَنَّاً، فتتحول عندها التمثيلية إلى وكالة مفتوحة أو تفويض عام¹.

إنَّ هذا التوصيف لا يمكن تعميمه نظراً لوجود ديمقراطيات تمارس تمثيلية صحيحة أو أقل سوءاً، وفي ذات الحين لا يمكن النفي عن التمثيلية وقوعها في دائرة الأزمة نتيجة طغيان الأغلبية أو الأكثرية في واقع الممارسة السياسية، وذلك نتيجة حتمية لاكتفاء المواطنين بالوصول لذروة ممارسة السياسية بمجرد الإدلاء بالصوت الانتخابي، فبمجرد إدلاء المواطنين بأصواتهم في صناديق الاقتراع وبوعي أو بدونه، أو تحت إكراهات ظاهرة أو خفية، ينزعون نحو هامش السياسة ويُخلون الساحة لمجموعة تنتقل السلطة إليها تمارسها تحت شعار الأغلبية وهي أقلية عملياً²، مع انحراف مُتعمد لتعظيم مكاسبها والمحيطين بها وخرقاً للالتزام السياسي بخدمة الصالح العام.

لم يكن هذا التوصيف محل قبول لدى قطاع من علماء السياسة الذين يُقرُّون بوجود جزء حقيقي من هذا التوصيف، ولكن ليس بالقدر الذي يشير إلى أن سوء استخدام قاعدة الأغلبية يشكل تدميراً للتمثيلية، ويعتقد روبرت داهل (Robert Dahl) أن محاولة إثبات أن النظم السياسية المستقرة التي تعتمد (التمثيلية) ولا تطبق مبدأ الأغلبية على نحو صحيح أنها أقل ديمقراطية من تلك التي تطبق المبدأ يتطلب تحليلاً مقارناً دقيقاً لم يتم إجراءه³، وإن طغيان الأغلبية هي نتيجة لواقع انتخابي مؤسسي وليست مسألة انحراف وأزمة للتمثيل السياسي، وينظر داهل إلى أن الحل لمنع هذا التحريف يتطلب البحث عن بدائل أخرى، وهذا لا يخلو من جوانب سلبية يحول دون تحقيق الإجماع أو الأغلبية لتمرير قرارات السياسة العامة، أو سيرورة المنتظم بصفة عامة.

والحال كذلك فإن قاعدة الأغلبية حسب داهل تبقى الأفضل لكن لا بُد أن تُحفظ لها الشروط اللازمة لتحقيق مقاصد التمثيلية الجيدة أو قريباً منها، وحسبه أن تكون هذه الأغلبية متَّصفة بالانضباط⁴، فكلما زاد تجانس الشعب في المواقف والاتجاهات السياسية كلما قلَّ احتمال قيام الأغلبية الموصوفة بتأمين سياسات مُضرة بمصالح الأقليات، و يشترط أيضاً قبول الأقلية بقاعدة الأغلبية وانفتاحها لاحتمال انضمامها إلى كتلة الأغلبية مستقبلاً، كما أن شعور

¹ - خالد العبوي، مرجع سابق، ص 275.

² - Larry Diamond ,Thinking about hybrid regimes, in Larry Diamond and Marc f.Plattner Democracy: a reader, Op.cit , p 367.

³ - روبرت داهل، الديمقراطية وقادها، مرجع سابق، ص 271.

⁴ - المرجع نفسه، ص 278-279، (بالنصرف)

الأقلية بأنّ قرارات الأغلبية لن يُهدّد العناصر الأساسية لنمط حياتهم السياسية والاقتصادية والثقافية، من شأنه أن يُعقّل بيئة العمل السياسي ولو بقاعدة الأغلبية، وعلى النقيض من هذه الشروط فيرى داهل أنّ الإخلال بها يقوي احتمال أن تقوم بعض المجموعات بمقاومة قاعدة الأغلبية لأنّها لم تعد منضبطة ويطالها التحريف وتفقد قراراتها المشروعية.

المطلب الثاني : مبدأ الفصل بين السلطات وَتَشَتُّ التمثيل.

يُنظر إلى التمثيل السياسي أنه تعبير عن علاقة طرفاها أشخاص طبيعويون (ناخبون - منتخبون)، هذه العلاقة الثنائية تشكّل بالنتيجة نسقاً مؤسّساتيا ضمن نسق عام وهو منظومة التمثيل السياسي، هذه المؤسسات احتاجت إلى ديمقراطية العلاقة فيما بينها وتخصّص كل سلطة بصلاحيات محددة، وحق كل سلطة في نقض تدخل الأخرى، وهو ما فرضه التأسيس الدستوري في اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات، لكن يبدو أنّ تطبيقات هذا المبدأ لم يكن له التأثير الايجابي لصالح حيوية فكرة التمثيل السياسي، على اعتبار أنّ السلطات الدستورية الثلاث هدفها بالأصل ممتد للاستجابة لتطلعات المواطنين وضمان مصالحهم والدفاع عنها، ففحص تركيبة هذه المؤسسات وعلاقاتها البينية وآليات عملها في إطار المنظومة التمثيلية، أي في إطار تطبيقات مبدأ الفصل بين السلطات، يُقدّم أيضا تفسيراً جزئياً لأزمات التمثيل السياسي¹، لأنّ هذا المبدأ أحدث اختلالات في نجاعة الوظيفة التمثيلية لتلك المؤسسات.

• - قراءة مختلفة لمبدأ الفصل بين السلطات:

تزامن بروز مبدأ الفصل بين السلطات في صياغته النهائية مع انبعاث التمثيل السياسي كنمط للحكم تقريبا في القرن الـ 18 م، وهو المبدأ الذي ارتبط بمونتسكيو رغم أنّه ليس وليد فكرته البحتة^{*}، ويشكل سمة بارزة وتحولا كبيرا في التاريخ الدستوري نظرا لدرجة الاهتمام التي لاقاها من فقهاء القانون الدستوري وعلماء السياسة والفلاسفة، وشكّل رافدا هاما للنظام الديمقراطي المنبعث حديثا مع سيطرة فكرة التمثيل السياسي، وقد تضمنه كتاب مونتسكيو الشهير (روح الشرائع) سنة 1748م، وسوف يشكّل سريعا تفصيلا لمهمة بناء المؤسسات الديمقراطية المتعارف عليها حديثا إلى درجة أن اعتُبر الإعلان العالمي لحقوق الانسان في 1789م، أنّ دستور أي مجتمع لا يتضمّن فصل السلطات ليس دستورا بالمطلق².

¹ - Marie-Anne Cohendet, « Une crise de la représentation politique ? », Op.cit, p 43.

^{*} - ما لم يشر إليه مونتسكيو في كتابه " روح الشرائع " أنّ أصل فكرة الفصل بين السلطات كان قد تضمنه كتاب الفيلسوف الإغريقي أرسطو والمعروف بـ " السياسة "، قائلا أنّ الدولة تنقسم إلى ثلاثة مستويات، هي الجمعية العمومية، هيئة الحكام، الهيئة القضائية، ولكل واحدة من هذه المستويات صلاحيات سلطوية محددة، وهي المستويات التي عبر عنها مونتسكيو لاحقا بالسلطات الثلاث، كما لم يتطرق إلى إسهامات جون لوك في كتابه " الحكومة المدنية " سنة 1689، مفضلا لمستويين من السلطة هما السلطة التشريعية والتنفيذية المنفصلتين باختصاصات وبتكوينين مختلفتين .

-يُنظر :

- Christian Delacampagne, Op.cit , p 59-61

² - Olivier Duhamel, Yves Mény, Op.cit, p 830.

تبنى الدستور الأمريكي لعام 1787م مبدأ الفصل بين السلطات، وتبنته الثورة الفرنسية معتبرة أن فكرة مونتسكيو عن مبدأ الفصل بين السلطات شبه مقدسة¹، ووفقها تم تصميم الدساتير لمرحلة ما بعد الثورة الفرنسية والخروج من تداخل السلطات وتطاحن رموزها والطبقات التي تضمها، وفي إنجلترا وُظفَ كمقاربة لحل مشكلة العلاقة بين السلطة والحرية وحدود كلاهما من خلال ما لاحظته مونتسكيو عن عمق هذه المعضلة هناك²، والذي عرفت أيضا تطاحنا بين طبقتي الأمراء بما تحوزه من امتيازات وطبقة الشعب وحاجتها لتمثيل يفي بمطالبها، والحل كان بما اقترحه مونتسكيو في تقسيم السلطات إلى ثلاثة مستويات مختلفة (اشتراعية، تنفيذية، قضائية) لكل منها صلاحيات محددة، كما أن توازن العلاقات فيما بينها يتطلب قيام أمام كل سلطة سلطة مضادة منفصلة في مصدرها ومرجعية نشوئها، وهو ما عبّر عنه "بالسلطة توقف السلطة"، ليُصلح الاعتلال في العلاقات السلطوية آنذاك، وقيام ملكية معتدلة عن طريق استقلال السلطة القضائية والسلطة التمثيلية الاشتراعية³، هذه الأخيرة والتي كانت قائمة وجاء مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقه ليعزز مكانتها ويجعلها مفصولة عن طبقة الأمراء.

إنه بصياغة مونتسكيو "لمبدأ الفصل بين السلطات" يكون قد أرسى مبدأ من مبادئ فن السياسة لإنهاء حالة الصدام والاستبداد الذي كانت تمارسه الملكيات، في مقابل ذلك يُوجّه معاصرون انتقادات للمبدأ وصاحبه، فالتأويلات المعاصرة التي خلّفت الفكرة ترى بأنها قد حُمِلت أكثر مما جاء به صاحبها، وأنه هناك هالة من القداسة أحيط بها المبدأ ونُسب العديد من التطبيقات في واقع النظم السياسية له، وينظر بعض المفكرين على تعبير سعاد الشرقاوي إلى أن مونتسكيو رائد من رواد علم الاجتماع السياسي أكثر من كونه فقيها دستوريا، وأنه لم يكن يدّعي أنه صاغ فكرة مقدسة⁴، وعلى ذلك وبمنظرة موضوعية منصفة يمكن القول أنه قد نُسبَ للمبدأ أكثر مما جاء به، وأن هناك كثير من التقييمات المدافعة عن المبدأ يعترضها شيء من التضخيم والأسطورة تجاوزتها الحقيقة بكثير.

إن القراءات التي أخلفها المبدأ ذات تفسيرات مختلفة ومتناقضة أحيانا، في حين أن مدار فكرة الفصل بين السلطات حسب منظورها والتي استتبعتها من خلال تحليل الدستور الإنجليزي، هو

¹ - سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة (مصر)، دار النهضة للنشر والتوزيع، 1998، ص 113.

² - مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة (مصر)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013، ص 295.

³ - Olivier Duhamel, Yves Mény, Op.cit, p.831

⁴ - سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 113.

الوصول إلى صياغة دستورية تُضمّن الفاعلية للتمايز الاجتماعي المعبر عنه بتطبيقاته الموجودة آنذاك، هذا التعبير يتم بتشكيل تلك الطبقات لكل منها قوة مستقلة عن طريق المجالس التمثيلية الخاصة بها، وتكمن أهمية هذه القوة وقيمتها في تقييدها لقوة الطبقات الأخرى وسطوتها بما يضمن في النهاية اعتدال السلطة¹، في حين أنّ التطبيقات لم تلتزم بالبعد الفلسفي لها كما انتظره مونتسكيو، فالتطبيقات أنتجت ثلاثة مذاهب مختلفة في الفصل بين السلطات، بين فصل جامد وآخر مرن وآخر مختلط، وتنزيلات ذلك في الأشكال الدستورية للأنظمة السياسية المعاصرة من نظام برلماني يعتمد الفصل المرن ونظام رئاسي يعتمد الفصل التام والجامد بين السلطات، ونظام مختلط يجمع بين خصائص النظامين السابقين²، وهذه التأويلات المختلفة والتي أنتجت منطقيا تطبيقات وممارسات متباينة سيكون للتمثيل السياسي تأثير وتأثر يختلف من منتظم إلى آخر، غير أنّ مبدأ الفصل بين السلطات قيمة علمية ونظرية ايجابية على بنية المؤسسات السياسية المشتغلة في البيئة الديمقراطية، وهو تأسيسه لاستقلال السلطة القضائية عن باقي السلطات، وأخرى سلبية لكونه أبقى علاقة السلطة التشريعية والتنفيذية يشوبها التعقيد والتحريف، ولما لذلك من تأثير على التمثيل السياسي.

● - فصل بين السلطات أو تشتيت المسؤوليات :

من جملة ما يقوم عليه مبدأ الفصل بين السلطات هو توزيع المسؤولية بين سلطات ومؤسسات مختلفة، فتفسّر أزمة التمثيل السياسي في هذه الجزئية بأثر تطبيق هذا المبدأ بأنّه وزّع الوظيفة التمثيلية على مستويات مؤسسية مختلفة، وعدم تركيزها في مؤسسة واحدة، أي لم يعد المواطنون يُمثّلون من قبل مؤسسة واحدة، بل من مجموعة من المؤسسات، وبالتالي يجدون صعوبة في تحديد ممثليهم، والمسؤولية التي يتحملونها³، ولا يُقتصر الأمر على المؤسسة التشريعية التي تضم القسط الأوفر من حيز التمثيل والفضاء الأساسي للممثّلين، بل حتى السلطة التنفيذية التي يجري قيامها بالانتخاب بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي والشبه رئاسي فهو ممثّل أيضا وفي علاقة تعاقدية مع ناخبيه وعموم مواطنيه.

¹ - عبد الرضا حسين الطحان، وآخرون، مرجع سابق، ص 460.

² - يُنظر للتفصيل:

- مورييس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، مرجع سابق، ص 199 وما بعدها.

- هاني علي الطهرواي، النظم السياسية والقانون الدستوري، عمان (الأردن)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، ص 243، وما بعدها.

³ - Marie-Anne Cohendet, Op.cit, p 43.

لأجل ذلك يقول ودروويلسون (woodrow wilson) منتقدا النظام الأمريكي القائم على الفصل الجامد بين السلطات، بين سلطة تنفيذية يمثلها رئيس الدولة ومجلسين تشريعيين، إذ يقول أن تقسيم السلطة وتجزئتها إلى وحدات صغيرة كما فعل دستورنا، يجعل كل شعبة (وحدة) من شعب الحكومة صغيرة محدودة، ويساعدها مبدأ الفصل بين السلطات على التخلص من مسؤوليتها...، فكيف تستطيع الأمة والحال هذه معرفة من هو المسؤول الحقيقي...¹، إضافة إلى أن التوزيع في مؤسسات التمثيل يؤدي إلى تخفيف السلطات والمسؤوليات الممنوحة بتوزيع تلك السلطات بين مجموعة من المؤسسات، هذا التخفيف في المسؤوليات يدفع بالممثلين أن يبرروا به عدم قدرتهم على تغيير حياة المواطنين نتاج ضعف سلطتهم²، وكل ضعف في الأداء التمثيلي مؤسسيا أو فرديا من الممثلين يسهم في زعزعة صورة التمثيل السياسي.

رغم بناء مبدأ الفصل بين السلطات على قاعدة وضوح العلاقة ونطاق عمل كل سلطة خاصة التشريعية والتنفيذية، إلا أنه يلاحظ في مختلف الأنظمة السياسية ومهما كانت طبيعتها الدستورية حالات النزاع بين السلطات الثلاث، وهي الصراعات التي عادة ما يُسببها عدم الالتزام بحدود وصلاحيات واختصاصات كل مؤسسة³، وهو ما يؤدي إلى شلل في أجهزة الدولة تتأثر معها معدلات الوفاء وانتظارات مصالح المواطنين الحيوية، لأن التأثير السلبي لمضمون التمثيلية حاصل لا محالة، ليس على مستوى العلاقات المباشرة بين الناخب ومنتخبه فقط، بل أيضا بالمؤسسات التمثيلية، فالتمثيل لم يعد ينبغي فهمه ببساطة العلاقة (ممثّل - ممثّل) بل يتوجّب إعادة النظر في فهمه، وأنه أيضا علاقة بين الناخبين والمؤسسات التي انتخبوها والمتدخلة في المنظومة التمثيلية⁴.

فالتصميم الحديث والذي لم يستجب له مبدأ الفصل بين السلطات أن تلكم السلطات الثلاث هي قوى يُفترض أنها تمثل المواطنين، يتّصف عملها وعلاقاتها البينية بالمرونة ليستجيب لمتطلبات التمثيل السياسي، لكن الاختلال حدث لأنه أدى إلى تكلس منظومة التمثيل السياسي مؤسساتيا، كما على هذا المبدأ التجاوب مع التغيرات والتطورات الحاصلة في الممارسة السياسية، لأن الظروف التاريخية لنشأة المبدأ والمتمثلة في الحد من سلطة الملوك و طغيانهم من قبل الطبقة البرجوازية أيام الثورة الفرنسية، تختلف عن ظروف الواقع المُتّسم بفساد التمثيلية القائمة على انتخاب الشعب لكل طبقات الحكم ومستوياته وقيام مؤسسات تمثيلية، ولم تعد طبقة في

¹ - لطيف نوري، القانون الدستوري: المبادئ والنظريات العامة، ط1، بغداد (العراق)، مطبعة المعارف، 1987، ص 154.

² - Marie-Anne Cohendet, *Op.cit*, p 44.

³ - Aristide Augustin Dossou, *La Représentation politique comme un jeu équilibré du volens-nolens*, Paris,(france), edilivre,2016, p 05.

⁴ - *Ibid*, p08.

مقابل طبقة بل زالت الطبقات وحلت مكانها المؤسسات المنتخبة¹، وهو ما حدا بتوران في كتابه (ماهي الديمقراطية) إلى اعتبار مسألة الفصل بين السلطات ومبررات وجود هذا المبدأ الدستوري كانت من أجل صيانة مصالح الأرستقراطية الأقلية ولم يكن من أجل توضيح العلاقات القائمة بين مختلف مراكز القرار في المجتمع السياسي، فالمبرر لدى مونتسكيو هو تنظيم السلطة وليس الحد من السلطة²، أي أن منشأه ليس الفصل بين السلطات بل تنظيمها لصالح الحكام الفعليون وقتها.

● - إختلالات المبدأ المنعكسة على التمثيل السياسي :

من بين الإختلالات التي انعكست على التمثيل السياسي هو اختلاف تطبيق المبدأ من نظام دستوري إلى آخر، فإذا كان الفصل بين السلطات في النظام البرلماني والذي بنى عليه مونتسكيو مشاهدته والمتميز بالمرونة والتعاون بين السلطات من خلال الرقابة المتبادلة وإمكان مساهمة السلطة التنفيذية في عملية التشريع³، على خلاف النظام الرئاسي حيث الفصل الجامد بين السلطات الذي يمنع أي تعاون بين السلطات مما أنتج تَغَوُّلاً متبادلاً أنتجته ممارسة القوى الحزبية للتغول على بعضها بتوظيف المؤسسة التمثيلية التي تُهيمن عليها وأدواتها لصالحها، أي مؤسسة الرئاسة أو غرفتي المؤسسة التشريعية، وهو ما تعرفه الولايات المتحدة الأمريكية في عديد الحالات .

وجه الاختلال الآخر هو أن الفصل بين السلطات خاصة في تطبيقات الفصل الجامدة حيث يؤدي إلى انغلاق النظام السياسي وعدم انفتاحه أثناء العهدة الانتخابية على آراء وتوجهات الرأي العام المنقولة عبر المجتمع المدني، هذا الانغلاق يَكْسِرُ سلسلة التفويض التي يُعَبِّرُ عنها التمثيل السياسي ويتيح للمجتمع عبر قنوات تجميع المصالح إلى نقل أولويات الناخبين وتطلعاتهم إلى متخذي القرار⁴، هذه السيرورة والتي يفترض ألا تتوقف ولا تتحدد بمبدأ دستوري يقوِّض الصلة القائمة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي الأمر الذي أفقد التمثيل السياسي حيويته، لأن القوى المجتمعية لم تعد قادرة على إملاء تصوراتها على ممثليها السياسيين بوصفهم مراقبين للسلطة، في حين في هذا التطبيق عمل مبدأ الفصل بين السلطات كآلية لعزل المؤسسات السياسية عن القوى المجتمعية⁵.

¹ - فلاح مصطفى صديق، " اختلال التوازن بين السلطات في النظم السياسية المعاصرة: دراسة تحليلية مقارنة"، مقدمة لأشغال الورشة الدولية للعلوم الدينية، جامعة ايدر تركيا، 2017/12/30، ص 335. في: http://isamveri.org/pdfdrg/G00340/2017/2017_SIDDIKMF.pdf متصفح بتاريخ 2019/03/10.

² - Alain Touraine, Qu'est-ce que la démocratie , Op.cit, 50.

³ - سعاد الشرفاوي ، مرجع سابق ، ص 118.

⁴ - Webels, Bernhard, « Political Representation and Democracy » In: Russell J.Dalton ,Hans-Dieter Klingemann, (EDITOR), **The Oxford Handbook of Political Behavior** ,New Yourk (USA),OxfordUniversity Press , 2009, p840.

⁵ - Alain Touraine , Op.cit, p48.

إنَّ واقع السياسة يشير إلى أنَّ العزل بقي مُحكَّماً على الفئات الاجتماعية الضعيفة والهشة فقط، ولم يمنع الفصل بين السلطات تدخل جماعات الضغط و النقابات التعاضدية والمتضامنة في التأثير على مؤسسات الحكم لخدمة أغراضها الصَّرفَ بعيداً عن المصلحة العامة، فهذا النمط من المجموعات وإن حملت عبارات جماعات الضغط المعبر عن مطالب فئات محددة، فإنَّ دورها أصبح صادمًا في إزاحة الممثلين وقهقرة دورهم في صناعة السياسات لصالح توجهات أعضائها وحساباتهم فقط، ووزن هذه المجموعات الخاصة وارتباطها بشكل واضح بالسلطة وممارسة الضغوط عليها سرّياً وضمنياً أو بشكل علني ومباشر، لدرجة أنَّه يمثل تهديداً مُحَقَّقاً للحقوق الأساسية لغالبية المواطنين¹.

إنَّ الإختلالات المشار إليها تؤشر إلى أنَّ أزمة التمثيل ترجع في بعد عميق إلى تأثيرات تطبيقات مبدأ الفصل بين السلطات الذي يُفسَّر بوقوفه سداً أمام نفاذ مطالب المواطنين وما لا يلاحظونه من عجز نسبي في السياسات، وكذا تشتت التمثيل بين مؤسسات مختلفة يجعلها المبدأ في موقع التضاد وليس التكامل.

¹ - Marie-Anne Cohendet, *op cit*, p 51.

المطلب الثالث : الهندسة الانتخابية المفُرزة للاختلالات والأعدالة.

إذا كانت الانتخابات تُشكّل أحد أركان التمثيل السياسي، فإنه هناك إختلالات بنيوية أي قبل الممارسة العملية والتي تحيط بهذا الركن، والافتراض هنا أنّ السياسة الانتخابية المشتملة على مرحلتي الهندسة أو تصميم النظام الانتخابي، ومرحلة إحالة تلكم الهندسة على واقع الممارسة تنطوي على عوامل أزموية تُؤثّر على التمثيل السياسي بشكل بنيوي وأساسي، لأنّ جودة التمثيل وديمومته يضمّنه و يؤطّرهُ نظام انتخابي ينسجّم مع التركيبة المجتمعية ويحقق عدالة في التمثيل لمختلف الفئات الاجتماعية، فضلا عن تحقيق مؤسسات سياسية فاعلة وقادرة على القيام بواجباتها الدستورية¹.

فهؤال واختلال المؤسسات التمثيلية ينتج عن اختلال في تلكم الهندسة لا سيما ما تنتجه الأنظمة الانتخابية من عدم تناسب بين الأصوات المحصل عليها و تعداد المقاعد، أو افتقارها للعدالة الانتخابية، إذ المفترض أنّ المبدأ الذي تقوم عليه الهندسة الانتخابية ويوجّهها هو العدالة والإنصاف وتقليل درجات اللاتناسب، وفي الواقع يغلب أن يكون اللاتناسب في النتائج الانتخابية هو السمة البارزة والذي لم تستطع الهندسة الانتخابية الحد منها، إضافة إلى الأعدالة الانتخابية فتكون السياسات الانتخابية محصلة الانتهازية السياسية التي يمارسها نافذون سياسيون أحزابا أو فاعلون سياسيون، المهم لديهم هو الفوز بالانتخابات أكثر من تحقيق عدالة التمثيل السياسي².

● - عدم التناسب بين الأصوات والمقاعد :

يتطلب فهم عدم التناسب في النتائج الانتخابية توضيح ماهية التناسب، فالانتخابات المتناسبة تعني تلك الانتخابات التي يفوز فيها كل حزب بنسبة من المقاعد متقاربة مع نسبة ما حصل عليه من الأصوات، فلو افترضنا حصول حزب ما على 30 % من الأصوات فالتناسب يعني حصوله على 30% من المقاعد، وعلى ذلك يوجد اتفاق علمائي على أنّ التناسب الانتخابي هو هدف رئيسي للأنظمة الانتخابية، وشرط أساسي للحكم لها أو عليها، وهو مرادف تقريبا للعدالة الانتخابية³، بما تمثله من ضمانة لتمثيل أفضل خصوصا للفئات والأقليات التي تحصل على أصوات قليلة لا تفي تلك الأصوات بالحصول على مقاعد.

¹ - صالح ياسر، وآخرون، تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي، عمان (الأردن)، مؤسسة فريدريش أيبتر، 2012، ص19.

² - Elena Cincea, « Proportionality or majoritarianism? In search of electoral equity », in: **BAJO PALABRA. Revista de Filosofía**, II Época, N° 8 (2013), p 177.

³ - G. Bingham Powell, Jr. and Georg S. Vanberg, « Election Laws, Disproportionality and Median Correspondence: Implications for Two Visions of Democracy », **British Journal of Political Science**, Vol. 30, No. 3 (Jul., 2000), p 384.

إنَّ مهمة الهندسة الانتخابية هي محاولة أساسية لتصميم أفضل للنظم الانتخابية وإصلاحها بشكل يجعلها أكثر استجابة لمتطلبات التمثيل السياسي، وهكذا فيشير عدم التناسب إلى الدرجة التي تتحرف بها النتيجة الفعلية عن المثال المذكور، أي وجود تباعد بين نسبة الأصوات المحصّل عليها ونسبة عدد المقاعد الموافقة فعلياً لتلك النسبة¹.

إنَّ ظاهرة عدم التناسب بين الأصوات المحصّل عليها انتخابياً وما تُترجمه من مقاعد هو إخفاق للهندسة والتصميم الانتخابيين، فكل تلك العمليات من وجهة النظر الأزموية أنَّ الهندسة لم تفلح في تقويم أحد تمظهرات ما تفرزه الأنظمة الانتخابية المختلفة من عدم التناسب بين الأصوات المتحصّل عليها وعدد المقاعد الموافقة لها، وهذا الذي يُشكّل أحد أسباب الأزمة البنيوية للتمثيل السياسي، لكون العملية الانتخابية يُفترض أنَّها تعكس واقع التصويت في المجالس التمثيلية، وعدم التناسب هو تعبير عن اختلال وظيفي للعملية الانتخابية في ترجمة الواقع السياسي والمجتمعي وتوجهاته بواسطة نواب ومندوبين في المجالس المنتخبة من حيث الكم على الأقل.

حين يُصنّف عدم التناسب الانتخابي أنَّه أزمة بنيوية للتمثيل السياسي أو سبباً لها، فمعنى ذلك أنَّ اللاتناسب كان وما زال مصاحباً للتمثيل السياسي وللظاهرة الانتخابية، وأنَّ ظاهرة التباين والفارق بين نسب الأصوات و حصص المقاعد لم يعد إرتياباً صغيراً يمكن إهماله بل يعرف ارتفاعاً مُطرداً، وعليه تُجمعُ الديمقراطيات المختلفة على أنَّ عدم التناسب هو أهم سبب يحول دون جودة التمثيل ومؤشر على ضعفه². لأجل ذلك عرفت الأدبيات الانتخابية اهتماماً بحثياً بالظاهرة وأنتج الباحثون عدة مقاييس لتقييمه ورصده ومنهما خصوصاً مقياس لوسيمور هانبي (Loosemor Hanby) ومقياس ميشال غالاجر (Michael Gallagher)³.

فمن خلال المقياسين تمكّن الباحثون من قياس درجات عدم التناسب في الأنظمة المقارنة، وفي هذا الصدد يمكن الاسترشاد بما توصّل إليه آلان رونويك (Alan Renwick) في دراسته لحالة اللاتناسب التي أضحت تعرفها ديمقراطية راسخة مثل ديمقراطية المملكة البريطانية، فتوصّل إلى

¹ - Alan Renwick , « Was the 2015 election the most disproportional ever? It depends how you measure it » , Posted on June 29, 2015 by The Constitution Unit , in; <https://constitution-unit.com/2015/06/29> a 01/01/2019.

² - G. Bingham Powell, Jr. and Georg S. Vanberg, **Op.cit.** p 383

³ - طوّر الباحثون في الظاهرة الانتخابية عدة معادلات لقياس عدم التناسب الانتخابي منها :

-مقياس لوسيمور هانبي Loosemor Hanby : وهو أبسط المقاييس وأقدمها والتي أوردتها في دراسة أصدرها سنة 1971، ويقوم بمقايسته على البحث في الفارق النسبي بين حصة كل حزب من الأصوات وحصته من المقاعد، ثم يجمع هذه الفوارق ويقسمها على اثنين، لتكون النتيجة هي نسبة عدم التناسب ، يُنظر :

- Alan Renwick, **Op.cit.**

-مقياس : ميشال غالاجر Michael Gallagher، وهو المقياس الأكثر رواجاً واستخداماً، والذي طور معادلة رياضية في دراسة له صدرت سنة 1971، تقوم معادلته على احتساب مؤشر عدم التناسب كالتالي : مربع الفرق بين نسبة الأصوات إلى نسبة المقاعد ، يقسم هذا المجموع على اثنين، ثم أخذ الجذر التربيعي لهذه القيمة ، والحاصل هو مؤشر عدم التناسب ، يُنظر :

- Arend Lijphart, **Op.cit.** p 145.

أنه بواسطة مقياس لوسيمور هانبي (Loosemor Hanby) وجد أن مؤشر عدم التناسب في الانتخابات التشريعية لسنوات 1945م، 1979م، 2015م، كانت على التوالي : 14.9 % ، 15.2 % ، 24 % ، أما مقياس ميشال عالاجر فيشير لذات السنوات على التوالي : 11.7 % ، 11.6 % ، 15 % .

إن ظاهرة عدم التناسب الانتخابي ليست مقصورة على نظم بعينها بل إن تطبيقات مختلفة للأنظمة الانتخابية المقارنة تحيل إلى ذات الأحكام، وهو ما وقف عليه أرند ليبهارت (Arend Lijphart) من خلال دراسته الشهيرة المتضمنة في كتابه " أنماط الديمقراطية " ¹ ، وقد قام برصد نتائج النظم الانتخابية المعتمدة في دراسته لـ 36 نظاما ديمقراطيا تقع في أنحاء مختلفة من العالم، مستخدما مقياس غالاجر وتبيان درجة عدم التناسب في التوزيع الانتخابي لفترة زمنية معتبرة تمتد من 1946م إلى 2010م، ونأخذ هنا بعضا من تلك النتائج :

البلد	نسبة عدم تناسب التوزيع في الانتخابات التشريعية %	عدد الانتخابات التشريعية المدروسة	نسبة عدم تناسب التوزيع في الانتخابات التشريعية %	عدد الانتخابات الرئاسية المدروسة
الأرجنتين	7.35	13	43.94	04
كوستاريكا	4.55	15	54.49	15
فرنسا	12.08	10	43.53	08
الولايات م الأمريكية	4.43	32	46.03	16

جدول رقم (01): متوسط عدم التناسب في الانتخابات التشريعية والرئاسية في بعض الديمقراطيات 1946 - 2010.

- المصدر: Arend Lijphart, Op.cit, p148.

¹ - ibid , p 137- 157.

فلاحظ من خلال هذا الجدول أنَّ نسبة عدم التناسب في الانتخابات الرئاسية أكبر بكثير من الانتخابات التشريعية، ومبرر ذلك أنَّ الرئاسية تجمع بين مُرَشَّحَيْن اثنين على الأقل، فالأكيد أنَّ هناك فائز واحد وباقي الأصوات سوف تصنف هدرا للأصوات، أمَّا في الانتخابات التشريعية فالأمر مختلف لأنه يحتاج أن يُطبَّق مقياس غالاغر المشار إليه سابقا، ولتبيان درجة عدم التناسب بين المناسبتين الانتخابيتين إقترح ما يسمى بالوسط الحسابي بين كل معطيَّيْن لذات البلد، والذي يكون ناتجا عن الجذر التربيعي لحاصل ضرب هذين العددين، وكانت النتائج للدول المصنفة في الجدول أعلاه على التوالي : 17.98 % ، 14.38 % ، 22.93 % ، 14.28 % ، فالمتوسطات الحسابية تشير إلى وجود عدم تناسب لا يمكن أن يكون مُهملا على مخرجات العملية الانتخابية والتمثيل السياسي، لأنَّ هذه النسب تشير إلى معنى خروج ما يوافق هذه النسب من مواطنين من منظومة التمثيل السياسي لأنه تصويتهم لم يفرز ممثلين لهم.

واصل أرند ليبهارت (Arend Lijphart) دراسته لتبيان استفحال عدم التناسبية الانتخابية خصوصا في الانتخابات التشريعية ولنفس الفترة الزمنية المحددة أعلاه، وقدم تفسيراً ترابطياً بين عدم التناسبية و طبيعة النظام الانتخابي المعتمد في 36 بلدا صنّفه ديمقراطيا، نأخذ بعضا منها باختلاف النظم الانتخابية المعتمدة :

البلد	نسبة عدم التناسب (%)	النظام الانتخابي المعتمد
هولندا	1.21	التمثيل النسبي بالقائمة
السويد	2.04	التمثيل النسبي بالقائمة
لكسمبورغ	3.53	التمثيل النسبي بالقائمة
الأوروغواي	6.05	التمثيل النسبي بالقائمة
اليونان	7.88	التمثيل النسبي بالقائمة
استراليا	9.44	الأغلبية : الاقتراع البديل

الأغلبية	11.56	كندا
الأغلبية	14.28	الولايات المتحدة أ
الأغلبية	15.66	جاميكا
التمثيل النسبي بالقائمة	17.98	الأرجنتين
الأغلبية التعددية 1958 - 1985 والتمثيل النسبي بالقائمة من 1985 .	20.88	فرنسا

جدول رقم (02): متوسط عدم التناسب في الانتخابات التشريعية والرئاسية في

بعض الديمقراطيات 1946 - 2010 ، وفق نمط الاقتراع المعتمد.

- المصدر: Arend Lijphart, Op.cit, pp150-151.

يُثبتُ أرند من خلال هذا الجدول أنَّ عدم التناسب الانتخابي ليس مقتصرًا على نظام انتخابي دون آخر وإن يظهر في البداية أن التمثيل النسبي بالقائمة أكثر تناسبية من غيره، لكن لاحظ أرند ليههارت أنَّ عدم التناسب يشكل حالة تصاعدية لتطبيق ذات النظام الانتخابي، فنلاحظ مثلاً أنَّ التمثيل النسبي بالقائمة ينتج عدم تناسب بمقدار 1.21 (%) بالنسبة لهولندا و حوالي 18 (%) بالنسبة للأرجنتين، ونفس الملاحظة بالنسبة لنظم الأغلبية والتي تعرف تصاعداً عن النظم النسبية لكن عدم التناسب يختلف من بلد إلى بلد رغم أنها تتبع نفس النظام الانتخابي .

إنَّه من حيث النظرة الأولية يُطلق الحكم على أنَّ النظم الانتخابية النسبية تميل بدرجة أكبر إلى كونها أكثر تناسبية، أي أقل من حيث عدم التناسب من نظم الانتخاب الأكثرية أو الأغلبية، مع ملاحظة أنَّه على الرغم من وجود قدر كبير من التنوع والخيارات داخل مجموعة التمثيل النسبي لكن لا يوجد أيًا منها متناسبا بشكل كامل وتام¹، ورغم ذلك تُحقِّق الأنظمة النسبية أكثر قربا لفلسفة التمثيل السياسي من غيرها من نظم الانتخاب، بيد أنَّ حركية اختيار الأنظمة السياسية المختلفة في اختيارها للنظم الانتخابية لا تتوجه نحو تعميق النظم النسبية بحكم أنه أكثر تناسبية من نظم الأغلبية والأكثرية بل على العكس تعرف اختيارات النظم الأغلبية أكثر تصاعداً.

¹ - Arend Lijphart, Op.cit, p 131.

من خلال البيانات المقارنة للعمليات الانتخابية في العالم سنجد أنه في سنة 1945م كانت عدد الدول التي تجري انتخابات تقدر بـ 30 بلدا من ضمنها 06 دول فقط تختار النظام الأكثرية أو الأغلبية، أي 24 دولة تختار النظام النسبي بما نسبته 80%¹، هذا الوضع في اعتماد نظم انتخابية أكثر تناسبية لم يشهد تقدماً، بل على العكس من ذلك هناك جنوح نحو اعتماد نظم الأغلبية، وذلك لعوامل سياسية وغير مرتبطة بتعزيز التمثيلية عن طريق زيادة التناسب بين عدد الأصوات وتعداد المقاعد، بل لتحقيق الاستقرار الحكومي وسهولة الحسم الانتخابي التي ربما توفرها نظم الأغلبية أو الأكثرية.

وتشير البيانات الانتخابية المقارنة إلى أنه في سنة 1990م عرف تقدماً مطرداً في نسبة الدول التي تعتمد نظم الأغلبية في مقابل تراجع النظم النسبية، فمن مجموع 107 بلدا يجري انتخابات عامة كانت 45 منها تعتمد الأغلبية و 51 تعتمد النظم النسبية، في حين تعتمد 11 منها النظم المختلطة، وفي سنة 2009 يستمر تصاعد اختيار الأغلبية في الانتخابات العامة التشريعية فمن 225 بلدا أجرت انتخابات حصل وأن 116 بلدا يعتمدون النظم الأكثرية في حين 77 يعتمدون النظم النسبية و 32 يعتمدون النظم المختلطة التي تجمع بين النسبية و الأكثرية، وهو ما معناه تصاعد اعتماد نظم الأغلبية بـ 51 %، 34 % للنظم النسبية و 14% للنظم المختلطة².

فيما تشير البيانات المقارنة لسنة 2021 المحيئة في موقع شبكة المعرفة الانتخابية (ACE project) *، أن الأنظمة الانتخابية المعتمدة في العالم لإجراء انتخابات المجلس الأول للهيئة التشريعية، تكون على النحو التالي: قائمة التمثيل النسبي ما نسبته 36.85 %، تعددية أغلبية المقترعين 29.68 %، نظام نسبي مختلط 3.9 %، نظام التصويت البديل 2.6 %، نظام الاقتراع بدورين 7.18 %، تصويت قابل للتحويل مرة واحدة 3.9 %، نظام التصويت بالكتلة 5.13 % و نظم أخرى 3.9 %³، ومن خلال هذه النسب يظهر تقدماً لافتاً في العالم استخدام الأنظمة الانتخابية التي تنتمي إلى عائلة الأغلبية.

¹ - عصام نعمة اسماعيل، مرجع سابق، 258.

² - المرجع نفسه، ص 259.

* - شبكة المعرفة الانتخابية (ACE project) : شبكة دولية مختصة في الشؤون الانتخابية، وتعتبر أكبر مستودع للمعرفة الانتخابية متوفرة على الإنترنت ولها ممارسون ومكاتب عبر كل أنحاء العالم، أطلقت سنة 1998 من طرف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (IFES)، والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (International IDEA).

³ - يُنظر : شبكة المعرفة الانتخابية ، <https://aceproject.org/epic-en/> ، متصفح بتاريخ 2021/02/17.

- أيُّ تفسير لعدم التناسبية الانتخابية ٩:

السؤال الذي حاولت الدراسات الانتخابية الإجابة عنه هو إيجاد تفسير لظاهرة عدم التناسب بين الأصوات والمقاعد، فمن حيث التقييم لعمليات الهندسة الانتخابية لا يمكن القول أن عدم التناسب هو اختيار قصدي لأن ذلك يتناقض مع فكرة الانتخاب كآلية للاختيار ولا يخدم فكرة التمثيل السياسي كنمط للحكم، لكن رغم ذلك تُوردُ أغلب التفسيرات أن أسباب ذلك يعود إلى الخيارات المنجزة في إطار الهندسة والتصميم الانتخابيين، كما يذهب إليه أرند ليبهارت (Arend Lijphart) وآخرون في الاعتقاد أن الهندسة الانتخابية التي تتحكم في مفاعل العملية الانتخابية تكون غير مُوفقة في معالجة عدم التناسب هذا، ويعدّون لذلك على الأقل ثلاثة مداخل، وهي درجة تأثير كثافة تمثيل الدوائر الانتخابية، أي ما يقابل من ممثلين لكل دائرة انتخابية، وكذا تأثير معدل العتبة الانتخابية ونصاب الإبعاد من التنافس على المقاعد.

وهناك من يرى أن هناك عوامل إضافية التي تؤثر على عدم التناسب، فمهما كانت طبيعة النظام الانتخابي فعدم التناسب يعود إلى توزيع الأصوات بين الأحزاب وتشبُّثها، وتأثير حجم المنطقة وكثافة التمثيل، واستخدام العتبات الانتخابية المرتفعة، وإساءة تقسيم الدوائر الانتخابية بتخصيص بعض المناطق في البلاد بعدد أكبر من المقاعد مع عدد سكان منخفض، مقابل تخصيص دوائر أخرى ذات كثافة ديمغرافية مرتفعة بعدد أقل من المقاعد التمثيلية¹.

يرى أرند ألبهارت (Arend Lijphart) في سبيل تفسير عدم التناسب الانتخابي أن ذلك يعود بالأساس لمعطيات هندسية للانتخاب والممثل خصوصا في درجة كثافة تمثيل الدوائر الانتخابية، إذ أنه كلما كانت الدائرة الانتخابية تحوي ممثلين أكثر يتناسب والتعداد السكاني كلما كان أفضل لتحقيق التناسب والعكس، لذلك يقرر الباحثون أن عدم التناسب مرده إلى سبب رئيسي وقوي وهو كثافة تمثيل الدوائر الانتخابية والتي يصفها أرند ليبهارت (Arend Lijphart) بأنها العامل المهم في كل شيء أو العامل الحاسم² في طبيعة مخرجات النتائج الانتخابية وآثارها على بنية المؤسسات المنتخبة وتمثيليتها.

إن كثافة تمثيل الدوائر الانتخابية لها تأثير قوي في الأنظمة الأغلبية أو الأكثرية وأنظمة التمثيل النسبي، ولكن في اتجاهين مختلفين، بحيث صاحب رفع كثافة التمثيل في الدوائر

¹ - Michael Gallagher, « Proportionality, disproportionality and electoral systems », *Electoral Studies*, Published by Elsevier Ltd, Volume 10, Issue 1, March 1991, p 44.

² - Arend Lijphart, *Op.cit*, p 137.

الانتخابية في أنظمة الأكثرية إلى ارتفاع نسبة عدم التناسب والذي يعطي امتياز كبير في التمثيل للأحزاب الكبيرة، بينما يؤدي الرفع في التمثيل النسبي إلى تناسب أكبر وظروف تستحسنها الأحزاب الصغيرة أكثر¹، فبالنسبة للنظام الأكثرية لو افترضنا وجود تنافس انتخابي بين حزبين (أ) و(ب)، وأنَّ الحزب (أ) أقوى قليلاً من الحزب (ب) في دائرة انتخابية معينة، فإذا كانت هذه الدائرة ممثلة بأربعة مقاعد فنظام الأغلبية سيتيح للحزب الأول بالفوز بكل المقاعد، أما لو كانت هذه الدائرة مقسمة على أربعة دوائر انتخابية صغيرة أي كثافة تمثيل الدائرة كبيرة قياساً إلى تعداد السكان فمن المرجح أن يفوز الحزب الثاني بالفوز بمقعد على الأقل، لكن عندما يتحول البلد كله إلى دائرة انتخابية واحدة فمن المرجح أن يزيد عدم التناسب بشكل كبير.

أما الاتجاه الثاني للأثر الذي تحمله كثافة تمثيل الدائرة في الأنظمة النسبية على درجة عدم التناسب فنسوق المثال التالي، فلو افترضنا أنَّ حزبا في دائرة انتخابية يحصل على 10 % من الأصوات في دائرة انتخابية تعداد نوابها 05 ممثلين، لكن حظوظه تزداد ويمكن أن يفوز بمقعد لو تم رفع كثافة التمثيل إما بتقسيم الدائرة الانتخابية إلى دائرتين أو تم رفع من تعداد ممثلي الدائرة الواحدة، أو احتساب البلد كله دائرة انتخابية واحدة قد يشكل وضعاً مثالياً لصالح الأحزاب الصغيرة لأنه سيستفيد من عدم هدر الأصوات في كل عملية توزيع المقاعد في كل دائرة انتخابية جزئية، وبالتالي تحقيق درجة عالية من التناسب².

تُرجَّح الأدبيات الانتخابية سبباً ثانياً يقف وراء التأثير على تناسب النتائج الانتخابية، وهو درجة العتبة الانتخابية أو نصاب الاستبعاد من الدخول في التنافس على المقاعد وتوزيعها، فمع وجود كثافة عالية لتمثيل الدائرة الانتخابية مع اعتماد معدل عتبة منخفض من شأنه أن يحقق درجة عالية من التناسب، وتتمكن أحزاب صغيرة من التمثيل، فبلد مثل هولندا يعتمد الدائرة الانتخابية الواحدة لكل البلاد وعتبة منخفضة جداً تقدر بـ 0.67 %، فبالتالي كانت درجة عدم التناسب إلى غاية سنة 2006 لم تتجاوز 02 %، لكن ارتفاع العتبة يشكل عائقاً جدياً أمام الأحزاب الصغيرة ففي ألمانيا مثلاً تقدر العتبة بـ 05 % و تميل المعطيات إلى عدم التناسب بترك الأحزاب الصغيرة خارج المجلس التشريعي³، أما في جنوب إفريقيا فلا يوجد نصاب للإبعاد أي العتبة ولذلك ربح الحزب المسيحي الديمقراطي مقعدين في الانتخابات لعام 1994م، رغم أنَّه لم يحصل سوى 0.45 % من الأصوات، لكن المبرر الذي تستند إليه البلدان التي تعمل على إدراج العتبة

¹ - *ibid* , p 138.

² - *ibid* , p 139.

³ - G. Bingham Powell, Jr. and Georg S. Vanberg, *Op.cit.* p386.

الانتخابية ورفعها هو تحقيق تركيز في الأحزاب الممثلة وعدم تشتت المقاعد مما يضمن استقرارا حكوميا ومنع وصول الأحزاب المتطرفة إلى الحكم والتي في العادة تكون ضمن الأحزاب الصغيرة¹.

إذا كان ما سبق سابقا للدلالة على أن عدم التناسب الانتخابي يعتبر أحد الأسباب البنيوية لأزمة التمثيل السياسي، وذلك لتأثيرها على جودة التمثيل السياسي وبنية المؤسسة، فمنتقدو هذا التّمسّي ينطلقون من أن الحكم على جودة التمثيل يكون بالنظر إلى أداء الممثلين ومؤسساتهم، هذا التوجّه ينفي علاقة عدم التناسب وتأثيره على التمثيل، ويبرّرون ذلك بأنّ التأثير يكون من خلال قياس حضور تفضيلات المواطنين في مواقف المشترعين²، لأنّ عدم التناسب كما أن فيه هدر للأصوات وضياعها دون وجود ممثل لها، فذلك لا يفيد بضياع تفضيلاتهم وتصوراتهم وخياراتهم ضمن أداء المؤسسة التمثيلية، وهذا يتطلب تحليل للأداء التمثيلي واتجاهات تفضيلات المواطنين لا تدابير عدم التناسب.

¹ - عصام نعمة اسباعيل، مرجع سابق، ص 382.

² - G. Bingham Powell, Jr. and Georg S. Vanberg, *Op.cit*, p385.

خلاصة الفصل الثالث

- ثمة يقين بوجود أزمة أو أزمات يمر بها نمط الحكم التمثيلي، لكن هذا اليقين ليس واحدا بل يتعدد إلى ثلاثة اتجاهات، بين من يرى وجود الأزمة في بعدها البنيوي والتأسيسي، وهي بذلك أزمة غير ظرفية أو طارئة، بل هي أزمة وجودية وبنيوية عميقة متزامنة مع انبعاث التمثيل السياسي. فيما يرى الاتجاه الثاني أنَّ أزمات التمثيل السياسي ليست بنيوية بل إنَّها نسبية وارتدادات لبنيات ومنظومات وظواهر ذات صلة أو محيطية بالتمثيل السياسي تسببت مخرجاتها في هذا الوضع الأزموي، وبالتالي آثارها لا يمكن أن تشكل تهديدا وجوديا للنمط، وإنما هي مجرد ضغوط ظرفية يتم تجاوز آثارها بالتكيف معها، أمَّا الاتجاه الثالث في فهم الوضع الأزموي للتمثيلية، فهو ينظر إلى أنَّ التمثيل السياسي جزء من منظومة شاملة هي الديمقراطية، و أزمته من أزماتها، فكما أنَّ التمثيل هو إجراءات وآليات، والديمقراطية تعني علوية مجموعة من القيم، فالأزمة هنا تقع على مستوى الإجراءات والآليات التي تجسّد التمثيل السياسي، وكذلك تحلُّ القيم التي تقوم عليها الديمقراطية،

- يخلص البحث إلى أنَّ أصول الأزمة أو الأزمات التي يمر بها التمثيل السياسي ويعبر عن وجودها المزمّن ذلك التدافع والتضارب المفاهيمي، وحتى التناقض بين مختلف النظريات التفسيرية لطبيعة العلاقة التمثيلية، والمعبر عنها اختصارا (ناخب -منتخب)، وكيف تكون هذه العلاقة حتى تُحقّق مقصد التمثيل، والذي أقله الالتزام والوفاء من المنتخبين لتعهداتهم تجاه ناخبيه، إلى أقصاها وهو تطابق تفضيلات الناخبين مع خيارات السياسة العامة التي يقررها الممثلون، فالمراكمة التفسيرية لطبيعة التمثيل السياسي لم تكن تحمل صبغة تكاملية تطويرية لكل جيل من أجيال تلك التفاسير، إنما اصطبغت بالتناقض والتعارض، سواء في شقها التقليدي القانوني، أو جيل البحث عن توصيف معياري أو ما بعده، لتُثبت ما يفترضه البحث بأنَّ ذلك لا يكون إلا دليل على وجود أزمة بنيائية تأسيسية لطبيعة العلاقة التمثيلية، وأنَّ هناك أزمة مستحكمة للتمثيلية السياسية.

- يتوصل البحث إلى أنَّ الوضع الأزموي للتمثيلية ليس وليد تحولات ظرفية أو معاصرة، فالمحددات التي يقوم عليها التمثيل السياسي هي محل أزمة لما تعانيه من هشاشة واختلال، فالانتخابات تحولت من أداة لحسم التنافس السياسي إلى أداة لاحتكار السلطة ولفترات طويلة في يد نخب محدودة، و التطبيقات السيئة والفهم الخاطئ لمبدأ الأغلبية والأكثرية والتي تؤدي إلى استبعاد من مخرجات التمثيل ودواليب صناعة القرار السياسي أولئك الممثلين الذي يُصنفون خارج الأغلبية الحاكمة، وصولا إلى إفرازات وسوء تطبيقات مبدأ الفصل بين السلطات، والذي جاء

في الأصل من أجل ضبط العلاقة بين السلطات والمؤسسات السياسية الأساسي، وإن أسهم في ترسيم استقلالية السلطة القضائية إلى حد ما عن باقي السلطات، إلا أنَّ علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التمثيلية الأصلية وهي التشريعية، يشوبها التعقيد والغموض لوقوعها تحت تغوُّل السلطة التنفيذية، كما أحدث المبدأ تعدُّداً بين بُنى ومؤسسات التمثيل مما أدَّى إلى تشتت المسؤوليات، وبالتالي ضياع وجهة المسألة التي يمارسها الناخبون للممثلين وكذا للمؤسسات التي تقاسمت التمثيل، كما أنَّ المبدأ لم يحد من التنازع بين السلطات على الصلاحيات والاختصاصات، ولم يضع حداً للمجموعات غير السياسية في تأثيرها على السلطات والمؤسسات السياسية، في مقابل يشتت على الناخبين ومطالبهم الوجهة التمثيلية المناسبة، ومن الأسباب البنيوية التأسيسية لأزمات التمثيل السياسي هو الإختلالات الناتجة عن عمليات الهندسة والتصميم الانتخابيين، إذ لم تستطع هاتين العمليتين التخفيف من حدة عدم التناسب بين الأصوات المحصَّل عليها وما يقابلها من مقاعد، بل وُقُوع عملية التصميم الانتخابي تحت طائلة الانتهازية السياسية، وضياع فكرة التمثيل.

الفصل الرابع

النمىل السياسى والاضغوط

النأزعية المعولمة

تمهيد

يتجه البحث في هذا المستوى إلى إثبات وجود أزمات تحيط بالتمثيل السياسي من خارج منظومته، وما يمكن تسميته بالضغوط التأزيمية، حيث أنَّ تحولات السياسة خلال العقدين الأخيرين أبانت عن تضخم ظواهر سياسية اتَّخذت من منطق التمثيل وآلياته مقومات لها، لتستهدف التمثيلية وتشكل ضغطا عليها حيث إما تستحوذ على تلك الآليات أو تحولها عن مقاصدها، فتحولات السياسة اليوم تشكل ضغوط تأزيمية على التمثيل السياسي كنمط للحكم، فسيكون هذا السياق تفصيلا لهذا الوضع، من قبيل عودة الحركات الشَّعبويَّة وصعود السياسيين الشعبويين وإدعائهم أنهم الصيغة التمثيلية الفضلى أمام فشل النظام التمثيلي التقليدي وعجزه، و تنامي الحركات الاحتجاجية وتواتر اندلاعها في ربوع العالم المختلفة وفي الأمصار ذات الديمقراطية التمثيلية الراسخة، والتي يُفترض أنَّ بها قنوات تواصل بين الناخبين ومؤسساتهم السياسية شغالة بكفاءة، ولا حاجة لوسائط تعبيرية عن المطالب غيرها، مما يجعل حركات النزول إلى الشوارع تعبيرا متقدما عن أزمات النمط، والتي تجعل من مُضادِّته والطلب إلى تغييره واتهامه بالعجز مطلبا أساسيا لها.

سيكون تسليط الضوء في الصدد عن وجوه تعبيرية أخرى لأزمات التمثيل السياسي والتي تفتك أبرز محدداته ومقاصدها من انتخابات وعمل حزبي، والصعود للمشهد التمثيلي في تعبيرة جليلة عن إلغاء حضور الناخبين في تولية فاعلين جدد وتحكمهم في منظومة التمثيل، وهنا الأمر يتجه إلى صعود التكنوقراطيين أي الخبراء والبيروقراطيين أو الموظفين الكبار لمنصة التمثيل السياسي ومحاصرة دور الممثلين المنتخبين، هذا إضافة إلى فحص تعبيرة صعود المستقلين وغير المتحازبين إلى المؤسسات التمثيلية في ضرب مباشر لثرائبية العمل الحزبي وضمائنه لتمثيل مؤسسي مستدام لتفضيلات الناخبين واختياراتهم.

المبحث الأول : صعود الشعبويات ... سبب لأزمة التمثيلية أو نتيجة لها.

بالمجمل يُطلق اصطلاح الشعبوية على كل ممارسة للسلطة يَغلب عليها العشوائية وعدم العقلانية، أو ممارسة سياسية غير نمطية وعلى خلاف ما يُتعارف عليه، وهي في هذا الإطار إما أن تكون سببا لأزمة التمثيل السياسي أو نتيجة لتلك الأزمة، إنَّ تجلية هذه الصورة هو الذي يقود في النهاية إلى الحكم هل أنَّ الشعبوية صحوّة تمثيلية، كونها وجه للمبالغة في تمثيل صاحب السيادة وهو الشعب، أو الوجه الشرير للأزمة التي تحيط بالتمثيل السياسي¹، وبعبارة أخرى هل أنَّ الشعبوية تعبير عن أزمة عميقة يواجهها التمثيل السياسي، أو أنَّها هي الأزمة بحد ذاتها وقد قيَّضت أدوات التمثيلية وحوَّلَتها عن مقاصدها، وكل هذا لا ينفي بوجود التمثيل السياسي في أزمة في شكلها الوجودي هذه المرة، لأنَّ الشعبوية تأخذ بكل محددات المنظومة التمثيلية من انتخابات وعمل حزبي وهيمنة على المؤسسات والوظيفة التمثيلية، وبالتالي إدخال التمثيل في دوامة اللامنطق.

يكون المرور إلى تجلية هذا المظهر والتوتر المقلق الذي يحاصر التمثيل السياسي، بالانطلاق من أنَّ حُكمًا يقارب الإجماع على أنَّ الشعبوية مفهوم غامض، وهو الغموض الذي يتيح للظاهرة الشعبوية تشبيهها بورم يحيط بعضو حي، حتى يُفقد وظائفه بل يُحوَّل نسق أدائه الحيوي، وهي الظاهرة التي تبرزُ عبر كل مراحل الحياة السياسية للتجمعات البشرية، ل يبدو سبب صعود نجمها عبر المراحل القديمة والمعاصرة هو استسهال وتبسيط السياسة مواقفًا وممارسات، وفي علاقاتها المباشرة بالتمثيلية السياسية فيرصدُ البحث هذا التناقض في أي جيل من أجيالها الحديثة منذ القرن الثامن عشر ميلادي مع محدد أو مُقوِّم أساسي على الأقل للتمثيل أو كُلِّها أحيانا، لتكون التمثيلية المعاصرة في مواجهة مباشرة أو مُخاتلة مع الشعبوية والتي تنامي صعود نجمها خلال العشريتين الأوَّليين من القرن الحادي والعشرين، هذه المرة بالصعود بواسطة الآليات التمثيلية ثم التهكم عليها والاستنقاص من مكانتها.

¹ - Frédéric Ligot, « Populisme et crise de la démocratie : les racines du mal », *democratie*, n 06/2019, Publié le 14 juin 2019, in:

<http://www.revue-democratie.be>, a 12/01/2020.

المطلب الأول : ماهية الشعبوية وأصولها.

يكون في سبيل الإلمام بفهم ظاهرة الشعبوية ضرورة تتبع الأصل الفكري والفلسفي وتها التاريخية، ريثما يعطي تفسيراً ونفاذاً لماهيتها وخاصيتها، خاصة مع ملاحظة تجددها عبر حقب زمنية متفاوتة الظروف والجغرافيا، ولعلّ آخر صعودها كان منذ ثمانينات القرن العشرين، حيث شبكة انتشارها أخذت في الاتساع، وإنّ الفهم لسيورتها يمر عبر ملاحقة الغموض المفاهيمي، وأصلها في الفكر والممارسة السياسيتين.

● - حول المفهوم، وتبرير الغموض:

من المفاهيم التي تلاقي عدم إجماع حول مؤداها ودلالاتها لدى جمهور الباحثين والسياسيين هو الشعبوية (Populisme)، والذي يفاقم هذا التعقيد هو الاختلاف حول مضمونها وبالتالي الاختلاف في شكل وجودها تبعاً للسياق الزمني والبيئي السياسي التي تنتج فيه، والاختلاف حول تقييمها بين السلبي والإيجابي في تفاعلها مع الديمقراطية التمثيلية بين من يرى بأن الشعبوية تهديد وتقويض لها، وبين من يراها فرصة لاستعادة برقيتها وإعادة تأسيسها .

إنّ الإجماع العُلَمائي لم يكن حول المفهوم ومحدداته، بل على غموضه وتشعبه، ومن ذلك حُكْمُ الفيلسوف السياسي الفرنسي جاك " رانسيير " (Jacques Rancière) عليه بأنّه " المفهوم القابل للإستخدام على كل وجه، الدقيق منه وغير الدقيق، والمناسب وغير المناسب " ¹، وهو أيضاً ما استخلصه العالمان إرنست غيلنر (Ernest Gellner) وغيتا ايونسكو (Ghita Ionescu) عقب ندوة دولية * أشرفا عليها للبحث في الإشكالية التي يطرحها غموض مفهوم الشعبوية واختلاف دلالاته، في حين أنّه مفهوم صعب التحديد ومُتَلَوّن، ويعرّف استخدامات مختلفة ومتناقضة ²، ويجاريهم في ذلك فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) في دراسة حديثة له، إلى حالة الغموض والاستخدام الفضفاض التي تُلَفُّه، إذ أنّ وجودها في القرن العشرين كان كأداة للأنظمة الاستبدادية، في حين أنّ الشعبويات المعاصرة وجدت من الأدوات التمثيلية فرصة للبروز والانبعاث

¹ - محمد الشيخ، " الفلاسفة المعاصرون ومسألة الشعبوية قراءة في آراء ستة فلاسفة " في : مجلة النظام، تصدر عن وزارة الأوقاف، سلطنة عمان، السنة 17، عدد 65، صيف 2019 م / 1440هـ، ص 197.

^{*} - عقدت الندوة الدولية بكلية الاقتصاد وعلم السياسة بلندن سنة 1967 تضمنت أبحاث الندوة في كتاب :

- Ghita Ionescu and Ernest Gellner (Edited) , **Populism: its meanings and national characteristics**, London (uk), Weidenfeld & Nicolson; 1969.

² - يُنظر: ياسين محمد حمد، خالد طارق عبد الرزاق، " الشعبوية دراسة للإطار النظري " مجلة دراسات دولية : تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد (العراق)، مجلد 2019، العددان 77-78، ص 04.

وتصدرُ المشهد السياسي والمؤسساتي رغم اختلاف المنطلقات والغايات بين التمثيلية والشَّعبويَّة¹، كما أشارت الباحثة منى خويص صاحبة الدراسة التحليلية الأشهر عربيا حول الظاهرة الشَّعبويَّة، بأنَّه عند القيام بالبحث ومحاولة الإحاطة بتحديد مفهوم للشَّعبويَّة تنتهي القراءات إلى مزيد من الغموض حوله²، فيما يُحوِّل برتران بادى (Bertrand Badie) بأنَّ الإشكال والتعقيد والغموض يشكل جزءا من تاريخ مفهوم الشَّعبويَّة، وأبرز افرازات التعقيد أنَّ تختلف شعبيويات اليوم عن شعبيويات الأمس، أو شعبيويات القرن التاسع عشر³.

يرجع الغموض الذي يطرحه المفهوم إلى اختلاف الدلالات التي يعيها والمحددات التي تطلق عند محاولة تحديد إطار معياري أو وصفي للظاهرة، وإنَّ الإشكال الأساس ليس في السَّمات والمحددات التي قد تجد تقاربا واتفاقا حولها، إمَّا في اختلاف شكل وجودها ولو حملت ذات السمات النظرية، فليس كل من يستعمل خطابا يوصف بالشَّعبويَّة يطلق عليه حركة شعبية، وليس كل حركة سياسية تُعارض وتقف في وجه النخبة الحاكمة يطلق عليها شعبية⁴.

يلاحظ مما سيأتي اختلافا في المحددات المعيارية أو الوصفية التي أطلقها عدد من المفكرين حول ظاهرة الشَّعبويَّة، فيذهب فوكوياما (Francise Fukuyama) إلى أنَّ السمات التي تحملها الظاهرة تدور حول ثلاثة محددات، قد تكون متوفرة كلها أو بعضها في شعبيوي واحد، إذ يرى أننا نكون أمام شعبية حينما يعمدُ نسق سياسي ما إلى اعتماد سياسات وقرارات تلقى قبولا شعبيا على المنظور القصير، لكن تلك السياسات لا تتسم بالاستدامة والعقلانية، أمَّا المحدد الثاني وهو الأكثر تعبيرا عن الحركات الشَّعبويَّة، هو المغالاة في الارتباط بأساس الشرعية وهو (الشعب)، مع ملاحظة أنَّ الشَّعبويات لا تصف الشعب وفق معيار المواطنة والانتماء القانوني للدولة، بل إلى الطبيعة الإثنية والعرقية للشعب⁵، فلا يعتبر شعبا عندها من هم خارج هذا التصنيف*.

أمَّا المحدد الثالث حسب فوكوياما (Francise Fukuyama) هو وجود زعيم للشَّعبويَّة يحاط بهالة تقديسية وله علاقة مباشرة وشعورية مع شعبه، وهذا النهج هدفه التغطية عن عدم الحاجة

¹ - Francise Fukuyama, « WHY POPULISM ? The Populist Surge », Available on: <https://www.the-american-interest.com>, Posted on 09/02/2018.

² - منى خويص، رجال الشرفاء: دراسة تحليلية للظاهرة الشَّعبويَّة، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، دار الفرائي، 2012، ص 63.

³ - برتران بادى، "العود الأبدى ؟"، في: برتران بادى و دومينيك فيدال (محرران)، عودة الشعبويات: أوضاع العالم 2019، ترجمة: نصير مروءة، بيروت (لبنان)، مؤسسة الفكر العربي، 2019، ص 21.

⁴ - عزبي بشارة، (الشَّعبويَّة والأزمة الدائمة للديمقراطية)، مرجع سابق، ص 08.

⁵ - Francise Fukuyama, " WHY POPULISM ? The Populist Surge ", Op.cit.

* وهو ما يسود في شعبيويات أوروبا الوسطى والتي تركز على بعدي (الهوية والسيادة)، والدفاع عن الهوية الثقافية للأمة هو جوهر الشعبويات فيها. يُنظر: جاك روينيك، "منوعات وسط - أوربية"، في: برتران بادى و دومينيك فيدال (محرران)، عودة الشعبويات: أوضاع العالم 2019، مرجع سابق، ص ص 289-290.

للمؤسسات الوسيطة بين الحاكم وشعبه كالأحزاب والمجالس المنتخبة، ولذا تجنح الشعوبيات إلى مهاجمة المؤسسات الوسيطة والتسخيف منها، وهو ما يشكل تقويضاً وتهديداً لمنظومة التمثيل السياسي القائم على فكرة الوساطة بين الناخبين ومؤسسات الحكم¹.

فيما يذهب جاك " رانسيير " (Jacques Rancière) إلى إنَّ الشَّعْبِيَّة هي أسلوب للحكم و الممارسة السياسية، يقبل الاستخدام على أي وجه ولأي غرض سلطوي كان ديمقراطي أو غيره، و يقوم على تأسيس علاقة مباشرة بين الشعب وقائده متخطياً بذلك كل أشكال التمثيل، وبخطاب يستهدف النخبة الحاكمة السياسية والاقتصادية ويَتَّهَمُها بالفساد والزيائية وخدمة مصالحها، وغارق في " الهَوَويَّة " المشحونة بالعنصرية ورفض الأجانب حتى ولو كانوا يشكلون قيمة اقتصادية مضافة لبلدانهم².

في اتجاه آخر يذهب الدكتور عزمي بشارة لتحديد ماهية الشَّعْبِيَّة، ليقدم تصوره المتوافق مع أطروحته التي يرى فيها أنَّ الظاهرة الشَّعْبِيَّة تشكل أزمة دائمة تلاحق الديمقراطية ومنظومة التمثيل السياسي، وعلى ذلك فهو ينظر إلى أنَّ الشَّعْبِيَّة هي ردة فعل سلوكية تقوم على مضادة منظومة التمثيل السياسي بمزاج سياسي غاضب فاقد للثقة فيها ومحرض عليها، بينما يَعتبر الشعبويون أنفسهم أنَّهم الممثلون الحقيقيون للشعب - العرق - وما عادهم زائفون³، في تعبير عنصري يتسامى فيه عرق الشَّعْبِيَّة عن باقي المجتمع الوطني، ويرفض تعددية المجتمعات، فبالتالي تستطيع الشعوبيات وبواسطة الآليات التمثيلية وفكرة التمثيل السياسي أن تتمكن من تهديد التعددية السياسية، وكذا إحداث تغيير في بنية التمثيل السياسي التي تنظر للمواطنين على قدم المساواة، في حين تعتبر الشَّعْبِيَّة أنَّ الشعب هم أنصارها فقط.

إنَّ تعدُّد المحددات لا يشكل عنصر قوة للمفهوم بل يشيء إلى غياب نسق بنيوي للظاهرة وتعبيراتها، إلَّا أنَّ المُجمَع حوله أنَّ المحدد غير المتنازع على كينونته في مفاعيل الظاهرة الشَّعْبِيَّة الراهنة هو كونها معادية للتمثيلية السياسية، إذ ترى الشَّعْبِيَّة أنَّ التمثيل هو حكم القلة وذات آليات معقدة و تراتبية مؤسساتية ثقيلة تعطل مصالح الشعب⁴، كما تُجمع الأدبيات ذات الصلة بالظاهرة الشَّعْبِيَّة أنَّ الجانب المهم في سبب غموض المفهوم هو حالة ال غير المتماثل

¹ - Francise Fukuyama , " WHY POPULISM ? The Populist Surge" , Op.cit .

² - Jacques Rancière , « L'introuvable populisme », dans; Alain Badiou, Pierre Bourdieu, Judith Butler, Georges Didi-Huberman, Sadri Khiari, Jacques Rancière, *Qu'est-ce qu'un peuple ?*, paris(France), La Fabrique éditions, 2013,p 138.

³ - عزمي بشارة، (الشَّعْبِيَّة والأزمة الدائمة للديمقراطية)، مرجع سابق، ص ص 09-08.

⁴ - Davide Vittori , « Is Populism Changing the Political Representation of Western Democracies? » , *Journal of Political Sciences & Public Affairs*, (Brussels), Belgium, Volume 3, Issue 1 (2015), p 03.

للمظاهرة، والتي تختلف على حسب المضمون الإيديولوجي الحامل لهذه الشَّعبويَّة أو تلك، بين اليمين أو اليسار، وداخل هذين المحملين تتنوع الشعبويات بين المتطرفة والمعتدلة¹، كما يتنوع وجودها تاريخيا في القرن العشرين عن الشعبويات الراهنة، إذ أنَّها كانت عبر آسيا و أفريقيا والعالم العربي في الأنظمة ذات النزعة الاستبدادية * *، ولم تكن تقف ورائها أيديولوجيا متماسكة بل كل ما في الأمر وجود عاطفة تفسِّر العلاقة بين القائد والزعيم الكاريزمي وجمهوره مصحوبا بآلة قمعية شديدة².

وفي جغرافيا الشعبويات نجد أنَّ الشعبويات التي ظهرت في الأنظمة الديمقراطية الراسخة أي الغربية منها تحديدا ورغم تشابه السياق السياسي إلَّا أنَّها تكون فيها على حالات مختلفة لا سيما في المحمل الأيديولوجي وسمات الخطاب، فبين ضفتي المحيط الأطلسي الغربيتين تكون الشعبويات الأوروبية حركة رجعية تتمترس وراء أطروحات اليمين المتطرف العنصرية و المعادية للأجانب، أمَّا الشَّعبويَّة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية فتُعدُّ شعبويات يسارية تهدف إلى إعادة إدماج من همشتهم الرأسمالية، وكل هذا التنوع في ال الذي تُعبِّر عنه كل شعبية إلى درجة التناقض بينها، يؤدي إلى تيهان ومأزق دلالي عن ما يُطلقه الباحثون و الفاعلون السياسيون، وحتى في الغرب أنفسهم على توصيف الشَّعبويَّة التي يَبْنُوْنَهَا³، فهذه الدلالات المختلفة والاستخدامات المتناقضة و المتضاربة يجعل من الشَّعبويَّة مفهوما تطارده الشكوك وتتنازعه الاضطرابات⁴.

¹ - فشعبوية اليمين تُفَرِّط في توظيف هوية الأمة، والتي يظهرونها ككائن مُعتدَى عليه من طرف آخر أجنبي أو مهاجر لا يحمل عرقهم، وشعبوية يسارية قوام خطابها معاداة الرأسمالية المتوحشة . يُنظر:

- برتران بادى، "العود الأبدي ؟"، في: برتران بادى و دومينيك فيدال، (محرران)، عودة الشعبويات: أوضاع العالم 2019، مرجع سابق، ص 24.

^{**} - الشعبويات ذات النزعة الاستبدادية في آسيا وأفريقيا والعالم العربي: وهي المشاهد التي نجدها في حالة جمال عبد الناصر حاكم مصر بين (1956-1970)، و معمر القذافي حاكم ليبيا بين (1969-2011)، حافظ الأسد حاكم سوريا بين (1972-2000)، و كيم جونغ أون وأسلافه من ديكتاتوري كوريا الشالية، واللذين يعتبرون من أشهر شعبويات القرن العشرين و بدايات القرن الواحد والعشرين ضمن المنظومات السلطوية غير التمثيلية.

² - يُنظر: منى خويص، مرجع سابق، ص ص 91، 92.

³ - يان فيرنر مولر، مرجع سابق، ص ص 42-43.

⁴ - ياسر قصوه، "الشعبويات الجيمينية القومية والدينية في العالم المعاصر: الأسباب والتداعيات"، مجلة نظام، تصدر عن وزارة الأوقاف، سلطنة عمان، السنة 17، عدد 65، صيف 2019 م / 1440هـ، ص ص 118.

• - في الأصل الفكري لمفهوم الشَّعْبِيَّة :

للشَّعْبِيَّة أصل في الفكر السياسي القديم، وإن لم يأخذ هذا الاصطلاح إلا في مرحلة زمنية متقدمة *، إلا أنه يدور حول الفكرة والممارسة المتعارف عليها لاحقاً، والمصطلح الذي يترادف مع الشَّعْبِيَّة المعاصرة عند الأقدمين في التوصيف والمعنى والتأثير هو الديماغوجية **، وهما يشيران إلى محتوى سياسي سلبي ويشتركان في طبيعة الخطاب السياسي الذي يتدرج من الخفة في التناول، والسطحية في التفكير إلى سيادة العواطف والغرائز وصولاً إلى هيجان الجماهير المُستثارة تحت عناوين براقة وجذابة ¹.

إنَّ المصطلحات التي تحوي جذر (Demos) يدُلُّ على أنها ذات أصل إغريقي، وقد استخدمه أفلاطون بإطلاق وصف -ديماغوجي- على قادة النظام الديمقراطي بعد انتصار الديمقراطية في أثينا الذين ينادون بالمساواة المطلقة بين الأفراد ²، واعتبر ذلك ديماغوجية لأنَّ منطق تشكُّل المجتمعات يقوم على التفاوتات السياسية والاجتماعية، وهو ما جعله يصف النظام الديمقراطي الأثيني بالأكثر سوءاً لأنَّه يتأسس على الديماغوجيا والغوغائية وعدم الكفاءة ³، أمَّا تلميذه أرسطو فكان أكثر تفصيلاً في التَّعَرُّض لسمات الديماغوجيا، وكأنَّها تُقارب الشَّعْبِيَّة المعاصرة، إذ يشير إلى أنَّ الديماغوجيا يرتفع صوتها عند محاولة المطالبة بالمساواة المطلقة والانتكاس عن نسبيتها وفق ما تقرره الدساتير ⁴، ويشير أرسطو إلى التأثير السلبي للديماغوجيا والديماغوجيين على الديمقراطية، فيقول عنهم أنَّهم لا يظهرون إلاَّ حين يفقد القانون سيادته ⁵، لأنَّ هدفهم هو الانقضاض على الديمقراطية واستبدال سيادة القانون بسيادة الأوامر الشعبية و ادعائهم إرجاع الأعمال للشعب، وفي ذلك إلغاء وتجاوز لدور النخبة و المؤسسات الوسيطة

* حول أوائل استخدامات مصطلح الشَّعْبِيَّة : يشير يان فيرنر مولر أنَّ صفة الشعبوي استعملت أول مرة في العام 1896م، في مقال نشرته " The Nation " تحت عنوان : " The Non-European Roots of the Concept of Populism " .

يُنظَر : يان فيرنر مولر، مرجع سابق، ص 41 .

- كما يشير " غي هيرمييه " إلى أنَّ ظهور كلمة الشَّعْبِيَّة في القواميس الفرنسية كان سنة 1929م ،

يُنظَر : " غي هيرمييه، (منعرجات الشَّعْبِيَّة) في : برتران بادوي و دومينيك فيدال (محرران)، بحثاً عن بدائل : أوضاع العالم 2018، مرجع سابق، ص 34.

- الديماغوجيا (Demagogia) تعبير يوناني مركب من شقين ، هما " الديموس " أي الشعب ، و "غوجيا " وتعني العمل أو القيادة، ويقصد بها ما يعقده السياسي من خطاب ذا تأثير افغالي، واختيار شعارات تساعد على اغراء الجمهور وتجييش العواطف وبالتالي استقطابهم لتوجهاته . يُنظَر :

- Michael Signer, *Demagogue, The Fight to save Democracy from its Worst*, New York,(USA), PALGRAVE MACMILLAN, 2009, p.34-33.

- نقلاً عن : هشام عليوان، (الشَّعْبِيَّة في سياقاتها التاريخية)، *مجلة ذوات*، تصدر عن مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، عدد 2018/47، ص 26.

¹ - المرجع نفسه.

² توفيق يوسف الواعي ، المصطلحات السياسية ، القاهرة (مصر)، الشروق للنشر والتوزيع، ص 2007، ص 125.

³ - يُنظَر : يونس موستف، *علاقة الفلسفة بالسياسة: أفلاطون والديمقراطية نموذجاً*، الرباط (المغرب)، مؤمنون بلا حدود للدراسات لأبحاث، 2016، ص 08.

⁴ - أرسطو طالبس ، السياسة ، ترجمة أحمد لطفي السيد، بيروت (لبنان)، منشورات الجمل، 2009، ص 461.

⁵ - المرجع نفسه، ص 384.

بالتعبير المعاصر، كما يمارس الديماغوجيين تملقا للشعب بإدعاء إرجاع الكلمة لهم، فإذا حصلوا على السلطة واجهوا كل من يعارضهم بأنهم ينفذون أمر الشعب ويتصرفون بناء عليها.

فالديماغوجيا من خلال آرسطوا هي الشَّعبويَّة المعاصرة التي تنتعش بضعف روادع القانون، وهي أسلوب مخادع للشعب، لأنها تتطلق من مغاللتها والتملق إليه لكسب ثقته، ثم يتصرفون على خلاف الدستور والقانون، فالرابط بين الديماغوجيا و رديفها المعاصر هو التَّمَلُّق للشعب والتصرف فوق القانون وباسمه، ورفض الحاجة إلى المؤسسات الوسيطة والنخب تحت ذريعة المساواة المطلقة وعدم وجود طبقات ومستويات للحكم، فما طرحه أرسطو يُعدُّ مسكا مبكرا بتناقضات النظام الديمقراطي في حالته الأولية البسيطة¹.

فإذا كان ما تقدم لكشف الترابط بين مفهومين قديم و معاصر فإنَّ هناك من يشير إلى رباط من نوع آخر، وي طرح شيئا من الطرافة على علاقة القديم بالجديد، فيقول الفيلسوف السياسي الفرنسي بيير أندريه تاجييف (Pierr-André Tgüieff) أنه من الخطأ مساواة الشَّعبويَّة مع الديماغوجية، فالديماغوجي يهدف إلى تضليل الآخرين بينما الشعبوي يبدأ بتضليل نفسه²، وهي في ذلك تكون الشَّعبويَّة درجة متقدمة من السوء في العمل السياسي على سابقتها الديماغوجية.

● - في أصل الممارسة الشَّعبويَّة :

إنَّ البحث في تاريخ الأفكار السياسية لا يخلوا من الوقوف على ما تسميه الباحثة المعاصرة شانتال موف (Mouffe Chantal) بـ " اللحظة الشَّعبويَّة "³ من حقبة تاريخية إلى أخرى، في إشارة إلى وجود فترات زمنية تتوافر فيها الظروف لانبعاث تحركات وممارسات شعبية، وإن كان ذلك الأصل لا يوجد جَزْمُ بنشأته على منوال سياقه المعاصر من أحزاب وحركات ودعاية إعلامية، لكنها تشترك مع الراهنة بالإفراط في الاهتمام بالعامّة والطبقات الشعبية المتوسطة والمحرومة، ومضادّة طبقات الحكم ونُخبه، مع وجود زعامات تنفُ وراء هذا الخطاب ومستغلّة ظروف الاحتقان الاجتماعي والسياسي، ووفق هذا المعنى لم تخلو العصور القديمة من هذه اللحظات

¹ - عزى بشارة، (الشَّعبويَّة والأزمة الدائمة للديمقراطية)، مرجع سابق، ص 11.

² - قدرى حفني، (الشَّعبويَّة بين القادة والجمهور)، مجلة الديمقراطية: عدد 62، أبريل 2016، ص 59.

³ - Chantal Mouffe, « The populist challenge », posted on 05/12/2016 , in: <https://www.opendemocracy.net/en/democraciaabierta>, Browser à 01/03/2020.

التي يمكن أن توصف بأنها شعبية على النحو المعاصر مع اختلاف في البنية التنظيمية التي تميز الشعبوية المعاصرة¹.

- في المشهد الإغريقي :

إنَّسم الوضع السياسي في القرن السادس قبل الميلاد بأزمات اجتماعية عميقة وصراعات دامية بين العائلات الكبرى من جهة، وبين هذه العائلات وسكان الأرياف والمدن المتزايدة النشاط²، وشهدت المرحلة تمايز طبقي واجتماعي تحولت فيه الملكيات الجماعية للأراضي إلى ملكيات خاصة مرتكزة في أيدي الأسر الأرستقراطية الكبيرة، إذ مارسوا سلطة استبدادية على الفلاحين والفقراء والمعدومين³.

ذلك الضغط كان يرقبه الإصلاحي والمشرع السياسي الشهير " صولون " (640 ق م - 560 ق م)، الذي قدم إصلاحات تعارض نخبة الحكم، وعبر عن ذلك في خطب وقصائد شعرية ألهمت حماس الطبقات الوسطى والمعدومة، فقدموه زعيما لهم ودعوه للترشح ليصبح حاكما على أن يُمنح سلطة مطلقة لإخماد نار حروب الطبقات وكان ذلك في 594 ق م، و وافقت طبقة الأرستقراطية على هذا الخيار لكون " صولون " كان من هذه الطبقة، لكنه لا يحمل قناعاتها.

إنَّ ملامح الشعبوية التي أحدثها حراك " صولون " تبدو من خلال محددات ثلاثة تتوفر في الشعبويات المعاصرة من معارضة النخبة الحاكمة وتبني انشغالات طبقات شعبية تعيش ضيما سياسيا واجتماعيا، ووجود الزعيم والخطيب السياسي الذي يقود هذا الغمار ممثلا في " صولون " (هاهنا)، والذي يُنسب إليه أنه قضى على كل مظاهر الأوليغاركية وهيمنة الأرستقراطية آنذاك، وأنهى في عهده وبعده بعقود على استعباد الشعب لبعضه وأسس للديمقراطية الأثينية.

- في روما القديمة :

ما يمكن أن نُسميه أيضا باللحظة الشعبوية بشكل مشابه للذي حدث في أثينا، ففي العصر الجمهوري الذي ساد في روما (509 ق م - 29 ق م)، والذي شهد ازدهار روما الشامل

¹ - Jean-Marie Meilland , « Populisme antique et populisme modern », Journal gauchebdo, Publié le 05 /12/2019, En ;

<https://www.gauchebdo.ch/> Browser à: 12/12/2019.

² - شاتليه فرانسوا، و (آخرون)، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة خليل أحمد خليل، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، معهد الانماء العربي، 1984، ص 14.

³ - يُنظر : مصطفى النشار، تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون، الطبعة الأولى، القاهرة (مصر)، دار قباء للنشر والتوزيع، 1999، ص ص 39، 40.

والفترة التي شهدت توسُّع الجمهورية الرومانية إلى إيطاليا واليونان وأقاليم حوض البحر الأبيض المتوسط¹، هذا الوضع المتطور ومع إتبّاع روما سياسات توسُّعية عسكرية ألقى على كاهل الطبقة الشعبية العامة أعباء كبيرة، مما أدخلهم في وضعيات اقتصادية صعبة تُميزها البطالة والحرمان²، في مقابل زيادة ثراء للطبقة الأرستقراطية.

إنَّ اللحظة الشَّعبويَّة في الجمهورية الرومانية القديمة تمثَّلت في إفرازات المرحلة الخطرة التي آلت إليها الجمهورية والذي سيؤدي إلى تدهور أوضاعها إلى غاية سنة (133 ق م)، حيث قدَّم جايوس جراكوس (Gaius Gracchus) إلى جانب شقيقه جراكوس تيبيريوس (Tiberius Gracchus)، مشروعاً للإصلاح الزراعي بعد أن اختير جايوس عضواً في لجنة الإصلاح الزراعي، إذ بادر باقتراح قوانين تُحدُّ من الملكيات الزراعية واسترجاع القطع الزائدة من أملاك الأثرياء³، فاكسب بذلك تأييد الفقراء والمُعدَّمين وصغار الفلاحين بتشريع قانون يمنحهم بموجبه حاجياتهم من القمح والغذاء بنصف الأسعار، وأدخل إصلاحات سياسية بتقليص صلاحيات مجلس الشيوخ، واقترح مشروعات لبناء شبكات الطرق و انشاء مناطق عمرانية جديدة، وأصلح الخدمة العسكرية الإلزامية ...⁴.

تذهب بعض الأدبيات المعاصرة ذات الصلة بأصل الشَّعبويَّة إلى المحاكاة بين الأزمنة السابقة وخاصة الرومانية والشَّعبويَّة المعاصرة، فيقدم الكتاب الحديث الذي أصدره رافال داون (Raphael Doan) تحت عنوان (Quand Rome inventait le populisme)* تصوراً لهذه المحاكاة الزمنية بين العصر الروماني والشَّعبويَّة المعاصرة، ليصل حسبه إلى أنَّ الشَّعبويَّة ابتكار روماني، ويشير إلى أنَّ نزعات الشَّعبويَّة داخل الديمقراطيات الحديثة كما الرومانية تقوم عند إخلال المعادلة السياسية والاقتصادية لصالح أوليغاركيات المال والنفوذ على حساب العامة والشعب العادي⁵، كما تقوم على تضاد بين طبقتين وفئتين، فكما يبدو الآن بين نخبة حاكمة وأخرى خارج الحكم، فإنَّه في العصر الجمهوري الروماني وصل التضاد على أشده بين فريق ممسك بزمام الأمور ممثلاً في مجلس الشيوخ و فريق المحافظين (Optimates) والذي يسمى معاصراً بالنخبة، في مقابل فريق آخر من الشعبويين (Populares) الذين كانوا في صف الأخوين جراكوس ويدعون إلى إصلاح الأوضاع⁶،

¹ - يُنظر : عبد الرضا حسين الطعان، و (آخرون)، موسوعة الفكر السياسي، مرجع سابق، ص 288.

² - يُنظر : عمر بوصيع، (المحاولات الإصلاحية للأخوين جراكوس وانعكاساتها على الأوضاع العامة للجمهورية الرومانية 133- 121 ق م)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، عدد 15، سنة 2015، ص 53.

³ - يُنظر: المرجع نفسه، ص 56 وما بعدها.

⁴ - يُنظر : أحمد صالح عبوش، قادة الإصلاح والتشريع في العالم عبر التاريخ، بيروت (لبنان)، دار الكتب العلمية، 2019، ص 76 وما بعدها.

* - Raphael Doan, *Quand Rome inventait le populisme*, 1ed, Paris (France), Les éditions du Cerf, 2019.

⁵ - يُنظر: وسام سعادة، " الشَّعبويَّة الرومانية وتمثلات حاضرها "، مجلة القدس العربي، منشور بتاريخ 2020/01/26، متاح في: www.alquds.co.uk، متصفح بتاريخ 2020/03/16.

⁶ - المرجع نفسه.

واللذان نظرا إلى حالة الإحباط التي تصيب العامة جراء الحروب التي يخوضها الحكام، وقد أخذوا من موقعهما السياسي منبرا للدفاع عن العوام في مواجهة سلطة مجلس الشيوخ المسيطر على روما، وقدّم برنامجا يمكن أن يأخذ الوصف (الشعبوي) من خلال إجراءات إعادة توزيع الأراضي للفقراء وخفض أسعار القمح للفقراء وتمكين العامة في المجال السياسي، لكن نتيجة الغلو في سيطرة الأطروحة الشعبويّة واختلال موازين القوى الأمر الذي أدى إلى انهيار الجمهورية الرومانية¹، وقيام الإمبراطورية الرومانية.

¹ - المرجع نفسه.

المطلب الثاني : أجيال الشَّعبويَّة المعاصرة والتَّضاد مع التمثيلية.

إنَّ أصل الشَّعبويَّة بالسمات المعاصرة يعود حسب أغلب الدَّارسين إلى منتصف القرن التاسع عشر ميلادي، ومنذ ذلك الحين والظاهرة الشَّعبويَّة تعرف ظهوراً وغياباً، تتفق الأدبيات على وصف ظهورها منذ ذلك الزمن إلى العهد المعاصر بثلاثة موجات أو هجمات كما يطلق عليها بعض المفكرين*.

• - عن الموجة الأولى للشَّعبويات:

تُعَدُّ الحركة الناردونيكية الروسية أول حركة شعبية في التاريخ السياسي الحديث، وكان ذلك في أواسط القرن التاسع عشر ميلادي، وهي التي تعني تسميتها (الناردونيكية) أي الشَّعبويَّة في اللغة الروسية، وقد قاد هذه الحركة الطلاب الروس والمثقفين الذين يُضادُّون الدولة القيصرية المنبثقة عن النظام الإمبراطوري الذي يصفونه بأبشع النعوت، وينددون بالرأسمالية الوليدة المدمرة للفلاحين وإلحاق الأذى بالمعدومين وبالعامة المهمَّشين، وهي في الأساس حركة ثورية تقدر الحياة الفلاحية والقرية الريفية¹، ولم تكن لها أيديولوجية محددة إنما لها قاعدة سلوك تعمل وفقها، وهي العمل مع الشعب من أجل الشعب، وأنَّ خلاص الأرض والمجتمع الروسي لا يكون إلا على يد الفلاحين، الذين تعتبرهم هم الفئة النقية التي لم تتلوث بالقيم الغربية الفاسدة².

تَجَمَّع الناردونيكويون في تنظيم شبه حزبي اشتغل في البداية منذ 1870م، ويشير تاريخ هذه الحركة إلى أنَّها منذ خروجها إلى العلن والنشاط باءت بالفشل الذريع، لسببين أولهما قمع السلطات القيصرية الروسية لها من جهة، ومن جهة ثانية ازدراء الفلاحين لهم وحالة عدم المقبولية التي واجهوهم بها، مما أدى إلى انقسام الحركة إلى تيارين، تيار يضم النزعة التربوية أمَّا التيار الثاني فذو نزعة عُنْفِيَّة، وقد قام بعدة عمليات اغتيال، أشهرها اغتيال القيصر الروسي ألكساندر الثاني في العام 1882م، وهي الحادثة التي شكَّلت قمة صعود التيار العُنْفِي داخل الحركة و بداية انقسامها، وقد تبلور هذا بشكل واضح عام 1897م حيث انقسمت إلى تركيبتين الأولى إرهابية

* - من يرى بوجود ثلاث موجات أو هجمات للشَّعبويَّة وهي محل اعتقاد في هذا البحث منذ القرن التاسع عشر، يُنظر:

- Cas Mudde , Cristóbal Rovira Kaltwasser, **Populism: A Very Short Introduction** , 2nd ed, (UK), Oxford University Press, 2017, pp 412-413.

- وهناك من يرى بوجود أربعة مراحل أو موجات زمنية، فإضافة إلى الموجات الأولى والثانية فإنَّه يصنف الموجة التي اندلعت بعد حركة الاستقلال في آسيا وأفريقيا منذ خمسينات القرن الماضي إلى موجة ثالثة أمَّا الموجة الرابعة فهي الممتدة منذ ثلاثين سنة الأخيرة والمتجذرة بنهاية الحرب الباردة واطلاق العولمة.

- يُنظر: برتران بادى، العود الأبدي، في: برتران بادى و دومينيك فيدال (محرران)، عودة الشعبويات: أوضاع العالم 2019، مرجع سابق، ص 12.

¹ - هشام عليوان، مرجع سابق، ص 32.

² - يُنظر: غي هرمية، الناردونيكويون، البولانجية، حزب الشعب: ثلاث شعبويات مؤسسة للقرن التاسع عشر، في: برتران بادى و دومينيك فيدال (محرران)، عودة الشعبويات: أوضاع العالم

2019، مرجع سابق، ص 34.

مسلّحة وأطلقت على نفسها (إرادة الشعب)، والثانية غير عُنفية تنتهج التحريض السياسي فقط وأطلقت على نفسها (التوزيع الأسود)¹، أمّا الأولى فقد استلهمت منها بعض الحركات الاشتراكية الثورية في مطلع القرن العشرين مفاهيمها وأسلوبها العنيف، أمّا الثانية فقد تطوّرت سياسيا وفكريا وربّما شكّل بعض قادتها اللبنة الأولى للحزب الشيوعي الروسي².

أمّا في فرنسا فقد ظهرت ما يسمى بالحركة البولانجوية نسبة إلى قائدها الجنرال الفرنسي (جورج بولانجيه)، وكان ذا سيرة عسكرية مرموقة وضابطا جمهوريا في الجيش الفرنسي يحن أغلب مُنتسبيها إلى النظام الملكي البونبارتي، والوضع في فرنسا وقتئذ كان بلدا ناميا بديمقراطية غير راسخة الأسس وليتوّها خارجة من هزيمة أمام ألمانيا البسماركية سنة 1871م، وانكماش اقتصادي.

عُيّن الجنرال (جورج بولانجيه) وزيرا للحرب سنة 1886م، وأثبت انتماؤه الجمهوري، حيث سرّح الضباط الملكيين والبونبارتيين من الجيش وراح يُكثف اعتناؤه بشعبيته داخل الجيش وخارجه، وبلغت شعبيته ذروتها لدى قطاعات سياسية متنوعة المشارب والفئات، وكانت له خطابات حماسية تستثير المواطنين في وقت كانت الحياة البرجوازية المسيطرة على الجمهورية الثالثة في ركود كبير³، وتحمل البولانجية طرعا يناقض التوجّهات التي تحملها الأحزاب السياسية، وتتهّمها بأنّها سبب الانقسام المجتمعي، وتُحمّلها مسؤولية العجز الحكومي وترهل الجمهورية الثالثة * الوليدة، وكغيرها من الشعبويات جعلت من نقد المنتظم السياسي التمثيلي القائم ومؤسساته شعارا للحشد والتعبئة، وتريد أن تُحقّق جمهورية حقيقية بواسطة تصحيح دستوري يُسقط النظام البرلماني التمثيلي واستعاضته بالديمقراطية الاستفتاءية والاقتراع العام، والتسامي عن الانقسام الأهلي الذي يسببه التمايز الإيديولوجي بين اليمين واليسار⁴.

¹ - ياسين محمد حمد، خالد طارق عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 07.

² - المرجع نفسه، ص 08.

³ - منى خويص، مرجع سابق، ص 39.

⁴ - الجمهورية الثالثة الفرنسية : والتي وقد أعلن قيام الجمهورية الثالثة في فرنسا في 4 أيلول 1870 بعد تعرض نابليون الثالث للهزيمة في معركة سيدان، في الوقت الذي ما تزال فيه فرنسا متأثرة بعد تعرضها للهزيمة من ألمانيا المجاورة التي سيطرت على مساحات شاسعة من الأراضي الفرنسية، كان ما يزال على فرنسا أن تواجه أزمة اجتماعية ومالية، أما بنيتها الدستورية فهي نظام برلماني يكون فيه لرئيس الجمهورية دور شرقي وبرلمان من غرفتين ينتخب فيه مجلس النواب بالاقتراع المباشر والمجلس الشيوخ بالاقتراع غير المباشر، ويقوم البرلمان بانتخاب رئيس الجمهورية، ونظرا للتعددية السياسية المفرطة لم يمكن الحكومات المنبثقة عن البرلمان من تشكيل حكومات مستقرة، نظرت إليها السّعيوية البولانجية أنها علامة فشل للنظام السياسي، لكن الجمهورية الثالثة استمرت إلى غاية 1940.

- للتفصيل يُنظر : كاثرين شكدام، ظهور الجمهورية الفرنسية 1870-1958، بغداد (العراق)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018، ص 05 وما بعدها.

⁴ - يُنظر : برتران بادي، " العود الأبدي"، في : : برتران بادي و دومينيك فيدال(محرران)، عودة الشعبويات: أوضاع العالم 2019، مرجع سابق، ص 12.

- غي هرمية، " الناردونيكيون، البولانجية، حزب الشعب: ثلاث شعبويات مؤسسة للقرن التاسع عشر "في: برتران بادي و دومينيك فيدال(محرران)، عودة الشعبويات: أوضاع العالم

2019، مرجع سابق، ص 37.

وفي الاستعراض العسكري الوطني في 14 جويلية 1886م، تمكن " الجنرال " من الوقوف على شعبيته الجارفة فأضحى له طموح في الانقضاض على الجمهورية الثالثة، لكنه عجز عن اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، إذ أبعد عن الجيش وأحيل للتقاعد سنة 1888م، ولم يغتنم فرصة وجوده على رأس الجيش وآثر الدخول إلى الحياة السياسية والمشاركة الانتخابية البرلمانية كمدني، إلا أنه بخروجه من الجيش أخذت شعبيته في التراجع بل تعرض للملاحقة والمطاردة القضائية، ولم يحصل مؤيدوه في الانتخابات التشريعية سنة 1889م إلا على 48 مقعداً، وهكذا أخذ حضوره السياسي وشعبيته في التراجع فيما واصل خصومه بمحاصرته إلى أن فرّ هارباً إلى بروكسل سنة 1891م، وقضى فيها منتحراً¹، لتنتهي حركته الشعبوية التي اعتمد فيها على خطاب عاطفي استقطب قطاعات كبيرة من الجيش وطبقات الفلاحين والمحرومين مغلفة بكاريزما مكتسبة بفضل بزة عسكرية، والتي بمجرد نزاعها جراء إحالته على التقاعد تعرضت هذه الهالة وبالتالي المد الشعبوي للتقلص والاندثار.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية يكون حضور (حزب الشعب) المشهد الأبرز في الموجة الشعبوية الأولى، حيث انفردت بوجود تنظيم حزبي وفق الأعراف الحزبية المتعارف عليها، والذي تأسس سنة 1892م على يد صحفيين متكلمين باللغة اللاتينية و ينادون بإنهاء سيطرة وقبضة القوى المالية التي تُفقر الجماهير، والمطالبة بتوسيع السلطات المركزية على حساب الحكومات الفيدرالية خدمة للكادحين²، كما للحزب أطروحة عرقية إذ يرى أن السكان الأصليين للولايات المتحدة الأمريكية هم القادمون في الهجرات الأولى من أوروبا الشمالية وهم الأحق بالاستحكام بالدولة، وميزة هذا الحزب الشعبوي أنه يعترف بالقيم الديمقراطية ويحترم دستور البلاد ونتائج الاقتراع، ويقتصر خطابه على التنديد بتجاوزات الطبقة السياسية وأقطاب الاقتصاد، فهذا النمط من الشعبوية يُعدّ ضمن خانة الأحزاب الشعبوية الإصلاحية أكثر مما هي تهديمية³.

لكن القوة السياسية لحزب الشعب الأمريكي بقيت ضعيفة أمام هيمنة الحزبين الكبيرين التقليديين الجمهوري والديمقراطي، ففي انتخابات الرئاسة لسنة 1892م لم يحصل مرشحه إلا على 08 % من الأصوات، وفي تشريعات 1894م حصل على 07 مقاعد في مجلس النواب و 06 مقاعد في مجلس الشيوخ، وزاد ضعفهم نتيجة الانقسام الذي تعرضوا له في الانتخابات الرئاسية لسنة 1896م

¹ - مني خويص، مرجع سابق، ص 40.

² - kazin Michael, « Trump and American Populism Old Whine, New Bottles », Posted on : 06/10/2016 , Available on :

<https://www.coursehero.com/>

³ - غي هرمية، "الناوردنيكيون، البولانجية، حزب الشعب: ثلاث شعبيات"، مؤسسة للقرن التاسع عشر في: برتران بادي و دومينيك فيدال، (محرران)، عودة الشعبويات: أوضاع العالم

2019، مرجع سابق، ص 41.

حيث دخلوها بمرشحين اثنين ولم يحصلوا إلا على نتائج هامشية، وعلى ذلك شكّل انقسام حزب الشعب نهاية لهذه التجربة من الشعبوية.

إن بين التجارب الشعبوية المؤسسة للظاهرة سمات مشتركة وأخرى مختلفة، فالشعبوية الروسية والأمريكية ينطلقان من الدفاع عن هوية عرقية، فيما تشترك الشعبويات المؤسسة في اعتبار أن قاعدتها الاجتماعية هي الفئات المحرومة والهشة خاصة العمال والفلاحين، وتتفرد البولندية الفرنسية بتصديها لنظام الحكم التمثيلي والنضال من أجل استبداله بالديمقراطية المباشرة الاستفتاءية، كما تتفرد النازونية الروسية بتبنيها العنف كأسلوب في عملها على خلاف مثيلاتها، كما تتفرد الشعبوية الأمريكية المؤسسة بقبولها بآليات التمثيلية، وعدم التناقض مع القيم الديمقراطية الأساسية ودستور البلاد، وهو نمط يميزها منذ ذلك الزمن وصولاً إلى الشعبوية التي يمثلها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2017-2020)، وهو ما يجعلها شاهدة على الطبيعة الملتبسة لشعبوية ما وراء الأطلسي في علاقتها بالقيم الديمقراطية والتمثيلية على خلاف الأوربية¹.

• - عن الموجة الثانية للشعبويات :

يمكن القول أنها تشمل شعبويات القرن العشرين، والتي يمكن أن تُنعت بأنها شعبويات الجنوب، خصوصاً في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، غير أنه يوجد اختلاف بين الدوافع في القارة الأمريكية الجنوبية والآسيوية والأفريقية، حيث أن شعبويات أمريكا اللاتينية كانت نتيجة الركود والكساد الاقتصادي الكبير الذي أعقب الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929م، إذ كانت الظروف مهيئة لتجاوب الطبقات المتوسطة والهشة والفقيرة لنداءات الزعماء الشعبويين في تلك الفترة للانتفاضة ضد السياسات المخلفة للفقير والمؤسسات السياسية والنخب الحاكمة².

كانت الحركة الأبرز في أمريكا اللاتينية في الأرجنتين بقيادة (خوان دومينغو بيرون) أحد قادة الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس سنة 1943م، والذي تولى حقائب وزارية إلى أن تقلد الرئاسة سنة 1946م بعد نسجه علاقات مع مختلف الطبقات الاجتماعية المحرومة، وفور وصوله إلى الحكم أنجز إصلاحات تحت شعار العدالة الاجتماعية لصالح الطبقات الضعيفة التي تناصرت له، وتأميم البنك المركزي والشركات الكبرى و نزع الأراضي من أصحاب الملكيات الكبيرة و وزّعها على الفقراء، مما أدخل البلاد في حالة استقطاب اجتماعي حاد بين المنتفعين والمتضررين،

¹ المرجع نفسه ، ص 44.

² - Cas Mudde , Cristóbal Rovira Kaltwasser, Op.cit, p 412.

ودخوله في صراع مع الكنيسة بعد إعلانه فصل الدين عن الدولة وسماحه بالطلاق بين الأزواج، ثم صراعه مع قيادات الجيش التي أطاحت به سنة 1955م¹، وإلى جانب الأرجنتين عرفت الأمريكية اللاتينية وبذات الملمح تقريبا زعامات شعبية بقيادة كل من (غيتوليو فارغاس) في البرازيل و (خوسية فيلاسكو إيبارا) في الأكوادور.

الميزة التي تحملها تلكم الشعبويات والتي انتهت تقريبا مع نهاية الحرب العالمية الثانية يُطَلَق عليها أنها ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، إذ لها ذات المنطلقات والدوافع، ونفس المخرجات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها، والموصوفة بالسياسات الحمائية حيث تتدخل الدولة بشكل كامل ومتعاضم في النشاطات العمومية، لكن اتسامها بالشعبوية وعدم العقلانية يجعل مَنَاولَهَا التتموية ناجحة نسبيا على المدى القصير في حين تؤدي بها إلى العجز المالي بعد فترة وجيزة ودخولها في أزمت مالية واقتصادية حادة².

أما الساحة الثانية التي عرفتتها شعبويات القرن العشرين فتُمَثِّلُها ممارسات زعماء الدول التي استقلت حديثا بعد الحرب العالمية الثانية في آسيا وأفريقيا، والتي تميزت بمؤسسات ضعيفة وقليلة المشروعية وسياسات عامة تعوزها الفعالية وصيغ حزبية ضئيلة المصادقية، إما أحادية أو عسكريّة أو تعددية شكلية³، مُسْتَبَدَّةٌ بسلطة الزعيم الأوحده الذي يَبْسُطُ نفوذه وسيطرته على الدولة والمجتمع، إما بكاريزما عاطفية أو قوة عسكرية وشُرْطِيَّة، ومبرِّرها لدى أنصارها أن مرحلة الاستقلال والخروج من حقبة استعمارية مدمرة يتطلب أحادية ومركزية حول الزعيم الشعبي وأفكاره لحشد الشعب وجمع الموارد والتعبئة بما يحقق وحدة الجهد الوطني لبناء الدولة - الأمة.

إنه ثمة سمات مشتركة بين شعبويات هذه الموجة و هو تحقيق مقصد زعاماتي لشخص القائد الشعبي فلا ديمقراطية ولا تمثيل، باستعمال حُمولة أيديولوجية لها صلة بمطالب العامة والشعب وهي الماركسية، لكن لم يكتب لأي من هذه الشعبويات الاستمرارية وتحقيق التداولية داخلها لأنها تنجح دوما نحو الاستبداد أو هي في أصلها استبداد زعيم مغلف بالشعبوية، أو تنظيم حزبي يخضع لقيادة ومنطق شمولي، لا تعتمد التقاليد الديمقراطية في إدارة شؤونها الداخلية، مما يؤدي إلى استئثار النزاعات الداخلية والانقسامات، كما تفتقد للبنية التنظيمية التي تسمح لها بالديمومة والانتشار الأفقي والعمودي، بل تكون هذه الحركات تحت رحمة الطموحات الشخصية

¹ - ibid, p 413.

² - يُنَظَر : ياسين محمد حمد، خالد طارق عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 10.

³ - برتران بادي، "العود الأبدي"، في : برتران بادي و دومينيك فيدال (محرران)، عودة الشعبويات: أوضاع العالم 2019، مرجع سابق، ص 15.

والهذيان الطوباوية¹، كما أنَّ عدم استمراريته يعود إلى عدم استمرار الزخم الشعبي التأييدي لها، ويُلاحظ أنَّ مؤشرات التأييد للشعبيات وزعاماتها في كل الحقب تكون له ذروة ثم يأخذ في التراجع، وهو ما يؤكد عشوائية وعشبية الحركات والزعامات الشَّعْبِيَّة.

• - عن الموجة الثالثة للشعبيات:

أمَّا الموجة الثالثة فهي تشمل كل الحركات الشَّعْبِيَّة المنظمة أو الممارسات الشَّعْبِيَّة التي تحركت في الفترة الزمنية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ومازالت مستمرة، أو ما تسمى الشعبيات الراهنة والتي عرفت جذوتها في العشريتين الأوليتين من القرن الواحد والعشرين.

إنَّ هذه الموجة مختلفة عن سابقتها، ويبدو أنَّها تمثل طورا جديدا في تاريخ الشَّعْبِيَّة وقد أخذت دروسا من الشعبيات السابقة، ولعل الفارق هو العمل داخل المنظومة الديمقراطية التمثيلية وبأدواتها، خصوصا الارتكاز على البنية الحزبية والتنظيمية، وهو الاختلاف الذي يجعلها تمثل طبعا غير مسبوق تمكنت من تحقيق حضور وديمومة خلال الثلاثين السنة الماضية، وقد دخلت مرحلة الاستقرار في أغلبية المجتمعات الغربية الراسخة ديمقراطيا، وأضحت تَقْلِب النظم الحزبية فيها رأسا على عقب، وتُعدَّل في أسس تلك الديمقراطيات²، وتحقق نتائج انتخابية متقدمة في نطاق جغرافي أكثر امتدادا، ويتخطى حدود مختلف الأقاليم والثقافات والبيئات السياسية، فكأنَّ دافعية مُعَوْلَمَة تقف وراء ذلك.

ثمة ثلاث سمات بارزة تطبُّع الشعبيات الراهنة، وتفسِّر ربَّما اتساع انتشارها، الأولى هي وحدة الدافعية، والتي ما تكون إلا الرُّهَاب تجاه العولة والانتفاض ضد برامجها ومؤسَّساتها، فهو الذي يَمُدُّ هذه الموجة بعوامل الدفع والانتشار، لذلك فهي موجة موسومة بسياسات الضيق والقنوط والقلق الجماعي إزاء العولة³، والتي تعتبرها الحركات و الممارسات والخطابات الشَّعْبِيَّة السبب الأساس لكل أزمات العالم الاقتصادية والأمنية والسياسية والبيئية، ووراء ضياع الهويات الثقافية لدُولها.

أما السمة الثانية فإنَّ الشعبيات الراهنة تستعصي على تصنيفها ضمن أدلجة معينة، فهي مُتَخَفِّفَة من الحملات الأيديولوجية، مما يليق بها وصف أنَّها شعبيات مائعة أو سائلة ومتأرجحة في

¹ - غي هرمية، "الناوردنيكيون، البولانية، حزب الشعب: ثلاث شعبيات مؤسسة للقرن التاسع عشر"، في: برتران بادي و دومينيك فيدال (محرران)، عودة الشعبيات: أوضاع العالم 2019، مرجع سابق، ص 43.

² - ماراك لازار، "شعبيات اليمين وشعبيات اليسار في أوروبا"، في برتران بادي و دومينيك فيدال (محرران)، عودة الشعبيات: أوضاع العالم 2019، مرجع سابق، ص 183.

³ - رافايل ليوجيه، "الشَّعْبِيَّة المائعة في الديمقراطيات الغربية"، في: برتران بادي و دومينيك فيدال، عودة الشعبيات: أوضاع العالم 2019، مرجع سابق، ص 67.

محتواها العقائدي¹، فعن هذه "اللاأيديولوجيا" التي تصبغ شعبيات القرن الواحد والعشرين يقدم رافايل ليوجيه* مثلاً بزعيم حركة النجوم الخمس الشعبوية الإيطالية (the Five Star Movement) التي تصدرت الانتخابات العامة الإيطالية لسنة 2018م بزعامه بيبي غريللو (Beppe Grillo)**، فيقول عنه أنه لا يمكن العثور في أي من خطابه وتدويناته سطراً واحداً يصنّفُ كلامه في أطروحات اليمين، كما لن تجد سطراً يمكن أن يصنّفه إلى اليسار، بل استهدف المواجه المشتركة للمواطنين الإيطاليين، التي أثارها برامج التقشف التي اتخذتها الحكومات الإيطالية عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مع انتقاد للبيئة السياسية وفاعليها وحالة انعدام الثقة تجاه الأحزاب التقليدية وقادتها بسبب ممارساتها المختلفة وقضايا الفساد المالي والسياسي والتعاملات المافيوزية للقادة السياسيين التي تفاقمت خلال العقود الماضية²، ونفس الشيء بالنسبة لدونالد ترامب الذي فاز في انتخابات الرئاسة الأمريكية (نوفمبر 2016)، وعلى خلاف إدارات أمريكية سابقة، فقد وصل ترامب للسلطة من دون أن يكون وراءه فلسفة أو رؤية متكاملة باستثناء تصريحات متفاوته ومتناقضة خلال الحملة الانتخابية، وحتى الحزب الجمهوري الذي ترشح باسمه، لم تعمل مراكز البحث والتفكير "Tanks Think" بما فيها الأكثر يمينية منها والمقرّبة من مزاج ترامب، على وضع رؤية للإدارة التي لم يؤمن إلا قلة بإمكانية وصولها للحكم³، لكن هذه السيولة تعكس عدم وجود شعبيات ذات خطاب مؤدج تقليدي مع غلبة واضحة للأطروحات اليمينية، وهي الحركات التي تحقق أوروبيا معدلات انتخابية عالية، مثلما حدث في أغلب دول القارة، حيث تشهد 12 بلداً أوروبيا صعوداً انتخابياً للشعبيات⁴.

إنَّ عدم وجود تصنيف أيديولوجي للشعبيات المعاصرة أو الراهنة يعود بالنظر إلى وجود تظافر في أسباب محركه لإنبعاث هذه الحركات، وكأَنَّها أسباب أدت إلى تهديد وجودي فيكون

¹ المرجع نفسه.

² - رافايل ليوجيه : فيلسوف و باحث في علم الاجتماع وعلم السياسة، أستاذ في معهد العلوم السياسية في إكس Aix، و باحث في SOPHIAPOL بجامعة باريس العاشرة حالياً.
 - بيبي غريللو (Beppe Grillo): الشعبوي الإيطالي مؤسس حركة خمس نجوم التي فازت في الانتخابات الإيطالية الأخيرة 2018، وهو في الأصل ممثل كوميدي ساخر، صنعت له تهمته ومخبرته من السياسيين الإيطاليين والأوروبيين شعبية أشعلت طموحه في خوض غمار السياسة وهو ما كان فعلاً في حركة خمس نجوم والتي "اجتذبت بفعل اعتدالها الأيديولوجي المحيطين من اليسار وكذا اليمينيين على السواء، لتعلن أنَّ هذا التقسيم ولى إلى غير رجعة، كما تزعم الحركة أنها حزب " بلا مادة " أطروحاتها معادات الطبقات المغلقة وتؤيد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وتعاوي الاتحاد الأوربي، وتدعو إلى استفتاء للخروج من العملة الأوروبية اليورو، وتنادل بإقرار مدخول ثابت يضمن الحياة الكريمة للمواطن الإيطالي"
 يُنظر : رافايل لوداني، "من برلسكوني إلى حركة خمس نجوم"، في: برتران بادي و دومينيك فيدال (محرران)، عودة الشعبويات: أوضاع العالم 2019، مرجع سابق، ص 364 وما بعدها.
 - غي هيرمي، "منعرجات الشعبوية"، في: برتران بادي و دومينيك فيدال (محرران)، بحثاً عن بدائل: أوضاع العالم 2018، مرجع سابق، ص 66.

² - Nicola Maggini، « Understanding the Electoral Rise of the Five Star Movement in Italy », on: *Politologický Časopis-Czech, Journal of Political Science*, XXI, 1, 2014, p 39.

³ - مروان قبلان، "أطروحات إدارة ترمب وظلام ما بعد الحرب العالمية الثانية: انقلاب في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية؟"، في مجلة: سياسات عربية: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)، عدد 24، كانون الثاني/يناير 2017، ص 98.

⁴ - يُنظر: مارك لازار، في: برتران بادي و دومينيك فيدال (محرران)، عودة الشعبويات: أوضاع العالم 2019، مرجع سابق، ص 185.

البحث عن الأيديولوجيا أمر غير ذي بال، لأنها لم تجد حلاً أو ربما غرقت في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وانتشار اللامساواة واللاعادلة اجتماعية، ودخول الدولة الوطنية في مرحلة اللامساواة على ذاتها ومقدراتها، والتي سُلِّبت منها لصالح المؤسسات الدولية وفوق الوطنية، والشركات العالمية، وأضحى العالم وكأنه خاضع لحكومة عالمية تُحدِّد السياسات والإجراءات وحدود التصرُّف وأسلوبه، وهنا وَجَدَت الحركات الشَّعْبِيَّة التبرير الشديد لأطروحاتها غير المؤدجلة، والمجتمعة حول المناداة بضرورة العودة إلى (الدولة - الأمة)، وهو خطاب الحركات الشَّعْبِيَّة الأوروبية التي تطالب بالخروج من دائرة اليورو¹.

وقد بدأت هذا المسار بريطانيا وجسَّده فعلاً يوم 20/01/2020م، ويُنتَظَر أن يتوسع هذا المسار، وربما انصرام العقد الأوروبي، خاصة بعدما كشفت عنه الجائحة العالمية المعروف بكورونا الذي سببه فيروس (covid-19)، ووقوف عديد الدول الأوروبية خاصة الضعيفة منها على غياب التضامن بينها في التعامل مع الأزمة لاسيما في بداية الجائحة منذ شتاء 2020، ليشكل ساحة ومبرراً قوياً للشعبيويات الأوروبية في تصدُّر المشهد السياسي أكثر، وكذلك دونالد ترامب في الانتخابات الأمريكية الذي اعتمد على خطاب قوامه الدفاع عن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية لوجود شعور قوي لدى الأمريكيين بفقدانها تصدرها وتفوقها العالمي، لذلك رفع شعاراً انتخابياً مفاده " فلنُعِد أمريكا عظيمة ثانية "، وذلك بواسطة سياسة انعزالية تقوم على إعادة النظر و الانسحاب من منظومة العمل الدولي وتحمل أعباءه، كما نظرت إدارة ترامب بعين الريبة والشك إلى حلفائها القدامى من كُبريات الدول الغربية الديمقراطية².

أمَّا السمة الثالثة فإنَّه رغم ميوعتها كما أشرنا، إلَّا أنَّها لم تكن مُقتَصِرَة على التيارات اليسارية الغالبة في شعبيويات القرن التاسع عشر والقرن العشرين، بل أضحت تشمل التيارات اليمينية التي حقَّقت تقدماً انتخابياً في العشريتين الأخيرتين من القرن الواحد والعشرين، ولم تكن تصله الأحزاب اليمينية قبل ذلك³، كما انتقل تعداد الأحزاب الشَّعْبِيَّة اليمينية في أوروبا من 04

¹ عبد الحميد العيد الموسوي، حسام الدين علي مجيد، " الشَّعْبِيَّة في الشرق الأوسط: ماهية الخطاب وخصائصه المقارنة "، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، عدد 2019/58، ص 71.

² يُنَظَر للتفصيل حول السياسة الإنعزالية لإدارة ترامب والانسحاب من منظومة العمل الدولي :

- علي موسى الدا، " إدارة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط "، مجلة المستقبل العربي: عدد 477، تشرين الثاني/نوفمبر 2018، ص ص 113، 114.

- رافايل ليوجيه، " الشَّعْبِيَّة المائعة في الديمقراطيات الغربية"، في: برتران بادي و دومينيك فيدال (محرران)، عودة الشعبويات: أوضاع العالم 2019، مرجع سابق، ص 75.

³ - يُنَظَر : غي هيرمييه، " منعرجات الشَّعْبِيَّة " في : برتران بادي و دومينيك فيدال (محرران)، بحثاً عن بدائل : أوضاع العالم 2018، مرجع سابق، ص 67 وما بعدها.

أحزاب نهاية السبعينات إلى 27 حزبا اليوم، و فاعليتها السياسية أضحت بارزة في 18 بلدا، حيث تجاوز 11 حزبا منها حاجز 15 % من أصوات المقترعين¹.

لذلك فإنَّ الشعوبيات الراهنة تجدها بعيدة عن الأدلجة التقليدية، وأنَّ دافعيها المشترك هو حالة البؤس والقنوط والقلق من معطيات الوضع الدولي، كما لها أيضا العديد من سمات الشعوبيات التقليدية، إذ تتركز على معاداة النخب الحاكمة السياسية والاقتصادية، وخاصة النخب المدافعة عن العولمة وإفرازاتها، وكذا معاداة المؤسسات بما فيها التمثيلية الوطنية، و الإقليمية والدولية بحجة الدفاع عن السيادة الوطنية المستباحة من الفاعلين الدوليين، كما أنَّ خطابها يبالغ في الاستهتار بقواعد اللياقة وحتى اللباقة السياسية، والعداء للعولمة والتجارة الحرة بتعلُّه أنَّ الوطن هو الخاسر والمستفيد هو الأجنبي والأفراد الأثرياء والشركات، فتتشتط في الاحتجاج على الوظائف المفقودة والاختلال الاقتصادي الذي أحدثته التجارة المفتوحة والتكنولوجيات الجديدة²، والعداء للهجرة والمهاجرين ولو كانوا يشكلون إضافة في قوى الإنتاج خاصة لدى الدول الأوروبية التي تعاني عجزا واضحا في ذلك، واستعمال خطاب ممتلئ بالمشاعر القومية والعرقية والعنصرية وتحذير الناس من ضياع الهويات والثقافات المحلية الأصلية حسبهم، والتحذير حتى من التعددية الثقافية التي راكمتها الأزمة لأنَّ ذلك يؤدي إلى ضياع الهوية³، وتمارس الشعوبيات الغربية الراهنة في معظمها تخويفا من الإسلام أو الإسلاموفوبيا وربطه بالإرهاب، كما أنَّ هذه الشعوبيات تشترك في نشر موقف شعبي معاد للسياسيين وللسياسة عموما ولا تخفي عدا لمنظومة الديمقراطية التمثيلية⁴، ولعلَّ أحدثها ما عرضه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المغادر لمنصبه على إثر الانتخابات الرئاسية (نوفمبر 2020)، من تهديدات بعدم قبول نتائج الانتخابات الذي فاز فيها مواطنه الديمقراطي "جو بايدن"، وقد فعلها لا تلميحا بل تصريحاً ومُسندة بأفعال سياسية، إلى درجة تهديده بعدم تسهيل التسليم السلس للسلطة، وقد مارس تحريضا واضحا على الآليات الانتخابية وتهديد بنزول أنصاره الذين يؤمنون بما يسمى "الظاهرة الترامبية" إلى الشارع وإشعال فتيل عنف فيه أو ربَّما نزلوا وفعلوا ...، وغاب عن حفل القسم وتسليم العهدة الانتخابية لخلفه، وهي الممارسات التي لم تعرفها ديمقراطية أمريكا البالغة من العمر ثلاثة قرون، وكأنَّك في دول تجرَّب الديمقراطية والانتخابات أول مرة أو حديثة عهد بها.

¹ - يُنظر: رافايل لوجيه، (الشَّعبوية المائعة في الديمقراطيات الغربية)، في: برتران بادي و دومينيك فيدال (محرران)، عودة الشعوبيات: أوضاع العالم 2019، مرجع سابق، ص 76.

² - محمد الشيخ، "الفلاسفة المعاصرون ومسألة الشَّعبوية قراءة في آراء ستة فلاسفة" في: مجلة التفاهم، مرجع سابق، ص 204.

³ - المرجع نفسه، ص 203.

⁴ - يُنظر حول السات المشتركة للشعوبيات الراهنة :

برتران بادي، "العود الأبدي ؟"، في: برتران بادي و دومينيك فيدال، (محرران)، عودة الشعوبيات: أوضاع العالم 2019، مرجع سابق، ص 17 وما بعدها .

- عزمي بشارة، " صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تنجب الديمقراطية نقائص الليبرالية " في مجلة : سياسات عربية، عدد 23، نوفمبر 2016، ص ص 09 - 10.

المطلب الثالث: المعركة بين الشعبوية والتمثيل السياسي.

من خلال الأجيال المختلفة للظاهرة الشعبوية يبدو أنها تجد من البيئة الديمقراطية ومفرداتها مغذا أساسيا لانتعاشها وبيئة أساسية لانبعائها بين الفينة والأخرى، لاعتقاد " الشعبويون " أنهم الحراس المؤتمنون على معبد " الديمقراطية " وحكم الشعب، لكن ولتوضيح الوهم الشعبوي ومدى صدقيته، يكون من المهم معالجة ذلك بتوضيح مفردات ذلك الوهم، وأنه هناك تناقض مبدئي بين الشعبوية والحكم الديمقراطي سواء الأصلي أو المباشرة أو التمثيلية من خلال المرتكزات الفكرية والإجرائية التي تسخدمها الشعبوية لمضنة أنها أكثر ديمقراطية وتمثيلية، فيما تقتضي الموضوعية إعطاء المجال الكافي للأطروحات القائلة بأن " اللحظة الشعبوية " هي فرصة إصلاحية للتمثيلية وجيل جديد منها، ليصل البحث إلى الإمكانيات التي تملكها الشعبوية لتقويض التمثيلية، ومقابلة ذلك مع إمكانيات التمثيلية في إثبات وجودها أمام موجة الشعبوية المستجدة.

● - في التناقض المبدئي بين الشعبوية والتمثيل :

الفكرة هنا أن الشعبوية تشترك والديمقراطية الأصلية أي المباشرة في الشعار الأساسي لهما وهو " حكم الشعب لنفسه بنفسه "، وهذا خلاف للتمثيل السياسي حيث حُكْمُ الشعب بواسطة ممثليه، وكأنَّ الشعبوية تريد أن تجعل لنفسها أساسا راسخا وهو السيادة الشعبية، وأنَّها امتداد لحالة الديمقراطية الأصلية والنقية، إذ تدعي الشعبوية أو المدافعون عنها، أن لها معنى وأصل في الديمقراطية ذاتها، وهو أنَّ الشعب هو الحاكم وهو المحكوم وهو انحيازهما الأساسي، لكن الإشكال يكمن في أنَّ هناك اختلافا جوهريا في تنزيل تلك المبادئ والأسس بين الديمقراطية والشعبوية، هذه الأخيرة التي تملك القدرة على دمجة المفاهيم والأسس والتلاعب بها، لذا سنفحص ما يُعتَقَدُ أساسا مشتركاً بين الديمقراطية والشعبوية، فالشعبوية استفادت من الإمكانيات والمثّل التي تتيحها الديمقراطية الانتخابية وكذا إخفاقات الديمقراطية الليبرالية، التي اهتمت بليبرالية الاقتصاد المعظم لربح المتدخلين فيه، على حساب ليبرالية السياسة والتمثيل¹.

فالديمقراطية الأصلية تعني بحسب الأصل (حُكْمُ الشَّعْبِ) أو سيادة الشعب، وهو ممارسة السلطة بواسطة العامة أو بواسطة الشعب، فمفهوم (الشعب) حسب الفكرة الديمقراطية يتأسس على قاعدة المساواة، وله إطلاقان يُجمع الفقه حولهما، إطلاق قانوني يشير إلى مجموع سكان البلد

¹ - Pablo Castaño , « Populism and Democracy » , *Revista Internacional de Sociología*, Universitat Autònoma de Barcelona, Barcelona (Espanya) , Vol 76, No 4 (2018), p 03-04.

الذي يحملون جنسيته، وإطلاق سياسي يشير إلى الأفراد المؤهلون للمشاركة في العملية الأساسية¹، لكنه عند الشَّعْبِيَّة له استعمال انتقائي، فهي لا تصف (الشعب) وفق معيار المواطنة أو الانتماء القانوني للدولة، بل إلى الطبيعة الإثنية والعرقية للشعب²، أو في أحسن الأحوال من يدينون باعتقادها وأسلوبها السياسي، فلا يُعتَبَر شعباً من هم خارج التصنيف العرقي الذي تنتصر له الشَّعْبِيَّة المعنية، أو حسب تصورها أو من تختارهم لنفسها شعباً.

أمَّا الأساس الثاني فهو المتعلق بشكل ممارسة الشعب لسيادته وكيفية تنزيلها، والذي يُمَيِّزُ أنظمة الحكم إلى بين ديمقراطية مباشرة، وأخرى تمثيلية، وقد اختلف رواد العقد الاجتماعي خاصة جون لوك وجون جاك روسو على كيفية تنزيل هذا الأساس، إذ يرى الأول أنَّ ممارسة الشعب لسيادته يكون عبر ممثليه في البرلمان، أمَّا روسو المُفضِّل للديمقراطية المباشرة، فيرى بعدم جواز تنازل الشعب عن سيادته لصالح الممثلين، وأنَّ السيادة كامنة كمونا جوهرياً في الإرادة العامة التي لا تقبل التمثيل أو التنازل عنها³.

إنَّ التمثيل السياسي حسب روسو هو تنازل عن هذه الإرادة العامة، وهي مجرد نظام أرستقراطي في صالح نخبة محدودة، يشكل فيه الشعب ومواطنو الدولة كيانات سلبية يتم الالتجاء إليها في المناسبة الانتخابية، المحدودة زمنياً والمنتھية بالتصويت على أولئك الممثلين، دون أن يكون للمواطنين دوراً أكبر في مباشرة الحكم وصياغة السياسات وتقريرها، في حين أنَّ الديمقراطية المباشرة عن طريق الاستفتاءات تضمن حضور المواطن مباشرة في الحياة السياسية، كذلك الشعبويون يُفضِّلون من أجل الوفاء للإرادة العامة اعتماد إجراء الاستفتاءات الشعبية، وكأنَّه تماهي مع الديمقراطية المباشرة⁴، فالاستفتاءات هي إرجاع الكلمة للشعب وتلُمُّس اتجاه الإرادة العامة التي يجب تفضيلها وتسبيقها عن إرادة النخبة الحاكمة وخياراتها، وجنوح الشَّعْبِيَّة للاستفتاءات يقدمها أنصارها كدليل مادي عن قربهم من الشعب وابتعادهم عن النخب⁵.

لكنَّ حِرْصُ الشعبويين على الاستفتاءات وتلُمُّس الإرادة العامة لا يعكس في الحقيقة ذهابهم بها إلى آخر المطاف، والالتزام بتوجُّهات الاستفتاءات مهما كانت نتائجها لصالح أطروحاتهم أو ضدَّها، فيطرحُ منتقدوهم أنَّ الحرص على الإرادة العامة انتقائي ومزاجي على

¹ - يُنظَر : نايف بن نهار، مرجع سابق، ص 68.

² - Francise Fukuyama, « WHY POPULISM ? The Populist Surge », Op.cit.

³ - يُنظَر : جون جاك روسو، العقد الاجتماعي: ترجمة عبد العزيز ليب، بيروت (لبنان)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 193.

⁴ - Cas Mudde , Cristóbal Rovira Kaltwasser, **Populism: A Very Short Introduction**, 2nd ed (UK), Oxford University Press, 2017, p 07.

⁵ - Ben Stanley, « The thin ideology of populism », **Journal of Political Ideologies**, Volume13, 2008, Issue1 , p 104.

حسب نتائج الاستفتاءات، فإذا كانت لصالحهم تمسكوا بها، وإن كانت لغير صالحهم تَمَرَسُوا وراء تبريرات أنهم يمثلون الأغلبية الصامتة والشعب الحقيقي، وهذا امتداد لفلسفتهم التي تتمسك بإدعاء أنهم أصحاب التمثيل الحقيقي والرمزي للمواطنين، لكن هذا التصور عن تمثيل إرادة الشعب خاطئ وانتقائي وغير قابل للتحديد يقول منتقدوهم¹.

إنَّ استحضار الجدل حول مبدأ السيادة الشعبية وعلاقته بالشَّعبويَّة يجعلك أمام حقيقة أنَّ هذا المبدأ على مركزيته في فكرة الحكم الديمقراطي بكل صيغه التمثيلية أو المباشرة، إلاَّ أنَّه يمكن أن يُصبح مصدر تهديد لها²، على النحو الذي تُوظفه الحركات الشَّعبويَّة، فجوهر الخطاب الشَّعبوي الذي تستند إليه في التعبئة وحشد الأنصار لأطروحاتها، هو تجسيد الإرادة الشعبية واعتبار الشعب كتلة متجانسة وهو صاحب السيادة الذي يجب أن يتمتع بها وليس لنخبة حاكمة حتى تقرر مصائره³. وهو إيهام وإدعاء بأنَّ الشَّعبويَّة تستند على أطروحة روسو للسيادة الشعبية وتنزيل الإرادة العامة، وادعاء أنَّها تتماها مع الديمقراطية المباشرة التي يدافع عنها روسو، والذي يبدو أنَّه قابل للتأسُّس والوجاهة أوَّلًا، والذي قد يُفهم منه أنَّ نظريته تلك وموقفه ذلك هو شَّعبوية متقدمة زمنية، وليس عجيباً أن يصفه عدد من المفكرين السياسيين بأنَّه نبي الشَّعبويَّة الوطنية⁴، أو الأب الروحي و المسؤول الأساسي عن تطوير الديمقراطية التوليتارية الشمولية بفعل تأثير مبدأ سيادة الشعب وروح الأمة الذي تتدثر وراءها الشَّعبويَّة المعاصرة كما أسلفنا.

يرى الدكتور عزمي بشارة حول سرديّة روسو و الشَّعبويَّة، أنَّ روسو يُحاكَم في هذا السياق بمفاهيم لم يعرفها ولم يستخدمها بناء على استخداماتها المؤدّجة في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين، وحين يَرَفُض النظام التمثيلي فذلك من منطلق ما يعتبره تزوير للسيادة الشعبية، وأنَّ ممثلو الشعب يتحولون في نهاية المطاف إلى أوصياء على الشعب، ووفق هذه التصورات يَسْتَتِج بشارة أنَّ روسو كان شَّعبويًا (populist) بالنسبة إلى دفاعه عن عدم تجزئة السيادة، ولكن ليس ممثلاً للتيار الشَّعبوي (populism)⁵.

¹ - جان فيرنر مولر، مرجع سابق، ص 122.

² - ترفيثان دوف، أعداء الديمقراطية الجميون، ترجمة: غازي برو، بيروت (لبنان)، دار الفرائي، 2016، ص 141.

³ - Koen Abts, Stefan Rummens, « Populism versus Democracy », **Political Studies**, Volume 55, Issue 2, June 2007, p407.

⁴ - Graeame Garrard, « The prophet of national populism », Published in August 5, 2019, Available Available on <https://unherd.com/>.

⁵ - يُظَر : عزمي بشارة، المجمع المدني: دراسة هدية، بيروت (لبنان)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 142.

ومهما كانت صحة توصيف شعبوية روسو، فإنَّ معضدات هذا الرأي طرحتها الأدبيات بما مفاده أنَّ الشَّعبويَّة مستجدَّة على الديمقراطية المباشرة زمنياً، فبالتالي تعتمد إلى استثمار أطروحة الديمقراطية المباشرة لتسجيل نقاط قوة لصالحها، وكوسيلة لتنفيذ طموحاتها¹، كما أنَّ الشَّعبويَّة والديمقراطية المباشرة كلاهما يرفضان النخبة الحاكمة ولا يقبلان بمن يعوض الشعب في موقع السلطة، وبالتالي معاداة التمثيلية وعدم الثقة في المؤسسات التمثيلية وكذا المؤسسات الوسيطة كالأحزاب السياسية، لأنَّ الشعب يمارس سلطته ويعبر عنها مباشرة دون الحاجة لوسطاء، وأهم إدعاء تبني عليه الشَّعبويَّة صلتها بالديمقراطية المباشرة هو أنَّ كلاهما يُعتبران الوجه الصرف للتعبير عن الإرادة العامة وتجسيدها في سياسات عامة².

لكن الحقيقة الواقعية تقول بغير ذلك، فقد قام الباحثون ستيفن مورنبق (Steffen Mohrenberg)، روبرت هير (Robert A. Huber)، تينا فريبرج (Tina Freyburg) في دراستهم الحديثة (Love at First Sight? Populism Stealth Democracy, and Direct Democracy) لمعرفة درجة ارتباط الديمقراطية المباشرة بالشَّعبويَّة لدى الناخبين، وذلك عن طريق استخدام مفاتيح الشَّعبويَّة ومقوماتها من معاداة النخبة ومركزية مكانة الشعب، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنَّ اتجاه الناخبين يتجه نحو تفضيل الديمقراطية المباشرة وعدم الرضا عن النظام التمثيلي ووجود إحباط تجاهه، والمطالبة بمزيد من الفرص للانخراط المباشر في العملية السياسية، وبالتالي تجاوز النخبة الحاكمة، فهذه المبررات لدى الناخبين يعبرون عنها من خلال التصويت لصالح الأحزاب الشَّعبويَّة، وكأنَّها الطريق الأقصر لإقامة الديمقراطية المباشرة³.

تُؤوِّل تلك الدراسة إلى وجود تماثل بين الشَّعبويَّة والديمقراطية المباشرة، لكن أي تماثل ؟ فيستخدم ستيفن مورنبق (Steffen Mohrenberg) وزملائه وصف " الديمقراطية المسروقة " لحالة تقديم الشَّعبويَّة لذاتها على أنَّها ديمقراطية، ويقصد بالديمقراطية المسروقة وكأنَّ الشَّعبويَّة هي عملية سطو لمقدرات الديمقراطية، وفي ذلك دلالة على أنَّ الشَّعبويَّة تختلف وتتضاد مع الديمقراطية المباشرة في جوهرها، إلَّا أنَّها تستخدم مقوماتها والأهداف غير ذلك، وهو ما يجعل الشَّعبويَّة حسب

¹ - Robert A. Huber, Steffen Mohrenberg, Tina Freyburg, « Love at First Sight? Populism, Stealth Democracy, and Direct Democracy »,

Party Politics: Volume 27 Issue 3, Published August 14, 2019, p 532.

² - ibid.

³ - ibid.

آخرون على أنها مجرد استراتيجية سياسية يسعى من خلالها زعيم يقود الشَّعبويَّة لممارسة السلطة دون وساطة مؤسساتية بادعاء تجسيد إرادة الناس وألَّهُ الناطق باسم الشعب¹.

ولو تَحَدَّث " السرقة " التي تَحَدَّث عنها ستيفن مورنبق (Steffen Mohrenberg) وزملائه فإنَّ رافضي هذا الربط يرون أنَّ ذلك يعود إلى وجود اختلاف جوهري بينهما، فالشَّعبويَّة ترى أنَّ الشعب منقسم إلى قسمين (شعب طاهر تمثله الشَّعبويَّة)، ونخبة حاكمة فاسدة (تعاديها الشَّعبويَّة)، في حين أنَّ الديمقراطية المباشرة القائمة على مبدأ الإرادة العامة والسيادة الشعبية غير قابلة للتجزئة لا تتخرط في هذا التقسيم للشعب، بل تنظر إلى الناس كمجموعة واحدة متجانسة بإرادة واحدة مشتركة، كما أنَّ الشَّعبويَّة تتعدى معاداتها للنخبة وتقسيم المجتمع إلى رفض سيادة القانون وهضم حقوق الأقليات².

كذلك الاختلاف بينهما يعود إلى المكانة التي تحتلها المؤسسات الوسيطة كالأحزاب السياسية ودورها في تجميع آراء المواطنين، فالديمقراطية المباشرة لا تنفي وجودها، فهي محتاجة إليها لتجميع آراء الناس وتفضيلاتهم وفق اتجاه تصاعدي من القاعدة إلى القمة، في حين أنَّ الشَّعبويَّة تعمل على تدمير المؤسسات الوسيطة القائمة لأنها لا تهتم بالاستجابة لتفضيلات المواطنين وأنَّ اتجاه الآراء والرغبات عكسي أي من القمة إلى القاعدة، فالآراء هي للزعيم الشعبوي الذي يدعوا الناس لدعم مواقفه فهو صوت الشعب ولا حاجة للمؤسسات لتنتقل إليه تفضيلاته كما يرى منتقدها³.

يُحَوِّصُ مُطَارِحُوا التناقض المبدئي بين التمثيل والشَّعبويَّة، بأنَّ ترويجها لمبدأ الإرادة العامة الديمقراطي هو من أجل كسب السلطة السياسية، وتستعمل في ذلك حججا بأنَّ الديمقراطية التمثيلية والنخبة السياسية الحاكمة لا تستجيب للمطالب العامة، وحينما تستهدف المؤسسات الوسيطة فإنَّها من أجل أن تضع للزعيم مكانة متعظمة، وفي ظل غياب تلك المؤسسات يستطيع الزعيم أن يدَّعي أنَّه صوت الشعب، وبالتالي تُقدِّم الأحزاب السياسية الشَّعبويَّة نفسها أنَّها تجسِّد الإرادة العامة و فرصة إعادة السيادة للشعب.

¹ - Hanspeter Kriesi , « The Populist Challenge », **West European Politics**, Volume 37, 2014 - Issue 2,p 363.

² - ترفيثان دوف ، مرجع سابق ، ص ص 146-145.

³ - Robert A. Huber ,Steffen Mohrenberg, Tina Freyburg , **Op.cit**, p 04.

● - الشَّعْبِيَّةُ وَفُرْصَةُ لِنَقَازِ التَّمثِيلِيَّةِ مِنْ أَزْمَاتِهَا :

يتوزع تقييم أثر ظاهرة الشَّعْبِيَّةِ تجاه التمثيل السياسي إلى اتجاهين، بين تقييم بايجابية للأثر، في أنَّها ارتفاع لصوت صاحب السيادة وهو الشعب بعد أن أفقدته تحولات السياسة مكانته في منظومة الحكم، وهي في هذا الإطار تبدو الشَّعْبِيَّةُ ليست سببا في أزمة التمثيل السياسي، بل هي في حد ذاتها نتيجة لأزمات أخرى تضرب منظومة التمثيل، وهي فرصة لإنقاذها وإعادة ابتكارها، في مقابل اتجاه سلبي يُحْمَلُها مصائب وأزمات الديمقراطية التمثيلية¹، فالشَّعْبِيَّةُ إمَّا فرصة للتمثيلية أو مُقَوِّضٌ لها.

إنَّ النظرة بايجابية لصعود الحركات الشَّعْبِيَّةِ تنطلق من تشخيص أنَّ الشَّعْبِيَّةَ نتيجة لأزمة التمثيلية وليست سببا فيها، فتكون بذلك الشَّعْبِيَّةُ فرصة مناسبة لإعادة طرح الجدل عن مكانة الحكم التمثيلي وقابليتها للاستمرار استجابة للفكرة الأساسية التي انطلق منها، وهي وجود تماثل بين طريفي التمثيل ووفاء لصاحب السلطة ومانحها وهو الشعب، وضمن هذا الاتجاه يُعَدُّ كل من ارنستو لا كلاو (Ernesto Laclau) *، والذي يعتبر أحد كبار منظري الشَّعْبِيَّةِ²، وزوجته شانثال موف (Chantal Mouffe) **، وهما أول من طرح الشَّعْبِيَّةَ بوصفها منطقا سياسيا يمكن من خلاله للقوى الديمقراطية استعادة فاعليتها السياسية³، فهما يشتركان في النظرة الايجابية للشَّعْبِيَّةِ من كونها فرصة لحلحلة أزمة الديمقراطية ويرفضان الوصف السلبي لها، أو شيطنتها أو التخويف منها بواسطة التخويف من عودة مُحتملة للفاشية وكأنَّ الشَّعْبِيَّةَ هي الخطر أو السبب في ما آلت إليه الديمقراطية المُحدثة أو التمثيلية.

¹ - Christian Godin , « Qu'est-ce que le populisme ? », *Revue Cités*, Éditeur; Presses Universitaires de France , N° 49, 2012/01, p.u.f , p11.

* - ارنست لا كلاو (Ernesto Laclau) ، أرجنتيني المولد (1935-2014) ، عالم نظريات سياسية وفيلسوف يوصف عادة بأنه مخترع نظرية ما بعد الماركسية السياسية كما يعتبر منظر الشَّعْبِيَّةِ، بل ارتبط اسمه بصعود الحركات الشَّعْبِيَّةِ في أمريكا اللاتينية وأوربا، وعمل مستشارا للرئيس الأرجنتيني الأسبق نيسطور كيتسر وزوجته التي خلفته في رئاسة الأرجنتين، وبتصاعد الحديث عن الشَّعْبِيَّةِ اليسارية في أوربا تنصدر النقاشات النظرية أفكاره وأفكار زوجته شانثال موف . ولها تأثير مباشر في قادة الحركات الشَّعْبِيَّةِ مثل حاكمة أفينا رينا دورو، و وزير المالية اليوناني السابق دافع الصيت (فار فاكيس)، حيث كانوا طلابا في الجامعات لدى أحدهما أو كلاهما.

يُنْظَر :

- محمود هنود ، " وعود الشَّعْبِيَّةِ وغوايتها : ارنست لا كلاو والبحث عن استراتيجية للقوى الديمقراطية "، *مجلة مرايا* : تصدر عن دار مرايا للإنتاج - الثقافي، القاهرة (مصر)، عدد 06، أغسطس 2018، ص 59.

² - فليب ماريلير ، " سلطوية جديدة " في: برتران بادى و دومينيك فيدال (محرران) ، عودة الشعوبيات: أوضاع العالم 2019، مرجع سابق ، ص 162.

** - شانثال موف (Chantal Mouffe) : بلجيكية المولد (1943) تزوجت ارنست لا كلاو سنة 1975، منظرة شعبية وصفتها مجلة لوفغاروا الفرنسية بأنها كانت ملهمة القيادي اليساري الفرنسي (ميلانشو)، وتدافع عن فكرة أنَّ الحدود بين اليمين واليسار قد تم طمسها لافساح = المجال أمام همزة النيولبرالية التي تتخلى عن الطبقات الشعبية، فنجاح الشَّعْبِيَّةِ اليمينية هو من أجل صد النيولبرالية، وتفتح لذلك إعادة الماكنة للشعب بواسطة خطاب يحمل بديلا جذريا قائما على المساواة .

-يُنْظَر :

- Alexandre Devecchio , « Chantal Mouffe, la philosophe qui inspire Mélenchon, se livre en exclusivité » , Publié le 11 avril 2017, à <https://www.lefigaro.fr/vox/politique> , Browser à 25/02/2020.

³ - محمود هنود ، مرجع سابق ، ص 58.

إنَّ النظرة الايجابية للشَّعبويَّة عند ارنستو لاكلو (Ernesto Laclau) تمتد إلى الدرجة التي يعتبرها أنَّها جوهر السياسة، بل أنَّها قوة تحررية أيضا، للتحرر حسبه من هيمنة النيوليبرالية، وذلك بواسطة مساعدة الشعوب على إعادة تفعيل الصراع السياسي وتعبئة الفئات المهمَّشة والمحرومة نتيجة الأحادية التي أخلفتها العولمة، وهو ما تتيحه الشَّعبويَّة¹، وإنَّ تحقيق هذا الهدف لا يتعلق بأيديولوجية أو تيار سياسي معين ما دام أنَّه البحث عن استعادة فاعلية الصراع السياسي، والذي يتم عبر إعادة إقحام الشعب كفاعل في النظام السياسي²، لذلك فإنَّ أرنست لاكلو (Ernesto Laclau) لا يَعتَبِرُ الشَّعبويَّة نظاما سياسيا أو حتى أيديولوجية، بل هي ظاهرة ترفض أي هوية مؤدَّجة وترفض أي تصنيف، ولها قابلية التَّبنى مع أي مطلب طبقي أو فئوي، فبإمكانها أن تستوعب المطالبة بالحرية كما يمكن أن تستوعب المطالبة بالعدالة والمساواة، رغم أنَّ الحرية والعدالة على طريفي نقيض، كما يمكن أن تَتَّصِبَ بيد الديمقراطية كما بيد الاستبداد والقيادة الواحدة الكارزمية³.

إنَّ المعنى الذي يطرحه ارنستو لاكلو في أنَّ للشَّعبويَّة معنى ايجابي تكمن في كونها أداة محايدة فاقدة لأي محتوى سياسي أو أيديولوجي موجَّه، كما أنَّها أسلوب ومنطق سياسي يُحقِّقُ حضور الشعب على نحو أفضل في العملية السياسية⁴، والذي يتم من خلال استمرار قيام المجال السياسي على حالة المنازعة السياسية بين الشعب أي المجموعات الواقعة خارج النظام السياسي، وبين النخبة الحائزة على السلطة السياسية والاقتصادية والإعلامية والبيروقراطية، فمنطق الشَّعبويَّة هو إعادة بعث هذه المنازعة والحفاظ على وجودها بين المكوِّنين المذكورين، وهذا دور ايجابي للشَّعبويَّة يتمكَّن فيه الشعب من مواجهة أي مخاطر تهدد إلغائه وإبعاده عن الفاعلية السياسية نتيجة هيمنة البيروقراطية والتكنوقراطية والأوليغاركية القديمة و الجديدة⁵، وذلك يكون بواسطة الخطاب الشعبوي ومنطقه المشار إليه أنَّه يصنع رؤية توحيدية تعبوية لعناصر الأمة التي يجمعها تعرُّضها للتهديد من الخارج (في إشارة للمهاجرين) أو من داخل نخب الحكم، فالشَّعبويَّة حسبهُ تُمَكِّنُ من وجود مقابلة بين مجموعتين، بين شعب يفترضه فاضلا في مضادة نخبة فاسدة،

¹ - محمد أسامة، " ماذا تعني الشَّعبويَّة ؟: نظريات متعددة وعدو واحد "، منشور بتاريخ 2020/01/23، متاح على موقع : <https://www.ida2at.com>، متصفح بتاريخ 2020/02/01.

² - Chantal Mouffe، « The populist moment », posted on 21/11/2016, in: <https://www.opendemocracy.net/en>, Browser à 21/02/2020..

³ - Ernesto Laclau, On Populist Reason, London (uk), Verso, 2005, p 04.

⁴ - فليب مارليير، مرجع سابق، ص 165.

⁵ - يُنظر : - فليب مارليير، المرجع السابق نفسه.

- موريس عاتق، (مقارنتان حول الشَّعبويَّة)، مجلة الجمهورية الإلكترونية، منشور بتاريخ 2018/12/11، متاح على الرابط : <https://www.aljumhuriya.net/ar/content>، متصفح بتاريخ : 2020/03/11.

وهذا التوصيف يجد نفسه صالحا في كل البيئات الغربية أو الشرقية وديمقراطية كانت أو استبدادية¹.

تتجاوب شانتال موف (Chantal Mouffe) مع أطروحة رفيقها بمقاربة ايجابية للظاهرة الشعبوية وقد ضَمَّت أفكارها في عشرات المحاضرات والمقالات والتأليفات البحثية، ومنها كتابها الأبرز والذي عبرت فيه عن فكرها الاستراتيجي والمعنون بـ " Pour Populism De Gauche "، والذي دافعت فيه عن أنَّ الشعبوية حاجة ضرورية لرد هيمنة الليبرالية الجديدة التي قضت على مقومات الديمقراطية التمثيلية، وسيكون أمام الشعبوية اليسارية الديمقراطية دور لتعديل هذه الهيمنة، وردَّ حتى هيمنة الشعبوية اليمينية المتطرفة، ويكون أمام الرافضون للتطرف النيوليبرالي واليميني العنصري والاقصائي فرصة للتجمع وراء شعبية يسارية ساخطة على غياب الديمقراطية، الملتهمَة من شركات المال والتي تُقَوِّضُ الأحزاب اليمينية العنصرية المتطرفة، فتعطي الشعبوية بنسختها اليسارية معنى جديد للحياة السياسية²، حسب شانتال موف، والتي ترى كما أرنستو لاكلاو أنَّ الايجابية التي تكتسيها الشعبوية تكمن في كونها ليست أيديولوجيا أو نظاما سياسيا يمكن أن ينسبها تيار وكيان سياسي لذاته، بل نهج لممارسة يمكن أن يتبلور في أشكال عدة تختلف باختلاف الزمن والسياق والجغرافيا، كما أنَّ ظهورها في الغرب الديمقراطي هو تعبير عن دخول نمط الحكم السائد فيه وهو التمثيلي في أزمة، ولا يمكن أن تكون هذه الأزمة نابعة من الشعبوية، بل إنها القوة الأساسية لتقدُّم الديمقراطية تقول موف³.

تُقدِّم شانتال موف ضمن أطروحتها المدافعة عن الوجود الايجابي للشعبوية تحليلا مُكتفًا لطبيعة الأزمة التي تعيشها الديمقراطية ذات النمط التمثيلي في الغرب، بالوقوف واختراع مفاهيم تعبر عن الحالة التي وصلت إليها والتي تكون مبررا لانبعاث الشعبوية ك لحظة تاريخية لإعادة الأمور إلى نصابها، ووصفت الحالة التي دعت إلى صعود نجم الشعبوية هو وصول السياسة الغربية إلى مرحلة ما بعد السياسة (post-politics)، وتقصد أنَّ المرحلة الحالية للسياسة تتميز بوجود خمود للنزاع والصراع والمجابهة بين اليمين واليسار تحت تأثير العولة وهيمنة الليبرالية الجديدة، والأصل أنَّ السياسة يكون لها معنى بوجود المجابهة السياسية وحضور التضاد بين اليمين و اليسار⁴، كما

¹ - جاك روبينيك، في : : برتران بادى و دومينيك فيدال (محرران)، عودة الشعبويات: أوضاع العالم 2019، مرجع سابق، ص 281.

² - Chantal Mouffe, Pour un populisme de gauche, paris (France), Albin Michel, 2018.

³ - Pierre Duclos, Charlotte Régnier, « CHANTAL MOUFFE, POUR UN POPULISME DE GAUCHE », Revue Projet, Éditeur : C.E.R.A.S, N° 368, 01/2019, p96.

⁴ - Chantal Mouffe, The populist moment, Op.cit.

⁵ - Chantal Mouffe, (The populist challenge), posted on 05/12/2016, in <https://www.opendemocracy.net/en/democraciaabierta>, Browser à 01/03/2020

تكون الأزمة حسبها في وصول عالم السياسة إلى مرحلة ما بعد الديمقراطية (post – democracy)، والذي فقدت فيه الديمقراطية مقوماتها، فمنذ أن كانت الديمقراطية قائمة على مفهوم سلطة الشعب، استحوّلت فيه إلى سلطة المال والبورصات والشركات المالية، وبعد أن كانت قائمة على تمفصل وتناقض تقليدي بين تيار يميني يناهز بالحرية وتيار يساري يناهز بالمساواة، وتعددية سياسية تعبر عن الوفاء لفكرة التمثيل السياسي، تحولت إلى أحادية تخدم السيطرة المطلقة للأليجاركية (حكم الأثرياء) على المجتمعات¹.

إن تلك التحولات في المكونات البنيوية للسياسة والديمقراطية هي التي تقف وراء انبعاث الشعبوية كحالة رفض لحالة " ما بعد السياسة " و " ما بعد الديمقراطية "، والتي تتميز إضافة إلى انحسار التعددية فهناك ظاهرة ماثلة تشكل تقويضاً للتمثيلية وهي انحسار دور البرلمانات في التأثير والتعبير عن سلطة الشعب، فأصبحت وظيفتها التمثيلية مجرد شكليات انتخابية، لتكون الشعبوية دعوة لرد صوت الشعب الذي خنقته النخب وصادته القوى الجديدة المهيمنة على السياسة اليوم، وتحقيق ما أسمته موف " اللحظة الشعبوية " ²، والتي تحدث عبر استعادة التوتر الجدلي بين التيارات الأساسية والذي يؤدي إلى استعادة المؤسسات السياسية لدورها في تمثيل حقيقي للمواطنين، فتكون الشعبوية التي تراها شانتال موف مفهومة بطريقة تقدمية وليس كانحراف أو تقويض وتهديد للديمقراطية التمثيلية.

وعود على ما ذكر فإن أمام اختلاف التقييم للظاهرة الشعبوية وإن انحاز عند شانتال موف ورفيقها أرنستو لاكلاو على أنها ايجابية تقوم بدور تصحيح الاختلال الذي يشهده عالم السياسة اليوم، وأنها ليست سببا فيما يعيشه نمط الحكم التمثيلي منذ ثمانينات القرن العشرين، بل هي طوق نجاة لتجذير الحكم الديمقراطي والدفاع عن حقوق القطاعات الاجتماعية المهمشة³، وفي مقابل هذه النظرة الايجابية تنشأ نظرة سلبية للشعبوية والحركات الناشئة تحت مظلتها.

● - الشعبوية وتقويض التمثيل السياسي :

إن الطرح الايجابي للشعبوية ورغم ما يحمله من رؤية وفرصة إصلاحية لنمط الحكم التمثيلي كما يبدو شكليا، إلا أن القطاع الأوسع من الأدبيات يتبنى تقييما سلبيا للظاهرة، ومن ذلك ما يقول به جاك " رانسيير " (Jacques Rancière) إذ يعتبر في تقديره للشعبوية أنها مرادفة لعدم

¹ - ibid.

² - Chantal Mouffe, "The populist moment", Op.cit.

³ - Cas Mudde , Cristóbal Rovira Kaltwasser , , Op.cit. p 79.

الأهلية والكفاءة السياسية وهو السبب الذي جعلها لا ترقى إلى أن تكون قوة سياسية أو أيديولوجية محددة أو حتى أسلوب سياسي متماسك¹، أهمية ما يأتي به " رانسير " في حكمه على الشعبوية يعود إلى اتفاقه مع أنصارها في التقييم العام لحالة الديمقراطية، وتشخيص وضعيتها النظام التمثيلي والذي لا يعتبره نظاما ديمقراطيا بل هو النقيض المباشر لها، بسبب حالة التشويه التي تطاله والاستيلاء الذي يتعرض إليه من طرف القوى الأوليجاركية²، إلا أنه رغم ذلك لم ير في الشعبوية أنها حبل نجاة وفرصة التمثيل السياسي لاستعادة فكرته الأساسية.

وتقوم الأطروحة السلبية للشعبوية على نقد درجة المزاجية والتناقض التي تميز الظاهرة وعدم وجود نسق بنيوي واحد لها، وعدم ثباتها على تعاطي واحد تجاه عديد الظواهر السياسية الجزئية، بما فيها المتداخلة مع الفعل السياسي الديمقراطي التمثيلي، وهو الذي يُفقد القيمة الإصلاحية والإيجابية كما يعتقد أصحاب الأطروحة المقابلة.

إذا افترضنا صحة المقاربة الأولى بالنظر إلى أن الشعبوية هي مرحلة مثلى في التمثيل السياسي وأن هدفها هو البحث عن تمثيل أفضل، والشعب هو شعارها المركزي والذي ترفعه في لافتاتها بالتوليفة الشعارية التالية: نحن، ونحن فقط من يمثل الشعب الحقيقي³، أي أن الشعبوية وهي التي تقيم أسسها على ادعاء تمثيل الناس، فهي تعمل على اختيار من تمثلهم وهم أنصارها فقط وهم الذين تطلق عليهم صفة الشعب ومن يكن غير ذلك فليس بشعب، فعملية تحديد أن الشعب هو فقط من يكون كذا وكذا، هي عملية لا يمكن أن تخضع لقاعدة ثابتة بل ستحكمها مزاجية مُفَرَّطَة وغير عقلانية، والسؤال الذي يوجهه لها منتقدوها، عن أي معيار تعتمد لإبانة هذا الفصل؟ وما هو مبرره بالمطلق؟، أي ما الحاجة التي تدعو إلى إجراء تصنيف بين الشعب؟ ولماذا تدعي حصريّة تمثيل الشعب والذين هم أنصارها فقط؟، وعلى ذلك فإن الشعبوية التي تقوم على ادعاء التمثيل الحصري والأخلاقي لشعب تختاره، هو الذي يجعل علاقتها بالديمقراطية علاقة إشكالية⁴، في حين أن أي تيار سياسي يخوض الحياة السياسية بالآليات التمثيلية من انتخابات وعمل حزبي سيفوز بتمثيل جزء من الشعب وفئة منه فقط وليس كل الشعب، فأى منطق تعتمد عليه الشعبوية ما دام أن تمثيل الشعب بالكامل أمر غير منطقي، وبالتالي يقول منتقدوها أن الشعبوية لا تعدو إلا تكون تهديدا بالانقلاب على القيم الديمقراطية والتحول إلى أداة سلطوية،

¹ - Christian Godin ,Op.c it . p 15.

² - Jacques Rancière, La haine de la démocratie , Op.cit, p 67.

³ - يان فيرنر مولر، مرجع سابق، ص 27.

⁴ - المرجع نفسه، ص 47.

وهي لا تمثل منطقاً سياسياً بل إنَّها على العكس تتضمن شيئاً من نفي السياسة، فكل ما هو ادعاء على حصرية تمثيل الشعب هو كذلك نفي للتعددية السياسية ومعاداة لها *، وبالتالي نفي لفكرة الديمقراطية التمثيلية التي تنتعش بواسطتها، فالفاعلون الشعبويون يعارضون التعددية بمنطلق أخلاقي ومزاجي، فهم من ناحية يدعون أنهم الممثلون الحقيقيون لإرادة الشعب النقي، ولا شيء يقيد هذه الإرادة، وكل من يعارض هذه الإرادة فهو فاسد، والتعددية فساد وتخريب لإرادة الشعب ولا يجب التعامل مع من هم خارج الشَّعبية¹.

لكن نفي الشعبويون للتعددية، وعدم التعامل مع خلافهم بذريعة أخلاقية تُعتبر ساقطة واقعياً، وهو ما يؤكد مزاجيتهم، فحينما يكونون بصدد الحكم تكون حاجتهم لتشكيل التحالفات والائتلافات الحكومية للتفاوض مع الأحزاب غير الشَّعبية، وخفض نبرة رفضهم لمخالفهم، وهو ما حدث مع الحزب الاشتراكي الإسباني في انتخابات 2015م، وحينما استحال على حركة خمس نجوم الإيطالية تشكيل حكومة منفردين عقب تشريعات 2018².

إنَّ المزاجية الشَّعبية تتجلى في أوضح صورها من خلال نظرتهم إلى نتائج الاستفتاءات والانتخابات التي تفصل في من يكون لهم تصدر المشهد السياسي التمثيلي، فعندما تنتصر الحركة الشَّعبية في استفتاء ما فإنَّها تعتبر أنَّ هذا الاستفتاء تمثيلاً لإرادة الشعبية، ولكن إذا هُزمت في اقتراع أو استفتاء آخر فإنَّها ترى فيه خداعاً للشعب أو تزويراً لإرادته، ولذا فإنَّ الشعب لا تعتبره شعباً إلا إذا اختار الحركة الشَّعبية وأطروحاتها بأغلبية واضحة³.

وفي هذا الصدد يشير يان فيرنر مولر (Jan Werner Müller) في كتابه "مالشَّعبية" إلى الفلسفة التي يعقدها الشعبويون حول الاستفتاءات ومشاركة المواطنين في السياسة، إلى أنَّ الشعبويين حينما يُطلقون دعواتهم بتنظيم الاستفتاءات والإكثار من هذه الدعوات في سبيل التبيان أنهم أكثر حرصاً على مراعاة إرادة الشعب تجاه المسائل المختلفة، لكن الحقيقة كما يقول مولر، أنَّه حين يطالب الشعبويون بالاستفتاءات فليس لأنَّهم يريدون دعم سيرورة نقاش مفتوح لدى الناخبين، بل لأنَّهم يريدون التأكيد للناخبين أنَّهم خاضعون لإرادة غدرت بها النخبة الحاكمة التي

* - يقدم هذا النقد لأرنستو لاكلو صديقه الشخصي والتنظيري الفيلسوف السلوفيني سلافوي جيبيك slavo jzizek والذي يعتبر الناقد الأبرز لأرنستو لاكلو، وقد جمع في كتابهم المشترك رفقة جوديت بلنر الصادر سنة 2000، بعنوان: العرضية، الهجمة، الكونية".

يُنظر: محمود هدهود، مرجع سابق، ص 65.

¹ - يُنظر: يان فيرنر مولر، مرجع سابق، ص 27.

- Cas Mudde , Cristóbal Rovira Kaltwasser , Op.cit, p 81.

² - Pablo Castaño , Op.cit, p 08.

³ - مورييس عائق، مرجع سابق.

لا تبحث إلا عن تحقيق مصلحتها للوصول إلى استنتاج من الشعب وجمهور الناخبين، أن الماسكون بدواليب السلطة لا يمثلونهم¹.

إن مزاجية الشعبوية تتلخص في أنها لا تعتبر ذاتها مناهضة بالضرورة للديمقراطية وآليات التمثيلية بل يصعدون بأدواتها ثم لا يلبثوا أن تجددهم يحتقرون تلك الآليات والقواعد الدستورية النازمة للتمثيلية²، بل يعتقدون أن تلك الآليات مسموح بها ومقبولة بشرط أن تؤدي إلى أن يكون الشعبويون هم السلطة وهم الممثلون، لأنهم وحدهم الأدرى بإرادة الشعب وبالتالي القدرة على تمثيلها تمثيلا صحيحا، وإن لم يكن ذلك فلا شيء منه يعكس إرادة الشعب، فالشعبيون يحصرّون تمثيل الشعب فيهم فقط، وهو ما يشكل إلغاء قسريا للتنوع والتعدد، وهو ما يُعتبر تهديدا حقيقيا للديمقراطية التمثيلية كما يرى مولر وآخرون، لأنه سيقسم المجتمعات بين " شعب " وهم أنصار الشعبوية، و" خونة " بالتمييز الشعبوي لأنهم اختاروا غيرهم³.

إن الخطر الذي يجعل الشعبوية تهديدا مُزْمنا للتمثيل السياسي وللسياسة، هو رفضها للمؤسسية سواء الأحزاب أو المحاكم، وصولا إلى البرلمانات، والارتكان إلى تزعزع الثقة في هذه المؤسسات، وتقترح الشعبوية تمييع هذه المؤسسات ونسف وظيفتها بأنه لم تعد هناك حاجة لها، وأن شبكات الانترنت و منصات التواصل الاجتماعي تشكل استعاضة عمليا عن تلك المؤسسات، فليس هناك حاجة إلى تمثيل، فبواسطة التكنولوجيا والرقمنة يتحقق تمثيل مباشر وتواصل مباشر دون وسائط بين الشعب وزعيمه الشعبوي⁴، لكن وعلى ما تحمل هذه الأمنية من امكانية، فهي تحمل وهما بتحقيق قُرب نوعي بين الساسة والشعب، وهي في ذات الحين وفي غياب البرلمانات والأحزاب والمحاكم والإعلام التقليدي وتضييق مساحته، كما يقول منتقدوها، هو محاصرة للحوار العقلاني والرأي والمضاد واتساع دائرة التداول داخل تلك المؤسسات، وإضعاف لآليات المساءلة والمحاسبة و ضبط تصرف الحكام باسم الأغلبية، وإلغاء للتعددية وأنها غير لازمة لأنّ الجمهور جسم واحد وكتلة واحدة تعتقد بأطروحة الشعبوية وتؤيد قائدا محددا تأييدا مطلقا، وهو

¹ - يان فينر مولر، مرجع سابق، ص 47، 48.

² - YASCHA MOUNK , THE PEOPLE VS. DEMOCRACY ; Why Our Freedom Is in Danger and How to Save It, London (uk), Cambridge: Harvard University Press, 2018, p 08.

³ - موريس عائق، مرجع سابق.

⁴ - Nadia Urbinati , Me the People: How Populism Transforms Democracy, cambridge Harvard University Press, London (UK), 2019, p 12-

إحلال لمنطقها في إفراغ الساحة لزعيم يدعمه الجمهور في قراراته دون تضيق بالمساءلة، لتكون المشاركة السياسية للشعب تقتصر في أرض الواقع على التصفيق لزعيم¹.

إنَّ النظرة السلبية تجاه الشَّعبويَّة تكمن بالأساس أنَّها لم تبني لها نمطا للحكم له أسسه ومرتكزاته بل لأنَّها تستعمل أساليب نمط آخر مستقر للحكم استعمالا انتقائيا مزاجيا سواء من حيث دوافع الاستعمال أو في موقفها من نواتجه²، وهو التقدير الذي يغلب في ساحة الباحثين المنشغلين بالظاهرة، بل ويعتبرونها تشكل انقلابا سلبيا على الإجراءات والمثل الديمقراطية والتمثيلية، أو كما يصفها المفكر الفرنسي بيار رونزانفalon (Pierre Rosanvallon)³، ويُعمِّق برتران بادي (Bertrand Badie) الوصف في أنَّها لم تكن ذا اتجاه ايجابي لإصلاح وضع الديمقراطية التمثيلية بل استفادت من فرصة أزمة آليات الديمقراطية والتمثيلية، واستغلت فرصة المطالبات والتتديد بنمط للحكم يعرف أزمة أو أزمات، وجعلت ذلك ذريعة للاستيلاء على الحكم وممارسته، متجاوزة منهجية شرح وتفسير برنامجها للناخبين بل التعويل بالأساس على حشد الأنصار والمتبنين لأفكارها بالارتكان فقط إلى نقد النخبة الحاكمة بطريقة ديماغوجية بالتشهير بها تحت عنوان أنَّها فاسدة، وأنَّها لم تستجب للمطالب الاجتماعية⁴.

ومن ضمن النعوت السلبية التي تطال الظاهرة الشَّعبويَّة وحركاتها، فإنَّ سلافوي جيچيك (slavo jzizek) لا يتردد في وصفها بالعقيمة وإن حملت مواصفات جيدة من الناحية النظرية، فإنها ليست جيدة بما فيه الكفاية من حيث الممارسة، وهذا الموقف منها يعكس غموضا كبيرا للسياسة الشَّعبويَّة حسب⁵، وفي ذات المنحى يجتمع الباحثان العربيان برهان غليون و عبدالإله بلقزيز، فالأول يعتبر أنَّ الشَّعبويَّة مجرد غوغائية مكثفة لا تقوم على محاسبة فعلية وبرامج واضحة وحقيقية...، وهي تعكس التحقيق الوهمي لأهداف يبدو تحقيقها في الواقع بعيدة المنال⁶، ولا يُقلِّل يُقلِّل الأستاذ بلقزيز عن ذات الوصف إذ يعتبرها أنَّها النزعة التي تضع نفسها في مقابل النخبوية التي تحتقر الشعب وال جماهير وهي رديف للفوضوية والعفوية⁷.

¹ - يُنظر : يان فيرنر مولر، مرجع سابق، ص 60،

- عزمي بشارة، (الشَّعبويَّة والأزمة الدائمة للديمقراطية)، مرجع سابق، ص ص 15، 16.

² - Jasper de Raadt, David Hollanders, André Krouwel, *Varieties of Populism: An Analysis of the Programmatic Character of Six European Parties*, Amsterdam (Sweden), Vrije Universiteit Amsterdam, Department of Political Science, 2004, p 04.

³ - ياسين محمد حمد، خالد طارق عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 17.

⁴ - يُنظر : برتران بادي، "العود الأبدي"، في: برتران بادي و دومينيك فيدال، (محرران)، عودة الشعبويات: أوضاع العالم 2019، مرجع سابق، ص ص 24-25.

⁵ - slavo jzizek, *In Defense of Lost Causes*, London (uk), Verso, 2006, p 264.

⁶ - مني خويص، مرجع سابق، ص ص 67-68.

⁷ - المرجع نفسه.

إنَّ المقصود مما تقدم ينم عن أنَّ الشَّعْبِيَّةَ عصية أن تميل إلى تصنيف أو نعت محدد بل هي متقلبة الأحوال والاتجاهات، لكن الذي يبدو مقنعا ليس البحث في هل أنَّها هي سبب لأزمة التمثيل؟ أو أنَّها نتيجة لتلك الأزمة؟، وأنَّ الأنسب البحث في استعادة وإعادة ابتكار الديمقراطية وصيغتها الموضوعية والعقلانية وهي التمثيلية، كما يرى متفائلون أنه لا تستطيع الشَّعْبِيَّة أن تغدُر بالتمثيلية لرسوخ فكرتها ومحدداتها، ولو تمكنت الشَّعْبِيَّة من السلطة فإنَّها لا تستطيع تجاوز سقف المؤسسات، وأنَّ عقلانية التمثيل سيكون صخرة تتكسر عليها الظاهرة الشَّعْبِيَّة¹، وأنَّها أي الديمقراطية التمثيلية تملك من الأدوات ما تنافح بها عن ذاتها وتتفض الخبث الذي يُلمُّ بها، والشَّعْبِيَّة لا تكون في النهاية إلَّا ظاهرة سطحية ومؤقتة تبرز في إطار أزمة عامة، وإرهاص لفرز أفكار سياسية جديدة لما "ما بعد العولمة"، ربما !!؟؟.

¹ المرجع نفسه، ص 71.

المبحث الثاني: الاحتجاجية... الشارع المتوتر ضد التمثيل.

وإن كانت الاحتجاجات ظاهرة عابرة للتاريخ وللأنظمة السياسية وأنماط الحكم، فإنّه استقر النظر إليها في الأنظمة غير الديمقراطية وغير التمثيلية على أنّها تطور مُتَوَقَّع ومفهوم الحدوث حال اشتداد تلك المنتظمات في انغلاقها السياسي مع فشل اقتصادي تنموي، وتصدُّع قنوات نقل مطالب مواطنيها إلى مراكز القرار، وهي القنوات والأجهزة التي يُنشئها بطريقة سلطوية على مستويين إداري بيروقراطي واستعلاماتي أمني وعسكري، أمّا في الأنظمة التمثيلية فإنّ الأمر يختلف، إذ أنّ تجسيد فكرة التمثيل معناه قيام خيارات المنظّم ومواقفه وأولوياته على تفضيلات المواطنين وانطباعاتهم، ومرور تلك التفضيلات إلى مراكز القرار مضمون لكون تلك المراكز تحمل صفة تمثيلية ومُفَرَّزة في أغلبها بالآليات التمثيلية وهي الانتخابات، كما تُستَدَام الضمانة نظريا من خلال اشتغال منظومة الوسائط بين المواطنين والمؤسسات السياسية السيادية، والتي تعمل على تجميع مصالح المواطنين والتعبير عنها وبلورتها إلى صناع السياسات العامة، وهو الأمر المعقود على الوظائف المتعددة للأحزاب السياسية و النقابات والمؤسسات المجتمعية والأهلية، والممثلين السياسيين في حد ذاتهم. والاحتجاجية والنزول للشارع يعني أنّ منظومة التمثيل عاجزة عن أداء وظيفة الوساطة.

● - المطلب الأول : تفكيك سرديّة الاحتجاج .

إنّ الافتراض الذي يُنطلق منه عند تفسير تنامي موجات الاحتجاج وارتجاج الشارع وتوتره في ظل المنظومة التمثيلية، هو أنّ المأمول من التمثيل السياسي كتجسيد للعلاقة " مجتمع - دولة " لم يعد ممكنا، وأنّ البنى والمنظومة التي يوفرها لم تعد تعمل كما هو مأمول، فلا الانتخابات تصبح ذات معنى ومُفَرَّزة لممثلين يُعبّرون وينقلون مطالب مواطنيهم، ولا الأحزاب السياسية والفواعل الأخرى غير الرسمية تكون مؤطرا مُقْنَعاً لهم، لذا يكون الشارع فضاء تمثيلاً مُسْتَجِداً يتجاوز أبجديات منظومة التمثيل السياسي المعتادة، مما يشكّل ضغطاً وتهديداً عليها خصوصا من حيث مشروعية المؤسسات التمثيلية وانسجامها مع تطلعات الناخبين والمواطنين، ومن حيث مكانة ودور الصواعد التمثيلية التقليدية في بلورة تلك المطالب وصياغتها، وهو ما يعني تعبير إضافي عن أزمات التمثيل السياسي.

إنّ السياق الاحتجاجي في المنظومات التمثيلية الراسخة وتحديدا الغربية منها، أو الناشئة كما في باقي الأصقاع، لم يعد مقتصرًا في مضمونه على تصعيد المطالب وانتظار إجابات من

المنظومة التمثيلية، أي وكأئِه سُخَط وتذمُّر من مخرجات السياسات العمومية وأولوياتها، بل هو احتجاج على المنظومة التمثيلية والمطالبة الحثيثة لمراجعتها، بل حتى التخلُّص من الرتابة التي تعمل بها، وهو الطابع الذي تصطبغ به تلميحا وأحيانا تصريحاً موجات الاحتجاج العالمي منذ سنة 2008 في عديد الدول الأوروبية والأمريكية وحتى تلك المنتقلة إلى الأنظمة الديمقراطية والتمثيلية بنحو ما في آسيا والعالم العربي، حيث أنَّ المُشْتَرَك بين الساحات المختلفة هو عدم قدرة المنظومات التمثيلية على الحد من الحراك السياسي والاجتماعي المهدد والمناقض لها¹، بل إنَّ الاحتجاجات في تنامي وتساعد مستمر، و يُمكن الجزم في أنَّها تُشكِّل تهديدا لوجود الدولة ذاتها في حالات الانتقال للتمثيلية والتعددية الهشة كما في حالة تونس وما يُعرف بتحركات نوفمبر وديسمبر 2020، و جويلية 2021 حيث تلاقى تردي الوضع الاقتصادي وانحطاطه على خلفية الوباء العالمي كوفيد 2019، وتربص القوى التقليدية المعادية للانتقال الديمقراطي فيها، وهذه المرة بتَبَنٍّ غير معلن من رأس الدولة الذي يُجَاهِر بعداوته للتمثيل البرلماني والعمل الحزبي ونمط الاقتراع وحتى دستور الانتقال الديمقراطي، والمُشْتَرَك بين بيئة الرسوخ وبيئة الهشاشة التمثيلية أنَّ الناس لم يعودوا يعتمدون على الأحزاب السياسية والانتخابية في التعبير على تفضيلاتهم، لذا تجدهم يلجأون بشكل متصاعد إلى الاحتجاجات والمظاهرات، وحملات جمع التوقيعات والمسيرات واحتلال الشوارع والساحات العمومية كفضاءات للتعبير والشد على مطالبهم، لتكون بذلك السياسة من نصيب الناس العاديين وليست احتكارا من النخب².

ينبغي من الناحية المنهجية إيجاد فاصل بين الاحتجاجية (الفعل الاحتجاجي) في شكلها المُسْتَجَد والتي تنامي بشكل مُطَرَّد في المنظومات التمثيلية والتي تحمل غائية عدم الاقتناع والإحباط تجاه تلك المنظومات، وبين الظاهرة الاحتجاجية أو ما تسمى الحركات الاحتجاجية والتي كرس الباحثون الحديث حولها كجزء متصل أو منفصل عن ظاهرة أخرى وهي الحركات الاجتماعية، والذي كان لحقل علم الاجتماع السابق والاستثناء الأبرز في البحث حولها، إلى أنَّ قدم عالم السياسة بيترايزنجر (Peter K Eisinger) أطروحته حول "الفرص السياسية" التي يقدمها الاحتجاج للعمل السياسي وتفسير الأنشطة الاحتجاجية للحركات الاجتماعية³، ليكون بذلك من أوائل المحللين الذين لفتوا الانتباه إلى ضرورة الابتعاد وعدم الاكتفاء بمدخل السلوك الجمعي السوسيولوجي للظاهرة الاحتجاجية لوجود ارتباط وثيق بين السياسة والاحتجاج⁴، وقد طبق اقتراحه

¹ - يُنظر: سامي السلاوي، (الفعل الجمعي وأزمة النموذج الديمقراطي الغربي)، مجلة الديمقراطية: مؤسسة الأهرام، القاهرة (مصر)، عدد 74، أبريل 2019، مرجع سابق، ص 59 وما بعدها.

² - هانك جونستون، الدول والحركات الاجتماعية، ترجمة: أحمد زايد، الطبعة الأولى، القاهرة (مصر)، المركز القومي للترجمة، 2018، ص 09.

³ - عقل محمد أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 125.

⁴ - المرجع نفسه، ص 51.

ذلك أي " هيكل الفرص السياسية " على المعارضة المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد الستينات من القرن العشرين، متسائلاً عن أسباب ظهور الحركات الاحتجاجية ضد الفقر والتفرقة العنصرية في بعض المدن الأمريكية دون غيرها¹.

من الناحية المفاهيمية يُجمع الباحثون وعلماء الحركات الاحتجاجية والاجتماعية على أنه ليس ثمة فصل في استخدام أي من تلك المفاهيم، للدلالة على شيء واحد وهو الفعل الاحتجاجي والذي يعني شكل من أشكال الفعل الجمعي ويتشارك في نفس الوقت مع مفهوم الحركات الاحتجاجية والاجتماعية²، ولذلك تجد استعمال كل ما دُكر من فعل احتجاجي أو حركات احتجاجية أو حركات اجتماعية، للدلالة على الأفعال والسلوكيات التي يُعبّر عنها جموع المواطنين للتعبير عن تدمرهم إزاء القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم في رسالة يُنتظر منها الوصول إلى مراكز النظام السياسي، وإن كانت الظاهرة الاحتجاجية مُوْغَلَة في القدم³، إلا أن استعمالها كذلك لم يكن قديماً، حيث أن أول استعمال دلالي لها كان في سنة 1849م وذلك في مقال تحت عنوان " العصيان المدني " للكاتب الأمريكي هنري دافيد ثوراو (Henry David Thoreau)، والذي تحدث عن الظاهرة الاحتجاجية بدلالة مصطلح آخر وهو " العصيان المدني "، في إطار حديثه عن امتناع المواطنين الأمريكيين دفع ضرائب الحرب احتجاجاً على القمع والاضطهاد الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية ضد المكسيكيين آنذاك⁴.

لقد استمر هذا الاستعمال المُدمَج للمفاهيم الدالة على تفسير الظاهرة إلى الزمن الحالي، وهو ما يرى به كبار الباحثين في الظاهرة الاحتجاجية وفي مختلف الحقول المعرفية، من أمثال آلان توران، تشارلز تلي، أنطونيو غرامشي و بيير بورديو ... وغيرهم، رغم ما يُقدّم من انتقاد لهذا الدمج الاستعمالي فقد تفتقد البعض من الحركات الاجتماعية لصور من الفعل الاحتجاجي، كما أن الفعل الاحتجاجي قد يؤدي في حد ذاته إلى تشكيل حركة اجتماعية في إطار سيرورته

¹ - يُنظر : ياسين رمضان مصطفى، " هيكل الفرص السياسية والتكيف الحزبي: دراسة حالة حزب العدالة والتنمية في تركيا خلال الفترة 2002-2007 "، (رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013)، ص 29. نقلاً عن :

- Peter K. Eisinger, " The Conditions of Protest Behavior in American Cities ", **American Political Science Review**, Volume 67, Issue 1, March 1973 , pp. 11-28.

² - للتفصيل حول تعريفات للفعل الاحتجاجي : يُنظر :

- تارا عمر محمد ، فرهاد جلال مصطفى، " الفعل الاحتجاجي كمدخل مطالبي للنظام السياسي -حالة احتجاجات العراق لعام 2019"، *المجلة العلمية لجامعة جيهان - السليمانية*، (العراق)، المجلد (04)، العدد (01)، حزيران 2020، ص 152.

³ - يُنظر للتفصيل حول احتجاجات عبر التاريخ والتي تعود إلى العهد الروماني حوالي 494 ق م :

هشام مرسي وآخرون ، حرب اللاعنف وآخرون ... الخيار الثالث ، الطبعة الثالثة، أكاديمية التغيير، 2013، ص 36 وما بعدها . كتاب الكتروني متاح: على www.aoc.fm.

⁴ - المرجع نفسه.

التطورية، كما قد يكون الاحتجاج محطة لإعادة تصحيح مسار حركات اجتماعية وإعادة بعثها¹، وكما قد يحصل الاحتجاج دون أن يحصل على هوية ومقومات الحركات الاحتجاجية والاجتماعية كما قَعَدَ له الدارسون.

لقد احتوت المعاجم اللغوية القديمة والحديثة على إحاطة بالمفهوم، والتي تدور حول أن الذي يفيد الاحتجاج هو "تلكم الأفعال التي مؤدّاها إقامة الحجة والمعارضة واستنكار فعله"²، أما في الاصطلاح فهو يشير إلى تلكم الوسيلة غير المؤسساتية والمنسوبة للمجتمع وإحدى أشكال علاقته، والتي تهدف للتأثير على السلطة، وهو بذلك أي الاحتجاج يُكمل وسائل أخرى في التأثير مثل الأحزاب السياسية والمؤسسات المجتمعية المدنية³.

إلى جانب ذلك يُقدّم عدد من علماء الاجتماع والسياسة إحاطتهم بالمفهوم، فيرى تشارلز تيلي (Charles Tilly) والذي يُعدُّ صاحب الإسهام الأبرز الذي يستخدّمه الباحثون في تعريف الظاهرة الاحتجاجية، مع الإشارة إلى أنه يستخدّم اصطلاح الحركات الاحتجاجية للدلالة عن الحركات الاجتماعية والعكس دون أن يشير إلى التفرقة بينهما، ويعرّف الحركات الاحتجاجية في كتابه الأبرز "Social Movements" بأنّ الحركات الاحتجاجية هي سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص عاديين يضطلعون بالحديث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد"⁴، وهنا يعتبرها أنها شكل من أشكال الممارسة السياسية، مُقرا أنّ المحتجين في العادة من خارج الوسائط التمثيلية، ويتوقع أنّ التأثير قد يصل إلى إحداث تغيير في تراتيب التمثيل ووسائله، فيما يذهب فرنسوا شازل (Francois Chazel) إلى أنّ الحركات الاحتجاجية هي نسق اجتماعي وسياسي واقتصادي يحدث نتيجة الفشل المؤسسي في معالجة وتناول الصراعات بين المجتمعية من جهة، وبين المجتمعية والسلطوية من جهة أخرى⁵، وهو بذلك يُبرّر أنّ الاحتجاجية تقع حينما تفشل مؤسسات النظام السياسي على الإصغاء للمطالب المجتمعية رغم ورودها بالقنوات التقليدية، لتكون بذلك الاحتجاجية هي عملية استعمال الجماهير

¹ - يُنظر معلقاً على هذا الإشكالية :

- نور الدين بكيس، الحركات الاحتجاجية في الجزائر: من المواجهة إلى الاحتواء، تلمسان (الجزائر)، النشر الجامعي الجديد، 2018، ص 51.

² - يُنظر مثلاً: المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، إصدارات مجمع اللغة العربية، القاهرة (مصر)، مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص 156.

³ - عبد الواحد أوام، "تاريخ الحركات الاحتجاجية بين المفهوم والنظريات"، في: المصطفى بوجعوط (محرر)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في مقومات الاستقرار والاستقرار للأظمة السياسية، الطبعة الأولى، برلين (ألمانيا)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص 25.

⁴ - يُنظر: ربيع وهبة في تقديمه كتاب: تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية: 1768-2004، ترجمة: ربيع وهبة، الطبعة الأولى، القاهرة (مصر)، المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص 15.

- Boudon Raymond et autre, Dictionnaire de sociologie, France, impression Bassiere, 2005, p: 159

⁵ - توفيق عبد الصادق، "حركة 20 فبراير الاحتجاجية في المغرب: مكامن الخلل وامكان النهوض"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 426، سنة 2014، ص 73.

للفضاء العام واحتلاله، من ساحات وحدائق وشوارع... ، بغية التعبير سياسيا عن الآراء والمطالب التي لا تجد إصغاء لها داخل المؤسسات التمثيلية والتنظيمات التقليدية¹.

وكأي ظاهرة اجتماعية وسياسية يتطلّب تشكّلها وجود عناصر تكوينية لها، إضافة إلى مضمون إما ثابت أو متغير عبر مسارها التاريخاني، فالعناصر التكوينية للظاهرة ومهما كان هّا كفعل احتجاجي مجرد أو حركات احتجاجية أو اجتماعية فإنّ الحقول المعرفية والمدارس المختلفة ترى أنها تتكون من أربعة عناصر أساسية مع تنوع بين تلك الات في طريقة فاعلية هذا العنصر أو ذاك، وتتمثل هذه العناصر في حدوث فعل الاعتراض أي انطلاق العملية الاحتجاجية، وكذا القائم على هذا الاعتراض أو مصدره وهي الفئة المجتمعية أو التنظيم الذي يتبنى هذا الاحتجاج ويدفع إليه، وكذا وجود معترض عليه و التي لا تكون إلا سلطة أو فئة مجتمعية متناقضة مع المحتجين، وأخيرا وهو موضوع الاحتجاج ومرجعيته والذي يتراوح بين الثقافى والسياسي والاقتصادي والبيئى ²، أما من حيث المضمون فإنّ الاحتجاجية المعاصرة والتي عرفها القرنين العشرين والواحد والعشرين تشترك مع احتجاجات العصور القديمة في أنّ حدوثها دائما مرتبط بالأزمات، وأنّ الأزمات العامة هي الشرارة الأكيدة للفعل الاحتجاجي الجمعي، وأنّ تلك التّحرّكات هي الأعراض الجانبية الناجمة عن التحولات الاجتماعية المتسارعة للغاية³.

إنّ هذا المضمون مرّ خلال القرن العشرين بتحوّلين ومرحلتين، فالمرحلة الأولى وهي الممتدة إلى غاية منتصف القرن العشرين أين اكتملت معالم الحداثة بزيادة التصنيع ورأسملة الإنتاج الاقتصادي، وتشكل الدولة الوطنية القائمة على وضوح طرفيها إلى جانب سيادة الدولة و حقوق المواطن، حيث كانت الحركات الاجتماعية والاحتجاجية تقف وراءها في الغالب الطبقات الاجتماعية من عمال وطلبة، وتكون المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصراع الطبقي مادة محتملة للفعل الاحتجاجي الجمعي⁴.

أمّا المرحلة الثانية فتُشير إلى التحركات الاحتجاجية التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين وما توصف بالحركات الاجتماعية الجديدة، حيث تضاءلت أهمية الصراع بين الطبقات الاجتماعية التي أفرزتها حركة التصنيع، وصاحبها تَعوّل الرأسمالية العالمية وتراجع حضور الدولة

¹ - Nonna Mayer, *Op.cit.* p 219.

² - للتفصيل يُنظر : فارس آشتي ، مرجع سابق، ص 90.

³ - دوناتيللا ديلا بورتا ، ماريو ديانى، *الحركات الاجتماعية : مقدمة* ، ترجمة: نيرة محمد صبري، الطبعة الأولى ، هاي ستريت (بريطانيا)، مؤسسة هندواي سي آي سي، 2017، ص 23.

⁴ - يُنظر : - فارس آشتي، مرجع سابق، ص 89.

- دوناتيللا ديلا بورتا ، ماريو ديانى، مرجع سابق، ص 21، وما بعدها.

الوطنية لصالح التكتلات الإقليمية والدولية، مما أحدث توسُّعاً في مساحة الفئات المهمَّشة في المجتمعات (نساء، أقليات قومية ودينية، منبوذين ...)، لتشكل هذه الفئات طبقات اجتماعية جديدة تحل محل الطبقات الرأسمالية والعمالية كما يرى آلان تورين (Alain Touraine)، و يرى كلاوس أوف (Claus Offe) الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني أنَّ ميزاتها أيضا هو تكوينها لموقف نقدي شديد تجاه المنظومة السياسية ذات الطابع التمثيلي متحدية الافتراضات المؤسسية التقليدية بشأن ممارسة العملية السياسية، ومن سماتها أيضا معارضة الاحتجاجية الجديدة لتدخل الدولة وكذا السوق في الحياة الاجتماعية للأفراد، في محاولة لاسترداد حق الأفراد في تحديد هوياتهم وتقرير حياتهم الخاصة وهي الفكرة التي تقف وراء كل احتجاجات، والاحتجاج على زيادة قوة الدولة من خلال توسيع صلاحيات جهاز الشرطة كما حصل في تونس في شهر أكتوبر 2020 حين عرض قانون زجر الاعتداء على الأمنيين¹، وشبيهه الذي اندلعت بسببه احتجاجات فرنسا في الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر 2020²، كما أنَّ خصائصها أنَّ الفاعلين الجدد كما يقول ألبرتو ميلوتشي (Alberto Melucci) لا يطلبون بزيادة تدخل الدولة في ضمان الأمن والرفاه، بل يبذلون جهدا خاصا لمقاومة توسع التدخل السياسي والإداري في شؤون الحياة اليومية، وهم بذلك ينفرون ويمنعون من نفوذ المنظومتين التمثيلية والبيروقراطية³.

¹ - يُنظر مثلا المتابعات الصحفية للاحتجاجات:

- أميرة مهندي، " قانون حماية الأمنيين: نسخة معدلة من مشروع "قانون الزجر" لا ترضي والتونسيين يحشدون لإسقاطها"، متاح على <https://www.bbc.com/arabic/trending-54478843>، متصفح بتاريخ 2020/11/30.

² - Sebastian Roché, « La loi sur la sécurité globale est en réalité une loi sur la police globale »,Entrevue Avec journal; alternatives-economiques , Disponible sur; <https://www.alternatives-economiques.fr>, 30/11/202.

³ - يُنظر : فارس آشتي ، مرجع سابق، ص 71.

- دوناتيل ديلابورتا ، ماريو دياي، مرجع سابق، ص 26.

المطلب الثاني : الاحتجاج المُستجَد والتحشيد الإلكتروني العالمي .

إنَّ إطلاق اصطلاح المُستجَد على الاحتجاجية الراهنة هو إشارة إلى أنَّ الفعل الاحتجاجي على قَدَم مشاهدته في الأزمان والبيئات السياسية المختلفة، إلا أنَّه يحمل مواصفات وأشكال ومضامين وأفقا يختلف عن الحقب السابقة، أي أنَّ الفعل الاحتجاجي يبقى ذاته لكن بمضامين وأساليب مختلفة، فالمضمون الآن تهديد للتمثيلية و تراتيبها أما الأساليب فهي التعبئة التي تُحدثها شبكات الاتصال والانترنت، حيث قدرتها على بلورة الاحتجاج ولو كانت دواعيه مختلفة بين الساحات المختلفة، لذا فإنَّ الفعل الاحتجاجي بوصفه مجرداً يُقصد به أفعال الاعتراض التي تُقدَّم عليها جماعة ضد أخرى حول قضية محدَّدة ومحدودة ومُلحَّة الوجود، وهو أحد أبرز الأشكال التي تستخدمها الحركات الاجتماعية أو السياسية في مواجهة السلطة، على أن يُميَّز هذا الاعتراض كسره للروتين اليومي في الحياة العامة، وذلك باستخدام أساليب ناعمة سلمية أو حازمة عنفية، كما يمكن أن تلتزم بالعمل الشرعي أو غيرها من ممارسات التظاهر والاعتصام والعصيان¹.

إنَّ موجات الاحتجاجية المُستجدة والتي يعرفها العالم منذ بداية القرن الواحد والعشرين تحمل سمتين أساسيتين، وهما الانتشار المتزامن في عديد الأقطار ذات الأنظمة التمثيلية أو الباحثة عن إقرار التمثيل الديمقراطي التعدُّدي كبديل للأنماط الشمولية والأحادية الاستبدادية، وكذا دخول الوسائط الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي عبر الانترنت كأدوات للتعبئة المحلية وعبر الوطنية لتكون التقنية هي المغذي الأساسي لهذه الموجات، وبوصفها فضاءات للاستقلال الذاتي البعيدة إلى حد كبير عن سيطرة الحكومات والشركات التي احتكرت على مر التاريخ قنوات الاتصال كمرتكز لسلطتها².

تُسجَّل مراكز رصد وتعقب الاحتجاجات عبر العالم* إلى وجودها في حالة نسق تصاعدي منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، فتشير المؤشرات إلى أنَّ الاحتجاجات الكبرى، وهو وصف معياري يُطلق على تلكم الاحتجاجات التي فاق عدد المشاركين فيها

¹ - يُنظر : فارس آشتي، " الحركات الاحتجاجية في لبنان: بين السياسي والاجتماعي "، في : عمرو الشبكي (محرر)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، بيروت (لبنان)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 169.

² - مانويل كاستلر، شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الانترنت، الطبعة الأولى، ترجمة هايدي عبد اللطيف، بيروت (لبنان)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص 25.

* - مراكز رصد وتعقب وتحليل الاحتجاجات عبر العالم مثل :

- Global Protest Tracker in; <https://carnegieendowment.org/publications/interactive/protest-tracker>.

- Protests and Uprisings in; <https://www.pewresearch.org/topics/protests-and-uprisings/>.

- Global Protests Redux in; <https://blog.gdeltproject.org/mapping-global-protests-redux/>.

100.000 (مائة ألف) متظاهر، واستمرت لمدة تفوق اليومين على الأقل¹، وحسب الدراسة التي أجراها معهد كارنيجي للسلام الدولي (Carnegie Endowment for International Peace) في رصد الاحتجاجات عبر العالم في الفترة التي تلي 2010م إلى غاية 2015م، حيث وجدت الدراسة أن الاحتجاجات لذات الفترة شملت أكثر من 60 بلدا عبر العالم، وإن اختلفت مسبباتها وآثارها السياسية لكن قواسمها المشتركة هو تصميم واسع النطاق من المواطنين على تحدي السياسات العامة الأساسية وانتقادها والسخط على مخرجاتها و على هياكل السلطة، والتوجه نحو الحكومات لتحقيق مطالبهم²، أو الاتجاه في مطالبة المنظمات السياسية القائمة بالرحيل وهو ما عرفته الساحة العربية منذ 2011م، ويرصدُ المعهد بواسطة مركزه لتعقب الاحتجاجات عبر العالم هذا النسق التصاعدي في الاحتجاجات العالمية، حيث أنه في الفترة الممتدة من جانفي 2017م إلى غاية 02 ديسمبر 2020، عرف 100 بلد في العالم احتجاجات مناهضة للحكومات³.

فيما ترصد دراسة مقدمة لمؤسسة فريدريش إيبيرت (Stiftung Friedrich Ebert) و مؤسسة Initiative for Policy Dialogue) نسق تصاعد الاحتجاجات العالمية في الفترة الممتدة ما بين 2006 إلى 2013م، لتحصي 843 احتجاجا يغطي أكثر من 90 ٪ من سكان المعمورة، موزعة بين كل القارات، فقد شهدت البلدان ذات الدخل المرتفع حسب تقريرها (304 احتجاجا كبيرا)، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 141 احتجاجا، ثم شرق آسيا والمحيط الهادي 83 احتجاجا، ثم أفريقيا وجنوب الصحراء ب 77 حدثا احتجاجيا⁴، ويجاري في وصف الحالة الاحتجاجية العالمية ما عرضه دراسة مُقدّمة لمركز الدراسات الإستراتيجية الدولية "Csis" (Center for Strategic and International Studies) بالولايات المتحدة الأمريكية⁵، وتتطلق الدراسة التي ترصد موجات الاحتجاجات العالمية ما بين 2009/2020م، من قناعة أن العصر الحالي هو عصر الاحتجاجات الجماهيرية العالمية التي لم يسبق لها مثل تاريخيا، من حيث التردد والنطاق والحجم

¹ - THOMAS CAROTHERS, RICHARD YOUNGS, « The Complexities of Global Protests », Washington,(USA), The Carnegie Endowment for International Peace, October 2015, Available in; <https://carnegieendowment.org/2015/10/08/complexities-of-global-protests-pub-61537>.

² - *ibid*.

³ - Global Protest Tracker , *Op.cit*.

⁴ - Isabel Ortiz ,Sara Burke, Mohamed Berrada ,Hernán Cortés,« Les Manifestations dans le Monde 2006-2013 », Policy Dialogue et Friedrich-Ebert-Stiftung, New York, Septembre 2013, p12, Available in; http://policydialogue.org/files/publications/papers/World_Protests_2006-2013-Complete_and_Final_4282014.pdf.

⁵ - Samuel J. Brannen, Christian S. Agitation,Catherine Schmidt, « The era of mass protests; Understanding a rising global trend », Washington, DC(USA), Center for Strategic and International Studies,2020. Available in; https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/200303_MassProtests_V2.pdf?uL3KRAKjHfmcnFENNWTXUbf0Fk0Qke.

لدرجة أنَّ حجم وتواتر الاحتجاجات الأخيرة يحجُب الأحداث الاحتجاجية التاريخية الكبرى التي حدثت في أواخر الستينات و أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، وأنَّ هذه الاحتجاجات في حالة تزايد تصاعدي يقدر بـ 11.5 % سنويا، وفي سنة 2019 لوحدها شهد أكثر من 37 بلدا احتجاجات ضخمة مناهضة للحكومات، وفي الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها عرفت في الفترة مابين 20 جانفي 2017م (يوم تقلد الرئيس دونالد ترامب منصبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية) ما يقارب 16 ألف احتجاج شارك فيه ما يقارب 11.5 مليون أمريكي، كما ترصد الدراسة زيادة في تعداد الاحتجاجات حسب المناطق في العالم لنفس فترة الدراسة (2009 - 2020)، ففي أمريكا الشمالية زيادة قدرها 17 %، وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة قدرها 16.5 %، وفي أمريكا الوسطى ودول البحر الكاريبي بـ 18.9 %، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة بـ 23.8 %، وفي آسيا وأوقيانوسيا زيادة على التوالي 9.9 %، و 4.9 %¹.

إنَّه من حيث تحليل الأسباب المسوغة لهذه الموجات ودافعيتها، فإن الأدبيات ذات الصلة تتقاسم محددات مشتركة لتفسير الظاهرة المستجدة، ولعل أهم عوامل هذا التحريك العالمي المتزامن هو تيسر التواصل العالمي بفعل تكنولوجيا الاتصال من انترنت و وسائل التواصل الاجتماعي تحديدا، وتُورِدُ الإحصاءات بلوغ عدد المرتبطين بالانترنت ومستخدمي حسابات الشبكات التواصلية سنة 2019م حوالي 04 ملايين مستخدم، مع أنَّه كان سنة 2009م في حدود 1.5 مليار مستخدم²، في حين أن عوامل موضوعية تكون شبه متوفرة في كل البيئات العالمية، ويأتي في مقدمتها البطالة لدى الشباب، حيث وُجد حسب دراسة أُجريت على الدول الأوروبية بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008م أن كل زيادة نقطة مئوية في معدلات البطالة يقابلها احتمال زيادة احتجاجات بنسبة 02 %³، وأنَّ هشاشة المخرجات الاقتصادية والتمموية وغياب العدالة التتموية والاقتصادية والمطالبة بإصلاح نظام التقاعد وتخفيف نسب البطالة ومحاربة ارتفاع الأسعار وتحسين القدرات المعيشية للمواطنين، وتخفيض الأعباء الجبائية والسخط الشعبي على الأداءات الضريبية، تقف وراء النسبة الكبيرة من الاحتجاجات، فمن بين 843 احتجاج عرفه العالم في الفترة ما بين 2006 - 2013م نجد حوالي 500 احتجاج بتلك المطلبية⁴، كما تشكل دوافع فشل التمثيل السياسي وعجز الأنظمة

¹ - ibid, pp 06-13.

² - ibid, p 13.

³ - ibid.

⁴ - ibid.

- يُنظر أيضا، في تحليل حركات السترات الصفراء بفرنسا:

- ألكسيس سير، (الطبقات الشعبية وغياب العدالة الجبائية: في جذور الغضب ضد الأداءات)، لوموند ديپلوماتيك -النسخة العربية- عدد 34، شهري ديسمبر 2018 و جانفي 2019،

السياسية لتحريك ما يقارب 376 حدثا احتجاجيا كبيرا، والمطالب بتحقيق العدالة العالمية بـ 311 تظاهرة عالمية أو محلية ضد سياسات صندوق النقد الدولي والمؤسسات البنكية الدولية والمطالبة بعدالة بيئية وحماية المناخ والحد من تدهوره...، فيما شكّلت دعوات حماية الانسان والحقوق الاثنية والعرقية وحقوق العمال مبررا لقيام 302 احتجاجا عبر مناطق مختلفة من العالم¹.

لم يعد خافيا حدة التّوتّر والسّخّط الشعبي الذي تواجه به حركات الاحتجاج في عواصم ومدن كثيرة من العالم الحكومات والمنظمات السياسية سواء التمثيلية أو خلافها، وهي التحركات التي أصبحت تملك معلما رمزيا وعلامة مسجلة لحركات احتجاجية تتسع المجتمعات العالمية على منوالها تحركاتها الاحتجاجية، ومن ذلك الأحداث الاحتجاجية الضخمة التي عرفتها مدينة سياتل الأمريكية بالاحتجاج على قمة منظمة التجارة العالمية 2009م، لتُدشّن موضة الاحتجاجات العالمية على قِمَم كبار العالم، وكذا الرمزيات التي احتلها شارع الحبيب بورقيبة في تونس والذي احتضن التظاهرات الرئيسية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي سنة 2011م، وميدان التحرير في مصر والذي كان مُلهما لإندلاع العديد من الاحتجاجات في العالم سنة 2011م، والحركات التي عُرفت بـ "احتلوا" كالتالي عرفتها " وول ستريت " في الولايات المتحدة الأمريكية²، و لندن و "حركة المستأئين" و "حركة غاضبات" في اسبانيا، و "حركة الوقوف ليلا" في فرنسا والتي انطلقت في مارس 2016، وصولا إلى الهدير الذي تُحدّثه حركة السترات الصفراء منذ أواخر 2018م واستمرت طيلة سنتي 2019م و 2020م.

إنّ رصد الشعارات التي ترفعها الحملات الاحتجاجية والتي تُعد محددات أساسيا للتظاهرة الاحتجاجية إذ أنّ الاحتجاجات هي شعارات ترفع، تخلص إلى أنّ العدد الكبير منها يجنح إلى المطالبة بتحقيق العدالة الاقتصادية، لكن النتيجة الأكثر أهمية من خلال دراسة اسابل أورتيث (Isabel Ortiz) وزملائه أنّه من بين 843 احتجاجا المرصودة، وجدوا أنّ 218 منها لم تكن مطالبها ذات معطى اقتصادي مباشر، لكنها تذهب إلى ما يمنع تحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة المشكلات الاقتصادية، وهو حسبها السّخّط من اختلال الديمقراطية التمثيلية أو عدم وجودها أو وجودها الواجهي، وهو ما يُلمَسُ منه وعيا لدى المحتجين لا يعطي للسياسات الموضوعية الظرفية الأولوية، بل يذهب إلى اعتبار أنّ الأسباب المؤدية إلى الفشل الاقتصادي وغياب العدالة الاجتماعية تتمثل في انعدام مصداقية الفاعلين السياسيين التقليديين من اليسار أو اليمين، لتكون أزمة التمثيل

¹ - Isabel Ortiz ,Sara Burke, Mohamed Berrada ,Hernán Cortés, Op.cit, p 14.

² - للتفصيل حول حركة وول استريت الأمريكية: يُنظر :

- ديفيد غريير، مشروع الديمقراطية: التاريخ، الأزمة، الحركة، ترجمة أسامة الغزولي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014، ص 27 وما بعدها.

السياسي ليست مقصورة على المنتظمات الاستبدادية بل حتى الديمقراطية التمثيلية، مادام أنَّ الفشل الاقتصادي موجود هنا وهناك¹.

المطلب الثالث : الاحتجاجية المستجدة وتهديد التمثيلية .

يُنظر إلى ظاهرة الاحتجاج السياسي في علاقتها بالديمقراطية التمثيلية من زاويتين اثنتين متعاكستين، أولى ذات اتجاه ايجابي مفاده أنَّ الاحتجاج منسجم ومفيد لفكرة التمثيل السياسي وتطبيقاتها وبالتالي فرصة سياسية تؤدي إلى تجويد التمثيل السياسي وتجديد في قنواته الوسيطة تعاضد التقليدية منها، فيما يذهب الاتجاه الثاني إلى اعتباره تهديد ومُقَوِّض لها، وتعبير صريح عن أزمة وفشل النمط التمثيلي، فيما ترى بعض التقييمات لآثار الاحتجاجية المستجدة على التمثيلية أنَّها غير ذات تأثير سلبي عليها ويعطي إمكانية لدمج وتوسيع التمثيل على أساليب الديمقراطية المباشرة.

• - ايجابية الاحتجاجية للتمثيل السياسي :

وفق الاتجاه الأول تكون الاحتجاجات ايجابية لمنظومة التمثيل السياسي باعتبارها تكملة لصور المشاركة السياسية التقليدية، فيمكن معارضة قرارات الحكومة وسياساتها فوراً من خلال المعارضة البرلمانية والضغط الحزبي بإصدار المواقف والبلاغات الصحفية، أو لاحقاً من جانب المواطنين بواسطة اختياراتهم التصويتية في الانتخابات، لكن البحث في هذا الاتجاه أقرَّ منذ سبعينات القرن الماضي بوجود أنماط أخرى من المشاركة السياسية تكون أداة بيد المواطنين حينما يواجهون قوانين أو قرارات وسياسات يرونها غير عادلة، فأضحَّت الجماهير تتبنَّى أنماطاً من المشاركة السياسية ذات طبيعة احتجاجية كتوقيع العرائض والتظاهر القانوني وحتى غير المرخص وحملات المقاطعة، واحتلال المواقع الحيوية وعرقلة حركة المرور والاعتصامات وإضرابات العمال دون مرجعية نقابية...، لتكتسب هذه الأعمال صفة الشرعية بصورة متزايدة، وأضحَّت لا توصم في المجتمعات الصناعية المتقدمة بأنَّها انحراف عن المألوف ولا يُنظر إليها باعتبارها توجُّهاً معادياً للمنظومة التمثيلية².

كما يمكن وفق هذا الاتجاه اعتبار الاحتجاجية فسحة للتمثيل المباشر، أو أنَّ التمثيلية تسمح بالاحتجاج لأولئك المواطنون الذي لا يجدون في قنوات التمثيل التقليدية تعبيراً عن اختياراتهم

¹ - Isabel Ortiz ,Sara Burke, Mohamed Berrada ,Hernán Cortés, Op.cit, p 14.

² - يُنظر :

- دوناتيلو ديلا بورتا ،ماريو دياي، مرجع سابق، ص 229، 228.

أو قدرة على إيصال تفضيلاتهم ومطالبهم لدوائر صناعة القرار، فهي بذلك أي الاحتجاجية تُحقّق مستوى تكاملي مع التمثيلية، كما يمكن أن يعتمد الممثلون المباشرون للوظائف التمثيلية على المطالب الاحتجاجية كمدخلات لسياساتهم دون التبرُّم منها، كما يمكن أن تُشكّل الاحتجاجات نوعاً من الرقابة المواطنة غير الرسمية وجزءاً من سيورة المحاسبة للحكومات، وهي كذلك أداة للحكومات التمثيلية لقياس مدى قراراتها في الشارع، لذلك يرى أصحاب هذه النظرة أنّ الاحتجاج الاجتماعي الشارعي هو سمة قياسية للديمقراطية التمثيلية¹.

تُقلّل هذه الأطروحة من شأن الأثر التهديدي للحركات الاحتجاجية على التمثيل، فقد يتحول أولئك الغاضبون والساخطون إلى وقود ودافع اجتماعي للديمقراطية، لأنها تحمل حسبها صورة تطبيعية مع الديمقراطية وليست مضادة لها، كما تُدلل على ذلك بالقول أنّ السلوك السياسي للمحتجين يخبئ رغبة في التَنَظُّم اللاحق في أحزاب تقليدية أو جديدة، أو على الأقل الانخراط في شبكات المجتمع المدني، ففي دراسات أجريت في الديمقراطيات الصناعية عنت بقياس أثر النشاط الاحتجاجي على الديمقراطية التمثيلية كانت النتيجة أنّ المتظاهرين والمنخرطين في التحركات الاحتجاجية هم الأشخاص الأكثر عرضة للقابلية للانخراط في منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والأحزاب السياسية²، ووجدت الدراسات أنّ هناك توازن بين أشكال المشاركة السياسية التقليدية والمشاركة في الأنشطة الاحتجاجية، إذ أنّ الأشخاص الذين يحتجون بشكل عام لا يعانون من الاغتراب السياسي والاجتماعي، بل هم أكثر اهتماماً بالسياسة وأكثر احتمالاً للمشاركة في الحياة العامة السياسية والاجتماعية، أي أنّ الاحتجاجات ليست في حقيقتها سلاح أولئك المنبوذون وعديمي النفوذ السياسي³، وليست في مُناكفة مع الديمقراطية بل هي تعبير عن المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية بوسيلة مرافقة للقنوات التقليدية⁴.

¹ - Mona Noé, " Democracy and its Discontents: Why Representative Democracy is in Crisis today and how to respond ", **MarBLE Research Papers**, Maastricht university, (The Netherlands),vol 3 (2017): Democracy and Resentment , p 09, In ; <http://openjournals.maastrichtuniversity.nl/Marble/article/view/533>.

² -For more details see:

- Moisés Arce , Roberta Rice, **PROTEST and DEMOCRACY** , Calgary Alberta (Canada) , University of Calgary Press,2019,pp 09-10.
- Mason Moseley, Daniel Moreno," The Normalization of Protest in Latin America ",in; **LAPOP- AMERICASBAROMETER**, Vanderbilt University (USA), Volume II ; 2010–2011, Posted on; 03/2016;pp 79-85.

³ -يُنظر: دوناتيل ديل بورثا، ماريو ديان، مرجع سابق، ص 230.

⁴ - Moisés Arce , Roberta Rice, **Op.cit**, p 11.

• - مناقضة الاحتجاجية للتمثيلية:

يقوم الاتجاه الثاني على فكرة مناقضة الاحتجاجية للتمثيلية، وألّه يُشكّل تهديداً ومُقوّضاً لها، لأنّ نزول المواطنين للشوارع معناه رفضهم للقنوات التمثيلية القائمة، فقد تؤدي العمليات الاحتجاجية إلى الإطاحة بالمنظومة التمثيلية أو على الأقل تعريض مؤسسات النظام السياسي إلى عدم الاستقرار، ولعل أهم مظاهره سقوط الحكومات وإضعاف المؤسسات السياسية عقب الاحتجاجات الكبيرة التي عرفتها عديد المنظمات السياسية¹.

إنّ معاداة التحركات الاحتجاجية للنظم التمثيلية خرج من دائرة الضمنية إلى التصريح، ومن اشتغالها على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية و الشكوى الحارقة من اضطراب الرفاه الاقتصادي في الدول الغربية تحديداً، إلى إعلاء صوتها مباشرة في وجه النمط التمثيلي على رسوخه، لتتحول بعض تلك الحركات من الطابع الاجتماعي والاقتصادي إلى التعاطي مع المسألة السياسية و تحديداً نمط الحكم، ودعوتها إلى التحول من ديمقراطية زائفة إلى ديمقراطية حقيقية، وما رفعته بعض الاحتجاجات الغربية من شعار "ديمقراطية حقيقية الآن!" لدليل على ذلك.

إنّ هذه المطالبة الأخيرة ليست في بيئة غير ديمقراطية حتى تُستصاغ، أمّا أن تُرفع في بيئة راسخة في التمثيلية فهو لدلالة على عمق الأزمة التي تعيشها التمثيلية لتتحرك الاحتجاجات مُطالبة بتقويضها، ومن الحركات الاحتجاجية المبادرة بهذه الدعوات وجعلها شعاراً أساسياً لها، حركات غاضبات في اسبانيا^{*}، حيث كانت مطالبها المتضمنة في بياناتها تنهم الممثلين السياسيين والمنظومة التمثيلية عموماً بوقوفها سبباً في أزمة النظام الرأسمالي وليست المصارف، فالسياسيون حسبها كانوا برلمانيون أو حكوميون هم متواطئون مع المصارف، إذ أنّ همّهم هو الدفاع على مصالحهم الخاصة على حساب مصالح المواطنين الذين يمثلونهم²، ولا تُخفي عديد النخب الشّعبيّة في العالم والمتزعمّة لحركات احتجاجية امتعاضها من التمثيلية، وتعتبر أنّ الممثلين ما صعدوا إلا بالتلاعب بالانتخابات والقانون الانتخابي لإدامة قوتهم في مراكز السلطة، لذلك تجد أنّ شعار "إنّهم لا يمثلوننا" أو "فليرحلوا جميعاً"، في امتعاض وسخط من التمثيلية ومخرجاتها، الشعار الأكثر تداولاً في التجمعات الاحتجاجية العربية أو الغربية أو في أمريكا اللاتينية، وفي رفض جذري للنظام

¹ - ibid.

* - حركات غاضبات : إشارة إلى الحركة الاحتجاجية التي كانت وراء أول تظاهرة كبيرة عمت مختلف أرجاء اسبانيا في 15 ماي 2011.

يُنظر: مانويل كاستلز : مرجع سابق، ص 127.

² - يُنظر : المرجع نفسه، ص ص 142، 141.

النيابي والتمثيلي، لكن في مقابل عدم قدرة هذه التحركات على طرح - إلى الآن - بدائل للنمط التمثيلي وإعادة بناء المؤسسات السياسية بمنطق مختلف¹.

من مسوغات انقضاء الاحتجاجية على التمثيلية هو امتلاكها لنفس المقومات، والحال كذلك فإن الاحتجاجية هي التمثيلية الحقيقية، وبالتالي يمكن الاستعاضة بها عن التمثيل، ولذلك يحتاج دوناتيل ديلابورتا وماريو دياني صاحباً كتاباً (الحركات الاجتماعية: مقدمة) عن هذه الفكرة بأن كل من الظاهرتين يعتمدان على منطق واحد وهو منطق الأعداد²، فالحركات الاحتجاجية تفرض الانتباه إليها من خلال حجم الحشود التي تُسيرها في مسيرات الشوارع واحتلال الساحات والاعتصامات وحتى تلك الحملات المنظمة على الشبكات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، وهو ذات المنطق الذي تفرض به التمثيلية مشروعيتها كنمط للحكم، إذ فالأحزاب السياسية تحسم أحقيتها في التمثيل بزيادة عدد الناخبين الداعمين لها والتصويت لصالحها انتخابياً، وكذلك الاحتجاجية تسعى إلى تعبئة أكبر عدد ممكن من المتظاهرين لتكسب عملياً أحقيتها في التمثيل، انطلاقاً من هذه الرؤية يقول صاحب الكتاب "أن تحل الاحتجاجية محل الانتخابات كأداة لحسم من يُمثل وفق منطق الأعداد، وأن يحل الشارع محل الصندوق"³، وأن الأغلبية موجودة في الشارع وليست تلك الممثلة في البرلمان لأن من في الشارع يفوق عددهم عدد الذين التحقوا بصناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم، ويجد هذا المسوّج وجاهة أولية مع تراجع المشاركة التصويّبة.

تسوِّغ هذه الأطروحة قدرة الاحتجاجية على تهديد التمثيل السياسي والحلول محلها كأداة للحكم، يأتي كنتيجة منطقية لانخفاض قيمة وجودة التمثيلية، والأمر هنا يتعلق بأنّ بأحد محدداتها وهو العمل الحزبي وقدرته على تجميع مصالح المواطنين وبلورة مطالبهم، حيث إذا كان الأصل أنّ الأحزاب السياسية مهياة بشكل خاص لتجميع المصالح بتسمية المترشحين وحشد التأييد لهم، وللسياسات التي يتبنونها، ومشاركة الحكومة في صنع السياسات والتي بالأصل اختيارات المواطنين وتفضيلاتهم⁴، فإن الوقت الذي تكون فيه الأحزاب غير قادرة على بلورة المطالب المجتمعية، وفشلها أو تخليها عن تأطير الصراع الاجتماعي المطلي أو بين المجتمعي، وتأطير علاقة المواطنين بالسلطات العمومية والنظام السياسي كقناة اتصال، يكون أمام المواطنين إلّا الشارع كفضاء للتعبير، ولفت انتباه صناع القرار والدخول في التفاوض السياسي معهم على أرصفة الشوارع

¹ -يسرا عمر الفاروق، "نداء الديمقراطية وإعادة تعريف السياسي"، مجلة الديمقراطية: عدد 74، شهر أبريل 2019، ص 113.

² - يُنظر: دوناتيل ديلابورتا، ماريو دياني، مرجع سابق، ص 236، 235.

³ -المرجع نفسه، ص 236.

⁴ - يُنظر: جابريل إيه آلوند جي بنجها بويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالية، ترجمة هشام عبدالله، الطبعة الخامسة، عمان (الأردن)، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص 131.

وتحت هديرها، أو حتى الدخول في احتراب يغيّر موزان القوى السياسية والاجتماعية، والخروج عن الحلول العقلانية والتراثية والتفاوضية المؤسساتية التي تضمنها المنظومة التمثيلية¹.

إنّه في أصل الأداء التمثيلي للأحزاب السياسية أن تضطلع بتقليص تمدد الظواهر الاحتجاجية وحتى استيعابها، ودمجها ضمن هياكلها وتبني مقنع لمطالبها بوسائط استراتيجيات الاستيعاب التي تملكها، وتحسّس جيد لمطالب المواطنين وافتكاك المبادرة من الشارع، لكن المؤسسة الحزبية الضعيفة بأي سبب كان، يجعل من الصعب على الناخبين الاعتماد عليها كأحرمة نقل فعالة للمطالب وربط المواطنين بالدولة، فيكون أمام المواطنين إمّا التفكير في إنشاء أحزاب جديدة مبتدئة وضعيفة الخبرة السياسية، والاستغناء عن الأحزاب العريقة صاحبة التقاليد المؤسسة بأحزاب تضم نخبا سياسية غير معروفة، أو شعبيون وفوضيون غرباء عن السياسة يستسهلون النزول إلى الشارع كفضاء أنسب للتعبير، لثُمَّشَ بذلك أي دور فاعل للأحزاب السياسية وبالتالي تعريض المنظومة التمثيلية لقابلية الاستبدال².

• - الاحتجاجية المستجدة وارتفاع أسهم الديمقراطية المباشرة :

إنّه مع الموجات الاحتجاجية المستجدة ارتفعت أسهم الديمقراطية المباشرة المناقضة للتمثيلية في طبيعة الحكم وتطبيقاته وآلياته، وفكرة تهديد الاحتجاجية للتمثيلية في هذا المستوى هو أنّها تعيد النظر في طريقة تجسيد السيادة الشعبية في واقع الحكم، فالتمثيلية تقوم على تكييف تطبيق السيادة الشعبية، بالاعتراف أنها للشعب لكنه يقوم بتفويضها إلى ممثلين عنه في شكل مؤسسي أو مندوبين أفراد، يتصرفون لصالحه ونياية عنه، وهذا الوضع يُحدثُ جدلا علميا و عمليا باعتقاد الكثيرين بأنّ المنتخبين والمؤسسات التمثيلية قد تجاوزوا مساحة التفويض الشعبي الممنوح لهم، وأنّهم لم يعودوا يعملون لصالح من فوضهم بل لمصالحهم الذاتية أو لصالح أطراف وفئات معينة³، وهو ما يفترض حسب ذلك الاعتقاد أنّه انحراف بالسيادة الشعبية في ظل التمثيلية، لذا تُقدّم الحركات الاحتجاجية مسوَّغات في أنّها بديل للتمثيلية وإعادة السيادة للشعب مباشرة ممكنا.

¹ - Moisés Arce, « Parties and Social Protest in Latin America's Neoliberal Era », *Party Politics*; Volume: 16 issue: 5, April 19, 2010, p: 671.

² - For more details see:

- Moisés Arce , *Op.cit*, p 672.

- Mason Moseley, Daniel Moreno , *Op.cit*, p88.

³ - محمد بسيوني عبد الحليم ، " السيادة الشعبية والديمقراطية التمثيلية " ، مجلة الديمقراطية : مؤسسة الأهرام، القاهرة (مصر)، عدد 74، شهر أبريل 2019، مرجع سابق، ص 73.

إنَّ الممكن في إعادة الديمقراطية المباشرة للتجسيد كسخط من التمثيل السياسي تقدمه الاحتجاجية المستجدة، خاصة ضمن ما عُرِف من احتلال الساحات باستخدام أساليب الديمقراطية المباشرة خلال فعاليتها من حيث طرق تجميع الناس والتداول حول تصورات الحراك وأساليب عمله وإجراء التقييم حول مدى تقدُّمه في تحقيق أهدافه، وهو تقليد رمزي ودلالي لما عرفته الديمقراطية المباشرة زمن الإغريق¹، ومن حيث مضمون هذه الحركات فهي ترى بالعودة للديمقراطية المباشرة وإعادة إنتاج تصورها كمطلبية متمخضة عن التوصيف الأزموبي للديمقراطية التمثيلية، ويرى معقدو هذه الأطروحة أنَّ التوصيف الإعلامي وبعض الأكاديمي للاحتجاجات الراهنة بأنها ملل شعبي من السياسة هو افتراض خاطئ، في حين تُثبت الحركات الاحتجاجية أنَّ الشعوب لا تعادي السياسة بل هي ضد السياسة في شكلها الحالي الم في التمثيلية².

فمن حيث الأسلوب تُحقِّق الاحتجاجية المستجدة حال انعقادها تجاوزا معارضا لنمطية التمثيل السياسي وتقليدا للديمقراطية المباشرة، وذلك من خلال إعادة النظر في اتجاه العلاقة بين أفراد المجتمع وسُلطَتهم، فمن طابع شاقولي رأسي كما تحدده التمثيلية، إلى تمدد أفقي قائم على المساواة بين المجتمع والسلطة المجتمعان على صعيد واحد وهو ساحة الاحتجاج³، لتُشكل تلك الساحات تقليدا لأماكن عقد الجمعيات العامة الإغريقية، وهو الملمح الذي تقاسمته الاحتجاجات المستجدة عبر العالم من تونس إلى مصر فإسبانيا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وفرنسا ... ، وقد تعمّدت التوجُّه إلى الساحات ذات الدلالات الرمزية وطنيا للتعبير عن ارتباطها العضوي والعاطفي بالمجتمع، لترسيخ أنَّ صورة الديمقراطية المباشرة نابعة ومعبرة عنها.

كما تتشابه الساحات الاحتجاجية بالديمقراطية المباشرة في أنَّ قراراتها وسيرورتها تنبثق بعد حصول التَّامها ولا وجود لترتيبات أو مخططات منجزة سابقا وخارج إرادة المحتجين، ولا وجود لزعامات واضحة، حيث أنَّه بوصول الطلائع الأولى للاحتجاجات واحتلال الساحات يتفاعل المشاركون بشكل متساوي في المستهدفات والخطوات اللاحقة، ويتم تداول مباشر شبيه بذلك الذي وقع في الجمعيات العامة الإغريقية، وفي ظرف وجيز تتحول الساحات المحتلة إلى شبه مدُن صغيرة يتقاسم فيها المحتجون وظائف الإعاشة والإسعاف و دوريات النظافة ... ، والأهم في هذا المشهد ممارسة الجميع التداول الديمقراطي على الصيغة المباشرة والذي يُشارك فيه الجميع على

¹ - Marina Sitrin, Dario Azzellini , *They Can't Represent Us!: Reinventing Democracy from Greece to Occupy*, London (UK), published by Verso, 2014, p 59.

² - *ibid.*

³ - *ibid.*, p 55.

قدم المساواة، إذ أن الجميع يُمكنهم تمثيل أنفسهم بأنفسهم في النقاشات العامة التي تُفَتَح في مواعيد محددة طيلة فترات احتلال الساحات، لتكون بذلك ديمقراطية مباشرة بالممارسة متجاوزة إخفاقات المؤسسات التمثيلية¹، ولو في تلك الظرفية التي تَجَمَّع فيها الجماهير في الساحات.

إن الاحتجاجات المستجدة وعبر ساحاتها الدولية المختلفة لم تخف مطالبتها بتطبيق الديمقراطية المباشرة ومعارضة النمط التمثيلي القائم، فقد تضمنت شعاراتها ومطالبها المدونة دعوات صريحة للانقلاب عن التمثيلية، فحركة "احتلوا وول ستريت" الأمريكية سعى أعضاؤها إلى اعتبار حركتهم نموذجا للديمقراطية المباشرة البديلة عن التمثيلية القائمة، بِتَعْلَة أَنَّهَا تُحظى بالقبول العام، وتظم مختلف الآراء السياسية والتوجُّهات والعرقيات، فبالتالي هي المُعَبِّر الحقيقي عن السيادة الشعبية²، فيما تضمنت مطالب حركة السترات الصفراء الفرنسية نقاطا تتعلق بآليات عمل النظام الديمقراطي و تجاوز نتائج الانتخابات الدورية ومُفَرَّزَات صناديق الاقتراع، فقد دعت رئيس الجمهورية "إيمانويل ماكرون" للاستقالة، كما اقترحت بديلا عن ديمقراطية ممثلي الشعب بما عُرف بمبادرة الاستفتاء الشعبي³، والتي تُتيح للمواطنين العاديين في حالة تجمع حجم معين من التوقيعات تقديم مشروع قانون مباشرة للبرلمان أو يعرض على الاستفتاء الشعبي⁴، والذي لا تضمن البيروقراطية والنخب السياسية التقليدية نتائجه كما حدث في استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست)، فالدعوات الاستفتائية التي تنادي بها الاحتجاجية تحمل معنى واحد وهو فقدان الثقة في منظومة التمثيل السياسي.

كما أعطت هذه الممارسة نافذة حقيقية في استخدام الانترنت وترويجها لصالح الديمقراطية المباشرة وتطوير أساليب التداول الرقمي المباشر وبمشاركة الموجودين على المنصات والصفحات الافتراضية والذين يصنعون مجتمعا احتجاجيا ميدانيا وافتراضيا، وإن بدت الصورة مثالية فإن منتقدوا هذه الظواهر المستجدة يشيرون إلى محدودية آثارها، وإن السياسة والسياسيين التقليديين هم الذين ينتصرون في إخضاع الزخم الاحتجاجي، لصالح المنظومة التمثيلية وفاعلها مع شيء بسيط من التجديد و الذي سيكون عرضة وهدا سائغا لسيطرة المال والإعلام والتدخلات عبر الوطنية، ليجعل تأثير هذه الاحتجاجية في السياسة التمثيلية ومخرجاتها محدودا⁵، ومع مرور

¹ - يُنظر : مانويل كاستلز : مرجع سابق، ص 130، 190.

² - يُنظر : ديفيد غريير، مرجع سابق، ص 103.

³ - يُنظر مطالب حركة السترات الصفراء الفرنسية المعلن عنها يوم 2018/11/29.

⁴ - ضياء حسني، "مأزق الديمقراطية التمثيلية أم أزمة الرأسمالية"، مجلة الديمقراطية : مؤسسة الأهرام، القاهرة (مصر)، عدد 74، شهر أبريل 2019، مرجع سابق، ص 100.

⁵ - ديفيد غريير، مرجع سابق، ص 303.

الزمن تفقد هذه الاحتجاجية نِسَبَ التأييد المجتمعي لها، ففي استيبار أُجْرِي حول مواقف المجتمع الأمريكي من الطريقة التي سارت بها حركة "احتلوا وول ستريت"، وُجِدَ أن تصورات الأغلبية من المجتمع الأمريكي بما يقارب 72 ٪ إما مُسْتَهْجَن أو بدون موقف تجاهها، فيما لا يفوق مؤيدوها ما نسبته 30 ٪، وهو ذات التعاطي المجتمعي مع الاحتجاجية المستجدة في عديد الساحات العالمية¹. وكما يُهَوَّنُ آخرون من محدودية الأثر والتغيير السياسي والاجتماعية الذي يمكن أن تحدثه الاحتجاجية الراهنة بِتَعَلُّة وجود منظومة عريقة مثل التمثيلية، ويُعْدُوْنَهَا مجرد حركات عفوية سببها شرارات غضب ظرفية أعطت لها تكنولوجيا الاتصال لهيأ مضاعفا، دون أن تكون نتاج عمليات تغيير قِيَمِي حدثت في المجتمعات المحلية².

إجمالاً تعني الموجات الاحتجاجية أن التمثيل السياسي يعيش حالة توتر وأزمة، إذ أن النزول إلى الشوارع يعني في أبسط رسائله، أن نظام الوساطة التي تتيح التمثيلية لم يعد ذا جدوى، فلا المؤسسات التمثيلية أضحت ذا أداء مقنع للمواطنين في وصول المطالب إليها ومعالجتها، أو أن الممثلون الموجودين وسط المجتمعات ويعايشون احتياجاتها قادرون على صياغة المطالب وتبنيها كسياسات عمومية تعكس تفضيلات المواطنين، ولا الأحزاب السياسية الوسيط المؤسسي الأهم في المنظومة التمثيلية أطر تلك المطالب وجعلها في إطارها المؤسسي وأقنعت بهذا الدور، ليجد بذلك المواطنون والناخبون أنفسهم أمام ضرورة تجاوز التراتيب التمثيلية وآلياتها بالنزول إلى الشارع وصياغة المطالب على أرصفتها ولفت نظر الحكومات وصناع القرار إلى وجود مطالب تعجز التمثيلية وقنواتها على تبنيها وتحويلها إلى سياسات.

¹ - المرجع نفسه، ص 209.

² - للتفصيل ينظر:

- مانويل كاستلز: مرجع سابق، ص ص 251-254..

المبحث الثالث : النافذون الجدد على حساب الممثلين .

في ذروة الحديث عن طبيعة نظام الحكم وفعاليته، تطرح المجتمعات وتُخَبِّها سؤالاً كثيراً ما يتكرر، وهو، من يحكم؟، وهو السؤال الذي تتراكم حوله التحليلات العلمية في حقول المعرفة ذات الصلة بشؤون الحكم، في علم السياسة والإدارة العامة والسياسات العامة والاقتصاد السياسي ... ، بل الذهاب إلى التدقيق وعدم الاكتفاء بالتوصيف بطرح سؤال يقرر في طياته إجابة وهو، من الذي يجب أن يحكم؟، أي الذي يحقق للحكم فعالية ومخرجات تستجيب لتطلعات المواطنين وقدرة على إيجاد حلول للمشكلات العامة وبدرجة مقبولة من الكفاءة.

إن الافتراض في هذا المستوى يقود إلى اعتبار حالة توسع تدخل البيروقراط والتكنوقراط في المستويات المركزية لصناعة القرار، وصعود الممثلين المستقلين، في مقابل انكماش دور الممثلين والسياسيين المخولين أساساً بالحكم ومسك مقاليد السلطة، هو تعبير عن حالة العجز أو الأزمة التي تحيط بالتمثيلية السياسية بمحدداتها الأساسية المتعارف عليها وتهدد وجودها، حيث يتحول الحكم من يد ممثلين مُنْتَخَبِينَ من عامة الشعب وبتشئة من أحزاب سياسية معلومة الخيارات والتوجهات، ووفق برنامج انتخابي تعرضه على الناخبين ويُكسبه التصويت شرعية تنفيذه، إلى مجموعات أو أفراد من البيروقراطيين والخبراء تحكمهم اعتبارات العقلنة في أحسن الأحوال، أو مستقلين وجدّهم الناخبون فجأة في السباق التمثيلي.

ينتظم الخبراء والبيروقراطيون في خط استهداف منظومة الحكم التمثيلي من خلال القدرة على إخضاع الممثلين لآرائهم وقراراتهم بفعل الصلاحيات التي يمسكونها والخبرات العلمية والعملية التي يتحكمون فيها، وكذا نفوذهم على الأجهزة الإدارية التي يشتغلون فيها، وهم هنا حكام فعليون دون أن يمرؤا على المصعد الانتخابي، أما المستقلون فإنهم وإن حملوا الصفة التمثيلية بواسطة الانتخاب فإنهم طارئون على المشهد السياسي، فلا يملك الناخبون المعرفة المسبقة عن اتجاهاتهم وخياراتهم الفكرية والأيدولوجية، كما أنهم لا يعبرون عن سيروية حزبية خبرها الناخبون ويملكون خط المراجعة معهم سواء عبر الهيكل الحزبي الذي يُسألهم في حالة الإخلال بالوظيفة التمثيلية، أو إعطاء الحزب التقييم الانتخابي اللازم في الدورة الانتخابية الموالية، وهو ما لا يتوفر للناخبين مع صعود المستقلين.

مهما كان التوصيف الذي يحمله النافذون الجدد، فهم يشتركون في أنَّ تفضيلات الناخبين لديهم ليست محل اعتبار أو رهان لديهم، وفي أسوأها عدم دراية الناخبين لمصلحة من يعمل هؤلاء، وأنَّ التناقض الأساسي حينما يَحْكُمُونَ أو يمارسون نفوذًا على الممثلين، هو تحول الحكم من يد ممثلي الشعب إلى حكم الخبراء و كبار الموظفين، والمستقلين.

المطلب الأول : النافذون الجدد: التكنوقراط، البيروقراط والمستقلون.

تُوجَّهُ الأدبيات المعنية بصناعة القرار والسياسات العمومية إلى وجود متدخلين يشتغلون إلى جانب صناع القرار في الجهاز الإداري والأجهزة التقنية، لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الكفؤة وفحص البدائل المختلفة في مواجهة المشكلات العامة، وهو الدور الطبيعي والمتوازن لهم ضمن منظومات الحكم والأجهزة الإدارية المختلفة، لكن التحوُّل الحاصل هو تراجع سيطرة الممثلين كصناع قرار يملكون التفويض الانتخابي والشرعية القانونية لممارسة سلطاتهم بشكل كامل ويتحملون في ذلك المسؤولية السياسية والقانونية عن القرارات التي يتخذونها، ويكونوا محل مساءلة سياسية من ناخبهم وقانونية في حالات الإخلال، لصالح أعضاء في جهاز الإدارة العامة للدولة كبيروقراطيين وخبراء، أو تراجع السيطرة لصالح ممثلين منتخَبين أيضا لكن ليس لهم هويات حزبية محدَّدة ولم تكن الأحزاب مَصْعَدَهُمْ لمنظومة التمثيل.

• - التكنوقراط ... النفوذ بواسطة العلم والخبرة .

الذي يهم في هذا النوع من المتدخلين في صياغة مخرجات النظام التمثيلي أنهم لا يخضعون لنفس قواعد وآليات التصعيد للانخراط في المنظومة، ولا يخضعون لذات آليات التنزيل كالممثلين السياسيين، ولا يكونون عرضة للمساءلة الانتخابية ولا المجتمعية لعدم وجودهم في صدارة المشهد السياسي.

يتكون مصطلح التكنوقراط اليوناني الأصل، من جذر Tecno وتعني التقني أو الفني ، ويُستخدم حديثا للدلالة على اصطلاح الخبير أو الخبراء، وكلمة " Cracy " والتي تعني الحكم ، ليشكلا مصطلح حكم " التقنيين أو الخبراء"، أي حكم الذين يحملون شهادات علمية وخبرة عملية ليكونوا ضمن مستويات الحكم واتخاذ القرار، ويعود أول استخدام لمصطلح التكنوقراط للأمريكي ويليام هنري سميث (W.H.Smyih) سنة 1919م، والذي عرَّف " التكنوقراطية " بأنها حكومة الصناعة الوطنية، لِيُعَمَّمَ فيما بعد من قبل هورد سكوت (Howard scott) اعتبارا من

سنة 1932م¹، لكنَّ استعماله لم يلق رواجاً إلا في وقت متأخر، فلم يدخل دائرة التداول في فرنسا مثلاً إلا بعد 1960م، ولقد تحولت التكنوقراطية إلى فكرة سياسية بفضل إسهامات جملة من المفكرين مثل تورستيان فيبلن (Thorstein Veblen)، والذي اشتغل ضمن حركة البحث في الولايات المتحدة الأمريكية في بدايات القرن العشرين في التعرُّف على العناصر المؤسسية للاستقرار الاجتماعي والتقدم الاقتصادي، وتوصل من خلال مشروع بحثي إلى أنَّ التغيير في بنية الاقتصاد والمجتمع يتحقق بفضل القوى العاملة التي تتحكم في التكنولوجيا أي المهندسين العاملين في الصناعة، ويرى أنَّ المشروع التكنوقراطي للحكم يستمد فكرته التأسيسية من الاستخدام الماهر والواسع للتكنولوجيا في الإنتاج، وهو ما يُبشر بالتغيير نحو مجتمع الوفرة والرفاه²، كما يرى جون ماينود (Jean Meynaud) في مؤلفه الشهير "التكنوقراطي والسياسة" (Technocratie et politique) أنَّ تفسير الظاهرة التكنوقراطية لا يكون إلا في اعتبارها عملية حكم، يتم فيها رفع يد السياسي لصالح الإدارات سلبية الأجهزة والمؤسسات الكبرى والخبراء العموميين والخواص، وكذا العسكريين...³، فالتكنوقراط قد تشمل حسب هذا الأخير كل الذين ينتمون إلى سلك الإدارة العامة كموظفين بحكم تخصصهم التكويني ويكسبون الخبرة مع مرور أيام شغل الوظيفة، مع وجود اتجاه دارج على اعتبارهم أولئك الحائزين على شهادات علمية تقنية ويشغلون مناصب بناء على تلك التخصصات العلمية، لكن الشائع في الدلالة على اصطلاح التكنوقراط هو الحكم من قبل المهرة والخبراء بدلاً من حكم الشعب والجمهور⁴، وهو التصور الذي ينقل الخبراء من دائرة المساعدين الاستشاريين للحكام، إلى ممارسة الحكم أيضاً واتخاذ قرارات السياسة العامة باسم مؤسسات شرعية وتمثيلية، لذا فإنَّ التكنوقراطية تعني في المجمل تحول السلطة من بين أيدي السياسيين إلى كبار الموظفين بما في ذلك البيروقراطيين، حيث يستعملون كفاءتهم وخبراتهم وتحكمهم في الملفات لممارسة السلطة السياسية والتأثير المباشر عليها بموجب قرارات سياسية متَّخذة، لكنه في ذات الحين يُستعمل اصطلاح "التكنوقراط" أو "حكم الخبراء"

¹ - Anders Esmark, « The technocratic take-over of democracy: connectivity, reflexivity and accountability », p. 05, SEMANTIC SCHOLAR; in; <https://www.semanticscholar.org/paper/The-technocratic-take-over>, Published 2017.

- Olivier Duhamel, Yves Mény, *Op.cit*, p 550.

² - For detail seen;

-Anders Esmark, *Op.Cit*.p 04.

- Don R. Stabile, « Veblen and the Political Economy of Technocracy: The Herald of Technological Revolution Developed an Ideology of 'Scientific' Collectivism » *The American Journal of Economics and Sociology*: Vol. 46, No 1, Jan 1987,p 37.

³ - Olivier Duhamel, Yves Mény, *Op.cit*, p 551.

⁴ - Bruce Gilley, « Technocracy and democracy as spheres of justice in public policy », *Policy Sciences*; March 2017, Volume 50, Issue1.p 09.

كتعبير انتقاصي من حكم السياسيين والتعبير عن فشلهم في إدارة الشأن العام، لأنهم حلوا محلهم وأزاحوهم عن الصناعة الفعلية للسياسات العامة¹.

عند الحديث عن التكنوقراطية، فهي الظاهرة التي تقوم على محددتين اثنتين، هما التكنوقراطي، وهو الشخص الطبيعي الذي يحمل هذا الوصف، وثانيا هي الحكومة التكنوقراطية، وفحص هذين المحددين يُمكنُ الباحثين من تجلية الإبهام والغموض حول الظاهرة وبالأدق حول محدداتها، أما " التكنوقراطي " فلا تُجمعُ الأدبيات لمفهوم حوله، إذ أنَّ الاختصار على وصفه بعدم التسييس هو حكم غير دقيق، والأنسب هو نفي الصفة الحزبية عن المعنى حتى يكون تكنوقراطيا²، وحتى هذا المحدد الجزئي، أي عدم الحزبية سيحيل أعداد هائلة من الخبراء لخارج دائرة التكنوقراط لسبب بسيط وهو أنَّهم كانوا يوما ما أعضاء قاعديون في أحزاب سياسية، ويبرر غير المقتنعين بهذا المُحدّد الجزئي أنَّه لا يتناسب مع تمدد الديمقراطية في الكثير من البيئات السياسية والتي تُشكّلُ الظاهرة الحزبية شرطا لها، لذا يذهب آخرون لتعريف التكنوقراطي سواء كان وزيرا أو موظفا ساميا بخلو خلفية دعمه من ظهر حزبي، وله خلفية واحدة هي تخصصه العلمي وتطابقها مع المنصب الوزاري أو الوظيفي الذي يشغله³.

أما المقصود بالحكومة التكنوقراطية، فيمكن أن تتضاد مع مفهوم الحكومة الحزبية، وهما بُنيتان للحكومة مُختلفتان، حيث أنَّ ما يُحدّد الحكومة الحزبية يُناقضُ الحكومة التكنوقراطية، ففي الحزبية يتم اتخاذ القرارات من طرف مسؤولي الحزب المنتخبين ومن هم تحت سيطرتهم، وللحزب دور أساس في تحديد السياسات وهو ما يُعلنه في برنامجه الانتخابي أو المواقف التي يتبناها بصدد صناعة السياسات أو عَقِب ذلك بخوض التعبئة والتجنيد لها، كما يمارس الحزب سلطاته الداخلية على منتخبيه و المتقلّدين للوظائف باسمه وبمصادقته عليهم، وهو ما يعني أنَّ الحكومة التكنوقراطية هي ما تكون عكس ذلك، والتي تعني أنَّ لديها درجة مخففة أو مُنخفضة من الحزبية⁴، لكن حتى هذا الشرط يجد معارضة موضوعية في كون الحكومات في الأنظمة الدستورية البرلمانية تمرُّ حتما عبر المصادقة البرلمانية، أي وجود حزام برلماني وسياسي يدعمها حتى ولو كانت مشكلة من خبراء غير متحزبين، لذا فإنَّ المُقنع في الأدبيات ذات الصلة هو تعريف " التكنوقراطي " وبالتالي الحكومة التكنوقراطية، بأنَّ رئيسها وأعضائها لم يكونوا في

¹ - Roger-Gérard Schwartzberg, *sociologie politique*, 5^{ème} édi, paris (france), Montchrestien, 1998, P293.

² - Duncan McDonnell, Marco Valbruzzi; « Defining and classifying technocratled and technocratic governments » *European Journal of Political Research*: Volume 53, Issue 4, November 2014, p 655..

³ - *ibid.*

⁴ - *ibid.* p 657.

لحظة تعيينهم يشغلون مناصب عامة تحت راية ودعم حزب سياسي، وليس لهم في الإبان عضوية في حزب سياسي، وطبعاً يمتلك معرفة علمية مُعترف بها، وخبرة سياسية وعملية غير حزبية، وتمكّن من الصلاحيات التي يشغلها¹.

• - البيروقراطيون ... حين يخضع الحُكّام لكبار الموظفين :

أمّا البيروقراطيون فهم الذين ينتسبون للجهاز الحكومي المتخصّص في الإدارة العامة والمنفّذ للسياسات العمومية والذي يُطلق عليه الجهاز الإداري أو البيروقراطي، والذي أخذ تسميته واصطلاحه من مفهوم أصيل في النظم الإدارية والواسع الاستعمال والدلالة وحتى التعقيد والغموض، وهو البيروقراطية، والذي تتفق الأدبيات ذات الصلة على عودة استعماله الأولى إلى سنة 1745م، وذلك في مؤلفات السياسي وعالم الاقتصاد الفرنسي جاك كلود ماري فنسنت دي جورني (Jacques Claude Marie Vincent de Gournay)، والذي نظّر إلى المكاتب العامة كعصب للجهاز الحكومي وأداته العاملة²، مطلقاً عليها اسم بيروقراطي (Bureaucrates) أي فئة العاملين في الأجهزة الإدارية للحكومة، فالبيروقراطية كلمة لاتينية يمكن تحليلها إلى كلمتين، الأولى (Bureau)، وتعني المكتب أو الأعمال والأنشطة التي يتضمنها المكتب. والكلمة الثانية (Cracy) والتي تعني السلطة أو الحكم، يُشكّلاً اتحاداً مفهوماً لاصطلاح (حكم المكتب)، أي ممارسة تأثير على السلطة بواسطة المكاتب أو الأجهزة الإدارية³، ويقدم آخرون اصطلاحاً آخر يقوم على الفلسفة التي تقف وراء هذه التسمية، وبالتالي النظام الإداري في ظل البيروقراطية، حيث أنّ كلمة (Bureau) في اللفظ اللاتيني تعني " اللون الداكن"، وكأنّه تعبير عن الهيبة التي يتسم بها الموظف الحكومي باعتباره ممثلاً للحكومة⁴، في مقابل فاعلين آخرين، فيما عنت البيروقراطية كفكرة نوعاً من العقلانية في سياق التخصيص الرسمي للموارد النادرة⁵، أي فرضتها ضرورة الاستعمال العقلاني للموارد المختلفة بضمان تراتبية صناعة القرار وعقلنة تدخل الأطراف المختلفة، ولقد صنع الجهاز البيروقراطي في الممارسات الديمقراطية وغير الديمقراطية لذاته سطوة، واحتل موقعا استراتيجيا ضمن منظومات الحكم، كما أنّ المتحكم في هذا الجهاز من البيروقراطيين أنفسهم أو مستويات الحكم الأخرى، يُعتَبَر ماسكاً بأحد أهم خيوط النفوذ، وكما يقال إنّ مظاهر السلطة السياسية

¹ - ibid.

² - ينظر: ألفريد سوقي، البيروقراطية، ترجمة: أحمد صادق، القاهرة: دار التحرير للطبع والنشر، دت، ص 11.

³ - ينظر: عمار بوحوش، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، الطبعة الثانية، الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2008، ص 192.

⁴ - بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 03

⁵ - بي سي سميث، كيف فهم سياسات العالم الثالث: نظريات التغيير السياسي والتنمية، ترجمة خليل كفت، الطبعة الأولى، القاهرة (مصر)، المركز القومي للترجمة، 2011، ص 297.

لا تَكْتَمَلُ في معظم البلدان، إلا من خلال السيطرة على الجهاز البيروقراطي وضمان ولائه وانقياده لمتطلبات النسق السياسي السائد¹.

إنَّ النفوذ الذي يملكه الجهاز البيروقراطي في الدولة والمجتمعات الحديثة عبّرت عنه مختلف الاتجاهات النظرية التي راکمت التنظير حول النموذج البيروقراطي، فحسب جورج هيغل (Georg Hegel) فإنَّ الجهاز البيروقراطي يحصلُ نفوذه من كونه الجسر الذي تمر عبره الطلبات المقدّمة من طرف أفراد المجتمع ومجموعاته و تنظيماته، وعلى درجة وكيفية تعاظمي الجهاز مع تلك الطلبات تتَّخذُ باقي المؤسسات السياسية والإدارية القرارات المناسبة، فيما يرى كارل ماركس (Karl Marx) أنَّ البيروقراطية أداة الدولة و عصا في يد الطبقة الحاكمة لممارسة سلطتها على الطبقات الاجتماعية، في حين يرى ماكس فيبر (Max Weber) والذي يعود إليه تطوير النموذج البيروقراطي، أنَّه النموذج المثالي للعقلانية القانونية لامتلاكه مقومات عدم تَعَوُّل هذا الجهاز، بفعل عملية الفصل بين السياسي الذي يقرر والإداري البيروقراطي الذي يُنفَّذ²، كما أنَّ أهم المبادئ التي يقوم عليها النموذج الفيبري للبيروقراطية هي حياد الجهاز الإداري وأعوانه، أي لا ينبغي لهم أن يعملوا سياسة بأي صورة كانت³، و تدرُّج المسؤولية وخضوع الرؤوسين لرقابة الرؤساء، والتخصُّص الوظيفي⁴، مما يجعل الجهاز الإداري نظرياً على الأقل جهازاً وظيفياً تحت إمرة السياسيين، و يحقق العقلانية والقانونية في أداء الإدارة العامة وعلاقتها بالأجهزة التمثيلية، وجعل سلطتها محدودة وغير قادرة على تجاوز المسطرة القانونية المحددة لنطاق وظيفتها⁵، في مقابل تلك المنظورات يرى روبرت ميشيل (Robert Michell) أنَّ البيروقراطية كتنظيم ضخمة في حقيقته يخضع لسيطرة مجموعة صغيرة من أصحاب النفوذ تستأثرُ بالسلطة وتتلاعب بالقوانين الشكلية، وتقضي على إمكانية المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وأكد روبرت ميشيل أنَّ رجال النخبة بفعل حجم المعلومات ودقتها والتي يُمكنُهم منها الجهاز البيروقراطي تجعلهم ينفردون باتخاذ القرارات وإبعاد مشاركة فواعل أخرى، لتُجسِّم البيروقراطية ظاهرة استبدادية حسبَه، فيما يذهب الكاتب الفرنسي ميشيل كروزيي (Crozier Michel) إلى أنَّها أداة لخدمة مصالح البيروقراطيين

¹ -عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 191.

² -ينظر : عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 220، وما بعدها.

³ - صالح بلحاج، تحليل السياسات العامة: الجزء الأول، الديناميكيات والمعارف الأساسية، مرجع سابق، ص 174.

⁴ - للتفصيل ينظر :

طارق المجذوب، الإدارة العامة: العملية الإدارية والوظيفية العامة والإصلاح الإداري، بيروت (لبنان)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2000، ص 739.

⁵ - مروان لمبر، "سوسيولوجيا التنظيمات : من ماكس فيبر إلى ميشيل كروزيي"، مجلة جيل للعلوم الانسانية والاجتماعية : عدد 34، سبتمبر 2017، ص 74.

المتخصصين المتحكمين في عملية تقديم القضايا التي يريدون إبرازها ، ودفن القضايا التي ليس لهم فيها مصلحة ومنفعة¹ .

● - المستقلون ... ممثلون دون أحزاب:

منذ انبعاث التمثيل السياسي كانت الصلة بين الناخبين وممثليهم أو الحكومة مؤطرة من طرف الأحزاب السياسية ويتم تنظيم هذه العلاقة وتوجيهها من خلالها ، ويتعدى ذلك إلى تشكيل الحكومة وضمان مساءلة الحكام والممثلين والذي يتم وجوبا وعقلانيا بواسطة المنظمات الحزبية ، والذي يشكل وظيفة لازمة لها ، لكن كل هذا يتآكل مع صعود ظواهر الشعبوية وحكم البيروقراطيين والتكنوقراط ، ويتواصل مع صعود المستقلين (Independents) المتخففين من أحمال الحزبية.

في هذا المستوى يفترض البحث أن صعود المستقلين يُعتبر توترا آخر لفكرة التمثيل السياسي وتطبيقاتها ، حيث يمس بأحد أركانها الإجرائية وهو العمل الحزبي ويتجاوزه ، من حيث أن التمثيل لا يتم عبر هذه الوساطة بل في اتصال مباشر بين الناخبين وممثليهم ، وهو الأمر وإن بدا حيويا للتمثيلية ، فهو على خلاف ذلك ، لأن الناخبين سيكونون أمام كم هائل من الممثلين و المترشحين لا يحملون أفكارا مسبقة عن توجهاتهم وخياراتهم ، ولا يملك الناخبون ضمانة مُساءلتهم طيلة عهدهم التمثيلية ، وهذا لا يكون متاحا إلا عبر الهياكل الحزبية ، ولكن هذا التوتّر للتمثيل يختلف عن سابقه المذكورين ، في كون الشعبويين والتكنوقراط والبيروقراط لا يؤمنون بالتمثيل وسيروته ، في حين يقبل المرشحون والممثلون المستقلين بقواعد اللعبة التمثيلية ورهاناتها ، والأهم هو أن المستقلين على خلاف باقي الصاعدين يتمتعون عادة بخلفية سياسية وربما خاضوا تجارب الاشتغال بالشأن السياسي وحتى الحزبي.

بالمعنى الواسع يُستخدم مصطلح المستقلين للدلالة على أولئك المترشحين الذين يخوضون غمار الانتخابات العامة دون التعيين أو المصادقة الحزبية أو تحت راية حزب سياسي ، ويدخلون للهيئات التمثيلية تحت ذلك العنوان ، فهم لا ينتمون إلى أي حزب سياسي أو ما يعادله وظيفيا في مرحلتي الترشيح أو التمثيل² ، لذا فالسمات الأساسية للمُصنّفين ضمن الممثلين المستقلين تتجه

¹ - للتفصيل ينظر : غمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص ص 225-227.

² - Piret Ehlin, Ülle Madise, Mihkel Solvak, Rein Taagepera, Kristjan Vassil, Priit Vinke (AUTHORS), **Independent candidates in national and European elections** :Report submitted to the Constitutional Committee of the European Parliament , 2013, p 11. In; [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/etudes/join/2013/493008/IPOL-AFCO_ET\(2013\)493008_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/etudes/join/2013/493008/IPOL-AFCO_ET(2013)493008_EN.pdf),

الأدبيات إلى أنهم المترشّحون الذين لا يَرِدُ اسم حزب ما في بطاقة الاقتراع التي تورد اسم المترشح، والإشارة إليه بشكل واضح أنه مُترشّح مُستقل، و عند ممارسة الوظيفة التمثيلية نجد أنهم غير مُلزمين للتصويت على التشريعات ومختلف مخرجات الهيئات التمثيلية ككتلة حزبية ثابتة ولو أُعْتُبِرَت كتلة المستقلين أو غير المنتمين كما يُطَلَق عليهم في بعض النظم الداخلية للمؤسسات البرلمانية¹، ومن حيث البرنامج السياسي للمستقلين ففي العادة لا يُكوّنون برنامجا انتخابيا كاملا وذو بعد وطني شامل، بل يُركّزون على القضايا الفردية وذات الأولويات الملحة للدوائر الانتخابية التي يترشّحون فيها، ومن السمات أيضا افتراض أنهم ضعيفي خبرة وداخلون جدد على السياسة ورهاناتها وممارستها، وهنا تشكل الدوافع الظرفية سواء المتعلقة بشخص المترشح كالقدرات الشخصية المالية أو العلمية و حتى الزخم الجماهيري ودَيّاع الصيت الذي توفره الفنون والرياضة، وكذا الاشتهار بالنضالية السياسية أو الحقوقية والنشاط الجمعوي، وهي أبرز عوامل ودوافع المبادرة لخوض غمار السياسة والتمثيلية²، والتسويق لأنفسهم على أنهم القادرون على تقديم الإضافة الأفضل والبديل عن العجز الذي شكّله المتحاربون في الوظائف التمثيلية والمناصب الحكومية، وتقديم أنفسهم أنهم القادرون على تطهير الشأن العام من رواسب الفساد المالي والسياسي، الذي عمّ حسب أغلب مُسوّغي صعود المستقلين بسبب الظاهرة الحزبية والفاعلون باسمها³.

إنّ التوصيف السابق للمستقلين يجد ممانعة لدى عديد النقاد، في عدم التسليم المطلق بأنّ من يمارس الوظيفة التمثيلية أو الترشّح خارج المنظومات الحزبية يُعْتَبَر مُستقلاً، ويعتبرون أنّ هناك منطقة تضليلية أو رمادية يصعب فيها الفصل بين أولئك المرشّحين والممثلين المستقلين وزملائهم الحزبيين، وذلك لمبررات موضوعية تُرجّح أنّ الاستقلالية في السياسة أمر شبه مستحيل وأنّ الاستقلالية وإن كانت تنظيمية ممكنة الحدوث ظاهريا فإنّها محل شك ضمني وباطني، وإنّ خوض غمار السياسة في الغالب الأعم لا يكون إلا بعد الفشل على نحو ما في الاندماج الحزبي، فالكثير من من يُسمّون مُستقلين أو غير منتمين لأحزاب سياسية في أصلهم أعضاء سابقون في تنظيمات حزبية، غادروها ربما بسبب الانشقاقات التنظيمية للأحزاب أو ضمن الإستراتيجيات الانتخابية الحزبية، حيث أنّ عديد الشواهد وخاصة في الديمقراطيات التمثيلية الهجينة والمتعثرة، أو التي تحن إلى الأوتوقراطية والأحادية الحزبية تشير إلى أن ما يسمى بالترشيح أو

¹ - Benjamín Temkin Yedwab, Gerardo Isaac Cisneros Yescas; « The Road to Partisan Independence: An Extension and Empirical Test of the "Running Tally" Approach in Latin America », **Colombia Internacional**, Issue 96, October 2018, p p07-08 .

² - For more details, see ; - Dawn Brancati; « Winning Alone: The Electoral Fate of Independent Candidates Worldwide », **Op.cit**, p 650.

³ - **ibid**.

التمثيل المستقل مجرد خديعة انتخابية من حزب مهيمن أو طالته الفضائح السياسية، أو للإيهام بوجود منافسة له، وفي الحقيقة هي مجرد منافسة وهمية لا تؤثر على حظوظه واستمرار هيمنته على السلطة، ومن ذلك ما يفعله الساسة الحكام في روسيا، حيث يتكرر استخدام المرشح المستقل في الانتخابات الرئاسية والتشريعية كأداة انتخابية في يد النخبة الحاكمة التقليدية للهروب من المساءلة السياسية، والشاهد هنا ما أوهم به الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في الانتخابات الرئاسية لسنة 2012م بأن له منافسا مستقلا، وهو في الحقيقة استقلال مزيف يُخفي صفقته الشهيرة مع الملياردير الروسي ميخائيل بروخوروف (Mikhail Prokhorov)¹، وهو السلوك المنتهج أيضا في دول الانتقال الديمقراطي الهش في أفريقيا والعالم العربي، كالجزائر، المغرب، سوريا، تونس ومصر....

فبالتالي لا يمكن أن يُدرج ضمن تصنيف المستقلين أولئك الذين كان لهم ارتباط حزبي سابق، فطبيعة تشيئتهم السياسية الحزبية السابقة تجعله دائما في فلك الأحزاب، ولا يستطيعون الخروج عن الخيارات والقرارات الحزبية لحسابات سياسية وترجيحات مصلحة، وهو المؤشر الذي أكدته استجواب مواطنين من 23 بلدا، ورد في التقرير العالمي للرأي العام بشأن التسامح السياسي (World Public Opinion on Political Tolerance) الصادر سنة 2009، على أن البرلمانين ومهما كانت خلفية ترشّحهم وطبيعتها فإنهم غير قادرين على الخروج على الخيارات والرهانات الحزبية²، كما لا يمكن أن يُدرج ضمن المستقلين أولئك المترشحين الذين فشلوا في الفوز بمقاعد تمثيلية ضمن حزب كبير تتدافع فيه الكوادر الحزبية، أو أولئك الممثلون الذين يرغبون في تجديد عهدهم التمثيلية في حين تقف البيروقراطية الحزبية عائقا أمامهم³، ومع ذلك هناك الكثير من مجموعات المنتخبين المستقلين فعلا عن الأحزاب، ويتجلى هذا خصوصا في المستوى المحلي للتمثيل السياسي، لاختلاف الاعتبارات المؤسّسة لوجود المستقلين عن المستوى الوطني والبرلماني، وتتمثل في وجود عوامل اجتماعية بحتة ودون السياسية في سبب صعود الممثلين المستقلين وعدم الاعتبار بالهويات الحزبية⁴.

وعلى ذلك ولجعل التصنيف موضوعيا تُقدّم الأدبيات النقدية مفهوما وظيفيا لمعنى المستقلين، وهم أولئك الممثلون الذين لا يخضعون لقرارات الأحزاب أثناء الممارسة التمثيلية دون

¹ - Dedi Dinarto , Jefferson Ng, « Characterising Independent Candidates in Indonesian Local Politics », *Journal of Current Southeast Asian Affairs*, Volume 39 Issue 3, December 2020, First Published; 4 December 2020, p 07.

² - يُنظر : غريغ باور، التقرير البرلماني العالمي: طبيعة التمثيل البرلماني المتغيرة، نيويورك (الو. م. أ)، الإتحاد البرلماني الدولي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012، ص ص 45-46.

³ - Piret Ehin, Ülle Madise, Mihkel Solvak, Rein Taagepera, Kristjan Vassil, Priit Vinke (AUTHORS), *Op.Cit*, p12.

⁴ - José F. Pinto, « The Role of the Non-Partisan Movements in Democracy: The Portuguese Case », *Global Journal of HUMAN-SOCIAL SCIENCE: F Political Science*, Volume 20, Issue 2 ,Version 1 ,Year 2020., p16.

النظر إلى سابق صلتهم بالأحزاب السياسية، كما أنَّ مجموعات الممثلين المستقلين يجب أن تكون من أولئك غير المتجانسين أيديولوجيا ومواقفيا، وكل تَوَحُّد على أيديولوجيا أو وجهة نظر يُفقد هذه المجموعات صفة الاستقلالية¹.

يعود الاشتغال البحثي بظاهرة التصويت للمُسْتَقْلِينَ في السياق التمثيلي والانتخابي وتقديم تفسير لها إلى إسهامات عالم السياسة الإمبريقية الأمريكي موريس فيورينا (Fiorina Morris) في كتابه (Retrospective Voting in American National Elections)^{*}، والذي اهتم بالسلوك التصويتي للناخبين الأمريكيين، وإليه تعود نظرية " التصويت الانتخابي بأثر رجعي " والتي توصل إليها عبر الدراسات الإمبريقية للتجارب الانتخابية الأمريكية، ويرى كثيرون أنَّها تعطي تفسيراً للسلوك التصويتي للناخبين خارج النطاق الأمريكي، إذ يرى فيورينا أنَّ الذي يحكم حقيقة السلوك التصويتي ليست الهوية الحزبية القائمة على الدعائم الأيدولوجية، بل إنَّ الناخبين في عمومهم يفتقرون إلى المعرفة السياسية الأساسية والعميقة ويستعملون ما أسماها المسألة الفعالة المعتمدة على مقاييس الأداء البسيطة، فالذي يترك الناخب يحافظ على اختياره الانتخابي الحالي أو يغيره، تحكمه مشاهداته وملاحظاته البسيطة والتي في متناوله دون كثير تمحيص²، فالناخبون يستجيبون في تغيير تصويتهم إلى الحكم على قدراتهم الشرائية إبان حُكم الحزب الممارس ومعدلات البطالة أو انكماش نمو الناتج المحلي أو ارتفاعه...، بأن يجيبوا ببساطة على الأسئلة التي تُفيد بأنه؛ هل الوضع كان أفضل قبل بداية عهدة الحزب الممارس، أم أنَّ الوضع عشية الانتخابات آل إلى الأسوأ³.

كما طرح موريس فيورينا (Fiorina Morris) تفسيراً آخرًا لإتجاه الناخبين نحو اختيار المستقلين ودائماً بالنظر إلى تغيرات السلوك التصويتي الذي حسبه يتجه دوماً نحو التطوير والتحديث، فيرى أنَّ تحوُّل السلوك الانتخابي من التصويت للأحزاب والمرشحين ذوو الهويات الحزبية إلى المرشحين المستقلين يحكمه التطور الطبيعي للوعي السياسي، والذي يتكيف ويتلاءم مع تجارب التنشئة الاجتماعية المتحوِّلة بطبعها، هذه التنشئة تُحيل الناخب في البداية على الاختيار من بين الهويات الحزبية التقليدية، لكن مع مرور الوقت ومع تعرُّض المواطن لتجارب اجتماعية وسياسية جديدة، واكتسابه قدراً أكبر من معرفة السياسيين وأطروحاتهم السياسية

¹ - Piret Ehlin, Ülle Madise, Mihkel Solvak, Rein Taagepera, Kristjan Vassil, Priit Vinke (AUTHORS), Op .cit, p 12.

^{*} - Fiorina Morris , **Retrospective Voting in American National Elections**. London(UK).1981.

² - Andrew Healy, Neil Malhotra, « Retrospective Voting Reconsidered », **Annual Review of Political Science** , Vol. 16, 2013, p 286.

ومدى انسجامها مع الممارسات¹، لتصبح الولاءات الانتخابية والتفضيلات متغيرا تابعا وانعكاسا للأحداث والمواقف السياسية التي تُراكمها الأحزاب السياسية وممثلهم، فيتجه السلوك التصويتي تبعا لذلك التقييم.

وعلى ذلك يُعتبر موريس فيورينا (Fiorina Morris) أنَّه بناء على ذلك التقييم يمكن أن تتحول الخيارات التصويتية للناخبين إما بتغيير الهوية الحزبية لإختياره الانتخابي نحو هوية حزبية أخرى، كما يمكن أن يتجه التقييم المحبَط للحكومة الحزبية و ممثلي الأحزاب السياسية إلى التفكير في اختيار المستقلين كممثلين له، لذا فإنَّ الافتراض الأساسي الذي يُفسَّر به " فيورينا " الجنوح نحو اختيار المستقلين انتخابيا وصعود أسهمهم في المشهد التمثيلي يعود إلى التقييم السلبي للناخبين لأداء الحكومات الحزبية و المُمثِّلين الحزبيين².

¹ - Benjamín Temkin Yedwab ,Gerardo Isaac Cisneros Yescas , **Op.cit.** p 08

² - Fiorina Morris, **Op.cit.** p 94.

المطلب الثاني : النافذون الجدد... الوجود الفعلي في المنظومة التمثيلية .

تَفْرِضُ الموضوعية السياسية و الأطروحات العقلانية وجود ما أصطلح عليه النافذون الجدد ضمن منظومة الحكم التي يقودها الممثلون في حدود الصلاحيات القانونية التي تضبط تدخلهم، فالبيروقراطيون والتكنوقراط هم الأدوات الثابتة في الإدارة العامة، فيما يُشكّل السياسيون الأدوار المتغيرة من أطروحة سياسية إلى أخرى، فبالتالي وجودهم الضروري والفعلي إضافة إلى ما دُكِرَ تَفْرِضُهُ التطورات التي لَحِقَتْ بيئة السياسات والإدارة العمومية سواء في قاعدة الصناعة و مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يحتاج إلى خبرات كفؤة ومستقرة في الإدارة التنفيذية وترشيد القرار، فوجود البيروقراطيين و التكنوقراط هو وجود وظيفي مهما تحولت السياسة وخياراتها، أما المستقلون فإن وجودهم ضمن المنظومة التمثيلية ليس بديلا لفاعلين آخرين بل يُشكل فرصة أمام الناخبين لتعديل ميزان التمثيلية الذي تسيطر عليه الأحزاب السياسية، هذه الأخيرة لم تعد سواء ممرا لشبكات الزبائنية و نسخة حداثية للمنظمات الأوليغارشية، وعلى ذلك فالمستقلون هم سياسيون لا يرون في الأحزاب السياسية وسيطا تمثيلا دائما، ويمكن الاستعاضة عنه بالسلاسل الرقمية والوسائط الاتصالية التكنولوجية.

• - التكنوقراط و البيروقراط ... وجود الضرورة المتوازن:

لقد فرضت التطورات العلمية والتكنولوجية وازدهار حركة الإنتاج الصناعي والزراعي منذ القرنين الماضيين، وارتفاع نَسَقِهَا مع النصف الثاني من القرن العشرين، وبعد حربين عالميتين وأزمات شاملة خَلَفَتْهَا ومنها الكساد الاقتصادي العالمي الذي بدأ سنة 1929م، كانت سياقات مناسبة لأن تجد أطروحات العقلنة وإدخال العلم في السياسة طريقها نحو فرض ذاتها كخيار يعطي للسياسة النجاعة الكافية، لمواجهة الأزمات المختلفة وإدخال أنماط علمية واتخاذ قرارات موضوعية في تسيير السياسات العمومية، أو ما يسميه يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) بإضفاء الطابع العلمي على السياسة¹، ويُقَرُّ هابرماس أن أطروحة العقلنة القانونية والعلمية تعود بالأساس إلى ماكس فيبر عبر نموذج البيروقراطي، والذي طرح تَدَخُّلا متوازنا يحد من سيطرة البيروقراط ومن دخل في حكمهم أي التكنوقراط من السيطرة على السياسة واتخاذ القرار، حيث أَنَّ الدولة الحديثة حسب " فيبر " تسيرو وفق منطق التحديد الواضح للعلاقة بين المعرفة الاختصاصية والضرورية للسياسة والتي يمثلها السيطرة المحتملة للموظفين، وبين سيطرة القادة السياسيين، لتكون أطروحته تخدم الفصل الصارم بين وظائف الخبير العالم وحتى المُنفِّذ، وَ وظائف السياسي صاحب

¹ -عادل البلواني، النظرية السياسية لهابرماس: الحداثة والديمقراطية، البار البيضاء(المغرب)، أفريقيا الشرق، 2014، ص 200.

القرار¹، رغم أن النموذج الفيبري يقوم على المبادئ التي حدّدها من حياد الإدارة والتدرج في المسؤولية ومبدأ التخصص، إلا أن التجارب والممارسات بيّنت أنه منذ الأربعينات من القرن الماضي كانت حالة عدم احترام تلك المبادئ هو الأكثر شيوعاً في الإدارة².

كما أن السّباق التنظيري في أطروحة التدخل المتوازن واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الرشيدة تدرج ضمن نظريات الرشادة في اتخاذ القرار وتحليل السياسات العامة، والتي تشترك في نظرتها لكيفية تدخل مختلف الفاعلين والقوى في اتخاذ القرار، وكذلك في تحدي الترجيح العلمي للخيارات وتصويبها نحو القرار الأقل كلفة والأكثر نجاعة، ومن ذلك نموذج القرار الرشيد المطوّر أساساً من علماء الاقتصاد³، ونظرية الرشادة المحدودة لهابر سيمون (Herbert Simon)، والنظرية التراكمية لشارل لنديلوم (Charles Lindblom) ونموذج سلة المهملات لجيمس مارش (James March) وجوهان أوليسان (Johan Olsen)⁴.

يُدافعُ المنظّرون عن عدم قابلية تحوّل الظاهرتين البيروقراطية والتكنوقراطية إلى تهديد للتمثيل السياسي والتناقض معه، بحجة أنهما يقومان على افتراض أن المتدخلين في نسق صناعة القرار تحت هاتين التسميتين يوجدون دائماً تحت طائلة المحاسبة من أولئك الذين تم انتخابهم ليحكموا، وأنهم يشكلون أجهزة مستقلة ومحيدة سياسياً، وأنهم تحت خدمة أي مجموعة من القادة السياسيين الذين أهّلَتْهم الأغلبية الانتخابية ليحكموا، ومُلزَمون بتقديم النصح والاستشارة الأمينة لأيّ كان من الحكام⁵.

كما يَحْشُدُ المؤيدون للتدخل الضروري لهذا النوع من الفاعلين في السياسات العمومية إلى جانب الممثلين السياسيين التبريرات العديدة، ومن ذلك حاجة الحُكّام إلى إجابات علمية متخصصة وخبيرة حول المشكلات المطروحة، خاصة في عالم يتسم بزيادة التعقيد والمخاطر والشكوك، كما أن السياسيين يجدون أنفسهم يتعاملون مع كم هائل من البيانات المتداخلة والمتشابكة، وفي الأثناء يحتاجون إلى بيانات ومعطيات دقيقة لاستيعاب الأوضاع المتسارعة التي تحيط بهم ومرافقة الخبراء لهم، فالسياسة اليوم كما وصفها المؤتمر السنوي لجمعية تحليل السياسات في الولايات المتحدة

¹ - ينظر: يورغن هارماس، العلم والتقنية كأيدولوجيا، ترجمة حسن صقر، الطبعة الأولى، كولونيا (ألمانيا)، منشورات الجمل، 2003، ص 112.

² - صالح بلحاج، تحليل السياسات العامة: الجزء الأول، الديناميكيات والمعارف الأساسية، مرجع سابق، ص 145.

³ - المرجع نفسه، ص 108.

⁴ - للتفصيل، ينظر: المرجع نفسه، ص 102 وما بعدها.

⁵ - ينظر: بي سي سميث، مرجع سابق، ص 301.

الأمريكية لسنة 2015، بأنها في العصر الذهبي للسياسة القائمة على البيانات، أي يقف وراءها التكنوقراط وكبار الموظفين أصحاب الخبرات الطويلة في التعامل مع المشكلات العامة¹.

يَجْدُ تصاعد تدخل التكنوقراط منذ بداية القرن الواحد والعشرون مبرراته الموضوعية في حالة الأزمة الاقتصادية العالمية منذ سنة 2008م وما يُعرَف بأزمة الديون السيادية، ودخول عديد الدول الأوروبية حالات شبه الإفلاس ابتداء من سنة 2014م، لذا فضّلت المجموعة الأوروبية الدفع بحكومات تكنوقراطية وخبراء بديلا عن السياسيين والمنتخبين للقيام بإصلاحات شاقة، و تطبيق سياسات التقشف كمقاربة لخروج اليونان من أزمتها الاقتصادية²، وفي الحالة الأوروبية دوما تُفضّل النخب الحاملة بمزيد من الاندماج الأوروبي وجود حكومات تكنوقراطية، لمواجهة حالات التفصّي من المنظومة الأوروبية وتنامي مؤشرات الرغبة في ذلك، ومنه ما حدث فعلا مع المملكة البريطانية المتحدة وبصفة نهائية مع مطلع سنة 2021، حيث يُفسّر ذلك بعجز الحكومات المنتخبة على مصارعة أطروحات الإثنية القومية بالنزوع نحو الدولة القطرية وفك الارتباط مع منظومة الاندماج الأوروبي³، ومهما اختلفت أمصار الديمقراطية التمثيلية فهي تُواجه تحديًا حقيقيا في عالم زاخم بالتحويلات العلمية وانتشار أطروحات تطبيق الحكومة الالكترونية والتشاركية والإدارة العامة الموجهة لخدمة الزبائن والعملاء، والشفافية والمعلوماتية، وهي العوامل التي يشعُر المنظُرون المعاصرون بالقلق تجاهها من أنّ الوجود الضروري للتكنوقراط وكبار الموظفين قد يتحوّل إلى استدراج الممثلين بانتصارهم لمنطق العلم والخبرة، والتضحية برهاناتهم الانتخابية ونظرتهم السياسية للمسائل المطروحة⁴، وهو ما يُفقدُهم المقبولية الانتخابية لدى مواطنيهم.

يقدم يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) باعتباره من المنظرين الأساسيين لموقع التكنوقراط في منظومة الحكم الديمقراطي التمثيلي تسويغه بأنّ السياسة اليوم تحتاج إلى ضرورة إضفاء الطابع علمي عليها، وذلك ناتج عن العلاقة الحديثة بين العلم والتقنية، والذي خلق حسبه واقعا جديدا يطبّعه بالأساس الدور الجديد الذي تلعبه المعرفة التقنية في مسلسل اتخاذ القرارات السياسية⁵، وإنّ الهيمنة التقنية الأداتية كما يرى التكنوقراط تساهم في إعادة تنظيم المجتمعات المجتمعات وحلحلة مشاكلها، والعلم والتقنية أدوات ملائمة لمساعدة من يحكم في اختيار طريقة

¹ - Bruce Gilley, *Op.cit*, p 11.

² - Frédéric Guillaume Dufour, « The Lure of Technocracy , by Jürgen Habermas, Cambridge and Malden » , *Politics and Societies*, Volume 36, Number 2, 2017, p161.

³ - *ibid*.

⁴ - Bruce Gilley, *Op.cit*, p 11 .

⁵ - عادل البلواني، مرجع سابق، ص 200.

الحكم ومخرجاته الأنسب وبكل عقلانية¹، ويرى هابرماس أن المشكلة اليوم هي هيمنة التقدم التقني على كل المستويات وأن الوضع الحالي الذي تسود فيه التقنية كمحدد للقرارات والسياسات أفضل من السابق الذي تُهيمن فيه الأيديولوجيا، ويقول أن قوة الإنتاج الأولى الآن هي التقدم العلمي التقني، والذي تحوّل إلى أساس للشرعية، وهذا الشكل الجديد من الشرعية أضع الشكّل القديم للإيديولوجيا...، وأن الوعي التكنوقراطي أقل أيديولوجية من الأيديولوجيات السابقة كلّها، لأنّه لا يمتلك القوة الصماء للتمويه في تحقيق المصالح، على عكس الإيديولوجيات القديمة التي تجيد تحويل المصالح ومنح السيطرة لطبقة أو فئة بعينها²، وعلى ذلك فالتطبيق العملي للمعرفة العلمية حسب هابرماس من شأنه أن يُطوّر المجتمعات ويقدمها.

كما يطرح هابرماس في إطار التفاعل بين العلم والتقنية من جهة وصانع القرار أي السياسي من جهة ثانية، أن هذا التفاعل يحدث على ثلاثة أوجه أو على ثلاثة أشكال³، وفي ذلك إقرار ضمنى بوجود حالات الهيمنة التي يتحول فيها العلم والتقنية من أداة مساعدة على الحكم الجيد إلى غاية في ذاتها وأداة للسيطرة، وحسبه أن هذا التفاعل يكون بين السياسي والخبير أو كبار الموظفين، إمّا أن تكون القرارات المنتجة يُسهّم فيها هؤلاء وهي نتاج معارفهم العلمية أو التقنية، لكن سلطة اتخاذ القرار يملكها رجل السياسة، الذي يملك الخيار في أن يأخذ بتلك الخبرات أولاً يأخذ بها، وهذا النمط التفاعلي يسميه هابرماس بالنموذج التقريري، إمّا النموذج الثاني فيسميه النموذج التكنوقراطي وهو بحدّ النموذج الأول حيث يتفوّق الخبراء على رجال السياسة، والقرارات هي نتاج معارفهم العلمية والتقنية في حين يقتصر دور السياسيين على تنفيذها، ولعل المثال الأبرز هنا في خضوع كل حكومات العالم بما فيها ذات الشرعية التمثيلية في ظل جائحة كورونا (covid-19) إلى قرارات اللجان العلمية والطبيّة وحتى توصيات منظمة الصحة العلمية في تدابير وإجراءات صارمة متعلقة بتنظيم الشأن العام الذي مَسَّ كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية للمجتمعات وحتى الحريات الفردية والجماعية⁴.

إنّ الأهم في تأثير الجائحة على منظومة التمثيل السياسي وسيطرة التكنوقراط على مؤسسات اتخاذ القرار هو ملمح تغييب المؤسسات التشريعية، وحتى وإن تدخلت في مراقبة إجراءات

¹ - Bruce Gilley, *Op.cit*, p 12.

² - يورغن هابرماس، العلم والتقنية كأيديولوجيا، مرجع سابق، ص 80، 81، بالتصرف.

³ - للتفصيل، ينظر: المرجع نفسه، ص 112 وما بعدها.

⁴ - FRITZ SAGER, « HABERMAS' MODELS OF DECISIONISM, TECHNOCRACY AND PRAGMATISM IN TIMES OF GOVERNANCE: THE RELATIONSHIP OF PUBLIC ADMINISTRATION, POLITICS AND SCIENCE IN THE ALCOHOL PREVENTION POLICIES OF THE SWISS MEMBER STATES », *Public Administration* ; Volume 85, Issue 02 , June 2007, p 435.

الحكومة فإنه من باب المصادقة على قرارات متخذة من طرف اللجان العلمية الطبية، وكأننا أمام حكم مطلق يمارسه التكنوقراط الطبيين على حساب الحكومات المنتخبة والبرلمانات، أو ما سمي حكم التكنوقراط المستبد¹، أمّا النمط أو النموذج الأخير وهو ما يسميه النموذج البراغماتي أو التداولي، حيث يؤدي الخبراء وكبار الموظفين دورا رئيسيا في إثراء النقاش العام ومد المتدخلين فيه بما عندهم من أفكار وتصورات وحلول للمشكلات المنظورة².

إضافة إلى ضغط التقنية وتوسّع استخدام المعرفة والعلم في صناعات السياسات العمومية، فإنّ أسهم كبار الموظفين والتكنوقراط خصوصا للتدخل في السياسة فرضه عند المؤيدين لهذا التدخل الصعود الدراماتيكي للأحزاب والظاهرة الشعبويّة في الديمقراطيات التمثيلية الغربية منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، وأنّ التكنوقراطية دخلت النقاش من جديد بسبب التحدي الشعبوي المتزايد³، وهو التحدي الذي يرون من خلاله أنّ التكنوقراطية تستحق أن تكون جنبا إلى جنب مع الديمقراطية والبيروقراطية كعنوان لحدثة الأنظمة السياسية، وأنّ النموذج " التكنو - بيروقراطي " لا يشكل رفضا حادا للسياسة والتمثيلية، وقد قاد منذ الثمانينات من القرن العشرين ثورة حوكمة السياسات العامة وإصلاح القطاع العمومي، فهذا النموذج يُسهم حسبهم إلى جانب المنظومة التمثيلية في تجسيد مبادئ الحوكمة وإدارة الأزمات والمخاطر، والذي يعتمد على ضرورات تقنية تضمّنتها التكنوقراطية و التنظيمية الخلاقة بواسطة البيروقراطية⁴، كما يطرح المنظرون المنادون بوجود التكنوقراط إلى جانب الممثلين في السياسة على الرغم من اختلاف المشروعات التي ينتسب إليها كل طرف، ما يسمونه ميزانا ناظما لتحقيق العدالة بينهما، أي وجود ضوابط ومعايير تحافظ على تبادلية الحاجة بينهم، ففي الوقت الذي يرى فيه الديمقراطي التمثيلي أنّه لا يجب التسليم بتقرير بدائل السياسة العامة إلى مجموعة من الخبراء بمجرد أنهم يحملون خبرة علمية متخصصة، أو إلى الموظفين بحكم أنّهم سليلو نظام إداري

¹ - Eric L Windholz, (Governing in a pandemic: from parliamentary sovereignty to autocratic technocracy), **The Theory and Practice of Legislation**; by The Stockholm Law Faculty's, Volume 8, 2020 - Issue 1-2, Published 22 Jul 2020 , p 95 .

² - للتفصيل حول شرح نماذج هارماس للتفاعل بين السياسيين والخبراء وكبار الموظفين، ينظر :

صالح بلحاج، تحليل السياسات العامة: الجزء الأول، الديناميكيات والمعارف الأساسية، مرجع سابق، ص 211 وما بعدها.

عادل البواني، مرجع سابق، ص 201 وما بعدها.

- عبد السلام حيدوري، الديمقراطية البديلة تحالف مع الديمقراطية أم تحذير للديمقراطية : هارماس نموذجا، بحث محكم، الرباط -أكادال (المغرب)، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، منشور بتاريخ 21 نوفمبر 2019، ص 06 وما بعدها، متاح على :

<https://www.mominoun.com/pdf/2019-03/Al%20Dimokratia%20Al%20Badila.pdf>.

³ - Anders Esmark , « The technocratic take-over of democracy: connectivity, reflexivity and accountability », **Paper prepared for ICPP 2017**, Singapore, p 03, Available in; <https://www.ippapublicpolicy.org/file/paper/594bba371f736.pdf>.

⁴ - **ibid** ,

عتيد ، فكَذلك على هؤلاء أي الخبراء والموظفين السامين أن لا يتحايلوا على الإجراءات الديمقراطية ومعاكستها ، وعدم الامتثال لها بمجرد أنهم يحملون علما ومعرفة ويحوزون بيانات أو حلول لمشاكل قائمة على الأدلة والمعطيات العلمية¹ ، كما أن الخبراء والبيروقراط لهم وجهة نظر صائبة نسبيا في أنه لا يمكن وضع تحليل السياسة العامة و تقرير البدائل في أيدي مواطنين بمجرد أنه تم انتخابهم كممثلين دون إيلاء الاعتبار الواجب للخبرة السياسية² ، أي لا ينبغي للممثلين المنتخبين أن يتخذوا قرارات السياسة العامة لمجرد أنهم يملكون شرعية انتخابية وقانونية في صناعتها ، أو تسندهم أغلبية شعبية ويتصرفون كأن السياسات العمومية ملك لهم.

● - حقيقة صعود المستقلين :

ليس ثمة إجماع على اتساع حجم ظاهرة صعود المستقلين لمنظومة التمثيل السياسي، لكن ثمة إجماع على التنامي المطرد من سنة إلى أخرى في نسب ترشيحهم والأصوات والمقاعد التي يتحصلون عليها ، كما ثمة إجماع على وجودهم الدائم ضمن الخرائط التمثيلية الوطنية ولو بنسب متدنية ، وفي بعض الأحيان تحقيقهم لنتائج مفاجئة ، ويمكن من خلال عرض البيانات المتوفرة عن ظاهرة المستقلين سواء من خلال تمثيليتهم والتي يمكن أن لا تكون ذات نسب مرتفعة ، أو من خلال تنامي توجه الناس نحو اختيار المستقلين ، والتي برهنت عن تمدد الظاهرة وقابليتها إلى أن تلغي أو تُزاحم جدًّا القنوات الحزبية في تصعيد الممثلين السياسيين.

ففي الجغرافيا الانتخابية الأوروبية يحقق المستقلون بانتظام حضورا تمثيلا ولو بنسب هامشية³ ، ولقد توصلت الدراسة المنجزة لصالح مؤسسة البرلمان الأوروبي (Independent candidates in national and European elections) - وهي من الدراسات العالمية القليلة التي عنت بدراسة هذه الظاهرة - إلى أن المترشحين المستقلين يحققون نتائج وأداء أفضل في الديمقراطيات الجديدة التي انبعثت في الموجات المتأخرة للدِّمَقْرَطة عن التمثيليات القديمة ، كما يستفيد المستقلون من الوضعيات التي يكون فيها النظام الحزبي غير مستقر على نمط معين ، وكذا يستفيدون من تنامي مشاعر العداء تجاه الأحزاب السياسية التقليدية ومن الظاهرة الحزبية عموما⁴ ، كما أنه في الحاضرة الأوروبية والتي توجد فيها مستويات متعددة للانتخابات من الانتخابات المحلية والإقليمية ، و الانتخابات التشريعية والعامة ، إلى انتخابات مؤسسات الاندماج الأوروبي ، وهي المستويات التي

¹ - Bruce Gilley , Op.cit, p 14.

² - ibid.

³ - Piret Ehin, Ülle Madise, Mihkel Solvak, Rein Taagepera, Kristjan Vassil, Priit Vinke (AUTHORS), Op.cit, p 16

⁴ - ibid.

تختلف فيها أهمية وجود المستقلين في الترشيح والتمثيل من مستوى إلى آخر، إذ تتراجع فيه أهمية انتخابات البرلمان الأوروبي إلى الدرجة الثانية بحكم أنها ليست لها سلطة وتأثير مباشر على الشأن العام الوطني داخل أعضاء الاتحاد، في حين تتصاعد نسب وجود المستقلين في الهيئات التمثيلية التشريعية والمحلية¹.

من جهة أخرى تُبَيِّنُ الدراسة التي أنجزها داون برانكاتي (Dawn Brancati) حول التواجد الانتخابي للمستقلين عبر العالم إلى الاختلاف في تواجد الظاهرة، وهي الدراسة المنجزة على 52 بلدا ديمقراطيا عبر العالم، نُصِّمَت انتخابات وأقامت مؤسسات تمثيلية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945م إلى غاية 2003م، فوجد أن 18 بلدا لا يسمح للمرشحين المستقلين بالمنافسة الانتخابية مطلقا، في حين يسمح 34 بلدا بذلك على وضعيات مختلفة وتحققهم لمخرجات متباينة ترشيحا وأصواتا ومقاعدا²، ففي روسيا وباكستان وللمعطي المشار إليه سابقا في كون اللجوء للمرشحين المستقلين مجرد خدعة انتخابية يختفي وراءها الحزب المهيمن والنخبة الحاكمة المهيمنة، إذ تصل منافسة المرشحين المستقلين على المقاعد إلى 45 % في روسيا و 40 % في باكستان، ويتحصّلون على ما مقداره 40 % و 16 % من الأصوات في كلا البلدين على التوالي، و ما نسبته 23 % و 15 % من المقاعد، في حين تصل ترشيحاتهم إلى 15 % ويحصلون على ما نسبته من 02 % إلى 05 % من الأصوات والمقاعد، وهذا في 08 دول هي (استراليا، برمودا، استونيا، إيرلندا، ماليزيا، مولودفا، تركيا، وبولندا)، فيما تكون نتائجهم أضعف في 15 بلدا تصل إلى 1 % أو أقل من الأصوات والمقاعد وذلك في كل من: (البوسنة والهرسك، بوتسوانا، كندا، قبرص، اليونان، المجر، مالطا، نيوزيلندا، النيجر، رومانيا، سلوفينيا، اسبانيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)، أما في (بلجيكا، كولمبيا، فنلندا، ألمانيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، موريشيوس، هولندا و فنزويلا) حيث تتوفر إمكانية ترشّح المستقلين نظريا في حين تقف شروط جمع التوقيعات ودفع الأموال التي يحددها النظام الانتخابي حائلا أمام ذلك³.

في أمريكا اللاتينية لم يعد خافيا الارتفاع الشديد في نسب الناخبين الذين لا يختارون أي حزب سياسي في تلك البلدان، فتشير البيانات إلى أنه ما بين 2006 و 2014 م، بلغت نسبته في كامل القارة حوالي 65 %، فيما تتباين النسب من بلد إلى آخر، فتصل في غواتيمالا إلى 85.35 %، و

¹ - ibid.

² - Dawn Brancati, « Winning Alone: The Electoral Fate of Independent Candidates Worldwide », *The Journal of Politics* ; University of Chicago Press Journals Search ,Vol 70, No 3 (Jul. 2008) ,Posted: 2 Feb 2015, p 655.

³ - ibid.

تشيلي 82.90 %، والبيرو 78.83 %، والأرجنتين وبوليفيا والإكوادور حوالي 75 %، في حين تتراوح بين 65 % و 70 % في كل من البرازيل وكولومبيا، بنما والمكسيك، و تتراوح بين 55 % و 40 % في باقي البلدان¹، وهي نسب مرتفعة تجعل فعلا عهد الأحزاب السياسية و وظيفتها التمثيلية على وشك الأفول.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن اتجاهات الرأي تجاه المستقلين آخذة في التصاعد في مقابل تراجع الثقة في الحزبين الرئيسيين والإيمان بهما، حيث يرصد معهد غالوب (gallup) لدراسات الرأي لسنة 2020 أن الأمريكيين يختارون الحزب الديمقراطي بما نسبته 30 %، وأن 18 % من المستقلين ذو ميولات ديمقراطية، فيما يذهب 29 % إلى اختيار الحزب الجمهوري، وأن 14 % من المستقلين يقولون إنهم ذو ميولات جمهورية، ومن ناحية أخرى وحسب غالوب فإن من البالغين الأمريكيين الذين يعرفون أنفسهم أنهم مستقلون سياسيا لسنة 2020 يقدر بـ 39 %، وهي النسبة التي وصلت إلى 42 % سنة 2018 م، و 41 % سنة 2019 م، و حتى مع هذا التراجع المتواضع المبرر بكونها سنة الانتخابات الرئاسية الدورية لاشتداد الضخ السياسي والإعلامي للمرشحين وارتفاع وتيرة التجنيد الانتخابي، يظل الأمريكيون أكثر عرضة للتعريف بأنفسهم كمستقلين مما كانوا عليه في معظم السنوات بين 1988م و 2010م حيث لم تتجاوز النسبة 39 %، لكن ومنذ 2011 لم تنزل النسبة على 40 %، وهو ما يخلص إليه مُحَرِّر التقرير المعني لدى معهد غالوب بأن الأمريكيين يواصلون احتضان الاستقلال والمستقلين السياسيين، و تواصل ثبات تفضيلاتهم للمستقلين ولو رجَّح النظام الحزبي احتكار السلطة لأحد من الحزبين التقليديين².

إنه رغم هذا التواجد الهامشي للمستقلين في الترشيح والعضوية في المجالس التمثيلية إلا أن عصر المستقلين قد أَرَفَ إذا صح القول، فحركة توجهات الناخبين نحو اختيار المستقلين لتمثيلهم أو على الأقل الاقتناع بتمثيلهم أصبح محل رصد وتأکید من طرف مراكز رصد الرأي العام وتوجهاته في مناطق عديدة من العالم، وإن مضادة هذا بالقول أن تواجد الممثلين المستقلين لا يعدو أن يكون هامشيا في الجغرافيا الانتخابية والتمثيلية هو في حد ذاته مُجَانِبَة للواقع، إذ أن صيت المستقلين أصبح لا يخفيه الواقع فيما تعمل الأنظمة السياسية التي تقف وراءها الأحزاب التقليدية في الحد من زحف المستقلين على أنظمتها بسبب تحكمها في الأنظمة الانتخابية، باختيار الأنظمة التي تعطي فُرْصاً أكبر للمرشحين الحزبيين التقليديين وصد الأبواب حتى أمام الأحزاب الجديدة

¹ - Benjamín Temkin Yedwab ,Gerardo Isaac Cisneros Yescas , Op.cit, p 16.

² - GEOFFREY M JONES, « Average Party ID for 2020 ends similar to previous years », gallup, Posted ; 08 JANUARY 2021, Available in; <https://news.gallup.com/poll/328310/party-average-2020-winds-similar-prior-years.aspx>.

والناشئة، بتحديد شروط المغامرة الانتخابية بشكل يُصعّبها على المترشحين المستقلين من خارج المنظومات الحزبية .

المطلب الثالث : التّأفّذون الجُدُدُ ومُقاربة تهديد التمثيلية.

تتناقض الرؤية الموضوعية لوجود الفاعلين الجدد في منظومة التمثيل السياسي، مع رؤية أزموية تنظر إلى أنّ التمثيل لا يتحقق إلا بواسطة أدواته ومحدداته التقليدية، والتي تملك من العقلانية والقابلية للتحكم والتعديل ما لا يتحقق بواسطة تدخّل الفاعلين الجدد، وفق هذا المنظور الأزموي لم يقع تحسّن للأداء التمثيلي ولا لمخرجات المنظومة التمثيلية بهذا التدخل، فكل هؤلاء الفاعلون إنما يشكل صعودهم تهديدا وهيمنة وتقويضا للتمثيلية ولو بدرجات مختلفة.

• - التكنوقراط و البيروقراط مسارات التهديد والهيمنة على التمثيلية :

يمر مسار تهديد و تضاد الظاهرتين المذكورتين مع التمثيلية السياسية ابتداء من الانحراف الذي طال مبدأ حيادية الجهاز الإداري واستقلاليتته عن السلطة السياسية المنتخبة، ولقد عملت الأنظمة الديمقراطية و التمثيلية المقارنة على تحديد خطوط التلاقي بين المؤسسات السياسية والأجهزة الإدارية والخبراء التقنيين، بيد أنّ التحولات التي حدثت في علاقة هذه المكونات قلب ميزان القوى في التأثير على منظومة الحكم التمثيلي من السلطة السياسية المنتخبة إلى كبار الموظفين من بيروقراطيين وتكنوقراطيين.

لقد جَنَتِ النظم التمثيلية والديمقراطية على ذاتها من خلال فتحها لنوافذ تسييس الإدارة العامة وأجهزتها، وإفقادها عنصر الحياد والاستقلالية، هذا التسييس بدأ من لحظة خضوع كبار الموظفين وحتى مستويات دنيا إلى التعيين من قبل رجال السياسة، حيث أنّ ما كان يُنظر إليه على أنّه إمساك للسلطة السياسية بالرقابة على طبقات الموظفين وخاصة الرتب العليا من خلال التعيين، اعتُبرَ الوجه الأبرز لتسييس الإدارة العمومية ونقض لاستقلاليتها، وارتباط ولائها بمن له سلطة التعيين، لا بالمرفق العمومي الدائم والمستمر مهما تغيرت النخب المنتخبة¹. كما أنّ تسييسا للإدارة وقع وأسهمت في تكريس النظم السياسية من خلال توسيعها لدائرة الاعتماد على رجال الإدارة العامة والخبراء التقنيين في مجال إعداد وتنفيذ السياسة العامة، بتعلّله الاستثمار في الموارد البشرية التي أنفقت عليها الدول لتكوينها في المدارس ومعاهد التكوين العالي المتخصصة في الإدارة العامة و التصرف و التكوين العالي المتعدد التقنيات، وهي المقاربة التي طبّقتها عديد النظم التمثيلية ومنها

¹ - صالح بلحاج، تحليل السياسات العامة: الجزء الأول، الديناميكيات والمعارف الأساسية، مرجع سابق، ص 175.

فرنسا تحديدا منذ 1958م، وحتى غير التمثيلية في إعطاء خريجي المدارس العليا للإدارة والمدارس المتعددة التقنيات مكانة بارزة ضمن الوظائف التي تُعدُّ مشروعات السياسة العامة وتنفيذها، الوضع الذي أدى إلى انكماش النظام التمثيلي أمام موظفين عامين يحوزون تكوينا فنيا متخصصا في إدارة الشأن العام وتديره¹، و رَاكَمَ على ذلك نظرة تقديسية مُبالغ فيها في كون فكرة المصلحة العامة لا يمكن ضمانها وديمومتها إلا من خلال البيروقراطيين والتكنوقراطيين واعتبارهم أكثر وفاء وكفاءة في ديمومة المرفق العام واستمراريته².

من ناحية أخرى فإنَّ التأثير المتعاظم لدور البيروقراطيين والتكنوقراطيين على حساب الممثلين السياسيين يَرُجِعُ إلى تَضَخُّمٍ يقع في مستويين اثنين لأداء منظومة التمثيل السياسي، حيث أنَّ تنامي الدعوات لمزيد العقلنة وتوظيف العلم والتقنية في صناعة القرار السياسي قابله تضخم في طلب السياسيين للخبرات والاستشارات من التكنوقراط والبيروقراطيين، وهو الأمر الذي أدى إلى اتساع نفوذهم، وعلى ذلك يُنظَرُ إلى أنَّ الاستخدام المتزايد للخبرات العلمية من قبل السياسيين لم يؤدي في الحقيقة إلى زيادة اليقين في أعمالهم والثقة المجتمعية تجاههم، بل أدى إلى الانتقاص من الشرعية التي يحوزونها، وتنامي الشعور بأنهم لم يعودوا هم الحكام الفعليين³، أما المستوى الثاني فهو تَضَخُّمُ المنظمات الإدارية البيروقراطية الحكومية من حيث بُنْيَتُها وعدد العاملين بها، واشتغالهم في المستويات المختلفة للسياسات العمومية لا سيما العالية والقيادية منهم، فالوصف اللائق بوضعية الممثلين السياسيين تجاه البيئة الإدارية الحكومية، أنهم موجودون داخل بحر من التكنوقراط والبيروقراطيين، لذا يقول غابريال أَلْمُونْد (Gabriel A. Almond) لتوضيح هذا الوصف، إلى أنَّه في بريطانيا مهد الديمقراطية التمثيلية يتكوَّن الجهاز الحكومي الصانع للسياسة العامة من حوالي مائة عضو مُهمٍّ من أعضاء البرلمان، عشرون منهم فقط ضمن ما يسمى مجلس الوزراء المصغر أي الدائرة الرسمية في صناعة القرار السياسي، في مقابل ثلاثة آلاف موظف دائم من موظفي الإدارة العامة العليا، وهم الذين يقضون جزءا مهما من حياتهم كجزء من جماعات النخبة، ويشهدون تَغْيُرَ الوزراء والحكومات المختلفة⁴، وهو الوضع الذي لا تختلف فيه عن فرنسا والسويد وإيطاليا وغيرهم، وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية التي يُعَيَّن فيها الرئيس الجديد الآلاف من الوظائف السامية بمجرد تنصيبه، فهناك طبقة لا يُستهان بها من الموظفين العاملين الدائمين في مناصب

¹ - خالد فريد، عبد اللطيف الهلالي، "القرار العام بين الإدارة والسياسة: أي دور للتكنوقراط في عقلنة السياسة العامة"، دفاثر السياسة والقانون: عدد 06، جامعي 2012، ص 145.

² - المرجع نفسه، ص 146.

³ - Jarle Trondal , Zuzana Murdoch , Benny Geys ; Op.cit, P 31.

⁴ - جبرائيل أَلْمُونْد، بنجام بويل، روبرت مندت، السياسة المقارنة: اطار نظري، ترجمة: محمد زاهي بشير المغربي، الطبعة الاولى، بنغازي (ليبيا)، منشورات جامعة فار يونس بنغازي، 1996، ص 269، 270.

رئيسية تأتي مباشرة بعد أولئك المعيّنون بالولاء للحزب الفائز في الرئاسيات، ومعنى ذلك أنه مهما كانت قوة المنظومة التمثيلية فهي موجودة داخل دائرة دائمة من البيروقراطية القوية.

لقد أسهمت عوامل موضوعية في تحوّل كبار الموظفين إلى طبقة حاكمة فعلية تملك أدوات القوة التي تتحكم في دواليب السياسة والدولة والحكم، فالجهاز البيروقراطي يُعتبر أداة التنفيذ الأساسية وهي عصا الطبقة الحاكمة لتنفيذ القرارات والسياسات العمومية، والحكام المنتخبون بحاجة إلى هذه الأداة، مما يجعلهم في حالة تساو للقوة، بل في حالة تصادم عندما لا يتحمّس السياسيون لتنفيذ القرارات ذات الطابع الإكراهي، مما يجعل العلاقة بين الطرفين في حالة شد وجذب تنتهي بوقوع السياسي في حالة تبعية للإداري بوجوب تنفيذ القرارات ونظرة دونية تجاه مجتمعه الانتخابي¹، كما تتصاعد قوة الجهاز بفعل الكفاءة التي يملكها أعضائه علميا وتخصّصيا، وسلطويا عندما يكون للبيروقراطيين صلاحيات يحفظها الدستور والقوانين²، وكذا خبرة الممارسة اليومية للشأن العام والاحتكاك الفعلي مع أفراد المجتمع ومصالحه المختلفة مما يجعلهم أكثر قربا من المواطنين من أولئك المنتخبين، وإن استمرارية الموظفين العموميين في مواقعهم لفترة طويلة يؤهلهم إلى أن يكون لهم دورا مؤثرا في توجهات السياسة العامة على خلاف رجال السياسة الذين يخضعون في استمرارياتهم في مواقعهم التمثيلية إلى سقف تأقيت العهدة الانتخابية.

إنّ كبار الموظفين تمكّنوا بفعل عوامل القوة المذكورة آنفا إلى بناء مشروعية تختلف عن مشروعية الممثلين السياسيين الناتجة عن العمليات الانتخابية، فإمّا الاعتماد على مشروعية اعتبار أنفسهم المدافعين المؤتمنين على المنفعة والمصلحة العامة وأنهم أصحاب الرأي التقدمي، في مقابل سياسيين يقودهم البحث دوما عن تحسين وضعهم الانتخابي والتمثيلي والاستناد إلى مشروعية أصوات الشعب³، أو مشروعية العلم والخبرة التي يتحكمون فيها، بشكل لا يجعلهم يخضعون لإملاءات السياسيين بل لقواعد المجتمع العلمي والمعرفي الذي ينتمون إليه، إذ يعتبر الخبراء العلميون في المؤسسات الحكومية أنّ المحكّم لأعمالهم وقراراتهم ليست رهانات السلطات المنتخبة وأوامرهم بل أعضاء المجتمع العلمي المنحدرين منه بحكم تخصصهم العلمي، مما يجعل المركّبين - أي الممثلون من جهة والخبراء من جهة ثانية - في عزلة عن بعضهم، للدرجة التي لم يعد يستطيع فيها

¹ - Herbert Simion , *Administration et processus de décision*, paris (France), Economica, 1983, pp :115-116 ,

نقلا عن : خالد فريد، عبد اللطيف الهلالي، مرجع سابق، ص 157.

² - بي سي سميث ، مرجع سابق، ص 306.

³ - Bruce Gilley, *Op.cit*, p 14.

صانعوا السياسة التدخل في عمل الخبراء والمجتمع المعرفي، بصرف النظر عن العواقب التي قد تترتب على ذلك، وتعرض مكانة الممثلين ورهاناتهم الانتخابية للخطر¹.

ثمة انتقادات عديدة توجه لتدخل كبار الموظفين في الشأن السياسي والذي في أصله مهنة واختصاص للمنتخبين، وهو ما يُعتبر تقويضاً ولو جزئياً للتمثيلية السياسية وأحد التعبيرات عن أزمته، ما لم يتم وضع الحدود التي تُبقي للتمثيلية علوية ما دام أنها محل المساءلة القانونية والرقابة الشعبية والانتخابية، وحتى الأطروحات التي عنت إلى دمج " التكنو - بيروقراط " في المنظومة تحت مسميات التشاركية كصيغة دمج تضمن وجود الممثلين إلى جانب الخبراء والبيروقراط والمواطنين لم تؤد سوى إلى تشتت المسؤولية وضياح المساءلة، وهو مسلك لتملص المنتخبين من المساءلة بحجة تقاسم آثار السياسات ونواتجها السلبية والايجابية كما تقاسموا التدخل في إقرارها، وهو ما يجعل لهذا السؤال الاستكاري قدر كبير من الوجاهة، وهو أي شرعية تحوزها سياسات عامة كان قد قررها خبراء غير منتخبين²، وأن هؤلاء الخبراء إذا ما انخرطوا في الخلافات السياسية سيجعل الخبرات العلمية التي يقدمونها موضع شك من السياسيين الذين يخالفونهم التقديرات ولدى المجتمع، وحصول التخوف من إمكانية تجييرها لصالح طرف على حساب آخر³، وتحت هذا المبرر نُكّال لهم التهم بأنّ الخيارات التكنوقراطية تحمل كما خيارات السياسيين نفس القدر من المصلحة الذاتية والتحيز، لذا فليست العبرة بمن يقف وراء السياسات لكن العبرة بطبيعة العملية التي تقرر بها والقيم المرعية في ذلك.

تُحْمَل اتجاهات بحثية ناقدة للصعود التكنوقراطي والتحيز المتنامي لكبار الموظفين في السياسات العمومية بأنّ هذا الصعود هو تهديد للتمثيل السياسي من أربع زوايا، الأولى ما سبق توضيحه في كون ثمة موجة استبدال للحكومات التمثيلية بحكومات تكنوقراطية، وأنّ نماذج الحكم الديمقراطي التمثيلي تتعرض إلى هيمنة نخب تقنية غير منتخبة⁴، أما الثانية فهي المرجعية التي يحملها الخبراء ويستندون إليها في ترجيح هذا القرار أو ذاك بناء على اجتهاد علمي تقني، تلك المرجعية تجد حساسية لدى المجتمعات الوطنية ليس في طابعها العلمي بل لارتباطها بمرجعيات علمية دولية وشبكات المنظمات عبر الوطنية، والتي تحمل إما أجندات وفي أحسن الظروف عدم مراعاة الخصوصيات المحلية، وهو ما يلاحظ في تباين مواقف الحكومات وحتى رفض توصيات

¹ - Jarle Trondal , Zuzana Murdoch ,Benny Geys, *Op.cit*, p 32.

² - Bruce Gilley, *Op.cit*, p 15 .

³ - Anders Esmark , *Op.cit*, p 05.

⁴ -إيهاب محارمة، (صعود التكنوقراط وتحولات النظام العالمي: مراجعة نقدية لكتائي "صعود التكنوقراط: حضان طروادة للتحوّل العالمي" و"التكنوقراط: الطريق الصعب إلى النظام العالمي")، مجلة سياسات عربية: العدد 42، كانون الثاني/يناير 2020، ص 220.

وقرارات المنظمات الدولية المختلفة وحتى الانسحاب منها كتعبير عن التناقض مع المقاربات التي تُقدّمها¹، كمثل الذي يحدث مع قضايا المناخ والبيئة و تداعيات الأوبئة المستجدة.

أما الزاوية الثالثة فتري أنّ صعود موجة التكنوقراط وحكم الخبراء ليس نتيجة لصعود الشعبويات والأحزاب اليمينية بل العكس من ذلك، فالشعبويات هي ردة فعل عن الاستيلاء التكنوقراطي على الحكم التمثيلي الليبرالي لعقود طويلة حسب هؤلاء، وأنّ هذه السيطرة هي التي أنتجت ردّات فعل وطنية وسلوك انتخابي يُصعدُ الأحزاب اليمينية والشعبويّة إلى الحكم، وغلبت أطروحات الانعزال الدولي على الاندماجات مثل الحدث البريطاني بالخروج من الإتحاد الأوروبي، وحتى وصول دونالد ترامب إلى الحكم سنة 2017م كان متوقّعا كرد فعل على نظام سياسي يتم وصفه بأنّه دوّامة مُدمّرة من التكنوقراطية والشعبويّة²، أمّا الزاوية الرابعة فإنّ الهيئات التشريعية التمثيلية تعيش حالة إعاقة في قدراتها، نتيجة عدم مقدرتها على تفعيل إرادة الناس الذين انتخبوها في السياسات، بسبب القوة المتزايدة للبيروقراطيين والخبراء والبنوك المركزية، وسطوة المراجعة القضائية على تشريعاتهم وشروط المنظمات والمعاهدات و الانتظامات الدولية، وحتى في المناطق التي تحتفظ فيها البرلمانات بالسلطة الحقيقية، فإنّها وإن أدّت وظائفها التمثيلية على نحو أحسن نوعا ما، فإنّها في الحقيقة تقوم بترجمة سيئة لآراء الناس وإدخالها في السياسات العامة، وأصبح المشرعون على نحو متزايد متأخرون عن الإرادة الشعبية³.

كما يُعزّزُ المنتقدون لُجوء للحكومات " التكنو- بيروقراطية " في حالات الأزمات السياسية وعجز الحكومات الحزبية والتي تُفرّزها منظومة التمثيل السياسي، عن الصمود أمام الرهانات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، وكذا الصعوبات السياسية الناجمة عن فقدانها الدعم البرلماني أو عجزها عن تحقيقه ابتداء، أنّ هذا النوع من الحكومات أثبتت بعض الدراسات أنّه لا يضمن الاستقرار الحكومي اللازم ليحقق ما عجزت عنه الحكومات الحزبية، ففي دراسة أُجريت على هذا النوع من الخيارات في بنية الحكومات على مستوى أوروبا للفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية إلى غاية منتصف 2013م، وجدت أنّ 27 حكومة قادها تكنوقراط أو تحمل صفة التكنوقراطية في 08 دول أوروبية فقط، وهي بلغاريا، التشيك، فلندا، اليونان، المجر، إيطاليا، البرتغال، رومانيا، لم تستطع ضمان استقرارا حكوميا، والتي تراوحت أعمارها ما بين بضعة

¹ - For more details, see ;

- Jarle Trondal , Zuzana Murdoch ,Benny Geys, Op.cit, p 33.

- YASCHA MOUNK , THE PEOPLE VS. DEMOCRACY ; Why Our Freedom Is in Danger and How to Save It, Op.Cit, pp 59-60.

² - Anders Esmark , Op.cit, p 04.

³ - YASCHA MOUNK , THE PEOPLE VS. DEMOCRACY ; Why Our Freedom Is in Danger and How to Save It, Op.cit, p 77.

أسابيع وأشهر قليلة، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ معدل الاستقرار الحكومي يتناسب عكسياً مع معدل التكنوقراط المشكّلين للحكومة، أي أنَّ أقل الحكومات الأوروبية استقراراً هي الحكومات التي ترتفع فيها نسبة التكنوقراط¹.

إنَّ العقدة التي تنشأ من مظاهر أزمة التمثيلية رهن الفحص، ليس من وجود فاعلين ضمن نسق المنظومة التمثيلية يقدّمون في الأصل إضافة لأدائها خاصة فيما يستجيب لمواكبة التطور العلمي والتقني الرهيب الحاصل في العالم، بل في ضياع الخيط الناظم للمسؤولية السياسية عن القرارات والسياسات المتخذة وعن مضمونها ولصالح من بالأساس تعود مخرجاتها، والتي في أصلها ذات اتجاه دائري من أصل التمثيل وهو المواطن أو الناخب وإليه، والذي يملك فيها حق التقييم الدوري الانتخابي أو التوجّه للأحزاب السياسية لمساءلتها مباشرة أو الاحتجاج عند أبواب مقراتها ونواديها، ليجد نفسه أمام متدخلين يحوزون مشروعيات لا يملك الناخب أدوات فحصها ولا مساءلتها وتلكم هي أزمة التمثيل هاهنا.

● - المستقلون وتقويض سيرورة التمثيلية :

إنَّ قوة التمثيل السياسي تتأتى من خلال قيامه على محددات إجرائية عقلانية تضمن استمرارية فكرة التمثيل وديمومة تطبيقها في الواقع، حيث يبقى المواطن صاحب السيادة على مَقَرَّة من منظومة الحكم التمثيلية سواء عبر الانتخابات الدورية التي تعيد له مسألة تقييم المنتظّم، أو عبر المكوّن الحزبي الذي يضمن حقوق المواطن في مراقبة جودة التمثيل وأداء الممثلين، وصعود الممثلين المستقلين وإلغاء العمل الحزبي هو إلغاء لافتراض قامت عليه المنظومة التمثيلية في أنَّ الأحزاب السياسية هي واسطة لا يتم التمثيل إلا بها بين المواطنين والدولة أو السلطة، فإذا كانت العملية الانتخابية كأداة لا يمكن الاستغناء عنها لصعود الممثلين ولو كانوا مستقلّين، فإنَّ صعودهم يبين أنَّ ركن الوساطة الحزبية يمكن الاستعاضة عنه²، بتحوّل التمثيل من ممثلين متحازبين معروفي الخيارات والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعرّضوا للتدقيق الحزبي قبل عرضهم على الترشّح والتمثيلية، إلى ممثلين غير مُتَحَازِبِينَ وهو ما يعكسه صعود المستقلين، والذين وإن أقاموا أحزاباً عشية المحطات الانتخابية فيليق وصفها بأنّها أحزاب غير سياسية للدلالة

¹ - For more details, see : Duncan McDonnell , *Op.cit*, pp 659-660.

² - Peter Mair, « POPULIST DEMOCRACY VS. PARTY DEMOCRACY », in; Yves mini, Yves Sorrell(editors) *Democracies and the Populist Challenge* , London (uk), Palgrave Macmillan, 2002, p 83.

على تراجع وتضاءل المضمون السياسي لدى الأحزاب والتي تعج بطبقات واسعة من المستقلين أو تحت مسميات أخرى كالتكنوقراط و البيروقراطيين و رجال المال والمشاهير والشعبيين¹.

كأي تدخل لفاعلين جدد على منظومة التمثيل السياسي تتجاذب المسألة أطروحات مرحّبة وأخرى متوترة من هذا التدخل، فكما أوجدوا المسوغات للظاهرة الشَّعبويّة واعتبروها فرصة للتمثيل السياسي بتمكين من ينتسبون للشعب وهم الشعبويون حسبهم بقيادة دفعة المنظومة بعد أن أُحْتُكِرَت من نخب أوليغاركية وشبكات زبائنية، وكذا التصويغ للتكنوقراط والبيروقراطيين بحاجة الوظيفة التمثيلية للمختصين والخبراء باعتبارها وظيفة فنية في صناعة السياسة العامة وتنفيذها وتقييمها، أمّا بالنسبة للمستقلين فإنّ وجودهم الضروري لا يتناقض مع التمثيلية بل من صميم الإيمان بها وعبر آلياتها، وأمّلته حالة تراجع المضمون السياسي للأحزاب السياسية وقدرتها على تنشئة الممثلين، هذا التراجع أدى إلى صعود هذه الأشكال والفاعلون السياسيون الجدد، وهو ما تؤكده البيانات التي تُثبت توجُّهاً مطرداً للناخبين في اختيار المستقلين، والذي يُفسَّرُ بأنّه إصرار من المواطنين على لعب دور مختلف في الحياة السياسية لا يمر عبر الأحزاب السياسية التقليدية، وأنّ لهم رأي معتبر خارج المنظومة الحزبية التي يتم استبدالها بمجموعات المستقلين²، والذين يعطيهم تحرُّرهم من القيود الحزبية وضعاً أفضل في تمثيل مصالح المواطنين وحيوية أكبر للمنظومة التمثيلية.

إنّ صعود المستقلين والذي يُحدث تقويضاً لمنظومة التمثيل السياسي ما كان ليقع لولا حالة التحوُّل والتراجع في وظيفة الأحزاب السياسية ومكانتها، والتي طالما اعتُبرت التمثيلية مدماكها وشأنها الخالص، فوظيفة الدمج الاجتماعي وتعبئة المواطنين لم يعودا بالصعوبة التي تحتاج فقط لمنظومة وهياكل حزبية، وكذا تجميع المصالح والتعبير عنها كذلك لم تعد شأنًا حزبيًا خالصًا بتدخل فواعل تنظيمية أخرى³، كما أنّ هذا الصعود راجع إلى محاولات الأحزاب السياسية التَّكْيُف مع متطلبات الاتساع والانتشار التنظيمي وتنمية هياكلها وتعداد كوادرها، بفسح المجال للمستقلين بالترشح باسمها دون أن تفرض عليهم التزامات تنظيمية، كما يُفسَّرُ أيضًا بأنّ هناك تغيُّرات اجتماعية وسياسية حدثت في الديمقراطيات الصناعية المتقدمة بفعل عوامل التحديث

¹ - José F. Pinto, *Op.cit*, p 17.

² - *ibid*.

³ - Peter Mair , *Op.cit*.p 84.

والتطوير والتعليم وثورة المعلومات، والتي أدت إلى تآكل الأدوار والوظائف التقليدية للأحزاب السياسية¹.

لقد أدت السياسات الانتخابية بتوسيع حضور المستقلين في المشهد التمثيلي، من خلال اعتماد أنظمة الحصص الإجبارية لفئات مختلفة من المجتمع، وتخفيض شروط الترشح خارج الأحزاب، والتوجه نحو الأنظمة الانتخابية المرتكزة على اختيار المترشح الفرد وليس الأحزاب السياسية، والتي أدت إلى تغيير العلاقة بين الناخبين والأحزاب السياسية إلى علاقة بين الناخبين والمترشح بشكل مباشر²، وحتى الأنظمة الانتخابية التي يعود فيها الفضل للأحزاب السياسية خاصة العريقة منها، مثل النظام النسبي على القائمة المغلقة الذي يتم فيه تقليص العتبة الانتخابية إلى درجات دنيا، تمكّن المترشحين المستقلين للفوز بمقاعد تمثيلية.

إنّ توجّه الناخبين نحو اختيار المستقلين يعكس تدني مستويات الثقة بالعمل الحزبي و حالة الاغتراب التي يعيشونها تجاه المنظومة الحزبية، فيكون بذلك تصعيد المستقلين سلوكا احتجاجيا ضد هذه المنظومة³، فتشير الدراسات إلى أنّ ترجيح الأصوات لصالح المستقلين في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا متأثر بحالة الانتقام والرفض للنظام الحزبي فيها والمحتكر من الحزبين التقليديين الجمهوري والديمقراطي رغم وجود أحزاب أخرى تمنع النظم الانتخابية تحقيقها تقدما في النتائج⁴، و يتأكد هذا الاغتراب أيضا بتدني مستويات الثقة بالعمليات السياسية والانخراط في الشأن السياسي، وتراجع إمكانية تحديد الهوية الحزبية للناخبين، وتدني مستويات الانخراط في الأحزاب السياسية، هذه الأخيرة التي يشير التقرير البرلماني العالمي لسنة 2012م أنّه في المملكة البريطانية المتحدة مثلا والتي كانت بلغت ذروتها في الخمسينات من القرن الماضي، أين بلغ تعداد أعضاء الحزبين الرئيسيين المحافظين والعمال على التوالي 03 ملايين و 01 مليون شخص، فيما لم يتجاوز سنة 2010 م للحزبين على التوالي 250 ألف و 166 ألف منخرط لكلا الحزبين على التوالي، أمّا مؤشر عدم الثقة في الأحزاب فارتفع من 51 ٪ سنة 1990م إلى أكثر من 72 ٪ عام 2010م⁵.

¹ - Russell J. Dalton , Martin P. Wattenberg, « Unthinkable Democracy Political Change in Advanced Industrial Democracies », in. Russell J. Dalton , Martin P. Wattenberg (Editors), **Parties Without Partisans: Political Change in Advanced Industrial Democracies** , Oxford ,2002, p 05.

² - Russell J. Dalton , Ian McAllister, Martin P. Wattenberg, « The Consequences of Partisan Dealignment » , in; Russell J. Dalton , Martin P. Wattenberg (Editors), **Op.cit**, p 39.

³ - Peter Mair , **Op.cit**, p 03.

⁴-Dedi Dinarto , Jefferson Ng, **Op.cit**,p08.

⁵ - يُنظر: غريغ باور، مرجع سابق، ص 45.

ومن الأسباب التي تقع خارج إرادة المنظومة التمثيلية في الاستغناء عن العمل الحزبي كأداة للتعبئة وتنشئة الممثلين السياسيين تحولُ الإنترنت إلى أداة سياسية تقوم مقام الماكينات الحزبية في التعبئة وحشد الناخبين والتعريف الواسع النطاق بالمرشحين المستقلين، فكما أحدثت الإنترنت وثورة الاتصالات في كل منظومات الحياة تأثيرا وتغييرا كان لها أيضا التأثير الضخم على السياسة وعملياتها، إذ يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت حسب الإتحاد الدولي للاتصالات لسنة 2020م ما يفوق 60 ٪ من سكان العالم، ففي كل الديمقراطيات تشكلُ الوسائط الإلكترونية فرصة فريدة من نوعها للمستقلين، والتي أحدثت ديمقراطية حقيقية للمعلومات إذ يمكن لأي شخص نشر وتوزيع واستقبال المعلومات بتكلفة منخفضة للغاية، والأهم أنها أزالَت الفوارق في الأوزان السياسية بين المترشحين الحزبيين والمستقلين، والفارق يُحدثه مدى قدرة السياسيين على تسخير فضاء الإنترنت على أكبر قدر ممكن¹.

إنَّ التوتُّر الذي يُحدثه صعود المستقلين والتوسع التدريجي في وجودهم ضمن اختيارات الناخبين يُشكلُ مستوى آخر من أزمات التمثيل السياسي، والذي لا يصل إلى درجة تقويضه كما في صعود الشعبويين والتكنوقراط والبيروقراطيين، لكون المستقلين يمارسون السياسة بأدوات المنظومة التمثيلية والقبول بقواعدها ويقبلون استدامتها، بيد أنَّ الأزمة تقع هنا بما يشكله هذا الصعود من عملية استبدال لمكون وركن أساسي من المنظومة التمثيلية وهو العمل الحزبي، الذي يجد ضروريته من كونه الآلية العقلانية لضمان مساءلة الحكام والممثلين وتتبُّع نشاطهم وجديتهم، كما أنَّ العمل الحزبي وعبر بيروقراطيته يُقدِّم للناخبين مرشَّحين وممثلين تمت دمفجتهم وتأهيلهم وفق أطروحات الحزب وسياساته، فبالتالي يكونون على معرفة مسبقة بخياراتهم وتفضيلاتهم وحدودها، أمَّا المستقلُّون فيعتبر صعودهم تفويتا على الناخبين تلك الامتيازات، فيكون بذلك استهدافا وتقويضا لهذا الركن الأساس من المنظومة التمثيلية.

¹ - Piret Ehin, Ülle Madise, Mihkel Solvak, Rein Taagepera, Kristjan Vassil, Priit Vinke (AUTHORS), Op.cit, p 41.

خلاصة الفصل الرابع

يواجه التمثيل السياسي مستوى آخر من الأزمات والتآزيم التي تواجهه كنمط للحكم، وهو ما يوصف بأنها ضغوط عليه، وتتراوح بين أن تكون سببا لأزمات التمثيل أو نتيجة لها، وتشترك في كونها تؤدي إلى تحول التمثيل السياسي عن فكرته الأساسية وهي تحقيق قدرا من التشابه بين الناخبين والمنتخبين والتعبير الأنجع عن تفضيلاتهم، وكذلك تحويل الآليات التمثيلية من انتخابات وعمل حزبي ومؤسسات تمثيلية عن مقاصدها وحتى التخلي عنها وفي أحسن الأحوال إخراجها عن دائرة الفعالية، والضغوط التآزيمية هنا تتمثل في صعود وعودة الشعبويات، وتنامي الحركات الاحتجاجية في مشهد يُثبت عجز واسطية الممثلين ومؤسساتهم، وكذا النفوذ المتنامي للتكنوقراطيين والبيروقراطيين على حساب الممثلين السياسيين المنتخبين، وكذا صعود الممثلين السياسيين المستقلين المستعيزين عن دور العمل الحزبي كمحدد أساسي للمنظومة التمثيلية.

ثمّة تناقضات وعوامل تهديد تمارسها الشعبويات تجاه التمثيلية، فتدّعي أنّها التعبير الحقيقي عن الحكم الذي يستند إلى الشرعية الشعبية، وتدّعي أنّها ممارسة مباشرة للحكم، على خلاف التمثيلية، وتجنح الشعبويات إلى تبني الاستفتاءات الشعبويّة في إلغاء لدور الممثلين والمؤسسات التمثيلية والدعوة لتقويضها، والهدف يقف وراءه تحقيق بروز وسيطرة لزعيم الشعبويّة على المشهد السياسي، كما أنّ الحرص والتفضيل للآلية الاستفتاءية هو حرص انتقائي على حسب ما تؤول إليه نتائج الاستفتاء مع أطروحاتهم أو ضدها.

- تهديد الشعبويّة للتمثيلية يأتي من كونها تسطيح للسياسة، ولا تتركب على أيديولوجية محدّدة يجعل منها نسقا سياسيا متماسكا، ثمكّن من إدراجها كلحظة إصلاحية للسياسة والتمثيل، كما يغيب عنها التماسك من خلال احتوائها على درجة مكثفة من المزاجية والظرفية المتقلّبة والتي تُفقد القيمة الإصلاحية، فالشعب عندها هو من يكون في نصرته فقط، ولا تؤمن بالتعددية خارج حيزها، وهو بذلك تمشّي غير ديمقراطي بل هو انقلاب عليه، فيصعد الشعبويون بواسطة الآليات الديمقراطية والتمثيلية ثم لا يلبثوا في البدء باحتقارها والتحريض ضدها وتهديدها، معاداة الشعبوية للتمثيل يتمثل في رفضها للمؤسسية من أحزاب سياسية ومحاكم ومؤسسات تمثيلية، بالدعوة إلى نزع الثقة منها، والإصرار على تميع هذه المؤسسات ونسف وظيفتها بادعاء زائف أنّ التطور الرقمي الحاصل في عالم اليوم يؤدي إلى الاستغناء عن هذه التراتيب المؤسسية.

إنّ الذي تعنيه الحركات الاحتجاجية كتهديد للتمثيلية السياسية وتعبير عن أزماتها هو أنّ المأمول من التمثيل السياسي كتجسيد للعلاقة مجتمع - دولة لم يعد ممكناً، فلا الانتخابات تصبح ذات معنى ومفرزة لممثلين يُعبّرون وينقلون مطالب مواطنيهم، ولا الأحزاب السياسية والفواعل الأخرى غير الرسمية تكون مؤطرا مُقنعا لهم، لذا يكون الشارع فضاء تمثيلاً مُستجداً يتجاوز أبجديات منظومة التمثيل السياسي المعتادة.

- من مسوغات تقويض الاحتجاجية للتمثيلية هو امتلاكهما لذات المقومات، فكليهما يعتمدان منطق الأعداد والحشد الجماهيري، إذ أنّ المترشحين يحسمون شرعيتهم وأحقيتهم في التمثيل بزيادة عدد الناخبين الداعمين والمصوتين لهم، وكذلك الاحتجاجية تسعى إلى تعبئة أكبر عدد ممكن من المتظاهرين في الشارع وفي الفضاءات الافتراضية لتكسب عملياً أحقيتها في التمثيل، أي يمكن أن تحل الاحتجاجية محل الانتخابات كأداة لحسم من يمثل وفق منطق الأعداد، وأن يحل الشارع محل صندوق الاقتراع، وأنّ الأغلبية موجودة في الشارع وليست تلك الممثلة في البرلمان لأن من في الشارع يفوق عددهم أولئك الذين التحقوا بصناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم، وهو المسوّغ الذي تتعرّز وجهاته مع ظاهرة تراجع المشاركة التصويّبة .

التعبير الأزموي الأخير الذي يحيط بالتمثيلية السياسية ويشكل ضغطاً عليها، هو ظاهرة ما يسمى صعود النافذون الجدد في المنظومة التمثيلية على حساب الممثلين المنتخبين لأداء وظائف الحكم وتمثيل مصالح المواطنين، وهم الخبراء وكبار الموظفين والمستقلين، حيث يشترك تدخّلهم بغض النظر على مضمونه فهو تعطيل وإحالة آليات التمثيل التقليدية والعقلانية من انتخاب وعمل حزبي وعمل المؤسسات التمثيلية إلى العطالة والبطالة، وبالتالي الانحراف بضمانة توازن العلاقة بين الممثلين والممثلين وقدرة طرفيها على ضمان حقوقهما، والتي تضمنه تلك الآليات، في مقابل تمتع أولئك النافذون بقدرة كبيرة للسيطرة على منظومة التمثيل ومخرجاتها دون قدرة الناخبين على تعديل ذلك.

- يمارس التكنوقراط والخبراء نفوذهم في منظومة التمثيل السياسي باستعمال قوة العلم والخبرات التي يملكونها، وبذلك يشكلون حزاماً فعلياً حول الحكام المنتخبين، أمّا البيروقراطيين فإنّ نفوذهم يأتي من كونهم عمدة الجهاز الإداري التنفيذي للمنظومة، فهم مصدر المعلومات أو

قناتها إلى الحكام ومحلي البيانات والمعطيات التي يتم وفقها اتخاذ القرارات، والمسؤولين عمليا على تنفيذها، وعلى ذلك يكون الحكام المنتخَبون تحت رحمة الخبراء وطبقات الموظفين، وهذا الأداء المحوري والمركزي غير خاضع للانتخابات ولا المساءلة من قبل الناخبين، ليجعل التمثيلية ومخرجاتها خارج تفضيلاتهم، أمّا الممثلون المستقلون وإن صعدوا بآليات التمثيلية وهي الانتخابات واعترفهم بها، إلا أنّ تهديدهم ومناقضتهم للتمثيلية يأتي من تجاوز ما يعتبر ضمانة لإحداث توازن في العلاقة بين الناخبين ومنتخبهم وهو العمل الحزبي.

الفصل الخامس

أثر مارج التَّسِيلِيَّة في أبعادها

الاجتماعية، واتجاهاتها المستقبلية.

تمهيد :

فحص الأزمات التي تعيشها منظومة التمثيل السياسي في هذا الصدد تتّجه إلى إثبات الأزمات من خلال الجوانب الإجرائية للمنظومة والقابلة للإثبات الإمبريقي والتجريبي، وكذا التوقعات المستقبلية التي تتجه إليها المحددات الإجرائية ومنه إلى الاتجاهات العامة لمستقبل المنظومة التمثيلية وفكرة التمثيل السياسي، فالعمل الحزبي أهم تلك المحددات الإجرائية تكون أهم أزمة ملحوظة ومُعاشة والتي تنعكس على التمثيلية، وهي ما يسمى بالعزوف عن الانتظام والانخراط في هياكلها رغم محوريّتها في منظومة العمل الديمقراطي، إلى جانب الأزمات المرتبطة بالظاهرة والعمليات الانتخابية والتشوّهات التي تطالها والتي أدّت بشكل من الأشكال إلى عزوف الناخبين عن المساهمة في صناعة المؤسسات الممثلين وتصعيد الممثلين بواسطتها، فيما يَخْتَم البحث أطروحته المثبتة لوجود أزمات تعيشها التمثيلية بمناقشة الاتجاهات المستقبلية التي يمكن أن تتحو إليها فكرة ومنظومة التمثيل السياسي.

المبحث الأول : تراجع تأييد الناخبين للأحزاب السياسية.

العمل الحزبي كأحد المحددات الإجرائية للتمثيل يقوم على اعتبار أنّ العلاقة الدائرية " الناخبين - أحزاب سياسية " وتحولاتها هي المولّد لتتابع نماذج مختلفة من التنظيم الحزبي، لأنّ الأحزاب السياسية لا يمكن لها أن تعيش دون تفاعلية مع المواطنين والناخبين، فهم وقودها وسرّ عافيتها، لذا يكون منطق تتابع تلك النماذج منذ أطروحة موريس دوفرليه هو البحث عن هذا الوقود والمتمثل في وجود درجات عضوية أعلى من المواطنين في الأحزاب السياسية وتحسين حركة الانتظام المواطني فيها، وبالتالي تعمل الأحزاب عبر تَطَوُّريّة تلك النماذج على التكيّف مع طبيعة ودرجة عضوية الناخبين فيها¹.

لكن الذي يحصل منذ عقود هو فشل النماذج الحزبية المختلفة في هذا التحسين، ودلالة ذلك تراجع إقبال المواطنين على الانتظام والعضوية في الأحزاب السياسية، كما تدل على ذلك الأبحاث المقارّنة، والذي يعني حسب ما يفترضه هذا البحث هو وجود العمل الحزبي كأحد ركائز التمثيل السياسي في أزمة متعدية، انطلقت من هذه الركيزة ودواخلها لتُلقى بتأثيرها على المنظومة

¹ - Ingrid van Biezen, Thomas Poguntke, « The Decline of Membership-based Politics », Party Politics, Volume 20 Issue 2, March 2014, p207.

التمثيلية من حيث فعاليتها وربما وجودها ، لأنّ هذا المستوى من الأزمة يعني وجود الأحزاب السياسية في مشكلة ذات اتجاهين، إمّا أنّها غير قادرة على التأثير في الناخبين وتجنيدهم لصالح مشاريعها وأطروحاتها السياسية، أو أنّها لم تعد تستطيع المحافظة عليهم كأناصر بين دورتين انتخابيتين على الأقل¹.

المطلب الأول : في كنهه تراجع الانتظام الحزبي .

إنّ الظاهرة الحزبية تشهد تراجعاً ملحوظاً تنعكس آثاره على كل الظواهر الفرعية التي تُشكل جزءاً منها ، هذه التراجع يصل وفق ما يصفه الفيلسوف عبد الإله بلقزيز في كتابه الحديث " نقد السياسة " بالأمراض التي تصيب السياسة ، والعمل الحزبي جزء منها ، فحسبه كما تصاب الكيانات والمؤسسات المجتمعية بالأمراض يصاب العمل السياسي بالأمراض عينها ، لأنّ السياسة وجه من أوجه الفعالية الاجتماعية² ، كما أنّ السياسة تحيط بها الأمراض من جهتين بشكل لا يفرق أحدهما على الآخر، وهما في المقام الأول نطاق يغلب تداوله وتوجيه السهام إليه ، وهو النطاق السلطوي ، والذي يكون مصدراً للأمراض التي تفتك بالسياسة حينما تمارسها سلطة حاكمة على غير القواعد التي تبني عليها السياسة بالمعنى الحديث ، كما تأتي الأمراض للسياسة في مقام ثان من النطاق المجتمعي - الذي لا يغلب تداوله - حينما ينزاح العمل السياسي والحزبي عن قواعده المدنية المألوفة³.

كما يرى آخرون أنّ هذا التراجع الذي يصيب الظاهرة الحزبية ينقسم إلى ثلاثة اتجاهات، اتجاه أول تكون فيه الظاهرة الحزبية موجودة لكنها تفتقد للمضمون الذي يميزها عن باقي الفواعل الاجتماعية، وكذا التمايز بين المكونات التنظيمية الحزبية في حد ذاتها، لأن أصل العمل الحزبي الديمقراطي تعددي تحمل فيه الأحزاب هويات مختلفة، فالتراجع هنا هو فقدان الهوية الحزبية وسُيولتها، وحين يفقد الحزب هويته السياسية فهو بذلك يفقد مبرر الارتباط العاطفي للمواطنين به، فقيمة الهوية الحزبية أنّها تشكّل الصلة العاطفية والمعنوية للمواطنين بالحزب

¹ - Patrick Liddiard , *Are Political Parties in Trouble?*, Pennsylvania (USA), History and Public Policy Program, 2018, p 03,

² - عبد الإله بلقزيز ، مرجع سابق، ص 20.

³ - المرجع نفسه، ص ص 20-21.

السياسي¹، أمّا الاتجاه الثاني والذي نادرا ما يتم نسبته إلى أنّه مصدر أمراض السياسية وهو تراجع العضوية وانخراط الناخبين والمواطنين في الأحزاب السياسية، والتي تعني تناقص الجمهور المباشر للأحزاب السياسية من العاملين في مؤسساتها والمنتسبين إليها، وظهور قواعد الاجتماعية التي اعتادت أن تخاطبها وتتفاعل معها وتطلب تأييدها²، في حين أنّ الاتجاه الثالث لتراجع الظاهرة الحزبية يتمثل في ظاهرة تقلب الناخبين في اختياراتهم التصويتية لصالح حزب مختلف في كل دورة انتخابية، إذ يعتقد بعض علماء السياسة أنّ التقلب الانتخابي للمصوتين مقدمة للتراجع عن الانتظام في الأحزاب السياسية³، وهو دلالة عن عدم وجود إيمان ولو نسبي بالأطروحات الحزبية .

إنّ تراجع الناخبين عن الانتظام والعضوية الحزبية تُعتبر من الظواهر السياسية القليلة القابلة للتكميم، وتتظاهر البيانات العالمية المقارنة لتؤكد أنّ هناك انخفاضا ملحوظا في نفوذ الأحزاب السياسية ناتج بالأساس عن تراجع اهتمام المواطنين بالأحزاب السياسية والانخراط شبه الدائم فيها، إضافة إلى اهتزاز الثقة بالمنظومات الحزبية ومخرجاتها، وتُشكل أوروبا - مولد الظاهرة الحزبية الحديثة - الحالة الأبرز لتراجع مؤشرات العضوية في الأحزاب السياسية، إذ تُسجل الدراسات أنّ العضوية الحزبية تشهد تراجعاً فيها منذ الستينيات من القرن الماضي، حيث كان وقتها ما يقارب 15% من الناخبين في الديمقراطيات الأوروبية أعضاء في أحزاب سياسية، لتتزل هذه النسبة سنة 1980م إلى حوالي 10 %، و 5 % سنة 2008م، في حين يتراوح الانخفاض في أستراليا خلال السبعينات والتسعينات من القرن الماضي بين 1.5% و 4 %، في حين وصل في نيوزيلندا خلال التسعينات إلى 22 %.

ثمّة دراستان مهمتان في التدليل على جدية ظاهرة تراجع تأييد الناخبين للأحزاب السياسية والانتظام فيها، إذ تعود الأولى وهي الأكثر شمولية من حيث الدول التي عنتها، وقدم الباحثان راسل ج. دالتون (Russell J. Dalton) ومارتن ب. واتنبرغ (Martin P. Wattenberg) تحليلا موسعا للظاهرة شملت 19 بلدا ذو ديمقراطيات تمثيلية راسخة منتشرة عبر ثلاث قارات، وهي أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، وتوصّلا إلى أنّ هناك 17 بلدا يحملون مؤشرات سلبية من أصل 19، ففيما تشهد

¹ - Ann-Kristin Kölln , **Party decline and response; The effects of membership decline on party organizations in Western Europe 1960–2010**, Twente (Netherlands), Printed by CPI Wöhrmann Print Service, Zutphen, 2014, p 56.

² - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 28.

³ - Ann-Kristin Kölln , **Op. cit**, p 57.

الدانمارك وبلجيكا تراجعاً منخفضاً وتمر بفترة من التغيرات الحزبية المعقولة، وقدراً أن خط التراجعات فيهما منخفض، ورغم ذلك فالتراجع ملحوظ مع مرور الوقت، أما في الولايات المتحدة الأمريكية وهي البلد الذي تتوفر حوله البيانات بشكل سلس والتي تتجه إلى أن الأمريكيين محايدون بشكل قوي تجاه الحزبين الرئيسيين، أما في باقي الديمقراطيات الصناعية والتي عنتهما دراستهما بالأساس فإن الشكوك فيهما أكبر تجاه الأحزاب السياسية وهي سمة عامة فيها، ففي ألمانيا والنمسا تأتي الأحزاب السياسية في ذيل المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تحوز ثقة المواطنين فيها، كما يعرف مؤشر الثقة في الأحزاب السياسية تراجعاً ملحوظاً في كل من إيطاليا واليابان ونيوزيلندا وبريطانيا، كما خلصاً إلى عدم وجود رضا وثقة واضح للجمهور في المنظمات الحزبية في كل من النرويج والسويد¹.

أما الدراسة الثانية وهي الأحدث في تتبّع ظاهرة تراجع العضوية في الأحزاب السياسية والتي تعود للثلاثي: انفريدان بيزن، بايتر ماير و توماس بوغونتكي (Ingrid van Biezen , Peter Mair , Thomas Poguntke)، حيث قاموا بتجميع بيانات مسحية لـ 27 بلداً أوروبياً خلال الفترة الممتدة من 1980م إلى نهاية العقد الأول من القرن الـ 21م²، ويبرّر أصحابها اقتصارها على المنطقة الأوروبية لكونها تحوي البيانات المنتظمة الأكثر موثوقية وشفافية حول الظاهرة، وتبين البيانات المجدولة في الدراسة للبلدان الأوروبية مجتمعة أن متوسط العضوية بلغ 4.61 ٪ من مجموع الناخبين سنة 2008م، في حين كان هذا الرقم يفوق العضوية الحزبية لـ 20 بلداً فقط نهاية التسعينات حيث بلغ 4.99 ٪³، وكل البيانات الواردة فيها تؤشر إلى أنه وصولاً إلى نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين شهدت كل الديمقراطيات الأوروبية مزيداً من الانخفاض في مستويات العضوية نسبة إلى عدد الناخبين، ووصلت إلى درجة غير مسبوقة مع وجود عدد قليل من الاستثناءات بزيادات طفيفة خلال الفترة الأخيرة في كل من فرنسا وإيطاليا وهولندا، فسُرتْ بقدرة أحزاب الاحتجاج الصغيرة والجديدة والتي انخرطت في الحركات الاحتجاجية التي عرفتها تلك الدول على استعطاف مجموعات من الناخبين للعضوية فيها.

من خلال الجداول الموالية والمتضمنة تعداد العضوية في الدول الأوروبية خلال الفترة المحددة للدراسة المذكورة أولاً والمحددة بين 1980م و 2009م وحسب ما توفّرت من بيانات للقائمين

¹ - Russell J. Dalton , Martin P. Wattenberg, « Unthinkable Democracy Political Change in Advanced Industrial Democracies », in. Russell J. Dalton , Martin P. Wattenberg (Editors), Op. cit, pp 05-08.

² - Ingrid van Biezen , Peter Mair , Thomas Poguntke, « Going, Going,.....Gone? Party Membership in the 21st Century » European Consortium for Political Research: Volume 51, Issue 1, January 2012, p 26.

³ - ibid , p 27.

بالدراسة، سوف يتبين التراجع الجلي للعضوية الحزبية في الدول الأوروبية، ففي الجدول الأول يتم تبين البيانات المعنية خلال آخر سنة شملتها الدراسة، في حين يحتوي الجدول الثاني على البيانات لما بعد 1990م وتدخل ضمن حيز الدراسة الدول التي مستها الموجة الأخيرة من الديمقراطية في أوروبا، في حين الجدول الثالث يحتوي البيانات لطيلة فترة الدراسة المتوفرة حولها البيانات كلية، ويستثنى منها تلك البلدان التي كانت لا تتوفر فيها بيانات قبل موجة التحول الديمقراطي نهاية الثمانينات من القرن الماضي.

• - حالة العضوية الحزبية في الديمقراطيات الأوروبية إلى غاية 2010م:

يظهر في الجدول أدناه حالة العضوية الحزبية في الديمقراطيات الأوروبية الـ 27، حيث يتضمن العمود الأول البلدان الأوروبية مرتبة تنازليا بدءا من درجة العضوية الأعلى إلى الأدنى، ثم السنة التي أخذت فيها آخر البيانات ذات الصلة والتي تقترب أكثر من نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فيما يضم العمود الثالث التعداد الرقمي لكل المنضويين في الأحزاب السياسية لكل بلد على حدا، وأخيرا نسبتهم من من تعداد الناخبين المسجلين لكل بلد.

البلدان	السنة	إجمالي العضوية الحزبية	نسبة العضوية إلى تعداد الناخبين %
النمسا	2008	1,054,600	17.27
قبرص	2009	81,433	16.25
فنلندا	2006	347,000	8.08
اليونان	2008	560,000	6.59
سلوفينيا	2008	108,001	6.26
إيطاليا	2007	2,622,044	5.57

5.52	426,053	2008	بلجيكا
5.15	176,310	2007	النرويج
4.87	43,732	2008	استونيا
4.76	233,800	2008	سويسرا
4.57	311,621	2008	بلغاريا
4.36	1,530,803	2008	اسبانيا
4.13	166,300	2008	الدنمارك
3.87	266,991	2008	السويد
3.82	341,721	2008	البرتغال
3.66	675,474	2007	رومانيا
2.66	71,709	2007	ليتوانيا
2.52	309,429	2008	هولندا
2.30	1,423,284	2007	ألمانيا
2.03	63,000	2008	ايرلندا
2.02	86,296	2007	سلوفاكيا
1.99	165,425	2008	جمهورية التشيك
1.85	883,559	2009	فرنسا
1.54	123,932	2008	هانغاريا
1.30	574,882	2008	المملكة المتحدة
0.98	299,465	2009	بولندا

0.74	10,985	2004	لاتفيا
4.61	Mean (N=27)		

جدول رقم (03) : حالة العضوية الحزبية في الديمقراطيات الأوروبية إلى غاية 2010م

المصدر: Ingrid van Biezen , Peter Mair , Thomas Poguntke, op cit , p 21

يُلاحظ أنَّ أعلى نسبة في إحصاء العضوية في الأحزاب السياسية للدول الأوروبية إلى غاية سنة 2008م تسجلها النمسا بنسبة 17.27 ٪ من تعداد الناخبين المسجلين، وغير بعيد عنها تأتي قبرص بنسبة 16.25 ٪، لتتخفّض بعدها إلى النصف تقريبا في فنلندا بما نسبته 8.08 ٪، ويلاحظ أنَّ الديمقراطيات الأوروبية العريقة ومهد الظاهرة الحزبية و عراقة النظام التمثيلي تحتل تقريبا ذيل الترتيب في درجات العضوية الحزبية، فألمانيا بنسبة 2.3 ٪، وفرنسا بنسبة 1.85 ٪، والمملكة المتحدة بأقل منها ب 1.30 ٪ فيما تحتل لاتفيا المرتبة الأخيرة ب 0.74 ٪، على أن تكون النسبة الجمالية لكل الدول الأوروبية 4.61 ٪، فلو تقارَن هذه النسب مع ما كانت عليه معدلات العضوية الحزبية حتى السبعينات من القرن الماضي والتي كانت تفوق 15٪ من تعداد الناخبين، يتبين أننا أمام تراجع في عضوية الناخبين في الأحزاب السياسية يفوق نسبته 75 ٪.

● - حالة العضوية الحزبية في الديمقراطيات الأوروبية لمرحلة ما بعد 1990:

في هذا الجدول يتم تتبع الظاهرة المدروسة في الفترة التي تلي 1990م، حتى تغطي الدراسة البلدان الأوروبية التي التحقت مؤخرا بموجة التحول الديمقراطي التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي وتظم دول أوروبا الشرقية سابقا، وبنفس المنهجية السابقة رتب الباحثون البلدان ترتيبا تنازليا لإدراك حجم الحكم على تراجع الانتظام الحزبي، فيما يَصُمُّ العمود الثاني الفترة التي أُخِذت فيها البيانات، والعمود الثالث نسبة العضوية إلى تعداد الناخبين المسجلين، ويليه إحصاء التغير في العضوية ثم نسبة هذا التغير مع إرفاق كل البيانات السابقة باتجاه تغير المؤشر سلبا أو إيجابا.

البلدان	الفترة	نسبة العضوية إلى تعداد الناخبين %	إجمالي العضوية الحزبية	نسبة تغير تعداد الأعضاء %
سلوفاكيا	2000-2007	- 2.09	- 78,981	- 47.79
جمهورية التشيك	1999-2008	- 1.45	- 113,560	- 40.70
المملكة المتحدة	1998-2008	- 0.62	- 265,118	- 31.56
سلوفانيا	1998-2008	- 3.60	- 48,700	- 31.08
هانغاريا	1999-2008	- 0.61	- 49,668	- 28.61
النرويج	1997-2007	- 2.16	- 65,712	- 27.15
السويد	1998-2008	- 1.67	- 98,597	- 26.97
إيرلندا	1998-2008	- 1.11	- 23,000	- 26.74
سويسرا	1997-2007	- 1.62	- 59,200	- 20.20
ألمانيا	1999-2007	- 0.63	- 356,889	- 20.05
الدنمارك	1998-2008	- 1.01	- 39,082	- 19.03
بلغاريا	2002-2008	- 0.61	- 46,379	- 12.96
فنلندا	1998-2006	- 1.57	- 53,615	- 13.38
بلجيكا	1999-2008	- 1.03	- 54,751	- 11.39
البرتغال	2000-2008	- 0.61	- 42,684	- 11.10
بولندا	2000-2009	- 0.17	- 27,035	- 8.28
اليونان	1998-2008	- 0.18	- 40,000	- 6.67
هولندا	2000-2008	+ 0.01	+ 14,960	+ 5.08

+ 2.28	+ 23,548	- 0.39	1999-2008	النمسا
+ 32.24	+ 198,340	+ 0.28	1999-2009	فرنسا
+ 32.89	+ 649,261	+ 1.52	1998-2007	إيطاليا
+ 35.32	+ 399,553	+ 0.94	2000-2008	إسبانيا
+ 52.20	+14,999	+ 1.53	2002-2008	إستونيا

جدول رقم (04) : حالة العضوية الحزبية في الديمقراطيات الأوروبية لمرحلة ما بعد 1990

المصدر: Ingrid van Biezen , Peter Mair , Thomas Poguntke, Op.cit, p 22

يلاحظ ارتفاع مؤشرات التراجع إلى سالب 47.79 % في سلوفاكيا، و سالب 40.70 في جمهورية التشيك، فيما تشكل حاضنة الديمقراطية التمثيلية الأولى المملكة المتحدة بتراجع قدره سالب 31.56 %، فيما تشكل ارتفاعا طفيفا في هولندا بنسبة زائد 5.08 %، فيما يظهر ارتفاعا ملحوظا في كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وإستونيا وقد فسر بتنامي ظاهرة الأحزاب الاحتجاجية والجديدة في هذه الدول والتي حققت جذبا للناخبين حتى ينظموا إليها، ويلاحظ أن الديمقراطيات الجديدة والمنبعثة على إثر انهيار المعسكر الشرقي الشيوعي، والتي تضم دول أوروبا الشرقية تعرف معظمها تقريبا أقل من المتوسط الأوروبي المشار إليه سابقا والمقدر بـ 4.61 %، ويبرر بتفهم درجة الحداثة النسبية لهذه الديمقراطيات، في حين لا يصمد هذا التبرير مع منطق تجارب لحظة الانتقال الديمقراطي بعد الأنظمة الشمولية الأحادية أو عديمة الأحزاب التي يغلب فيها التوجه المجتمعي نحو الانخراط في الأحزاب الجديدة بحكم حداثة التجارب على المشهد السياسي.

• - حالة العضوية الحزبية في الديمقراطيات الأوروبية في الفترة ما بين 1980م - 2009م.

تبين المعطيات هنا حالة العضوية الحزبية في الديمقراطيات الأوروبية لطيلة فترة البحث التي اختارها الباحثون والممتدة من 1980م إلى غاية 2009م، حيث أن الثلاثين سنة المحددة تغطي كل التحولات السياسية التي عرفها العالم، إذ تشمل موجة الديمقراطية التي مرت بالقارة الأوروبية وأنهت العهد الشيوعي وأنظمة الحزب الواحد فيها لتفسح المجال لعهد التعددية الحزبية واشتغال الفواعل الحزبية الجديدة على إقامة بنيتها التنظيمية والهيكلية، فيما ستكون للأحزاب التقليدية فرصة لاستعادة النُفس للظاهرة الحزبية، ويلاحظ في هذا الجدول البلدان المرتبة تنازليا من حيث درجة

العضوية الحزبية للفترة المدروسة، ثم نسبة العضوية إلى تعداد الناخبين، و إجمالي احصاء العضوية الحزبية، وأخيرا نسبة هذا التغير في تعداد أعضاء الأحزاب السياسية.

البلدان	الفترة	نسبة العضوية إلى تعداد الناخبين	إجمالي العضوية الحزبية	نسبة تغير تعداد الأعضاء
جمهورية التشيك	1993-2008	- 5.05	- 379,575	- 69.65
المملكة المتحدة	1980-2008	- 2.82	- 1,118,274	- 66.05
النرويج	1980-2007	- 10.20	- 284,603	- 61.75
فرنسا	1978-2009	- 3.20	- 923,788	- 53.17
السويد	1980-2008	- 4.54	- 241,130	- 47.46
ايرلندا	1980-2008	- 2.97	- 50,856	- 44.67
سويسرا	1977-2007	- 5.90	- 178,000	- 43.22
فنلندا	1980-2006	- 7.66	- 260,261	- 42.86
الدنمارك	1980-2008	- 3.17	- 109,467	- 39.70
إيطاليا	1980-2007	- 4.09	- 1,450,623	- 35.61
سلوفاكيا	1994-2007	- 1.27	- 41,204	- 32.32
بلجيكا	1980-2008	- 3.45	- 191,133	- 30.97
النمسا	1980-2008	- 11.21	- 422,661	- 28.61
هولندا	1980-2008	- 1.77	- 121,499	- 28.19
ألمانيا	1980-2007	- 2.22	- 531,856	- 27.20
هانغاريا	1990-2008	- 0.57	- 41,368	- 25.03

البرتغال	1980-2008	- 1.05	+ 4,306	+ 1.28
اليونان	1980-2008	+ 3.40	+ 335,000	+ 148.89
اسبانيا	1980-2008	+ 3.16	+ 1,208,258	+ 374.60

جدول رقم (05): حالة العضوية الحزبية في الديمقراطيات الأوروبية في الفترة ما بين 1980 - 2009

المصدر: **Op. cit**, p 23, Ingrid van Biezen , Peter Mair , Thomas Poguntke,

تقدم هذه المعطيات حصيلة تراجع العضوية الحزبية في الديمقراطيات الأوروبية لكل بلد على حدى، حيث أن نسبة العضوية إلى تعداد الناخبين تشير إلى الفارق بين تلك النسبة في آخر فترة الدراسة وأولها، وبنفس المنهجية بالنسبة للعدد الجملي للعضوية الحزبية وكذا نسبة التغير، فيلاحظ أن كل الدول تحمل مؤشرات سالبة بما يعني أن الوضعية العامة للعضوية الحزبية في حالة تراجع، باستثناء ثلاث دول هي البرتغال واليونان وإسبانيا، فثمة استنتاج مؤكد من خلال البيانات أعلاه أن تراجع العضوية الحزبية الذي بدأ يُسجَل منذ الستينات من القرن العشرين¹، مستمر إلى يومنا هذا، ويزداد معها اليقين بالحكم على أن الديمقراطيات التمثيلية العريقة تعرف أزمات نظير هذا الانخفاض المذهل للعضوية الحزبية، ومن ذلك إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة، حيث تشير البيانات أعلاه إلى خسارة الأحزاب في كل واحدة منها إلى ما يقارب من 01 مليون عضو حزبي إلى مليون ونصف المليون في العقود الثلاثة الممتدة بين 1980م و 2010م، كذلك تعاني من الظاهرة دول الشمال الأوروبي، وهي الدول الإسكندنافية ذات الرفاه الاجتماعي والدخول المالية الفردية العالية أوروبا، حيث تصل درجة الانخفاض في تعداد العضوية الحزبية إلى 61,75 ٪، للنرويج، و 47.76 ٪ و 39,70 ٪ للدانمارك عن ذي قبل، ولم يقل الانخفاض عن 25 ٪ في باقي الدول بما فيها الديمقراطيات الراسخة.

يلاحظ أوروبا، وفي ملمح يشير إلى قابلية التعميم العالمي للظاهرة، أن تراجع العضوية الحزبية لا تختلف فيها الديمقراطيات الراسخة والقديمة عن الديمقراطيات الجديدة في وسط أوروبا وشرقها، والتي يُفترض فيها أن الظاهرة الحزبية ما زالت لم يُمل منها حتى يُعرَف عنها، لكنها

¹ - Patrick Liddiard, Are Political Parties in Trouble?, **Op. cit**, p 03.

أعطت انطبعا مبكرا لدى المجتمع العلمي الديمقراطي أنها آخذت في التدهور وتندرج التجربة الديمقراطية فيها تحت عنوان التراجع¹، فيما تُشكّل دول الجنوب الأوروبي استثناء للاتجاه التنازلي العام، وذلك في كل من اليونان واسبانيا حيث تشهد ارتفاعا في نسبة تغير العضوية تصل إلى 148 ٪ و 370 ٪ لكل منهما على التوالي، ومع ذلك تبقى نسبة العضوية إلى تعداد الناخبين منخفضة في كليهما عن المتوسط الأوروبي وذلك بـ 3.4 ٪ و 3.16 ٪ على التوالي .

إنّ التراجع في العضوية الحزبية، وإن يثبت هنا أوروبا فإنّ الانطباع العام لدى الباحثين لا يتنازع الحكم حوله بأنّ العضوية الحزبية في العالم وصلت إلى انخفاض غير مسبوق، وأنّ الأحزاب السياسية تعيش مرحلة انقسام بينها وبين قواعدها الاجتماعية، ولم يعد ينظر إليها أنّها منظمات جماهيرية بقدر ما هي مؤسسات بيروقراطية.

¹ - Licia Cianetti, James Dawson , Seán Hanley, « Rethinking “ democratic backsliding ” in Central and Eastern Europe – looking beyond Hungary and Poland », **East European Politics**, Volume 34, 2018, issue 3, p 246, Published 18 Jul 2018, Available on; <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/21599165.2018.1491401>.

المطلب الثاني : تراجع العضوية الحزبية ... التفسير والأثر على التمثيل .

باعتبار الظاهرة الحزبية ظاهرة اجتماعية معقدة ومتداخلة التركيبية والوظيفة مع مفاعل أخرى، لذا تتضافر عديد الأسباب التي تقف وراء الترهّل الذي تعرفه لا سيما في التّمظهر الخاص بتراجع العضوية الحزبية وإقبال الناخبين في المنظومة التمثيلية على الانتظام فيها رغم أنّها أحد مكوناتها الضرورية، تلك الأسباب تختلف طبيعتها و درجتها من تجربة تمثيلية إلى أخرى، لذا يتجه الباحثون إلى اعتماد مقارنة مركّبة علّها تفسر الأمراض والعِلّات التي أصابت العمل الحزبي ومنها تراجع العضوية فيه¹.

• - في أسباب تراجع العضوية الحزبية : تتعدد الأسباب التي يُمكن أن تكون تقف وراء تنامي ظاهرة تراجع العضوية، فقد تكون اجتماعية أو ثقافية أو قيمية أو حتى اقتصادية تداعت لتكون مؤثرا في بنية العمل الحزبي ومخرجاته وتمظهراته، في هذا الصدد يرى عبد الإله بلقزيز أنّ ما يصيب الظاهرة الحزبية يمكن أن يعود إلى تراجع الطبقة الوسطى وهشاشة وضعيتها، التي تُشكّل قاعدة توازن المجتمعات وهي المحرك للفواعل المجتمعية المختلفة من أحزاب ونقابات، إذا كانت تعيش استقرارا اجتماعيا ورفاهية نسبية، أما إذا أصابها التفقير والتهميش فإن ذلك سينعكس على فاعليتها في الحياة العامة، وكذلك تكسّ الأنظمة السياسية حول خيارات محدودة دون أفق سياسي يحركُ الروح النضالية السياسية عبر الأحزاب السياسية لدى المجتمعات، كما قد يؤدي انحطاط النظام التعليمي إلى العزوف عن العمل الحزبي حينما يتوقف النظام عن إنتاج النخب المتعلّمة والمثقّفة باعتبارها عنصر التحريك المهم في دورة الحياة العامة ومنها السياسية، وكذا انفصال النخب الثقافية عن النخب الحزبية، وكل ذلك وغيره يُسهم على نحو ما في اهتزاز علاقة المجتمعات بالسياسة والعمل الحزبي في ظل موجة مُعوّلة تدفع إلى ذلك، بتحريض الناس على سلوك اللامبالاة تجاه كل ما له صلة بالشأن العام، ويخلص إلى أنّ ما سبق ذكره هي عوامل تكوين بيئة سياسية مناسبة - والحياة الحزبية منها- وجودتها يتوقف على جودة تلك العوامل وأدائها².

¹ -عبد الإله بلقزيز ، مرجع سابق، ص 22.

² -للتفصيل يُنظر : عبد الإله بلقزيز ، مرجع سابق، ص ص 22، 23.

من الأسباب التي أنتجت ظاهرة تراجع العضوية الحزبية، لم تكن بفعل اختلال البنى الحزبية في حد ذاتها بل راجع إلى الاختلالات التي أصابت قوى اجتماعية أخرى يتفاعل معها العمل الحزبي، وأي تدهور مس تلك القوى انعكس على الأحزاب السياسية، لذا تشير الدراسات المقارنة إلى أنَّ تراجع العضوية ليس مقتصرًا على الأحزاب السياسية بل يتزامن مع تراجع العضوية في المنظمات الاجتماعية كالنقابات العمالية والمنظمات الطلابية التي كانت تشكل قواعد اجتماعية للأحزاب والتي تشكلت منها في الأصل خلال انبعاث النظام التمثيلي، أو بُعيد كل تحول ديمقراطي، حيث تشهدُ المنظمات النقابية العمالية تراجعًا في عضويتها بشكل ملحوظ يقدرُ بنسبة 15 ٪ بين عامي 1970م و 2010م، وهو التراجع الذي انعكس على النتائج الانتخابية للأحزاب التي تبني قاعدتها الاجتماعية على العمال، ومثال ذلك الانهيار الانتخابي للحزب الاشتراكي الفرنسي في تشريعات 2017م، إذ حصلوا على أقل من 08 ٪ من أصوات الناخبين، فيما حصلوا على ربع نصيبهم التقليدي من الأصوات في تشريعات 2012م¹، كما مسَّ تراجع العضوية الأحزاب السياسية التي تبني قاعدتها الاجتماعية على الخلفية الدينية نتيجة تراجع العضوية في الكنائس ودور العبادة، إذ تشير استطلاعات الرأي بين 1975م و 2010م للذين يعتبرون أنفسهم أعضاء في الطوائف المسيحية الكاثوليكية أو البروتستانتية قد انخفض دعمهم للأحزاب الدينية بحوالي 07 ٪، وقد كان الانخفاض أكبر في البلدان ذات الأغلبية الكاثوليكية، حيث خسرت الأحزاب الدينية في بلجيكا وفرنسا مثلاً حوالي 20 ٪ من نسب التصويت بين سنتي 1945م و 1994م².

فيلاحظ أنَّ الأسباب التي أدت إلى تنامي ظاهرة العزوف الحزبي لا يقف وراءها سبب واحد، بل أسباب مركبة تتداخل في نسج بيئة سياسية جديدة أثمرت هذا التراجع، كما أنَّ الأسباب ليست وليدة التفاعلات الداخلية للأحزاب السياسية، بل قد تكون تأثيراً لتغيرات تحدث خارج هذه التفاعلات لتُلقى بآثارها تلقائياً على العمل الحزبي وبنيته، وكل تأكل للظاهرة الحزبية وعدم قدرتها على الاضطلاع بالوظائف الأساسية التقليدية أو المستجدة يجعل منظومة التمثيل السياسي في أزمة وقصور، لو لم تبحث الأحزاب السياسية عن ابتكار آليات تمكُّنها من التفاعل مع الناخبين في ضوء الأزمة وتنويع طرق العضوية.

¹ - Patrick Liddiard, , Are Political Parties in Trouble?, Op. cit, p 05.

² - ibid.

• - الأثر والمخاطر على التمثيلية: أمّا الأثر الذي يعنيه تراجع العضوية الحزبية تجاه التمثيل هو أنّ الحزب السياسي لم يعد له الدور المركزي في الحفاظ على توازنية العلاقة التمثيلية بين الناخبين والمؤسسات التمثيلية، وأنّ الأحزاب لم تعد مهمة لدى المواطنين بالتالي تَخَلُّو عن اللجوء إليها كوسيط في النسق التمثيلي، وإنّ وَضْعاً كهذا سوف يجعل النسق التمثيلي والحياة السياسية العامة محاطة بجملة من المخاطر المكلفة، فيما لم تُبرز الخبرات السياسية والعلمية إلى الآن بديلاً عقلانياً وذا جدوى ربّما يضطلع بالوظائف التقليدية والأساسية للعمل الحزبي، من سعي للوصول للسلطة ومسك زمامها وحث القادة الحزبيين على صياغة البرامج الموائمة لذلك الطموح، وخوض المنافسة الانتخابية، وكذا أدوارها الأصلية تجاه الناخبين في حثهم على التصويت لصالحها والتثقيف السياسي وبلورة مطالبهم وتحويلها إلى مشاريع سياسات¹.

إنّ انخفاض العضوية الحزبية وتخلي المواطنين عن الأحزاب، سوف يؤدي إلى شغل دورها ووظائفها من فواعل أخرى غير حدثية، لا تخضع لمنطق عقلاني في تنظيمها وبنيتها وعلاقتها بالمواطنين وعلاقة المواطنين بها، والقدرة على تقييمها و حتى استبدالها ومساءلة رموزها وقادتها، هذا الفراغ يكون فرصة لازدهار التجمعات البشرية القائمة على العصبية والقومية العرقية والطائفية والفئوية مثل القبيلة والعصبية والجهوية، أي سيادة الممارسة السياسية وفق الذهنية القبلية²، وربما تتحول إلى نظام حكم سياسي قائم على ذهنية ما قبل الدولة، وتحل محل الانتظامات القائمة على مشروعية يعطيها أعضاؤها مبررها ومضمونها بأنفسهم كالأحزاب السياسية، لأنّ الشكل الذي يحاول استخلاف الأحزاب لا يمكن أن يحقق الاندماج الاجتماعي العابر للتكوينات الأهلية والولاءات التقليدية³، كما أنّ الانتماء إليها يكون جبرياً أو وراثياً فلا يُحقّقُ المستهدفات التي يُحقّقُها العمل التطوعي الحزبي⁴.

نتيجة لهذا العزوف المجتمعي عن العمل الحزبي، أو تراجع الظاهرة الحزبية في بعدها الهويّاتي لم يعد للفئات المجتمعية صلات قوية بها، فحصل التراجع التلقائي لتأثير العمل الحزبي في تكوين وتأطير المجتمعات وبلورة مصالحها، مما جعل المجتمعات تبحث عن بدائل أخرى لإيصال

¹ - Simon Tormey, The End of Representative Politics ,Op.cit,p 88.

² - غسان الخالد، البدوقراطية : قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، منتدى المعارف، 2012، ص 128.

³ - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 24.

⁴ - غسان الخالد، مرجع سابق، ص 130.

مطالبها لصناع السياسات العامة، فتنامى دور المجتمع المدني المزاحم للأحزاب السياسية في دورها السياسي من غير أن يستطيع تعويضه¹، وكذلك تنامت التحركات الاحتجاجية خاصة في طابعها الاضطرابي خلال الثلاثين السنة الماضية²، وتُبيّن الدراسات أن هناك تناسبا عكسيا بين انخفاض تأثير الأحزاب السياسية في مجتمعاتها وانفجار الاحتجاجات غير الناجحة المناهضة للأنظمة السياسية وسياساتها، حيث يُفسّر ذلك بأنّ عدم وجود أحزاب قوية التأثير تُبلور المطالب وتتوسط بين الحكومات والجماهير وتتفاوض معها، يُخسر تلك الاحتجاجات كثير من الوقت في القدرة على مفاوضة الحكومة، وربما استفادت الحكومات من ضعف صلابة الخطاب الاحتجاجي المطلبي المفتقد للخبرة السياسية التي توجد لدى المتحاربين، والمراهنة على فشل تلك الاحتجاجات أو انحرافها للعنف عندما لا تجد تأطيرا تنظيميا³، كما أنّ رصد الحركات الاحتجاجية المعاصرة يعزز هذه الفرضية، إذ يسجل تنامي الاحتجاجات اللاعنافية المناهضة للحكومات عبر العالم من 08 ٪ خلال الخمسينات من القرن الماضي إلى 49 ٪ بين (2010 - 2015)، ورغم ذلك لم يقابل هذه التعبئة الاحتجاجية نجاحا في مآلاتها بسبب أنّ الأحزاب السياسية لها دور أقل في توجيه الاحتجاجات، وتقدر الدراسات أنّ نجاح الاحتجاجات الراهنة المفتقرة للخبرة الحزبية خلال العشرية الثانية من القرن الـ 21م في تحقيق مطالب إصلاحية لم يتجاوز ما نسبته 30 ٪، في حين كان المعدل يتجاوز الـ 60 ٪ في التسعينات وأكثر من ذلك في الستينات والسبعينات من القرن الماضي⁴، ومن هنا فالسياسة التمثيلية تعيش حالة الضعف نتيجة تآكل الظاهرة الحزبية الأمر الذي يعرّض المجتمعات والدول إلى موجات من الاحتجاجات غير المحددة بأهداف أو رؤى سياسية قابلة للتحقق.

من المخاطر أيضا التي أهدقت بالسياسة المعاصرة ضعف الهوية الحزبية لدى النُشطاء و صعود السياسيين المبتدئين أو الشعبويون المفتقرون للخبرة السياسية، ضعيفي الإمام بالتقاليد الدستورية والميالون إلى إتباع نهج أكثر شخصانية وذاتية دون احترام لنواميس الحكم الديمقراطي ومعايير، ومثال ذلك الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" الذي لم يقبل بنتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة 2020م، وحدث أنه لم يحضر حفل قسم الرئيس الذي خلفه وتنصيبه في سابقة

¹ - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 23.

² - Patrick Liddiard, Are Political Parties in Trouble?, Op.cit, p 07..

³ - ibid.

⁴ - ibid, pp 06-07.

خالفت تقاليد الديمقراطية الأمريكية التي يناهز عمرها الـ 300 سنة، وكذلك ما فعله الرئيس التونسي " قيس سعيد " في عدم قبوله أداء اليمين الدستورية أمامه لوزراء صادق عليهم البرلمان في جانفي 2021م ، رغم وضوح النصوص الدستورية التي توجب عليه ذلك و اعتياد التقاليد السياسية التونسية على ذلك، بل شروعه في اتخاذ اجراءات وصفت بالانقلابية يوم 25 جويلية 2021م بتعطيل العمل الدستور ضمنا، وتعطيل البرلمان المنتخب وحل الحكومة وجمع كل الصلاحيات بيديه بما فيها النيابة العمومية، دون الاستناد للقواعد الدستورية التي تحلّ الأزمات السياسية كما يُقرّ النص الدستوري التونسي المنجز في مجلس تأسيسي منتخب سنة 2014.

كما يمكن أن يُقوّض السياسيين غير المتحازبين المعايير الديمقراطية في مكافحة الفساد وحكم القانون والدستور وعلويته، وانتهاج سياسات الاقتصادية عشوائية ومختلة، وحتى مناقضة التعهدات الاقتصادية للدول مع شركائها الدوليين والمستثمرين الأجانب، كما يمكن أن يؤدي تَغْوُلُهُمْ إلى إمكانية عودة الاستبداد وخلق فرص أكثر للفساد، وهو ما نبهت عليه منظمة الشفافية الدولية، حيث بصعود غير المتحازبين أو المتحازبون الجدد تراجعت تصورات السيطرة على الفساد بل قاموا بإقرار سياسات وقوانين تحمي السياسيين الفاسدين من المتابعات والمساءلة القانونية¹، وقد شكّل رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني (2001م - 2006م) مثالا واقعيا على ذلك.

إنّ تراجع العضوية الحزبية يصنّف ضمن الأزمات الإجرائية التي يعرفها التمثيل السياسي، والتي يتنامى معها انقطاع حبل الوصل بين الأحزاب السياسية والقواعد الاجتماعية التي وجدت بها ومن أجلها، واتساع رقعة هذه الفجوة يعمق أزمة التمثيلية ويحدّ من جاذبيتها كنمط للحكم، في ظل محدودية الخيارات العقلانية التي تعوّض الوظيفة الحزبية، وقد تُعذّر الأحزاب السياسية أمام حالة العزوف هذه لأنّه ليس اختيارا منها، ولا مُخرّجا حزبيا بل مُدخلا غدّته تنامي النزعات الفردانية وتساعد المادية لدى الناخبين مما صعب عليها جذبهم إلى الحياة الحزبية الجماعية.

¹ - Patrick Liddiard, Are Political Parties in Trouble?, Op.cit, p 08 .

المطلب الثالث : العمل الحزبي و التمثيلية ... أي مستقبل؟

إنَّ السؤال الأهم في بحث مستقبل الأحزاب السياسية هو كيف يمكن أن تتكيف وتبقى قادرة على جذب الناخبين لساحة العمل السياسي من بوابتها؟، وكيف تُحوّل تلك التحديات والعوائق إلى فرص في صالح التمثيل السياسي؟، وتقليل الفجوة مع الناخبين واستيعاب الفئات الجديدة التي ارتمت في أحضان وسائط التمثيل الجديدة، وتسخير المتاح من وسائل التكنولوجيا والتواصل الاجتماعي وما يُقدِّمه التدفق الحر للمعلومات لإعطاء حيوية وفعالية أكبر للتمثيل لأنّه يساعد الناس على التفاعل مع ممثليهم.

كما يتجه البحث في مستقبل العمل الحزبي إلى ضرورة عقلنة التصورات التي تنتظره، وعدم التسرّع في الحكم على انهياره وضموره، نتيجة العوامل التي تم سردها والتي تتلخص في لا مبالاة المواطنين تجاه الانتظام الحزبي لدواعي وتفسيرات مختلفة، وأنّ السياسة عموماً والتمثيلية خصوصاً توجد في حالة جيدة وصحية نسبياً، لكن الذي يحدث هو وجود تغيرات في طابع السياسة وبيئتها ومتغيراتها¹، فتكنولوجيا الاتصال والعولمة وسطوة مواقع التواصل الاجتماعي غيرت هذه البيئة التي تشتغل فيها الأحزاب السياسية والعمل السياسي عموماً، وفي الوقت ذاته فتحت تلك التغيرات منافذ جديدة يمكن للمواطنين الانخراط في السياسة ودرجة مرتبة الأحزاب السياسية في القيام بذلك.

● في سياق المستقبل : تُجمع الأدبيات على أنّ المؤسسة تختصر عناصر القوة التي تملكها الأحزاب السياسية، والتي تؤهلها لأهم وظيفة تمكّنها من البقاء والاستمرارية، وهي وظيفة التكيف والتلاءم مع الصعوبات والظروف المحيطة بالعمل السياسي، وإحداث التغييرات اللازمة ليحافظ الحزب السياسي على رصيده الانتخابي ويُنمّيه، و عمليات التكيف هذه حسب صموئيل هنتغتون هي صفة لازمة لكل المؤسسات ومنها الأحزاب السياسية، حيث تستطيع بواسطتها الانتقال من تمثيل جمهور ناخبين إلى تمثيل جمهور آخر، ويعتبر هنتغتون قدرات التكيف مؤشراً فارقاً بين الأحزاب السياسية²، ويضيف أنّه حتى يتمكن الحزب السياسي من التغلب بنجاح على

¹ - Simon Tormey, The End of Representative Politics, Op.cit, p 83.

² - صموئيل هانتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، الطبعة الثانية، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت (لبنان)، دار الساقى، 2015، ص 26.

الصعوبات التي تفرضها العصرية، عليه أن يشجع ويقوم بالإصلاحات اللازمة داخله، ويشجع الجهد الإصلاحية الاجتماعي والسياسي في نشاط الدولة¹، فما يقع في المستوى الكلي أي الدولة ينعكس على المستويات الجزئية ومنها الأحزاب السياسية والعكس أيضا له تأثير.

يشد مستقبل الظاهرة الحزبية عنصري جذب أساسيين، لكنهما على طرفي نقيض، ففي حين يحضر في ذهن أي تنبؤ للظاهرة مركزيتها في منظومة التمثيل السياسي، إلى درجة القول أن التمثيل السياسي لا يعني شيئا بدون الأحزاب السياسية، وحوصلة هذه النتيجة تمر دوما عبر ما سطره عالم السياسة الأمريكي إلمر إيرك سشتاشنيدر (Elmer Eric Schatchneider) في كتابه حكومة الحزب سنة 1942م، بأن الأحزاب هي التي أوجدت الديمقراطية والحدثة، ولا يمكن لأي شكل ديمقراطي أن يستمر دون الأحزاب²، بل كما يرى آخرون أنه ثمة ترابط قوي بين وجود الحزب السياسي والدولة ككيان جامع للظواهر السياسية والوجود المجتمعي، والحزب حسبهم أداة للتحديث المستمر للفعل السياسي وبالتالي للدولة في حد ذاتها، فأزمات الدول هي أزمات أحزابها التمثيلية بالدرجة الأولى، ولطالما كانت الأزمات الداخلية للأحزاب وبين بعضها البعض تهديدا للاستقرار السياسي وحتى وجود الدولة في حد ذاتها، إذا افتقرت لمنظمات تتحمل عبأ تأطير تشابك المطالب والمصالح كالجهاز البيروقراطي أو العسكرية، وهو ما يؤدي إلى الحكم أن الشرعية التي يتدثر بها المنتظم السياسي وبالتالي الدولة تمر عبر الشرعية التي تحوزها الظاهرة الحزبية³، خاصة في مراحل الانتقال نحو التمثيلية، بل وحتى في الراسخة منها، إذ يُنظر إلى تراجع العضوية في الأحزاب السياسية على أنه تراجع للأساس الشرعي للديمقراطية التمثيلية وبالتالي للمنتظم السياسي.

كما لم يتجه لذات الحكم عن العمل الحزبي المنظر الأبرز المعاصر للتمثيل السياسي وأزماته سيمون تورمي (SIMON TORMEY) في كتابه نهاية السياسة التمثيلية (The End of Representative Politics)، أن الأحزاب السياسية ستظل قائمة طالما بقيت التمثيلية، لأنها شكل من

¹ - المرجع نفسه، ص 121.

² - JESS GARLAND , WILL BRETT, The future of the political party, Op.cit, p 04.

³ يُنظر : شرف الدين رسلان، مدخل لدراسة الأحزاب السياسية العربية، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، دار الفارابي، 2006، ص 23.

أشكال الحكم القائمة على الحزب والأحزاب السياسية¹، ولا أدلّ على ذلك رغم حالة التشوه التي تطالها إلا أنّ الناس مازالت تستجيب لدعواتها الانتخابية، ولا يوجد نظام حكم ديمقراطي في العالم دون وجود منافسة حزبية فيه، وحتى الأنظمة الديمقراطية الهجينة والهشة لا تستغني عن التنافس الحزبي ولو كان شكلياً، كما أنّ الأحزاب ما زالت مستمرة كمصعد لكل سياسي للمواقع السلطوية ولو كان يضر لها العداء وعدم الاعتراف، ومن ذلك دونالد ترامب وزُمر الشعبويين عبر العالم.

أما عنصر الشد الثاني فهو أنّ الثقة في الأحزاب السياسية والانجذاب إليها توجد في أدنى درجاتها، وأنّ عالم السياسة اليوم يتضاءل فيه نفوذ الأحزاب السياسية في شكلها وآدائها التقليدي، لصالح الحركات الاحتجاجية والتحركات الشارعية، والشعبيات التي تقودها زعامات فردية، واحتلال الحملات التي توظّف فيها وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت عموماً المرتبة الأولى في التعبئة السياسية التي كانت حصراً للأحزاب، وهي الأشكال الجديدة للعمل السياسي التي تشترك في معاداتها للمؤسسية وإنّ السخط تجاه الأحزاب السياسية يتمظهر في تراجع العضوية فيها، ونعتها بأنّها مليئة بالتناقض، لدرجة التّهكّم منها في أنّها أي الأحزاب لا تفوز بأي مسابقة شعبية اليوم²، في إشارة إلى درجة الكره منها، ويُورد آخرون في صيغة تهكّميّة من الأحزاب أنّه من المفارقات والتناقضات أن تطمح التنظيمات الحزبية إلى حكم الدول في حين أنّها في ذاتها تفتقر للقدرة على حكم ذاتها، في إشارة إلى غياب الدّمقرطة داخلها وغياب الحوكمة والرشادة في تسيير مواردها، وسيطرة الشبكات الزبائنية عليها.

• - المستقبل بين الصعوبات والفرص:

تكون الصعوبات التي تواجه الأحزاب السياسية على نوعين، إما مشكلات يتوجب معالجتها والقطع معها نهائياً، أو تحديات تشكل فرصاً للأحزاب السياسية يتوجب استغلالها لتحسين التمثيل السياسي للمواطنين بدرجة أولى، حتى تتحسن شروط الممارسة السياسية والأداء الحزبي مستقبلاً، فأمام العمل الحزبي مشكلات يتوجب معالجتها وإنهاء وجودها ضمن الممارسات

¹ - Simon Tormey, The End of Representative Politics, Op.cit, p 83.

² - JESS GARLAND , WILL BRETT, Op.cit, p 04.

الحزبية، من مثل شخصنة الحزب لصالح زعيم أو مجموعة مهيمنة على الحزب وقراراته، وكذا ظاهرة الانشقاقات والتصدعات التنظيمية التي تُدْرَرُ العمل الحزبي وتفت من قوته، فيما تشكل تحولات العولمة وتطور وسائل الاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي تحديا ينبغي مواكبته و فرصة في سبيل تجويد التمثيل السياسي وتحقيق تواصلية أكثر بين فاعليه.

- الأحزاب المقولبة لصالح الزعيم: وهي الظاهرة التي تجعل الحزب السياسي عبارة عن متغير تابع لحساب الزعيم أو مجموعة متنفذة داخله، فقد يكون الزعيم مؤسساً أو سيطر عليه بفعل عوامل شخصية يمتلكها أو يمتلكونها، فالحزب هنا مبني على مزاج الزعيم وليس على مؤسسية، بل إن الحزب هو الزعيم، والزعيم هو الحزب، أو حتى هيمنة ونفوذ مجموعة معينة على الحزب دون شروط ديمقراطية وحوكمة لآدائها، فتُظهِر الأبحاث أنَّ الديمقراطية معرضة بشكل أكبر لخطر التراجع عندما يحكمها القادة المدعومون من قبل الأحزاب السياسية المُشخصنة، ولو كانت تلك الشخصيات منتخبة ديمقراطياً، ومناطق الإصلاح هنا ألا يسمح الحزب وبواسطة تحديث لوائحه التنظيمية وقوانينه الأساسية بامتلاك أشخاص لأدوات تعزيز سيطرتهم الشخصية على الحزب¹، فزيادة منسوب الزعامة الشخصية داخل الحزب ومهما كانت قدراته الكارزمية والتأثيرية والسياسية أمر مُضِرٌّ بالديمقراطية الداخلية للحزب وكذا بيئة العمل السياسي المشترك في المنتظم السياسي ككل.

- الانشقاقات والتصدعات التنظيمية: وهي أحد الصعوبات التي تواجه العمل الحزبي وتحط من قدره ومكانته لدى المواطنين، وتؤدي إلى عزوف المواطنين عن الانتظام في الأحزاب السياسية، كما يؤدي عدم استقرار الظاهرة الحزبية لمدة معقولة بين بُنى محدّدة من الأحزاب السياسية يجعل السلوك التصويتي للناخبين يتسم بالاضطراب، وهو ما سيكون له الأثر السلبي على مضمون التمثيل السياسي ومخرجاته، في حين أن جودته تقفُ على تراكميّته في اتجاهات حزبية مستقرة نسبياً، وتختلف التقييمات البحثية حول الظاهرة ومدى طبيعتها، لكن المهم في هذا الصدد ما يلاقيه التمثيل السياسي من آثار سلبية تؤثر على رسوخه وقابليته للاستمرار نتيجة الاضطراب

¹ - Erica Frantz, Andrea Kendall-Taylor, Joseph Wright, « The Future of Democracy », in; Dale Mineshima-Lowe (Managing Editor), **The Future Of Democracy: In Peril?**, USA, International Affairs Forum, February 2021, p 13, February 2021, Available in; <https://www.ia-forum.org/Files/ZCTPWX.pdf>.

وإحباط الناخبين من حالات الشَّطْطِي التي تعرفها الأحزاب السياسية بوصفها ناقلاً مؤسساتياً لتفضيلاتهم وخط الدفاع الأول عن مصالحهم.

إنَّ انقسام الأحزاب و تصدعها ظاهرة ملازمة للعمل الحزبي، بل يَصْدُقُ عليها أنَّ الأحزاب السياسية هي تاريخ من الانشقاقات والانقسامات، ولذا يقول عبد الإله بلقزيز، أنَّ تاريخ العمل السياسي منذ قرنين من ظهور الأحزاب السياسية ورسوخها تميَّز بالانشقاقات، حيث أنَّ الوحدة الجامعة التي شكلته تصبح موضع اختبار بمجرد أن تدب الخلافات بين عناصره القيادية خصوصاً، وبعجز الحزب عن إيجاد حل للتأزم الداخلي تنتهي تناقضاته إلى انفجار وانقسام¹، ويضيف أنَّه لم يكد حزب من أحزاب العالم أن يُعرَى من هذه اللوثة حتى لكأنَّها قَدَرُهُ الذي لا مهرب له منه²، وبغض النظر عن التقييمات المتخذة من التَّدَرُّر الحزبي وأسبابه، فإنَّ السؤال الجووهوي حسب بلقزيز الذي يحتاج إلى إجابة، هل أنَّ الانشقاقات ظاهرة مرضية في العمل الحزبي قابلة للمعالجة السياسية؟، أم أنَّها من مُسْتَبْعَات السياسة و ضروراتها المرة التي لا يوجد سبيل للقطع النهائي منها؟، ولكل فريق من المُتَحَاجِجِينَ أسلحة الجدل التي تجعل الموقف منها غير قطعي³، لكن ما يهم هذا البحث هي الآثار العميقة التي تتركها التصدعات والانقسامات الحزبية على نمط الحكم التمثيلي، الذي سيتأثر من أي انقسام في بنياته وآلياته، وفي هذا الصدد تنبه الأدبيات إلى أنَّ التصدعات والانشقاقات الحزبية إمَّا أن تكون سبباً لتصدعات تقع في المستوى الكلي للمجتمع لتنتقل إلى الحقل السياسي والحزبي أو العكس ربما، فثمة ترابط افتراضي وواقعي بين الانقسام على الساحة الاجتماعية، والانقسام داخل الحقل السياسي، وأنَّ مستوى مهما من التصدع السياسي يمثل مستوى من مستويات تطور التصدعات الاجتماعية، وانتقاله من الساحة الاجتماعية إلى الحقل السياسي لوجود صلة بارزة بين الحقلين⁴، وعلى ذلك ستتأثر المنظومة التمثيلية كلما ارتفعت وتيرة التصدعات السياسية وحتى الاجتماعية التي ستكون أبرز تجلياتها على الظاهرة الحزبية وأدائها ومخرجاتها، وفي الأساس احتواء الممثلين ومطالب الممثلين وتحقيق

¹ - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 211.

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه، ص 212.

⁴ - للتفصيل: يُنظر: عبد القادر عبد العالي، التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي، بيروت (لبنان)، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (89)، 2010، ص 61 وما بعدها.

تفضيلاً لهم، لأنَّ إنهاكاً داخلياً سيصيب التنظيم الحزبي وموارده على حساب الوظائف الأساسية للحزب السياسي وتعاطيه مع بيئته السياسية والاجتماعية والمنتظر منه تمثلياً.

العلاجات التي تقدمها الأدبيات لتكون الأحزاب السياسية في منعة نسبية من الآثار السلبية والخطيرة للتصدعات والانشقاقات الحزبية هو العمل على إحلال التوافق في إقرار خياراتها، وهذا التوافق يحتاج إلى تصميم آليات تنظيمية تضمن تحقُّقه، والالتزام بالقواعد التي تؤدي إلى ذلك من تنظيم الحوارات الداخلية المثمرة، وتجنب اللجوء إلى التصويت وحسم القرارات بمنطق الأغلبية العددية المُفجِّم لطرف أو تيار على حساب آخر، ومحاولة استيعاب جميع وجهات النظر أو أغلبها بتحديد القواسم المشتركة والبناء عليها في اتخاذ القرارات السياسية والتنظيمية، والرضا بالحلول الوسطى التي تأخذ بالمقاربات المعتدلة والتجميعية، لكن دون تمييع على حساب قوة المواقف والقرارات¹، إنَّه رغم إمكانية تطوير آليات التوافق والحوار الحزبي الداخلي فإن الأحزاب السياسية تختلف في أصل تكوينها على مذهبين، وهو ما يجعل المساعي التوافقية مختلفة في الإنجاز التوافقي، ولذلك فإنَّ قدراتها التحسينية ضد ما يهدِّدها من الانقسامات والانشقاقات التي تعصف بوحدة التنظيمية وتُضعفها سياسياً، تختلف بين نوع وآخر من الأحزاب²، فالأحزاب التي تتبنى العضوية فيها على المصالح واشتغال نضالها على تلبية مصالح منظورها خاصة المادية منها، تكون فكرة التوافق بين الآراء والأجنحة فيها أقدر على التجسيد، على خلاف الأحزاب العقائدية والأيدولوجية التي يبدو تاريخها تاريخ انشقاقات لا تكاد تنتهي، ويعود ذلك إلى الطابع الشمولي والمغلق الذي تتميز به، ولم تستطع أن تمارس السياسة بالمعنى العصري، أي اعتبار الحزب السياسي مؤسسة قائمة على مبدأ المصلحة، والتي يتحجج القائلون عليها بأنها منافية للأيدولوجيا، وهذا لا يعدوا إلا أن يكون تحجراً فكرياً ومزعمةً لحياة الحقيقة المطلقة ونبد الرأي المخالف، لكن الخروج من هذا التحدي والحفاظ على وجود الظاهرة الحزبية بشكل يجعلها عمدة التمثيل السياسي ومحورها الأساسي هو بناء نموذج حزبي مثل ذلك المتجسد في الديمقراطيات الحديثة في العالم والذي يقوم على المؤسسية والتخفُّف من الأيدولوجيا، والقائم على مبدأ المصلحة

¹ - Brechtje Kemp, Sam van der Staak , Bjarte Tørå ,Augustine Magolowondo; **Political Party Dialogue: A Facilitator's Guide**, Stockholm(Sweden), International IDEA, 2013,p 93-96.

² يُنظر : عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 220.

العامّة، وإعمال التوافق والكفاءة والتداول الواسع للآراء المختلفة وإعلاء قيم حرية الرأي والنقد¹، داخل الحزب الواحد وفي العلاقات البينية بين الأحزاب والفاعلين السياسيين.

- الإنترنت والتحوّل في طبيعة التمثيل من الوساطة إلى المباشرة :

يقود الحديث هنا إلى التحدي الذي تقدمه الإنترنت وتكنولوجيا الاتصال واتساع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بين الناس وفرض هذا الواقع نفسه على السياسة والتمثيل، الذي جاء بتحوّلات في طبيعة وكيفية تعاطي المواطنين مع السياسية، لتجعل التعاطي التقليدي الذي يتم بواسطة الأحزاب السياسية وعبر الممثلين تقليديا وحتى متكلّسا، وأضحى المواطنون يتعاطون مع السياسة بشكل فردي دون الحاجة لتلك الوساطات التي يركز عليها التمثيل، والسؤال الذي يُطرح على المنظومة التمثيلية وآلياتها وخاصة العمل الحزبي هو كيف تكون الأحزاب قادرة على جذب المواطنين لها مع تنامي هذه الفردانية التي أنتجت وسائل التواصل الاجتماعي؟²، وكيف تتكيف مع هذا الوضع الجديد؟، فلقد حوّلت الإنترنت الفرد من مجرد صوت انتخابي معزول إلى قوة سياسية بأدوات تعبئة افتراضية دون تكلف أي جهد أو التزام سياسي.

فإذا كانت التمثيلية تقوم على الوساطة السياسية للأحزاب والممثلين، وتحدّث وتصرف شخص أو حزب باسم ناخب أو ناخبين ونقل مطالبه وحتى تلبيةها، فإنّ الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي ألغت هذه الوساطة وقدمت للناخبين إمكانية التصرّف مباشرة والتأثير فعليا على العمليات السياسية بدل أن يكونوا متفرجين عليها ينتظرون ما يفعله ويقرره ممثلوهم، مما يعطي للناخبين شعورا بالمشاركة القوية والفعالة على خلاف ما فرضته واسطية الأحزاب السياسية³، فالاتجاه الذي تفتّحه شبكات التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال هو البحث عن بديل للتمثيل بواسطة المنتخبين والأحزاب، إلى أشكال فورية للنشاط السياسي والذي يتم مباشرة من الناخبين أنفسهم عوضا عن الطرق التي تؤدي إلى التصرف بدلا عنهم، وهو الشكل التعبوي

¹ - يُنظر : المرجع نفسه، ص 221 وما بعدها.

² - Patrick Liddiard , *What Can Be Done About the Problem of Political Parties?*, Washington (USA), Wilson Center, 2019, p 09.

³ - Simon Tormey, *The End of Representative Politics*, *Op.cit*, p p 91-93.

الذي تشغل به الحركات الاحتجاجية المستجدة وحتى الشبويات واتحادات المهن والذين سبقوا الأحزاب السياسية في ذلك .

إنَّ تطور وسائل الإعلام الاجتماعي جعل المواطنين أكثر تفاعلية مع السياسة، وأكثر استجابة للمبادرات والحملات السياسية والاجتماعية التي تتخذ من المنصات الإلكترونية منبرا لها، وتمكن أفراد وتنظيمات ناشئة ومغمورة من حشد وتعبئة الجماهير لصالح قضايا محددة تأخذ طابعا محليا أو وطنيا وحتى مُعوَما، في حين أصبحت التنظيمات الحزبية و المجتمعية التقليدية أعجز عن ذلك، فيمكن القول أنَّه منذ الأحداث التي عرفها العالم العربي سنة 2011م ضمن ما يعرف " الربيع العربي " وقبل أن تُقلِّدَها حركات " احتلوا " في الغرب، استطاعت شبكات التواصل الاجتماعي أن تُغيِّر قواعد اللعبة السياسية، وإحداث أشكال جديدة للنشاط السياسي¹، واستفادت منها بالخصوص التنظيمات السياسية الناشئة و المقموعة من أنظمتها سابقا، وتوالت النشاطات السياسية غير المُقوَّبة حزبيا في الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها هذه الوسائط الجديدة.

إنَّ التطبيقات الإلكترونية و وسائل التواصل الاجتماعي أعطت للعمل السياسي قفزة كبيرة، يفترض أن تأخذ الأحزاب السياسية التقليدية به كوسائل للتعبئة ونشر أفكارها وتصوراتها، بل إنَّ الحالة الحزبية الراهنة تصاعد استخداما لهذه التطبيقات وتشكيل جيوش إلكترونية تابعة لها، تتحكم في الفضاء الافتراضي وكما تُدافع عن محركها فهي لا تتخلف في استعمال الإنترنت لإرباك منافسيهم وخصومهم، وحتى تشويههم والتحريض عليهم ضمن ما يعرف بموجات " التسريبات "، والتي تكشف حقيقة أو ربما ادعاء عن الأنشطة الغامضة لعدد هائل من الأشخاص والتنظيمات والمؤسسات، وهذا السلوك وإن كانت له أثارا ايجابية إن صاحبه التحرك الفوري للأجهزة القضائية العادلة، فإنه أصبح سلوكا ممجوجا وفي الغالب تفسر أنها تربيطات فضائحية من منافسين وخصوم سياسيين واقتصاديين²، كما يحمل طابعا تجسسيا تنافيه أخلاقيات العمل السياسي الخاضع لرقابة القانون.

¹ - ibid , pp 95-96.

² - يُنظر : أنا ليندر، " أوراق بنما : التدايعات الديمقراطية غير المؤكدة "، مجلة الديمقراطية : تصدر عن مركز الأهرام، القاهرة (مصر)، عدد 63، يوليو 2016، ص 36.

إنَّ وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت عموماً يمكن أن تكون فرصة للعمل الحزبي حتى يستعيد قدرته على استقطاب العضوية فيه وبوابة للتعبئة لصالح أفكاره وتصوراته، وذلك بالنظر للتسهيلات التي توفرها، من حيث سهولة إنشاء المحتويات ونشرها وتبادل المعلومات وتوظيف ذلك لصناعة تعبئة سياسية لمواقف معينة، كما أنها تُشكل أداة لربط الصلة بين أفراد ومجموعات يتشاركون قضايا معينة رغم عدم التعارف السابق بينهم، ومهما كانت اعتبارات الجغرافيا والمسافات والمعتقدات والقيم التي أضحت لها قيمة مُنخفضة للغاية بين المعبئين الذين تستقطبهم هذه الوسائل.

رغم التسهيلات التي توفرها الشبكات في التعبئة السياسية إلا أنَّ منتقدون يرون أنَّ الحشود المعبئة بهذه الصفة لا يتمتعون بنفس صفات المتحاربين الذين يقوم عليهم التمثيل السياسي، لأنَّ مضمون تلك المجموعات والصفحات " الفيسبوكية " أو " التويترية " أو " الانستغرامية " * ... ، أو غيرها قد يكون ضحلاً، وإن معايير الانتماء لا تحمل أي التزام ، والتي تكون مجرد الضغط على زر " أعجبني " أو " أحببته " أو التعليق بالإيجاب على " هاشتاج " ، فهذه التزامات واهية إذا قورنت بشروط العضوية التي تفرضها الأحزاب التقليدية، فلا رسوم ولا التزامات مالية ولا التزام بتخصيص أوقات للنضال ولا تخصيص موارد ولا هم يبذلون، كما أنَّ ضالة التكاليف التي تسمح بها العضوية عبر فضاءات التواصل الاجتماعي جعل الانسلاخ من تلك المجموعات والتعبئات الافتراضية أمراً أيسر مما يكون، ولا يكلف الجالس خلف هاتف ذكي أو حاسوب سوى ضغط على زر " إلغاء الإعجاب " أو " إلغاء المتابعة " وحتى قفل الحساب نهائياً، لينتهي مسيرته السياسية مع هذه التعبئة الافتراضية أو تلك.

رغم إمكانية التَّففيه الذي تتلقاه السياسة المتداولة افتراضياً، إلا أنَّه لا يمكن الإنكار بطبيعة التحول الذي حدث للسياسة عموماً ومنها التمثيلية، فقد كانت السياسة مكلفة ومعمَّرة أيضاً في وجودها سواء كأفكار أو كسياسات، إلا أنَّ نواتج الإنترنت السياسية ولو كانت حركات وتنظيمات ومبادرات إلا أنَّها تأتي بسرعة وتختفي بسرعة، إن لم تكن ورائها عمليات تحيُّل على الناخبين يقف ورائها سياسيون تقليديون أثقل الفضل السياسي كأهلهم، فبدل الخروج العلني أمام

- محسن كاري، (عصر التسريبات الحارقة)، مجلة الديمقراطية، المرجع نفسه، ص 84.
* - هذه أمثلة عن مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر رواجاً واستخداماً في العالم.

الناخبين يختبئون وراء العالم الافتراضي كمُواكبةً للمُوضة السياسية، لكن في المقابل يُنظر إلى استخدام العالم الافتراضي في السياسة فُرصةً لإعادة تقريب حدود العلاقة بين الناخبين وممثلهم، وبين المواطنين والدولة، فقد يتطور الوضع أكثر وتستحيل العملية التمثيلية الفيزيائية أي بين ناخبين ومنتخبين وهياكل ومؤسسات إلى مجرد رنين * وإشعارات على الهواتف والحواسيب واللوحات الإلكترونية، على تعبير "سيمون تورمي"، وحسبه أن الأحداث ستتسارع ربما من تراجع لنموذج التمثيل التقليدي لصالح "نموذج الرنين"، ويكون عندها تحول الفعل السياسي من منتخَب يصل ويحول بين الممثلين والمؤسسات التمثيلية، إلى مجرد "رنين"، فالرنين يعبر عن المواقف السياسية المختلفة، قبولاً أو معارضة، وتقديم المطالب، وتحديد الأولويات وكل ذلك بضغط أزرار تعبيرية على شاشة إلكترونية¹.

لقد أحدثت الإنترنت تغييراً في البيئة السياسية وخلقت واقعا سياسيا جديدا ونوعا مختلفا من السياسة وكيفية التعاطي معها، فعلى المنظومات السياسية التقليدية أن تتكيف بسرعة مع التطورات التكنولوجية وإحلالها في السياسة، رغم صعوبة النسق الجديد وتناقضه مع فكرة التمثيل التي تراعي المجموعات والتجمعات البشرية والمنتظمة في بُنى سياسية واجتماعية وهياكل تنظيمية محددة، إلى سياسة قوامها الفرد، مما يجعل السياسة على أبواب تشعب وتعدد أكبر.

** - الرنين : وهو الصوت الذي تحدّثه الأجهزة الإلكترونية عند ورود مستجد في الحساب الإلكتروني لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.
1 - Simon Tormey, The End of Representative Politics, Op.cit, p 100-102.

المبحث الثاني : التشويه الذي يطال التمثيلية من بوابة الانتخابات .

تؤدي الانتخابات في سياق النمط التمثيلي للحكم وظيفة حسم التنافس السياسي وتولية الممثلين وصنّاع القرار، وعلى من يملك هندسة النظام الانتخابي من سلطة تشريعية أو تنفيذية مسؤولية مراعاة قواعد تلك الهندسة للوصول إلى نظام انتخابي كفؤ وعادل يضمن تساوي الفرص بين المتنافسين، والأهم هو الوصول إلى تقدم في مستوى تحقيق فكرة التمثيل السياسي واقعا بإيجاد أكبر قدر ممكن من التشابه بين الناخبين والمنتخبين أي المُمَثِّلين، لكن الأزمة من بوابة الانتخابات تقع ابتداء من الخلل المتعمد في هندسة النظام الانتخابي و توظيف تقنيات التلاعب الممكنة لتجيير نتائج الاقتراع لصالح هذا الطرف السياسي أو ذاك، كما تقع الأزمة اليوم بعديا بعد تنزُّل النظام الانتخابي إلى واقع الممارسة، والذي وإن حمل مقومات مثالية إلا أن تشويهات تطال التمثيلية من بوابة العملية الانتخابية ومخرجاتها، لتكون كإسفين أزموي يُدقُّ في منظومة التمثيل السياسي ويقوّضُها، فلم تمنع الهندسة الانتخابية من ممارسات الاحتيال وتزوير الإرادة العامة، ولم تحد من تنامي مؤشرات الامتناع عن التصويت، وعدم الثقة في نزاهة العمليات الانتخابية.

المطلب الأول : التآزيم بفعل الممارسات السلطوية .

إذا كان جوهر العملية الانتخابية أو الوظيفة القانونية للانتخابات هو تحويل أصوات الناخبين إلى سلطة سياسية وإكسابها شرعية ممارسة صلاحيات سلطوية يكفلها الدستور والقانون، فإنَّ الأزمة التي تطال التمثيل السياسي تقع حينما تكون هذه الترجمة لأصوات الناخبين غير حقيقية، والتي تعني جُملة من العمليات لها هدف واحد في الأخير، والتي أطلقت عليها أدبيات علم السياسة والظاهرة الانتخابية اصطلاحات التحايل و الغش الانتخابي، أو التلاعبات المادية¹ بالاقتراع ونتائجه.

• - التحايل والغش الانتخابي:

إنَّ الخطر الذي يُحدق بالتمثيل السياسي هنا هي الممارسات السلطوية من خلال تزوير نتائج الاقتراع أو التأثير السلبي على العملية الانتخابية وإفرازاتها ومجرياتها، وهي ممارسات تؤدي إلى تشويه الإرادة العامة للناخبين وتوجيهها إلى غير وجهتها الحقيقية حسبما اقترح المواطنون، وتعدّيًا على إرادتهم المفترض أنهم أحرار في ممارستها، فيكون المشهد الانتخابي يحمل انتهاكا لخيار

¹ - مورييس دوفرليه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، مرجع سابق، ص 90..

جماعي¹ يؤسس لارتدادات أخرى في الصعيد القيمي للمجتمعات و طبيعة منظومة الحكم وتوجهاتها التي تكون غير عاكسة لإرادة الناخبين .

إن العملية الاحتياطية لتشكيل واقع سياسي على نحو مختلف لواقع التصويت يحمل عدة أوجه، فقد تتمثل في تلك الجهود السرية والتي يتم إخفاءها على الجمهور أو مراقبي العمليات الانتخابية والرأي العام، كإكراه مجموعات من الناخبين باستعمال أدوات غير سياسية في مراكز الاقتراع على إدلاء بأصوات على غير ما يرغبون، أو ملئ صناديق الاقتراع بأصوات كاذبة لم يقوم أصحابها بالإدلاء بها، وصولاً إلى تعمّد جهات سياسية أو إدارية بخلق مبررات يصفها الفاعلون أنها قاهرة لتأخير افتتاح مراكز التصويت أو إغلاقها دون الاستناد إلى شرعية قانونية في ذلك²، أو قد يكون الغش الانتخابي ممارساً باستعمال القانون الانتخابي ذاته، وذلك باستغلال آليات قانونية لسرقة مخرجات عملية انتخابية يعتقد القائمون بعملية التحايل أنّهم لا يستطيعون الفوز بها بشكل عادل³.

من حيث وجود ظاهرة التحايل والغش الانتخابي في النطاق العالمي، تشير المؤشرات إلى أنّه منذ آخر موجة للديمقراطية عبر العالم أواخر ثمانينات القرن الماضي وكما عرّفت وتيرة تنظيم الانتخابات وتيرة متصاعدة، فإنّ تدهور جودة الانتخابات أخذ أيضاً في الارتفاع، إذ أبانت 180 عملية انتخابية منظمّة في الفترة ما بين 1990م و 2000م عن التبليغ بما نسبته 15 % من تلك الانتخابات احتوت ممارسات غير قانونية أثّرت على النتائج الكلية للانتخابات واتجاهات التصويت، فيما تضاعفت النسبة لتصل إلى ما يقارب 40 % من 480 انتخاب نظم عبر العالم بين سنوات 2001 و 2010م⁴، كما لم تعد تخلوا تقارير البعثات الدولية لمراقبة للعمليات الانتخابية من تقديم أدلة على تزوير الانتخابات سواء في الديمقراطيات العريقة ناهيك عن الحديثة أو الهشة، رغم أنّ أولئك المراقبين الدوليين مجبولون على عدم إعطاء أحكام تقوض العمليات الانتخابية في هذه الدولة أو تلك برمتها، بل وكأنّهم أضحوا مفطورون على الإعلان أنّ نتائج الانتخابات في مجملها تعكس إرادة الناخبين⁵، أو تعويم التقارير وعدم الإدلاء بها لحسابات سياسية تفرضها الجهة أو الدولة أو المنظمّة التي تدعم تلك البعثة تجاه الدولة المنظمّة للانتخابات، لكن التقارير الداخلية التي تُصدرها

¹ - Fabrice Lehoucq, « ELECTORAL FRAUD: Causes, Types, and Consequences », *Annual Review of Political Science*, Volume 6, June 2003, p 235.

² - *ibid*, p 236.

³ - *ibid*.

⁴ - Vardan Baghdasaryan, Giovanna Iannantuoni, Valeria Maggian , « Electoral fraud and voter turnout: An experimental study », *European Journal of Political Economy*, Volume 58, June 2019, p 204.

⁵ - لاري دايموند، روح الديمقراطية : الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، مرجع سابق، ص 48.

المنظمات والأحزاب الوطنية تأخذ في العادة طابعا صريحا في الإدانة والإبلاغ عن وجود تشويهات انتخابية وحتى تقديم الطعون القانونية في ذلك.

ففي المملكة المتحدة البريطانية أو ما يُمكن تسميته مهد الديمقراطية التمثيلية بُلغ عن 42 إدانة بتزوير الانتخابات في الفترة ما بين 2000م و 2007م، ونفس الشيء بالنسبة للعديد من دول الإتحاد الأوروبي واليابان، وأبانت الانتخابات الرئاسية الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية (نوفمبر 2020م) عن أنها ليست مُحَصَّنة عن الممارسات الانتخابية السيئة¹، أمّا في البلدان النامية وغير الراسخة ديمقراطيا كدول ما بعد الإتحاد السوفياتي و شمال أفريقيا والشرق الأوسط، فالممارسات الانتخابية الاحتيالية أكثر وضوحا والتي تحمل توصيفا مشتركاً بأنها أسوء الديمقراطيات عبر العالم حيث تتم عمليات مصادرة آراء الناخبين في ظل حماية واضحة من السلطات وتأخذ أشكالا أوسع تمتد من تزوير النتائج إلى شراء الأصوات إلى التخويف والعنف الصريح².

• - عدم الثقة في نزاهة الانتخابات :

تَنَجُّه وظيفة الهندسة الانتخابية في أصلها إلى إحلال قدر متزايد من الثقة في النظام والعملية الانتخابية، هذا المعطى القيمي أي الثقة، كما يُشكّل عُمدة العلاقات الإنسانية الفردية، فإنه كذلك تتضمنه ظواهر سياسية مختلفة كالأشكال الراهنة من المشاركة السياسية ومنها الانتخابية، والعلاقات بين المشاركين فيها والفاعلين السياسيين، وعلاقات المواطنين والتنظيمات المجتمعية تجاه السياسة العامة ومقرّروها، وحينما تكون الثقة بهذا القدر من الأهمية في العلاقات السياسية فيسري عليها ما يسري على تَمَظْهُرِها في العلاقات الفردية الإنسانية، أي تكون تحت خطر الإخلال بها وتضييعها وهدرها وبالتالي تعرّض العلاقات حينها للخل والفسل³.

فكما تَعْتَمِرُ كتب الأخلاق ذات المرجعيات الدينية، وكتب الفلسفة بالحظ على هذه القيمة الأخلاقية في المستوى الفردي والجماعي الاجتماعيين، فإنّ مُنْظَرُوا الديمقراطية يرفعون مكانة هذه القيمة في سيرورة المنظومة التمثيلية والديمقراطية، إذ يرون أن الاختلال في هذه القيمة يمنع إقامة الديمقراطية بدلا من تعزيزها⁴، كما انبرت بعض الأدبيات لتبرير وتفسير وجود علاقة

¹ - Vardan Baghdasaryan, Giovanna Iannantuoni, Valeria Maggian, Op.cit, p 205.

² -For more details, see; MaxBader, « Trends and patterns in electoral malpractice in post-Soviet Eurasia », *Journal of Eurasian Studies*, Volume 3, Issue 1, January 2012, pp 51-52.

- Vardan Baghdasaryan, Giovanna Iannantuoni, Valeria Maggian, , Op.cit, p 205.

³ يُنْظَرُ : - تشارلز تيللي، الديمقراطية، مرجع سابق، ص 143.

⁴ - المرجع نفسه، ص 142.

سببية بين الديمقراطية والثقة، إذ يورد تشارلز تيلي (Tilly Charles) أنَّ مُنْظَرِي الديمقراطية المحدثون تقدّموا بأربع أطروحات أو مستويات تكون عليها العلاقة بين قيمة الثقة ونمط الحكم الديمقراطي السائد، فمبعث تصرف المواطن مع حكومته هو ثقته تجاهها، فيغلب عندها منطق الالتزام منه على منطق الإكراه المادي وذلك من خلال امتثاله للسياسات الاستخراجية للحكومة من دفع للضرائب و خدمة العَلَم (الخدمة العسكرية)، كما أنَّ انخراطه في منظومة التمثيل وانتخابه لممثلين وتفويضهم السلطة لا يمكن أن يحصل إلا على أساس توافر نسبي للثقة، وتداول الأحزاب على تولي السلطة يعتمد على ثقة من هم خارجها بأن دورهم في توليها آت لا محالة، وأن من يمسكون السلطة لن يُفَرِّطوا في مصالح من هم خارجها، أما الوجود الرابع لهذه القيمة في الديمقراطية التمثيلية فهي أنَّ معظم المتدخلين السياسيين يُدركون ويفهمون أنَّها أكثر نظام عرضة للمخاطر والمجازفة، إلا أنَّ الثقة هي التي تدفعهم إلى التعاون تحت سقف هذا النظام¹، فهذه المستويات الأربعة للثقة تدور كلها حول المنظم الديمقراطي التمثيلي، ومنها محدّدُها الانتخابي، الذي تهتز الثقة فيه وتتحول إلى عدمها حينما لا تؤدي الهندسة الانتخابية وظيفتها في تثبيت عدالته أو تحذله الممارسة السياسية بتزييف الإرادة العامة.

رغم أنَّ علماء السياسة وضعوا محددات معيارية للنزاهة الانتخابية²، والتي ترمي إلى تعزيز الثقة بالانتخابات ومخرجاتها التمثيلية، إلا أنَّ حالة من عدم الثقة في نزاهتها تتصاعد بشكل لافت، بل تذهب الانتخابات إلى حد إفراز مشهد تمثيلي ينزع إلى الاستبدادية التنافسية كما أسماه عالما السياسية ستيفن ليفتسكي (Steven Levitsky) و لوتشان واي (Lucan Way)³، وأنَّ عدم الثقة في نزاهة الانتخابات يعود إلى مناقضة معايير نزاهة الانتخابات، والحلّة الأهم في ذلك هي تسييس إدارة العملية الانتخابية وجعلها غير محايدة وتوظيفها القسدي لصالح أطرف سياسية محددة.

يفيد مؤشر غالوب Gallup لاستطلاعات الرأي أجريت سنة 2019 م، ونشر بتاريخ 13 فبراير 2020 م، حول مدى الثقة في نزاهة الانتخابات لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) والذين يشتركون في كونهم يعتمدون النظام التمثيلي كنمط للحكم، إلى أنَّ مؤشر الثقة في نزاهة الانتخابات لا يعرف انتظاما بل يختلف من بلد إلى آخر في البلدان المعنية، وهو ما سنلاحظه

¹ - يُنظر : المرجع نفسه، ص ص 162-163..

² - يُنظر: لاري دايوموند، روح الديمقراطية : الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، مرجع سابق، ص 47.

³ - ستيفن ليفتسكي، لوشان أ.واي، " صعود الاستبدادية التنافسية"، في: لاري دايوموند ومارك ف بلاتنر، مرجع سابق، ص 89 وما بعدها.

من خلال الجدول الموالي، حيث يُبين نسبة المواطنون الذين يثقون بنزاهة الانتخابات من عدمها في البلدان المعنية.

الترتيب	البلدان	نعم %	لا %
01	فنلندا	89	9
02	النرويج	89	9
03	السويد	87	11
04	لوكسمبورغ	82	14
05	نيوزيلاندا	81	17
06	سويسرا	81	12
07	هولندا	77	22
08	أيرلندا	76	20
09	ألمانيا	74	21
10	النمسا	72	26
11	بولندا	71	17
12	كندا	66	33
13	سلوفينيا	66	33
14	أستراليا	62	35
15	المملكة المتحدة	61	33
16	اليونان	59	33
17	فرنسا	57	41
18	اليابان	57	35
19	إسبانيا	56	38
20	سلوفاكيا	54	35
21	إيطاليا	53	44
22	البرتغال	53	44
23	إستونيا	52	31

24	كوريا الجنوبية	49	48
25	بلجيكا	46	48
26	المجر	45	42
27	الولايات م أ	40	59
28	ليتوانيا	40	44
29	تركيا	39	52
30	لاتفيا	37	46
31	تشيلي	31	65
32	المكسيك	30	68

جدول رقم (06): منسوب الثقة في نزاهة الانتخابات لدول منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية (OCDE)

المصدر:

« Faith in Elections in Relatively Short Supply in U.S. », Available on; RJ REINHART

Browser with a; <https://news.gallup.com/poll/285608/faith-elections-relatively-short-supply.aspx>

07/03/2021.

إن أهمية هذا الاستطلاع يكمن في استقلالية المؤسسة التي تشرف عليه بشكل دوري، وكذلك في الاختلاف الجغرافي للديمقراطيات التمثيلية التي مسحها المسح، كما أنه يُظهر حالة تباين واضحة في مؤشرات عدم الثقة في نزاهة الانتخابات في الدول المشار إليها، وقد تمت منهجية الاستطلاع بطرح معهد غالوب سؤالاً محدداً على المستجوبين وهو: هل تثق في نتائج الانتخابات؟ و الإجابة بخيار واحد وهو، نعم أم لا.

يُلاحظُ أنَّ نسبة عدم الثقة في نزاهة الانتخابات تكون مُنخفضة في دول شمال أوروبا ولا تتجاوز ما نسبته 10 ٪ من المستجوبين الذين لا يثقون في نزاهة الانتخابات، في حين ترتفع إلى ما دون 20 ٪ في كل من لوكسمبورغ، نيوزيلندا، بولندا و سويسرا، وإلى ما بين 20 ٪ و 40 ٪ في كل من هولندا، إيرلندا، ألمانيا، النمسا، كندا، سلوفينيا، استراليا، المملكة المتحدة، اليابان، إسبانيا، سلوفاكيا و إستونيا، أما في باقي الدول المعنية بالاستطلاع فقد تجاوزت الـ 40 ٪ وذلك في كل من فرنسا، إيطاليا، البرتغال، كوريا الجنوبية، بلجيكا، المجر، والولايات المتحدة الأمريكية، ليتوانيا، تركيا، لاتفيا، أمّا في الشيلي والمكسيك فقد قاربت نسبة عدم الثقة في نزاهة الانتخابات الـ 70 ٪.

تطرح هذه المعطيات قدحا جديًا في صلاية منظومة التمثيل السياسي، باعتبار أن أحد أهم محدداته وعمدته وهي الانتخابات لا تجد الموثوقية اللازمة عند الناخبين حتى ولو كانت ضئيلة لا تتعدى الـ 10٪، فما بالك حينما يكون ثلث أو نصف أو ثلثي الناخبين حتى، لا يثقون في نزاهة العملية الانتخابية، وبالتالي ضمناً لا يثقون حتى في مخرجاتها من ممثلين وسياسات وقرارات يتخذونها، وهنا يظهر حجم الخلل الذي يأتي للتمثيل السياسي من بوابة عدم الثقة في نزاهة الانتخابات، ويضع معهد غالوب في دراسة متزامنة مع المذكورة أعلاه أجريت في ماي و أفريل من سنة 2019م، حول خطورة الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن الصورة تتمثل في أن ستة (06) من عشرة (10) ناخبين أمريكيين لا يثقون في نزاهة الانتخابات¹، بغض النظر أنهم يشاركون فيها أو لا يشاركون.

¹ - ibid.

المطلب الثاني : تراجع إقبال الناخبين عن التصويت.

المعنى الأبرز لتشوُّه التمثيل السياسي من بوابة النظام والممارسات الانتخابية هو إجماع المواطنين عن المشاركة في أهم عملية في دائرة التمثيل السياسي وهي الانتخابات، وتأخذ هذه الممارسة من قبل الناخبين هذه المرة عدة تسميات واصطلاحات من العزوف الانتخابي إلى الامتناع عن التصويت ، تَصُبُّ كلها في واقع واحد تَصِفُهُ بعض الدراسات مجازاً أنَّ التمثيلية أضحت كمقابلة رياضية بدون جمهور أو أنَّ الديمقراطية التمثيلية " تعيش بدون الناس " ، وهو وصف يحمل اتجاها اتهاميا مباشرا لنمط الحكم السائد بعدم صلاحيته أو يكاد¹ ، لأنَّه لم يعد وراءه مواطنون يشاركون بكثافة في منح الشرعية للممثلين والحكام.

• - تراجع إقبال الناخبين ... المعنى والتفسير:

إنَّ عدم إقبال الناخبين على ممارستهم لحَقِّهم في اختيار ممثليهم وحُكَّامهم يُشكِّلُ أحد أشكال السلوك السياسي حيال الظاهرة الانتخابية، والتي تتراوح بين المشاركة الايجابية بممارسة حق التصويت وتحديد الخيار السياسي الذي يضعه في صندوق الاقتراع، أو التصويت الأبيض السلبي بعدم تحديد خيار محدد، أو عدم ممارسة حقه في التصويت مطلقا وهو المقصود هنا بالامتناع عن التصويت، ويقف وراء أي شكل من السلوك الانتخابي دوافع مختلفة واتجاهات تفسيرية، فمنها السياسية البحتة التي تعكس مدى ولاء الناخب للنظام السياسي قبولاً ورفضاً، ودافع اجتماعي يؤكد مدى اندماجه وتمثُّله لمحيطه الاجتماعي الذي يتأثر به تصويته أو امتناعاً، وهو الاتجاه المُبَكِّر في تفسير السلوك التصويتي الذي طوَّره علماء السياسة الكولمبيين، وفي مقدمتهم بول لازرز فلد و برنارد بيريلسون، والذين توصلوا إلى تأكيد التأثير الحاسم للمحيط الاجتماعي للناخب على قراره واختياراته الانتخابية²، وعلى دوافع نفسية يكون فيها السلوك التصويتي على النحو الذي يُشَبِّحُ حاجة نفسية³، إذ يشعر الناخب على إثر طريقة تعبيره بإزاحة توتر نفسي ما تجاه الظروف السياسية والوضع العام الذي يعيشه، ويرى رواد هذا الاتجاه الأمريكيين أنقوس كامبل و فيليب كونفرس و وارين ميلر ودونالد ستوكز، أنَّ التصويت هو انجذاب نفسي من الناخب للحزب

¹ - Centre de recherché politiques de Sciences Po , **La démocratie avec ou sans le people ? Crises et mutations contemporaines de l'expérience démocratique** , PARIS, CEVPOF SNRS, 2014, p 05.

² -وليد بن نايف السديري، **العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي**، الطبعة الأولى، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، مركز الغمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012، ص 16.

³ - عبد الناصر جابي، **الانتخابات الدولة والمجتمع**، الجزائر، دار القصة للنشر، 1999، ص 184.

والمرشح الذي يميل إليه إن وُجد¹، ومعنى ذلك أنَّ الناخب الذي ليس له هوية حزبية محددة يميل نحو اللامبالاة الانتخابية والامتناعية.

وكأي منظور فكري، تعرّض الاتجاهين النفسي والاجتماعي لانتقادات من علماء لاحقين في كون فرضياتهما قائمة على اعتبار تأثير البيئة والعاطفة التي تحيط بالناخب وهي المفسر للسلوك التصويتي، مُهمِّلين الحسابات العقلانية والذاتية ومصلحة الناخب في هذا السلوك، وهو الافتراض الذي يقوم عليه ما يسمى بالاتجاه الاقتصادي أو الخيار العقلاني والذي يتساق مع عقلانية الظاهرة السياسية وعقلانية الانتخاب كأساس لحسم التنافس الانتخابي والسياسي، ويُعتبر أنتوني دوانز من أبرز رواد هذا الاتجاه، حيث بلور تفسيراً اقتصادياً لعملية التصويت تضمنها كتابه "نظرية اقتصادية في الديمقراطية"²، حين يُماثل السلوك التصويتي بسلوك المنتجين أو المستهلكين في الدورة الاقتصادية، والخاضع لحسابات الربح والخسارة والابتعاد عن الجوانب النفسية وضغوط البيئة الاجتماعية³.

إنَّ الاتجاهات التفسيرية للسلوك التصويتي بصفة عامة تشير ضمناً إلى وجود سلوك سياسي يتمثل في الامتناع عن التصويت أو عدم الإقبال على ممارسة الحق الانتخابي، وهو في حقيقته سلوك سلبي، أو تجاهلي من المواطن في عدم التحرك نحو التصويت بفعل إيجابي، وعدم إجابة دعوة المنتظم السياسي للتصويت على العرض السياسي المقدم بالانخراط في مسار اختيار الممثلين والهيئات التمثيلية، لكن الإشكال المطروح هو الأثر الذي يتركه الامتناع عن التصويت على حيوية التمثيلية وجاذبيتها، لأنّها لم تعد انعكاساً لواقع ديمغرافي يقف وراء هذه المنظومة، بل إنَّ من يصنع المشهد هي قلة من المُقترعين نسبة إلى العدد الجملي من السكان وليس للمسجّلين في قوائم الاقتراع فقط، وهو ما يجعل السؤال الأزموي، "مَنْ يُمَثِّلُ، مَنْ؟"، الذي يلاحقها مبرراً ومشروعاً، لذا فالامتناع عن التصويت يعكس فجوة متنامية بين المبدأ الديمقراطي الذي ينظر إلى الانتخابات أنّها شرعية مهما كان عدد المقترعين، وبين تحقيق المقصد التمثيلي للعملية الانتخابية والمؤسسات التمثيلية في تمثيل واسع للسكان⁴.

¹ - وليد بن نايف السديري، مرجع سابق، ص 19.

² - المرجع نفسه، ص 24.

³ - للتفصيل يُنظر: - وليد بن نايف السديري، مرجع سابق، ص 24 وما بعدها.

- مروة حامد البدري، "نظرية الاختيار العقلاني وبدائلها في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية"، مجلة سياسات عربية: العدد 41، تشرين / نوفمبر 2019، ص 74 وما بعدها.

⁴ - خليل حميد عبد الحميد، "ظاهرة الامتناع عن التصويت وانعكاساتها على شرعية السلطة السياسية"، مجلة العلوم القانونية: تصدر عن كلية المأمون جامعة بغداد، مجلد 23، عدد 01، 2008، ص 123.

انطلاقاً من خطورة ظاهرة الامتناع عن التصويت على التمثيل السياسي تقدم الأدبيات المعنية بالظاهرة تفسيرات مختلفة لها، منها من يعتبرها ظاهرة وُلدت مع الانتخابات بوصفها آلية انتقائية ولم تبني على المساواة بين المواطنين في ممارسة حقهم لانتخاب حكامهم، إذ اعتبر اليونانيون القدماء المشاركة في التصويت الانتخابي حكراً على أصحاب الامتيازات الخاصة من الذكور، واقتصارها على الطبقات الثرية والبرجوازية في العصور الوسطى في أوروبا، وصولاً إلى العصر الحديث الذي ما زال يعتبر الانتخاب حق مقيد بشروط، ولو عملت النظم الانتخابية على التخفيف من القيود القانونية المانعة لممارسة حق الانتخاب، حيث كانت الهيئات الانتخابية محصورة في الذين تتوفر فيهم شروط معينة كالنصاب المالي والكفاءة العلمية وشروط قانونية أخرى كعدم الإفلاس و التمتع بالحقوق المدنية ...، لكن ورغم توجه الفقه القانوني نحو مزيد من رفع القيود عن ممارسة الحق في التصويت، إلا أن القيود ومهما كانت مخففة أو حتى قانونية إلا أنها تحمل منعا لقطاعات واسعة من المواطنين في ممارسة هذا الحق¹، لذلك أمام هذه القيود يصح القول أننا إزاء حالات لمنع الناس عن الانتخاب وليست امتناعية ذاتية.

يرافع آخرون عن وقوف أسباب يمكن أن توغر لفشل النظام التمثيلي في التعبير عن تطلعات المواطنين، لذا يتجه المواطنون إلى تعبيرهم عن رفض النظام التمثيلي بعدم الانخراط في أول مراحلها وهي الانتخابات، فأطروحة فشل النظام التمثيلي ترى أنه لم يعد أمام الناخبين أي فرصة للاختيار الحقيقي والتميز بين هذا الخيار وذاك، فبرامج الأحزاب تشابهت وأضحت أكثر غموضاً وافتقاراً للهوية السياسية التي يمكن للمواطن أن يختار بينها، ولم يعد يرى أي فرق في السياسات ومخرجاتها رغم تعاقب اليسار واليمين وكل الطيف السياسي على السلطة²، فيرى المواطن أن الانتخاب ترفاً ما دام لا يؤدي إلى تحسين محيطه الاجتماعي والاقتصادي فالأولى بمقابلته بالامتناع، ينظف إلى ذلك الصورة المتدهورة التي أعطاها الممثلون السياسيون عن أنفسهم بفعل تورط مجموعات كبيرة من الممثلين في قضايا فساد أدانتها المحاكم، أو على الأقل وقوعهم في دائرة الاشتباه.

¹ - المرجع نفسه.

² - يُنظر :

- المرجع نفسه، ص 128.

- Manuel Villaverde Cabral , Susana Salgado, « The crisis of political representation: the Portuguese case ;2002-2015 »,in; Marina Costa Lobo, Filipe Carreira da Silva, José Pedro Zúquete (editors); **CHANGING SOCIETIES:LEGACIES AND CHALLENGES Citizenship in crisis** , Lisboa (Portugal), Instituto de Ciências Sociais da Universidade de Lisboa,2018, p 33.

- Luca Ferrini, « Why is Turnout at Elections Declining Across the Democratic World? » **E-INTERNATIONAL RELATION**, Sep /27 /2012, p 03 .

من الأسباب أيضا وقوع الناخب تحت طائلة الإحباط الناجم عن الضخ المنهج ضده بأنه مجرد حلقة مفرغة في منظومة التمثيل السياسي، وأنه مجرد متفرج وليس بفاعل جدي فيها، وتصوير أن الفاعلين هم القيادات الحزبية المتصارعة على المصالح الشخصية، في حين أن مصالح المواطنين ليست من أولوياتهم، وأن المسافة بين ما يُفضله المواطنون وبين وجهات نظر السياسيين متباعدة، لكن هذا التصوير لا يُغفل حقيقة تآكل الدعم السياسي الذي يلقاه السياسيون والأحزاب السياسية والمؤسسات التمثيلية من المواطنين الذين أصبحوا أكثر ارتيابا وتَشَكُّكا بشأنهم¹، ويعبرون عن ذلك بالامتناع عن التصويت معتقدين أن المشاركة الوطنية الأقل تؤدي إلى تشويه سمعة النظام التمثيلي.

تُركّز جزء من الأدبيات المفسّرة لتراجع إقبال الناخبين عن التصويت بردها إلى العوامل الإجرائية وتصميم العمليات الانتخابية والممارسات التي تقف وراءها أذرع سلطوية، فهناك من العوامل الإجرائية ما يؤدي إلى خفض معدلات المقبلين على التصويت كعدم تيسير إجراءات التسجيل في القوائم الانتخابية، و عدم الانتباه إلى معطيات اجتماعية ومناخية عند تحديد المواعيد الانتخابية، إضافة إلى كثرة المناسبات الانتخابية مما يدفع المواطن إلى الملل الانتخابي، لكن التفسير الإجرائي يَنْقُده آخرون ولا يرون أنه مقنع لأن التطور التكنولوجي أعطى فرصا للإجراءات الانتخابية حتى تكون أكثر يسرا وحتى أقل كلفة، أي يُفترض أنها تؤدي إلى رفع معدلات الناخبين وليس تراجعها، كما اتجهت دراسات أخرى لتُفسّر الظاهرة باعتبارها إفراز للممارسات السلطوية الاحتياطية التي تطال العمليات الانتخابية، وتنامي عدم الثقة في نزاهتها، وأثبتت تجريبيا تأثير التزوير والغش الانتخابي على انخفاض نسب التصويت الاقتراعي عبر العالم².

• - تراجع الناخبين ... المؤشرات الدولية :

تتلاقى البيانات المتوفرة بغزارة حول نسب إقبال الناخبين صناديق الاقتراع عبر العالم حول نتيجة واحدة وهي أنها في حالة تراجع، مع الإشارة إلى أن هذه النسب تعني الانتخابات البرلمانية كما تأخذ بذلك غالب الدراسات الميدانية حول نسب الإقبال الانتخابي، كما أن هذه المعدلات تؤخذ نسبة إلى عدد الذين هم في سن الاقتراع وليس إلى عدد المسجلين في القوائم الانتخابية³، وهو ما يمكن من المعرفة الحقيقية لعدد الممتنعين عن التصويت من كل السكان، وهذه المنهجية مناسبة للخروج من إشكالية اختلاف البلدان في سن التصويت القانوني و شروط التسجيل وطريقته، لكن

² - For details, see ; Vardan Baghdasaryan, Giovanna Iannantuoni, Valeria Maggian , Op.cit, p 217.

³ - Luca Ferrini , Op.cit.

نسبته إلى عدد السكان الذين هم في سن الاقتراع يبين حجم الممتنعين الحقيقي، فيما يوضح الجدول الموالي نسب إقبال الناخبين عبر نماذج من الديمقراطيات التمثيلية خلال الستة عقود الماضية.

العشرية الأولى من القرن الـ 21 %	التسعينات %	الثمانينات %	السبعينات %	الستينات %	الخمسينات %	
56	60	67	68	72	70	كندا
83	82	85	86	87	78	الدنمارك
69	70	79	82	85	76	فنلندا
50	61	64	67	67	71	فرنسا
73	74	79	86	83	84	ألمانيا
58	72	73	74	74	79	المملكة المتحدة
87	87	90	89	89	91	أيسلندا
68	70	76	82	74	74	أيرلندا
62	67	71	72	71	74	اليابان
76	79	86	83	84	91	نيوزيلاندا
76	76	83	80	83	78	النرويج
79	81	86	87	83	77	السويد
39	36	40	61	53	61	سويسرا
55	53	52	54	62	59	الولايات المتحدة
67.8	70.2	74.1	76.8	76.6	76.1	المجموع %

جدول رقم (07) : المؤشرات الدولية لتراجع الناخبين من الخمسينات من القرن الـ 20م

إلى العشرية الأولى من القرن الـ 21م

المصدر: Luca Ferrini , Op.cit

ويظهر من خلال الجدول أعلاه الذي يتضمن متوسط إقبال الناخبين منذ الخمسينات من القرن الماضي إلى العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين للدول ذات الرسوخ التمثيلي الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، أن معدلات التصويت كلها في تراجع باستثناء دول شمال أوروبا التي تعرف ثباتا نسبيا خلال الستين السنة الماضية، فباستثناء الدنمارك و السويد وأيسلندا التي عرفت مستويات مستقرة من الإقبال، فإن باقي الدول الأخرى عرفت معدلات متراجعة باستمرار، حيث تسجل الدول المعنية تراجعا بما مقداره تسع نقاط مئوية خلال ذات الفترة أي من حوالي 76 % إلى 67.8 %.

ومن خلال بيانات مقارنة أخرى مُجمّلة لإقبال الناخبين عبر العالم مرصودة من سنة 1969م إلى غاية سنة 2018م، يظهر بوضوح من خلال مقارنة نسبة الناخبون المسجلون، ونسبة السكان الذين هم في سن التصويت أن هناك دائرة من الفراغ تتسع يتشكل منها غير المقبلين على الانتخاب سواء المسجلين منهم في القوائم الانتخابية أو غير المسجلين رغم تمتعهم بالحقوق في التصويت.

السنوات	1969	1984	1989	1999	2008	2018
نسبة المسجلين من السكان في سن التصويت	70%	70%	67%	64%	65%	62%
السكان في سن التصويت	68%	66%	67%	63%	62%	61%

جدول رقم (08): مقارنة نسبة الناخبون المسجلون إلى نسبة السكان بين 1969 - 2018م

المصدر: Patrick Liddiard, Are Political Parties in Trouble?, Op.cit, p 09.

التحليل من خلال الجدول أعلاه يشير ضمنا إلى أنه في سنة 1969م كانت نسبة المقبلين على الانتخابات في حدود 70 % من نسب المسجلين، أي وجود 30% من السكان لهم مطالب ومصالح ينبغي تمثيلها ولو كانوا دون سن الاقتراع يجعلون أنفسهم غير معنيين بالتصويت، كما يتضح هذا الفارق في غير المتجهين نحو القيام بحقهم التصويتي وبالتالي اختيار ممثليهم في أن نسبة السكان الذين هم في سن التصويت تقدر في ذات السنة بـ 68 %، أي أن 32 % غير معنيين بالتمثيل من هذه الزاوية، وهي النسب التي ترتفع على التوالي في سنة 2018م حيث أن نسبة المقبلين على الانتخابات من إجمالي المسجلين تصل إلى 62 %، ما يعني أن 38 % من الناخبين لهم مطالب ومصالح يتخلون بأي

شكل من الأشكال عن إختيار ممثليهم، فيما يصلون من زاوية السكان الذين هم في سن التصويت إلى 39 ٪.

كما يقدم التقرير السنوي الذي تقدمه "وحدة إيكونوميست للمعلومات الاقتصادية" - The Economist Intelligence Unit Limited - نظرة عن التراجع العالمي للديمقراطية عبر العالم من خلال قياس جملة من المؤشرات تعطي صورة عن حالة الديمقراطية التمثيلية التي تعتمد الانتخابات في العالم، وبوضوح تلك المؤشرات المعنية بالظاهرة الانتخابية في تلك البلدان والعمليات المرتبطة بها، ودروب المشاركة السياسية تصويتا انتخابيا أو مختلف أنواع المشاركة السياسية، ويمكن حسب التقارير السنوية من سنة 2006م إلى سنة 2020م، أن يلاحظ ما يعتمد التصنيف من الحال الإجمالي للديمقراطيات والتي يقسمها إلى أربعة أنواع من الديمقراطيات، بين الديمقراطيات الكاملة والمعيبة والنظم الهجينة ثم الاستبدادية، حيث أن ما تُصنّفه التقارير ضمن الديمقراطيات الكاملة نجد عدم استقرار بل في تراجع وإنخفاض، فمن 30 بلدا ديمقراطيا كاملا سنة 2008م انخفض سنة 2012م إلى 25، و 19 بلدا سنة 2017م ليغطي فقط ما مجموعه 11.4 ٪ من البلدان و 4.5 ٪ من مجموع سكان العالم، ليحقق هذا الصنف ارتفاعا طفيفا في مؤشر سنة 2020م رغم الجائحة كما يصف التقرير إلى وجود 23 بلد ضمن الديمقراطيات الكاملة بما نسبته 13.8 ٪ من مجموع الدول الـ 165 المستقلة التي يغطيها التقرير، وبما نسبته 08.4 ٪ من سكان المعمورة¹.

كما أن الفاحص للتقارير الدورية يلاحظ أن دولاً يُعتقد أنها ضمن الديمقراطيات التمثيلية الراسخة، يجد أنها مصنّفة بشكل ثابت لسنوات عديدة ضمن الدول ذات الديمقراطيات المعيبة من مثل فرنسا وإيطاليا والبرتغال والكثير من الدول الأوروبية بين سنوات 2006 م و 2012م، وكذلك فرنسا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا ... وفق ما وردَ في تقرير سنتي 2017 م و 2020 م، وهذا الصنف من الديمقراطيات أي المعيبة تظم الفئة الكبرى من دول العالم والذي تجاوز الـ 54 بلدا بين 2006 م و 2012 م، فيما بلغت 57 بلدا سنة 2017م بما نسبته 34.1٪ من البلدان المرصودة في التقرير و ما يغطي 44.8 ٪ من سكان المعمورة، فيما تشترك هذه الديمقراطيات المعيبة في تراجع مؤشرات العملية الانتخابية والمشاركة السياسية والذي ترواح بين

¹ - للتفصيل حول التقارير السنوية لوحدة إيكونوميست للمعلومات الاقتصادية " The Economist Intelligence Unit Limited " :

- موجز التقارير السنوية بين 2006 و 2012، يُنظر :: عامر فاهم العامري، مرجع سابق، ص 134.

- التقرير السنوي لسنة 2017، يُنظر : Democracy Index 2017 Free speech under attack ، متاح على :

<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34079>.

- التقرير السنوي لسنة 2020، يُنظر : Democracy Index 2020: In sickness and in health ، متاح على :

<https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index-2020/>.

9.17 من عشرة و 7.22 من عشرة للمعيارين كحد أقصى على التوالي، و 7.33 من عشرة و 4.44 من عشرة كحد أدنى على التوالي أيضا .

تخلُص التقييمات المختلفة لما ورد في تقارير " وحدة إيكونوميست للمعلومات الاقتصادية " إلى استمرار تراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات السياسية في معظم الديمقراطيات الانتخابية خلال العقدين الأخيرين، وكذا تراجع الثقة في الأحزاب السياسية، إضافة إلى أنَّ الديمقراطيات التمثيلية عبر العالم تشهد مستوى ضعيفا وتراجعا ملموسا في المشاركات السياسية المختلفة سواء العضوية في الأحزاب السياسية أم في ضروب النشاط السياسي المختلفة، فضلا عن المشاركة في التصويت التصويت الانتخابي الذي يعرف انخفاضا مستمرا.

المطلب الثالث : مسار استعادة الناخب لصندوق الاقتراع.

طالما أنَّ العملية الانتخابية بإطارها الفلسفي وتنزيلها القانوني تحتل المرتبة المركزية في منظومة التمثيل السياسي، ومدخل لبعض الأزمات التي تطاله، ومن وجهة نظر الناخبين الغاضبين من الوضع الذي آلت التمثيلية فإنَّ ذلك مرده هذا المحدد وهو الانتخابات، حيث أنَّ الافتراض أصبح معكوساً من صعود الحكام والممثلين بواسطة الانتخابات وعاكساً لرضا الناخبين والمحكومين، إلى خلاف ذلك إذ أنَّ الانتخابات تقع ورضا المحكومين لا يتحقق، ومن هنا لم تعد الانتخابات ذات جاذبية للناخبين فيعزفون عنها بفعل عوامل مختلفة سبق ذكرها، والأهم أنهم يرونها أنَّها غير عادلة أو أنَّ التصويت الاقتراعي لم يعد له الفصل في اختيار الحكام وتقويضهم، لذلك تتَّجهُ المقاربة النقدية لهذا الوضع، وحتى يستعيد صندوق الاقتراع ناخبيه، وتتأسس السلطة فعلاً على رضا المحكومين ولصالحهم، واقتناعهم أنَّ نظام التصويت يعكس التوجهات الحقيقية للمجتمع وتفضيلات الناخبين، فإنَّ ذلك يمر عبر إصلاحية المنظومة الانتخابية وانسجام التوقعات والفلسفة مع الممارسة السياسية، واجتباب أن يكون الإصلاح مجرد تغيير لمن بيده السلطة لتعزيز موقعه السلطوي، دون أن تكون فكرة التمثيلية وتحسينها هي المسيطرة.

• - الإصلاح الانتخابي المطلوب:

من وجهة النظر هذه فإن استعادة الناخب إلى المشاركة في الفعل الانتخابي ينبغي أن تتسائر فيها معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والتي ينتبه إليه أولاً صناع القرار، مع إصلاح إختلالات النظام التمثيلي من زاوية الإجراءات الانتخابية، حيث أنَّ اللاعدالة والمساواة لا تنحصر في الاقتصاد والاجتماع فحسب، بل أيضاً التفاوت في المشاركة السياسية، فالنظام التمثيلي تعرّض لإرباك شديد بفعل التقنين والتقنيات الانتخابية التي تنافست مع جوهر فكرة التمثيل، وأبان ذلك عن وجود محدودية لمن يشملهم التمثيل، أو من يسمونهم "منسيي التمثيل"، إما نتيجة العزوف أو اللامبالاة، أو الوجود خارج دوائر الاهتمام بتحفيزهم على المشاركة في العمليات الانتخابية، رغم محاولات تحسين نظم الاقتراع وطرقها¹، إلا أنَّه ثمة مرعيات لم يتوصل إليه الإصلاح الانتخابي.

يُنَبَّه باحثون إلا أنَّ تحولات تحدث الآن في نفسيات المواطنين وفي كيفية تعاطيهم مع السياسة، وإنَّ الحدود التي كانت تضعها النخب التقليدية بأدواتها التقليدية في فرز من يمر إلى الفضاء التمثيلي ومن لم يمر لم يعد أمراً مُجدياً، أي أنَّ السطوة التي كانت تملكها الوسائط

¹ - يُنظر : محمد نور الدين أفاية، الديمقراطية المنقوصة: في إمكانات الخروج من التسلطية وعواقبها، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، منتدى المعارف، 2013، ص ص 167-168.

التقليدية في إحكام الاتصال بين الحكام والمحكومين وتقييده وحصر من يصلون إلى الوظائف التمثيلية على شرائح معينة لم يعد ذا معنى، والتَّحوُّل الحاصل اليوم يتم على مستوى المحددين الرئيسيين للتمثيل السياسي¹، وهما الأحزاب السياسية التي ينبغي أن تكون أكثر مرونة وتواضعا في تنظيم الشأن السياسي، وإلا فإنَّ قابلية تجاوزها ممكن مع ما وفرتة العولة، حيث نشهد تناقضا في التباعد الثقافى بين الحكام والمحكومين، وزيادة في المخالطة الاجتماعية بين السلطويين والشعب، مما يجعل العلاقة التمثيلية بين الحكام والمحكومين أقل سلطوية، وبالتالي حتى وزن المؤسسات الانتخابية يصبح أقل وزنا، ومتى حدثت هذه السيولة للمؤسسات التمثيلية يجعل الاستغناء عنها أمرا وافر الحدوث، وتصبح تحت مسمى " اللاحداث "، وبالتالي كل العمليات المرتبطة بها ومنها الانتخابية تتناقص مشروعيتها²، فالمُظَنَّةُ الأخطر و التي تخدم الأطروحات الشَّعبويَّة هو الاستغناء عن التمثيلية وما تملكه من أدوات عقلانية في ظل وجود بدائل أخرى تتسم بالعقلانية، لذا فإنَّ الإصلاح المعقود ينبغي أن يراعي هذه التحولات ويكسب المنظومة التمثيلية القوة من خلالها.

من مُعَمَّقات الأزمة التي تواجه فكرة التمثيل السياسي ومنظومته وفي وقت حاجتها للإصلاح عدم مسانيرة جهود إصلاح النظام والعمليات الانتخابية إلى العمق الذي تحويه فكرة التمثيل، لذلك تعتمر الأنظمة المقارنَّة بموجات إصلاحية، لكن قصورها يكمنُ في ارتهائها لمعطيات البيئات المحلية، وبقاء النواقص والمهددات التي تواجه التمثيلية من بوابة الانتخابات على حالها، لذلك ولو أُعْثِر أنَّ الإصلاح الانتخابي في طابعه العام تحسين مستويات استجابة العمليات الانتخابية ومخرجاتها لتطلعات وآمال المواطنين، إلا أنَّه لا يمكن اعتبار أية عملية للتغيير إصلاحا إلا إذا هدفت بشكل أساسي لتحسين وتطوير العمليات الانتخابية³، وبالتالي التمثيلي السياسي.

تفرق الكثير من عمليات الإصلاح الانتخابي في التركيز على الجوانب الشكلانية والقانونية، في حين أنَّ عملية الإصلاح الانتخابي المعمَّق ينبغي أن تمس على الأقل ثلاثة مستويات من المنظومات، وهي الدستورية القانونية التي تؤدي إلى ضمان الحيادية والمساواة وشروط نزاهة المنافسة الانتخابية، والإصلاح الإداري للجهاز الذي يشتغل على تنفيذ السياسة الانتخابية ومدِّه بالأدوات التي تضمن نزاهته وحياديته وكفاءته، وصولا إلى الإصلاح السياسي والذي يعني إحداث التغييرات المناسبة للبيئة السياسية التي تشتغل فيها المنظومة الانتخابية⁴، لكن ورغم ذلك وإن أخذت العديد

¹ - يُنظَر : إيف سانتومير، "أي بدائل عن النظام الانتخابي؟"، في : برتران بادى و دومينيك فيدال (محرران)، بحثا عن بدائل : أوضاع العالم 2018، مرجع سابق، ص ص 250-251.

² - المرجع نفسه.

³ - آلان وول، أندرو إليس، (آخرون)، أشكال الإدارة الانتخابية، ترجمة: أيمن أيوب، السويد، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2007، ص 367.

⁴ - المرجع نفسه، ص 368.

من التجارب الإصلاحية بتلك المقوّمات إلا أنّها بقيت محدودة بحدود المنتظّمات السياسية التي تجريها، ولم تتحوّل إلى نموذج يمكن عولته وتعميمه.

إنّ الحكم الذي تُجمع عليه الأبحاث المقارّنة أنّه رغم الأهمية التي يشكلها الإصلاح الانتخابي والآثار التي يُخلّفها على باقي مفاعل المنظومة السياسية، وقدرته على إقامة الحكومات المعمّرة والقبالة للاستمرار والصمود أمام الصعوبات المختلفة، وكذا درجة التمثيل ومشاركة الناخبين في صناعته، والربط النسبي للمنتخبين بالوظيفة التمثيلية، وباقي ديناميكيات النظام السياسي، إلا أنّه نادرا ما يتم تصميم النظم الانتخابية وكذا إصلاحها باستحضار فكرة التمثيلية ومقاصدها، بل تتم في الغالب في وسط فوضوي، وفي أجواء مليئة بالمزايدات السياسية المتصارعة، والتي تكافح من أجل البقاء والغلبة، فيما تُحدّد توجّهات الإصلاح الانتخابي موارد القوة التي يملكها أولئك الفاعلون، وغالبا ما يتم إخفاء الدفاع عن المصالح الشخصية والذاتية للقائمين خلف المبادرات الإصلاحية تحت ستار الديمقراطية ومبادئها¹، ورغم التعقيدات واختلاف دوافع الإصلاح الانتخابي و رغم خفوت تعزيز الدّمقرطة والتمثيلية في دوافع الإصلاح، إلا أنّه في نهاية المطاف يتم قبوله ويوصّف بأنّه مشروع شرعي ويُحظى بالدفاع عليه من السياسيين والناخبين على السواء، وهنا يشير روبرت داهل (Robert Dahl) إلى أنّ العملية السياسية التي تتوخّى الإصلاح ينبغي أن تقوم على فهم وإدراك مستتير للبدائل و عواقبها ولكن دائما تحت مضلة فكرة الديمقراطية ومراعاة معاييرها، وهي المشاركة الفعالة، المساواة في التصويت، الفهم المستتير لبدائل السياسات الانتخابية، السيطرة مع المرونة والانفتاح على إمكانية التغيير في الوقت المناسب...²، وهذا معناه أن تكون الإصلاحات جوهرية وتتجنّب أن تحمل من مضمون الإصلاحات إلا الاسم.

لا يوجد اتفاق على أي من المعايير التي ينبغي توفرها حتى يكون الإصلاح الانتخابي يُصلح أزمة التمثيلية، ويجعله يحظى بالمقبولية السياسية والاجتماعية، لذا فإن من وجهة نظر هذا البحث، أنّ الإصلاح الانتخابي المرجو لمواجهة أزمة التمثيلية يتضمن حشد جملة من المرعيات، حيث أنّ ذلك يتم من خلال بناء نظم انتخابية تحقق المساواة السياسية بين المواطنين في حظهم من التمثيل، كما يجب أن يعضد الإصلاح الانتخابي باقي محددات المنظومة التمثيلية وهي العمل الحزبي، وذلك بواسطة هندسة تشجع المواطنين على الانخراط في العمل الحزبي³، وبناء مؤسسات

¹ - Sveinung Arnesena ,Johannes Berghb,Dag ArneChristensena ,BerntAardalc, « Support for electoral system reform among voters and politicians: Studying information effects through survey experiments », **Electoral Studies**, Volume 71,2021,p 02.

² - Robert A. Dahl , On Democracy, **Op.cit**, p 37.

³ -عصام نعمة اسماعيل، مرجع سابق، ص 265.

تمثيلية تقطع مع أزمات النمط، فلا يمكن أن تكون عمليات الإصلاح وتعديل النظم الانتخابية أداة مبرمجة فقط للحفاظ على الرهانات السلطوية للحكام الممارسين، أو من استجدوا نفوذا يريدون شرعته انتخابيا، هذا إلى جانب أن يحوي من الناحية التقنية كل عناصر الكفاءة من شفافية ونزاهة وبساطة، وتجنّب الغموض والتعقيد الذي يجعل أي مرحلة من العملية الانتخابية تتسم بعدم قدرة المتدخلين فرض الرقابة وإنارتها بعوامل الشفافية المطلوبة.

ومن المرعيات أيضا أن ينظر الإصلاح إلى أن التمثيل وتجسيده انتخابيا لا يكون معززا إلا بالتوفيق بين البعد الوظيفي للتمثيل وهو تمثيل المصالح والمطالب المادية والرمزية والأيدولوجية، وكذا التمثيل الجغرافي والإقليمي، بإحداث التوازن في تمثيل الساكنة مهما كان موقعهم الجغرافي، أما المعطى الآخر والذي بدوره فشلت الأنظمة الانتخابية وأدى إلى سيولة التمثيل وسطحيته، وهو ضرورة أن يوازن الإصلاح الانتخابي في مخرجاته بين تمثيلية المواطنين إلى الحد الأقصى الممكن من ناحية، وكذا القدرة على مساءلة الحكومة من ناحية ثانية¹، وهذه التوليفة التي تبدو بسيطة هي في حقيقة الواقع مُنْعَطَف الصعوبة والتعقيد في الإصلاح الانتخابي، أي أن اختيار أي نمط اقتراح يُحقّق المستهدفين يعتبر في غاية الصعوبة، حيث أن تحقيق التمثيلية القصوى تحقّقها غالبا عائلة النظم النسبية كما هو متفق عليه، في حين أن هذا الأخير لا يضمن الاستقرار الحكومي وبالتالي فقدان المساءلة للحكومة، فإذا اتسعت عملية توزيع المقاعد كما يجسدها التمثيل الانتخابي النسبي افتراضيا وعمليا، فإنّ الاستقرار الحكومي يصبح غير متوفر مما يجعل مساءلتها غير ذات جدوى على مصالح المواطنين وتفضيلاتهم استراتيجيا وبشكل مستدام، وإذا كان يُنظر إلى النظم الانتخابية النسبية أفضل من نظم الأكثرية في تمثيل تفضيلات المواطنين، فإنّه من الناحية الواقعية أبانت الكثير من السياقات أن اتساع دائرة الممثلين يأتي على حساب وجود ممثلين سياسيين جيدين، وأنّه يتم تفضيل الخيار الاجتماعي بتوسيع التمثيل على حساب كفاءة مساءلة الحكومات واستقرارها²، لأنّ اتساع التمثيل يؤدي إلى سيولة السلطة التي يملكها الممثلون، وفقدان القدرة على المساءلة أو المساءلة المُجدية والذي تضيق معه مطالب الممثلين ومصالحهم.

¹ - Sveinung Arnesena ,Johannes Berghb,Dag ArneChristensena ,BerntAardalc, **Op.cit**, p03.

² - MICHAEL BECHER , Irene Gonzalez Mendez, « Electoral Reform and Trade-Offs in Representation », **Op.cit**, p 695.

• - الإصلاح بإحلال العدالة الانتخابية :

يكون الإصلاح الانتخابي مفكِّكا لأزمات التمثيل السياسي، ومعيدا لحيويته إذا توحَّى التدقيق في إحلال العدالة الانتخابية، وهي امتداد قيمي مفترض لكل نداءات اصباغ مختلف الحياة الإنسانية منها، فالعدالة بوصفها قيمة أساسية طَبَعَت الحياة الإنسانية العقدية والفكرية و الممارسية، فكانت هدفا وقيمة لمختلف الرسائل السماوية، واهتماما فلسفيا وفكريا عالجتها مختلف الحقول المعرفية والمدارس العلمية، ومنها الفلسفة والفكر السياسيين إذ صَوَّر الدارسون أنَّ المجتمعات الجيدة هي تلكم المجتمعات التي تُجسِّد العدل كقيمة وصفية فيها، مع الإجماع أنَّ العدالة مفهوم أخلاقي يُشير إلى أنَّ كل ما هو عادل يكون جيِّدا بالطبع، و وصف شيء أنَّه غير عادل يقتضي أنَّه سيء وغير جيِّد.

ولا يقتصر الحكم بالعدل أو عدمه على المزايا والمنح والأعطيات المادية فحسب، كالعدالة في توزيع الثروة، الدخل، الراحة، الرفاه، الحرية وهو يعبر عنه عادة بالعدالة الاجتماعية، بل إنَّ مبادئ العدالة منذ بدايات القرن العشرين يُناقَشُ توافرها وعدمها في مختلف مجالات الحياة بشكل عام¹، ومنها السياسة التي تُعدُّ من الغايات السامية لها، ولطالما كان تحقيقها أو تشويهها أداة أو موضوعا للصراع السياسي على السلطة والموارد والمؤسسات السياسية، وصولا إلى النظام الانتخابي بوصفه مَعْبَرًا رئيسيا لنشوء السلطة أو إعادة تدويرها.

فكما تتعلق العدالة بالمسائل المادية فإنَّها أيضا تعني البحث عن توافرها من عدمه في تلكم الترتيبات المؤسسية والقانونية التي تتضمَّن على نحو أفضل حقوق البشر وحياتهم والتي تسمى بالعدالة القانونية أو الإجرائية، والتي تعني أنَّ تكون القواعد الناظمة لأي شيء حياتي ومنه السياسي أو السلطوي تحكمه قواعد لها نفس الأساس الأخلاقي، سواء في القواعد الإجرائية المتعلقة بكيفية وضعها وتطبيقها، أو العدالة الموضوعية أي مضمون تلك القواعد، وتتحقق العدالة بالكامل بعدالة تطبيق قواعدها الإجرائية، وكذا عدالة النتائج وليست إجراءاتها فحسب².

إنَّ من بين مجالات إحلال العدالة الانتخابية، والذي تتأثر النتائج الانتخابية وبالتالي سيرورة التمثيل السياسي به هو توفر العدالة في شروط المنافسة الانتخابية في الجانب المتعلق باليمنوعين من التصويت والترشُّح والقيود المفروضة على تصويت وترشيح الأقليات والنساء ومعدَّل العتبة، فما لاشك فيه حتى ولو وُضِعَت تلك القواعد بشكل عادل فإنَّ النتائج حتما ستكون غير عادلة، لأنَّها اختَرَقَت

¹ - Andrew Hewood, Op.cit, p 206.

² - Ibid , p 300.

أحد المبادئ الأساسية التي تحدّد العدالة في المسائل المختلفة ومنها السياسية، وهذه المبادئ هي المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والمساواة للجميع أمام القانون والمساواة في توزيع الخيرات والمسؤوليات¹.

يعود النظر إلى إمكانية وجود العدالة وافتقادها خارج الظواهر المحسوسة والمادية إلى الفيلسوف جون رولز (John Rawls)* في كتابه الشهير نظرية العدالة (A THEORY OF JUSTICE) والذي يعتبره عدد من المفكرين أنّه رائد الفلسفة السياسية في القرن العشرين عموماً وفلسفة العدالة على وجه الخصوص²، والذي حاول أن يُخرج فيها قيمة العدالة من طابعها الميتافيزيقي أي ما وراء الطبيعة وجوهر الأشياء والبحوث المجردة إلى نظرية سياسية تقوم عليها البنى السياسية والاجتماعية وكهدف وبرنامج لوجودها، وحسبه أنّ العدالة هي الفضيلة الأولى إضافة إلى الكفاءة، واللذان يُشكّلان النظام الفكري للمؤسسات الاجتماعية³.

إنّ السياق الوظيفي للمؤسسات السياسية ومخرجاتها تُحكّم بالبعدان المذكوران مع إمكانية قياس درجتهما حين الانتقال من التجريد إلى الواقعية الممارسية، والسؤال المركزي لدى جون رولز هو البحث عن تصور معقول ومحسوس غير تجريدي للعدالة، في جوهر الترتيبات المؤسسية التي يمكن أن تضمن على نحو أفضل جملة حقوق البشر وصون حرياتهم وكفالتهم من التهديدات السلطوية خصوصاً، ناهيك عن تهديدات الأفراد والجماعات، وعلى ذلك يمكن الاعتقاد أنّ الترتيبات المؤسسية ومنها النظم والعمليات الانتخابية يجب أن تحوز مواصفات العدالة والإنصاف في تصميمهما ونتائجهما، حينما تتركز على مبدأي المساواة في الحرية وتكافؤ الفرص⁴.

لقد وضع رولز مبدأين عامين يحققان قيمة العدالة، وافتقادهما يحيلان إلى اللأعدالة وهما، وهما تكافؤ الفرص في الحقوق والواجبات بين مختلف المواطنين، ويشمل في السياق الانتخابي تعريف المسؤولين وشاغلي المناصب بحقوقهم وواجباتهم والصلاحيات السلطوية الممنوحة لهم، وقبل

¹ - خالد العبوي، مرجع سابق، ص 194.

* - جون رولز John Rawls (1922-2003) فيلسوف سياسي أمريكي الأصل، اشتهر باسمه الأبرز " نظرية العدالة " والذي أصدره سنة 1971، وكان له تأثير كبير في التيار الليبرالي والديمقراطي، مركزاً على البعد الأخلاقي للعقد الاجتماعي وليس المنفعة. يُنظر:

- Andrew Hewood ,Op.cit, p 298.

² - خالد العبوي، مرجع سابق، ص 210.

³ - John Rawls, A THEORY OF JUSTICE, Revised Edition, USA, the belknap press of harvard university press, 1999, p 27.

⁴ - Elena Cincea, Proportionality or majoritarianism? In search of electoral equity, in: BAJO PALABRA. Revista de Filosofía, , Op.cit, p 177.

ذلك أن تتجسّد العدالة في نظام التصويت ومُجمل القواعد القانونية والتقنية المصمّمة لتحويل الأصوات إلى مقاعد¹.

أمّا المبدأ الثاني فيُشير إلى الإنصاف الذي يحدُّ من أشكال التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، أي الحد من الفرز غير الموضوعي بين الأفراد والمجموعات، وفي السياق الانتخابي يشير إلى تقليص الشروط المانعة لتولي المناصب السياسية والتمثيلية، فتقليص المنوعات يشير إلى حالة العدالة والإنصاف واتساع دائرة المشمولين بدخول منظومة التمثيل السياسي²، وهو ما من شأنه الحد من الفوارق بين المكونات الاجتماعية، وهي الغاية المتعدّية من عدالة التمثيل السياسي، لأنّ درجة إحساس المواطنين بالعدالة السياسية ودرجة المشاركة الانتخابية وإقبال المواطنين على التصويت والرضا عن مستوى الديمقراطية لدى المواطنين³، كلها مؤشرات لها انعكاس ايجابي على جودة التمثيل السياسي ونمط الحكم.

يقوم مفهوم العدالة الانتخابية على المحددات السابقة والتي تتناول العدالة بصفة عامة، وقد عملت الأدبيات الشحيحة على تقديم محدّدات خاصة بهذا المفهوم⁴، فحينما تكون في سياق المنظومة والممارسة الانتخابية، تتطوي العدالة الانتخابية على ضمان امتثال أي فعل وإجراء وقرار مرتبط بالعملية الانتخابية إلى إطار قانوني واضح مُتَّخَذ بشكل شرعي، وصادر عن مؤسسة تحوز شرعية قانونية ومشروعية سياسية، كما يجب حماية الحقوق الانتخابية في كل مراحل العملية من الترشح إلى إعلان النتائج، وحق المتدخلين ناخبين ومترشحين من الطعن في كل مرحلة أمام جهة مختصة لها صفة الإلزام في قراراتها وأحكامها، وقد طوّرت الأدبيات الانتخابية مفهوما للعدالة الانتخابية قابلا للقياس والفحص ويشمل مختلف مراحل العملية الانتخابية، وهو ما ذهب إليه بيار مارتن (pierre martin)، إذ قدم مفهوما للعدالة الانتخابية من خلال محدّدات قابلة للقياس تُمكن من رصد اللاعدالة الانتخابية حال قصور تلك المحدّدات عن المؤشرات المقبولة، والتي تقول بها المؤسسات الدولية المشتغلة بموضوع الانتخابات، إذ يرى مارتن بيار أنّ المعايير التي ينبغي أن تكون في الاعتبار عند قياس عدالة النظام الانتخابي وهي: مدى انعكاس توزيع المقاعد على ترتيب المرشّحين بعد الانتخابات، ودرجة تمثيلية السلطات المنتخبة للمواطنين، ومدى الامتثال لمبدأ صوت

¹ - جون رولز، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 126.

² - المرجع نفسه.

³ - عبد القادر عبد العالي، (الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية)، مرجع سابق، ص 321.

⁴ - Frank McLoughlin, **Prioritizing Justice**, STOCKHOLM(Sweden), International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2016, p 07

واحد لكل ناخب، وتمثيل الأقليات، وحالة الأمان التي يجب أن يتمتع بها الناخبون عند الإدلاء بأصواتهم¹.

فإذا كان يُفترض في الهندسة الانتخابية أن تراعي شروط العدالة في تقسيم الدوائر الانتخابية، واعتماد معيار له صلة مباشرة بفكرة التمثيل وهو بالرجوع لتعداد السكان باشتراط عدد معين من الناخبين لكل مقعد نيابي، لكن اللاعدالة تأتي من خلال اختلاف متعمد في الطريقة التي يتم بها التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية، وينطوي هذا المتعمد على شكلين من أشكال التلاعب والتحايل، من حيث عدم العدالة في تقسيم الدوائر بين المرشحين، أو تخصيص دائرة بعينها لمرشح بعينه، وينطوي أيضا على تركيز الأصوات المعارضة في أقل عدد ممكن من الدوائر². ولو احتوت على تعداد سكاني مماثل لنظيراتها، ويُستعمل هذا خاصة في النظم الانتخابية الأغلبية أو الفردية.

كما أن من أساليب التلاعب بالنتائج الانتخابية القبلية في النظم النسبية، هو اعتماد ساحة سياسية تمثيلية لصالح حزب أو تيار محدد، من خلال اللعب على الجغرافيا برسم حدود الدوائر الانتخابية على نحو يُعززُ حظوظ هذا الحزب والتيار بطريقة تؤدي إلى جمع الأصوات الموالية لحزب أو مرشح منافس داخل نطاق جغرافي محدد أو نطاقين، بحيث يحصل هذا الحزب أو المرشح على أغلبية ساحقة في ذلكم النطاقين، في حين يصبح نصيبه من الأصوات في بقية الدوائر هزيعا للغاية³، في حين أنه من الحلول المقترحة للحد من هذا التلاعب هو اعتماد معايير موضوعية موحدة وإسناد مهمة تقسيم الدوائر إلى جهة مستقلة، وأن يرفع الساسة المعنيون بالمنافسة الانتخابية أيديهم عن التدخل في هذا التقسيم، فلا يُعقل أن يحدد لاعب سياسي قواعد لعبة معني بها.

كما أن العدالة الانتخابية تستلزم وجود ظروف تتسم بالحيادية والحرية في مرحلة ما قبل الفترة الانتخابية، ويوم الانتخاب وما بعده، وكل ما يفيد إلى تكافؤ الفرص للمرشحين والتمثيل العادل للناخبين⁴، الأمر الذي يحكمه إطار قانوني جامد فقط، لأن النصوص القانونية تشكل حالة مثالية تحيط بها سياقات اجتماعية وسياسية وثقافية، قد تنجح في تحقيق مبادئ العدالة الانتخابية أو تخفق، الأمر الذي ينعكس على التمثيل السياسي كنمط للحكم لأن آلياته تتسم

¹ - Elena Cincea, Proportionality or majoritarianism? In search of electoral equity, in: BAJO PALABRA. Revista de Filosofía, , Op.cit, p 180.

² - بيتر تيلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر : الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات، ترجمة عبد السلام رضوان، اسحق عبيد، دولة الكويت، سلسلة عالم المعرفة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو 2002، ص 87.

³ - المرجع نفسه، ص 88.

⁴ - Ibid , p 178.

باللأعدالة، ومن أشد تلك الانتكاسات تهديد الاستقرار المجتمعي إلى درجة النزاعات المسلحة¹، وفي أقل الحالات اضطراب في العلاقة التقليدية للمنظومة التمثيلية (ناخبون - منتخبون)، فالناخبون يعتبرون مخرجات المنظومة التمثيلية غير معبرة بشكل أو بآخر عن اختياراتهم، والمنتخبون لا يرتاحون لظروف سيرورة العملية الانتخابية، لأن الانتخابات ليست مجرد سباق يكسبه البعض في الانتخابات على حساب الآخرين، ولكن وسيلة من خلالها يشارك الناخبون في إنشاء سلطة تمثيلية عنهم، وحين تسيطر " اللاعدالة " على المنظومة الانتخابية نظاما وممارسة يؤثر ذلك على معدلات الثقة بين الأفراد والممثلين، في حين أن تقليص هذه الفجوة يمر من خلال إحلال العدالة الانتخابية وتفقد وجودها المستمر.

إن الإصلاح عادة تتوخى تجنب المفسد ومعالجة المشكلات و التآزيمات، وهو في الحالة الانتخابية والتمثيلية لم يأخذ أبعاد مجردة وذات استدامة مجمع عليها في دوائر البحث والمؤسسات المشتغلة على إصلاح النظم الانتخابية، وبقاء مبادرات الإصلاح مرتبطة لخدمة أغراض سلطوية أو حتى تقديرات ظرفية محلية، في غياب تصورات مجردة عن أي غرض ظرفي و تخدم بصفة مباشرة فكرة التمثيلية وتعزيزها²، وهو الأمر الذي يتطلب أعمال الابتكار الذهني العابر للتخصصات والبيئات، كما أن السبب الجوهرى في ترئع عمليات الإصلاح الانتخابي العميق هو القيود التي تفرضها النخب السياسية إما الحاكمة أو المتأهبة للحكم على أي إصلاح قد لا يضمن نجاح رهاناتها السياسية المبنية على واقع تعيشه، وليس بناء على واقع مجهول سيفرضه الإصلاح المنتظر، لذا فإن استعادة الناخب إلى صندوق الاقتراع وتحفيز معدلات المشاركة الانتخابية، لا يبدو أنها تمر إلا عبر بوابة الإصلاح والعدالة الانتخابيتين، والذين يبقى متوقفا على مدى الرغبة في استدامة التمثيلية وديمومتها، والتي رغم أزماتها وتراجعها إلا أن تجاوزها والتخلي عنها لم يحن زمانه كما يذهب إليه الواقع السياسي.

¹ - Frank McLoughlin , **Op.cit**,p 09.

² - MONIQUE LEYENAAR ,REUVEN Y. HAZAN , « Reconceptualising Electoral Reform », **West European Politics** , Vol. 34, No. 3, May 2011, p 450.

المبحث الثالث : السيناريوهات المُستقبليَّة للتمثيل السياسي.

الحديث عن مستقبل نمط للحكم راسخ لُزهاء الثلاثة قرون من الزمن كالتمثيلية، لن يكون جازما بأي حال من الأحوال، وفي الحد الأدنى لا يجازف به، منهجيا وبحثيا وواقعيًا، فمنهجيا يُعتبر عمر الأزمة التي تتداعى الأبحاث وخطابات السياسيين للحديث حولها، فترة زمنية وجيزة قياسا لعمر النمط، وبحثيا يغيب الإجماع على وجود الأزمة، وتشخيصها ومحدداتها، وعمقها، وهل هي متغير مستقل مؤثر في أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وبالتالي أحد أسباب الأزمات التي يعرفها العالم، أو متغير تابع أدت جوائح العالم المختلفة إلى الإضرار به كنمط للحكم، أما واقعيًا فإنَّ استفحال الأزمات في المنتظمات السياسية كحالات منفردة أو مجموعات تستدعي خطاب العقلنة في السياسة و الاحتكام إلى القواعد الواضحة والمحددات العقلانية كهذه التي ينبني عليها التمثيل السياسي، ورغم هذا الحُكم من وجهة نظر البحث فإنَّ الموضوعية تقتضي تبيان الاتجاهات المرصودة في الموقف من الغد الذي ينتظر نمط الحكم الأكثر انتشارا في العالم.

المطلب الأول: القول بأفول النمط وموت التمثيلية.

وهو اتجاه يرى أن النمط الديمقراطي التمثيلي لم يعد في تعداد أنماط الحكم القابلة للحياة، وأنَّ دورة حياته آخذة في الأفول، ومن المستحيل أن يستعيد منحاه البياني الصعود، فبهذا الجزم تُراكم عديد الأبحاث الحديثة وخاصة منذ مطلع الألفية الثالثة التصورات المساندة لهذا الانطباع المستقبلي للتمثيل السياسي كنمط للحكم، من خلال اعتبار كل التناقضات الهيكلية والبنوية التي قامت عليها التمثيلية ومظاهر صعود الحركات الشَّعبويَّة و تراجع ثقة المواطنين في الأحزاب السياسية والسياسيين و العمليات السياسية التي تتضمنها، لاسيما الانتخابية كلها مؤشرات على تآكل النموذج التمثيلي، وربما عند بعضهم أصبح في عداد الماضي.

● - خيبة الأمل في الديمقراطية التمثيلية عند يوشا مونك (Yacha Mounk):

ضمن دائرة المقتنعين بالحكم على الانحسار الكامل للتمثيلية السياسية و موتها ، وعدم مقدرتها على الصياغة الأفضل لعلاقة المواطنين بدولتهم ونظامهم السياسي، يحاججُ يوشا مونك (Yacha Mounk) في كتابه (THE PEOPLE VS. DEMOCRACY) الصادر سنة 2018م، عن حالة

الإرهاق المزمن والغريب الذي تعيشه الديمقراطية التمثيلية، والذي لا يبدو حسبَه أن تستعيد عافيتَه منه، ويقول " إنَّ المواطنين اليوم مصابون بخيبة أمل في السياسة التمثيلية والتي تعيش حالة من الجمود، ولعلهم يعبرون عن فقدانهم الأمل منها بتَصعيدهم لأنماط أخرى تناقض التمثيلية¹، بل وبأدواتها ثم تصبح محل احتقار منها، كما تجسده الشعوبيات الصاعدة وعودة النظم المركزية تحت عناوين النجاعة في تلبية مصالح المواطنين كما في الصين وروسيا، وهذه النظم وفي أصلها الشمولي ما كانت لتصعد لولا وجود التمثيلية في أزمة مزمنة ولولا الظروف التي تحيط بالديمقراطية التمثيلية.

لذا يرى مونك يوشا (Yacha Mounk) أنَّ صعود " ترامب " هو مؤشر على ظاهرة " الترامبية " التي تحوّل الديمقراطية التمثيلية إلى مصدر خوف وقلق مجتمعي، وهو السيناريو الذي لم يعد أي بلد في العالم في منأى عنه، وهو ما عرفتة الولايات المتحدة الأمريكية، ولوحظ في النمسا، وصعدت أطروحة تخلي بريطانيا عن مسار اندماجها مع أوروبا وتحقّقت، وكاد أن يقع الصعود الشعبي مع اليمينية لوبان في فرنسا ... ، وهي التمثيليات العريقة في العالم، لذا يشترك يوشا مونك (Yacha Mounk) معَ يان فيرنر مولر (Jan Wermen Müller) صاحب كتاب " ما الشَّعبويَّة ؟ " ، في أنَّ مصير الديمقراطية التمثيلية هو يجب أن تذهب، لأن خطر الشَّعبويَّة وتصاعدها مرتبط بوجود التمثيلية، فطالما بقيت الحياة السياسية في ظل الديمقراطية التمثيلية ستبقى الشَّعبويَّة، لسبب أن التَّخَب خاصة الأوروبية التي تتصدَّر النظام التمثيلي بوعي أو بدون وعي يعملون على توسعة مجال الشَّعبويَّة وتمكين صعودها لأنهم لم يستطيعوا أن يُمثِّلوا مطالب شعوبهم، فلو كانت التمثيلية ناجحة فعلا لاستطاعت تلقائيا تمثيل المطالب المجتمعية وتقبل نقد التصحيح في ذلك، وحين لم تكن ناجحة وقابلة للتصحيح فَسَتَحُلُّ محلها الشَّعبويَّة كنظام يدعي التمثيل².

يُقَدِّمُ يوشا مونك (Yacha Mounk) وصفه للوضع الغريب والمرهق الذي تعيشه التمثيلية وحكمه بموت هذا النمط من زاويتين، الأولى ظمور الفكرة الأساسية للتمثيل السياسي وفقدان بريقها، وهي ضياع حالة التشابه والتناغم بين الممثل ومن يمثله، ويُصوِّر ذلك بقوله أنَّ المواطنين لم

¹ - Yacha Mounk , Op.cit, p 08.

² - يان فيرنر مولر، مرجع سابق، ص ص 125-126.

يعودوا مُستثمرون بشكل جيّد وأفضل في مخرجات السياسات العمومية، وأنّ هناك تناقض واضح وجلي بين ما يبذله المترشّحون والممثلون المفترضون عند محاولات جذب أصوات الناخبين والموقف والجهد عند تسيّد الموقع التمثيلي أو السلطوي¹، لذا فحسبه أنّ النُخبة السياسية التمثيلية معزولة عن مجتمعها الانتخابي، ولم يعد المشرّعين مُشبعين بروح البحث عن تعميق ولائهم للبيئات الاجتماعية التي انبثقوا منها، وأصبح عدد قليل منهم كذلك، بل الأغلبية يحرصون على تمتين ولائهم للبيروقراطية المتحكمة والبنوك المركزية، ولجهات أخرى نافذة محلية ودولية، وكأنهم موظفون عندهم لا ممثلين لمصالح مواطنين، وهو الأمر الذي يُشعرُ المواطنين بالاغتراب تجاه السياسة والسياسيين لأنهم لم يعودوا يرون أنفسهم في من يفترض أنه يمثلهم، ولم تعد أغلب قرارات الممثلين انعكاس لتفضيلاتهم²، لتكون فكرة التمثيل السياسي المبنية على التشابه بين طرفي العلاقة التمثيلية مضروبة في مقتل كما يرى يوشا مونك.

أما الزاوية الثانية التي يبرر بها حُكمه فهي ذات طبيعة إجرائية، وما يُطلق عليها محدودية فاعلية المؤسسات المنتخبة³، هذه المؤسسات التي فقدت وأعضاءها الكثير من قوتها، ولم تُثبت جدارتها أمام التحديات والمشكلات التي تواجه الدولة الوطنية، كالتحدي التكنولوجي وتَعقُّد العمليات الاقتصادية، ومشكلات البيئة وتغيّر المناخ واتساع الفروق بين أفراد المجتمعات وتزايد عدم المساواة....، والتي يبدو أنّها فاقت قدرات الدولة والأمة بفعل مجموعات من الممثلين غير القادرين على خلق قيمة مُضافة في التعامل مع تلك المشكلات، مما جعل السلطة الفعلية تتحول بعيدا عن البرلمانات والممثلين إلى مستويات أخرى غير منتخبة تتعطل على أبوابها مساءلة الناخبين لمن يملك زمام السلطة، وهم ما أسماهم البحث "النافذون الجدد"، والذين يضعون كل السياسات المتعلقة بالنقد وحركة رؤوس الأموال والتجارة والتفاوض مع المجموعات الدولية وإبرام الاتفاقات معهم، ولذلك انتهى التمثيل بتحوّل السلطة من المنتخبين إلى نخب جديدة غير منتخبة.

إنّ ثمة تحول في القاعدة التي تقوم عليها سيرورة العمل التمثيلي، فمن أصل ينتخب فيه الشعب المشرعين الذين يحولون الإرادة العامة الشعبية إلى قوانين، لتكون تحت طائلة التنفيذ الملزم

¹ - Yacha Mounk, *Op.cit*, p 58.

² - *ibid* . pp 58-60.

³ - *ibid*. p 61.

من طرف أعوان الإدارة العامة، لتتقلب الآلية كما يقول الدكتور صالح بلحاج في وصف برلمانات الدول الأقل ديمقراطية، في معرض حديثه عن البرلمان الجزائري وشبهاته، في تحولها إلى غرف تسجيل للمداخلات وإجراء تعديلات طفيفة على القوانين وملاً فراغات تركتها السلطة التنفيذية عمداً، لتكون البرلمانات الغائب الأكبر في سيرورة المنتظم السياسي¹، وهو تقاطع مع ما يُقرّه يوشا مونك (Yacha Mounk) في أيلولة النفوذ في الثلاثين سنة الماضية إلى الجهاز البيروقراطي المتوسع حجماً وبالتالي نفوذاً، على حساب تدخل الفاعلين الأصليين في صناعة السياسة العامة وهم المشرعون، لكن الذي يحدث هو تقلص دورهم وتحديدًا بالمناقشة والتداول الشكلي ووجوب المصادقة فقط دون إحداث تعديلات جوهرية، أو القدرة على تقديم المبادرات التشريعية، هذا التنامي في حجم الجهاز البيروقراطي سيظهر من خلال بعدين اثنين، فالبعد الأول هو حجم الأجهزة الإدارية، أي تعداد الذين يأخذون صفة الموظف العمومي والمنتشرين عبر المستويات المركزية والمحلية والجهوية في هيكل الإدارة العامة، ويلاحظ يوشا مونك أنه في بريطانيا مثلاً، حيث الأرقام مُفَتة للنظر، إذ انتقل الرقم من 100 ألف موظف عمومي سنة 1930م إلى 400 ألف سنة 2015م، أي بزيادة أربعة أضعاف، في حين لم يزد تعداد السكان لذات الفترة إلاّ بحوالي الثلث²، أما البعد الثاني فهو ما يمارسه البيروقراطيون في الدواوين الوزارية و الأمانات العامة للوزارات والوكالات الموضوعاتية، حيث أنّ دورهم محوري وأساسي في حَبْك مشاريع القوانين والسياسات، وهو المعبر الذي أضحى سهلاً في ظل تنامي مستويات الفساد واستسهال رِشَى الموظفين، أمام المقاولين ورجال المال والمتدخلين الاقتصاديين الفاسدين لتمير تفضيلاتهم وتعظيم مكاسبهم، وما على البيروقراطيين والخبراء إلا حشد المبررات والتعلّلات العلمية والحسابات الاقتصادية التي تضمن مرور تلك الفضيلات.

إنّ أطروحات يوشا مونك (Yacha Mounk) حول زهاب الديمقراطية التمثيلية للانحدار مستقبلاً لم يكن وليد كتابه (THE PEOPLE VS. DEMOCRACY) ولم يكن مجرد انطباع ظريفي له، بل إنّه منذ سنوات وحينما كان الانبهار بالنموذج على أشده، كان يقدم تحديه لفشل الافتراض القائم على أنّ السياسة الغربية التي تراهن على النمط الديمقراطي الليبرالي التمثيلي ستستمر إلى

¹ يُنظر : صالح بلحاج، السلطة التشريعية : الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري، الجزائر، دار قرطبة ، الطبعة الأولى، 2006، ص 137 وما بعدها.

² - Yacha Mounk , Op.cit, p 63.

الأبد، وكان يحاضر بخلاف ذلك وأنّ النموذج المحتذى به على نطاق واسع في العالم معرّض للانحدار¹، ويرى أنّ التهاوي وبداية الأفول بدأ حينما بدأت المجتمعات الأوربية خصوصا الحاضنة التقليدية للنمط تتخلى عن القيم المضمونية لليبرالية القائمة على المواطنة والهويات الوطنية الجديدة المتعددة الثقافات بفعل الضغط الشعبي المتصاعد، وكان يرى أنّ المراهنة على ما يعتقد الكثير من علماء السياسة في كون " نظرية التوطيد الديمقراطي واستمرار التمثيلية " سيتحقق بمجرد قيام الدول بتطوير مؤسسات تمثيلية، ومجتمع مدني قوي، ومستوى مقبول من الثروة والدخل الفردي المرتفع نسبيا للمواطنين، أمر غير مضمون لاستمرارية النمط²، كما يقدم يوشا مونك في كتابه الأخير دلالات أخرى ذات طبيعة إجرائية على نهاية عصر التمثيلية بالتحول إلى عصر المراجعة القضائية لأعمال الممثلين السياسيين، وعصر المنظمات والاتفاقات الدولية دون رأي حاسم من المُشرّعين المحليين، فالمراجعة القضائية تعني إخضاع كل أعمال المشرعين للرقابة القضائية، واتساع هذا المنحى يحمل دلالات سلبية تجاه الممثلين، فتشير الدراسات إلى أنّه في سنة 1930م كانت الدول التي تعتمد المراجعة القضائية على أعمال المشرعين تقدر ب حوالي 38 %، في حين ارتفع الرقم إلى 83 % سنة 2011م، وفي بريطانيا التي طالما أُعتبرت لقرون عديدة بأنّها مثال للأنظمة البرلمانية وسيادة البرلمان للسياسة وعدم مراجعة القضاة لأعمال السلطة التشريعية، إلّا أنّه منذ انضمام المملكة المتحدة للبرلمان الأوربي سنة 1973م أصبح القضاء يراجع القرارات البرلمانية امتثالاً لمعاهدة الانضمام للإتحاد الأوربي، وفي فرنسا أخذ مجلس الدولة يوسع نشاطه المراجعاتي لأعمال البرلمان إذ أضحي يصدر حوالي 10000 (عشرة آلاف حكم قضائي في الصدد كل عام)³.

أمّا أنّه عصر المنظمات والمعاهدات الدولية التي تخضع تربيطاتها إلى مصالح الشركات العابرة للدول و رهانات التجارة العالمية، والتي تزامن مع تحلل وسيولة سيادة الدول على قراراتها الوطنية وانتشار الأزمات أو التأزيم الدُوليين، فيعني أنّ هذا الوضع أفقد المشرّعون السيطرة على حرية المبادرة في السياسات الداخلية وحماية النشاط الاقتصادي والثقافي الوطني بإجراءات حمائية، وعدم القدرة على تخفيف الأثر الاجتماعي محليا عن تلك السياسات المفروضة عولمياً، فأضحت

¹ - Amanda Taub , « How Stable Are Democracies? 'Warning Signs Are Flashing Red » , *The New York Times* 26/11/2016.

² - *ibid*.

³ - Yacha Mounk, *Op.cit*, pp 71-72.

بلدان العالم أكثر ارتباطا ببعضها في أبعاد التنمية سلبيًا و إيجابيًا رغم اختلاف قدراتها وخصوصياتها، فانتقل حجم الناتج المحلي العالمي المرتبط بالتجارة الخارجية من 25 ٪ سنة 1960م إلى 50 ٪ مع مطلع الألفية الثالثة، وعلى مدار العقدين الأولين من القرن الـ21م تضاعف ناتج الاستثمار الأجنبي ثلاثة مرات، إذ قفز من 01 لكل عشرة دولارات إلى 01 من كل ثلاثة دولارات ناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر¹، أي أنّ زيادة حجم الترابط العالمي سيكون له انعكاس على محدودية الخيارات الاقتصادية التي تكون من صلب تفضيلات الناخبين وبمبادرات حرة من الممثلين، ليكون المجال فسيحاً للخيارات المتأتية عبر الحدود من خلال المعاهدات و الانتظامات الدولية، وحتى الإملاءات والشروط غير العادلة على الدول القومية.

تكون الديمقراطية التمثيلية متأتية عبر الاختيار الحر والنزاهة الخالي من أي ضغوط أكبر أكذوبة يمكن أن تصدّق في عالم السياسة كما يُستنتج من توصيف يوشا مونك (Yacha Mounk)، حيث أنّ حجم الاختيار الطوعي من الناخبين لمثليهم يتجه نحو الاضمحلال بفعل التأثير المُدمر للمال على السياسة، فلم يعد خافياً ضخ المال في العمليات المرتبطة بالتمثيل سواء ساعة الانتخابات أو عند اختيار الحكومات أو صناعة السياسات، ففي ديمقراطيات تمثيلية عريقة رغم امتلاكها لترسانة قانونية قوية و راسخة للحد من هيمنة المال السياسي لم يعد دوران المال للتأثير على المشهد السياسي فيها خافياً، ناهيك عن وضوحه الشديد في الديمقراطيات الناشئة كالهند والعراق وتونس ودول آخر من عهود الإتحاد السوفيياتي سابقاً... ، فتشير البيانات إلى بلد عريق تمثلياً كالولايات المتحدة الأمريكية أنّ تكلفة نائب واحد في مجلس الشيوخ ارتفع من 0.6 مليون دولار سنة 1986م إلى 1.7 مليون دولار سنة 2012م، وانتقل حجم المصروفات على جماعات الضغط وشبكات العلاقات العامة لتحسين صورة المترشحين من 1.4 مليون دولار سنة 1998م إلى ما بين 3.2 و 3.5 مليون دولار سنة 2016م، والشاهد هنا أنّ مضمون العلاقة بين الناخب والمترشح والذي سيتحول إلى ممثل له، لا تحكمها القناعة بالهوية السياسية والبرامجية للمترشح وأطروحة حزبه بقدر ما هو الدفع المالي الأكثر هو الذي يبني هذه العلاقة التمثيلية .

¹ - ibid, p74.

• - موت يُسَطِّرُهُ التاريخ عند ديفيد رانكمان (David Runciman):

يُعاوِدُ هذا الاتجاه بموت التمثيل السياسي كنمط للحكم، وأنه في أزمة دائمة لا يستقيم الاعتماد عليه في تحقيق فكرة "حكم الشعب"، ذاك الذي يحتاج به المفكر السياسي الأمريكي ديفيد رانكمان (David Runciman) في كتاب يعد من أحدث ما كُتِبَ في موضوع أزمة نمط الحكم الأكثر شيوعاً في العالم (How Democracy Ends)*، والذي يؤكد فيه قراءته لمستقبل النمط الديمقراطي التمثيلي في أنه لم يعد مُستبعداً أن يكون ضمن التاريخ المنقضي¹، ويقدم حُكمه ذاك من خلال قراءة فاحصة لتاريخ ظاهرة الحكم منذ احتاج إليها البشر الأولون إلى يوم الناس هذا، معتبراً أن حركية التاريخ تجيب عن تمظهرات الحاضر ومآلاته، وعلى ذلك فاستخدام الماضي يُمكن من معرفة ما يحدث للديمقراطية التمثيلية وتشخيص أمراضها وتوقع رهانات المستقبل عليها، وهو الماضي يُقدِّم حُكما جازماً أن أيّاً من أنماط الحكم لم يعرف استقراراً مهماً عَمَرَ من تطبيق، ولم يستقر له نجاح مطلق مهما توسعت رُقعة اعتناقه، وكذلك الحال بالنسبة للتمثيل السياسي، فحسبه أن التاريخ يفيد بأن الإغريق القدماء مبتكروا الديمقراطية في صيغتها المباشرة شَعَرُوا بالتناقض العميق بشأنها كنمط للحكم واستحالة ديمومتها.

يسوق ديفيد رانكمان (David Runciman) في ذلك حجة موضوعية بأن النمط الديمقراطي الإغريقي لم يُعَمَّر طويلاً وغاب عن المشهد ومعه كل نمط له صلة بالديمقراطية لعدة قرون إلى غاية بزوغ التمثيل النيابي في حدود القرن الثامن عشرة ميلادي، والذي لم يشهد تطوراً لافتاً وتقعيداً عملياً واطراداً في استعماله بالآليات الانتخابية المعاصرة والعمل الحزبي وتهيكُل المؤسسات التمثيلية بشكل معاصر إلا في القرن العشرين، كما أن الامتعاض منها – الديمقراطية التمثيلية – وإلحاقها بِسَمَةِ الأزمة لم ينتظر طويلاً، حيث بُعِدَ الحرب العالمية الثانية حاربها الليبراليون كما الاشتراكيون والشيوعيون والديكتاتوريون، ليصعد نجمها من جديد حسب ديفيد رانكمان (David Runciman) مع انهيار الإتحاد السوفياتي وكأنّها كانت لحظتها الأنموذج الوحيد والحل

* David Runciman , Op.cit, 2018.

¹ - محمد عبد الله يونس، "الموجة القادمة: السيناريوهات المحتملة لتطور أزمة الديمقراطية التمثيلية"، مجلة الديمقراطية: عدد 74، شهر أبريل 2019، مرجع سابق، ص 35.

المناسب لمشكلات المنظمات السياسية المختلفة، وقد أسهمت رياح العولمة في تصدير صورتها و كأنه نمط الحكم القابل للتعمُّل أي اتساقا مع العولمة¹.

يرى ديفيد رانكمان (David Runciman) أن نجم التمثيلية أخذ في الأفول النسبي اتساقا مع القانون الذي صاحب منذ التاريخ القديم لأنماط الحكم والتي تطاردها الأزمات وعدم الاستقرار، وهي السمة التي ظهرت بالنسبة للتمثيلية السياسية مع بدايات القرن الواحد والعشرين، حيث تكشف التقييمات المختلفة عن طابع أزموي تمرُّ به فكرة التمثيل السياسي وكذا الأزمات التي تلاحق بُنية نمط الحكم وتركيبته وآلياته، ويُقرُّ أن المتفائلين بكون الأزمة التي تمر بها الديمقراطية التمثيلية مقتصرة عن البلدان حديثة الالتحاق بها وغير الراسخة ديمقراطيا كما الحال في العالم العربي وأوروبا الشرقية، ينتابُهُم التشاؤم والذهول مع تصاعد الشعبويات اليمينية واليسارية واكتساحها المنصات التمثيلية وإعلانها من على تلك المنصات عدم الإيمان بالتمثيل والتهكم عليه والدعوة لإسقاطه، ويخلص ديفيد رانكمان (David Runciman) إلى أن الديمقراطية التمثيلية رغم بقائها فعليا النمط المتاح للحكم إلا أنها تعيش حالة من الفوضى تتجاوز الفاعلين السياسيين المحليين، وعلى ذلك يرى ضرورة تحفيز الفكر السياسي بشكل أكبر لفهم الطابع الأزموي المعاصر للديمقراطية التمثيلية.

● - إخفاق التمثيلية من إخفاق الليبرالية:

من العوامل التي تدفع إلى القول بانحيار النمط الديمقراطي التمثيلي هو ارتباطها بالمنظومة الليبرالية، فيفترض أصحاب هذه الأطروحة أن ما أصاب النموذج الليبرالي من إختلالات هيكلية وبُنيوية و حتى أخلاقية، وتناقضات في الأولويات بين الإنسان والربح المادي ستكون سببا كافيا لانحيار النمط التمثيلي للحكم واستنزافه لعوامل القوة التي طالما ارتكن إليها في قابليته للتطبيق والاستمرار، ولطالما قدّمت الحضارة الغربية و منذ التغيرات الاجتماعية والسياسية الكبرى التي عرفت أوروبا بدءا من القرن السادس عشر ميلادي على أنها الأنموذج الشامل الذي يبسط فكرته على كل مناحي الحياة، وشكّل ظهورها كأفكار لها منظرون يُدافعون عنها وتيارات سياسية تتبناها منذ ما عُرف بعصر التنوير، الذي أنهى عهود الملكية المطلقة و تسلط الكنيسة وإسقاط نظريات الحق الإلهي التي كانت سائدة في القرون الوسطى، ولو أن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها الليبرالية قديمة قدم الإنسان وهي الحرية، والتي لم يشهد أي زمن من أن الإنسان استكان في

¹ - يُنظر للتفصيل حول مراجعات كتاب ديفيد رانكمان (David Runciman) والموسوم بـ " How Democracy Ends " باللغة العربية : - د. محمد هاشم راغب، " كيف تنتهي الديمقراطية؟ "، متاح في : <https://ruyaa.cc/Page/8841> منشور بتاريخ : 2019/ 02/25 . - محمد السالمسي، مرجع سابق، ص 4 و 05.

إثبات حريته وممارستها، لتكون الليبرالية مُنطلقة من مُسلّمة أنّ الحرية هي جوهر الإنسان وملازمة لطبيعته، ولذا فهو من يتحمّل مسؤولية مصيره ويختار عن طواعيته نمط حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...¹، فالانتقال الذي حققته الليبرالية هو إلغاء كل ما يحدّ حرية الإنسان، لكن تحت ظل سيادة القانون والتساوي أمامه، و عنت في المجال الاقتصادي رفض أي تدخل من الدولة في تخطيط الاقتصاد والهيمنة عليه، إلى اقتصاد تحكمه حرية التملك واستخدام رأس المال وتدويره، وفي المجال السياسي يقع على الدولة الليبرالية واجب القيام بدور المنظم والمشرّف والضامن للأمن والعدل وضمان مفهوم الحرية ذاتها².

وحتى تُصبح الليبرالية نموذجاً جذاباً للحكم على الصعيد السياسي في القطيعة مع سطوة الإقطاع والكنيسة سابقاً، لا بد من اعتماد توليفة التمثيل والتي تعني تفويضاً من الشعب لجزء منه ليقوم مقامه في الحكم، وهنا لم تُلغ الليبرالية التمايز بين وجود طبقة للحكام وأخرى للمحكومين، بل إيجاد صيغة مقبولة وعقلانية يتم فيها مزج حكم النخبة مع قدر مقبول من المشاركة الشعبية في الحكم، فالمفهوم الليبرالي للحكم يجعل التمثيل صيغة عقلانية ومُتحكّم فيها، وغير مفروضة على الشعب، الذي لا بد أن يُبدي موافقته على من يحكمه من خلال عملية الاقتراع، والتي تُعتبر المصدر الوحيد الشرعي للسلطة السياسية والتي يختار بواسطتها الشعب حكامه بكل حرية وفي كنف المساواة، وله قدرة على مساءلة السياسيين ومحاسبتهم، مع ضمان التعددية السياسية والمنافسة بين الأطروحات السياسية المختلفة الممثلة في التنظيمات والحركات والأحزاب السياسية ...³، فالليبرالية كرّست وتبنت العقلانية الموجودة في الإجراءات التمثيلية وفي طريقة الحصول على السلطة عبر الانتخابات، وعقلانية في وجود مؤسسة تُوطّر عمل الممثلين والحكام وهي الأحزاب السياسية والتنظيمات المجتمعية.

ثمّة سؤال يتجدّد طرحه حول العلاقة التأثيرية بين مفهومي الليبرالية والديمقراطية التمثيلية، وكيف جاءت هذه التركيبة لتُنتج نمطاً للحكم يجمع بين المُثُل والإجراءات⁴، أي بين مُثُل الحرية والمساواة وإجرائية الانتخابات والعمل الحزبي التي تؤدي إلى أيلولة السلطة لممثلين ومؤسسات تمثيلية، وما هي المصوغات التي بواسطتها صدرَ الفكر الغربي وجود علاقة بين الليبرالية والديمقراطية رغم الشّساعة الزمنية بينهما، إذ الليبرالية تسبق الديمقراطية زمنياً لأنها ترتبط

¹ - منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية: فكرة الديمقراطية، الطبعة الثانية، بيروت (لبنان)، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013، ص 126.

² - محمد مذكور المعطوي، (الليبرالية الجديدة والعولمة والثقافة: تحليل الخطاب التاريخي للأنا على الآخر)، في: محمد عابد الجابري (مشرفاً)، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009، ص ص 173-174.

³ - Andrew Hewood, Op.cit, pp 226.

بفطرة الإنسان في الانعتاق من كل إرغام مادي أو معنوي يمارسه عليه آخرون أفراد عاديون كانوا أو ماسكون بزمام سلطة¹، فهذا الربط جاء في سياق تقديم الغرب لنفسه على أنه الكيان المتفوق والمؤهل لقيادة العالم فكريا وعمليا، ولذلك احتاج إلى إطار فكري شامل يُنظّم الظواهر والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والأسرية والفردية...، كما انتبه إلى أنه يتوجب أن يكون نمط الحكم الذي يعتنقه يتسم بالقابلية للتطبيق العملي لا الأمانى الطوباوية، وهو ما جعله يعتمد الإجراءات والآليات التمثيلية كسِمَة بارزة له²، وفي ذهن الفكر الغربي دوما المنافسة على صدارة نمودجه مع النماذج والأفكار الأخرى، ومنها الفكرة الإسلامية التي تقوم على مبدأ شمول رسالة الإسلام إلى كل مناحي الحياة وأزمانها، وأفكار الحضارات الشرقية كالصينية واليابانية...، وهو السياق الذي تُفهم فيه أطروحات العُلُو الغربي ومنها ما جاء به في آواخر القرن العشرين فرانسيس فوكوياما الذي اعتبر سيادة النموذج الغربي و الديمقراطية الرأسمالية أنها نهاية التاريخ، أي أن العالم مُحال أن يبتكر نموذجا أرقى منها أو هكذا تصوّر، قبل أن يُعدّل تصوراتهِ مع تصاعد الأزمات التي تُنسب إلى هذا النموذج.

كما سيّج الفكر الغربي هذا الإطار بما رآه يجب أن يكون استثناء خاصا به في ضرورة إشراك الشعوب في منظومات الحكم، ومن هنا جاءت الديمقراطية التمثيلية كوجه سياسي لليبرالية، معتقدا -أي الغرب - أن الحضارات الأخرى لا يمكن لها أن تواكب فتح مجال الحكم للمواطنين العاديين، إذ يمكن أن تختار أنظمة سياسية مُغلقة الليبرالية كخيار اقتصادي وهو ما يتجسّد في الحالة الصينية المعاصرة والروسية، وكثير من الاستبداديات العربية إذ تجدها ليبرالية في الاقتصاد وديكتاتورية في السياسة...، لذا كان هذا التلاحم بين الليبرالية والديمقراطية رهانا غربيا يميزه عن باقي أطروحات الحكم، ويمنحُ لسياساته شرعية تحافظ على موازين القوة لصالحه، وفي ذات الوقت يكون نموذجا يرتبط وينسجم مع متطلبات الأجندة السياسية والاقتصادية للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الهيمنة على النظام العالمي³، وهو النهج الذي قادت به صراعها مع المعسكر الشرقي الإتحاد السوفياتي سابقا واستمرت فيه بعد ذلك مع مزيد من إحلال الليبرالية بإعطاء قيادة السياسة والاقتصاد للسوق، حيث تحوّلت الليبرالية من كلاسيكية تقليدية إلى ليبرالية جديدة تشدُّ إخراج الدولة من الاقتصاد وإدارة

¹ - يُنظَر : منذر الشاوي، مرجع سابق، ص ص 139-138.

² - Andrew Hewood, Op.cit, p 225.

³ - جمال محمد سليم، (العجز الديمقراطي: أزمة النظم السياسية الليبرالية في العالم الجديد)، مجلة السياسة الدولية: مؤسسة الأهرام، القاهرة (مصر)، السنة 048، عدد 187، يناير 2012، ص 65.

الشأن العام، و تقديس الحرية المطلقة للفرد وهيمنة السوق بشكل متوحش مع تجاهل اعتبارات العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين الضعفاء و بين الدول أيضا ¹.

لكن الذي حدث أن النموذج الليبرالي بطوريه التقليدي أو الجديد لم يضمن تتابع المسارين الاقتصادي الرأسمالي و التمثيلي السياسي وتعقلُ الرأسمالية في مقابلة مصالح الناس وحاجياتهم، ففيما اتجهت الرأسمالية أكثر نحو التوحش بالقضاء على الطبقات المتوسطة وعدم المساواة، وتركيز الثروة بيد قلة قليلة من الناس، يقدّرُها تقرير نشرته منظمة أوكسفام الدولية (Oxfam International) في جانفي 2020م، إلى أن 82 ٪ من الثروة العالمية محتكرة بيد أقل من 01 ٪ ، ويشير التقرير إلى أنه لو فرضت جباية ب 0.5 ٪ من مداخيل هؤلاء - الواحد بالمئة من الأغنياء - لكان كافيا لضمان وظيفة لـ 117 مليون عاطل عن العمل وفق هذا التقرير ²، وأي امتلاك للثروة هو امتلاك للسلطة وتحويلها لصالح الأوليغاركيات عوض الشعب، ولم يعد مخفيا في تقارير مراكز البحث والمؤسسات الدولية و عند الأكاديمين في السياسة والاقتصاد تحميل النموذج الليبرالي مسؤولية الركود العالمي والأزمة المالية العالمية لسنة 2008م والآثار الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الرأسمالية، والكوارث البيئية وتدهور حالة المناخ ...، وأضافت عليها جائحة الفيروس التاجي المستجد (كوفيد - 19) اختبارا مضاعفا على الفشل الذريع للاقتصاديات والسياسات التي تنظر إلى المجتمعات كمشاريع أعمال وليس كساكنة لهم حاجاتهم وحقوقهم في حياة كريمة لا مُنهكة كما يقول الفيلسوف نعوم تشومسكي (Noam Chomsky)، وأنّ الوباء وجائحة كورونا مثال حي للضرر الذي ألحقه عصر الليبرالية الجديدة بسكان العالم، بما في ذلك مهدها الغربي ³.

من أهم الأدبيات التي رأت بموت النمط التمثيلي على إثر اكتساح منطق الليبرالية الجديدة للسياسة كما الاقتصاد، وإنّ التمثيلية لم تعد للمواطنين بل للشركات وأرباب المال والمصارف والأسواق المالية، و الدولة لم تعد دولة الشعب كما قررها الفقه الدستوري بل دولة السوق ، نجد كولن كروش (COLIN CROUCH) في كتابه " ما بعد الديمقراطية " (POST-DEMOCRACY) الصادر سنة 2004م والذي يخلص فيه إلى أنّ العالم دخل مرحلة " ما بعد الديمقراطية"، وإن إخفاق الديمقراطية تم بفعل غطرسة الرأسمالية، ويصف أنّ دخول زمن " المابعد ديمقراطية " قد ترسّخ بإنتاج فاعلون جدد وطبقة جماهيرية جديدة من جنس المعتكرك الليبرالي الرأسمالي همّها تشكيل

¹ - المرجع نفسه.

² - Max Lawson (Et al), **Time to care Unpaid and underpaid care work and the global inequality crisis**, Oxfam International , 20 January 2020, Available on; <https://www.oxfam.org/en/research/time-care>.

³ - Noam Chomsky, **We are paying for the logic of capitalism** , Dialogue for the site ;INTERVIEWS; Available on; <https://www.ekathimerini.com/opinion/interviews/254221/noam-chomsky-we-are-paying-for-the-logic-of-capitalism/>.

روابط مع مجموعات الأثرياء أكثر من متابعة البرامج السياسية للقوى التمثيلية وانتظار مخرجاتها¹، ويرى في دراسة تالية لذلك الكتاب بعد عشرة سنوات من صدوره أن مسيرة " ما بعد الديمقراطية " التي توقّعها مازالت مستمرة، وأن استمرار انخفاض فعاليتها في الأجزاء التي تأسست فيها من العالم ما زال كذلك مستمرا، وحُكِمَ عليها بالموت صحيحا، ولو بقيت مظاهر الديمقراطية التمثيلية موجودة من انتخابات وحرية وسيادة القانون ...، لأنها مجرد وظائف للنظام السياسي وليست مفاتيح تشغيل الأنظمة السياسية، بل أصبحت تتساوى فيها مع الأنظمة غير التمثيلية وحتى الاستبدادية والمغلقة².

إنَّ " ما بعد الديمقراطية " حسب كولن كروش ما زال مستمرا، فالأحزاب السياسية التي كانت تعبيرا عن التناقضات الطبقية والاجتماعية وعنوانا لهويات سياسية بمضمون اجتماعي وسياسي تكافح من أجل الاندماج في الوطن، حلت محلها الطبقات الجديدة التي صنعها العصر " النيوليبرالي " والتي ليس لها هوية سياسية ولا تسعى إلى تطوير وعي سياسي سوى أن هويتهم هي السوق واستراتيجياته، أما السلطة فهي تمارس لغير مصالح مواطني الدولة الوطنية، بل لصالح مقتضيات العولمة الاقتصادية وتفضيلات رجال المال والأعمال العابرة للحدود³، والطبقة السياسية لم تعد قادرة على التواصل مع الناخبين من خلال العمل الحزبي الذي بدا ينتمي إلى زمن غابر، في ظل هيمنة أدوات التسويق التجاري ومنطقها، و الذي يستعمل العروض والإغراءات وحتى التهديدات، وكل ذلك في إطار أيديولوجية السوق التي تُعطِيهم إرشادات واضحة حول ما ينبغي عليهم فعله وما ينبغي تركه من سياسات بمنطق التجار والمستهلكين، أما الانتخابات حسب " كروش " فرغم أنها ما زالت ضرورية لحماية حقوق المواطنين إلا أنها عبارة عن قوقعة فارغة، عندما يتعلق الأمر بالتعبير عن مصالح المواطنين وإرادتهم⁴.

إنَّ المصير الذي أُلِمَّ بالتمثيل السياسي يتحمّله النهج الليبرالي وإخفاقاته حسب هذه الأطروحة، فالليبرالية قامت على تحقيق الحرية والمساواة بين المواطنين واقعا، وبواسطة التمثيل تقع المطابقة والتشابه النسبي بين المواطنين و حكماءهم، فالاختيار الانتخابي فلسفته أن يختار الناخب من يتشابه معه سياسيا ليُمثِّلُه ويدافع عن مصالحه وتفضيلاته، لكن هذا التّطابق لم تتجج فيه الليبرالية وعمقت فشله النيوليبرالية، التي لم تُحقّق الاندماج والتقارب بين الحكام والمحكومين بل

¹ - Colin Crouch , **Post-Democracy** , Cambridge (UK), Polity , 2014, p 50.

² - Colin Crouch, « The march towards post-democracy, ten years later » **Political Quarterly**: Volume 87 , Issue 1 January - March 2016, p 72 .

³ - **ibid** , p 73.

⁴ - **ibid**.

قسّمت المجتمع إلى طبقتين متناقضتين، من مُمثّلين لا يجدون في السياسات تفضيلاتهم و حكام يمثلون مصالح شركاتهم أو الشركات التي تدعمهم¹، كما أنّ التناقض الليبرالي يتمظهر من خلال اهتمامها بالجانب الشكلي الضروري للعملية الديمقراطية التمثيلية ومدخلاتها وهو ما يتمثّل في الحقوق السياسية كحق التصويت والترشح والانتخاب وحرية التّظيم الحزبي، لكنّها أهملت الجانب المتعلّق بمخرجات المنظومة الديمقراطية وأثّرها على المواطن والمجتمع من حيث تحسين جودة حياته وعدالة توزيع الموارد الاقتصادية، أي تحوّل الانتخابات إلى غاية في حدّ ذاتها لكنها في منطق التمثيل الديمقراطي وسيلة لنقل مطالب المواطنين إلى صناع القرار².

إنّ الذي يحصل للتمثيلية المنهكة من طرف الليبرالية هو وجودها في حالة اختلال بين خطاب الوعود الانتخابية والتي يحصل بموجبه الليبراليون على شرعية ممارسة السلطة المبالغة في التبشير بعدالة السوق، و الذي يملك القدرة على تحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من تلقاء ذاته حينما يكون أداة مركزية للحكم³، وبين الشّرعية الموجهة لإحلال الثقة في هذا المنطق بواسطة النتائج التي تُحقّقها التمثيلية " المُبلّرة " لصالح المجتمعات والمواطنين، وفعالية السلطة ذات التمثيلية في ذلك، لكن الذي يحدث أنّ الناخبين استفادوا من تحسّن وصول السلع وأثمان رخيصة كما وعدت النيوليبرالية، لكنّها لم تُضمّن عدالتها واستمراريتها وقدرة السوق من تلقاء ذاته على مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وهو الأمر المؤكد منذ الركود الاقتصادي والأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، حيث اتّضح بالكاشف عدم قدرة السوق على التعديل الذاتي إلا بتدخل الدولة لصالح انقاذ السوق ومن يمثله على حساب الطبقات الاجتماعية المتوسطة⁴، لذا فالأزمة المالية العالمية أثبتت فشل النيوليبرالية لأنّها تركز انفصالا بين منطق النظام الرأسمالي ورغبته في الربح فقط و بين أي منطق اجتماعي يراعي مصالح المواطنين.

يُحمّل هذا الاتجاه الانقضا الذي تتعرض له الديمقراطية التمثيلية بتنامي الاحتجاجات الشعبية وتحويل الشارع كفضاء غير مضمون العواقب للتمثيل وصعود الحركات الشعبيّة التي استغلت هيكل الفرص السياسية المتاحة في النظام التمثيلي من انتخابات وعمل حزبي، إلى الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي تعانيها المجتمعات الديمقراطية وعدم المساواة واستشراء دائرة الفقر والارتفاع الحاد للتفاوت الاجتماعي الذي تتسبب فيه العولة النيوليبرالية، حيث عجزت النخب

¹ يُنظر : منذر الشاوي، مرجع سابق، ص ص 227-228.

² - يُنظر : جمال محمد سليم، مرجع سابق، ص 66.

³ - Jens Beckert ، « The exhausted futures of neoliberalism: from promissory legitimacy to social anomy», **Journal of Cultural Economics** ,Vol 13, 2020 ,Issue 3 : Rethinking the Future, p 322.

⁴ - *ibid*, p 323.

الحاكمة عن معالجة مشكلات البطالة وإيجاد حلول لتراجع الطبقات المتوسطة، والتي لم تكن من اهتماماتها أصلاً، فكانت فرصة للأحزاب الشعبويّة و اليمينية المتطرفة لترويج خطابها القائم على معارضة الأوضاع والمؤسسات القائمة¹، وأضحت تصدر التصويت في فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية...، وهي الظاهرة التي حاول المنتمون للمنظومات السياسية الغربية التمثيلية شرحها بأنّها انعكاس ظرفي للأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي وهو المحرك لهذا الاحتقان، لكنّه في الحقيقة يتغاضى عن التحولات الجارية في السلوك التصويتي للمواطنين، وصعود الحركات الشعبويّة نابع بالأساس من تقلص قدرة الحكومات التمثيلية الليبرالية على إرضاء مواطنيها، وعدم قدرة النخب التقليدية على إقناع الناخبين وأنّ الحلول البسيطة التي يقدمها الشعوبيون مصيرها الفشل²، لتكون بذلك التمثيلية عبارة عن حلقة أفرغها الليبراليون من محتواها وهو تحقيق مطالب الناخبين لصالح فوضوية الشعوبيون وتفاهتهم.

¹ - Yascha Mounk , « Pitchfork Politics: The Populist Threat to Liberal Democracy », *Foreign Affairs*, Vol. 93, No. 5, SEPTEMBER/OCTOBER 2014, pp 27-28.

² - *ibid.*

المطلب الثاني : اتجاه الأزمة العابرة و أمل في الاستدامة.

في هذا المستوى من التوقع لمستقبل التمثيل السياسي كنمط للحكم في ظل الأزمات التي تحيط به أو بدواخله، فإن الافتراض يتأسس على أن ما يمرُّ به التمثيل السياسي في محدودية نجاعته مجرد أزمة عابرة، وأن ما يتم إirاده كتشخيص لأزمات النمط ذات أثر نسبي يمكن أن تتعرض لها أي ظاهرة اجتماعية أو سياسية ثم تعاود مسار الصعود لأن كل ما اعتبر أزمات للتمثيل السياسي سوف تَضمُرُ إما بالنظر لطبيعة هذه الظواهر الأزموية أو ينحتها عامل الزمن ويحدث تحوُّرات فيها، هناك من يعتبر الأزمة أو الأزمات التي تعترى التمثيل السياسي عبارة عن مرحلة عُمُرِيَّة لازمة في تطورية الظاهرة، وهناك من يعتبر أن الذي يقع في الأزمة ليست التمثيلية وآلياتها الإجرائية، بل إنها أزمة لاحقة وتلاحق المنظومة والفكرة الديمقراطية ككل.

● - أزمة دائمة ووجودية مع قابلية التكيف :

ففي هذا المنظور تتوقف ماري آن كوهنديت (Marie-Anne Cohendet) عند وصف الأزمة التي يمر بها التمثيل السياسي بأنها نسبية في البعد والأثر، لأنها عادية ومتوقعة الحدوث وحتى تجاوز الأزمة، وتبرر ذلك بأن الأزمة هي عبارة عن مرحلة عمرية تطورية لا بد منها من مراحل تطور التمثيل السياسي، لذا تصِفُ مرحلة الأزمة هذه بمواصفات مرحلة من مراحل عمر الإنسان، معتبرة أنها مرحلة تتطابق مواصفاتها مع فترة قبل النضج عند البشر أو حتى الخروج من الطفولة وهي مرحلة المراهقة¹، وكأنها مرحلة بينية غير مستقرة المعالم بين الطفولة واشتداد العود، لذلك تستخدم كوهنديت وصفاً بأن الأزمة تعني وجود الديمقراطية التمثيلية في مرحلة مراهقة عمرية وتعيش نوبات أزمة وليست أزمة بنيوية عميقة، وهي النوبات التي تترواح مسؤوليتها بين الممثلين السياسيين حين يعجزون عن إحداث تغيير في حياة مواطنيهم، وهو الأمر النسبي أيضا حيث يفتقر هذا الحكم للتعميم، في مقابل مسؤولية يتحملها المواطنون جراء لا مبالاتهم وسوء اختيارهم، مما يعكس أزمة ضمير لديهم حسبها²، وقد يكون هذا الاختيار نزواتي غير عقلاني ولا سياسي كما ذهب إليه "رانسيير"، معنى ذلك أن الطابع الأزموي يأخذ شكل نوبات غير قابلة للتعميم ولا الحكم المطلق بل مجرد ارتداد وقتي لا أكثر.

كما يذهب في ذات الاتجاه سيمون تورمي (Simon Tormey) الذي يرى أن أزمة التمثيل ليست طارئة بل متوقَّعة، وكما يقول موجودة في حمضها النووي، أي أن عناصر الأزمة موجودة

¹ - Marie-Anne Cohendet, Op.cit, p41.

² - Ibid, p 42.

ضمن تركيبتها التكوينية، وليس من الغرابة الاختلاف في النظرة إلى تلك الأزمات أو تقديرها¹، فالعناصر التي تتشكل منها المنظومة التمثيلية أصبحت في حد ذاتها مظاهر للأزمة أو سبب للأزمة، ويرى سيمون تورمي (Simon Tormey) أن نسبة الأزمة تتجسد من حيث المآلات النهائية التي يُمكن أن تصل إليها ولا يوجد جزم باحتمالية دخول النمط مرحلة اختفائه، لاعتبار أنه لم ينضج بديل قادر على الإقناع بالحضور بدلا عنه، ويُصِرُّ سيمون تورمي (Simon Tormey) إلى أن الأزمات المحيطة بالتمثيل السياسي نسبية ولا تُحدث تهديدا جوهريا للنمط رغم تراجع مؤشرات جودته، بل إن الأزمة متأتية من خارجه والتي هي في الأساس وقوعه تحت ضربات وسائل الإعلام التقليدي والحديث وسطوة الوسائط الاجتماعية الإلكترونية واسعة التأثير، وحجم التزليل المسلط على كل ما هو سياسي ومنه الممثلون وفكرة التمثيل².

ويقدم سيمون تحليلا مختلفا وإعادة فهم لما يُنعت بأنه أبرز محددات الأزمات الداخلية للنمط وهو انخفاض معدلات المشاركة الانتخابية التصويتية، الذي لم يمنع المنظومة التمثيلية من القدرة على إعادة إنتاج نفسها، أي لا يمكن افتراض أن تدني نسبة المشاركة الانتخابية تعني أو تساوي أزمة نظام أو منظومة حكم³، لأن مؤشرات المتدنية - نسبة المشاركة الانتخابية - لم تمنع المنظمات السياسية التي تأخذ بالنظام التمثيلي من الاستمرار وإنتاج مؤسساته السياسية والمجتمعية، وهنا يقدم سيمون تورمي (Simon Tormey) تحليلا سوسيولوجيا لظاهرة الامتناع أو الامتناعية عن التصويت في كون عدم ذهاب المواطنين للتصويت لا يشكل تهديدا لمنظومة التمثيل والانقضاء عليها، بل أنه مجرد سلوك سياسي لا يعكس مقاطعة نشطة ومناهضة للنمط، بل مجرد لامبالاة من قبل مواطنين، لا تتعدى أن تكون تهديدا صغيرا وضئيلًا للنخب السياسية وإشارة إيقاظ وتنبية لهم بتحسين أدائهم التمثيلي.

يُعزِّز هذا الطرح الانتقاد الموجَّه لتركيز بعض الأدبيات ذات الصلة بتحليل أزمة الديمقراطية التمثيلية بقصر المشاركة السياسية على المشاركة التصويتية الانتخابية، وكذا الانتظام في الأحزاب السياسية والنقابات وجماعات الضغط، ويقدمون دلالة الأزمة من خلال تنامي نسب الامتناع عن التصويت، وتراجع فاعلية الظاهرة الحزبية والعمل النقابي والجمعوي بفعل تراجع تعداد

¹ - Simon Tormey, The End of Representative Politics , Op.cit, p 15.

² - ibid , p 106.

³ - Simon Tormey, « The Contemporary Crisis of Representative Democracy », in; Democratic Theory, vol 1, no 2, Jun 2014, Op.cit, p 105.

المنخرطين في هذه التنظيمات، فهذا الاختصار في مجال المشاركة السياسية وأبعادها لا يعدو أن يكون حسب أصحاب هذا الانتقاد إلا أنه تضيق في تعريف مجال السياسية¹.

فالمشاركة السياسية ينبغي توسيع الفهم تجاهها بإعادة إدراك ما هي السياسة، ومن هو السياسي، فالمشاركة السياسية أضحت تعني معاصرا أشكالا متنوعة من العمل السياسي، فالمشاركة في الأشكال غير النظامية للعمل السياسي من مظاهرات وتحركات احتجاجية وإضرابات غير مؤطرة من التنظيمات النقابية الكلاسيكية ...، وهي كلها من صميم السياسة لأنها تعبيرات ذات طابع سلمي وواعي ومدني خاصة في البيئات الديمقراطية، كما أن شكلا آخر للمشاركة السياسية تنامي في الظهور خلال السنوات الأخيرة وهو الإهتمام المواطني بمخرجات العملية السياسية بالاحتجاج العفوي عليها وعلى آثارها الاقتصادية والاجتماعية، وأقل اهتماما بمدخلاتها النظامية أي المشاركة الانتخابية²، وعدم فقدانهم الثقة بالمنظومة التمثيلية يعود إلى توجيه المواطنين مطالبهم إلى هاته المنظومة، والفكرة هنا أن وصف الأزمة للتمثيلية السياسية لا يعدو أن يكون نسبيا بفعل اتساع مفهوم المشاركة السياسية.

كما تشير بعض الأدبيات في هذا الاتجاه إلى أن الأزمة تأخذ نسبيتها من مصدرها الأصلي أي الفكرة الديمقراطية في حد ذاتها، الموغلة في القدام وليست مقتصرة على التمثيل والذي يُعتبر حديثا قياسا إلى عمر الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم، حيث لم يستقر زمن أو تطبيق للديمقراطية إلا ووصفت بدخولها مرحلة الأزمة، فبالتالي الأزمة ليست نابعة من التمثيل في حد ذاته، بل هي ممتدة للأزمة الدائمة التي تعرفها الديمقراطية والملازمة لها³، لذلك فالمؤشرات المرصودة كمحددات إجرائية لأزمة التمثيل السياسي والتي بواسطتها تقاس صحة ورفاهية الديمقراطية التمثيلية والتي توجد في اتجاه تنازلي واضح، ليس مرتبطا بالمرجعية الزمنية التي تُطلق على بداية أزمة التمثيل أي في حدود أواخر القرن العشرين، بل إن مؤشرات التراجع تعود إلى قبل ذلك بكثير، فيرى مثلا "سيمون تورمي" أن العصر الذهبي لإقبال الناخبين على التصويت كان في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ومنذ ذاك الحين وهي تشهد انخفاضات مطردة، و ذات الحكم ينطبق على العضوية في الأحزاب السياسية، فمن خلال مؤشر عدد المتحاربين من جملة المصوّتين نجد أنها كانت تصل إلى حوالي 30 % في ستينات القرن الماضي، لتبدأ مُذ ذاك في

¹ - David Marsh, « What Is the Nature of the Crisis of Democracy and What Can We Do about It? », Democratic Theory , vol 1, no 2, Jun 2014, Op.cit, p 38.

² - ibid.

³ - Simon Tormey, " The Contemporary Crisis of Representative Democracy " , Democratic Theory, vol 1, no 2, Jun 2014, Op.cit ,p 104,

الانخفاض لتصل الآن إلى حوالي من 01 % إلى 02 % ، والفكرة هنا أنّ تراجع مؤشرات التمثيلية هو ليس معنياً به النمط التمثيلي فقط بل النموذج الديمقراطي برمته.

● - التمثيلية لا تموت... ولكن كيف تموت ؟:

من آخر الأدبيات التي تناقش فكرة مستقبل الديمقراطية التمثيلية ما طرحه العالمان السياسيان الأمريكيان ستيفن ليفتسكي و دانيال زيبلات (Daniel Ziblatt ، Stephen Levitsky) في كتابهما " كيف تموت الديمقراطيات : ما يخبرنا به التاريخ عن مستقبلنا " (what history reveals)¹ ، والذي يُشكّل خلاصة تدريسهما لحقل معرفي دقيق و متخصص طيلة عقدين من الزمن، و هو الحقل المهتم بفهم وتحليل وتفسير اللحظات الأخيرة لسقوط التجارب الديمقراطية في العالم² ، وإذ تصنّف بعض القراءات للكتاب على أنّه ضمن التنظير الذي يشرح ظاهرة انحسار الديمقراطيات التمثيلية أو التراجع المميت لها، والتي يجعلها غير قادرة على تحقيق الحد الأدنى من تطلعات الشعوب³ ، في حين أنّ الكتاب أشبه بدق ناقوس الخطر بشأن الاستهداف المُمنهج الذي يطال الديمقراطية اليوم، والأمريكية خصوصاً بحُكم أنهما من تلك البيئة، وقيمتُهُ تأتي من كونه أنّهم لا يرون التشخيص الأزموي مقتصرًا على بلديهما فقط، وليس شعور ظريفي بخطر صعود الشعبوي ترامب سنة 2016م، إنّما يذهبان في شرح واقع الديمقراطية التمثيلية إلى ما قبل ترامب، وإلى البيئة العميقة للديمقراطية في بلدان أخرى.

إنّ الرؤية التي يقدمها المؤلفان تتلخّص من خلال تصدير عنوانه " في كيف تموت الديمقراطية " ، في ملامح يُنبئ فيه إلى أنّ الديمقراطيات لا تموت فجأة إنما تتراكم عوامل عدة وعبر فترات زمنية ممتدة لتتآكل رويدا رويدا، والحديث عن موت الديمقراطيات في الكتاب هو تعبير مجازي، الغاية منه استنهاض التفكير بتطبيق آلية العلاج بالصدمة ومداومة القنوات السياسية لرجال السياسة لمعرفة الوجه الآخر الذي سيحدث لو ماتت الديمقراطية، ومن هنا فهدفهما من هذا التشخيص هو البحث في سبيل تأمين مستقبل نمط الحكم السائد والعمل على إنقاذها، أي لم ينظرا إلى التمثيلية أنّها في كنف الانتهاء بل إلى التحذير من السياقات والظروف التي تؤدي إلى موتها⁴ ، باعتبار أنّ المسؤولية الأساسية في عدم الإنهيار تقوم على الأحزاب السياسية واستعادة

¹ - Steven Levitsky , Daniel Ziblatt, **How Democracies Die; what history reveals about our future** , New York, (USA), Crown, 2018.

² - عبد السلام رزاق، " قراءة في كتاب : كيف تموت الديمقراطيات "، مجلة لباب LUBAB للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة (قطر)، العدد 02، مايو/أيار 2019، ص 226.

³ - محمد عبد الله يونس، مرجع سابق، ص 35.

⁴ - يُنظر : عبد السلام رزاق، مرجع سابق، ص ص 227، 228.

وظائفها التي تحمي المنظومة من سياسيين شعبويين أو فوضويين يهدون معاقلها، كما يحدث مع الشعبويات الصاعدة، لذا فللكتاب قيمة معرفية تتمثل في أنه يسلط الضوء على الراهنية السياسية للديمقراطية التمثيلية، وقيمة عملية في مساعدة باقي المقتنعين بالنمط التمثيلي على إيجاد طريق تقويتها واستمرارها كنمط مقنع للحكم¹.

يرى المؤلفان هناك فرق بين الإقرار بموت نمط الديمقراطية التمثيلية وبين وجودها في وضع مأزوم بعد عقود طويلة من الفعالية بين مكونات المنظومة التمثيلية أحزابا سياسية كواسطة للناخبين وبين صناع القرار²، فالعمر الزمني الذي شغله النمط الديمقراطي التمثيلي منذ انبعائه في القرن الثامن عشر لم يشهد مثل هذا الوضع الأزموي إلا منذ العشرينات الثلاث الأخيرة، أين وجدت الشعبويات مصعدا عبر الآليات التمثيلية، فضلت تلك الديمقراطيات مضربا لنجاعة آلياتها ونمو مؤشرات التنمية الشاملة في تلك البلدان الغربية تحديدا، رغم ذلك يُعتبر الباحثان أنَّ السياق الزمني الممتد بين سقوط برلين عام 1989م حتى 2015م يُعتبر فترة الأداء الجيد للديمقراطية أمريكيا وعالميا، إلى أنَّ تَمَكَّنَ الشعبوي "دونالد ترامب" من افتتاح مقعد الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، لتُشكِّل ذُرْوَةً ما أسمىاه "التراجع الديمقراطي العالمي"³، والذي لم يكن حدثا أمريكيا فقط بل يريا أنَّ الأزمة عالمية ومن ذلك التقدم في التصويت لصالح التيارات اليمينية في فرنسا والشعبوية البحتة في إيطاليا و هنغاريا، وآخرها التصويت بالأغلبية في بريطانيا لصالح الانغلاق على الخصوصية الأنجلوساكسونية وتخليها عن مسار الاندماج الاقتصادي والسياسي الأوروبي الذي كانت دخلت فيه منذ عقود⁴، وحتى صعود الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون لمنصب رئيس الجمهورية في 14 ماي 2017 كان على غير الآلية الحزبية التقليدية.

وفي العالم غير الغربي لم يعد تعزيز الديمقراطية التمثيلية ضمن الأجندة الأمريكية والغربية، وهو ما يظهر في عدم إسنادهم للديمقراطيات التمثيلية الناشئة في العالم العربي وآسيا وأفريقيا، وقبولهم بانتكاستها لصالح العسكرية الانقلابية أو تفاضيتهم عن الحروب الأهلية والمساهمة فيها، أو السكوت عن التدمير المنهج الداخلي، وتركها للإفشال الداخلي عبر الضيق والخصاصة الاقتصادية والغضب المجتمعي من ذلك، وهو ما عرفته على التوالي مصر وليبيا واليمن وتونس منذ 2013م، والتي تُرك انتقالها الديمقراطي لوحده في مواجهة المضادات له، ليكون بذلك

¹ - Jorge Gonzalez Arocha, « How democracies die », **Studies of Practical Philosophy and History of Ideas**, vol 22,N° 01, 2020, p 04, Available on; <https://dialnet.unirioja.es/servlet/articulo?codigo=7638805>.

² - عبد السلام رزاق، مرجع سابق، ص 227.

³ - Steven Levitsky , Daniel Ziblatt , **Op.cit**, p 205.

⁴ - عبد السلام رزاق، مرجع سابق، ص 228.

تشخيصهما استجوابا نظريا لما تمر به الديمقراطية التمثيلية من وضع أزموي بمقاربة تاريخانية تستتج أن تاريخها الطويل يدل أنها لن تمضي في طريق الاندثار وذلك قياسا على استقرار ذلك الماضي الذي يمتد لحوالي ثلاثة قرون¹.

من وجهة نظرهما أن الانقضا على الديمقراطية التمثيلية يبدأ من لحظة تخلي القادة السياسيين الممارسين (الممثلون) عن المسؤولية السياسية والانتكاس عن فكرة الديمقراطية التمثيلية، إلى جنوحهم نحو الاستبداد، ومرور هؤلاء الصنف ومن يحملون تلك النزعة إلى المؤسسات التمثيلية، والذي يمنع هذا الجنوح عاملين أساسيين، هما الغريال الحزبي و يقظته في الانتباه للنوازع الاستبدادية لدى مرشحيهم لأي منصب تمثيلي، وكذلك الحكمة الجماعية للناخبين في عدم انزلاق السلوك التصويتي نحو اختيار الشعبويين انتخابيا، والوقوع في الفخ الشعبوي، وهو ما واجهته بلجيكا وبريطانيا وفلندا وكوستاريكا وتمكنت من الاحتفاظ بهم خارج السلطة²، ويقع هذا الانقضا بتراخي الآلة الحزبية، وعندما تجد النداءات الاستبدادية الشعبوية استجابة لدى المواطنين بدواعي مختلفة، وهشاشة البعد القيمي الديمقراطي لديهم فتكون عندها الديمقراطية في ورطة وغير آمنة³.

يشدد الكتاب على أن الذي يقع حتى تندثر الديمقراطية هو تآكل مطلق للقيم التي يقوم عليها النظام التمثيلي من حرية وتسامح، أي موت تلك القيم وتحللها، وهو الذي لا يحدث حسبهما لأن القيم الإنسانية والسياسية لا تخضع لضوابط الحتمية البيولوجية والفناء النهائي، بل إن المجتمعات قد تعرف فترات يلغى فيه النمط الديمقراطي التمثيلي كما حدث في التجربتين الألمانية والإيطالية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم تعود لتزهر من جديد بعدما يموت أعداءها⁴، فالفكرة التي حاول الكتاب تقديمها، أن التدهور الحقيقي للتمثيلية حينما تصاب القيم التي تتبني عليها، وهو عين الخطر لأن تدهورها لا يمكن أن يكون واضحا مرئيا وفجائيا، بل إن الخطر يكمن في التحلل البطيء للقيم الديمقراطية.

إن صعود المستبدين أو الشعبويين بالعنف والانقلابات العسكرية وإن حدث فهي لا يعني موت الديمقراطية حال أن قيمها متماسكة لدى جمهورها، وهو مذهب يرى أن الانهيارات العنيفة والعسكراطية لم تعد تُقوّض الديمقراطية التمثيلية في حد ذاتها، أي أن سبب معظم انهيارات

¹ - Jorge Gonzalez Arocha, **Op.cit**, p 04.

² - Steven Levitsky , Daniel Ziblatt , **Op.cit**, p19 .

³ - **ibid** , p 20.

⁴ - عبد السلام رزاق، مرجع سابق، ص ص 228-229.

التمثيلية لم يكن في حقيقته الجنرالات والجنود، بل أن سببه بالأساس تسبب حكومة تمثيلية منتخبة في هذا المسار، إما الإخفاق على مستوى نجاعة السياسة العامة أو تحليلهم بالقابلية لأن يكونوا جسرا للانقضاض على النمط التمثيلي، ويُعدُّ الكتاب حالات معروفة في ذلك من فنزويلا إلى هنغاريا و البيرو والإكوادور، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية إن رسخت فيها الظاهرة الترامبية وإن غادر الرئاسة¹.

فالتمثيلية هنا لم تُغتل بالأسلحة الفتاكة والعنف المسلح على يد العسكر، إنما الفتك جاء على يد رجال السياسة المنتخبون أنفسهم، وهو المنحى الخطير الذي يتهدد الديمقراطية بضرب مؤسساتها الدستورية التي تضمن شرط ديمومتها، والمثال الذي يستدلُّ به المؤلفان بوضوح هو نموذج الرئيس الفينزولي السابق هوغو تشافيز، الذي جاء إلى الحكم بالآليات الديمقراطية سنة 1998م، كقائد إصلاح يُركِّز على مكافحة الفساد ومحاربة الفقر، قبل أن يتحوَّل إلى حاكم أوتوقراطي بعد تعديله للدستور سنة 1999م، وأخذ في تمكين حكمه باتجاه غير ديمقراطي وفرض هيمنته السياسية والأمنية حيث عرَّض معارضيهِ للاعتقال أو النفي والتضييق على حرية الصحافة، واستمر في حكم البلاد بعقلية سياسية أوتوقراطية لأزيد من عقد كامل، وبوفاته أيضا سنة 2012 م، استمرت " التشافيزية " في ممارساتها بواسطة خليفته نيكولاس مادوروا، لتُكون التمثيلية تُواجه مصيرها بواسطة آلياتها، أو حينما تُقتل الديمقراطية بواسطة قفزات حريية²، وهو ذات التمشي الذي سلكه الرئيس التونسي " قيس سعيد " منذ قيامه بالتجميد العملي للدستور وتجميد البرلمان و إعفاء الحكومة، ضمن ما يُعرف بإجراءات 25 جويلية 2021م، وهو الرئيس الذي يجاهر برفضه الصريح للمنظومة التمثيلية والتي برأيه تحد من صلاحيات رئيس مُمركز كل الصلاحيات والسلطات بيديه، وهو الذي يعرف برغبته في بناء نظام سياسي تضعف فيه التمثيلية البرلمانية لصالح سطوة " الحاكم الواحد".

إن اغتيال الديمقراطية التمثيلية يتم لا عن طريق عسكرة السياسة، لكن ما دونها يؤدي إلى نفس الغرض، وذلك بإخضاع الحياة السياسية إلى النوازع الفردية لأولئك الحكام وتطويع القوانين والقفز على التقاليد السياسية العريقة لتلك الديمقراطيات التمثيلية، وكل ذلك يشكل أول معاول الانقضاض على النمط، وهنا يدفع المؤلفان إلى وضع صعود ترامب وممارساته طيلة عهده الانتخابية في ذات السياق الذي عرفه صعود تشافيز و شوابه، فخلال مدة حكم ترامب وإلى آخر يوم في عهده، مارس كل ما يشيئ أن يكون تهديدا لديمقراطية لها تقاليد يتجاوز

¹ - Jorge Gonzalez Arocha, Op.cit, p 03.

² - عبد السلام رزاق، مرجع سابق، ص 230.

عمرها 300 سنة¹، والصورة الأبرز هو تحويله العملية الانتخابية الأمريكية إلى مسخرة أمام العالم في طريقة ومضمون الاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية (نوفمبر 2020)، للدرجة التي حرّض فيها خطابه غير المنضبط أنصاره على احتلال مبنى الكونغرس يوم المصادقة على نتائج الاقتراع في مشهد نعته المتابعون بأنه صورة لمحاولة انقلاب على التقاليد الديمقراطية .

يرى المؤلفان أن تجنّب الانهيار يتوقف على منظومة التمثيل ومحدداتها من انتخابات وعمل حزبي حيث تكون وظيفتهما سواء بالهندسة الانتخابية أو الآليات التنظيمية الحزبية التي تعتبر ما أسماه " حراس بوابات الديمقراطية"، باستكشاف مُسبق لكل الذين يُمكن أن يتسلّقوا عبر التمثيل لينقضوا عليه، ويُقرّأن أنّ هناك صعوبة في هذا الكشف، لأنّ الذي يحصل أنّ السياسيين لا يكشفون عن حقيقتهم الاستبدادية قبل الوصول إلى السلطة، بدليل مثلاً رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربين (Viktor Orbán) حيث بدأ حزبه كديمقراطي ليبرالي في ولايته الأولى (1998-2002 م) وحكم كرئيس ديمقراطي، لكن عودته للسلطة سنة 2010م كانت مختلفة إذ أبان عن طبيعة استبدادية²، وحتى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فصعود " ترامب " هو فشل للآليات التمثيلية وخاصة المؤسسة الحزبية الجمهورية التي سمحت بذلك، وهو الشخص الذي لا ماضي سياسي له، ولا خبرة له في شؤون الدولة سواء أنّه رجل أعمال مُغامر، ليكشف عن إجماع أمريكي أنّ هذا الحدث يدل على وجود خلل بنيوي في ديمقراطيتهم قد يُقوّضها، والأمر يعود إلى هشاشة الآليات التمثيلية رغم عراققتها، وحدوث انفصام يشهد اتساعاً بين النخب السياسية والمجتمع، والأبرز حسب المؤلفين يعود إلى اضمحلال الطبقة الاجتماعية الوسطى التي تدفع إلى حماية الحياة الديمقراطية من مزيد النزوع نحو الفردانية السياسية والتسلح بالمال والتحريض لصناعة التوجّهات السياسية، وكل ذلك يؤدي إلى التعجيل بتقويض الديمقراطية³.

ولتجنب انهيار التمثيلية يُقدّم الكتاب تصويره لأزمة التمثيل السياسي على أنها خلل في الأدوات الإجرائية لنمط الحكم، لأنّ القيم الديمقراطية تحتاج أيضاً إلى أدوات تحفظها، وهنا يطرح الكاتبان السؤال: هل يُمكن للمؤسسية الانتخابية والحزبية أن تصمّد في منع مهدّدات التمثيلية، وهل يمكن أن يقوم جهاز سياسي ما حزبي أو في إطار منظومة التمثيل عموماً على كشف مسبق لمهدّدات النظام التمثيلي؟، لذا يُحمّلان المسؤولية للمحدّد الأبرز في المنظومة الديمقراطية وهي الأحزاب السياسية في تجنب ظهور تلك المهدّدات لاسيما صعود القادة المستبدين

¹ - Steven Levitsky , Daniel Ziblatt , Op.cit, p 182.

² - Steven Levitsky , Daniel Ziblatt , Op.cit, p 20.

³ - ibid, p 207.

و الشعبويين¹، والتي يسميها كما ذُكر سابقا " حراس بوابة الديمقراطية"، التي لا بد لها من تشغيل أجهزة استشعار ذات حساسية عالية- كما يقولان- لمنع مرور المهدّد الاستبدادي عبر الآليات التمثيلية ثم الانقضاء عليها، وعلى ذلك يطرحان نموذجا استشعاريا يتكون من أربعة مفاتيح لمنع هذا المرور، إذ يتوجب الانتباه إلى مؤشرات السلوك الاستبدادي ودلالاته العميقة في مسار السياسيين، والانتباه إلى بؤادر سلوك رفض القانون و رفض قواعد اللعبة الديمقراطية لديهم، وكذا رفض التعامل مع الخصوم وتشويه شرعيتهم، وكذا مدى وجود السلوك المتسامح أو المشجع للعنف²، مع أن يتلزم ذلك مع دسترة جزائية لقواعد اللعب السياسي النظيف، وهو الاتجاه الذي لم ينتبه إليه المؤسسون الديمقراطيون خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية³، فتلك المؤشرات السلوكية ربما يؤدي إلى الانتباه إليها مبكرا بطريقة مؤسسية إلى الحد من تنامي المهددات التي تواجه الديمقراطية، والتي يقر المؤلفان في مناسبات عدة في كتابهما أنّها تعيش حالة أزمة فعلية لكن لا يعني ذلك موتها على الأقل في بلديهما، ويحملان صورة أمل في استداماتها لأنها تملك أدوات حماية ذاتها بالتفعيل الأقصى لميكانيزماتها في الحفاظ على حيوية فكرة التمثيل السياسي، وأنّ قواعدها رغم التراجع العالمي لا تزال سليمة في مناطقها الأصلية.

¹ - Jorge Gonzalez Arocha, *Op.cit*, p 03

² - *ibid*.

- Steven Levitsky , Daniel Ziblatt , *Op.cit*, p 204.

³ - *ibid* , p 213.

المطلب الثالث : ديمومة التمثيلية مرهونة بشروط التحديث .

فهذه الأطروحة ترى أنَّ التمثيل السياسي مازال يحتل مكانة هامة ومتزايدة في النظرية الديمقراطية المعاصرة، وذلك لإمكانية أن يتعدى التمثيل السياسي إلى ما بعد الاقتصار على التصورات المعيارية للتمثيل التي تركز في المقام الأول على التمثيل الانتخابي والبيروقراطية الحزبية وعمل الهيئات التمثيلية والحكومية الرسمية، إلى ما هو غير رسمي وغير انتخابي في توليد السياسات العامة، عن طريق تفعيل المداولات غير الرسمية والمفاوضات مع المجتمع المدني المحلي وحتى العالمي...، وهي الأشكال الجديدة للتمثيل التي تتعدى المفهوم العلائقي للتمثيل السياسي كما أقرته حنا بتكين (Hanna Fenichel Pitkin) المنحصر في (الناخب –المنتخب)، والتي أبانت عن تعقيدات وتكسُّس للتمثيل نجم عن اعتبار المُعَبَّر الانتخابي شرط وحيد للتمثيل، أمام موجة جديدة ترى أنَّ تفضيلات المواطنين تصنعها أيضا شبكات المجتمع المدني المحلي والدولي، وكذا وسائل الإعلام التقليدي والمعاصر العابرة للسماوات والحدود التقليدية، ولم يعد من يحتاج التمثيل هو فقط الجمهور المتواجد في المجتمع المحلي المحدد بالدائرة الانتخابية والإقليمية، إلى وجود جماهير عبر وطنية متداخلة مع السياسات الوطنية سواء في مدخلاتها أو تنتظر مخرجاتها¹، فرغم امتلاك التمثيل لمقومات البقاء إلا أنَّ الاستدامة مرهونة بتوفير شروط التحديث من ابتكار التداولية وتوظيفها لجعل التمثيل أكثر مشاركة للمواطنين، وإحلال التشاركية بمفهوم يشمل أولئك المواطنين غير المنخرطين في الآليات التقليدية، فيما يتوجب تسييج أي منظومة بإحياء الأخلاقية في جوانبها وفي عمقها، باعتبار التمثيل تعاقد أخلاقي بين المواطنين وممثليهم منذ البداية.

• - ابتكار التداولية والتواصلية أو الديمقراطية المباشرة بصيغة جديدة .

من المقاربات التي تحاول حلحلة أزمة التمثيل لاستعادة مكانته واستدامة سيادته كنمط للحكم قابل للتطبيق ويحفظ للمواطن وجوده النسبي والمنطقي ضمن منظومة الحكم، يمكن أن يشكل إحلال التداولية التواصلية (Deliberative, communicative) طريقا موصلا لذلك، واستيعاب كل الزخم الذي يدعي وصلا بالشعب والجماهير كالحركات الاجتماعية والاحتجاجية والشعبيات، وضغط النجاح التنموي للأنظمة غير التمثيلية، فلتجاوز عيوب الديمقراطية التمثيلية المتأتية من الاختلالات التي خلفتها تطبيقات وممارسات محدداتها الإجرائية، وكذا الانتصار على الضغوط الأزمومية المتأتية من الظرف السياسي الداخلي والعالمي الذي يحيط بها،

¹ -Nadia Urbinati, Mark E. Warren, « The Concept of Representation in Contemporary Democratic Theory », *Annual Review of Political Science* , Vol. 11, June 2008, p 388.

والوفاء بشكل أكبر لفكرة التمثيل السياسي، والاقتراب أكثر من النموذج النقي والأصيل للديمقراطية حيث المشاركة المباشرة للمواطنين على قدم المساواة في منظومة الحكم، وهي التوقعات التي يُفترض أن يُتيحها إحلال المقاربة التداولية والتواصلية، حيث تكون مشاركة المواطنين في سيرورة الحكم ليس من خلا التصويت فقط، بل من خلال التشاور والنقاش بين مختلف الأطراف بغرض الوصول إلى قرارات تتحقق فيه المصلحة للجميع أو الأغلب من المواطنين¹.

من أهم البحوث التي بلورت إحلال التداولية التواصلية والاستطردادية في سبيل جعل التمثيل والديمقراطية المُحدثة مُتاحة ومُنشِرة على نطاق واسع والخروج بها من حالة الأزمة إلى الإشعاع من جديد، وهو ما جمعه كلُّ من الباحثين جون باركينسون و جان (JOHN PARKINSON - JANE MANSBRIDGE) في كتاب " DELIBERATIVE SYSTEMS: Deliberative Democracy at the Large Scale " والذي ضم دراسات عدة لفريق من مُنظري التداول الرائد في العالم، متناولين مبادئ هذا النهج الجديد وتوضيح نظرياته وكذا دراسة مشكلات التنفيذ في عالم تتنافس فيه الأطروحات والمؤسسات والقوى المتنافسة والمتضادة، مُعتبرين التداولية التواصلية كطريقة جديدة للتفكير في توسيع المشاركة الديمقراطية والاشتغال بالعمل السياسي الذي يشهد عزوفا في أنحاء كثيرة من العالم، بما فيها تلكم النظم ذات الديمقراطية التمثيلية الراسخة، حيث يُتوقع بتحقيقها أن تنتقل دوائر المشاركة الشعبية الانتخابية والسياسية عموما من البلدات والقرى والدولة الوطنية والقومية، ومن الشبكات المحلية إلى الأنظمة عبر الوطنية وحتى العالمية فالتمثيل التداولي إضافة إلى تمسُّكه بالتمثيل العلائقي الثنائي التقليدي فإنه ينخرط في منظومة الشبكات العالمية الجديدة ويسخرها لتحسينه². ومن البحوث أيضا ما قدمه كل جون س. درايزك و باتريك دانلفي (John Dryzek - Patrick Dunleavy) في بحثهما المشترك المتضمن في كتابهما المترجم "نظريات الدولة الديمقراطية" *، واللدان يعتقدان بوجود أزمة للتمثيل السياسي التقليدي و يشتركان مع سابقتهما في أنَّ التداولية التواصلية تُشكِّلُ مقاربة لحل تلك الأزمة واستعادة البريق.

¹ - بلال عبد الله، (الديمقراطية التداولية في تونس بعد الثورة : دراسة لدور اتحاد الشغل في مبادرة الإصلاح العربي)، باريس (فرنسا)، منشورات برنامج دعم البحث العربي، الدورة الثانية، أكتوبر 2017، ص 40

- * JOHN PARKINSON , JANE MANSBRIDGE,(ed) , **DELIBERATIVE SYSTEMS: Deliberative Democracy at the Large Scale** , CAMBRIDGE (UK), CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS,2012

² - James Bohman, « Representation in the deliberative system » , in; JOHN PARKINSON , JANE MANSBRIDGE , **DELIBERATIVE SYSTEMS: Deliberative Democracy at the Large Scale** , Op.cit, p72.

* - يُنظر : جون س. درايزك، باتريك دانلفي، نظريات الدولة الديمقراطية، ترجمة : هاشم أحمد محمد، الطبعة الاولى، القاهرة (مصر)، المركز القومي للترجمة، 2013.

تقوم فكرة التداولية التواصلية كمقاربة لإصلاح التمثيل السياسي وجعله أكثر وفاء لعلاقة الحاكم بالمحكوم على إتاحة مجالا أكثر للتواصل بين الفاعلين في المنظومة التمثيلية والعمليات السياسية عموما، بإجراء حوارات مُستمرّة بين السلطات والرأي العام والخبراء العلميين وصناع القرار ومشاركة المواطنين بها، فيكون التواصل عمدة هذا النموذج الذي يُظهر فيه الأفراد وجهات نظرهم الخاصة على ضوء ما يجب أن يقوله الآخرون، ويُعدُّ أمرا مثاليا في بيئة خالية من الإجبار والتلاعب والمكر¹، وهذه الفكرة ورغم أنَّها منذ عصور قديمة إلا أنَّ استخداماتها المعاصرة برزت بشكل مُركّز مع الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) في نظريته " الفعل التواصلية " التي قدمها سنة 1996²، فحسبه أنَّ المؤسسات التمثيلية التقليدية (البرلمانات تحديدا) هي بالفعل وسيط بين الدولة والمجتمع والمؤطر لهذا الاتصال، لكنه يرى أنَّ ضرورة إحلال التداولية والتواصلية تأتي من مبرر أنَّ هذا التمثيل يُعتبر غير مكتمل بدونها، والسبب هو عدم الانتباه إلى ضرورة إشراك أشكال جديدة من تداول المواطنين، ولذا يرى أنَّ التمثيل حتى يتجاوب مع تحولات السياسة ويستفيد منها بدلا أن تكون أزمة له، أن يندمج التمثيل المؤسسي التقليدي مع الأشكال الجديدة من التمثيل خارج البرلمان، ويُقصد بذلك الحركات الاجتماعية الجديدة وأنواع أخرى من جمعيات المجتمع المدني³، ويرى هابرماس أنَّ هذه الابتكارات الإبداعية في التمثيل تُعتبر جزء لا يتجزأ من عمل الديمقراطية التمثيلية، وأنَّ الطريقة التي يُدمج فيها التمثيل التقليدي مع التداولية كشكل جديد للتمثيل، يكون هابرماس قد فتح نافذة جديدة للتمثيل خارج المفهوم التقليدي المعياري (مُمثِّل - مُمثِّل)⁴.

كما يرى هابرماس أنَّ تحقيق الصالح العام وعقلنة السياسة كمحور جوهري لفكرة التمثيل لا يكون إلا بالتداولية والتواصلية، حيث يقتضي هذا المبدأ حسب هابرماس مرونة من كل أطراف الفعل السياسي، فعلى المواطنين الأحرار والمتساوين ألا ينظروا إلى تفضيلاتهم ومصالحهم أنها حق مطلق أو نهائية باتة وغير قابلة للتعديل، والأهم هو أنَّ المشاركة المواطنة يجب أن تكون على قدم المساواة وأن تتكافئ فرصهم في التأثير على السياسات العامة وتشريعاتها⁵، مما يوسّع الجدال السياسي ويُعمقه، لأنَّ الحلقة الأضعف في المنظومة التمثيلية وهو المواطن يتمتع بشروط أخرى لصالحه أوجدتها التداولية التواصلية، فلا يمكن للديمقراطية الحديثة - التمثيلية - أن تعيش

¹ - جون س. درايزك، باتريك داتلفي، مرجع سابق، ص 321.

² - يُنظر: -علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة: من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل، هابرماس أنموذجاً، الطبعة الأولى، الجزائر، منشورات الاختلاف، 2011، ص 145، وما بعدها.

- أبو النور حمدي أبو النور حسن، يورجين هابرماس: الأخلاق والتواصل، بيروت (لبنان)، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص 189، وما بعدها.

³ - Nadia Urbinati, Mark E. Warren , Op.cit, p 393.

⁴ - ibid.

⁵ - يُنظر: عادل ظاهر، مرجع سابق، ص 538.

دونما عودة الجدل السياسي الحر، وإعادة تفعيل السياسة الشعبية للمواطنين عبر مناقشات حرة ديمقراطية داخل هذا المجال¹، وهو ما أخذ به الباحثان جون س. درايزك و باتريك دانلفي في تبني فكرة التداولية التواصلية بين المكونات المجتمعية المتأثرين بالقرارات الجماعية و بناء تصميم مؤسساتي يضمن ذلك، رغم الانتقاد لهما بعدم وجود تصميم مؤسساتي للديمقراطية التداولية².

تتوجّه مساهمة "جون س. درايزك و باتريك دانلفي" لأجل إحلال فكرة التداولية والتواصلية بشكل يؤدي إلى إصلاح التمثيل السياسي وبناء مفهوم يناسب ذلك، وذلك عن طريق إخراج التمثيل من الثنائية المعروفة (ناخبون - مُمَثَّلُونَ) بتوسيع مساحة المعنيين بالتمثيل بشكل أفقي وعرضي على خلاف الثنائية المذكورة ذات الاتجاه العمودي، فيكون التمثيل غير تقليدي ليُصبح تمثيلاً استطرادياً - كما أسموه - ، أي يتوسّع ليتعدى إلى كل المتأثرين والمؤثرين في صناعة القرارات بما في ذلك القوى عبر الوطنية التي أضحت تأثيرها في القرارات الوطنية والمحلية أكيدا، فيتحقّق التمثيل الاستطرادي بضمّ الفاعلين الجدد في التمثيل إلى الفاعلين التقليديين وجعلهم اعتباراً واحداً، لأنّ التقييم حسبهم للتمثيل المعياري التقليدي أدى لعدم وجود مشاركة واسعة وذات مغزى نظراً لمحدودية مؤسسات التداول فيه، في حين أنّ التداول التواصلية والاستطرادي لا يوجد عادةً في مؤسسة أو منتدى واحد فقط³، ولكنه يتضمن الكثير من المؤسسات والمنديات الممكنة في الأصعد المحلية والوطنية وعبر الوطنية.

يجد التمثيل الاستطرادي مبرره الأساسي إضافة إلى تضخّم دور فاعلين محليين جُدد كما أشرنا إلى تأثير العولمة، حيث أضحت تتعدى أهمية السياسة الانتخابية (كما هو في التمثيلية التقليدية)، وتحوّلت السلطة على نحو متزايد إلى المؤسسات والمنظمات الدولية التي لم تُنتخب، وكذا التأثير الفعال والمباشر للإعلام العالمي وشبكات التواصل الاجتماعي وأصبح المواطنون المحليون يعيرون اهتماماً أقل إلى انتخاباتهم الوطنية عن انتخابات الدول الكبرى، فقد تكون لنتائجها أبعاداً أكبر من الانتخابات التي يُسمَح لهم بالتصويت فيها محلياً⁴.

• - الطريق إلى تجسيد المقاربة التداولية التواصلية:

يقوم التمثيل الاستطرادي الذي يشكل نفساً جديداً لنمط التمثيل السياسي على فرضيات و وسائل، أمّا الفرضية الأولى فهي أنّه في ظل التمثيل الاستطرادي يُمكن للأفراد والمجموعات

¹ - علي عبود المحمداوي، المرجع السابق، ص 230.

² - جون س. درايزك، باتريك دانلفي، مرجع سابق، ص 328.

³ - James Bohman, « Representation in the deliberative system » in; JOHN PARKINSON, JANE MANSBRIDGE, (ed), Op.cit, p73.

⁴ - جون س. درايزك، باتريك دانلفي، مرجع سابق، ص 474.

إظهار تفضيلاتهم الخاصة في ضوء مشاركتهم في الحوار السياسي مع الآخرين، أمّا الفرضية الثانية فتري أنّ التداولية الاستطردادية يكون لها تأثير ولو بقدر معين في تقرير السياسة العامة أي عدم الاشتراط أن يكون لها تأثير حاسم، مع أنّ عدم حدوث أي تأثير سيؤدي بالفاعلين إلى طرح التساؤل عن جدوى اتصالاتهم وتفكيرهم، أمّا الفرضية الثالثة فتري أنّ التداولية الاستطردادية تعدّ شرطاً ضرورياً للشرعية، أي أن يكون المواطنون قادرين على المشاركة في التداول والتأثير على القرار وليس التصويت عليه فقط¹.

إنّ المجال الذي يفتحهُ التمثيل الاستطردادي من المشاركة الواسعة لكل المشمولين بقرارات السياسة العامة مؤثرين ومتأثرين، لا يخرج عن مضمون فكرة التمثيل السياسي الأصلية و التي تتضمن معاني التفويض والمراقبة والمساءلة، لأجل ذلك اقترح الباحثان (جون س. درايزك و باتريك دانلفي) ولتذليل صعوبة عدم إمكانية تحقّق هذه المشاركة الواسعة آلية مغايرة للتصويت، وهي النموذج التصويتي الاستطردادي وتشكل الأداة الرئيسية للتداولية، إذ تتمثل في الخطابات والمراسلات والخطب المنبرية والمحاججات الصحفية وغيرها عبر ما أسموه (غرف المخاطبات)²، والمخاطبات لا تمثل السطحي من المصالح بل تكشف هويات المتخاطبين ومصالحهم المترابطة والمتداخلة والمتناقضة.

أمّا عن الوسائل التي قدّمها في إطار تصميمهما الاستطردادي فهي الأدوات التي يُعبّر بواسطتها المتداولون عن آرائهم وتصوراتهم وهي إجمالاً³:

- الوسائل الانتخابية التقليدية: حيث يقتصر التداول عن الممثلين المنتخبين كشكل يستوفي مطالب الديمقراطية التمثيلية التقليدية، الذين يؤكدون على التداول وليس التصويت فقط، والتداول هنا يقع داخل المؤسسات التشريعية وإسماع أصوات ناخبهم .

- تداول الخبراء: وهو تداول يجري بواسطة أشخاص يكونون قادرين على التعبير على وجهات نظرهم للجمهور ولو لم ينتخبهم، كالقضاة والمحلفون ومختلف الخبراء في مختلف التخصصات،

¹ - Bernard Manin, « On Legitimacy and Political Deliberation », *Political Theory*, New York(USA), Vol. 15, No. 3 (Aug., 1987), p352 .

² - Dryzek, John S, Simon Niemeyer. « Discursive Representation », *American Political Science Review*, (USA), vol. 102, no. 4, 2008, p 481.

³ - جون س. درايزك، باتريك دانلفي، مرجع سابق، ص324-327 (بالتصرف).

وإشراك الخبراء للمواطنين في هذا التداول بُضفي على خيارات السياسة العامة نوعاً من العقلانية في تشخيص المشكلات العامة وكذا إقرار الحلول الممكنة¹.

- **الوسائل غير الانتخابية:** اختيار الممثلين التداوليين عن طريق القرعة، فالأشخاص المختارون بهذه الطريقة يمكن أن يكونوا ممثلين عن الساكنة بالمعنى الإحصائي وليس بالمعنى السياسي، لأنهم يفتقرون إلى أي مسؤولية أمام الجمهور.

- **فضاءات النقاش:** بفتح النقاش الواسع مع الحركات الاجتماعية و النشطاء السياسيين والإعلاميين ومنظمات المصالح وحتى المحادثات في الأماكن العامة والنوادي، ولقاءات الكتّاب المثيرين و وكلاء الدعاية، وهي الوسائل التي تمنح للتمثيل شرعية ممتدة إلى كل المستويات التمثيلية، فتحقيق شرعية استطرادية لا يعطيها الممثلون المنتخبون فحسب، بل كل أولئك المشمولين بالتداول².

- **فسح المجال للديمقراطية الاستطرادية العالمية:** والتي تنظر إلى مجالات عامة دولية على أنها مواقع محتملة ومواضيع قابلة للتداول والتأثير داخل الحدود الوطنية، فالاستطرادية العالمية تُوفّر المجال للاشتراك في المحادثات المختلفة بفواعل عبر وطنية وخطابات عابرة للحدود في القضايا المختلفة³، مثل: البيئة، ليبرالية السوق، حقوق الإنسان، الإرهاب، العدالة العالمية، التنمية المستدامة، الفساد ...، فأثار المفاهيم المعولة على السياسات العامة الوطنية وحاجيات المواطنين غير التقليدية، وطريقة طرح المطالب التي أضحت معلّمة لا تخفيها عين على عالم اليوم.

إنّ تلكم الوسائل كما قبلت بالتّحفظ عن إمكانية تحقيق ديمقراطية استطرادية عالمية مع توافر تنظيرات متعددة تنشُد الديمقراطية العالمية، والوسائل الأربعة تمنح للتمثيل شرعية ممتدة ومقبولية واسعة فتحقق شرعية استطرادية، والتي لم يكن يملكها الممثلون التقليديون ليمنحها أولئك المشمولون بالتداول الاستطرادي، واللافت في أطروحة الباحثان (جون س. درايزك و باتريك دانلزي) هو أنّ مقاربتهم لم تتضمن ضمانة المشاركة الفاعلة لكل المشمولين أو المعنيين بالتداول في مسألة معينة، والذي يُفترض أن يتضمن حضور فاعل لكل الأطراف الداخلة في نزاع حول أي موضوع، والجلوس معاً من أجل التفكير في مسائلهم الخلافية، والوصول إلى الحلول التي يمكن أن تتوصل إليها كل الأطراف، فالتداول حول قضايا البيئة والحد من التلوث، تثير في العادة

¹ -Thomas Christiano, « Rational deliberation among experts and citizens » , JOHN PARKINSON , JANE MANSBRIDGE (ed), **Op.cit**, p 28.

² - Dryzek, John S, Simon Niemeyer , **Op.cit**, p 482.

³ - جون س. درايزك، باتريك دانلزي، مرجع سابق، ص 426.

إشكالية عدم حضور طرف فاعل ومعني بشكل مباشر بالموضوع، في حين يقع غيابهم أو تغييبهم عن التداول، وهم " المُلَوَّثون " عند التداول وإقرار السياسات البيئية.

التمثيل التداولي الاستطراذي كمفهوم آخر ومستحدث للتمثيل السياسي، قد يحدث أو لا يحدث فعلا بالشكل الذي يُتَوَقَّع، لكنه بلا شك يجعل السياسات العامة صناعة وتنفيذا أكثر عقلانية لأنه تعبير عن توازن يحدث بين مطالب المُمَثِّلِينَ وضغوطات وطنية وعبر وطنية وقرارات المؤسسات التمثيلية الرسمية، وهو ما باشره الإتحاد الأوروبي في مؤسسته التمثيلية (البرلمان الأوروبي) التي تعاني انفصاما بين الممثلين والناخبين الأوروبيين، حيث تُوجَّه لطبيعة هذه العلاقة انتقادات كبيرة من المواطنين والمجتمع المدني الأوروبي التي أدَّت بفعل البيروقراطية الأوروبية إلى تكسُّبها وإصابة النظام السياسي الأوروبي بعجز ديمقراطي¹.

وفي صيغة تنفيذية للمقاربة التداولية التواصلية بناء على اقتراح من الرئاسة الفرنسية سنة 2017م على المجموعة الأوروبية إنشاء آلية على مستوى الإتحاد الأوروبي تُمَكِّن المواطنين الأوروبيين من إبداء آرائهم وتبادلها حول الإتحاد الأوروبي ومستقبله، وهي الآلية التي تُعرَف " بإستشارات المواطنين الأوروبيين " (The European Citizens' Consultations) والتي يُرمز لها إختصار بـ (ECCs)، وهو ما وُصِفَ بأنه ابتكار تجريبي يؤدي إلى تحسين جودة الديمقراطية الأوروبية من إتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن آرائهم وتبادلها، وتمَّت هندسة الآلية بمستويين تنظيميين²، الأول على مستوى مفوضية الإتحاد الأوروبي حيث أنشأت لجنة تحمل تسمية لجنة المواطنين، وتقوم بصياغة الأسئلة حول القضية موضوع التشاور وتطرحها للاستبيان عبر الإنترنت، أما المستوى الثاني فعلى المستوى الوطني حيث تقوم حكومات الدول الأعضاء بتنظيم الفعاليات الخاصة بالمبادرة بإشراك المجتمع المدني والتنسيق مع أصحاب المصالح حسب موضوع الاستشارة، لتكون النهاية على هذا المستوى بإعداد التقارير الوطنية لنتائج الاستطلاع، والتي تُركِّز جميعها لدى المفوضية الأوروبية لعرضها على قمة القادة الأوروبيين، لتكون أحد مُدخلات الخطة الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي في غضون 2019-2024³.

¹ - دنيا شحاتة ، بسمه سعد ، " آليات التحول من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية المباشرة "، مجلة الديمقراطية : مؤسسة الأهرام، القاهرة (مصر)، عدد 74، شهر أبريل 2019، مرجع سابق، ص 45.

² - Paul Butcher , Simona Pronckut ; « European Citizens' Consultations: Consultation begins at home », **European View**, Volume 18 Issue 1, April 2019, pp 80-81.

³ - Corina Stratulat , Paul Butcher (Rapporteurs) , **The European Citizens' Consultations ; EVALUATION REPORT** , EUROPEAN POLICY CENTRE, NOVEMBER 2018, p p 18-19.

لقد وُصفت الصيغة التداولية التي طُبِّقَتْ في دول الإتحاد الأوروبي والقبلة للتعميم الجغرافي والمضموني بأنها إحياء بالرغبة في إعادة أثينا كما يصطليح عليه أكاديميون وسياسيون، تشبُّهاً بالنمط الديمقراطي المباشر الذي عرفته دولة المدينة الإغريقية قبل 22 قرناً من الزمن، وقد شهدت السنوات الأخيرة وكتتويج للتداولية اعتماد العديد من الدول الأوروبية تكرار لجوء أنظمتها السياسية للاستفتاءات العامة كخيار لتقليص العجز الديمقراطي التمثيلي، الذي تزامن مع استحكام الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، فأضحى يَتَحَنَّم على المؤسسات السياسية تدعيم شرعية قراراتها بإرجاع الكلمة للشعب عن طريق استفتاءات في المسائل المصيرية، رغم حصولها على شرعية تمثيلية انتخابية تخوّلها باتخاذ كل القرارات البسيطة والمعقدة طيلة عهدها الانتخابية، أي أنّ اللجوء للاستفتاءات يهدف إلى أن يُحقّق الممثلين السياسيين الذين سينفذون القرارات المبنية على اتجاهات التصويت الاستفتاءي، مقبولة أكبر لدى المواطنين.

لكن السؤال الأهم الذي يُطرح هنا هو، هل بالفعل تستطيع الإجراءات التداولية أو أحد إجراءات الديمقراطية المباشرة وهي الاستفتاءات، أن تُحقّق مقبولة أعلى من المواطنين تجاه المنظومة التمثيلية؟، المنفتحة على آليات إشراك المواطنين أو أجزاء منهم في صناعة السياسات العمومية، ومواجهة آثار أزمة التمثيل من خيبة الأمل في الأحزاب السياسية وضعف المشاركة الانتخابية¹ ... ، والجواب الذي تتجه إليه عديد الأدبيات أنّ الحكم النهائي على فوائد إجراءات المباشرة أو التداولية تجاه الصيغة المتحوّرة من الديمقراطية التمثيلية في تحقيق مقبولة أعلى من المواطنين تجاهها لا يزال غير مُتاح، كما أنّ الجدال مازال منقسماً حول مزايا التمثيلية المتحوّرة على التمثيلية التقليدية الانتخابية².

إنّ إحلال إجراءات الديمقراطية المباشرة لا سيما اللجوء للاستفتاءات يراه المؤيدون أنّه قد يؤدي إلى تحفيز الاهتمام السياسي لدى الناخبين، وإشراكهم في النقاش الدائر وبالتالي الاهتمام بالقضية المطروحة للاستفتاء، وقد ينتج عن هذه العملية السياسية زيادة في منسوب الثقافة السياسية لديهم، مما يُحفّز عمليات مشاركة الناخبين في الفعل الانتخابي الاستفتاءي، وهو ما يجعل نتائج التصويت أكثر تعبيراً عن تفضيلات الناخبين، وفي الوقت ذاته قد يؤدي مجرد التهديد بخيار

¹ - Emanuel V. Towfigh, Sebastian J. Goerg, Andreas Glöckner, Philip Leifeld, Aniol Llorente-Saguer, Sophie Bade , Carlos Kurschilgen; « Do direct-democratic procedures lead to higher acceptance than political representation? » , **Public Choice** , Volume 167, issue 1-2, Published: 11 May 2016, p 48 .

² - **ibid.**

الاستفتاء إلى جعل الممثلين والمنتخبين أكثر توافقاً مع ناخبهم في الأخذ بتفضيلات الأغلبية، وحتى خوفاً من نتائج تصويتية تُضرب بتراكمية السياسات العمومية وأبعادها الإستراتيجية¹.

فيما تنقل بعض الأدبيات صورة معكوسة عن نجاعة الأخذ بالمقاربة التداولية أو المباشرة الاستفتاءية، بالحكم على عدم عمليتها ولم تؤد في واقع الأمر إلى مزيد من إدماج المواطن في العملية السياسية، حيث يبررون ذلك بأنّ اللجوء المتكرر للاقتراع بشكل عام يؤدي إلى إجهاد الناخبين وبالتالي التقليل من حيويتهم وحماسهم تجاه مقاربة الديمقراطية المباشرة إلى جانب التمثيلية، كما أنّ المحذور الأهم يتمثل في أنّ درجات المشاركة الانتخابية في الاستفتاءات وحتى وإن كانت مرتفعة وقياسية قد لا تعكس جودة القرارات وتُعبّر بحق عن تفضيلات الصالح العام، بل ربما ستكون انعكاساً لحملات العلاقات العامة والضغط التي يباشرها أصحاب المصالح²، والتي تملك أدوات التأثير والتنظيم الجيد وتشبيك العلاقات من أجل ترجيح نتائج الاستفتاء لصالحها، والأخطر ودون ضغط مجموعات المصالح حينما تكون نتائج الاستفتاءات وليدة ظروف معينة ومشاعر عاطفية غاضبة تضر بالانسجام المجتمعي، أو تحمل النتائج بُعداً اقصائياً لأقلية وطنية من طرف أغلبية اتجهت مخرجات الاستفتاء لصالحها.

إنّ أي نمط للحكم تختاره المجتمعات والمنظمات السياسية وتستقر حوله مظنة أنّ ذلك النمط هو الذي يحقق نجاعة القرار السياسي، وتحقيق تقدم للدولة ورفاهية لمواطنيها وكذا الاستقرار السياسي والاجتماعي، بالتالي تتجه الأطروحة المعتدلة والتي تأخذ بها أغلب الديمقراطيات الصناعية إلى الأخذ بالتداولية وإجراءات الديمقراطية المباشرة، لكن عن طريق ما يمكن تسميته بالدمج بين الديمقراطية التمثيلية وضوابطها وتعزيزها بإجراءات التداولية والديمقراطية المباشرة³، على الرغم من وجود تنامي مطالب مجتمعية برفض تمثيل الوسطاء والممثلين المنتخبين في القضايا المصيرية والمهمة، مما يجعل الدمج موقوفاً عند هذا الحد.

إنّ إحلال التداولية التواصلية وإجراءات الديمقراطية المباشرة إلى جانب التمثيلية وآلياتها التقليدية أملت الأزمة والتكلس الذي أصاب نمط الحكم السائد، حيث لم تعد الانتخابات ولا العمل الحزبي يقدمان مدخلات تُعبّر عن حقيقة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتفضيلات المواطنين، وإنّ التطوير كفيل يتجاوز ضعف تدفق المطالب عبر القنوات الانتخابية والحزبية التي أرهقتها البيروقراطية وتعقد عمليات صنع القرار، مما استوجب مشاركة أوسع

¹ - ibid , p 49.

² - ibid , p 50.

³ - ibid. p 51.

للمواطنين والحركات الاجتماعية ومختلف الفاعلين والمتدخلين، مما يتوقع أن يكون التمثيل أكثر وفائية لطبيعة العلاقة بين الناخبين ومؤسساتهم السياسية بتوظيف تطور وسائل التواصل والتعبير لصالح تعزيز التمثيلية وإعادة البريق لها رغم الصعوبات التي تواجه تلك الابتكارات.

• - إحلال التشاركية أو التمثيل بدون نواب وبدون انتخابات :

كما التدوالية تأتي التشاركية تُكْرَس اتجاهها إصلاحيا للتمثيل السياسي بإدخال إجراءات غير انتخابية في التمثيل السياسي مَظَنَّة تعميقه وتوسيعه، فالتنظير الذي يُحاجُّ بهذا المسلك كما عند هابرماس ينطلق من اقتناع أنَّ التمثيل السياسي الذي يقوم على وساطة المؤسسات التمثيلية والنواب المنتخبون وهو تمثيل غير مُكْتَمَل، ويحتاج اكتماله إلى دمج التمثيل المؤسسي في البرلمان مع الأشكال الجديدة من التمثيل، والتي تُعقَد خارج مؤسساته التقليدية، لاسيما من خلال الحركات الاجتماعية وممثلي الحركات الاحتجاجية ومنظمات المجتمع المدني، ويرى هؤلاء أنَّ تعزيز التمثيلية يتم بضمُّن قرارات السياسة العامة للاختيارات الحقيقية للمواطنين بما فيها تلك التي تأتي من خارج السيرورة التقليدية للتمثيل، فهذا التيار الذي يمكن أن يُسمى " أنصار التمثيل غير الانتخابي " يدينون لهابرماس وزملائه بأنهم قد فتحو نافذة جديدة للتمثيل السياسي خارج المفهوم المعياري القياسي للتمثيل، والقائم على العلاقة التي تنتج انتخابيا (ناخب - منتخب)¹.

• التشاركية... المعنى غير التضليلي.

التشاركية لا يمكن أن توصف أنَّها نمط للحكم كما يجري استخدامه إعلاميا في وسائل الإعلام وخطابات السياسيين، ووصفه بأنه نمط للحكم يحمل في الحقيقة كثير من الديماغوجية، وكأنَّه تفلُّت من القبول بمنطق التمثيل الذي يخضع لآلية عقلانية وعادلة وهي الانتخابات، وهي بذلك تُستخدَم على النحو السيئ الذي ذكرنا من باب التمويه على أنَّ التشاركية شكل للديمقراطية وهي على هذا النحو عند غير الديمقراطيين، لأنَّ شركائهم في الحكم لن يكونوا مُنتخبين بل يخضعون لقواعد مطَّاعة يسهلُ التلاعب بها وانتقائية غير محايدة وغير ذات جدوى للصالح العام، إلا ما يُبرَّر به الحكام انفتاحهم على مجتمعاتهم وهم أبعد عن ذلك، فمن المهم الانطلاق من هذا التحذير لأن ليس كل دعوة لإصلاح التمثيل تكون في صالح فكرة التمثيل الحقيقية.

¹ - Nadia Urbinati, Mark E. Warren , Op.cit, p 388.

إنَّ المعنى الحقيقي للتشاركية ينطلق من الحكم عن أنَّها ليست نمطا مستقلا للحكم، بديلا عن التمثيل، بل هي تلكم الإجراءات والوسائل والآليات التي تُمكنُ المواطنين من الانخراط بشكل أكثر تدخلا في تسيير الشؤون العامة، وإبداء آرائهم بشكل أقرب إلى مسامع صناع القرار، حيث لم تعطِهم الانتخابات هذا القرب على نحو دائم، لذا فإنَّ التشاركية لا يمكن أن تعرف إلا من خلال الوسائل الموضوعية تحت تصرُّف المواطنين بطريقة قانونية ومُمنهجة، لتؤدي هدفا واحدا وهو سد الثغرات التي تعانيها الديمقراطية التمثيلية، وهو اتجاه إصلاحي لها، يؤدي إلى " ديمقراطية " الديمقراطية التمثيلية¹.

لذلك فإنَّ التشاركية وما تتضمنه من آليات تنطلق من القصور الذي تعرفه الديمقراطية التمثيلية في تمثيل المجتمعات، وتعمد بذلك إلى مشاركة أوسع للمواطنين في عمليات اتخاذ القرار والسياسات والأعمال التي لها تأثير مباشر على حياته الخاصة ومحيطه القريب، بدل الاعتماد بشكل كلي على أعضاء المجالس المنتخبة، فبالتالي تقوم على هذه التفاعلية بين النواب والمؤسسات التمثيلية من جهة، والمواطنين وتمثيلاتهم الاجتماعية من جهة ثانية، وهي على هذا النحو تكون في المستويات المحلية للتمثيل وفي الجماعات المحلية أكثر جاذبية وقابلية للتطبيق حيث فرصة التواصل بين طرفي العلاقة التمثيلية أكثر تحقُّقا²، كما يتجه آخرون لتعريفها " بأنها أي التشاركية تمتد لتشمل كل محاولة لإشراك أوسع للمواطنين في توجيه وعمل النظام السياسي، سواء على مستوى المركز أو الأطراف " ³، وتعني أيضا بأنها عملية صنع القرار بشكل جماعي وتجمع بين الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، حيث يتمتع المواطنون بالمشاركة في التخطيط للقرار دون تنفيذه، وأحدث مثال على تطبيقها هو ما تشتهر به مدينة بورتو ألغري (Porto Alégré) البرازيلية حيث تُقرر ميزانياتها وتُخطط تمويلها بشكل تشاركي⁴، وتجارب أخرى ترعاها الأمم المتحدة في إطار برنامجها الإنمائي (PNUD)، ومنها برنامج كابدال (Programme de Renforcement des

¹ - Gil Courtemanche, **LA SECONDE RÉVOLUTION TRANQUILLE; DÉMOCRATISER LA DÉMOCRATIE**, Montréal (Canada), Éditions du Boréal, 2003, p 176.

² - يُنظر :

- بلفكرات رشيد، " إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية وآليات تفعيل الحوكمة المحلية في الإدارة المحلية الجزائرية، تجربة (كابدال نموذجا)، مجلة الرائد العلمي: تصدر عن جامعة وهران 01، المجلد 06، العدد 10، ماي 2019، ص 110.

- عيساوي عز الدين، " الديمقراطية المحلية : من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 02، العدد 02، 2015، ص 219.

³ - Abiodun Adewale Adegboye, « consolidating Participatory Democracy in Africa: The Challenges and the Way Forward », **European Scientific Journal**, vol 9, N°2, January 2013, p 244.

⁴ - Rebecca Abers, « PORTO AL EGRE AND THE PARTICIPATORY BUDGET: CIVIC EDUCATION, POLITICS AND THE POSSIBILITIES FOR REPLICATION» in : Diane Laberge (Editorial director), **BUILDING LOCAL AND GLOBAL DEMOCRACY**, Canada, The Carold Institute National Library of Canada, pp 84-85.

Capacités des Acteurs de Développement) الذي تجسده بالإشتراك مع مفوضية الاتحاد الأوروبي على 10 بلديات جزائرية منذ سنة 2017¹.

من خلال الأدبيات التي تحاول الإحاطة بالتشاركية كفكرة غير انتخابية إلى جانب التمثيلية السياسية ومدخلاً لتحسينها، نجد أنها في مجملها تتفق حول جملة من المحددات، وهي أنها مقارنة تتبنى فكرة الديمقراطية من أسفل، وذلك بالسعي لأن يشارك المواطن في قرار يعنيه بشكل مباشر، وهي بذلك تُطرح كمكمل للتمثيلية وليست بديلاً عنها، كما تتسم بالتفاعل المباشر بين المواطن ومسؤوليه السياسيين، وبين المواطن وقضاياه، وهو الأمر الذي يجد في المجالس المحلية المنتخبة المجال الأنسب لتنفيذها²، وحتى تجد هذه المقاربة حضاً في النجاح لإصلاح التمثيل السياسي وتحسينه لابد من توافر جملة من الشروط، ومن ذلك وجود مجتمع مدني منظم ومهيكل قادر على تأطير المواطن وأفراد المجتمع بشكل تكون اختصاصاته متنوعة وشاملة، ووجود إعلام متعدد ومتنوع يقدم خدمة إعلامية تجعل المواطنين قادرين على الإلمام بالمشكلات المحلية والعامّة، كما تُسهم في توعية المواطنين ومرافقة الهيئات التمثيلية في رفع حالة البيئة المحلية، وتشكيل حلقة الوصل بين المواطنين ومختلف الفاعلين، كما أنّ فرصة التشاركية في التجسيد تتطلب إطاراً دستورياً وقانونياً يحدد شروطها وضوابطها ووجوب إحلالها واقعاً، حتى لا تكون رهينة لأهواء السياسيين وحساباتهم ومزايداتهم³.

• - نحو التمثيل غير الانتخابي :

يعتقد مُضادُّ التمثيل أو الداعين إلى تعديله على الأقل أنّ من بين أسباب أزمات التمثيل السياسي التي أثّرت على أدائه وكذلك مخرجاته هو غياب السياسات العامة التي لها أبعاد إستراتيجية، حيث يُفضّل المنتخبون السياسات قصيرة المدى، والتي تبدو مفيدة لكن على أبعاد مختلفة ستتحول إلى أزمات، لأن السياسات الإستراتيجية هي التي تعود بالنفع المستدام على المواطنين والدولة، والسبب الجوهرى في كل ذلك هو مركزية الممارسة الانتخابية في هذا

¹ - يُنظر للتفصيل: صالح بن صالح، نور الدين حاروش، " كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، عدد 01، أبريل 2019، ص 1370 وما بعدها.

- أوكل محمد أمين، " رهان تفعيل الديمقراطية التشاركية من منظور برنامج دعم الفاعلين المحليين: كابدال"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، عدد 02 (عدد خاص)، ديسمبر 2019، ص 33 وما بعدها.

² - يُنظر :

- بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، عمان (الأردن)، دار الحامدي للنشر والتوزيع، 2015، ص 55.

- يمينه حناش، عبد الكريم كيبش، " دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية: الميزانية التشاركية كآلية"، مجلة دراسات وأبحاث: المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، عدد 02، جوان 2019، ص 173.

³ - يُنظر: بلفكرات رشيد، مرجع سابق، ص 111، 112.

النمط¹، فالسياسات العامة تُحدّد مدّدها بالعُهدات الانتخابية، والفاعلون هم المنتخبون فقط، وخيارات السياسات هي تفضيلات الأغلبية الانتخابية ...، والنتيجة ضياع المصلحة العامة وضياع اعتباراتها لأن كل شيء مرتبط بالعملية الانتخابية ويخضع لرهاناتها، ومن هنا جاءت التشاركية لتفك القيد الانتخابي على الديمقراطية التمثيلية وتكسر قاعدة أنّ مدخلات التمثيل لا تتم إلا عبر الانتخابات والعمل الحزبي فقط²، وأنّ المسألة التي يخضع لها السياسيون لا تتم إلا بمناسبة الدورة الانتخابية، وهي طريقة ليبرالية متطرّفة تقضي على حقوق المواطنين في ممارسة السلطة والاقتراب من صنع القرار بشكل أكبر وليس بواسطة النخب التمثيلية فقط، ومن هنا فالتشاركية ثورة هادئة لصالح تعزيز التمثيلية إذ تُبقيه كنمط للحكم، لكن بقلب هرم السلطة وإعادة المكانة لدور المواطنين في منظومة التمثيل³.

يُعتبر المدافعون على أطروحة التشاركية أنّ التمثيل المتمركز على الانتخاب يحقق بالفعل المسألة السياسية، لكن اقتصرها على الدورة الانتخابية أي في نهاية العُهدات التمثيلية يجعل منها فترة طويلة نسبية، مما يؤثر على القدرات الاستجابية للنواب والمؤسسات التمثيلية تجاه مطالب السكان ويجعلها بطيئة، خاصة لتلك المستويات الهشة من المواطنين والساكنة، والتي تقع في دائرة التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولا تجد الجهد الحزبي أو الجمعياتي لتأطير مطالبها، كما أنّ نتائج الانتخابات بدوريتها المحددة بخمس سنوات أو أربع سنوات لا يجعلها حساسة وعاكسة للوضع السياسي الكلي، بل هي أحيانا انعكاس عاطفي للأحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية التي تحدث على فترة قريبة من الموعد الانتخابي، فيما تكون الدُروة التي يقع فيها التداول والتواصل بين الناخبين والمرشحين المحتملين للنيابة بين طرفي العلاقة التمثيلية في فترة الحملة الانتخابية، ثم ينقطع هذا التواصل إلى حين الدورة الانتخابية الجديدة⁴.

إنّ القصور الذي يكون فيه التمثيل الانتخابي يجعل الحاجة مبرّرة إلى وجود تمثيل غير انتخابي تتيحه التشاركية عبر أدواتها، والتي تضمن هذه التواصلية بين جزء من الناخبين و المنتخبين ومدّهم بالمعلومات الكافية حسب التفضيلات الشائعة، و رفع الحالة عن البيئة التي يشتغلون فيها، ومن جانب آخر يحيط المنتخبون ناخبهم بحقيقة الإمكانيات والتحديات التي تواجه صنع القرار خاصة في المستوى المحلي، كما يرى المدافعون عن إحلال التشاركية إلى جانب التمثيل، أنّ قصّره عن المحددات التقليدية من عمل حزبي وانتخابية لا يتماشى مع الواقع الحالي

¹ - يُنظر : محمد عبد الله يونس، مرجع سابق، ص 35.

² - Nadia Urbinati, Mark E. Warren , Op.cit, p 402.

³ - Gil Courtemanche , Op.cit, p 176.

⁴ - Nadia Urbinati, Mark E. Warren , Op.cit, p 402.

وتغيّرات السلوك السياسي للأجيال الجديدة من المواطنين، التي ينطبق عليها الحكم أنّها " تُصوّت أقل وتشارك أكثر " ¹، وهي الحقيقة التي تدفع إلى تحفيز التفكير السياسي إلى ابتكار أنماط أخرى للتمثيل لا يخضع لذات القواعد، كما أنّ أولئك الذي يمتنعون عن المشاركة الانتخابية، أو الجغرافيات التي تقاطع الانتخابات ولا تخوضها تحتاج أيضا إلى أن يُسمَعُ صوّتها ويُردَّ عن تفضيلاتها ومطالبها ².

• - آليات التمثيل غير الانتخابي :

رغم أنّ الانتقاد الموجه إلى استحالة تحول التشاركية إلى نمط متكامل للحكم، وينطلق ذلك من عدم وجود محددات عقلانية وعادلة تنظر إلى المواطنين على قدم المساواة، إلا أنّ الأدبيات تترى باختراع آليات تتخطى المجال الانتخابي ولا تلتزم بترائيبيته، وهي الآليات التي تدعي تحقيقها التمثيلية المعطوبة، رغم أنّ الاختيار فيها لا يقع بواسطة الانتخابات، وتأتي على الأقل من مستويين اثنين:

- فالمستوى الأول وهو ما يعرف بمنظمات أو شبكات المناصرة، ومن التسمية تشير الشبكة إلى وجود أكثر من نمط اتصالي بين أفرادها، و التشابك يعكس التفاعلية والتأثير والتأثر بين أفرادها، فلا يمكن أن تتشكّل الشبكات من دون نوع من الترابطية بين عناصرها ³، إذ يتبادلون المعلومات والخبرات والتضامن وتبادل المنافع والفائدة، لذا فشبكات المناصرة عبارة عن قوى مرنة وفواعل إستراتيجية بين مجموعة من الأفراد والمنظمات يتجمعون بشكل طوعي وتجمعهم القيم أو المصالح، ووفق هذا المنظور تستخدم هذه الشبكات كآلية للتشاركية حيث يتعاون الممثلون المنتخبون للإيهام بتوسيع استشاراتهم في اتخاذ القرار لأولئك المناصرين لهم، لتوحي ضمان التأييد وانسجام مخرجات القرار مع ما يلبي حاجيات المناصرين والممثلين، فيكون هنا المناصرون ممثلين غير منتخبين، ووجود هذه الآلية لا ينكرها الممثلون المنتخبون إذ كثيرا منهم يصرحون بأن لهم شبكات مناصرة وتأييد تتبّعهم، وفي العادة عبارة عن: جماعات مصالح، مجموعات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية الدولية، المؤسسات الخيرية، الصحفيون، المدونون الرقميون... إلخ ⁴.

¹ - ibid.

² - Michael Saward, « Democracy and Citizenship: expanding domains », in; J. Dryzek, B. Honig and A. Phillips (eds); **The Oxford Handbook of Political Theory**, Oxford, Oxford University Press, 2006, pp413-414.

³ - نوال تعالبي، " دور شبكات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية "، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2017/2016، ص ص 17-18.

⁴ - Nadia Urbinati, Mark E. Warren , **Op.cit**, p 403 .

- أما المستوى الثاني لهذه الآليات، فهو قيام الحكومات بتصميم شبكة للتشاركية، تُعطي أعضائها صفة ممثلي المواطنين، ويشاركون في أنهم ممثلين للمواطنين لكنهم غير منتخبين، وهناك عدة أشكال من هذه الصفة، وتأخذ الحكومات والمؤسسات التمثيلية بجلها أو بعضها، أو قد تقتصر على عدد محدود منها، وهي :

- الممثلون المفوضون ذاتيا¹ : وهم الممثلون المنبثقون عن أصحاب المصالح والمهن المختلفة، إذ يتقدمون للحكومات بالتماسات تتضمن مطالب تمثيلية نيابة عن أصحاب المصالح والقيم التي ينبثقون منها، ويعتقدون أن تلك المطالب بمثابة حقوق لهم يجب أن ينالوها، وهو شكل قديم من الفاعلين غير الرسميين في سيرورة السياسات العمومية، وقد أعطته التعددية الديمقراطية فرصة لتوسُّعِه وانتشار مجالات وقطاعات جديدة للتمثيل، كما أن التاريخ السياسي والاجتماعي مليء بالقادة والمؤثرين غير المنتخبين الذين يطالبون باسم الجماعات بتحقيق مطالب معينة أو المطالبة بتجسيد رؤاهم وتصوراتهم وتفضيلاتهم في إطار الصراع والتنافس على تعظيم المكاسب من السياسات العامة²، إن وجود هؤلاء الممثلين المفوضين ليس جديدا، بل الجديد أن عددهم أصبح كبيرا ومتنوعا، تنوع القضايا التي تشغل الساكنة، والمدافعين عن الفئات أو تحسين شروط ممارسة بعض الحقوق الإنسانية، وكذا شروط تحسين الحياة والبيئة، وهذا النوع من التمثيل غير الانتخابي يشمل ما يمكن تسميته بالقوة السلبية للشعب، وهم الذين لم تستوعبهم الانتخابات ولا الأحزاب، ويمكن أن يكونوا عبارة عن سياسة بديلة عندما تفشل السياسة التمثيلية³.

- المواطنون المحلفون⁴ : حيث يتم اختيار مجموعة من المواطنين المسجلين في القوائم الانتخابية لشكل عشوائي أو عن طريق القرعة، مع استبعاد الممثلين المحترفين وأصحاب المصالح والناشطون السياسيون والنقابيون، يصل عدد المختارون بالعشرات ليشكلوا هيئة شبه دائمة، أو مجلسا انتقاليا يعهد إليهم تمثيل آراء المواطنين في قضايا محددة بدلا من تركها للهيئة التشريعية أو لجان الخبراء الرسمية، والافتراض الذي يقوم عليه هذا الشكل من التمثيل غير الانتخابي هو أن المصلحة العامة لا يتم تمثيلها إلا بفصل أصحاب المصالح وممتهني السياسة والضغط عن هذه المداولات⁵.

¹ - ibid.

² - يُنظر : جابريل ايه ألموند، جي بنجهام باويل الابن، مرجع سابق، ص 132.

³ - Nadia Urbinati, **Representative Democracy Principles and Genealogy**, Chicago (USA), University of Chicago Press, 2006, p 29.

⁴ - محمد منير حساني، مرجع سابق، ص 95.

⁵ - المرجع نفسه، نقلا عن:

- V. Boutry, **La démocratie participative en France : repères historiques**, Cahiers de l'université populaire et citoyenne de Roubaix, 2009, pp 36-37.

طبق هذا الشكل في كولومبيا البريطانية بتشكيل مجلس يضم 160 مواطنا للتداول في قضايا معينة، مثل تقييم النظام الانتخابي ثم استفتاء الشعب عليه ويستعمل في العديد من الدول كإسبانيا والدنمارك وفرنسا، والولايات المتحدة وألمانيا، ففي ألمانيا طبقت في مدينة برلين منذ بداية السبعينات لأجل المشاركة في تحديد ميزانية المدينة، ثم تم تعميمها على باقي المدن، ويتم اختيار المواطنين عن طريق القرعة في كل مدينة بنسبة محلّف واحد عن كل 1000 مواطن لتمثيل الأحياء السكنية فيها، وطبّقت في فرنسا منذ 1998م للاستشارة حول موضوعات مثل العلوم والتكنولوجيا، ثم عمّمت لموضوعات أخرى مثل إدارة المياه، معالجة النفايات، السياسات الاجتماعية ¹.

- **النواب المواطنون:** وهو نموذج تمثيلي غير انتخابي، يكون المواطنون نوابا بصفة أنّهم يحملون خبرة مهنية في مجال الاستشارة، أو يملكون حصافة ووجهة اجتماعية، أو راحة عقل مشهود بها في تقدير الأصوب في المسائل المختلفة...، هو شكل تمثيلي قديم نسبيا حيث يُستخدم في المحاكم ضمن ما يُسمون المحلفون لفائدة القضاء لترجيح قرارات المحاكم في القضايا الجنائية خاصة والنزاعات المالية والعقارية، حيث أنّ دور هؤلاء المواطنين ليس استبدال مقام القضاة بل كمكمّلين لها في أن يكون القرار القضائي أكثر عدلا، وبنفس المنطق يستخدمون لدى المرافق العمومية وكذلك لتحقيق الاتصال بينها وبين المجتمع الذي يستفيد من خدمات تلك الموافق².

- **تقنية الجمهور الصغير:** حيث يتم اختيار عيّنة عشوائية من المواطنين، وعادة بتوجيه دعوات لبعض المارة في الطرق للحضور لاجتماع في مكان وزمان محدد لمدراسة اتجاهات الرأي حول موضوع معين تكون الوحدات التمثيلية المحلية بصدد اتخاذ قرار بشأنه، فيجتمع المشاركون ويتم عرض القضية عليهم ويتداولون ثم تُسجّل آرائهم، وهذه الطريقة لا تستهدف أخذ صورة عاكسة تمثيلية للواقع المجتمعي، بل لقطة إحصائية لآراء موجودة بشأن القضية موضوع التداول، فثُمَّ كُنْ أصحاب السلطة بمعرفة عموم اتجاهات الرأي وتفضيلات المواطنين غير التي يطرحها الممثلون السياسيون أو الخبراء أو التفضيلات التي أفرزتها باقي أشكال التمثيل غير الانتخابي³.

يذهب الفكر السياسي والتنظيمي المنتقد لهذه الآليات التشاركية إلى أنّها تُضعف من حقيقية أنّ المؤسسات التشريعية هي المسؤولة عن قرارات السلطة، كما أنّ مضمون القرارات التي

¹ - يُنظر :

- Nadia Urbinati, Mark E. Warren , **Op.cit**, p 406.

- محمد منير حساني، مرجع سابق، ص ص 95-96.

² - Nadia Urbinati, Mark E. Warren , **Op.cit**, p 406.

³ - **ibid**.

تُفَعَّل من أجلها الآليات التشاركية هي ليست قرارات للبت الفوري، بل في العادة تكون ذات طابع استراتيجي غير محدد بسقوف زمنية أو إجراءات فعلية، وهو الأمر الذي يطعن شكلا في ضرورتها¹، كما يرى هذا الاتجاه النقدي أن الأشكال التمثيلية غير الانتخابية وإن حملت تسمية تشاركية أو ديمقراطية مباشرة فهذه توصيفات مضللة نسبيا، وذلك لأن نمط الاختيار غير عقلاني كالانتخابات، ويخضع لميولات وتوجيه صاحب الاختيار، وبالتالي الموضوعية في الاختيار غير مضمونة، وكذلك لن يمكن أن تُعوّض الانتخابات لأن في الأخير عدد المشمولين بالتشاركية وإبداء التفضيلات عبرها سيكونون عددا ضئيلا قياسا مع الانتخابات العامة لاختيار ممثلين²، كما أنه يُلاحظ أن الذين يشملهم الاختيار ليمثلوا المواطنين والمعنيون بالآلات التشاركية عدد قليل منهم فقط من يعملون بإخلاص ونشاط كممثلين للمواطنين، في حين أن الأغلبية منهم يجعلونها فرصة للصعود الاجتماعي والسياسي ويستغلون حُصوة قُربهم من صناع القرار في إطار التشاورية والتداولية لتحقيق مكاسبهم الذاتية والشخصية، وفي أحسن الأحوال قد تؤدي التقنيات المختلفة للوصول إلى أكبر عدد من تفضيلات المواطنين إلى تضخم مجال تلك التفضيلات وبالتالي تعقيد المهمة أمام صناع القرار، ومن جانب آخر فالتشاركية وتقنياتها ما لم تُؤطر بآليات قانونية موضوعية ومجردة تبقى في الأخير شكل جديد للحصول على شرعية لم يتم حسمها أو الحصول عليها انتخابيا وبالتالي حصول سيولة لصاحب السيادة وهو الشعب.

● - إحياء الأخلاقية و تتميتها لدى الممثلين السياسيين :

قامت فكرة التمثيل السياسي وستظل على إيجاد تطابق وتشابه بين تفضيلات الناخبين وممثلهم، وحاولت التصورات المختلفة لهذه الفكرة الدوران على هذا المحور في صيغها التقليدية أو التحديثية، ووفق هذا المعطى فإن الأزمات التي تحل بالتمثيلية هو افتقادها لبوصلة تحقيق الشبّه ذاك، فبغض النظر عن التشخيصات الشكلية والإجرائية والبيئية لطبيعة أزمات التمثيل، فإن ثمة اتجاه يُغلب المسألة المبدئية في وجود تلك الأزمات ومُنطَلَقها، واعتبارها ذات بعد معنوي أخلاقي بالأساس، حيث أن التمثيل وفق هذه المقاربة لا يتشكل فقط من خلال سيرورات إجرائية بل أيضا من خلال احترام الواجبات الأخلاقية للوظيفة، فمن أنشُد للتمثيل يكون قد قدّم جملة من الوعود والالتزامات لناخبيه، وهو بذلك مؤتمن على مصالح ناخبيه والذود عنها، وملزم أخلاقيا بالاستجابة لمصالح ناخبيه وتطلعاتهم، فالأزمة إذا تأخذ بُعدا أخلاقيا لأنه يقع إخلال بالأمانة و نقض للعهود

¹ - jane mansbridge,(Rethinking Representation), Op.cit, pp 12-13.

² - Nadia Urbinati, Mark E. Warren, Op.cit, p p 406-407.

الانتخابية¹، كما أنَّ الأمانة تُفهم وفق هذا الاتجاه على نطاق أوسع يتعدى المعنى الحقوقي للكلمة، أي أنَّ المنتخَب لا يوقِفُ وفائه التمثيلي لمن انتخبه فقط، بل يعطي للتمثيل قيمة اجتماعية ليكون الانتخاب تعبيراً عن حاجات كل الناخبين دون تمييز²، أي الذين صوتوا له و أولئك الذين لم يصوتوا له وحتى الذين لم يسهموا أصلاً في عمليات الاختيار تلك .

إنَّ ضُمور معنى الأمانة في التمثيل السياسي تشويه للعملية التمثيلية ويؤدي إلى حالة من اهتزاز الثقة وعدم المصادقية في العمل السياسي، هذا التحوُّل يترك الناخب يبتعد عن التعاطي مع اختيار ممثلين له في المجالس المنتخبة ويستمر الابتعاد بسبب تحويل الفاعلين السياسيين العملية التمثيلية ومجرياتها إلى موعد للرُقِّي والرفاه الاجتماعي بما تُتيحه الرهانات السلطوية من حظوظ في ذلك.

إنَّ الجدل حول علاقة الأخلاق بالسياسة ليس جديداً، بين من يراها علاقة تلازم ضروري، وبين من يراها علاقة اضطراب دائم، أي ليست ظاهرة معاصرة ناجمة عن شيوع القيم المادية النفعية الخالصة في المجتمعات وتسللها إلى السياسة والمعرفة، بل اضطراب قديم انشغل به الفلاسفة والكتاب والمفكرون من أفلاطون حتى اليوم، مروراً بابن المقفع والجاحظ والتوحيدي وابن خلدون، خاصة السلوكات اللاأخلاقية التي طبعت الشأن العام مثل الانتهازية والوصولية³، وهي انحرافات أخلاقية ظهرت في ممارسات وسلوكات الممثلين السياسيين.

يرى عبد الإله بلقزيز أنَّه ثمة اتجاهان في النظرة إلى علاقة الأخلاق بالسياسة، فهناك نظرة افتراضية ترى أنَّ السياسة فعل عاقل لا يمكن أن يأتيه الشر، ومجرد من الهوى والشطط والمنافع الخاصة، وهي بذلك امتداد لنظرة أنَّ الإنسان كائن عاقل خير بطبعه، في مقابل رؤية فلسفية أخرى ترى أنَّ السياسة والإنسان محكومان بسطوة النوازع الحيوانية، وأنَّ تلك النوازع لها تأثير في توجيه السلوك الفردي والجماعي، وقد أسهب عديد الفلاسفة في هذا الاعتبار من أرسطو إلى ابن خلدون وميكافيلي وهوبز ومونتسكيو⁴، وهي النظرة التي تتسق مع رؤية أنَّ الأخلاق و القيم من جهة و السياسة من جهة أخرى مختلفان من حيث المبدأ والمنطلق، حيث أنَّ الأخلاق حسبهم هي سلوك فردي لا بدَّ أن يأتي مُتَّفِقا مع مجموعة من القيم والفضائل كالصدق والكرم والشجاعة والوفاء ...، بينما السياسة هي سلوك جماعي لا بد أن تحكمه القوانين لا الضمير و الواجب⁵،

¹ - ibid , p 400.

² - يُنظر : عصام نعمة إسماعيل، مرجع سابق ، ص 135.

³ - عبد الإله بلقزيز ، مرجع سابق، ص 148.

⁴ - يُنظر ، المرجع نفسه، ص ص 149-150.

⁵ - إمام عبد الفتاح إمام ، الأخلاق .. والسياسة " دراسة في فلسفة الحكم"، القاهرة (مصر)، المجلس الأعلى للثقافة ، 2001، ص 71.

وهو التصور المادي العلماني الذي ترعرعت فيه السياسة الغربية ونشأت فيه، والتمثيلية جزء من ذلك.

إنَّ الإقرار بوجود السياسة والتمثيلية في أزمة يَفْتَرِضُ أن يعني البحث عن مدخلات بيئية وتصورية مختلفة عن ما أفرزته من مخرجات أزموية، والنظر إلى أنَّ كل المتغيرات المستقلة التي أتتبع الأزمات ينبغي مراجعتها، وهو مقتضى توفير متطلبات بيئية شاملة لنجاح أي نموذج سياسي للحكم، ولا يكون بذلك إلا بتعديل مفاعيل تلك البيئة بإرجاع نصيب الأخلاقية والقيمية فيها، فالمخرج الإصلاحي من الأزمات هنا يتمثل في إحياء الأخلاقية و تنميتها لدى الفاعلين السياسيين والتمثيليين، وهو منهج يتخذ من توثيق عرى الإيمان بالله والمعتقدات والتصورات الخيرة للحياة وللكون والسلوكات وتفعيل فكرة الوازع الأخلاقي مرجعية أساسية، ففي التصور الإسلامي تقوم إحياء الأخلاقية في كل مجالات الحياة ومنها السياسية عن طريق الجمع بين الشعور بالمسؤولية وبين استشعار المسؤول للجزاء والثواب الأخروي، كما لا يفر جزء من الفكر الغربي من هذا الدمج والذي يرى من خلال إسهاماته أنَّ مبادئ السياسة هي نفسها مبادئ الأخلاق رغم إتساعها، ويعبرون عنه بالدعوة إلى تقنين الأخلاق حتى لا تبقى قابلة للتفسير المطاط، لتصبح قوانين سائرة على كل أفراد المجتمع من الحاكم إلى رجل الشارع دون تفرقة أو تمييز¹.

وفي اتجاه إحياء الأخلاقية والقيم في المسؤولية السياسية، يربط الفقه السياسي الإسلامي بين مسؤولية الالتزام بأداء الواجبات وتحمل النتائج التي تترتب عن تلك المسؤولية أمام الجماعة السياسية التي يمثلها²، كما أنَّ المفهوم الإسلامي للمسؤولية تجمع بين المركب القانوني والمركب الأخلاقي، وبين المسؤولية الفردية التي يتحملها المسؤولون والممثلون السياسيون، وبين مسؤولية البنى والتنظيمات التي كانت وسيطا بين أولئك الممثلين والمواطنين، كما أنَّ المتفرد به في المرجعية الإسلامية في استنهاض الجانب القيمي والأخلاقي لدى المسؤولين السياسيين ولدى كل الناس، هو استشعار رقابة الله المطلع على كل ما يحوك في صدر الإنسان وخياله والإيمان بذلك، فالله ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾³، وقد ورد هذا الخطاب في سياقات كثيرة في القرآن الكريم تصل إلى 24 موضعا، أي أنه لا يوجد إفلات من تحمل المسؤولية فما لا يردعه القانون لا يفلت من رقابة الله، بيد

¹ - يُنظر : المرجع نفسه.

² - عبد الرحمان الحاج، الخطاب السياسي في القرآن : السلطة والجماعة ومنظومة القيم، بيروت (لبنان)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص 334.

³ - يُنظر جرد مواضع الآية الكريمة ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ في سياقاتها المختلفة، عبد الرحمان الحاج، مرجع سابق، الهامش رقم 176، ص 334.

أنَّ هذه الرقابة والتي بطبيعتها غير محسوسة ولا ماورائية ستتترك للحرية الإنسانية كي تُغالب نوازعها الشريرة وحدها بالاعتماد على هذا الإيمان بها¹.

كما تربط المرجعية الإسلامية بين مفهومين، يؤدي إدراكهما إلى إحياء الجانب القيمي لدى المسؤولين السياسيين، وهما العمل الصالح و المصلحة العامة، فالعمل الصالح الذي على الحكام توحيه يؤدي بالضرورة إلى تحقيق المصلحة العامة، وهذان المفهومان مرتبطان أيضا بالإيمان بأنَّ هناك جزاء وثواب ينتظران الناس يوم القيامة، وقد أشار الخطاب القرآني في أكثر من موضع إلى ذلك، وعلى سبيل المثال الخطاب القرآني الذي يتناول أمانة أولي الأمر (الحكام) على الأموال العامة حتى ولو كان الأمر متعلقا بالنبىء الكريم - صلى الله عليه وسلم - ، إذ يقول الله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾² ، فهذا التركيب بين القيام بالمسؤولية والشعور بها من جهة والجزاء والثواب من جهة أخرى، يُعتبران محدّدان للمشاركة في توجيه الحياة العامة ومنها العمل السياسي، والهدف هو ضمان مصالح العامة²، وهي في الصدد تلبية حاجيات الناخبين والدفاع عنها وإضمار المصالح الذاتية والشخصية الضيقة وتهذيبها.

في الفكر الغربي تُعتبر النظرية الفيبيرية نسبة إلى عالم الاجتماع ماكس فيبر ذات اتجاه أخلاقي في التنظير للفعل السياسي، ويذهب إلى عقلنة السياسة عبر تفعيل فكرة الوازع الأخلاقي بين أفراد المجتمع الأخلاقي، كما تحتل الأخلاق مركز دوران الفعل السياسي، حيث أنَّ نواتج العمل السياسي المدار بواسطة الأخلاق يجعل المسؤولية السياسية ذات بعد أخلاقي مجتمعي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار والثبات لنمط الحكم الديمقراطي³، ورأس هذه الأخلاق حسب فيبر هو خُلقُ القناعة الذي يضاد به السياسي كل تلوّث لغايات الفعل السياسي وكل تضليل سياسي وإيديولوجي.

كما يذهب إلى ذات الاتجاه في أخلة الحياة العامة كانط (Kant) والذي يُعتبر أنَّ الإنسان كائن أخلاقي، وكذلك هارتمان (Hartman) الذي يعرف الإنسان بأنَّه الكائن الوحيد الذي لا يمكن تحديد وجوده إلا من خلال علاقته بالقيم الأخلاقية، وهو ما يفرض توظيفها في المعاملات الحياتية ومنها السياسية، وهو الأمر الذي يتقاطع فيه مع هيجل (Hegel) الذي يرى أنَّ الأخلاق

¹ - المرجع نفسه.

* - سورة " آل عمران" الآية 161.

² - عبد الرحمن الحاج، مرجع سابق، ص 334-335.

³ - العراجي عبد الكريم، مصطفى زاوي، " مركزية الأخلاق في الفعل السياسي-ماكس فيبر نموذجا"، مجلة أبعاد، تصدر عن مختبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر، جامعة وهران 02، العدد 06، جوان 2018، ص374.

طبيعة لازمة للإنسان، في حين يتجه دوركايم إلى أنه لا معنى للمجتمع بدون أخلاق وعلى أفرادهِ وتنظيماته الالتزام بقواعد أخلاقية خاصة بها، ولو التزم الأمر الاستعانة بقواعد وضروب من الجزاءات والعقوبات المادية والمعنوية يخضع لها الجميع أفراداً كانوا أو جماعات ليشكلوا ما أسماه العقل الجمعي المتوحد على قيم وأهداف¹.

إنَّ إحلال الأخلاقية والالتزام بالقيم في العمل السياسي يعني العودة إلى الروح الإنسانية الفطرية التي تراعي الخيرية ومصالح الناس و تتطلع إليها عبر كل المنظومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية أمام فشل المادية المتوحشة في الاستجابة لمتطلبات الناس وتأمين مواردهم وتفضيلاتهم، وستظل الأمم ومنظوماتها مقبولة وقابلة للحياة مادامت مشحونة بعري الأخلاق والحرص على ترسيخها.

¹ - إمام عبد الفتاح إمام، مرجع سابق، ص ص 72، 73.

خلاصة الفصل الخامس

يتم في آخر المطاف إثبات الافتراض بأنّ المحددات الإجرائية الإمبريقية للظاهرة التمثيلية هي بالفعل بوابة الأزمات التي تكتنفها، فإذا كانت عودة الشعبويات وصعود النافذين الجدد وتنامي الحركات الاحتجاجية ضغوطا من بيئة التمثيل السياسي، فإنّ الأزمات التي تعرفها المحددات الإجرائية هي في دواخل الظاهرة وانتكاساتها الداخلية، فيما يتوقف مستقبل الظاهرة التمثيلية فكرة ومنظومة على مستويين، أولهما مستقبل المحددات الإجرائية من عمل حزبي وانتخابية، ومستقبل الظاهرة بصفة عامة والاتجاهات المتوقعة وحظوظ كل اتجاه، بين القول بأفول نمط الحكم، أو سطحية الأزمة والتطبيع معها، وغلبة الاتجاه الإصلاحية الذي يعيد للنمط جاذبيته وعافيته.

- قيام النمط التمثيلي على العمل الحزبي يعني صدقية مسلّمة أنّه لا وجود للتمثيل دون أحزاب، ولا معنى للأحزاب السياسية دون تمثيلية، فالذي يحدث على الأقل منذ العقود الثلاثة الأخيرة وما شكّل أحد جوانب أزمات التمثيل السياسي الأساسية، هو تراجع المواطنين عن الانخراط والانتظام في الأحزاب السياسية، وبالتالي تراجع عن الإيمان الفعلي بكونها وسيطا جادا وفعالا في منظومة التمثيل، وأنّ غياب الأحزاب السياسية عن التمثيلية أو تغييبها يعني تعويضها بفواعل غير مؤسسية وغير عقلانية، وحتى بدائية لشغل هذا الفراغ، والذي لن تستطيع شغله.

- رغم العزوف عن العمل الحزبي فإنّ مستقبله ومستقبل التمثيلية يتطلب فهم الوضع الذي تعرفه السياسة الراهنة بصفة عامة، أي أنّ الأزمات ليست مرهونة ومقتصرة على محدّدات التمثيلية فقط، بل هي ممتدة لكل متغيرات السياسة وبيئتها، فالأولى هو التكيف والتلاؤم مع هذه التغيرات، والطابع المؤسسي للأحزاب يُمكنها من ذلك، فالأحزاب السياسية ستظل قائمة ولن تكون هناك تمثيلية دون المؤسسات الحزبية التي عليها مواجهة الصعوبات التي تواجهها بإحلال الديمقراطية على أوسع نطاق داخلها، والتكيف مع التطور الرقمي وتسخيره لتحقيق التعبئة والانتشار وشرح الرؤى والتصورات والاقتراب أكثر من الناخب.

إنّ الانتخابية كمحدّد إجرائي ثان للظاهرة التمثيلية يؤدي وظيفة حسم التنافس الانتخابي وتصعيد المترشّحين لعضوية المجالس المنتخبة، لكن هذه الوظيفة حينما يطالها التشويه تكون منفذا للتأزيم الذي يطال نمط الحكم، والذي ينقسم إلى قسمين، منها ما يُصنّف ضمن الممارسات السلطوية أو برضاها كالتحايل والتزوير والغش الانتخابي، مما يُنمّي عدم الثقة في الآليات

الانتخابية ونزاهتها، ويقدم قدحا جديا في صلاية منظومة التمثيل السياسي حينما لا تجد الانتخابات الموثوقة اللازمة عند الناخبين.

- إنَّ مظهر الأزمة الأبرز هو إحجام الناخبين عن التصويت وتراجع مستويات المشاركة الانتخابية، والتي يقع ضررها بالتمثيلية أكثر من تراجع المواطنين عن الانتظام الحزبي، لأنَّ التمثيلية هي تمثيل للمواطنين، وإحجامهم عن التصويت والاختيار يعني أننا أمام تمثيلية بدون مواطنين، إذ يعكس تراجع الناخبين عن التصويت رفضا نسبيا للمنظم السياسي واندماجية محدودة في الشأن السياسي، وغياب هوية سياسية جاذبة للناخبين دافعة للتصويت، والذي يعني أيضا أنَّ الانتخابات لم تُعد تمثيلية وانعكاس لواقع ديمغرافي واختياراته، وأنَّها صناعة لقلَّة من المُقترعين في غياب الأغلبية من السكان.

- قد لا يكون عدم الإقبال عن التصويت سلوكا من الناخبين، بل قد يكون منعاً يتضمنه النظام الانتخابي ذاته، لذلك فهي ظاهرة وُلِدَت مع النظام الانتخابي ابتداء من الانتقاء الطبقي القديم وصولا إلى القيود القانونية المُخْتَلَفَة والتي تَتَضَمَّنُهَا القوانين الانتخابية، وكلُّها تحفيز على جعل الانتخابات آلية انتقائية، كما أنَّ الامتناع عن التصويت يعضدُ أطروحة فشل النظام التمثيلي لأنَّ الناخبين يُعبِّرون بذلك عن أنَّ الانتخابات ليست فرصة للاختيار الحقيقي من بين جملة من الخيارات المطروحة، فالأحزاب السياسية تُسَخِّم متشابهة، كما أنَّ الممثلين السابقين ومؤسساتهم لم يلمس لهم المواطن تأثيرا واضحا في شؤونه الحياتية ومحيطه.

- يتطلب تجويد التمثيل السياسي من بوابة الانتخابات إصلاحا يأخذ في الاعتبار تعميق فكرة التمثيل السياسي، وتحقيق مستويات استجابة أعلى لتطلعات المواطنين، ولا يقتصر على الجوانب الشكلائية القانونية والدستورية، بل يذهب إلى تنقية الأجواء السياسية التي تُجرى فيها عمليات الإصلاح الانتخابي حتى لا يكون أداة للتصارع السياسي بين الأطراف السياسية، وأن يعمل الإصلاح على تعضيد باقي محددات المنظومة التمثيلية وتحديد العمل الحزبي، فلا يمكن أن يُعدَّ إصلاحا للتمثيل من بوابة الانتخابات ما لم يؤد إلى تعزيز مكانة العمل الحزبي واستدامته.

إنَّ الحديث عن مستقبل النمط التمثيلي للحكم لن يكون جازما في اتجاه محدّد كما يمكن أن تعيشه أي ظاهرة وفكرة في إطار تطوُّرها الطبيعي إمَّا بالأفول والاندثار، أو الاستمرار بالتكْيُف، أو التطور والرسوخ بمحددات جديدة، ويقف وراء عدم الجزم بمستقبل التمثيلية ثلاثة عوامل رئيسية، منها المنهج المرتبط بعُمر الأزمة القصير قياسا إلى عمر النمط منذ انبعاثه، ومنها البحثي حيث لا يوجد إجماع علمائي حول وجود الأزمة ولا محدداتها ولا طبيعتها، والموضوعي أنَّ

رفع حالة المنتظّمات التمثيلية حيال الأزمة تُبيّن أنّها ليست على درجة واحدة، مما يؤدي إلى عدم الحكم على وجود النمط التمثيلي ككل في أزمة، لذلك من الطبيعي أن يرصد البحث اتجاهات مختلفة لمستقبل التمثيلية السياسية على وقع الأزمات.

- يتوقع اتجاه بحثي بأفول نمط الحكم التمثيلي، وأنّ دورة حياته متجهة نحو النزول، ومن المستحيل بناء على الوضع الأزموي الذي يعيشه أن يعرف منحاه البياني صعودا وجاذبية للتطبيق، فالتمثيلية بعد أن كانت عقلانية وعنوان الاستقرار السياسي ورضا المجتمعات على منظومة حكمهم، تحولت إلى مصدر قلق وخوف لأنّ آلياتها سمحت بصعود مخيف للشعوبيات والأطروحات اليمينية المتطرفة، وتفكيك الاندماجات السياسية والاقتصادية، وتحول نقض التمثيلية إلى وجهة نظر لها الحق في الحضور السياسي.

يرى هذا الاتجاه أنّ موت التمثيلية محقق بفعل ضمور فكرة التمثيل والقائمة على التشابه والتناغم بين طرفي العلاقة التمثيلية، حيث أضحى هناك تناقض واضح بين ما يبذله الممثلون واقعا وبين تعهداتهم أمام ناخبينهم، وتحول ولائهم إلى البيروقراطية المتحكمة والبنوك ولجهات أخرى ذات نفوذ، وليس إلى ناخبينهم، ومن جانب آخر المحدودية المزمّة لفاعلية المؤسسات المنتخبة وتحول السلطة فعليا إلى مستويات سلطوية غير منتخبة محلية وعبر وطنية، لذا فإنّ عصر التمثيلية سيندثر لصالح الاتفاقات والمنظمات الدولية، ودخول عصر المراجعات الفضائية الواسعة والوصائية الإدارية على أعمال المنتخبين ومؤسساتهم، وعصر سيطرة المال على السياسة أو صناعة التمثيل ومخرجاته بواسطة المال ولصالح دافعيه.

- موت وأفول نمط الحكم التمثيلي يحكمه حسب آخرين المصير الذي تعرفه كل أنماط الحكم عبر التاريخ، فالاستقراء التاريخي لأنماط الحكم يؤدي بأفول أي نمط للحكم مهما كان رسوخه وطبيعته بعد عقود وقرون من الزمن، فالماضي يقدم حكما جازما أنّ أيّا من أنماط الحكم لم يعرف استقرارا ونجاحا مطلقا مهما توسّعت رقعة وزمن تطبيقه، وأنّ أفول النمط التمثيلي آخذ في هذا الاتجاه مع بدايات القرن الواحد والعشرون، كما يحكم أفوله ارتباطه بالنموذج الليبرالي الذي يعتبر التمثيل الديمقراطي التعبير السياسية له، وحرية السوق التعبير الاقتصادية له، لكن الذي حدث أنّ النموذج الليبرالي بطوريه التقليدي أو الجديد لم يضمن تتابع المسارين الاقتصادي الرأسمالي و التمثيلي السياسي، وتعلّق الرأسمالية في مقابلة مصالح الناس وحاجياتهم، ففيما اتجهت الرأسمالية أكثر نحو التوحش بالقضاء على الطبقات المتوسطة وعدم المساواة، بل لم ترفض

الليبرالية اعتناقها من قبل المنظمات الاستبدادية الشمولية والتي لا تؤمن بالتمثيلية، أو قبولها بدرجة شكلية جدا، كما تتحمل الليبرالية والنيوليبرالية السخط الذي تُواجه به التمثيلية، لأن سقوطها الاجتماعي والاقتصادي واتساع رقعة الفقر وعدم المساواة بين المواطنين، السبب المباشر لتنامي الاحتجاجات الشعبية وصعود الحركات الشعبوية والتي استغلت الفرص السياسية المتاحة في النظام التمثيلي من انتخابات وعمل حزبي للانقضاض على فكرة التمثيل ولو ببقاء صوري للمنظومة التمثيلية.

- فيما يرى اتجاه آخر توصيف الأزمات التي يعرفها النمط أنها مجرد أزمات عابرة ونسبية، يملك النمط مستقبلا القدرة على التكيف معها وتجاوزها ومعاودة الصعود كنمط حكم سائد، يقدم هذا الاتجاه تحليل سوسيولوجي للأزمة، ليُقنع بالتطبع معها، فهي عبارة عن مرحلة عمرية طبيعية من حياة النمط، وأشبه بمرحلة المراهقة بالنسبة للإنسان، كتعبير عن عدم التوازن وعدم الاستقرار حينها، أي أن الأزمات التي يعيشها النمط هي نوبات أزمات وليست أزمات بنيوية عميقة، وأن الناخب والمؤسسات التمثيلية تملك أدوات التعديل واستعادة جودة التمثيل، فإن أخفقت عهدة انتخابية كان بالإمكان التدارك في لاحقة، كما أن النسبية تأتي من كون الأزمات ليست طارئة بل متوقعة لأنها عبارة عن مكونات جينية في تركيبة وتكوين النمط ذاته، فيما تكون الأزمة عابرة ومتغلب عليها لعدم وجود بديل عقلائي قابل للتجسيد بدله إذا أقل لأن الضمير الجمعي البشري لا ينتج إلا أنماطا للحكم قابلة للحياة وعقلانية التجسيد، كما أنها أزمات ليست عميقة ولا تُحدث تهديدا جوهريا للنمط رغم تراجع مؤشرات، كما يمكن أن تتوسع النظرة لآلياته بقبول أشكال أخرى لاختيار الممثلين والتفضيلات، وكذا التَنظُّم الحزبي ومشاركة المواطنين في المنظومة والتي تعتبر جوهر الأزمة .

الحديث عن أزمات التمثيلية في هذا الاتجاه لا تعدوا إلا أن تكون استهضا للتفكير في المآلات التي يمكن أن يعرفها عالم السياسة لو أَفَلَّت التمثيلية، وهي المسؤولية التي تقع على منظومة العمل الحزبي الحاضنة الأساسية للنمط التمثيلي، ومُفَكِّروا السياسة والديمقراطية، والمنظومة الديمقراطية الدولية دولا ومُنظَّمات، والتي عليها أن تستعيد اهتمامها في دعم الديمقراطية التمثيلية سواء الراسخة أو الناشئة، وحماية القيم التمثيلية من حرية وتسامح و تعددية

من التآكل والتحلُّل، وأن تكون المنظومة التمثيلية يقظة، و لها قدرة على استشعار ولوج المستبدين والشعوبيين بواسطتها نحو مؤسسات الحكم.

- يتوقع اتجاه ثالث أنَّ مستقبل نمط الحكم التمثيلي ما زال يحتل مكانة هامة في النظرية الديمقراطية المعاصرة، ويتوفر على إمكانية تجاوز الأزمات وأن يتعدى التمثيل السياسي إلى ما بعد الاقتصار على التصورات المعيارية التقليدية، إلى توظيف التمدُّدات الجديدة للظواهر السياسية المحلية وعبر الوطنية المعولة، وكذا غير الرسمية وغير الانتخابية وغير الحزبية، والاستفادة منها ليتمكن التمثيل من مجارات التحولات العولميَّة، وهذا مرتبط بثلاثة عناصر تتمثل بتوظيف ابتكار التداولية وإحلال التشاركية تحت مفهوم والتزامات التمثيل، مع تسييج هذين الابتكارين بإحلال الأخلاقية كشرط يُبقي على حضور فكرة التمثيل الأصلية في أي تطور يلقيه.

- تقوم فكرة التداولية التواصلية على جعل علاقة الحاكم بالمحكوم أكثر وفاء لفكرة التمثيل، بإتاحة مجالات أكثر للتواصل بين الفاعلين في المنظومة التمثيلية والعملية السياسية عموماً، وذلك بإشراك أشكال جديدة من تداول المواطنين غير المحددين بالمفهوم التقليدي ذو البعد الجغرافي، مما يؤدي إلى توسيع مساحة مجتمع التمثيل والمعنيين به في صف المواطنين أو في صف الحكام، فتؤدي التداولية التواصلية إلى إنتاج نموذج جديد من التمثيل، وهو " التمثيل الاستطرادي"، والذي يحقق شكلاً آخر للشرعية وهو "الشرعية الاستطرادية" والتي تجعل النمط التمثيلي متحوّلاً ومتشبهاً بالنمط الديمقراطي المباشر، وإنَّ النظر بإيجابية للصيغة التداولية للتمثيل من كونها تؤدي إلى تحفيز الاهتمام السياسي لدى المواطنين وزيادة منسوب الثقة في المنظومة لتعمق المشاركة في التداول، كما تتيح الاستفتاءات المجال لجعل تفضيلات الناخبين أكثر توافقاً مع اختيارات الحكام، في مقابل اللجوء للاستفتاءات في عديد القضايا والخيارات لا يعد أمراً ذا جدوى أو متاحاً وممكناً دائماً، وأي سيولة في استخدامه تؤدي إلى نتائج عكسية كالمثل الانتخابي، أو تغلغل مؤزّمات التمثيل كصعود الشعبويات التي تجعل من الاستفتاءات معبراً مريحاً لتوافر إمكانيات التأثير الإلكتروني الواسع، فيما يكون التطبيق الأسلم للتداولية عن طريق تعزيزها بآليات الالتزام التي توفرها المنظومة التمثيلية.

- تُمكن التشاركية من إدخال إجراءات وآليات جديدة غير انتخابية وغير حزبية في منظومة التمثيل المبنية تقليدياً على هاذين المحددين، ولن تكون التشاركية نمطاً مستقلاً للحكم، بل هي إجراءات تؤدي إلى تحسين التمثيل السياسي ومعالجة أعطابه مع التقييد بفكرة التمثيل، إذ يتوجب أن تؤدي إلى إشراك أوسع للمواطنين، خاصة أولئك الذين لا يتعاطون مع الآليات

التقليدية، ومشاركة أكفأ للفواعل الاجتماعية غير التمثيلية كالخبراء والمحلفون ...، وبالتالي تحقق التشاركية تمثيلاً غير انتخابي يُعزّز الانتخابي، ويعطي ديمومة إستراتيجية لعمل المؤسسات السياسية ولا يجعلها مُتَّسِمَةً بالوقتية خضوعاً لمبدأ تأقيت العهدة الانتخابية، لكن ذلك يُضمّن بإخضاع التشاركية إلى قواعد الاختيار العقلاني والعاقل والشفاف في مشاركة المواطنين والفاعلين المجتمعيين عبر آلياتها، وإلا كانت مدخلاً لإضعاف المؤسسة التمثيلية.

- ثمة اتجاه يُغلب الانحراف عن القاعدة المبدئية والأخلاقية التي تحكم التمثيل السياسي كتفسير لكل الأزمات التي يعرفها، فالعلاقة التمثيلية مبنية على تعاقد بين طرفيها، كما تحكمها القيم والمعايير الأخلاقية، وطالما لم يتم الوفاء بذلك التعاقد ولم يُحترم فيكون التمثيل في أتون أزمة أخلاقية، ولا يكون تجاوز الأزمة إلا بإحلال الأخلاقية كمقاربة إصلاح جذري، والمبرر الموضوعي يعود إلى أن البيئة العلمانية التي نشأ فيها التمثيل خاصة تلك التي عمدت إلى فصل السياسة عن القيم والأخلاق وكانت محل أزماته، وهي الغربية تحديداً، فبالتالي إنقاذ التمثيلية لا يكون إلا من خلال تغيير مدخلات البيئة والتصورات التي رافقت الأزمة، وإحلال متغيرات وتصورات بديلة لبيئة نمط الحكم هذا، وتقعيد القيم والأخلاق بواسطة آليات وتقنيات إجرائية.

الغائمة

الخاتمة

أفرزت دراسة الأزمات التي يعرفها نمط الحكم التمثيلي وفق ميل بحثي بما يسطره الفكر السياسي، إلى التدقيق في مفهوم التمثيل السياسي ومحاولة إزالة الغموض الذي يشوبه، حيث أنّ أزمات التمثيلية السياسية منعكسة بالدرجة الأولى على هذا الغموض، ثم تحليل الفهوم المختلفة لتلك الأزمات ومستوياتها وأصولها البنيوية، والضغوط التأزيمية التي تحيط بالتمثيل من خارجه، وصولاً إلى تحليل الأزمات الداخلية التي يعرفها، وكذا مستقبل نمط الحكم التمثيلي على وقع الأزمات والتأزيم الذي يطاله، لتكون هذه الخاتمة متضمنة وفق تسلسل فصول البحث الملخص عن كل فصل متبوعاً بالإجابة عن السؤال الفرعي الذي يقابله، والنتيجة المتوصل إليه إبانها، وتبرير اتجاه الفرضية المدروسة خلاله، لتنتهي الخاتمة بالنتيجة العامة والإجابة عن الإشكالية المركزية، وصولاً إلى التوصيات العلمية والعملية التي تقدمها الأطروحة بين يدي الباحثين والساسة:

❖ الفكر السياسي بما هو تأملات عقلية، وتصورات نظرية واجتهادات تفسيرية، يدور حول إيجاد حلول للمشكلات السياسية التي تعيشها المجتمعات منذ الأزل، والمتعلقة بعلاقات الحكم والسلطة وتفاعلاتها، إما تأسيساً لأنماط الحكم وتكوين الأبنية التي تختص بذلك، أو تفسير علاقات الحاكم بالمحكوم واتجاهات النفوذ، أو معالجة إختلالات تلك العلاقات والأبنية والأزمات الناتجة عن ذلك.

- ثمة اختلاف في طبيعة الفكر السياسي لدى الحاضرتين الإغريقية والرومانية، فيقدر ما نزع العقل الإغريقي إلى التأمل العقلي والفلسفي في الظواهر، بما في ذلك الظواهر السياسية، إنَّجه العقل الروماني وجهة عملية وإجرائية، وتشترك كل الحضارات ومفكرها بما فيها الإسلامية في أنّ الحكم ليس نسقاً واحداً بل هي أنماط مختلفة تنشأ وفق سيرورات تعكس خصوصية التجمعات البشرية المعنية وظروفها.

- وجود أنماط مختلفة للحكم مردّه الاختلاف الموضوعي في تركيبة المجتمعات ورهاناتها، وما تفرضه التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي تنتج هياكل وأبنية سياسية مختلفة، وإلى خضوع ظاهرة الحكم لقانون التتالي والتعاقب والتطور الطبيعي، إما بالتحديث أو الاستنزاف وعدم القدرة على التكيف وبالتالي الزوال والاندثار.

- حركة البحث في دراسة أنماط الحكم لم تخلو منها أي حقبة زمنية منذ الأزل، ولو اختلفت وتراكمت المبررات، ففي العصور القديمة كان الهدف هو البحث عن نظم سياسية فضلى تحمي كياناتهم السياسية والاجتماعية في مواجهة بداوة الحياة وضراوتها، أما في العصور المتأخرة، ومع بروز ظاهرة الدولة الحديثة اندرج ذلك ضمن مأسسة الدولة وبنائها، أما في الحقبة المعاصرة، فإن الأهمية تعاظمت مع تخصصية أكبر لعلم السياسة وبروز حقول معرفية ضمنه تختص بذلك.
- ثمّة صلة ملتبسة بين التمثيلية والديمقراطية الأصلية المباشرة الإغريقية أو الجمهورية الرومانية، حيث أنّ الجدل بينهما يدور بين إمّا أنهما نمطين للحكم متصلان والتمثيلية تطور طبيعي لهما، وبين من يرون بالاختلاف والبون الشاسع والمتناقض بينهما، في حين أن الصلة الموضوعية بين التمثيل والديمقراطية الإغريقية أو الجمهورية الرومانية، تكمن في كون التمثيل السياسي هو تجسيد عقلائي وواقعي لمبدأ " حكم الشعب "، واستجابة لتطور المفاهيم التي تتبنى عليها الديمقراطية كالشعب والانتخابات ومشاركة المواطنين ...، وقيام الدولة الحديثة الممتدة جغرافيا وديمغرافيا، والتي استطاعت تجسيد حكم الشعب على نحو ما بفضل التمثيل، حينما تمأسست فكرة التمثيل وتحوّلت إلى إجراءات ونمط للحكم.

لنرا فالغموض الذي يواجه فكرة ومنظومة التمثيل السياسي من حيث التصور والبناء المفاهيمي يعكسه التناقض بين المفكرين السياسيين وتباين المواقف منه، وعدم وجود اتساق مفهومي حوله، بين من يراه الشكل العقلائي للحكم الذي يضمن حضور الشعب على نحو ما فيه، والقابل للتطبيق، وبين من يناقضه ويعتبر من غير ممكن القبول بصيغة تنازل الشعب عن سيادته لممثلين يعبرون عن إرادته نيابة عنه، ويتهم هؤلاء الصيغة الحديثة للحكم بأنها مجرد تغطية عن ممارسة محتكري السلطة التقليديين في حين تستمر سيطرتهم على الحكم والسلطة بواجهة التمثيل.

لقد تبين صحة الافتراض المعقود هنا، أنّ الغموض الذي يصاحب فهم فكرة التمثيل السياسي وتنزيلها كنمط للحكم، انعكس على غياب نسق تنظيري مُجمّع عليه ولو نسبيا بين المنظرين، وهو ما يعني أنّ الظاهرة تحمل في طياتها أبعادا مختلفة ومتناقضة صعب إيجاد بناء نظري متكامل حولها.

❖ تتجسّد فكرة التمثيل السياسي منظوماتيا وإجرائيا وتتحوّل من فكرة إلى نمط للحكم، من خلال تظافر ثلاثة محددات والتي لا يكون نمط الحكم إلا بوجودها، وهي

المحددات التي تتحول بواسطتها فكرة التمثيل السياسي إلى نمط للحكم قابل للتطبيق العقلاني، وهي العمل الحزبي والانتخابات والمؤسسات التمثيلية المركزية أي البرلمانية والمحلية، وقد أسهمت تحولات عديدة سَرت على كل من هذه المحددات في قيام ورسوخ نمط الحكم التمثيلي.

- إنَّ العمل الحزبي ليس له معنى دون السياق السياسي التمثيلي، و لقد كان العمل الحزبي حاضرا في السياق التمثيلي بصور مختلفة، فإما في النضال السياسي من أجل بناء منظومة تمثيلية من الأساس تعبر عن السيادة الشعبية، أو نضال حزبي من أجل قطع الصلة مع أنظمة الحكم المطلق غير التمثيلية أو التمثيلية الشكلية، أو في إطار عمليات التحديث السياسي التي عرفتتها المجتمعات من أجل إحلال التمثيل السياسي كنمط للحكم، وعلى ذلك يكون الحزب بالمعنى الحديث أحد أركان التمثيل ومحدداته، كمحضن ومُجمَع للمطالب المجتمعية، وتأطير المواطنين وإعداد الممثلين والقيادات القادرة على إدارة الشؤون العمومية، وضمانة حق الناخب في تقديم المساءلة لمنتخبه سواء المباشرة لهم كأفراد أو مساءلة الأحزاب كهيئة ينضوي تحتها أولئك الممثلون، فإن لم تتجح الأحزاب في القيام بهذه الأدوار، فإنَّ ذلك يُشكِّل أحد منافذ الأزمة التي تدق في إسفين التمثيل السياسي، ويقاس ذلك بدرجة فشل الأحزاب السياسية في الرفع من صفتها التمثيلية لدى جمهور الناخبين.

وعلى ذلك فإنَّ جودة التمثيل السياسي وتأزمه مرهون بثبات العلاقة التمثيلية بين الناخب وممثليه واستمرارها لا تكون إلاً بدور محوري للحزب السياسي، مع وجوب أن لا تتحول مرافقة الأحزاب للمنتخبين إلى نوع من السيطرة والاستبداد الحزبي، وهو ما يجعل فكرة التمثيل مجردة من مضمونها لأنها تُحيل النائب من ممثل لمواطنين إلى ممثل لحزب، لكن هذا لا يلغي أهمية قيام الحزب كمؤسسة لتثنية الممثلين و تأطيرهم في الحفاظ على مضمونية فكرة التمثيلية، ومرهون بتحرك متبادل ودافعية للأحزاب تجاه المواطنين والعكس، وضمور تلك الدافعية ولأي أسباب كانت هو مُقدِّمة وكاشف عن علاقة متأزمة بين الأحزاب والمواطنين، وبالتالي انتقال تلك الأزمة للمنظومة التمثيلية كليا.

قيام التمثيل السياسي على الانتخابات في الحصول على شرعية للسلطة، هو اتساق مع عادة كل أنماط الحكم التي عرفتتها التجمعات البشرية من البسيطة إلى الدولة الحديثة بإيجاد وسيلة تعكس التفويض الشعبي لنخب معينة بالإمسك بالسلطة، وعلى خلاف الانتخابات التي تتَّسمُ

بالعقلانية والمنطقية في فكرتها وآليات تطبيقها وتقبل العقل السياسي لها، فإنَّ غيرها عبارة عن قواعد قسرية جبرية مغلفة بهالة من التقديس والتبجيل غير الموضوعي .

- الوصول إلى صيغة الانتخابات واحتلالها المنزلة المركزية والمحورية في عملية تولية الحكام وعزلهم وتجديدهم، والقبول الواسع بها، واعتمادها وسيلة للحصول على الشرعية ولو شكليا عند غير الديمقراطيين، يستند إلى أطروحة متينة تتبع من الفلسفة التعاقدية المهيمنة في الحداثة الغربية، إذ لا بد للسلطة أن تمارس برضا المحكومين، والتقنية الأبسط والأكثر ديمقراطية لتحقيق ذلك هي الطلب إلى المواطنين أن يُعبِّروا عن ذلك بواسطة ورقة الانتخاب التي يودعونها صندوق الاقتراع.

- إنَّ أهم المؤشرات التي لاحقت تطورية العملية الانتخابية وكانت مثار صراعات سياسية بين الفاعلين المحليين طيلة عقود طويلة ولا يزال، هي الحق في التصويت وتقليل القيود المفروضة على الحق في الاقتراع، والقيود الكلاسيكية ذات الصلة بفكرة تحويل الاقتراع من فئوي وطبقي وامتيازي إلى عام لكل المواطنين، وهي شرط السن وحق المرأة في الاقتراع والتصويت، والأهلية، وهي المحددات التي عرفت فيها التجارب المقارنة اختلافات كثيرة بين تقدم في جعل العملية الانتخابية أكثر تمثيلية وبين تردد وإحجام، واعتبار توسُّع تلك القيود هو الذي يضعف تمثيلية الانتخابات لحيز أكبر من المواطنين.

وعلیه فإنَّ فحص النظم الانتخابية المطبقة تُمكن من الوقوف على الفرص التي تتاح نظريا أمام كل نظام سياسي في سبيل الوفاء لفكرة التمثيل السياسي، لكن الممارسة تُثبت ترجيح الحكام في اختيار نمط الاقتراع وهندسته إلى تغليب استقرار منظومة الحكم وفاعليتها وفق تصور النخبة الحاكمة، على تعميق تمثيلية المجتمع في دوائر الحكم، وهي أحد عوامل تأزيم نمط الحكم التمثيلي، ويأتي التأزيم كذلك من عدم حيادية هندسة نمط الاقتراع، وخضوعها لمتغير القيادة السياسية وتصوُّرها للمشهد السياسي، دون النظر في تعميق التمثيلية وتحسينها، وجعل النتائج الانتخابية استخلاصا للقدرات التمثيلية من المجتمع.

المحدد الإجرائي الثالث للمنظومة التمثيلية ونقطة تلاقي تفاعلية العمل الحزبي بالانتخابي وهي المؤسسات التمثيلية، ولو اشتهرت منها البرلمانات والتي يتم التركيز عليها بحثيا وسياسيا، غير أنه للتمثيل مستويين مؤسسيين وهما البرلمانات وما يمكن أن يسمى " المستوى المركزي للتمثيل " و كذلك وبنفس القدر والأهمية وبأكثر تعبيرية عن فكرة التمثيل وهو " المستوى المحلي للتمثيل ".

- لم يكن قيام البرلمانات محصلة لنتائج فكرية أو فلسفية صاغها مفكرو النهضة الأوروبية، بل نتاج تدافع وصراع سياسي سلمي وحربي عنفي بين طبقات المحكومين والحكام، فالأحداث تلك هي التي صنعتها وحددت ملامحه وصلاحياته، ولم تتبلور البرلمانات دفعة واحدة بل خاضت معارك إثبات وجود وافتكاك السلطة المطلقة من الملكيات في إنجلترا وفرنسا تحديدا، ومع استقرارها انبعث إلى الوجود السياسي وبصفة نهائية نمط الحكم التمثيلي، ومنه أخذ تسمية ثانية وهي الحكم البرلماني، نسبة إلى وجود البرلمان كمؤسسة سياسية سيادية في منظّمه.

- شكل المؤسسة البرلمانية، والذي يأخذ شكل الغرفة الواحدة أو الغرفتين حسب تقديرات المنتظم السياسي وطرق إدارته للصراع السياسي، إلا أن وجود غرفة برلمانية واحدة يتفق أكثر مع فكرة التمثيل وأكثر فعالية للعمل التمثيلي، أمّا الازدواجية فإنّها تحمل دوافع سيطرة من جهات غير تمثيلية ولو حشدت لذلك المبررات بتحسين عيوب التمثيل الانتخابي.

ومن فعناصر الأزمة متوفرة في عمل المؤسسات التمثيلية المركزية والمحلية، إذا قبل المجموع المؤسسي التمثيلي بهيمنة وتغول السلطة التنفيذية عليه، وكذلك تغاضي النواب عن الوفاء بتعهداتهم تجاه ناخبينهم، أو فقدانهم للقدرات الكفائية للقيام بمهامهم، وإنّ أزمات التمثيل تقع في هذا المستوى أيضا لأنّ الناخب كطرف ضعيف في العلاقة التمثيلية لا يستطيع تصحيح مسار المنظومة التمثيلية إن عجزت أو فشلت إلا مرة واحدة مع نهاية الدورة الانتخابية.

ومنه فالدراسة تؤكد صحة الافتراض في هذا الجزء منه، على أنّ المحددات وأعمدة نمط الحكم التمثيلي على أهميتها بالنسبة للنمط، إلا أنّها تحمل منافذ أولية لأزماته نتيجة اختلاف المأمول منها لتجسيد فكرة التمثيل السياسي وهيكله البنائي مع واقع الممارسة السياسية لتلك المحددات.

❖ في سبيل إثبات وجود أزمة أو أزمات للتمثيل السياسي عالج البحث هذا الجزء من الإشكالية من خلال فحص الاتجاهات المختلفة لمحاولة فهم هذه الأزمات ونطاقها، وتعبيرات الأزمة

ودلالات وجودها من خلال تدافع التصورات المفاهيمية المفسرة للظاهرة وعدم استقرارها وتناقضها، وصولاً إلى الأسباب والعوامل البنيوية المفسرة لأزمات التمثيل السياسي، وخلص إلى التالي.

- على رأس اتجاهات فهم أزمات التمثيلية، أنها ذات اعتبارات تأسيسية وبنوية، وأن التمثيل يحمل جينات التأزيم في تكويناته الأساسية، فهو لا يمثل حكم الشعب حقيقة بل هو حكم مجموعات خفية تستر وراء التمثيل ومتحكمة في إجراءاته لصالحها، ومنذ أن اعتمد مبدأ الأغلبية عوضاً عن الإجماع في اتخاذ القرارات في منظومته وهي الأكثر تعبيراً عن فكرة التمثيل، دليل توقع عدم واقعية النمط في التطبيق، كما أن تمثيل المواطنين المختلفين في مصالحهم واحتياجاتهم غير ممكن عملياً من طرف الممثلين والمؤسسات التمثيلية، إضافة إلى أن آلياته من انتخابات وعمل حزبي غير محمية من الاختراق لغير صالح فكرة التمثيل.

- واتجاه يرى أن أزماته تأتي بفعل عوامل تأزيم من خارجه، وعليه أن يواجهها ليستعيد طريقه وجاذبيته، فتراجع جغرافيا انتشاره وانتكاسة منتظمات تمثيلية إلى غير التمثيلية، وضغط كفاءة النموذج الصيني غير التمثيلي للحكم، والذي استطاع تحقيق تقدم اقتصادي عالمي ورفاه لمجتمعه بواسطة ليبرالية اقتصادية دون الحاجة إلى ليبرالية سياسية (التمثيلية)، وكذا ضغط الرقمنة وتكنولوجيا الاتصال التي تجعل التراتيب التقليدية في التمثيل متخلفة والتغاضي عنها ممكناً، فالعلاقة التمثيلية (ناخب-منتخب)، والوساطة الحزبية وآليات تصعيد الممثلين، وعمل المؤسسات التمثيلية في التعبير عن مصالح المواطنين لم تعد ذات جدوى في وجود الرقمنة وكثافة استعمال وسائل التواصل الاجتماعي والوسائط الإلكترونية لتجميع المصالح والتعبير عنها.

- فيما يذهب اتجاه ثالث لاعتبار أن أزمة التمثيل السياسي متأدية من أزمة الديمقراطية كرافد طبيعي لفكرة التمثيل، فالأزمات التي تواجه القيم الديمقراطية والتي أبان الواقع السياسي عن مثالياتها شكلت فائضاً أضرّ بالظاهرة التمثيلية كاتساع المطالبة بالحرية والمساواة والحقوق على حساب فاعلية الحكم ومقدراته.

- دلالات وجود التمثيل السياسي في أزمات وجود تدافع وتضارب في التصورات المفاهيمية التي حاولت الاتساق على مفهوم للتمثيل وكيفية تنزيل العلاقة التمثيلية، وهو التدافع الذي ظهر في التصورات الكلاسيكية، أو تلك التصورات التي تصاعد حضورها على وقع أزمات التمثيل السياسي، إذ حاولت بعض الإسهامات النظرية التدقيق في صلب العلاقة التمثيلية بالبحث عن مفاهيم معيارية للتمثيل وأخرى غير معيارية، باستكشاف التمثيل من جديد بإدخال مؤشرات قابلة لتكميمه وقياس درجات نجاعته، ومستحضرة تحقيق المفهوم الأصلي وهو "الشبه" بين طريفي العلاقة التمثيلية، ورغم أن تلك النقاشات أحييت الجدل الأصلي حول التمثيل، "بمن يمثل من؟

وكيف ذلك؟"، إلا أنها لم تحتسب حجم التأثير المُعولَم على الوظيفة التمثيلية، وتجيير التمثيل لمصلحة فاعلين خارج المحدد الانتخابي التقليدي، وهو ما جعل مفهوم التمثيل يستمر في الغموض وبالتالي استمرار الأزمة.

- وجود التمثيل السياسي في أزمة تحكمه عوامل بنيوية تأسيسية تقف عليها منظومته، فالانتخابات لم تعد تسمح بالتعددية والتداول على السلطة وتوسيع قاعدة الحكم، بل كرس استبدادا تمثيلا، وكذلك الانحراف بتطبيقات مبدأ الأغلبية أو الأكثرية، من مبدأ لتيسير صناعة القرارات إلى مبدأ إقصائي لأولئك الذين يقعون خارج دائرة الأغلبية الانتخابية، كما أن مبدأ الفصل بين السلطات أدى إلى عزل السلطات عن تأثير المواطنين، وامتد ليشتمل المؤسسات التمثيلية ويجعلها في موقع التضاد وليس التكامل، في حين لم تؤدي الهندسة الانتخابية المفترضة فيها دعم العدالة الانتخابية وتصحيح إختلالات النظم الانتخابية إلى الحد من عدم التناسب بين الأصوات المحصل عليها وعدم المقاعد الموافقة لها، وكل تلك العوامل ينتج عنها أزمات مزمنة للتمثيل السياسي.

يُبيّن أن وجود التمثيل السياسي في أزمات يحكمه وجود اختلافات في فهم هذه الأزمات وعواملها وحدودها، وكذا تدافع وتناقض التصورات المفاهيمية للتمثيل وعدم الاستقرار على مفاهيم تتجاوز الأزمة وإعادة صياغة العلاقة التمثيلية على نحو أكثر وفاء لفكرة التمثيل، وكذا وجود عوامل بنيوية للأزمات صاحبتها منذ انبعاثه وتطوّرت معه عبر مراحل تطبيقاته.

وعلى ذلك يتبين صدقيّة الافتراض المسطر في هذا المستوى بأن التمثيل يعيش حالة الأزمة والتي عكستها الاختلافات والتناقض في وجود الأزمة من عدمها ودرجة عمقها، وكذا التدافع والتضارب بين التصورات المختلفة التي حاولت تقديم تفسير للعلاقة التمثيلية وتجسيده في نسق يتجانس مع فكرة التمثيل السياسي، وكذلك اعتبار أن فكرة التمثيل السياسي تم تقييدها والحيلولة دون تطبيقها على الوجه المطلوب بسبب عوامل بنيوية كمبدأ الفصل بين السلطات وقابلية الظاهرة الانتخابية للتحريف و التوظيف لصالح تقويض فكرة التمثيل و على الأقل الحد من نجاعتها.

❖ اتجه البحث في مستوى آخر إلى تشخيص الضغوط التأزيمية التي تواجه التمثيل السياسي من خارج منظومته وإجراءاته، وتشترك هذه الضغوط أنها تستهدف التمثيلية وتشكل ضغط عليها لأنها اتخذت من منطق التمثيل وآلياته وفكرته مقوماً لها، وتصدر ذاتها أنها الصيغة التمثيلية

الحقيقية، وهو ما تعمل عليها الحركات الشعبية الصاعدة أو العائدة، والحركات الاحتجاجية المتنامية، وكذلك الضغوط التي يشكلها تنامي نفوذ فئات جديدة داخل المنظومة واستحواذهم على فاعلية الممثلون في صناعة القرار السياسي دون أن يكونوا منبثقين عن المصعد التمثيلي وضماناته .

- خطورة الشعبويات على التمثيلية تأتي من كونها غير عقلانية ومزاجية، وتُصعدُ بآلياتها الانتخابية والحزبية ثم تتهكم منها، وإذا استحكمت فتبدأ بترذيلها تمهيدا لإلغائها، كما أنَّ الشعبويات لا تُصِفُ الشعب وفق معيار المواطنة والانتماء القانوني للدول، بل لا تعتبر شعبا من يكون خارج توجهاتها، ولا تؤمن بالمؤسسية وتراتبيتها سواء الحزبية أو المؤسسات التمثيلية وحتى المحاكم، وتُعادي النُخب المختلفة الموجودة في الحكم أو خارجه، وتُقدِّمُ زعيمها المحاط بهالة تقديسية عن أنَّه البديل عن تلك المؤسسات، وهو لا يحتاج إلى وجود وسائط بينه وبين شعبه، وهو المناقض للتمثيلية القائمة على فكرة عقلانية في الحكم وهي الوساطة عن طريق الممثلين بين الحكام ومواطنيهم، والهدف الخفي هو إضعاف آليات المساءلة والمحاسبة القانونية، كما وَجَدَتِ الشعبويات الراهنة في اتساع رقعة البؤس والقنوط الناجم عن إفرازات العولمة والتوجهات النيوليبرالية وقودا ومبررا لانتشارها، ولن تكون اتجاها إصلاحيا للتمثيلية كما يرى أنصارها بل استفادت من أزمة " الديمقراطية التمثيلية " وعجزها.

- إنَّ تنامي موجات الاحتجاج وارتجاج الشارع وتوتره في ظل المنظومة التمثيلية يعني أنَّ المأمول من التمثيل السياسي كتجسيد للعلاقة " مجتمع - دولة " لم يعد ممكنا، وأنَّ البُنى والمنظومة التي يوفرها لم تعد تعمل كما هو مأمول، فلا الانتخابات تصبح ذات معنى ومُفْرَزة لممثلين يُعبِّرون وينقلون مطالب مواطنيهم، ولا الأحزاب السياسية والفواعل الأخرى غير الرسمية تكون مؤطرا مُقنعا لهم، لذا يكون الشارع فضاء تمثيليا مُستَجداً يتجاوز أبجديات منظومة التمثيل السياسي المعتادة، مما يشكلُّ ضغطا وتهديدا عليها خصوصا من حيث مشروعية المؤسسات التمثيلية وانسجامها مع تطلعات الناخبين والمواطنين، وانقضاء الاحتجاجية على التمثيل يأتي من امتلاكهما نفس المقومات وهو القدرة على تحشيد الشارع وصياغة مطالبه وتبني تمثيله.

- إنَّ حالة توسع تدخل البيروقراط والتكنوقراط في المستويات المركزية لصناعة القرار، وصعود الممثلين المستقلين، أدى إلى انكماش دور الممثلين والسياسيين المخوّلين أساسا بالحكم ومسك مقاليد السلطة، والأزمة هنا تعبير عن حالة العجز التي تحيط بالتمثيلية السياسية وتُهدِّد وجودها، حيث يتحول الحكم من يد ممثلين مُنْتخَبِينَ من عامة الشعب وبتشئة من أحزاب سياسية معلومة الخيارات والتوجهات، ووفق برنامج انتخابي تعرضه على الناخبين ويُكسبه التصويت شرعية تنفيذه، إلى مجموعات أو أفراد من البيروقراطيين والخبراء تحكمهم اعتبارات العقلنة في أحسن

الأحوال، أو مستقلين وجدهم النخبون فجأة في السباق التمثيلي، والأهم أن المواطنين لا يملكون خيط المسألة السياسية لأولئك النافذين الجدد.

نزل فصعود الشعبويات وتنامي الحركات الاحتجاجية ينطلق من كون المنظومة التمثيلية السياسية تعيش وضعا أزمويا و تراجعاً لاستجابتها لفكرة التمثيل، مما "يُوهم" بأنهما بديلين عنها والأكثر تمثيلية منها، فيما يكون اتساع نفوذ البيروقراطيين و التكنوقراط داخل منظومة التمثيل تقويضاً لها من الداخل وسطوا على مركزية اتخاذ القرار لصالح هؤلاء الذين لا يولون اعتباراً لتفضيلات النخبين ولا لفكرة التمثيل، أما صعود المستقلين فهو صعود انتخابي دون وساطة حزبية تضمن مساءلة النواب ومعرفة خلفيات خياراتهم مسبقاً، وهذه التعبيرات الأزموية تشترك في أنها استفادت من رهن التمثيلية الأزموي، وأنها تقويض للتمثيلية لأنها تحيل محدداتها الإجرائية والمؤسسية وأدائها العقلاني إلى هامش السياسة.

وفي هذا الإطار تصدق الفرضية المتبناة في أن الضغوط التأزيمية المتأتية من البيئة السياسية للتمثيلية الوطنية وعبر الوطنية تشكل تهديداً لها وحتى تملك امكانية تقويضها، والسبب يعود لأن تلك الضغوط تعتبر منافساً للتمثيلية في فكرتها الأساسية، وهذا بالنسبة للشعبوية والحركات الاحتجاجية، إذ يتبنيان الادعاء أنهما أكثر تمثيلية وتعبيراً عن الخيارات المجتمعية، وأن النمط التمثيلي للحكم يُعتبر عبئاً عن الإرادة الشعبية لا ناقلاً لها، فيما يهدده التكنوقراط والبيروقراطيين أنهما المتحكمون في مخرجات السياسات العمومية والمحددون لتوجهاتها، أما المستقلون فإنهم يعطلون نظام الوساطة في المنظومة التمثيلية وهو العمل الحزبي، فيما يشترك تهديد هؤلاء الممثلين في أن لهم القدرة على تسيّد المشهد السياسي دون أن يتمكن النخبون من توجيه المسألة والرقابة عليهم، والسبب هو غياب الضمانة التي تمنحها الآليات والمحددات الإجرائية للمنظومة التمثيلية.

❖ يتم في آخر المطاف إثبات الافتراض بأن المحددات الإجرائية الإمبريقية للظاهرة التمثيلية هي بالفعل بوابة الأزمات التي تكتنفها، فإذا كانت عودة الشعبويات وصعود النافذون الجدد وتنامي الحركات الاحتجاجية ضغوطاً بيئية على التمثيل السياسي فإن الأزمات التي تعرفها المحددات الإجرائية هي في دواخل الظاهرة وانتكاساتها الداخلية، فيما يتوقف مستقبل الظاهرة التمثيلية فكرة ومنظومة على مستويين، أولهما مستقبل المحددات الإجرائية من عمل حزبي وانتخابية، ومستقبل الظاهرة بصفة عامة والاتجاهات المتوقعة وحظوظ كل اتجاه، بين القول بأفول نمط

الحكم، أو سطحية الأزمة والتطبيع معها، وغلبة الاتجاه الإصلاحى الذى يعيد للنمط جاذبيته وعافيته.

- قيام النمط التمثيلى على العمل الحزبى يعنى صدقية مسلمة أنه لا وجود للتمثيل دون أحزاب، ولا معنى للأحزاب السياسية دون تمثيلية، فالذى يحدث على الأقل منذ العقود الثلاثة الأخيرة وما شكّل أحد جوانب أزمات التمثيل السياسى الأساسية هو تراجع المواطنين عن الانخراط والانتظام فى الأحزاب السياسية، وبالتالي تراجع عن الإيمان الفعلى بكونها وسيطا جادا وفعالا فى منظومة التمثيل، وأن غياب الأحزاب السياسية عن التمثيلية أو تغييبها يعنى تعويضها بفواعل غير مؤسسية وغير عقلانية، والترويج لصعود المستقلين وحتى لوسائل بدائية لشغل هذا الفراغ، والذى لن تستطيع ملأه.

- رغم العزوف عن العمل الحزبى فإن مستقبله ومستقبل التمثيلية يتطلب فهم الوضع الذى تعرفه السياسة الراهنة بصفة عامة، أى أن الأزمات ليست مرهونة ومقتصرة على محددات التمثيلية فقط، بل هي ممتدة لكل متغيرات السياسة وبيئتها، فالأولى هو التكيف والتلاؤم مع هذه التغيرات، والطابع المؤسسى للأحزاب يُمكنها من ذلك، فالأحزاب السياسية ستظل قائمة ولن تكون هناك تمثيلية دون المؤسسات الحزبية التى عليها مواجهة الصعوبات التى تواجهها بإحلال الديمقراطية على أوسع نطاق داخلها، والتكيف مع التطور الرقمى وتسخيرها لتحقيق التعبئة والانتشار وشرح الرؤى والتصورات والاقتراب أكثر من الناخب.

- إن الانتخابية كمحدد إجرائى ثان للظاهرة التمثيلية يؤدي وظيفة حسم التنافس الانتخابى وتصعيد المترشحين لعضوية المجالس المنتخبة، لكن هذه الوظيفة حينما يطأها التشويه تكون منفذا للتأزيم الذى يطال نمط الحكم، والذى ينقسم إلى قسمين، منها ما يُصنّف ضمن الممارسات السلطوية أو برضاها كالتحايل والتزوير والغش الانتخابى، مما يُنمّي عدم الثقة فى الآليات الانتخابية ونزاهتها، ويقدم قدحا جديا فى صلاية منظومة التمثيل السياسى حينما لا تجد الانتخابات الموثوقية اللازمة عند الناخبين.

- إن مظهر الأزمة الأبرز هو إحجام الناخبين عن التصويت وتراجع مستويات المشاركة الانتخابية، والتي يقع إضرارها بالتمثيلية أكثر من تراجع المواطنين عن الانتظام الحزبى، لأن التمثيلية هي تمثيل للمواطنين، وإحجامهم عن التصويت والاختيار يعنى أننا أمام تمثيلية بدون مواطنين، إذ يعكس تراجع الناخبين عن التصويت رفضا نسبيا للمنظم السياسى واندماجية محدودة فى الشأن السياسى، وغياب هوية سياسية جاذبة للناخبين دافعة للتصويت، والذى يعنى أيضا أن الانتخابات لم

تعد تمثيلية وانعكاس لواقع ديمغرافي واختياراته، وأنها صناعة من قلة من المُقترعين في غياب الأغلبية من السكان.

- يتطلب تجويد التمثيل السياسي من بوابة الانتخابات إصلاحا يأخذ في الاعتبار تعميق فكرة التمثيل السياسي، وتحقيق مستويات استجابة أعلى لتطلعات المواطنين، ولا يقتصر على الجوانب الشكلانية القانونية والدستورية، بل يذهب إلى تنقية الأجواء السياسية التي تُجرى فيها عمليات الإصلاح الانتخابي حتى لا يكون أداة للتصارع السياسي بين الأطراف السياسية، وأن يعمل الإصلاح على تعضيد باقي محددات المنظومة التمثيلية وتحديد العمل الحزبي، فلا يمكن أن يُعدَّ إصلاحا للتمثيل من بوابة الانتخابات ما لم يؤدي إلى تعزيز مكانة العمل الحزبي واستدامته.

ملح التمثيل السياسي عوامل القوة في محدداته الإجرائية لا سيما العمل الحزبي والعملية الانتخابية، وأي استعادة لكفاءته وضمان ديمومة وجوده مستقبلا يمر عبر استدامة هذين المحددين، بإجراء الإصلاحات الممكنة والضرورية عليهما، وإزالة التشويه السلطوي والمجتمعي الذي يطالهما.

❖ إنَّ الحديث عن مستقبل النمط التمثيلي للحكم لن يكون جازما في اتجاه محدّد لذا يرصد البحث الاتجاهات المختلفة لمستقبل التمثيلية السياسية على وقع الأزمات التي ذكرت سابقا.

- يتوقع اتجاه بحثي بأفول نمط الحكم التمثيلي، وأنَّ دورة حياته متجهة نحو النزول، ومن المستحيل بناء على الوضع الأزموي الذي يعيشه أن يعرف منحاه البياني صعودا وجاذبية للتطبيق، فالتمثيلية بعد أن كانت عقلانية وعنوان الاستقرار السياسي و رضى المجتمعات على منظومة حكمهم، تحولت إلى مصدر قلق وخوف لأنَّ آلياتها سمحت بصعود مخيف للشعوبيات والأطروحات اليمينية المتطرفة، وتفكيك الاندماجات السياسية والاقتصادية، وتحول نقض التمثيلية إلى وجهة نظر لها الحق في الحضور السياسي.

- فيما يرى اتجاه آخر توصيف الأزمات التي يعرفها النمط أنَّها مجرد أزمات عابرة ونسبية، يملك النمط مستقبلا القدرة على التكيف معها وتجاوزها ومعاودة الصعود كنمط حكم سائد، يقدم هذا الاتجاه تحليل سوسيولوجي للأزمة، ليقنع بالتطُّبع معها، وأنَّ الأزمات التي يعيشها النمط هي نوبات أزمات و ليست أزمات بنيوية عميقة، وأنَّ الناخب والمؤسسات التمثيلية تملك أدوات التعديل واستعادة جودة التمثيل، فالحديث عن أزمات التمثيلية في هذا الاتجاه لا تعدو إلا أن تكون استهضا للتفكير في المآلات التي يمكن أن يعرفها عالم السياسة لو أفلت التمثيلية.

- يتوقع اتجاه ثالث أن مستقبل نمط الحكم التمثيلي ما زال يحتل مكانة هامة في النظرية الديمقراطية المعاصرة، ويتوفر على إمكانية تجاوز الأزمات وأن يتعدى التمثيل السياسي إلى ما بعد الاقتصار على التصورات المعيارية التقليدية إلى توظيف التمددات الجديدة للظواهر السياسية المحلية وعبر الوطنية المعولة، وكذا غير الرسمية وغير الانتخابية وغير الحزبية، والاستفادة منها ليتمكن التمثيل من مجارات التحولات العولمية، وهذا مرتبط بثلاثة عناصر تتمثل بتوظيف ابتكار التداولية وإحلال الشراكة تحت مفهوم والتزامات التمثيل، مع تسييج هذين الابتكارين بإحلال الأخلاقية كشرط يبقى على حضور فكرة التمثيل الأصلية في أي تطور يلقاه.

وإن فمستقبل النمط التمثيلي للحكم ليس جازما في اتجاه محدد كما تم افتراضه، كما يمكن أن تعيشه أي ظاهرة وفكرة في إطار تطورها الطبيعي إما بالأفول والاندثار، أو الاستمرار بالتكيف، أو التطور والرسوخ بمحددات جديدة، ويقف وراء عدم الجزم بمستقبل التمثيلية ثلاثة عوامل رئيسية، منها المنهج المرتبط بعمر الأزمة القصير قياسا إلى عمر النمط منذ انبعاثه، ومنها البحثي حيث لا يوجد إجماع علمائي حول وجود الأزمة ولا محدداتها ولا طبيعتها، والموضوعي أن رفع حالة المنظمات التمثيلية حيال الأزمة تبين أنها ليست على درجة واحدة من الوضع الأزموبي.

النتائج النهائية للدراسة :

- نتيجة الغموض والالتباس الذي صاحب مفهوم " التمثيل السياسي " وعدم قيام نظرية متكاملة حوله، فإن هذه الأطروحة تقترح النص النظري التالي كمساهمة في بلورة تصور نظري حول التمثيل، يجمع بعض القصور الذي عرفته الأدبيات السابقة، وهو " أن التمثيل السياسي تجسيد لعلاقة بين طرفين، وهما الممثل " سواء شارك في الاختيار الانتخابي أو لم يشارك فمصالحه محفوظ الدفاع عنها " و الممثل أو المنتخب، والذي يقع عليه الحفاظ على حيوية فكرة التمثيل والوفاء لها وتمكين المواطنين من حقهم في المساءلة، وهي الفكرة التي تتجسد كنمط للحكم بواسطة آليات واجراءات وهي العمل الحزبي والانتخابي و الوظيفة التمثيلية والتي تمارس صلب المؤسسات التمثيلية المركزية والمحلية .

- وجود خلط والتباس في علاقة التمثيل كنمط للحكم قام مع بروز الحياة البرلمانية وتوسّعها، وبين الديمقراطية الأصلية المنسوبة للإغريقين أو صيغتها الجمهورية الرومانية، ليستنتج البحث أن

التمثيلية والديمقراطية أو الجمهورية هم أنماط حكم مختلفة في البنية والتاريخ، ولا يفهم السياق التاريخي الذي وقع فيها هذا الدمج غير المنطقي، وحتى ساير هذا البحث ذلك، فإنه من باب المجازة لما هو سائد في الأوساط البحثية، مع حاجة هذه الجزئية لمزيد التدقيق التاريخي والسياسي والدستوري.

- أن الذي حوّل التمثيل من فكرة إلى نمط للحكم هو آلياته واجراءاته، وهي التي تشكل عماده وسبب استمراره وحتى استدامته، ويعود ذلك إلى العقلانية التي يحوزها تطبيق تلك الآليات، وقدرتها على التكيف مع البيئات السياسية المختلفة، وأدت تلك الآليات وظيفة الوساطة الإجرائية بين طرفي العلاقة التمثيلية وشكلت ضمانة لحضور الناخب والمواطن على نحو مستدام نسبيا في دواليب المنظومة التمثيلية، كما أن هذه الآليات على قوامتها فالانحرافات الممارستية التي تطالها هي منافذ للأزمات التي تعرفها فكرة ونمط الحكم التمثيلي ومن داخله.

- الأزمات التي يتعرض لها نمط الحكم التمثيلي إضافة إلى تلك المتأتية من فكرة التمثيل واضطراب بنيته الداخلية وانحراف الممارساتي لآلياته واجراءاته فإن الأزمات أيضا تأتي من خارج بيئته والتي أضحت تحمل طابعا مُعوّلا، وهي صعود الشعبويين والحركات الشعبوية، وتنامي معدلات الحركات الاحتجاجية وصعود النافذون الجدد، كما أن الانصاف يقتضي النظر إلى أن تلك الظواهر كما يشكل تصاعدها عامل تآزيم للنمط و منافسا على فكرة التمثيل السياسي، فهي أيضا بفعل العجز وفشل تطبيق فكرة التمثيل السياسي وقصورها، مما فسح المجال لصعود ما يُهدّد فكرة التمثيل السياسي وتطبيقه.

- يملك التمثيل السياسي عوامل قوة أخرى وهو قدرته على تحويل الأزمات والضغوط إلى هيكل للفرص السياسي، فالنموذج الصيني والنجاحة التي يبدو عليها، و تكييف التطور الرقمي والتكنولوجي وتجسيد ابتكار التداولية والتشاركية لصالح تعزيز فكرة التمثيل وتعزيز استجابية منظومته للطرف الأضعف في المنظومة التمثيلية وهو الناخب أو المواطن، كلها عوامل تؤدي إلى تجاوز حالة الفشل التمثيلي، خاصة مع عدم مقدرة الصواعد الجديدة من شعبية واحتجاجية ونافذون جدد على تحقيق المنجز بشكل عقلاني وضمان لصالح المواطنين، وتبين أنها مجرد فقاعات تحاول " سرقة فكرة التمثيل " دون أن تلتزم بمقتضاياتها.

وله فإن هذه الأطروحة البحثية ترى أنَّ النمط التمثيلي للحكم فرض نفسه كأسلوب حكم يقوم على تسوية متوازنة وعقلانية لعلاقة الحكم، وهو وجود نخبة حاكمة تصعد بالآليات الانتخابية والعمل الحزبي و تؤدي وظيفة تمثيلية مؤسساتية، بحضور دائم أو على الأغلب لمطالب الناخبين والمواطنين بوصفهم أصحاب الإرادة الانتخابية، وتمكينهم من ممارسة المساءلة الانتخابية والقانونية والحزبية طيلة ممارستهم لتلك الوظيفة، وهي العوامل التي تجعله يملك أدوات القوة والاستدامة كنمط حكم فعّال وعقلاني ويحمل ضمانات قوية لحضور المواطنين في دولا ب الحكم ومخرجاته، ورغم الوضع الأزموي الذي يعيشه النمط من داخله ومن خارجه فإنَّ حضوره كشكل سائد للحكم في العالم ما زال مستمرا، لعدم قيام بديل وتبلور آخر يفوقه في قوة الفكرة التي يحملها ووضوح آلياته و إجراءاته، وكل الأطروحات المتداولة من تداولية وتواصلية وتشاركية تصلح كمقاربات لتحسين التمثيلية وتحديثها، دون أن تكون أنماط بديلة للحكم، وأنَّ " السياسة التمثيلية لن تأفل في المنظور القريب ولا المتوسط، رغم تراجع جاذبيتها، بسبب عوامل القوة التي تمنحها لها آلياتها وإجراءاتها، والتي تُعطي للمواطن والناخب حضورا ممكنا وفعالا في سيرورة المنظومة التمثيلية بالمساءلة والرقابة على أعمال و سلوكات الممثلين، وكذا علاقة متوازنة بين الحكام والمحكومين".

والله ولي التوفيق، والهادي إلى سواء السبيل.

المراجع

المراجع

- القرآن الكريم.

أولا : المراجع باللغة العربية.

■ أ. الكتب :

1. أبراش ، إبراهيم. النظرية السياسية بين التجريد والممارسات. ط1. القدس(فلسطين). دار الجنيد للنشر والتوزيع، 2012.
2. إبراهيم، سعد الدين (وآخرون). أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. الطبعة الثانية. بيروت (لبنان). مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987.
3. ابن منظور. لسان العرب ج 11. بيروت (لبنان). دار صادر للطباعة، 2010.
4. أحمد اسماعيل، محمد . الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة. الاسكندرية (مصر). المكتب الجامعي الحديث ، 2012.
5. أحمد سليمان، قحطان . النظرية السياسية المعاصرة . عمان (الأردن). دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2003.
6. أحمد، سفيان . قاموس المصطلحات السياسية والدستورية الدولية . ط1. بيروت (لبنان). مكتبة لبنان ، 2004.
7. اسماعيل، عصام نعمة . النظم الانتخابية : دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي -دراسة مقارنة. الطبعة الثانية. بيروت (لبنان). مكتبة زين الحقوقية والأدبية ش.م . م ، 2009.
8. أفاية، محمد نور الدين. الديمقراطية المنقوصة: في إمكانات الخروج من التسلطية وعوائقه. الطبعة الأولى . بيروت (لبنان). منتدى المعارف، 2013
9. أفلاطون . الجمهورية. ترجمة فؤاد زكرياء. الإسكندرية (مصر). دار الوفاء للطباعة والنشر، 2004.
10. البرزنجي، سرهنك حميد . الأنظمة الانتخابية والمعايير القانونية الدولية لنزاهة الانتخابات، الطبعة الأولى ، بيروت (لبنان)، منشورات الحلبي الحقوقية، 2015.
11. البشري، طارق . منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي. القاهرة (مصر). دار الشروق. 2007.
12. البلواني، عادل . النظرية السياسية لهابرماس: الحداثة والديمقراطية . الدار البيضاء(المغرب). إفريقيا الشرق، 2014.
13. البنك الدولي للإنشاء والتعمير . إدارة الحكم لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الطبعة العربية. بيروت (لبنان). البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2004.
14. البيطار، وليد . مدخل إلى علم السياسة: الجزء الثاني . بيروت (لبنان) ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، 2014 .
15. الجابري ، محمد عابد . إشكاليات الفكر العربي المعاصر. ط 2. بيروت (لبنان). مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
16. _____ ، _____ (مشرفا). العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة: الكتاب الثاني. الطبعة الأولى. بيروت (لبنان). الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009.

- 17.الجمعة،علي بن محمد . معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية. الرياض (السعودية). مكتبة العبيكان،2000.
- 18.الحاج ، عبد الرحمان . الخطاب السياسي في القرآن : السلطة والجماعة ومنظومة القيم. بيروت (لبنان). الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2012.
- 19.الحاج، حكمت .أبحاث، لندن (المملكة المتحدة البريطانية) . مومنت للكتب والنشر،2018.
- 20.الخالـد، غسان . البدوقراطية : قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية.الطبعة الأولى. بيروت (لبنان). منتدى المعارف،2012.
- 21.الخطيب، نعمان أحمد. الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري. عمان (الأردن)، دار الثقافة للنشر والتوزيع،الطبعة السابعة ، 2011.
- 22.الخليلة، محمد علي . الإدارة المحلية. عمان (الأردن). دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009.
- 23.الخليل ، علي. تطور الفكر السياسي. بيروت (لبنان). مطبوعات الجامعة اللبنانية ، 2010.
- 24.الدريسي، محرز (محرر)، الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة .الطبعة الأولى. الدوحة (قطر). المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات،2019.
- 25.السديري،وليد بن نايف . العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي.الطبعة الأولى. أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2012
- 26.السروي، حمزة . الديمقراطية الأثنية وأثرها في الديمقراطية الحديثة. القاهرة (مصر). دار الكتبي للنشر و التوزيع والمطبوعات،2015.
- 27.السيف،توفيق . رجل السياسة : دليل في الحكم الرشيد. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت(لبنان)،2011.
- 28.الشاوي ، منذر. الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية: فكرة الديمقراطية. الطبعة الثانية. بيروت (لبنان)، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع،2013،
- 29.الشبكي، عمرو (محرر). الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي. الطبعة الثانية. بيروت (لبنان). مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
- 30.الشرقاوي، سعاد. الأحزاب السياسية : أهميتها -نشأتها -نشاطها. القاهرة (مصر)، مركز البحوث البرلمانية لمجلس الشعب المصري،2005.
31. _____ ، _____ . النظم السياسية في العالم المعاصر. القاهرة (مصر). دار النهضة للنشر والتوزيع،1998.
- 32.الشيب، هادي وَ يحي، رضوان . مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية. الطبعة الأولى برلين (ألمانيا). المركز الديمقراطي العربي، 2017.
- 33.الطهرواي،هاني علي . النظم السياسية والقانون الدستوري. عمان (الأردن). دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2007.
- 34.الظاهر، حسن . دراسات في تطور الفكر السياسي.. القاهرة (مصر). مكتبة الأنجلوا مصرية ، 1998.
- 35.العامري ، عصام فاهم . المأزق العالمي للديمقراطية : بلوغ نقطة التحول . بيروت (لبنان). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016.

36. العبوي، خالد. **مشكلات الديمقراطية**. بيروت (لبنان). مركز نما للبحوث والدراسات، 2015.
37. العلواني، طه جابر. **الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج**. ط4. الرياض (السعودية). الدار العالمية للكتاب الإسلامي، 1994.
38. الفهداوي، خليفة. فهمي. **السياسة العامة : منظور كلي في البيئة والتحليل**. ط3. عمان (الأردن). دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014.
39. القاسم، عبد العزيز (محرر). **مدخل لتكوين الطالب في العلوم الإنسانية**. ط02. بيروت (لبنان). الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013.
40. الكبيسي، عامر خضير. **السياسات العامة : مدخل لتطوير أداء الحكومات**. القاهرة (مصر). المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.
41. الله أحمد، محمد وقيع. **مدخل إلى الفلسفة: رؤية إسلامية**. دمشق (سوريا). دار الفكر، 2010.
42. المجذوب، طارق. **الإدارة العامة: العملية الإدارية والوظيفية العامة والإصلاح الإداري**. بيروت (لبنان). الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2000.
43. المحمداوي، علي عبود. **الإشكالية السياسية للحدثة: من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل هابرماس أنموذجاً**. الطبعة الأولى. الجزائر، منشورات الاختلاف، 2011.
44. المحمدي، محسن. **توماس هوبز : المجتمع صناعة**. بحث محكم الرباط (المغرب). مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2014.
45. المصري، صباح مصطفى. **النظام الحزبي : الماهية - المقومات - الفاعلية**. الإسكندرية (مصر). المكتب الجامعي الحديث، 2007.
46. المعهد الديمقراطي الوطني. **المعايير الدنيا لعمل الأحزاب السياسية**. ترجمة ناتالي سليمان. واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية). المعهد الديمقراطي الوطني، 2008.
47. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. **المجالس الثنائية: الهيئات التشريعية ذات المجلسين**. السويد. سلسلة الكراسات الأساسية لبناء الدستور، 2014.
48. الميلاد، زكي. **الفكر الإسلامي: قراءات ومراجعات**. بيروت (لبنان)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.
49. النشار، مصطفى. **تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى بن خلدون**. ط01. القاهرة (مصر). دار قباء للنشر والتوزيع، 1999.
50. النمر، مصطفى. **اللامركزية في الحكم : المفاهيم والأنماط**. سلسلة تقارير سياسية. اسطنبول (تركيا). المعهد المصري للدراسات، 2017.
51. النيوف، صلاح علي. **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي**. الجزء الأول. الدنمارك (هولندا)، د د ن، 2012.
52. إمام، عبد الفتاح إمام. **الأخلاق والسياسة : دراسة في فلسفة الحكم**. القاهرة (مصر). المجلس الأعلى للثقافة، 2002.
53. ——— ، ———. **توماس هوبز فيلسوف العقلانية**. القاهرة (مصر). دار الثقافة للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر.

54. أندرسون، جيمس . صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، الطبعة الخامسة، عمان (الأردن)، دار المسيرة ، 2013.
55. أنيس ، إبراهيم . المعجم الوسيط. القاهرة (مصر). مجمع اللغة العربية . مكتبة الشروق الدولية، طبعة 2004.
56. إيه ألموند ، جابرييل و باويل الابن ، جي بنجهام ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر : نظرة عالية، ترجمة هشام عبدالله، الطبعة الخامسة، عمان (الأردن)، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
57. إيه ألموند ، جبرائيل و بويل، بنجام و مندت ، روبرت . السياسة المقارنة: إطار نظري. ترجمة : محمد زاهي بشير المغربي. الطبعة الأولى. بنغازي (ليبيا). منشورات جامعة قار يونس بنغازي، 1996.
58. بادي ، برتران و فيدال ، دومنيك (محرران). عودة الشعبويات: أوضاع العالم 2019. ترجمة : نصير مروة. بيروت (لبنان). مؤسسة الفكر العربي ، 2019.
59. _____ ، _____ و _____ ، _____ . (محرران). بحثا عن بدائل : أوضاع العالم 2018. ترجمة نصير مروة. الطبعة الأولى بالعربية. بيروت (لبنان). مركز البحوث والدراسات في مؤسسة الفكر العربي، 2018.
60. بادي، برتران . الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وبلاد الإسلام. ترجمة : لطيف فرج. الطبعة الأولى. القاهرة (مصر). مدارات للأبحاث والنشر، 2017.
61. باور، غريغ . التقرير البرلماني العالمي: طبيعة التمثيل البرلماني المتغيرة. نيويورك (الو. م . أ). الإتحاد البرلماني الدولي : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012.
62. بدران، محمد محمد . الإدارة المحلية: دراسة في مفاهيم المبادئ العلمية. القاهرة (مصر). دار النهضة العربية، 2017.
63. برو ، فليب . علم الاجتماع السياسي . ترجمة محمد عرب صاصيلا. الطبعة الثانية. بيروت (لبنان). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.
64. بسيوني رسلان، صلاح الدين . السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون. القاهرة (مصر). مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
65. بشارة، عزمي. المجتمع المدني: دراسة نقدية. بيروت (لبنان). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
66. بعلبكي، أحمد [وآخرون] . جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطني العربي. بيروت (لبنان). المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2014.
67. بكيس ، نور الدين . الحركات الاحتجاجية في الجزائر : من المواجهة إلى الاحتواء . تلمسان (الجزائر). النشر الجامعي الجديد، 2018.
68. بلحاج، صالح . السلطة التشريعية : الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري. الجزائر. دار قرطبة. الطبعة الأولى، 2006 .
69. _____ ، _____ . تحليل السياسات العامة: الجزء الأول، الديناميكيات والمعارف الأساسية. الجزائر. بن مرابط Edition، 2015.
70. بلقزيز ، عبد الإله. نقد السياسة : في أمراض العمل السياسي. الطبعة الأولى. الدار البيضاء (المغرب). المركز الثقافي للكتاب ، 2019.

71. بن خلدون، عبد الرحمان . المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش . توزيع دار يعرب . دمشق (سوريا) ، 2004.
72. بن زكرياء، أحمد بن فارس . مقاييس اللغة، الجزء الخامس. بيروت (لبنان) . دار الفكر. 2010.
73. بن نهار، نايف . الديمقراطية كما هي: من الديمقراطية المجردة إلى الديمقراطية المؤدجة . الطبعة الثانية.. مؤسسة وعي للأبحاث والدراسات . الدوحة (قطر) ، 2015.
74. بوجعوبط، المصطفى (محرر). الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في مقومات الاستقرار والاستقرار للأنظمة السياسية. الطبعة الأولى. برلين (ألمانيا). المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019.
75. بوحوش، عمار. الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة. الطبعة الثانية. الجزائر. دار البصائر للنشر والتوزيع، 2008.
76. بورتا، دوناتيليا ديلا ودياني، ماريو. الحركات الاجتماعية : مقدمة . ترجمة: نيرة محمد صبري. الطبعة الأولى . هاي ستريت (بريطانيا). مؤسسة هنداي سي آي سي، 2017.
77. بوشعير، السعيد. القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة. الجزء الثاني. الطبعة الرابعة. بن عكنون (الجزائر). ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012.
78. بوعزة، الطيب . مفارقات مكيفيلي: نحو قراءة جديدة. بحث محكم. الرباط (المغرب). مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2013.
79. تريك ، شارودو . الخطاب السياسي أو سلطة اللغة. ترجمة: مصطفى القلعي. الرباط (المغرب). مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2016.
80. توشار، جان. تاريخ الأفكار السياسية: من اليونان إلى العصر الوسيط . المجلد الأول . ترجمة ناجي الدراوشة. الطبعة الأولى ، دمشق (سوريا)، دار التكوين، 2010.
81. تيللي، تشارلز . الحركات الاجتماعية: 1768- 2004. ترجمة: ربيع وهبة. الطبعة الأولى. القاهرة (مصر). المجلس الأعلى للثقافة، 2005.
82. _____ ، _____ . الديمقراطية . ترجمة : محمد فاضل طبّاخ. بيروت (لبنان). مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى ، 2010.
83. تيلور، بيتر. ن فلنت ، كول. الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر : الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات. ترجمة عبد السلام رضوان. اسحق عبيد. دولة الكويت. سلسلة عالم المعرفة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو 2002.
84. ثابت، عادل . النظم السياسية: دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية والنظام السياسي الإسلامي . الدار الجامعية الجديدة . الإسكندرية (مصر)، 2007.
85. جابر علي، نجلاء . الفكر السياسي الحديث. عمان (الأردن) . دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2015.
86. جابي، عبد الناصر . الانتخابات الدولية والمجتمع. الجزائر. دار القصة للنشر، 1999.
87. جونستون، هانك. الدول والحركات الاجتماعية . ترجمة : أحمد زايد. الطبعة الأولى. القاهرة (مصر). المركز القومي للترجمة، 2018.

88. حاروش، نور الدين . تاريخ الفكر السياسي. ط 4. الجزائر. دار الأمة ، 2017.
89. حسن ، فريحة . شرح القانون الإداري. بن عكنون (الجزائر). ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009.
90. حسن فياض ، عامر وَ مراد، علي عباس . الفكر السياسي القديم ، عمان (الأردن). دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015.
91. حسين الطعان ، عبد الرضا. الفكر السياسي في وادي الرافدين ووادي النيل. بغداد (العراق). مطبعة الجامعة، 1985.
92. حسين الطعان ، عبد الرضا وَ الغرباوي ، حسام باقر [وآخرون]. مدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث المعاصر الجزء الثاني: الفكر الغربي المعاصر. بغداد (العراق). جامعة بغداد ، 2008.
93. حسين الطعان ، عبد الرضا [وآخرون]. موسوعة الفكر السياسي عبر العصور. ابن النديم للنشر والتوزيع (الجزائر)، دار الروافد الثقافية - ناشرون (بيروت)، الطبعة الأولى ، 2015.
94. حسين عامر، فتحي . استطلاعات الرأي العام على الأنترنت . القاهرة (مصر). العربي للنشر والتوزيع ، 2013.
95. حيدر ، صباح صبحي . إصلاح الأحزاب السياسية : دور قادة الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية . القاهرة (مصر). مطابع شتات و دار الكتب القانونية ، 2012.
96. خضر ، طارق فتح الله . دور الأحزاب في ظل النظام النيابي . الطبعة الأولى . القاهرة (مصر) . دار النهضة للنشر والتوزيع، 1998.
97. خميس ، كرم (محرر). الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي: أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات. القاهرة (مصر). المنظمة العربية لحقوق الانسان، 2014.
98. خويص، منى . رجال الشرفاء: دراسة تحليلية لظاهرة الشُعبويّة . الطبعة الأولى . بيروت (لبنان). دار الفرابي، 2012.
99. درايزك ، جون س و دانلبي، باتريك. نظريات الدولة الديمقراطية. ترجمة : هاشم أحمد محمد. الطبعة الأولى، القاهرة (مصر). المركز القومي للترجمة، 2013.
100. دوف، تزفيتان. أعداء الديمقراطية الحميمون. ترجمة : غازي برو. بيروت (لبنان). دار الفرابي ، 2016.
101. دوفرجيه، موريس . الأحزاب السياسية. ترجمة علي مقلد. عبد المحسن حسن. القاهرة (مصر). الهيئة العامة لقصر الثقافة ، 2011.
102. _____ ، _____ . المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى . ترجمة جورج سعد. ط2. بيروت (لبنان). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2014.
103. _____ ، _____ . الأحزاب السياسية. ترجمة علي مقلد. عبد المحسن سعد. القاهرة (مصر). الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011.
104. دي توكفيل، أليكس . الديمقراطية في أمريكا: الجزآن الأول والثاني . ترجمة وتعليق. أمين مرسي قنديل، القاهرة (مصر). عالم الكتاب ، بدون سنة نشر.
105. دياموند . لاري وَ ف بلاتر . مارك (محرران) ، الديمقراطية: أبحاث مختارة، بيروت (لبنان)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016.

106. دياموند، لاري . روح الديمقراطية : الكفاح من اجل بناء مجتمعات حرة، روح الديمقراطية، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.
107. رسلان، شرف الدين. مدخل لدراسة الأحزاب السياسية العربية. الطبعة الأولى . بيروت (لبنان). دار الفارابي، 2006.
108. روبرت الثالث ، هنري إم [وآخرون] . قواعد النظام الديمقراطية. ترجمة عبد الله بن حمد الحميدان. بيروت (لبنان). مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
109. روسو، جان جاك . العقد الاجتماعي . الطبعة الأولى. ترجمة عبد العزيز لبيب. بيروت (لبنان). مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
110. روسو ، جون جاك. العقد الاجتماعي: ترجمة عبد العزيز لبيب. بيروت (لبنان). مركز دراسات الوحدة العربية. 2011.
111. رولز، جون . العدالة كإنصاف: إعادة صياغة . ترجمة حيدر حاج إسماعيل. الطبعة الأولى . بيروت (لبنان). المنظمة العربية للترجمة. توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
112. رينولدز ، أندرو [وآخرون] . أشكال النظم الانتخابية . (ترجمة أيمن أيوب). الطبعة الثانية. سلسلة منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات . السويد: بول غرافيكس ، 2010.
113. سباين، جورج. تطور الفكر السياسي، الكتاب الأول. ترجمة حسن جلال العروسي. القاهرة (مصر). الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010.
114. سرايا، علياء . النظرية السياسية : دراسة في قيمة الحرية . القاهرة (مصر). الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015.
115. سلامة ، غسان (معد). ديمقراطية من دون ديمقراطيين : سياسات الانفتاح في العالم العربي / الاسلامي. الطبعة الثانية. بيروت (لبنان). مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
116. سليمان ، عصام . الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة. بيروت (لبنان). منشورات الحلبي الحقوقية ، 2010.
117. سمارة الزعبي، خالد . تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها . طبعة الثالثة. عمان (الأردن). مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1993.
118. سميتس، كاثرين . تطبيق النظرية السياسية: قضايا ومناقشات . ترجمة : أحمد محمود. القاهرة (مصر). المركز القومي للترجمة ، 2013.
119. سميث، بي سي. كيف نفهم سياسات العالم الثالث: نظريات التغيير السياسي والتنمية. ترجمة خليل كلفت. الطبعة الأولى، القاهرة (مصر). المركز القومي للترجمة، 2011.
120. سوقي، ألفريد. البيروقراطية. ترجمة: أحمد صادق. القاهرة: دار التحرير للطبع والنشر، د.ت.
121. سيف الدولة ، عصمت . النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية. القاهرة (مصر). دار الموقف العربي للصحافة، 1991.

122. شكدام، كاثرين . ظهور الجمهورية الفرنسية 1870 -1958. بغداد (العراق). مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018.
123. شلبي، محمد. **المنهجية في التحليل السياسي** . الطبعة 2 . الجزائر. دار هومة، 2002.
124. صالح جواد الكاظم، علي غالي العاني، **الأنظمة السياسية** ، بغداد (العراق)، جامعة بغداد، 1991.
125. صعب، حسن. **علم السياسة** . ط 08 . بيروت (لبنان) دار العالم للملايين، 1985.
126. صليبا. جميل ، **المعجم الفلسفي: الجزء الأول**. بيروت (لبنان) . دار الكتاب اللبناني ، 1982.
127. ضياء العمري، أكرم .**الخلافة الراشدة: محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق مناهج المحدثين**. الطبعة الثامنة . الرياض (المملكة السعودية). مكتبة العبيكان ، 2014.
128. طاليس ، أرسطو . **السياسة** . ترجمة أحمد لطفي السيد. بيروت (لبنان). منشورات الجمل، 2009.
129. ظاهر، عادل. **نقد الفكر السياسي في الغرب**. الطبعة الأولى. بيروت (لبنان). دار بيسان للنشر والتوزيع، 2018.
130. عباس مراد، علي عامر و فياض ، حسن. **القومية والأمة: مدخل إلى الفكر السياسي القومي**. الطبعة الأولى. القاهرة (مصر). العربي للنشر والتوزيع، 2017.
131. عبد الرحمان، أفين خالد. **المركز القانوني لعضو البرلمان: دراسة مقارنة**. القاهرة (مصر). المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، 2017.
132. عبد العالي، عبد القادر. **التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي**. بيروت (لبنان) . مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة أطروحات الدكتوراه عدد (89)، 2010.
133. عبد الغني، عبد الرحمان . **مدخل في تاريخ الديمقراطية في أوروبا**. ط02. بيروت (لبنان). دار الروافد الثقافية، دار بن النديم للنشر والتوزيع، 2013
134. عبد الفتاح ، سيف الدين. **أسس الفكر السياسي الإسلامي، الجزء الأول :أركان الرؤية السياسية الإسلامية** . اسطنبول (تركيا). بحوث المعهد المصري للدراسات ، 2017 .
135. _____ ، _____ . **أسس الفكر السياسي الإسلامي، الجزء الثاني: مداخل الفكر السياسي الإسلامي**، اسطنبول (تركيا). بحوث المعهد المصري للدراسات ، 2018.
136. _____ ، _____ . **أسس الفكر السياسي الإسلامي: منظومة قضايا الفكر السياسي الإسلامي** . اسطنبول (تركيا). بحوث المعهد المصري للدراسات ، 2017.
137. عبد الله، بلال . **الديمقراطية التداولية في تونس بعد الثورة : دراسة لدور اتحاد الشغل في مبادرة الإصلاح العربي**. باريس (فرنسا) ، منشورات برنامج دعم البحث العربي، 2017.
138. عبد المجيد، عبد الرحمان حمدي . **الأحزاب السياسية ودورها في تعزيز الثقافة السياسية والديمقراطية**. الطبعة الأولى. القاهرة (مصر). المركز العربي للنشر والتوزيع ثقافة بلا حدود ، 2019.
139. عبوش، أحمد صالح . **قادة الإصلاح والتشريع في العالم عبر التاريخ**. بيروت (لبنان). دار الكتب العلمية، 2019.

140. عدنان عاشور، هيا. الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات الدولية. القدس (فلسطين). دار الجندي للنشر والتوزيع، 2016.
141. عفيفي، كامل عفيفي. الأنظمة النيابية الرئيسية: نشأتها، تطورها، تطبيقاتها، دراسة مقارنة. الإسكندرية (مصر). منشأة المعارف، 2002.
142. عمر عبد الحي، الفكر السياسي في العصور القديمة، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001.
143. عواضة، محمد حسن. الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية: دراسة مقارنة. الطبعة الأولى. بيروت (لبنان). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983.
144. غريير، ديفيد. مشروع الديمقراطية: التاريخ، الأزمة، الحركة. ترجمة أسامة الغزولي. الكويت. سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014.
145. غزالي حرب، أسامة. الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت. عالم المعرفة: سلسلة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. عدد 117، 1987.
146. غيرث، كارل. على خطى الصين يسير العالم: كيف يحدث المستهلكون الصينيون تحولاً في كل شيء. ترجمة طارق عليان. الطبعة الأولى. أبو ظبي (الإمارات العربية). هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2012.
147. غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطاينة، الدوحة (قطر)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
148. فرانسوا، شاتليه [وآخرون]، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة خليل أحمد خليل، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، معهد الانماء العربي، 1984.
149. فوكوياما، فرانسيس. أصول النظام السياسي من عصر ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية. الجزء الأول. الطبعة الأولى. ترجمة مجاب الإمام ومعين الإمام. الدوحة (قطر). منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016.
150. ———، ———. أصول النظام السياسي من عصر ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية. الجزء الثاني. الطبعة الأولى. ترجمة مجاب الإمام ومعين الإمام. الدوحة (قطر). منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016.
151. فولن، شلدون اس. توكفيل بين عالمين. ترجمة: فاضل جتكر. دمشق (سوريا). الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011.
152. فيبر، ماكس. العلم والسياسة بوصفهما حرفة. ترجمة جورج كتورة. الطبعة الأولى. بيروت (لبنان). مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
153. قنصوة، صلاح. فلسفة العلم. القاهرة (مصر). الهيئة العامة للكتاب، 2002.
154. قنصوه، ياسر. في فلسفة السياسة: قراءة جديدة. القاهرة (مصر). رؤية للنشر والتوزيع، 2009.
155. قوي، بوحنية. الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية. عمان (الأردن)، دار الحامدي للنشر والتوزيع، 2015.
156. كاستلز، مانويل. شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الانترنت. الطبعة الأولى. ترجمة هايدي عبد اللطيف. بيروت (لبنان). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

157. كامل ليلة ، محمد . **النظم السياسية : الدولة والحكومة** . بيروت (لبنان). دار النهضة العربية ، 1967.
158. كوت، جان بيار وَ مونييه، جان بيار . **من أجل علم اجتماع سياسي**. ج1. ترجمة محمد هناد. بن عكنون (الجزائر). ديوان المطبوعات الجامعية، د س ن.
159. لبيهارت، آرنت . **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**. ترجمة حسني زينة. الطبعة الأولى . بيروت (لبنان). معهد الدراسات الإستراتيجية ، 2006.
160. م. ماكيفر ، روبرت . **تكوين الدولة**. ترجمة حسن صعب. الطبعة الثانية. بيروت (لبنان). دار العلم للملايين، 1984.
161. مازن حسن (محرر)، **النظم الانتخابية : دراسة مقارنة لأنواعها وآثارها والانعكاسات على السياق المصري**، القاهرة (مصر)، مركز المحروسة ، 2011.
162. مجمع اللغة العربية. **المعجم الوسيط** . الطبعة الرابعة. القاهرة (مصر). مكتبة الشروق الدولية، 2004.
163. محمد الحسن، إحسان . **علم الاجتماع السياسي**. الطبعة الرابعة. عمان (الأردن). دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
164. محمد حسن، عبد الباسط . **أصول البحث الاجتماعي** . القاهرة (مصر). مكتبة وهبة ، 1998.
165. محمود ربيع ، محمد و صبري اسماعيل مقلد (محرران). **موسوعة العلوم السياسية**. دون دار نشر ، 1994.
166. مرسى ، هشام [وآخرون] . **حرب اللاعنف وآخرون . . . الخيار الثالث** . الطبعة الثالثة. أكاديمية التغيير. كتاب الكتروني متاح: على www.aoc.fm.
167. مسلم، خالد عباس . **حق الحل في النظام النيابي البرلماني**، عين شمس (القاهرة) . نشر جامعة عين شمس، 1997.
168. مصطفى، نادية محمود . **قراءة في فكر أعلام الأمة**. دار البشير للنشر والتوزيع. القاهرة (مصر)، 2014.
169. مطلق الذنبيات، محمد جمال. **الوجيز في القانون الإداري** . عمان (الأردن). دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2003.
170. مقلد، إسماعيل صبري وَ محمود ربيع ، محمد ، **موسوعة العلوم السياسية**. الكويت. مطبوعات جامعة الكويت، 1994.
171. مل، جون ستورات . **الحكومات البرلمانية**. ترجمة اميل الخوري. بيروت (لبنان). المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2017.
172. منى محمود، السيد عليوة . **المشاركة السياسية** . القاهرة (مصر). مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2000.
173. منها، محمد نصر وَ أبو زيد الشهباني ، منال . **في النظرية السياسية وفلسفة السياسة** . الإسكندرية (مصر)، 2009.
174. منها، محمد نصر. **تاريخ الأفكار السياسية وتنظيم السلطة**. المكتب الجامعي الحديث . الإسكندرية (مصر)، 1999.
175. موستف، يونس. **علاقة الفلسفة بالسياسة: أفلاطون والديمقراطية نموذجا**. الرباط (المغرب). مؤمنون بلا حدود للدراسات لأبحاث، 2016 .

176. مولر، يان فيرنر . **ما الشعبويّة** ٩. ترجمة: رشيد بالطيب. الطبعة الأولى. الدوحة (قطر). منتدى العلاقات العربية الدولية، 2017.
177. مونتسكيو. **روح الشرائع**. ترجمة عادل زعيتر. القاهرة (مصر). مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.
178. ميكافيلي، نيقولا. **الأمير**، ترجمة أكرم مؤمن. القاهرة (مصر). مكتبة بينا للطباعة والنشر، 2004.
179. نجم عبد الله، سامي حسن. **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في العراق والدول المقارنة**. الطبعة الأولى. مصر (القاهرة). المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014.
180. نوري، لطيف. **القانون الدستوري : المبادئ والنظريات العامة**. ط1. بغداد (العراق). مطبعة المعارف، 1987.
181. هابرماس، يورغن. **الأخلاق والتواصل**. ترجمة : أبو النور حسن أبو النور حمدي. بيروت (لبنان)، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.
182. _____ ، _____ . **العلم والتقنية كأيدولوجيا**. ترجمة حسن صقر، الطبعة الأولى. كولونيا (ألمانيا). منشورات الجمل، 2003.
183. هاري، شات . **الديمقراطية الجديدة : بدائل لنظام عالمي ينهار**. ترجمة : عبد الرحمان أياس. بيروت (لبنان). الشركة العالمية للكتاب، 2003.
184. هاشم ربيع ، عمرو [وآخرون] . **الأحزاب الصغيرة و النظام الحزبي في مصر** . القاهرة (مصر). مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في مصر ، 2003.
185. هانتغتون، صموئيل . **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**. الطبعة الثانية. ترجمة سمية فلو عبود. بيروت (لبنان). دار الساقى، 2015.
186. هوبز، توماس. **اللفيتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**. ترجمة :ديانا حرب وبشرى صعب. أبو ظبي (الإمارات العربية). هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011.
187. هوريو، أندريه. **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**. الجزء الثاني. ترجمة : علي مقلد. شفيق حداد. عبد المحسن سعد. بيروت (لبنان). الأهلية للنشر والتوزيع، 1977.
188. هيلد، ديفيد . **نماذج الديمقراطية (I)، (II)** ، ترجمة فاضل جنكر، ط1، بغداد (العراق)، معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006.
189. وليد البيطار، **مدخل إلى علم السياسة، الجزء الأول**، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت (لبنان)، 2014.
190. وول، آلان . إليس ، أندرو [وآخرون]. **أشكال الإدارة الانتخابية**. ترجمة: أيمن أيوب. السويد. منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2007.
191. ياسر ، صالح [وآخرون] . **تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي**. عمان (الأردن). مؤسسة فريدريش أيبتر، 2012.
192. ياسين، عبد الجواد . **السلطة في الإسلام: العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ**. الدار البيضاء (المغرب). المركز الثقافي العربي، 2000.
193. يوسف الواعي ، توفيق . **المصطلحات السياسية**. القاهرة (مصر). الشروق للنشر والتوزيع، 2007.

■ ب. الدوريات :

1. أحمد ابراهيم، عقل محمد . " مفهوم هيكل الفرص السياسية و تطور الحركات الاجتماعية " ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية : مجلد 16 ، عدد 2015/03 ، ص ص 126 - 149.
2. البدري ، مروة حامد. " نظرية الاختيار العقلاني وبدائلها في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية " ، مجلة سياسات عربية: العدد 41 ، تشرين / نوفمبر 2019 ، ص ص 74 - 88.
3. الجراد ، خلف . " علم السياسة ومقدماته اليونانية " مجلة الفكر السياسي: السنة العاشرة ، عدد 31 ، 2008 ، ص ص 15 - 35.
4. الحسيني، محمد طه حسين. " مبررات وجود البرلمان " ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والعلوم السياسية: مجلد 01 ، عدد 25 ، سنة 2015 ، ص ص 127 - 149.
5. الددا، علي موسى . " إدارة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط " ، مجلة المستقبل العربي: عدد 477 ، تشرين الثاني/نوفمبر 2018 ، ص ص 121 - 131.
6. السالمي ، محمد . " « كيف تنتهي الديمقراطية؟ ».. لديفيد رونسيما " ، مجلة مراجعات: عدد 2019/47.
7. السلامي، سامي. " الفعل الجمعي وأزمة النموذج الديمقراطي الغربي " مجلة الديمقراطية : عدد 74 ، أبريل 2019 ، ص ص 59 - 65.
8. الشيخ ، محمد . " الفلاسفة المعاصرون ومسألة الشعبوية قراءة في آراء ستة فلاسفة " ، مجلة التفاهم : السنة 17 ، عدد 65 ، صيف 2019 م 1440هـ ، ص ص 195 - 220.
9. العيد الموساوي، عبد الحميد و علي مجيد ، حسام الدين . " الشعبوية في الشرق الأوسط: ماهية الخطاب وخصائصه المقارنة " ، مجلة العلوم السياسية: عدد 2019/58 ، ص ص 59 - 96.
10. أوكيل ، محمد أمين . " رهان تفعيل الديمقراطية التشاركية من منظور برنامج دعم الفاعلين المحليين: كايдал " المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10 ، عدد 02 (عدد خاص) ، ديسمبر 2019 ، ص ص 23 - 42.
11. ايدير نسيم. " المرجعية اليونانية لفلسفة التأويل عند هانز جورج غادامير " ، مجلة العلوم الاجتماعية : العدد 25 ، ديسمبر 2017 ، ص ص 309 - 322.
12. بشارة ، عزمي . " صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تتجب الديمقراطية نقائص الليبرالية " ، مجلة سياسات عربية: عدد 23 ، نوفمبر 2016 ، ص ص 07 - 19.
13. _____ ، _____ . " الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية " مجلة سياسات عربية : عدد 40 ، أيلول 2019 ، ص ص 07 - 34.
14. بلفكرات ، رشيد ، " إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية وآليات تفعيل الحوكمة المحلية في الإدارة المحلية الجزائرية ، تجربة (كابدال نموذجاً) " ، مجلة الراصد العلمي : المجلد 06 ، العدد 10 ، ماي 2019 ، ص ص 107 - 127.

15. بن صالح، صالح و حاروش، نور الدين . " كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر "، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، المجلد 10، عدد 01، أفريل 2019، ص 1368 - 1389.
16. بوصبيح، عمر . " المحاولات الإصلاحية للأخوين جراكوس وانعكاساتها على الأوضاع العامة للجمهورية الرومانية 133 - 121 ق م "، *مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية*: عدد 15، سنة 2015، ص 50 - 81.
17. جندلي، عبد الناصر بن رابح . " الدراسات المستقبلية : تأصيل تاريخي، مفاهيمي ومنهجي "، *مجلة العلوم السياسية والقانونية*: العدد الأول، جانفي 2017، ص 23 - 47.
18. حساني، محمد منير . " الديمقراطية الليبرالية من التمثيلية نحو التشاركية "، *المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية*: مجلد 01، عدد 03، 2017، ص 80 - 98.
19. حسن، مازن . " الديمقراطية التمثيلية.. معضلات عالمية وتحديات عربية "، *مجلة الديمقراطية*: عدد 55، يوليو 2014، ص 82 - 85.
20. حفني، قدرى . " الشَّعبويَّة بين القادة والجماهير "، *مجلة الديمقراطية*: عدد 62، أبريل 2016، ص 57 - 61.
21. حمد، ياسين محمد و عبد الرزاق، خالد طارق. " الشَّعبويَّة دراسة للإطار النظري "، *مجلة دراسات دولية : العددان 77 - 78*، مجلد 2019، ص 01 - 27.
22. حناش، يمينه و كيبش، عبد الكريم . " دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية: الميزانية التشاركية كآلية "، *مجلة دراسات وأبحاث: المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، مجلد 11، عدد 02، جوان 2019، ص 230 - 250.
23. خشة، أحسن . " الممارسة السياسية من منظور أخلاقي "، *مجلة المعيار*: مجلد 19، عدد 37، سنة 2014، ص 239 - 260.
24. دغمان، المهدي الشيباني. " الأحزاب السياسية: التفاتة سوسيولوجية "، *المجلة الجامعة: العدد 16*، المجلد الأول، فبراير 2014، ص 05 - 32.
25. دليو، فضيل . " الزبونية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية "، *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*: عدد 05، جانفي 2007، ص 45 - 64.
26. رزاق، عبد السلام . " قراءة في كتاب : كيف تموت الديمقراطيات "، *مجلة لباب LUBAB للدراسات الإستراتيجية والإعلامية*: العدد 02، مايو/أيار 2019، ص 225 - 240.
27. سالم، علي . " تكييف علاقة الناخبين بالنواب "، *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية لجامعة كركوك*: مجلد 06، عدد 22، سنة 2017، ص 400 - 445.
28. سبير، ألكسيس. " الطبقات الشعبية وغياب العدالة الجبائية: في جذور الغضب ضد الأداءات "، *لوموند ديبلوماتيك - النسخة العربية* - عدد 34، شهري ديسمبر 2018 و جانفي 2019.
29. سعادة، وسام . " الشَّعبويَّة الرومانية وتمثلات حاضرها "، *مجلة القدس العربي*: عدد 2020/03/16.
30. شحاتة، دنيا و سعد، بسمة . " آليات التحول من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية المباشرة "، *مجلة الديمقراطية*: عدد 74، شهر أفريل، ص 39 - 47.

31. شريط، لين . " واقع البكاميرالية في العالم، ومكانة التجربة الجزائرية فيها "، مجلة الفكر البرلماني: عدد 01، سنة 2002، ص 21 - 36.
32. صالح، ماهير فيصل وأَسعد عبد الوهاب، عبد الغفور. " تركيز السلطة لصالح البرلمان في النظم السياسية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية : السنة 07، عدد 25، آذار (مارس)، 2015، ص 149 - 183.
33. طاشمة، بومدين . "التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي"، دفاتر السياسة والقانون : العدد 07، جوان 2012، ص 01 - 30.
34. عبد الحليم، محمد بسيوني. " السيادة الشعبية والديمقراطية التمثيلية "، مجلة الديمقراطية : عدد 74، شهر أفريل 2019، ص 73 - 81.
35. عبد الحميد، خليل حميد. " ظاهرة الامتناع عن التصويت وانعكاساتها على شرعية السلطة السياسية "، مجلة العلوم القانونية: مجلد 23، عدد 01، 2008، ص 122 - 151.
36. عبد الحميد، خليل حميد. " ظاهرة الامتناع عن التصويت وانعكاساتها على شرعية السلطة السياسية"، مجلة العلوم القانونية لجامعة بغداد: مجلد 23، عدد 01، 2008، ص 122 - 151.
37. عبد الصادق، توفيق . " حركة 20 فبراير الاحتجاجية في المغرب: مكان الخل وامكان النهوض "، مجلة المستقبل العربي: عدد 426، سنة 2014، ص 70 - 88.
38. عبد العالي، عبد القادر. " الهندسة الانتخابية : الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية "، دفاتر السياسة والقانون: عدد 10، جانفي 2014.
39. عبد الكريم، العراجي وَ زاوي، مصطفى . " مركزية الأخلاق في الفعل السياسي -ماكس فيبر نموذجاً"، مجلة أبعاد، تصدر عن مختبر الأبعاد القيمية للتحويلات الفكرية والسياسية بالجزائر، جامعة وهران 02، العدد 06، جوان 2018، ص 365 - 378.
40. عز الدين، عيساوي . " الديمقراطية المحلية : من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني: المجلد 02، العدد 02، 2015، ص 212 - 230.
41. عليوان، هشام. " الشَّعْبُويَّة في سياقاتها التاريخية "، مجلة ذوات: عدد 47/2018، ص 26 - 37.
42. عمر الفاروق، يسرا. " نداء الديمقراطية وإعادة تعريف السياسي "، مجلة الديمقراطية : عدد 74، شهر أفريل 2019، ص 111 - 118.
43. فتحي، شادية . " الديمقراطية : منظومة قيمية ونظام للحكم "، مجلة الديمقراطية: عدد 55، يوليو 2014، ص 78 - 81.
44. فخري، ايمان . " تحديات بناء ((النموذج)): الديمقراطية التمثيلية في آسيا "، مجلة الديمقراطية : عدد 74، أفريل 2019، ص 102 - 110.
45. فريد، خالد وَ الهلالي، عبد اللطيف . " القرار العام بين الإدارة والسياسة: أي دور للتكنوقراط في عقلنة السياسة العامة "، دفاتر السياسة والقانون: عدد 06، جانفي 2012، ص 144 - 167.
46. قبلان، مروان . " أطروحات إدارة ترمب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: انقلاب في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية ؟"، سياسات عربية : عدد 24، كانون الثاني/يناير 2017، ص 97 - 112.

47. قنصوه، ياسر. "الشعبيات اليمينية القومية والدينية في العالم المعاصر: الأسباب والتداعيات"، مجلة تفاهم : السنة 17، عدد 65، صيف 2019 م / 1440هـ، ص 117 - 134.
48. كريم، محمد صابر. "عوامل تفريغ العملية الانتخابية من محتواها الديمقراطي"، مجلة دراسات دولية : عدد 58، سنة 2014، ص 257 - 294.
49. لدبر، مروان. "سوسيولوجيا التنظيمات : من ماكس فيبر إلى ميشيل كروزبي"، مجلة جيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية : عدد 34، سبتمبر 2017، ص 71 - 83.
50. ليندر، آنا. "أوراق بنما : التداعيات الديمقراطية غير المؤكدة"، مجلة الديمقراطية : عدد 63، يوليو 2016، ص 36 - 41.
51. مازن عبد الرحمان، حسن. "الاتجاهات الحديثة في دراسة الأحزاب السياسية"، مجلة النهضة: مجلد 15، يناير 2004، ص 01 - 32.
52. محارمة، إيهاب. "صعود التكنوقراط وتحولات النظام العالمي: مراجعة نقدية لكتابي صعود التكنوقراط: حصان طروادة للتحول العالمي والتكنوقراط: الطريق الصعب إلى النظام العالمي"، مجلة سياسات عربية: العدد 42، كانون الثاني/يناير 2020، ص 219 - 231.
53. محمد سليم، جمال. "العجز الديمقراطي: أزمة النظم السياسية الليبرالية في العالم الجديد"، مجلة السياسة الدولية : السنة 048، عدد 187، يناير 2012، ص 01 - 14.
54. محمد صالح، غانم. "تحديدات مفاهيمية في التحليل السياسي"، المجلة العراقية للعلوم السياسية، عدد 32، سنة 2006، ص 01 - 09.
55. محمد، تارا عمر و مصطفى، فرهاد جلال. "الفعل الاحتجاجي كمدخل مطالبي للنظام السياسي - حالة احتجاجات العراق لعام 2019"، المجلة العلمية لجامعة جيهان - السليمانية : المجلد 04، العدد 01، حزيران، 2020.
56. مستف، يونس. "الديمقراطية المحدثة: سياق أزمة ومحاولة انبعث"، مجلة المستقبل العربي: عدد 440، أكتوبر 2015، ص 142 - 155.
57. هنود، محمود. "وعود الشعبوية وغوايتها : ارنست لاكلاو والبحث عن استراتيجية للقوى الديمقراطية"، مجلة مرايا: عدد 06، أغسطس 2018، ص 58 - 67.
58. يسين، السيد. "أزمة الديمقراطية بين الإصلاح والثورة"، مجلة الديمقراطية: عدد 55، يوليو 2014.
59. يونس، محمد عبد الله. "الموجة القادمة : السيناريوهات المحتملة لتطور أزمة الديمقراطية التمثيلية مجلة الديمقراطية" : عدد 74، شهر أفريل، ص 73 - 81.

■ ج. الأطاريح والمذكرات :

1. بخوش، الصادق. "تمظهرات الهيمنة في الفكر الغربي، من عصر الأسطورة إلى عصر العولة". (أطروحات دكتوراه غير منشورة، قسم الفلسفة، جامعة وهران، 2014).

2. تعاليبي، نوال. " دور شبكات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية ". (أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01 ، 2017).
3. توازي، خالد. " الظاهرة الحزبية في الجزائر ". (مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر ، 2006).
4. تولرت، عيسى. " النظام الانتخابي للمجالس الشعبية المحلية في الجزائر ". (مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر ، 2002).
5. ذبيح ، ميلود. " فعالية الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في الجزائر " ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة) ، 2013.
6. سعود، الحاجة. " إستراتيجية الشرعية والاستمرار للأنظمة السياسية العربية ، دراسة بنائية للخطاب السياسي ". (مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة ، 2015).
7. عبد المنعم طنطاوي، مصطفى محمد. " فكرة العقد الاجتماعي من الليبرالية الكلاسيكية إلى الليبرالية المعاصرة : دراسة مقارنة بين روسو و رولز ". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2015).
8. لعبادي، إسماعيل. " أثر التعددية الحزبية على البلدية في الجزائر " ، (مذكرة ماجستير غير منشورة ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2005).
9. لعروسي، رابح . " المؤسسة البرلمانية في عمليات التحول الديمقراطي في الجزائر 1997 - 2007 " ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، 2010).
10. مصطفى، ياسين رمضان. " هيكل الفرص السياسية والتكيف الحزبي: دراسة حالة حزب العدالة والتنمية في تركيا خلال الفترة 2002 - 2007 " ، (رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2013)
11. مقطف، خيرة. " تطبيق نظام اللامركزية في الجزائر ". (مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002).
12. منصر، محند شريف. " التمثيل السياسي ودوره في تصور الدولة لدى توماس هوبز ". (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، قسم الفلسفة ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2009).
13. مولود ، طيب. " أشكال وأسس الممارسات الموصلة للسلطة السياسية في الدولة ". (أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران 2016).

■ د. تقارير ، دراسات متاحة على مواقع إلكترونية:

1. أسامة ، محمد . " ماذا تعني الشعبوية ؟: نظريات متعددة وعدو واحد " ، متاح على موقع <https://www.ida2at.com> منشور بتاريخ 2020/01/23

2. راغب، محمد هاشم ، " كيف تنتهي الديمقراطية؟ " ، متاح في : <https://ruyaa.cc/Page/8841> / منشور بتاريخ : 25 / 02 / 2019.
3. عائق، مورييس. " مقاربتان حول الشَّعبويَّة " ، *مجلة الجمهورية الإلكترونية*: منشور بتاريخ 2018/12/11 ، متاح في: <https://www.aljumhuriya.net/ar/content> .
4. حيدوري، عبد السلام . " الديمقراطية البديلة تحالف مع الديمقراطية أم تجذير للديمقراطية : هابرماس نموذجاً - بحث محكم - " ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، منشور بتاريخ 21 نوفمبر 2019، متاح في: <https://www.mominoun.com> .
5. صديق، فلاح مصطفى. " اختلال التوازن بين السلطات في النظم السياسية المعاصرة: دراسة تحليلية مقارنة " مقدمة لأشغال الورشة الدولية للعلوم الدينية، جامعة ايدر تركيا، 2017/12/30، متاح في: <http://isamveri.org> .
6. السعداني، عبد العزيز. " أليكس دو توكفيل ونقد الوضع الديمقراطي من تدني الأخلاق إلى تفشي الاستبداد - بحث محكم - " ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، منشور بتاريخ 2017/07/11، متاح في: <http://www.mominoun.com> .
7. الشيخ، سعيدي. " التنظيم الإداري المحلي " ، *المجلة الإلكترونية للدراسات والأبحاث القانونية*، متاح في : www.droitplus.net .
8. ماي، تود وَ نويز، بنجامين وَ نيومان ، صول . " الديمقراطية والأناركية والسياسة الراديكالية اليوم: حوار مع جاك " رانسبير " ، ترجمة أحمد حسان أناركيسست شاديز *مجلة أناركيسست ستاديز* (Anarchist Studies) منشور بتاريخ 2008/02/16 ، متاح في: <https://boringbooks.net> .
9. الزباني، عثمان. " الأحزاب السياسية في المغرب على المحك :نحو ترسيخ عناصر المؤسسة في ظل بيئة متغيرة " نشرة تفاعل تصدر عن مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية : منشور بتاريخ 20 يونيو 2019 ، متاح في : <https://tafaaoul.jimdofree.com> .

ثانيا : الأجنبية

■ A. Books:

1. A. Dahl , Robert .**Polyarchy: Participation and Opposition** , 3 Ed , London (Britain) , Yale University Press , New Haven ,2000.
2. ——— , ——— . **On Democracy** , 2 Ed , London (uk) , Yale University Press , 2015.
3. Alan C Isaak , **Scope and methods of political science** , USA, Harcourt College Pub, Ed 2009.
4. Amin, Saikal & Albrecht, Schnabel. **Democratization in the Middle East : experiences, struggles, challenges**, New York(USA) United Nations University Press,2003.

5. Arce , Moisés & Rice, Roberta. **PROTEST and DEMOCRACY** , Calgary Alberta (Canada) , University of Calgary Press,,2019.
6. Ardant, Philippe. **Institutions Politiques & Droit Constitutionnel** , paris (France) , delto, L.G.D.J, ED 1997.
7. Badiou ,Alain & Bourdieu ,Pierre (et autre). **Qu'est'ce qu'un peuple ?**, paris(France), La Fabrique éditions,2013.
8. Bardhan, Pranab & Mookherjee , Dilip. **A Theory of Clientelistic Politics versus Programmatic Politics** , Boston (USA) , University Boston, The Institute for Development Work Papers Series ,2018 (USA) ,2001.
9. Beetham, David. **PARLIAMENT AND DEMOCRACY IN THE TWENTY-FIRST CENTURY** , Geneva (Switzerland), Published by Inter-Parliamentary Union,2006.
10. Benjamin, Isakhan & Stephen ,Stockwell . **The Secret History of Democracy** , London (uk) , Palgrave Macmillan , 2011.
11. Berberoglu, Berch. **Class Structure and Social Transformation**, Praeger Publishers, Westport,CT.1994..
12. Bertrand De, Jouvenel. **Du Pouvoir** , Berlin(Allemagne) , Edité par Hachette ,1994 .
13. Bhattacharjee, Anol .**Social Science Research: Principles, Methods, and Practices** , Florida(USA), University of South Florida Scholar Commons ,2012.
14. Boutry, V. **La démocratie participative en France : repères historiques**, Cahiers de l'université populaire et citoyenne de Roubaix, 2009 .
15. Brinks, Daniel & Leiras, Marcelo & Mainwaring ,Scott (eds), **Reflections on Uneven Democracies: The Legacy of Guillermo 'Donnell**, Wesleyan University,USA,2013.
16. Burdeau, Georges . **traité de science politique**,tom 3 , paris ,l.gd.j, ed1998 .
17. ——— , ———. **Le pouvoir**, paris (France) , librairie générale de droit et de jurisprudence. 1977.
18. Cadart , Jacques .**Institutions politiques et droit constitutionnel**, 3e éd, Paris, (France), Economica ,1999.

19. Centre de recherché politiques de Sciences Po , **La démocratie avec ou sans le peuple ? Crises et mutations contemporaines de l'expérience démocratique** , PARIS, CEVPOF SNRS,2014.
20. Cessât, Alice Fuchs. **Le parlement à l'épreuve de l'Europe et de la Vème République**, Paris ,L.g.d.j, 2004.
21. Chantebout , Bernard .**Droit constitutionnel et science politique** , Paris (France), Armand Colin, 2000,
22. Chrlot , Jean. **Les partis politiques** , Paris (France), librairie A. Clin, 2^{ème} éd , 1997 .
23. Costa Lobo ,Marina & da Silva, Filipe Carreira & Zúquete, José Pedro (editors); **CHANGING SOCIETIES:LEGACIES AND CHALLENGES Citizenship in crisis** , Lisboa (Portugal), Instituto de Ciências Sociais da Universidade de Lisboa,2018.
24. cottert , jean-marie & émeri , claud. **les systèmes électoraux** , paris (France), presses universitaires de France, 1985.
25. Courtemanche, Gil . **LA SECONDE RÉVOLUTION TRANQUILLE; DÉMOCRATISER LA DÉMOCRATIE** , Montréal (Canada), Éditions du Boréal, 2003.
26. Crouch , Colin. **Post-Democracy** , Cambridge (UK), Polity , 2014.
27. Crozier, Michel & Huntington, Samuel P. & Watanuki, Joji. **The Crisis of Democracy** , New York (U.S.A) New York University Press , 197 5.
28. D.Tansey ,tephen. **Politics: The Bsics** , 3 edition, Uk, Publisher Routledge , 2004.
29. Dalton , Russell J. & Wattenberg, Martin P. (Editors), **Parties Without Partisans: Political Change in Advanced Industrial Democracies** , Oxford ,2002.
30. Dalton ,Russell J. & Klingemann, Hans-Dieter. (EDITOR), **The Oxford Handbook of Political Behavior** ,New Yourk (USA), OxfordUniversity Press , 2009.
31. deRaadt, Jasper & Hollanders, David & Krouwel, André . **Varieties of Populism:An Analysis of the Programmatic Character of Six European Parties** , Amsterdam (Sweden), Vrije Universiteit Amsterdam, Department of Political Science, 2004 .
32. de Tocqueville , Alexis .**Democracy in america** ,USA, the pennsylvania state University,2002.
33. Delacampagne, Christian .**La philosophie politique aujourd'hui**, Paris, (France), Seuil,2000.

34. demichel ,André & Demichel ,francine & Piquemal,Marcel. **instutions et pouvoirs en France**, paris editions ,editions sociales, paris. (France), 1975.
35. Diamond Larry, Jay& Richard ãGunther (eds). **Political parties and democracy** , Maryland (USA),Johns Hopkins University Press , 2001.
36. Doan, Raphael **Quand Rome inventait le populisme** , 1ed, Paris (France), Les éditions du Cerf,,2019.
37. Dossou, Aristide Augustin. **La Représentation politique comme un jeu équilibré du volens-nolens**, Paris,(france), edilivre,2016.
38. Dryzek, John S. & Honig, Bonnie & Phillips .Anne. **The Oxford Handbook of Political Theory** , Oxford, Oxford University Press, 2006.
39. Duhamel, Olivier & Mény, Yves. **Dictionnaire constitutionnel**, Paris (France), Presses Universitaires de France – PUF,1992.
40. Dunn , John .**Democracy: A History** , London (Uk) ,Atlantic books , 2005.
41. Emeri, Cotteret. **Les Systèmes électoraux**, Paris (France), Presses Universitaires de France - PUF, 2001,
42. Gabriel A. Almond& Powell, G. Bingham & J. Dalton, Russell. **Comparative Politics Today: A World View**, 8th Edition, Pearson Longman, 2003.
43. GARLAND , JESS & BRETT, WILL .**The future of the political party** , London(UK), Electoral Reform Society, 2014.
44. Georges Burdeau , **Traité de science politique ,Tome 3 : La Dynamique politiqueLes Forces politiques** , Paris (France), LGDJ / Montchrestien, Ed 2016 .
45. Hansen , Mogens Herman . **The Athenian Democracy in the Age of Demosthenes** , London (uk), Bristol Classical Press ,1998.
46. harmon, Judd .**Political Thought from Plato to the Present**, 2^{ed}, London (uk) ,McGraw-Hill College,1996.
47. Hewood , Andrew. **POLITICAL THEORY : An Introduction** ,3rd Edition, London (Britain) , Palgrave Macmillan, 2013.

48. Hofmeister , Wilhelm & Grabow , Karsten. **Political Parties; Functions and Organisation in Democratic Societies**, Singapore ,Konrad Adenauer Stiftung,2011.
49. International IDEA, **Politics Meets Policies The Emergence of Programmatic Political Parties** , Stockholm (Sweden), International IDEA, 2015.
50. Ionescu, Ghita & Gellner ,Ernest (Edited) , **Populism: its meanings and national characteristics**, London (uk), Weidenfeld & Nicolson; 1969.
51. Jean-Jacques , Chevallier .**Histoire de la pensée politique** , ed 2006, suisse, Payot ,2006.
52. JOHN PARKINSON & MANSBRIDGE, JANE (ed) . **DELIBERATIVE SYSTEMS: Deliberative Democracy at the Large Scale** , CAMBRIDGE (UK), CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS,2012
53. Joseph, A. Sehlesinger.(**Party Units**) , in ; **International Encyclopedia of Social Sciences**, Ney York, Macrnillan 1968 .
54. jzizek , slavo .**In Defense of Lost Causes**, London (uk), Verso,2006 .
55. kay,Lawson. **the comparative study of political parties**, new York , (USA) , st martin press,1976.
56. Keane , John .**The Life and Death of Democracy** , New York (USA) , Norton & Company , 2009.
57. Kelly, Norm & Ashiagbor, Sefakor **Political Parties and Democracy in Theoretical and Practical Perspectives**, Washington(USA), National Democratic Institute,2011.
58. Kemp, Brechtje & der Staak, Sam van & Tørå ,Bjarte & , Magolowondo, Augustine.**Political Party Dialogue: A Facilitator's Guide**, Stockholm(Sweden), International IDEA, 2013.
59. Kölln ,Ann-Kristin, **Party decline and response; The effects of membership decline on party organizations in Western Europe 1960-2010**, Twente (Netherlands), Printed by CPI Wöhrmann Print Service, Zutphen, 2014,
60. Laclau , Ernesto. **On Populist Reason** , London (uk), Verso,2005.
61. Larry Diamond & Marc f.Plattner , **Democracy: a reader** , 1 edition, USA, Johns Hopkins University Press, 2009.
62. Larry, Diamond & Hartlyn, Jonathan & Linz ,Juan & Lipset, Seymour Martin (Editors) , **Democracy in Developing Countries**, 2nd edition ,USA, Lynne Rienner Pub,2000.

63. lecoont ,patrick & denni , Bernard . **Sociologie du politique**, greneble (france) , presee universitaire de greneble, 1999.
64. Levitsky , Steven & Ziblatt, Daniel. **How Democracies Die; what history reveals about our future** , New York, (USA), Crown ,2018.
65. Levitsky ,Steven & Ziblatt., Daniel. **How Democracies die**, New York (USA), Crown, 2018.
66. Liddiard , Patrick .**What Can Be Done About the Problem of Political Parties?**, Washington (USA), Wilson Center, 2019.
67. Liddiard , Patrick **Are Political Parties in Trouble?**, Pennsylvania (USA), History and Public Policy Program, 2018.
68. Lijphart , Arend. **Patterns of democracy : government forms and performance in thirty-six countries** , 2nd ed, LONDON (uk) , Yale University Press, 2012.
69. M. Delue , Steven. **Political Thinking, Political Theory, and Civil Society** , 4 ed, United Kingdom, Routledge, 2016.
70. Mair, Peter. « POPULIST DEMOCRACY VS. PARTY DEMOCRACY »,in; Yves mini,Yves Sorrell(editors) **Democracies and the Populist Challenge** , London (uk), Palgrave Macmillan,2002.
71. Manent, Pierre. **les métamorphoses de la cité .Essai sur la dynamique de l'Occident**,Paris,(france) Flammarion, coll. Essais, 2012.
72. Manin , Bernard . **The Principles of Representative Government**,2^{ed},Cambridge (Uk), Cambridge University Press,2002.
73. Mansfield , Harvey C. **Tocqueville: A Very Short Introduction**, 1 edition , USA, Oxford University Press , 2010.
74. Marcel, Prelot. **La science politique**, France, Editions P.U.F, n d .
75. McLean ,Jain & Alistair ,McMillan. **The Concise Oxford Dictionary of Politics** , 3 ed , Oxford (u k) Oxford University Press, 2009 .
76. McLoughlin, Frank. **Prioritizing Justice**, STOCKHOLM(Sweden), International Institute for Democracy and Electoral Assistance,2016.

77. Montesquieu, Charles. **the Spirit of the Laws** ,Canada,batoche books, ed:2001.
78. Morris , Fiorina. **Retrospective Voting in American National Elections**. London(UK).1981.
79. Mosca , Gaetano .**A short History of Political Philosophy** , New Yourk (USA), ed Thomas Y. Crowell,1972.
80. Mouffe, Chantal .**Pour un populisme de gauche** , paris (France), Albin Michel,2018.
81. MOUNK , YASCHA. **THE PEOPLE VS. DEMOCRACY ; Why Our Freedom Is in Danger and How to Save It**, London (uk), Cambridge: Harvard University Press, 2018.
82. Mudde ,Cas & Kaltwasser, Cristóbal Rovira. **Populism: A Very Short Introduction** , 2nd ed, (UK), Oxford University Press, 2017.
83. Muhlmann, Géraldine **Histoire des idées politiques**, PUF, Paris, (france) ,2012.
84. **Nouveau Larousse élémentaire** , Paris, (France) , 1993 .
85. Olle, Törnquist (et autre) Editors. **Rethinking Popular Representation**,USA, Palgrave Macmillan US,2009.
86. Perelman, Chain & tytica, et Lucie. **traité de l'argumentation**, Bruxelles (Belgique), La nouvelle rhétorique Editions de l'université de Bruxelles, 1992.
87. Pitkin , Hanna Fenichel .**The Concept of Representation**,1^{ed},California (USA), University of California press, 1967.
88. Popper, Karl Raimund . **Etat Paternaliste et Etat minimal : Remarques théoriques et pratiques sur la gestion de l'Etat démocratique**, , Paris, (france) , Aire Eds De L,1997.
89. prélot , marcel. **institutions politiques et droit constitionel**, Paris (France), editions daloz,1980.
90. Rancière, Jacques. **La haine de la démocratie**, Paris, (France), La Fabrique,2005.
91. Rawls, John. **A THEORY OF JUSTICE**,Revised Edition, USA, the belknap press of harvard university press,1999.
92. Raymond, Boudon (et autre). **Dictionnaire de sociologie** , France, impression Bassiere, 2005.

93. Rosanvallon, Pierre. **Le Peuple Introuvable : Histoire De La Représentation Démocratique En France**, paris (france), Gallimard, 1998.
94. Rosema ,Martin & Denters, Bas & Aarts , Kees. **How Democracy Works; Political Representation and Policy Congruence in Modern Societies**, Amsterdam, Pallas Publications – Amsterdam University Press, 2010.
95. Runciman, David. **How Democracy Ends**, (USA) First Edition Basic Books, 2018.
96. Schumpeter, Joseph. **Capitalism,Socialism,and Democracym** London (uk), Taylor & Francis e-Library,ed: ,2003.
97. Schwartzberg, Roger-Gérard. **sociologie politique** , 5^{ème} édi, paris (france), Montchrestien,1998.
98. Seiler, Daniel-Louis. **Les partis Politiques**, Paris (France), armand-colin,2000.
99. serge regourd , **l'acte de tutell en droit administratif français** , Paris (France)librairie générale de droit et de jurisprudence , ed 2017.
100. Signer, Michael **Demagogue, The Fight to save Democracy from its Worst**, New York,(USA), PALGRAVE MACMILLAN, 2009.
101. Sitrin, Marina & Azzellini , Dario **They Can't Represent Us!: Reinventing Democracy from Greece to Occupy**, London (UK), published by Verso, 2014.
102. Skirbekk Gunnar & Nils Gilje , **A History of Western Thought** , 1st Edition, Psychology Press, London (uk),2001.
103. Stratulat ,Corina & Butcher ,Paul (Rapporteurs), **The European Citizens' Consultations ;EVALUATION REPORT** , EUROPEAN POLICY CENTRE, NOVEMBER 2018 .
104. Tinder , Glenn E. **Political thinking: The perennial questions**, 6 ed, New York (USA), HarperCollins, 2009.
105. Tormey, Simon. **The End of Representative Politics** ,1st Edition,uk, Polity press,2015.
106. Touchard , Jean. **Histoire Des Idees Politiques** , France, Presses Universitaires de France, 1960.
107. Touraine, Alain. **Qu'est-ce que la démocratie ?**, Paris, (France), Biblio Essais, 1997.

108. Urbinati , Nadia .**Me the People: How Populism Transforms Democracy**, cambridge Harvard University Press, London (UK),2019
 109. Urbinati, Nadia .**Representative Democracy Principles and Genealogy** , Chicago (USA),University of Chicago Press, 2006.
 110. Weiner, Myron & La Palombara, Joseph . **Political Parties and Political Development**, New edition, USA, Princeton University Press, edition 2016.
- **B. Periodicals :**
1. A. Almond, Gabriel .« Comparative Political Systems » **The Journal of Politics**: Vol. 18, No. 3 (Aug 1956), pp 391-409, pp. 391-409.
 2. Abts ,Koen & Rummens, Stefan.« Populism versus Democracy », **Political Studies** , Volume 55, Issue 2, June 2007 ,pp 405-424.
 3. Adegboye, Abiodun Adewale « consolidating Participatory Democracy in Africa:The Challanges and the Way Forward » **European Scientific Journal**: volume 9, N°2, January 2013, pp 241-251.
 4. Andeweg , Rudy B. «Peter Mair on representative democracy » **Irish Political Studies** : Volume 34, 2019, Issue 2, pp 145-153.
 5. Arce, Moisés . « Parties and Social Protest in Latin America's Neoliberal Era » **Party Politics**: Volume: 16 issue: 5, April 19, 2010, pp 669-686.
 6. Arocha, Jorge Gonzalez ,« How democracies die » **Studies of Practical Philosophy and History of Ideas**: volume 22,N° 01, 2020, pp 01- 04,
 7. Bader, Max .« Trends and patterns in electoral malpractice in post-Soviet Eurasia », **Journal of Eurasian Studies**, Volume 3, Issue 1, January 2012, pp 49-57.
 8. Baghdasaryan ,Vardan & Iannantuoni ,Giovanna & Maggian ,Valeria. « Electoral fraud and voter turnout: An experimental study », **European Journal of Political Economy** , Volume 58 , June 2019, pp 203-219.
 9. BECHER ,MICHAEL & Mendez, Irene Gonzalez. « Electoral Reform and Trade-Offs in Representation », **American Political Science Review** , Cambridge University Press, Volume 113 Issue 3, August 2019 ,pp 694 - 709 .

10. Beckert ,Jens.« The exhausted futures of neoliberalism: from promissory legitimacy to social anomy »**Journal of Cultural Economics**: Volume 13,Issue 3,2020,pp 318-330.
11. Biezen, Ingrid van & Kopecký, Petr .« The cartel party and the state: Party–state linkages in European democracies » **Party Politics** : Volume: 20 issue: 2, February 2014 , pp 182– 170 ..
12. Biezen, Ingrid van & Kopecky, Petr .« The cartel party and the state: Party–state linkages in European democracies» **Party Politics**: Volume: 20 issue: 2, February 2014, p 170-182.
13. Biezen, Ingrid van & Poguntke ,Thomas « The Decline of Membership-based Politics » **Party Politics**, Volume 20 Issue 2, March 2014, pp 205-216.
14. Biezen,Ingrid van & Mair ,Peter & Poguntke,Thomas « Going, Going.....Gone? Party Membership in the 21st Century » **European Consortium for Political Research**: Volume 51, Issue 1, January 2012, p 24-56.
15. Brancati, Dawn .« Winning Alone: The Electoral Fate of Independent Candidates Worldwide » **The Journal of Politics** :Vol 70, No 3 (Jul. 2008) , pp 648-662.
16. Brancati,Dawn « Winning Alone: The Electoral Fate of Independent Candidates Worldwide », **he Journal of Politics**: Volume 70, Number 3 ,July 2008, pp . 648-662
17. Butcher, Paul & Proncku ,Simon Niemeyer « European Citizens’ Consultations: Consultation begins at home » **European View**: Volume 18 Issue 1, April 2019, pp 80-88.
18. Castaño , Pablo. « Populism and Democracy » , **Revista Internacional de Sociología**, Universitat Autònoma de Barcelona: Vol 76, No 4,2018.
19. Cianetti, Licia & Dawson ,James & Hanley, Seán « Rethinking democratic backsliding in Central and Eastern Europe– looking beyond Hungary and Poland », **East European Politics**: Volume 34, issue 3,2018, pp 243-256.
20. Cincea, Elena. « Proportionality or majoritarianism? In search of electoral equity », in: **BAJO PALABRA. Revista de Filosofía**, II Época, N° 8 (2013).pp 175-190.
21. Collier, Adcock David &, Adcock, Robert. « DEMOCRACY AND DICHOTOMIES: A Pragmatic Approach to Choices about Concepts », **Annual Review of Political Science**, Vol. 2 (June 1999), pp 537-565.

22. Crouch, Colin . «The march towards post-democracy, ten years later », **olitical Quarterly**, Volume 87 , Issue 1 January - March 2016, p 71-75.
23. Davide Vittori, « Is Populism Changing the Political Representation of Western Democracies? » **Journal of Political Sciences & Public Affairs**: Volume 3, Issue 1, 2015.
24. Diamond, Larry .« Facing Up to the Democratic Recession » **Journal of Democracy**, Volume 26, Number 1 January 2015. Pp 141-155.
25. Dickson, Bruce J. « Updating the China Model » **The Washington Quarterly** :Volume 34, Issue 4, 2011,pp 39-58.
26. Dinarto , Dedi & Ng, Jefferson « Characterising Independent Candidates in Indonesian Local Politics » **Journal of Current Southeast Asian Affairs**: Volume 39 Issue 3, December 2020,First Published; 4 December 2020
27. Dufour, Frédérick Guillaume.«The Lure of Technocracy,by JürgenHabermas, Cambridge and Malden »**Politics and Societies**:Volume 36,Number 2,2017,pp161-162.
28. Elena, Cincea . « Proportionality or majoritarianism? In search of electoral equity » **BAJO PALABRA. Revista de Filosofía Il Época**,Barcelona, Universidad Autónoma de Madrid, , N° 8 (2013), pp 175-190.
29. Emanuel V. Towfigh & Sebastian J. Goerg & Andreas Glöckner & Philip Leifeld & Aniol Llorente-Saguer & Sophie Bade & Carlos Kurschilgen « Do direct-democratic procedures lead to higher acceptance than political representation? » **Public Choice** : Volume 167, issue 1-2, May 2016,p47-65 .
30. Fournier, Lydie .« Entre démocratie et autoritarisme vers des régimes hybrides ? » **sciences humaines**:2010/02, (N° 212), pp 30-35.
31. Gilley, Bruce . « Technocracy and democracy as spheres of justice in public policy », **Policy Sciences**:, Volume 50, Issue1. March 2017,p 35-48.
32. Godin , Christian .« Qu'est-ce que le populisme ? », **Revue Cités**: N° 49, 2012/01, pp 11-25.
33. Hagevi, Magnus .« Follow the money: Public subsidies and the changing intra-party balance of power between different faces of the party organisation—the case of Sweden» **Journal of Representative Democracy**: Volume 54, Issue 2, 2018, pp 159-175.

34. Hayes, Matthew & Hibbing, Matthew V. « The Symbolic Benefits of Descriptive and Substantive representation » **Political Behavior**: Vol: 39 Issue 1, Mar 2017, pp31–50 .
35. Healy, Andrew & Malhotra, Neil. « Retrospective Voting Reconsidered », **Annual Review of Political Science** : Vol. 16, 2013, pp 285-306 .
36. Horowitz , Donald L. « ELECTORAL SYSTEMS AND THEIR GOALS: A PRIMER FOR DECISION-MAKERS » **journal of democracy**: VOLUME 14, ISSUE4, January 2003, 127- 115 .
37. Huber ,Robert A. & Mohnenber ,Steffen & Freyburg , Tina « Love at First Sight? Populism, Stealth Democracy, and Direct Democracy » **Party Politics**: Volume 27 Issue 3, Published August 14, 2019, pp 528-539.
38. Huber Robert A. & Mohnenber ,Steffen & Freyburg , Tina «Love at First Sight? Populism, Stealth Democracy, and Direct Democracy », **Party Politics**: Volume 27 Issue 3, August 14 2019,pp 528-..539
39. Jarle Trondal , Zuzana Murdoch,Benny Geys ; « Representative Bureaucracy and the Role of Expertise in Politics »**Politics and Governance**, Volume 3, Issue 1,2015,pp 26-39.
40. John S ,Dryzek & Niemeyer ,Simon. « Discursive Representation » **American Political Science Review**: vol. 102, no. 4, 2008, p 481 – 493.
41. Katz , Richard S. « The Problem of Candidate Selection and Models of Party Democracy » **SAGE Publications**, , VOL 7 . No . 3,01/05/2001, pp 277-296.
42. Katz ,Richard S. & Mair ,Peter .« Changing Models of Party Organization and Party Democracy: The Emergence of the Cartel Party », **Party Politics**: The International Journal for the Study of Political, Volume: 1 issue: 1, January 1995,pp 5-28.
43. Katz, Richard S & Mair , Peter. « CHANGING MODELS OF PARTY ORGANIZATION AND PARTY DEMOCRACY : The Emergence of the Cartel Party » **Party Politics** :vol 1,First Published Jan 1995 .
44. Kriesi , Hanspeter. « The Populist Challenge », **West European Politics**, Volume 37, Issue 2,2014, pp 361-378.
45. Krouse , Richard W. « Polyarchy and Participation : The Changing Democratic ,Theory of Robert Dahl » **Polity**; Vol. 14, No. 3 , Spring 1982 ,pp 441-463 .

46. KROUWEL , ANDRÉ .« Otto Kirchheimer and the Catch-All Party » **West European Politics**, Volume 26, 2003 - Issue 2, p p 23-40 .
47. Lehoucq, Fabrice. « ELECTORAL FRAUD: Causes, Types, and Consequences », **Annual Review of Political Science**, Volume 6, June 2003, pp 233-256.
48. LEYENAAR, MONIQUE & HAZAN, REUVEN Y. «Reconceptualising Electoral Reform», **West European Politics** , Volume 34, No 3, May 2011, pp 437-455.
49. Ligo, Frédéric. « Populisme et crise de la démocratie : les racines du mal » **democratie: n°6** • Juin 2019, pp 05-09.
50. Luna ,Juan Pablo & Rodríguez , Rafael Piñeiro & Rosenblatt , Fernando « Political Parties, Decreasing Subtypes, and Democracy » **Party politics**, first published in the May 12, 2020, pp 294-307 .
51. Luna, Juan Pablo & Rodríguez, Rafael Piñeiro & Rosenblatt , Fernando .« Political Parties, Decreasing Subtypes, and Democracy » **Party politics: Party Politics**, vol. 27, 2, May 12, 2020, pp 294-307.
52. Manin, Bernard. « On Legitimacy and Political Deliberation » **Political Theory**: Vol. 15, No. 3 ,Aug, 1987, pp 338-368.
53. mansbridge, jane « Rethinking Representation » **American Political Science Review**: Vol. 97, No. 4 November 2003, pp 515 – 528.
54. Marie-Anne Cohendet, «Une crise de la représentation politique ? » **Cités: Philosophie, Politique, Histoire**, 2004/2 (n° 18), pp 41-61.
55. Marsh, David. «What Is the Nature of the Crisis of Democracy and What Can We Do about It? » **Democratic Theory** : volume 1, n° 2, Jun 2014, op cit, pp 37-46.
56. Mary G.Dietz, « Trapping The Prince: Machiavelli and the Politics of Deception », **The American Political Science Review**, Vol. 80, N° 3, pp : 777-799.
57. Mayer, Nonna .«Le Temps des manifestations» **Revue Européenne des sciences sociales**: vol. 42, n° 129, 2004, PP 219-212.
58. McDonnell, Duncan & Valbruzzi, Marco . « Defining and classifying technocrat- led and technocratic governments » **European Journal of Political Research** :Volume 53, Issue 4, November 2014, pp 654– .671

59. Michael Gallagher, « Proportionality, disproportionality and electoral systems », **Electoral Studies**, Published by Elsevier Ltd , Volume 10, Issue 1, March 1991 .pp 33-51.
60. Mounk , Yascha. « Pitchfork Politics: The Populist Threat to Liberal Democracy», **Foreign Affairs**,Vol. 93, No. 5, SEPTEMBER/OCTOBER 2014,pp 27-36.
61. Mulgan, Richard .« Was Aristotle an Aristotelian Social Democrat? »**Ethics :An International Journal of Social, Political, and Legal Philosophy**: vol 111,N0 01, October 2000, pp 79-101.
62. Nicola Maggini, « Understanding the Electoral Rise of the Five Star Movement in Italy » *Politologický Časopis-Czech, Journal of Political Science*: XXI , 1,2014, pp37-59.
63. Noé, Mona. Democracy and its Discontents: Why Representative Democracy is in Crisis today and how to respond **MaRBLLe Research Papers**: Volume 3, 2017: Democracy and Resentment , pp 18-38.
64. Paula ,Dilehl & Alexandre , Escudier « LA REPRÉSENTATION DU POLITIQUE:HISTOIRE, CONCEPTS, SYMBOLES » **Cahier du CEVIPOF** :n° 57, FÉVRIER 2014, pp 27– 39.
65. Peter K. Eisinger, The Conditions of Protest Behavior in American Cities **American Political Science Review**:Volume 67, Issue 1, March 1973, pp11-28.
66. Pierre Duclos , Charlotte Régnier , « CHANTAL MOUFFE, POUR UN POPULISME DE GAUCHE » **Revue Projet**: N° 368, 01/2019 , pp 95-96.
67. Pinto, José F. « The Role of the Non-Partisan Movements in Democracy: The Portuguese Case » , **Global Journal of HUMAN-SOCIAL SCIENCE: F Political Science** , Volume 20, ssue 2 ,Version 1 ,Year 2020., pp 10– 17.
68. Pinto, José Filipe .« The Role of the Non-Partisan Movements in Democracy: The Portuguese Case » **Global Journal of HUMAN-SOCIAL SCIENCE: F Political Science**, Volume 20 Issue 2 Version 1.0 Year 2020, pp 10-17.
69. Pitkin, Hanna Fenichel.« Representation and Democracy:Uneasy Alliance»,**Scandinavian Political Stidies**: Volume27, Issue3 ,September 2004. pp Pages 335-342 .
70. Plotke, David « Representation is Democracy » **In International Journal of Critical and Democratic Theory**: Volume 4, Issue 1, April 1997. pp 19-34.

71. Powell Jr , G. Bingham .« Representation in Context: Election Laws and Ideological Congruence Between Citizens and Governments » **Perspectives on Politics**:Volume 11, Issue ,March 2013, pp 9 – 21.
72. Powell, Jr G. Bingham & Vanberg, Georg S. « Election Laws, Disproportionality and Median Correspondence: Implications for Two Visions of Democracy » **British Journal of Political Science**: Vol. 30, No. 3 (Jul., 2000).pp 383 – 411.
73. Powell, Jr G. Bingham, « POLITICAL REPRESENTATION IN COMPARATIVE POLITICS » **Annual Review of Political Science**: vol 07,15/06/2004, pp 273-296.
74. Rehfeld , Andrew .« The Concepts of Representation » **American Political Science Review**: Vol. 105, No. 3, (August) 2011, pp 631 – 641.
75. Reilley, Benjamin .« political engineering in the Asia Pacific » **journal of Democracy**: Vol. 18, No.1, january2007, pp 58-72.
76. SAGER, FRITZ .« HABERMAS' MODELS OF DECISIONISM, TECHNOCRACY AND PRAGMATISM IN TIMES OF GOVERNANCE: THE RELATIONSHIP OF PUBLIC ADMINISTRATION, POLITICS AND SCIENCE IN THE ALCOHOL PREVENTION POLICIES OF THE SWISS MEMBER STATES » **Public Administration** : Volume 85, Issue 02 , June 2007, pp 429-447.
77. Saward, Michal « Shape-Shifting Representation » **The American Political Science Review** :Vol. 108, N°. 4 ,November 2014, pp 723 – 736.
78. Stabile, Don R. « Veblen and the Political Economy of Technocracy: The Herald of Technological Revolution Developed an Ideology of 'Scientific' Collectivism » **The American Journal of Economics and Sociology**:Vol. 46, No 1 ,Jan 1987,pp 35-48.
79. Stanley, Ben .« The thin ideology of populism » **Journal of Political Ideologies**: Volume13,Issue1, 2008,pp 95-110.
80. Stokes , S. C. « POLITICAL PARTIES AND DEMOCRACY » **Annual Review of Political Science**, University of Chicago, Chicago, Vol 2, June 1999 . pp 243-267.
81. Sveinung, Arnesena & Berghb Johannes & Christensena, Dag Arne & Aardalc, Bernt « Support for electoral system reform among voters and politicians: Studying information effects through survey experiments » **Electoral Studies**:Volume71,2021, Article 102313.

82. Urbinati , Nadia « Reflections on the Meaning of the Crisis of Democracy » **democratic theory**, Volume 3, Issue 1, (Jun 2016) , pp 06-31.
83. Urbinati, Nadia & Warren, Mark E. « The Concept of Representation in Contemporary Democratic Theory » **Annual Review of Political Science** : Vol. 11, June 2008, pp412- 387 .
84. Windholz,Eric L. « Governing in a pandemic: from parliamentary sovereignty to autocratic technocracy »**The Theory and Practice of Legislation**:by The Stockholm Law Faculty's,Volume 8, - Issue 1-2, Published online: 22 Jul 2020,pp 93-113.
85. Wu , Wen-Cheng .« A Critical Review on the Important Classificatory Concepts of Modern Political Regimes»**Soochow Journal of Political Science**:Vol. 33 Issue 4, 2015, pp 211-281.
86. Yedwab, Benjamín Temkin & Yescas ,Gerardo Isaac Cisneros « The Road to Partisan Independence: An Extension and Empirical Test of the Running Tally Approach in Latin America » **Colombia Internacional**: Issue 96, October 2018, pp 03-27
87. Zhao, Suisheng .« The China Model: can it replace the Western model of modernization? » **Journal of Contemporary China** :Volume 19, Issue 65, 2010,pp 419-436.

■ **C. Reports and studies available on websites :**

1. Brannen, Samuel J. & Agitation, Christian S. & Schmidt, Catherine « The era of mass protests; Understanding a rising global trend »Center for Strategic and International Studies,2020. Available in; <https://csis-website-prod.s3>
2. CAROTHERS, THOMAS & YOUNGS , RICHARD « The Complexities of Global Protests » , The Carnegie Endowment for International Peace, October 2015, Available in; <https://carnegieendowment.org>
3. Centers for monitoring, tracking and analyzing protests across the world :
 - Protests and Uprisings in; <https://www.pewresearch.org/topics/protests-and->
 - Global Protests Redux in; <https://blog.gdeltproject.org/mapping-global-protests-redux/>.
 - Global Protest Tracker ; <https://carnegieendowment.org/publications/interactive..>
4. Charles William Parkin, « Edmund Burke : BRITISH PHILOSOPHER AND STATESMAN » , Available in : <https://www.britannica.com/> .

5. Chomsky Noam, We are paying for the logic of capitalism , Dialogue for the site ;INTERVIEWS; Available on; <https://www.ekathimerini.compaying>.
6. Dario Castiglione, Mark E. Warren, « Rethinking Representation: Seven Theoretical Issues » ,Prepared for delivery at the Midwest Political Science Association Annual Conference , Chicago (USA), April 6-10, 2005 , Available in: **WWW. <http://citation.allacademic.com/meta> .**
7. Devecchio, Alexandre .« Chantal Mouffe, la philosophe qui inspire Mélenchon, se livre en exclusivité »,Publié le 11 avril 2017, Available on :<https://www.lefigaro.fr/vox/politique> .
8. Dovi, Suzanne,(Political Representation), The Stanford Encyclopedia of Philosophy,USA, ed: Edward N. Zalta, Fall 2018 Edition, First published Mon Jan 2, 2006; substantive revision Wed Aug 29, 2018 . Available in : **[www. plato.stanford.edu/archives/fall2018/entries/political-representation](http://www.plato.stanford.edu/archives/fall2018/entries/political-representation)**.
9. Ehin, Piret & Madise, Ülle (AUTHORS), Independent candidates in national and European elections Report submitted to the Constitutional Committee of the European Parliament , 2013. Available in;<https://www.europarl.europa.eu>
10. Emanuel ,Towfigh (And others), « Does Political Representation through Parties Decrease Voters' Acceptance of Decisions» SSRN Electronic Journal, Available in; <https://www.researchgate.net/publication/270160421>.
11. Esmark, Anders .« The technocratic take-over of democracy: connectivity, reflexivity and accountability» SEMANTIC SCHOLAR ;in; <https://www.semanticscholar.org/paper/The-technocratic-..>
12. Ferrini, Luca « Why is Turnout at Elections Declining Across the Democratic World? »E-INTERNATIONAL RELATION, Sep / 27 /2012, Available in: <https://www.e-ir.info/pdf/27590>.
13. Francise ,Fukuyama « WHY POPULISM ? The Populist Surge » , Available on; <https://www.the-american-interest.com>, Posted on 09/02/2018.
14. Frantz, Erica & Kendall-Taylor , Andrea & Wright, Joseph «The Future of Democracy » in; Dale Mineshima-Lowe (Managing Editor) The Future Of Democracy: In Peril?, February 2021, February 2021, Available in; <https://www.ia-forum.org/Files/ZCTPWX.pdf>.
15. Frédéric Ligot, « Populisme et crise de la démocratie : les racines du mal » , démocratie ,n 06/2019, Publié le 14 juin 2019, Available in: <http://www.revue-democratie.be>.

16. Garrard , Graeame. « The prophet of national populism » , Published in August 5, 2019, Available on <https://unherd.com/>.
17. JONES, GEOFFREY M .« Average Party ID for 2020 ends similar to previous years » ,gallup, Posted ; 08 JANUARY 2021, Available in; <https://news.gallup.com/>
18. Karen Celis,(et al) « Rethinking women’s substantive representation » , Paper prepared for the European Consortium for Political Research, Joint Sessions of Workshops, Helsinki, Finland, May 7-12, 2007, Available in;: <https://biblio.ugent.be>.
19. Laberge ,Diane (Editorial director), BUILDING LOCAL AND GLOBAL DEMOCRACY, Canada, The Carol Institute National Library of Canada, Available in: <https://static1.squarespace.com/.Rebecca>.
20. Lawson, Max (Et al), Time to care Unpaid and underpaid care work and the global inequality crisis, Oxfam International , 20 January 2020, Available on; <https://www.oxfam.org/en/research/time-care>.
21. Les revendications du mouvement français des gilets jaunes annoncées le 29 novembre 2018: <https://www.opendemocracy.net>.
22. Meilland ,Jean-Marie. « Populisme antique et populisme modern » , Journal gauchebdo, Publié le 05 /12/2019, Available on ; <https://www.gauchebdo.ch/> Browser .
23. Michael, kazin. « Trump and American Populism Old Whine, New Bottles » , Posted on : 06/10/2016 , Available on : <https://www.coursehero.com/>
24. Moseley ,Mason & Moreno, Daniel . The Normalization of Protest in Latin America ,in; LAPOP-AMERICASBAROMETER, Volume II ; 2010–2011, Posted on; 03/2016. Available in: <https://www.vanderbilt.edu>.
25. Mouffe , Chantal. « The populist challenge», posted on 05/12/2016 , Available on: <https://www.opendemocracy.net/en/democraciaabierta>.
26. _____ , _____ .« The populist challenge » , posted on 05/12/2016 , vailable on; <https://www.opendemocracy.net/en/democraciaabierta>.
27. _____ , _____ . « The populist moment » posted on 21/11/2016 , Available on : <https://www.opendemocracy.net/en> .

28. Ortiz , Isabel & Burke, Sara & Berrada Mohamed & Cortés, Hernán « Les Manifestations dans le Monde 2006-2013 » Policy Dialogue et Friedrich-Ebert-Stiftung , Septembre 2013, Available in; <http://policydialogue.org/files/publications/papers>
29. Petr, Kopecky (et al),« Beyond the Cartel Party? Party Patronage and the Nature of Parties in New Democracies », Paper prepared for the Joint IPSA/ECPR Conference, (Sao Paulo, February, 2011) . Available in; <https://www.semanticscholar.org/paper/>.
30. Petra Meier, « Symbolic representation at work: on privilege and subordination », Paper for delivery at the ECPR General Conference, Glasgow 3-6 September 2014, Available In: <https://ecpr.eu/Filestore/PaperProposal> .
31. Renwick , Alan « Was the 2015 election the most disproportional ever? It depends how you measure it » , Posted on June 29, 2015 by The Constitution Unit , Available in; <https://constitution-unit.com/2015/06/29> .
32. Roché, Sebastian .« La loi sur la sécurité globale est en réalité une loi sur la police globale », Entrevue Avec journal; alternatives-economiques , Disponible sur; <https://www.alternatives-economiques.fr>.
33. samuel humes and martin Eileen , the structure of local government through the world , edition 1991, library binding, Available in; www.onlinelibrary.wiley.com
34. Simon Tormey, « Representative politics : An exhausted paradigm? », western political science association, 21/08/2012, Available in; <https://papers.ssrn.com>
35. the annual reports of the Economist Intelligence Unit :
 - Democracy Index 2017: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/>
 - Democracy Index 2020: <https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index-2020/>.

الفهارس

فهرس الجداول

الصفحة	مضمون الجدول	رقم الجدول
250	متوسط عدم التناسب في الانتخابات التشريعية والرئاسية في بعض الديمقراطيات 1946-2010.	01
251-252	متوسط عدم التناسب في الانتخابات التشريعية والرئاسية في بعض الديمقراطيات 1946-2010 ، وفق نمط الاقتراع المعتمد.	02
346-348	حالة العضوية الحزبية في الديمقراطيات الأوروبية إلى غاية 2010.	03
349-350	حالة العضوية الحزبية في الديمقراطيات الأوروبية لمرحلة مابعد 1990.	04
351-352	حالة العضوية الحزبية في الديمقراطيات الأوروبية في الفترة ما بين 1980-2009.	05
373-374	منسوب الثقة في نزاهة الانتخابات لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) ، منشور بتاريخ 13 فبراير 2020.	06
380	المؤشرات الدولية لتراجع الناخبين، من الخمسينات للقرن الـ20م، إلى العشرية الأولى من القرن الـ21 م.	07
381	مقارنة نسب الناخبون المسجلون إلى نسبة السكان 1969-2018.	08

فهرس المحتويات

مقدمة 01 - 19.

الفصل الأول: حول الفكر السياسي أنماط الحكم وَ التمثيل 20.

- المبحث الأول : خصوصية دراسات الفكر السياسي..... 21
- المطلب الأول : في مفهوم الفكر وَ الفكر السياسي 21
- المطلب الثاني: الفكر السياسي وأنواع المعرفة السياسية..... 30
- المطلب الثالث: أنماط معالجة قضايا الفكر السياسي 36
- المبحث الثاني : أنماط الحكم وموقعها في دراسات الفكر السياسي. 45
- المطلب الأول : تفسيرات اختلاف أنماط الحكم وتنوعها..... 45
- المطلب الثاني : دراسة أنماط الحكم عبر أجيال الفكر السياسي..... 51.
- المطلب الثالث: الدراسات الحديثة لأنماط الحكم..... 65
- المبحث الثالث : التمثيل السياسي تحت مجهر التفكيك المفاهيمي 77
- المطلب الأول : محاولة تفكيك الجدل حول المفهوم 77
- المطلب الثاني : في علاقة التمثيل بالديمقراطية الأصلية 84
- المطلب الثالث: المفكرين السياسيين و الاختلاف حول التمثيل..... 98
- خلاصة الفصل الأول 104

الفصل الثاني : المُحدِّدات الإجرائية للتمثيل وَمَنَافِدُ أَرْمَاتِهِ الأُولَى.. 106.

- المبحث الأول : العمل الحزبي كمؤسسة لتنشئة الممثلين السياسيين..... 107.
- المطلب الأول : صلة العمل الحزبي بالتمثيلية السياسية 107
- المطلب الثاني : العملُ الحزبيُّ صُلْبَ منظومة التمثيل السياسي..... 116
- المطلب الثالث : علاقة المُمثِّلين بالأحزاب السياسية ... بين الجودة والأزمة..... 124
- المبحث الثاني : الانتخابات... الآلية العقلانية لصعود المُمثِّلين..... 137
- المطلب الأول : الانتخاب كسيرورة للبحث عن شرعية للسلطة..... 138

المطلب الثاني : أنماط الاقتراع وفرص تعزيز التمثيلية.....	145
المطلب الثالث : الهندسة الانتخابية... بين جودة التمثيل وأزماته.	151
المبحث الثالث: المستويات المؤسسية للتمثيل السياسي	158
المطلب الأول : البرلمان كمستوى مركزي للتمثيل السياسي.....	159
المطلب الثاني : المستوى المحلي للتمثيل السياسي.....	170
المطلب الثالث : الوظيفة التمثيلية بين المثالية والقصور.....	179
خلاصة الفصل الثاني	188
الفصل الثالث: في وجود أزمات للتمثيل السياسي وأصولها.....	191
المبحث الأول: اتجاهات فهم أزمة التمثيل السياسي.....	192
المطلب الأول: اتجاه وجود الأزمة في بعدها البنوي والتأسيسي.....	192
المطلب الثاني : اتجاه وجود الأزمة بفعل أسباب خارجة عنها.....	198
المطلب الثالث : أزمة التمثيلية جزء من أزمة الديمقراطية.....	206
المبحث الثاني : تدافع التصورات المفاهيمية ... تعبير عن الأزمة.....	213
المطلب الأول : في التصورات الكلاسيكية للتمثيل السياسي	213
المطلب الثاني : في البحث عن مفهوم معياري للتمثيل السياسي.....	223
المطلب الثالث : التمثيل السياسي خارج الأطر المعيارية.....	230
المبحث الثالث : الأسباب البنيوية المفسرة لأزمات التمثيل.....	235
المطلب الأول : الانتخابات وتكريس احتكار السلطة.....	235
المطلب الثاني : مبدأ الفصل بين السلطات وتشئت التمثيل.....	242
المطلب الثالث : الهندسة الانتخابية المفترزة للاختلالات والأعدالة.....	248
خلاصة الفصل الثالث	257

الفصل الرابع: التمثيل السياسي و الضغوط التأزيمية المعولمة..... 259.

المبحث الأول : صعود الشعبويات ... سبب لأزمة التمثيلية أو نتيجة لها.....	260
المطلب الأول : ماهية الشعبوية وأصولها	261
المطلب الثاني : أجيال الشعبوية المعاصرة و التضاد مع التمثيلية	270
المطلب الثالث: المعركة بين الشعبوية والتمثيل السياسي.....	279
المبحث الثاني: الاحتجاجية... الشارع المتوتر ضد التمثيل.....	293
المطلب الأول : تفكيك سرديّة الاحتجاج	293
المطلب الثاني : الاحتجاج المستجد و التحشيد الإلكتروني العالمي.....	299
المطلب الثالث : الاحتجاجية المستجدة وتهديد التمثيلية	303
المبحث الثالث : النافذون الجدد على حساب الممثلين.....	311
المطلب الأول : النافذون الجدد : التكنوقراط ، البيروقراط والمستقلون.....	312
المطلب الثاني : النافذون الجدد... الوجود الفعلي في المنظومة التمثيلية	322
المطلب الثالث : النافذون الجدد ومقاربة تهديد التمثيلية.....	330
خلاصة الفصل الرابع	339

الفصل الخامس : أزمات التمثيلية في أبعادها الإجرائية واتجاهاتها المستقبلية..... 342.

المبحث الأول : تراجع تأييد الناخبين للأحزاب السياسية	342
المطلب الأول : في كنهه تراجع الانتظام الحزبي.....	343
المطلب الثاني : تراجع العضوية الحزبية ... التفسير والأثر على التمثيل.....	354
المطلب الثالث : العمل الحزبي و التمثيلية ... أي مستقبل؟.....	359
المبحث الثاني : التشويه الذي يطال التمثيلية من بوابة الانتخابات.....	369
المطلب الأول : التأزيم بفعل الممارسات السلطوية.....	369
المطلب الثاني : تراجع إقبال الناخبين عن التصويت.....	376
المطلب الثالث : مسار استعادة الناخب لصندوق الاقتراع.....	384
المبحث الثالث : السيناريوهات المستقبلية للتمثيل السياسي.....	393
المطلب الأول: القول بأفول النمط وموت التمثيلية.....	393
المطلب الثاني : اتجاه الأزمة العابرة و أمل في الاستدامة.....	407

المطلب الثالث : ديمومة التمثيلية مرهونة بشروط التحديث	416
خلاصة الفصل الخامس	437
الخاتمة	443
المراجع	457
فهرس الجداول	492
فهرس المحتويات	493
الملخص باللغة العربية	497
الملخص باللغة الأنجليزية	498

مُلَخَّص

إنَّ نمط الحكم التمثيلي المستقر تطبيقاته في جل دول العالم التي تصف نفسها "ديمقراطية"، منذ ثلاثة قرون، وقد عرف مراحل من الألق والجاذبية لعقود طويلة من خلال عوامل القوة والقابلية العقلانية لتطبيقه، فيما يشهد خلال العقود المتأخرة خصوصا منذ مطلع الألفية الثالثة حالة من تراجع تلك الجاذبية، ولا يتردد البحث العلمي والساسة بوصف هذا الوضع بالأزموي، أي أنَّ نمط الحكم التمثيلي يعيش ضمن أزمات تجعله محل تراجع في المكانة التي يحوزها، فمنظومته تقوم بالأساس على وجود علاقة متوازنة بين طرفيها وهما (الممثل - الممثل) أي المنتخب والناخب، وأي اضطراب في هذه العلاقة وبالأکید ستتجبر انحرافا لصالح المنتخبين ولقوى أخرى وعندها تضيق فكرة التمثيل والتي تقوم على تطابق نسبي بين خيارات الناخبين وتفضيلاتهم، وكذا القرارات والسياسات العامة التي يقررها المنتخبون والمسؤولون السياسيون باسم المؤسسات السياسية التي يشغلونها.

تفكيك الأزمات التي يعرفها نمط الحكم التمثيلي تتوزع، على غموض مفاهيمي للتمثيل عطل قيام نموذج نظري متكامل يفسر ويضبط أنساقه وتفاعلاته، وأزمات متأتية من بنيته الداخلية ومحدداته الإجرائية من عمل حزبي وانتخابات وأداء للمؤسسات التمثيلية، وأخرى تشكل ضغوطا على النمط لمنافسته في بنيته وفكرته الأساسية وهي التمثيل، أو استخدام تلك الضغوط لآلياته للصعود للحكم أو تحريف مقاصدها، وهي الضغوط التي تتمثل في صعود الشعبويات وتنامي الحركات الاحتجاجية، وصعود المستقلين والتكنوقراط والبيروقراطيين، فيما يواجه النمط التمثيلي مستقبلا غير الجازم بين الأفول والأمل في البقاء و قابلية الاستدامة المشروطة بالتحديث والإصلاح.

Abstract

The pattern of stable representative governance is applied in most countries of the world which depict themselves as "democratic nations," for three centuries. It has also been defined for decades by the force factors and rationality of its application. During the late decades, especially since the beginning of the third millennium, there has been a regression of that attractiveness. Scientific research and politicians do not dither to describe this situation in times, that is, the pattern of representative governance lives in crises that make it declining in its place. The representative, the elector, and any disruption in this relationship will certainly be a perversion in favour of the electors and other forces, at which point the idea of representation is lost, which is based on a relative match between voters' choices and preferences, as well as decisions and public policies decided by the electors and political officials on behalf of the political institutions they occupy.

The dismantling of the crises defined by the pattern of representative governance that are distributed, on the basis of conceptual ambiguity of representation, has disrupted the existence of an integrated theoretical model that explains and regulates its patterns and interactions, crises arising from its internal structure and procedural determinants of party action, elections and performance of representative institutions, others that put pressure on the pattern to compete in its structure and basic idea of representation, or to use those pressures for its mechanisms to rise to government or to distort the purposes of government.